


۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب <u>ایضاح القرائه</u>		
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۶۳۹۳
شماره اختصاصی ( <u>خوبی</u> ) از کتب اهدائی : <u>۲۸</u>		

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب اربع القرائه

شماره ثبت کتاب

مؤلف

موضوع

۶۳۹۳

شماره اختصاصی ( خوئی ) از کتب اهدائی : ۲۸



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب ایضاح القوائید

مؤلف

شماره ثبت کتاب

موضوع

۶۳۹۳

شماره اختصاصی خوئی / ۲۸ (از کتب اهدائی :

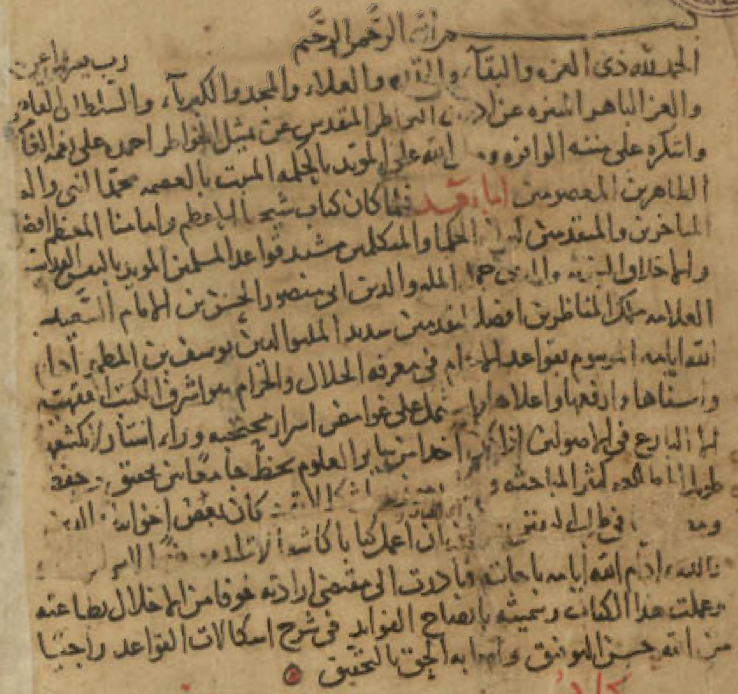


المشرف على ايتام خيبر المدعو  
الحاج علي بن ابي طالب  
رحمه الله تعالى



8  
21  
50.90



[illegible][illegible]

بعد ما علمنا السلام انه قال في حديث طويل المراه من بها غسل واحد لجنايتها واجراها  
 جمعتهما فيهما من جنيتهما وعيدتها ولم يشترط به الجنايه او الطلاق فلو كان المراد اجرة  
 للمرء باجر البياض من وقت الحاجة او الخطأ كلاًهما بمقدور خصوصاً في الجنز لا بهما  
 الكرب وفيه نظر **قوله** رواه محمد بن علي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال غسل الجنايه  
 والخض واحد **فصل** اذا ابت بغسل الخضض مع الوضوء فذات بغسل الجنايه والا  
 لم يصح الوضوء وفي سنده ضعف والوحدة والماء ما يفيض الغيوم كما في الامور  
 ولفظ الوحدة مقول بالشك على معان **قوله** ولو اياه خريف عن ابي جعفر عليه السلام قال  
 اذا غاضت المراه في جنب اجراها غسل واحد ويجعل لعدم لوجوب **قوله** ان الغسل جنة  
 على غيره والوضوء ليس له باثر في رفع حدث الجنايه والما اثر الوضوء مع النسيئة  
 وبما طرد اجاماً **قوله** الجنايه سب لوجوب الغسل والماء عدم اجرا غرضه عنه والنفيل  
 في ذاته اكل من المقت **قوله** دام ظله **قوله** فوقي اشكالاً **قوله** فوقي الاشكال  
 لعرضه لاجرا لثقله عليه السلام لكل امرئ ردة ردة لانه لو اجرا لكان اما باغيار  
 انفراداً على الجنايه وبما طرد الاستراك فيه الاستدحاه سبها ولاد لا طلب الاشتراك  
 على ما به الامتنان بخصيصه الجنايه ترجيح من غير مرجح او انصاره الاستدحاه المطلقة  
 رفع المحلات وبما طرد الا اجرا غسل الخضض الموزى الاستدحاه عن الجنايه لوجوبه  
 ولمنه كلما اثر فيه الاستدحاه المطلقة في رفع حدثين اثر في رفعهما مع تشديد واحد  
 فانقول ما لغايط وليس بقياس والاول اقوى لانه نوى شيئا فحصل له للحدث المبرم  
 ذكره ولم يضاها في رفع كل واحد عند الاستدحاه فكل واحد عند الاجتماع لعدم ما نفعه احد  
 وارجح ان هذا الاحكام كان عدم اجرا اقوى اشكالاً ولا بد من الاجماع باسناد  
 نه اللازم لحرمان العفلة عنه لانه ليس عين وعدم ارادة اللادة **قوله**  
 قبل المقتضى وضع وضوءه وعنده ان التيمم ان كان لغير الله  
 لم يثبت على ان التيمم **قوله** دام ظله **قوله** المخرج كالموضع  
 لغرض وجهاً **قوله** المخرج كالموضع **قوله** المخرج كالموضع



وأما غير المعاد فهو بمنزلة إزالة النجاسة وتحمل عده لأن الأصل عدم زوال النجاسة  
 إلا بما أخرج المصنف عليه فتقريباً إلى ما في أصله ولأن المخرج إنما يطلع حقيقة على  
 المعهود لأنه المتعارف والسابق إلى المذهبي **المقصود الثاني** في المياه **قال** دام ظله  
 ولأنه أفتت النجاسة الحارثية في الصفات فالوجه عندي الحكم بنجاسته إن كان  
 سعة لم يلها على تقدير المخالفة والأفلا **أول** وجه اختيار المصنف وجود المقتضى  
 وهو بطلان الماهية لأن كل ما لم يصح مقهوراً لم يغيرها على تقدير المخالفة  
 بل يعكس المقتضى إلى قولنا كما يغير على تقدير المخالفة كان مقهوراً وبالمزيم  
 م إياه الشيء عده وللأحياء وتحمل عدم النجس مطلقاً لإصالة الطهارة  
 ونسبة **ثاني** في تحجيس وهو المقتضى حقيقة لقوله عليه السلام خلق الله الماء طهوراً  
 حقيقة لم يغير لونه أو طعمه أو ريحه **قال** دام ظله **الثاني** الواجب غير البراءة  
 في كراهة فساد ما يعال على شكل **أول** بيان وجود حقيقة الماء بل هي الكون  
 شبهة الإجماع الجامعة لعدم استلزام الواقع فيه وانصاله به اتصال خاص لا عام  
 بل على ما في الإجماع والحق المصنف إسقاط هذا الاستكال وعمل الأخر  
**قال** دام ظله وأن سعة من غير غير فقولان أثرهما البقاء على الطهارة **أول**  
 فلو كان غير غير مجرد ملافاً النجاسة فقال الشحان وسلاوان أدرسي  
 غير غير في بعض سأل الكاظم عليه السلام عن البريق فيها الجملة أو الأجزاء  
 أو الكل أو الأجزاء فقال بغير أن يخرج منها لأنه فإن ذلك يطهرها إن شاء  
 الله بل في وجوده النجس بقوله بغير أن يخرج منها فإنه إن شاء الله  
 هو أن في نظيره ما فلو كانت طاهرة قبله لم يحصل له الخاصل أو  
 حقيقة **قال** الشيخ في بعض كتبه وأما في عين المصنف  
 البتة واضح لأنه يرد في الآن يغير ريحه  
 لأن النبي صلى الله عليه وآله  
 زج أو الأجزاء كما في  
 من جهة أن هذه  
 في النص ولا ينفك استكمالاً على

وهو صيغة  
من عدم  
لا يحسن

والمراد في قوله تطهرها الطهارة المؤمن بها من الجادات **قال** دام ظله ولولم يكن  
المطلق الطهارة فتم بالمضاف الطاهر ولحق الهم صرح الوضوء والجواب وجوب التيمم  
**اقول** ذهب الشيخ الى عدم وجوب التيمم والى جواز الوضوء معه لعدم استلزام  
المشابهة في الجنس اتحاد الخسفة والوجوب بانع الجاد الحقيقة وصحة الوضوء  
لصدق الهم وجهه جازا لمصنف ان الاستعمال تابع للنام والماء بحره وذلك كلام  
الشيخ مضاف وليس بجديد <sup>اي وجه الوضوء في هذا الموضع</sup> وان وجوب الوضوء مشروط بوجود الماء والماء  
منه ومطلوب النسبة الى تحصيل الماء واستعماله فلا يجب اجاد الماء لعدم وجوب  
شرط الواجب المشروط ووجب الوضوء مع حصوله **قال** دام ظله واياما الغسل  
من الحدث الاكبر فانه طاهر اجماعا ومطهر على المصح **اقول** الماء المستعمل  
في الغسل هو الماء المفصل عن الاعضاء المستعمل قبلها في طهارة سبيل للصلاة  
من الحدث الاكبر واجمع اصحابنا على طهارته وكونه مطهرا من الحدث وهل يطهر  
من الحدث الاصغر او الاكبر معنى انه مسح الصلوة من احدهما اخلفنا اصحابنا  
فيه وما اخلافه هنا هو اخلاف المرعى وان ادرى لرفع الحدث وهو اقوى  
ولذا استصحاب وهو الحق عندي لقوله تعالى فلم يجزوا ما فيهم وعلق التيمم على  
قد الماء بمطهر فاجوز الطهارة به مطلقا سواء كان مستعملا او غير مستعمل والاعراض  
لأنه غير السبب مكانة ولا جواز ولقول النبي عليه السلام ان الماء طهور لا نجاسة  
شي علق على مطلق الماء وموضع الحسان رواه أبو سعيد الخدري وقول الأئمة  
عليهم السلام الماء يطهر ولا يطهر <sup>في غير موضع</sup> وزعم الطهارة تمت لصفات خلقية الماء  
وهي باقية واشاد عليه السلام الى ذلك بقوله خلق الله الماء طهورا وهذه الصفات  
وانما بانوه الى عدمه للشك فيه ولقول الصادق عليه السلام الماء الذي يغسل به  
البوب او يغسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يوصاه ولقول النبي صلى الله عليه  
وسله وسلم لا يغسل احدكم في الماء الدائم ويخرج فلولوا ان يغسله متعالم منه عنه  
وهذا الحديث من الصحاح ولان الصفحاة لم يجمعوا لدى الاعواز والجواب  
التي للكرامة والصحابة لم يجمعوا الوضوء لدى الاعواز والصادق ومطهر اجماع  
علمنا **قال** دام ظله اما الغليل فانما يظهر بالتاكيد دفعه عليه لاياماته كراعي

و علم من العلم ان



المراجع **اقول** هذا اختيار الشيخ وان الجند وهو المصحح للاستصحاب ولانه يتناول النجاسة  
في بعض الغليل ولا يصح اجماع طهارته مع نجاسة عذاله الحام لمن يلوخ الكرية اما ان  
ينقض الظاهر ولا راياما كان مست في الموضع اذ لم يقتض عذره عند المانع لكن  
الماني بابت لعل ان ادرى لاجماع عليه والجماع المستعمل بخبر الواحد صحيح وقول  
آي الحسن عليه السلام ولا تغسل من البراء التي تجمع فيها ماء الحمام الحديث وقال السيد  
المعنى والمعاني وسلا وان ادرى يظهر لوجود الكثرة الواقعة للنجاسة ومتم  
وتردد في المبسوط **قال** دام ظله اوجب بعض هؤلاء مرجح الجمع فيما لم يرد فيه نص لبعضهم  
اربعين **اقول** العولان للشيخ في المبسوط واختيار ابن ادرى وان زهره الاول لانه  
يحسب ولم يورد الشرع لم يظهر واخبار ابن حمزة الماني لاشبهاء ولم ينف نفق على رواية  
**قال** دام ظله ولو اتخذ له سبع العبد فاما قرب الاكفاء **اقول** وجه الفرق استحالة ورود  
المرجح على الدار والماء والدار مقدار فكون القدر مراداً بقصد بالمعدن ايضا  
وظهور بخلاف غيره وتحمل عدمه لصورة الامر **قال** دام ظله ولو زل تغيرها بغير المرجح  
والانصال فاما قرب مرجح الجمع وان زال بعضه لو كان على اشكال **اقول** وجه القرب  
الحكم بنجاسته وتقدر ضابط نظيره ومحمّل مرجح ما ينزل لغيره لو كان موجودا لا  
مع الغير حقيقة فمع قدس اولى والمراجع الاول **قال** دام ظله ولو اشبه المذنب  
بالمضاني يظهر بكل واحد منهما طهارة ومع اختلاف احكامهما فالوجه الوضوء والتميم وكذا الصلوة  
في الباقي من التوشع عاريا مع احتمال الماني خاصة **اقول** محتمل سقوط الوضوء لانه اما كلف  
بالوضوء لما المطلق علما او طهارة وهو معنى هذا لقوله تعالى فلم تحذروا ما تنتموا جعل  
فقد الماسية للتميم والفرق من فقهه وفقد العلم به مع عدم امكانه والا لزم المكلف بالحالة  
والباقي موجودا والوجه وجوبها لعدم حصول نفس البراء الا بالوضوء وكذا البحث في التوشع  
المستحب لو كلف آخرهما فانه محتمل ان يعلى عاريا لوجوب الصلوة في ثوب طاهر عاريا  
طهارة وهو معنى هذا بخلاف اجاب الصلوة في التوشع او الوضوء بالاباس لحصول العبادة  
بمقتضى محتمل وجوب صلاته عاريا وفي التوشع لما تقدم في الماني قوله مع احتمال الماني  
خاصة برعا الماني في المسئلة وهو التيمم خاصة في المسئلة الاولى وعاريا في المسئلة الثانية  
فيصل في المسئلة صلوة راحلة **قال** دام ظله ولو اشبه بالمعقوب وجب اجتنابها فان

العبادة  
الصلوة

نقل

تظهر بها فالوجه البطلان **اقول** وجه البطلان انه مبني على استلزامه العرف في المعصية  
تغير المذنب والمعنى في العبادة ينقض العناد ولا يمكن العلب لان شرط المكلف  
خلوه عن وجهه المناسب ولا استلزامه الجواز في المعقوب فلا يجب المخرج فيرجع  
بالبطلان ويحمل الصفة لانه يظهر بما يملوك مباح فاربغ حدة فزال المانع كما لو زل  
النجاسة بالمعقوب ولعدم دلالة النبي على لسانه عند البعض والاول اولى لانه  
عبارة مجملة بخلاف انزاله الخاصة **قال** دام ظله وهل يقوم طين الخاصة مقام العلم  
فيه نظر اقره ذلك ان استدعى الى سبب **اقول** قال ابو الصلاح يقوم لان الشرعيات  
كلها ظنه وان العمل المخرج مع قيام المراجع باطل اجماعا وقال ابن ادرى لا تقوم  
للاصل وقال المصنف يقوم ان استدعى الى سبب والا فلا لرجحانه على الاصل نسبة  
لرجحان الشهاد وضعفه مع عدمه كالغائبان الواحد الموجب للطن الخاصة **قال**  
دام ظله وبحسب قول العدلين فان عارضهما مثلهما فالوجه الحاقه بالمشبهة **اول**  
العارض الماني انا واحد او اباس منها مسلمان **الاول** فما اذا كان المعارض في انا  
واحد ومحمّل اربع وجوه **أ** العمل بينه الطهارة لاعتضادها بالاصل وهو قول بعض  
المراجعين **ب** الطهارة للمعارض الموجب للساقط والرجوع الى المصل فعل الماني  
اذا تمكنت منه اخرى بالخاصة لو تمكنت وحدها معارضة لبيته الطهارة لرجحانية  
الطهارة باحد وجوه ترجيح السند عليها عمل الخاصة هنا سقوط منه الطهارة بالاولى  
وعلى الاول بعمل الطهارة واعلم انه فرق بين تعادل البتتين وتعادل الممارتين عند  
المجتهد فان الساقط في الاول انطال وفي الثاني وقت **ج** الخاصة لانها نافذة عن  
حكم المصل وتلك مقرون والمناقض اولى من المقرر عند المعارض ولما فيها الاحتياط  
ولرجح السارد المحار من الخاصة على تحصيل الطهارة ولهذا زل الخاصة بالآخر  
وسمى مع القصور ولانها في معنى المبادى والطهارة في معنى النبي وهذان الرجحان **الاول**  
للشيخ واخبار ابن ادرى الثالث **د** الحاقه بالمشبهة لصدق احدهما لانها  
**المسئلة الثانية** ان يكون المعارض في اباس فيها محتمل الطهارة للمعارض والتساقط  
فيرجع الى المصل والمؤدى الحاقه هنا بالمشبهة لافاق البتتين على نجاسة اجد اباس  
والعارض انما هو في المعنى فتحكم بما لا تعارض فيه وتوقف في موضع المعارض وهذا هو

والراجح عندنا

الراجح عندنا



ومعنى حكم المستنقذ **قال** دام ظله ولو شبه استناد موت الصيد في الليل إلى المخرج  
 أو الماء أحمله العمل بالأصليين والوجه المخرج **أقول** لا يصلح لطهارة حكماء **أ** الحكماء  
 حل الصيد ولا صالحه الموت حكماء **أ** لحوق أحكام المستنقذ **ب** نجاسة الماء فيعمل  
 بكل منهما في نفسه لا صالحه فيه دون الآخر لفرقة فيه ولعدم العلم بحصول سبب كل منهما  
 والاصل عدمه والاصاد لعدم تضاد سببهما لأن سبب الحكم بالطهارة هو عدم العلم بموت الصيد  
 خفف انقذه وسبب تحريم الصيد عدم العلم بركبته وبما لا يضاد أن لصيد المستنقذ لا يقتدر  
 وكما لم يضاد المسباب لم يضاد المسببات والمقوى الحكم بنجاسة الماء لاستباح الخلو  
 عن الملوحة من اغنى موت الصيد بالمخرج أو لا بالمخرج المستثنى من أجل الصيد فإنه لا ريب  
 للأول ونجاسة الماء فإنه لا ريب للماني واستباح الخلو عن الملوحة من مثله من استباح الجمع من  
 يقتضى الملوحة وتحريم الصيد ثابت بالإجماع فيسلك الحكم بالنجاسة **قال** دام ظله وكما  
 يظهر الجمن بالجنس فجزءه بركبته باستحالة رماذ أو روى بيعه على سبيل الميتة أو دفنه  
**أقول** رواه البيهقي عن محمد بن علي بن محبوب في الصحيح عن محمد بن الحسن عن أبي  
 أيوب عن بعض أصحابنا قال والذي في المختلف وما أحسبه الإيضاح في المختصر قال  
 قيل لأبي عبد الله عليه السلام في العجن بمجن من الماء الخمر كيف تصنع به قال باع من  
 يستحل الكلامية وروى محمد بن أيوب عن محمد بن الحسن عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه  
 السلام قال يذوق ولا يباع وقال الشيخ في الاستبصار يظهر بالماء ما رواه الشيخ في  
 الصحيح عن محمد بن أبي عمير عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام في عجن بمجن وخمر علم  
 أنه فركا في فيه قال لا بأس أكلت الماء ما فيه فنقول نفى الماء من الماء الطهارة الماء  
 بأن لا يكون الميتة قد نجسته أو سببه مائة الماء فعلى الأول لا يقتضى ذكر الكلال الماء فائدة  
 بمعنى الماني والجواب **أ** أما بخار الأول وذكر الماء لرفع كراهه النفس **المقتصد الثالث**  
 في النجاسات **قال** دام ظله والأقرب طهارة المخرج ومن عدا الخواصر والغلاء والنواصب  
 والمجبرة من المسلمين **أقول** حكى الشيخ رحمه الله المسوخ والمجبرة والمجبرة والخيار المصنوع  
 طهارة المسوخ والمجبرة للأصل وذهب المرتضى إلى نجاسة عن المومن لقوله تعالى وكذلك  
 يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون ولقوله تعالى أن الذين عند الله الإسلام ومن  
 سخط عن الإسلام دنيا فمن قبل منه والامان استحليل مغايرة للإسلام فمن ليس بمومن

ليس

محال كذا في المكارم  
 في المكارم  
 في المكارم  
 في المكارم

والله

في المكارم  
 في المكارم  
 في المكارم  
 في المكارم

في المكارم  
 في المكارم  
 في المكارم

في المكارم

ليس يعلم وليس يحيد لقوله عليه السلام امرت ان اؤامد حتى تقولوا لا اله الا الله محمد  
 رسول الله والمراد بالامان هنا الاسلام استعمالا للفظ الخاص في العام **قال** دام ظله  
 والنار والوزعة والعلب والارث وعرق الجنب من الحرام والماء بركبته **أقول**  
 يحسن الشيخ الثالثة للماء بركبته الثوب والماء للموحد ولا شيء من غير الجنس  
 يحسن اثره اما المقدمة الاولى فلما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى  
 عليه السلام قال سألت عن لقائه الرطبة التي وقعت في الماء مسمى على لياب ايبلى  
 فيها قال اغسل ياريت من اثرها وما لم ترقا فغسلها بالماء واما المقدمة الثانية فتدبريت  
 في الاصول واما البالية فطاهرة والجواب **أ** المنع في المقدمة الثانية والبالغة اخذ  
 المظهر بقول ابي الفضل البقاعي فلم يترك شيئا الاسئلة عنه اعني ابي عبد الله عليه  
 السلام قال لا بأس بالماء فان المصل في الاشياء الطهارة لقوله تعالى خلى لكم  
 في الممنوعين منها وانما يتم الاستفاد بالطهارة وانما يحكم بالنجاسة بديل ولم يثبت وجوب  
 الوزعة **أقول** اي عبد الله عليه السلام في حديث طويل عن الوزعة فإنه لا ينفذ ما منع  
 فيه والترك الممنوع للعدم احتج المظهر بالاصل وهو الحق لاستلزامه المخرج المنفي  
 بالآلة والمقتضى طهارة ما ونفى الاستفاد ليس يعام لقبوله المقتضى وبالحاصل يكون  
 مغايرا ويحسب الشيخ وابن البراج وابو الصلاح المعلق والارث امراتهما بفعل به  
 احتج المظهر بالاصل وبانه كلما كان سورهما طاهرا كانا طاهرا لكن المقتضى حق  
 والمالي مثله بيان الملازمة ان نجاسة الماء لليلك ملاها الحيوان الجنس وشربه قد  
 يت في جنس الليلك وسلمه كلن فاك به واما حقيقه المقتضى فلما رواه الفضل ابو العباس  
 في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن فضل الهر والشاة والغز والماء والماء والماء  
 الخلد والبغال والوحش والسباع فلم يترك شيئا الاسئلة عنه فقال لا بأس حتى انتهيت  
 الى الكلب فقال رجس بعض الحديث والعلب والارث داخلان في السباع والوحش  
 وفي قوله فلم يترك شيئا الاسئلة عنه والجواب **أ** عن جمعة بان امراتهما بفعل  
 به انما ورد في رواية يونس من بعض اصحابه وعن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت  
 هل يجوز ان يسس العلب والارث او شيئا من السباع جأ او ميتا قال لا يضره ولكن بفعل  
 به وهذه الرواية مرسله ومحموله على استحباب وهك الشحان وابن البراج عرق

في المكارم

في المكارم  
 في المكارم  
 في المكارم

في المكارم  
 في المكارم  
 في المكارم



الجنب من الجرام المار بفسله وعرق الملبس الجلالة لقول ابي عبد الله عليه السلام لا تأكلوا  
لحم الجلالة وان اصابك من عرقها فاعله لنا انها غير نجس فلا تجس عرقها والامر هنا  
للاصحاب **قال** دام ظله ولو زاد الدم عن سعة الذرع بجفعا وجبت الازالة والا فلو  
في المنزق الا اناله ان بلغه لوجع **اول** هذا مذهب الشيخ في المبسوط للاصل ولقول ابي  
جعفر عليه السلام وان كان اقل من الذرع فلا بعد الصلوة وان كان اكثر من ذرع  
فليعد اذا رآه فلم يفسله علق على مطلق الذرع والمالك اكثر وقال الشيخ في النهاية لعل الازالة  
الامع النفا حتى لعدم وجوب اناله كل واحد فكذا المجمع كما في الايات **قال** دام ظله  
وفي تطهير الكلب والحزير اذا وقع في المأخضة فصار ملحا والعدن اذا اترجى البراب  
وتعادم عيدها حتى استأثرت ترابا نظرا **قول** مناء النظران العين وهي الجسم الخاصة  
موجود وانما تغيرت الصفات بقيت النجاسة لان النجاسة ذاتة وان النجاسة حكم معلق  
ذات الكلب اما باعتبار صورته النوعية او باعتبار المراض الخاصة بالاحقة للجواهر  
المساوية مع القول بعدم استعانة الباقي وعلى كلى القدرين وقد زالت عنه النجاسة  
ونزول المعلول واما على القول باستعانة الباقي فالنجاسة باقية لان نجاسة هذا الجسم  
قد رست ولم يرد نص على الطهارة والاصل البقاء واما على مذهب الاشاعرة وكثير من  
المأينية فالاشكال ظاهر فان الشارع علق النجاسة على الاسم وقد زال والاحكام  
المعلقة على الاسماء رابعة لها فلا يست مع عدمها الدليل آخر وان نجاسة هذا الجسم قد  
سنت والاصل البقاء والاسم معروف وامانة ولا يلزم من زوال المانة زوال الحكم وعلى قول  
النظام بعدم اشتراك الاجسام او بعدم بقائها فالطهارة ظاهرة والا فلو عند الطهارة  
**قال** دام ظله اللبن اذا كان ماؤه نجسا او نجاسة طهر بالطح على اشكال **قول** مناق  
من ان المراد من اجاله الماء للنجس تغييره بما خا او حقيقة اخرى غير الاولى حيث يحد  
اسم الاولى عليه مجازا فعلى الاول لا يظهر ان الرطوبة لم يزل بالكلية والافقية ونشرت  
وعلى الثاني يظهر والوجه عند البقاء على النجاسة **كلام** في الكنية **قال** دام ظله ول  
يحرم اتخاذها عند الاستعمال كترين الجاهل فيه نظر اقرب التحريم **قول** وافقه الشيخ لاشماله  
على التعطيل المناسب للاطلاق المبنى عنه والبنى عن الكنية وهو تناول الحادها للعموم **وقد**  
وقال ابن ادريس والمصنف في المختلف لا يحرم للاصل **قال** دام ظله ويكره المفضن وقيل

العمد على كذا  
نفس

المستحب موضع الفضة **قول** في المفضن اقوال ثلث **أ** التحريم وهو قول الشيخ في  
الخلافت **ب** الكراهية وهو اختيار المصنف **ج** جواز الاستعمال مع وجوب اجاب  
موضع الفضة وهو اختيار الشيخ في المبسوط وهو الوجه عندي والا لزم جواز استعمال  
الذهب والفضة ورواه عبد الله بن سنان الصمعي عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال لم يابس ان شرب الرجل في القدر المفضن واعزل فاك من موضع الفضة والامر  
للوجوب احتج الشيخ على الاول برواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأكلوا  
في آت من فضة ولم في آت من فضة والعطف يقتضي تساوي في الحكم احتج  
العالون بالباقي بان قدج رسول الله صلى الله عليه وآله انكر فاحقد مكان البعثة  
سلسلة من فضة ورواه زيد عن الصادق عليه السلام انه كره الشرب في آت من فضة  
وفي الدراج المفضن والحراب ان المأخذ بالكراهة اما التحريم او الكراهة او  
كلاهما والباقي محال والا لزم استعمال المشترك في كلى معنيته بلا قرينة او في الحقيقة  
والجائز معا والباقي لا يستلزم كراهة الفضة وهو خلاف الاجماع والاول المطلوب  
لما **قال** يجوز ازالة العدد المشترك لا انقول فلا دلالة للعام على الخاص  
ولانه محاذ في القدر المشترك اجاعا ولا يجوز الحمل على الجائز مع اطلاق اللفظ بدون  
قرينة **قال** دام ظله ولو غسله بالماء عومس البراب لم يطهر على اشكال **اول** مناهة على  
المقتضار على النقص وعدم حصول العرض من ازاله الجاهل اللعابية ومن انه ابلغ  
لمن الجاهل في التطهير الماء والعدول الى غيره رخصه وهو ممنوع هنا **قال** دام ظله  
**المقصد الرابع** في الوضوء وحجب في لبنة القصد الى رفع الحدث واستباحة فعل  
مشروط بالطهارة والمقرب الى الله تعالى وان يوقعه لوجوبه او يذبه او لوجهها على  
**قول** البنية شرط في الوضوء باجماع علمنا وانما اختلفوا في كنفيتها فقال الشيخ في النهاية  
نه القربة كما في وقال في المبسوط لا بد ان يرفع الحدث او استباحة فعل من الافعال  
التي انتفع لا بالطهارة مثل الصلوة والطواف واخاه ابن ادرس واوجه استدلاله  
نه استباحة الصلوة وقال ابو الصلاح لا بد منها وقيل بالاكفاية التزبه مع الوجوب او  
الذي اخاره الشيخ ابو القاسم بن سعيد احتج الشيخ على قوله في النهاية بقوله تعالى  
وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين وهذا يدل على القربة فلو شرط زايده كان نجسا

والاول من كذا  
المقصد الرابع  
نفس







ويحتمل فيه الوجوب في الباقي لانه الواقع في الوقت **قال** دام ظله فان زال السبب في  
 الاعادة من غير حدث اشكال **اول** ما من ان حله اجزاء الضرورة وقد زالت ومن  
 ارتفاع الحدث المانع من الصلوة وهذا حقيقة وهي ان متى هذه المسئلة على ترجيح احدي  
 قاعدتين هما ان كل رخصة جائزت للضرورة يقتضيها على جعل الضرورة وان كل طهارة باقية  
 للحدث لا يفسد بها الحدث لما لم يزل في محلها واما المانة فكل من قال بان اليتيم لم يرفع  
 الحدث قال بصدقها كليه وكل من قال ان اليتيم يرفع الحدث فقد بقوله كل طهارة باقية  
 كرافعة للحدث اذا عرفت هذا فقول **ان** لم يرفع هذه الطهارة الحدث فلا كلام في  
 وجوب اعادتها وان قلنا برفع الحدث بوجه المسكاة والا قوى عذري الاستئناف على كل  
 حال لان صورة الفعل مقصودة لان القصد ليس برفع الحدث وحله خاصة بل نفس الفعل  
 ايضا والضرورة استقطبة **قال** دام ظله وطورا الوضوء الما لو اخل بها فالأقرب الفضة  
 والكفارة **اول** المراد اذا ذكر الوضوء المباح للصلوة في وقت معين ثم فعل منه وشرايطه  
 واخل بالموالاة اخل تحت الوضوء لان المندور بشرط منه ما بشرط في الواجب والموالاة ليست  
 بشرط في صحة الواجب بل واجبه منه فيصح الوضوء ويحمل عدم الفضة لان الفضة المستزلة  
 في المندور يحمل فيبطل لمن فاءه الشرط ذلك وسئل لم يات بالمندور وقد نواه فبطل لان  
 قلنا با بطلان الوقت باق اعادة ولا كفارة وان قلنا بأكفاره وجبت الكفارة وان خرج  
 الوقت وجبت الكفارة سواء قلنا بالطلان او الفضة **قال** دام ظله والاشهر التعميم في  
 المانة **قول** به قال الشيخ وان با بوبه وان ادرى وبوالصلاح والكفر علما لانها ليست  
 من الوضوء والا الاستحباب فيمنع من الموالاة الواجبة ولقول الصادق عليه السلام ر  
 الما لم يدعه الحدث فجزها ابن الجني والحندي وانما يعقل لقول اي عبدالله عليه  
 السلام الوضوء متى ومن زاد لم يوجر عليه والمصلحة **قال** دام ظله ومن كفاية  
 القرآن اذ يحرم عليه منها على الاقوى **اول** واقفة الشيخ في الخلاف وبوالصلاح  
 لقوله تعالى لانه الا المعلومون وقال ابن ادرى وان ابراهيم بكه الماصل والا قوى  
 التعميم **قال** دام ظله وذو الجبر يترجم مع المكنة او يكرر الما حتى يصل اليه اليه  
 وفي الاستئناف مع الزوال اشكال **اول** البحث كما في المسح على الخافي وانما الشيخ في  
 البسوط بالاستئناف **قال** دام ظله والا فلا الغات في الوضوء والمرس والمقادير

هذا فان لم

اشكال **قول** لا اشكال في الوضوء ان الضرورية والاجماع في الاشكال في الفصل  
 في سلبتي احدهما والمرس والمانة في مقدار الموالاة وعدم الماخز فحمل المايتها  
 الوضوء لوجه **أ** ما رواه الشيخ في الصحيح من اي عبدالله عليه السلام انه قال لو روي  
 من نواه اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت فيه ليس بشي وهذا يعم الوضوء  
 المذكورين **ب** ان الما تماس في الماء مع عدم الخالي سبب لوصول الماء الى سائر  
 اجزاء الماصل في السبب ان يودي الى مسجبه يتخلل بعض المعضا على خلاف الاصل  
 لما يقتضي اليه لرحمان تقيضه وهو وصول الماء الى المجمع ويسمع العمل بالمخرج مع  
 وجود الرابع **ج** ان الغالبه وهو وصول الماء الى جميع الاجزاء والمعضا مع الما تماس  
 عدم الخالي وتخلل بعضها بادر ولهذا افرام من عزاها لغيرها انما يحكم بالافضل  
 الطاهر وصول الماء والمصل عدمه ومع تعارض الطاهر والاصل قل بوجه الظاهر  
 قبل الماصل ولهذا استسكه المصنف **د** العادة قد عدا العلم وقد عدا الظن  
 في كون العلم الحاصل منها ضروريا فخرتها على خلاف الماصل ويحمل عدم الالحاق  
 ان الحدث متين والرافع شكوك منه والمصل عدمه فتحكم بقا الحدث والاقوى  
 عند **ال** يفتى في معنى على الفضة في المصادق والمرس **نشر** في اليتيم كالوضوء في  
 اشتراط الموالاة منه والمصل منه في فعل العادل المكلف الذي يعمله براه ذمته  
 فيعمل صحيح وهو يعلم الكيفية والكيفية الصحيحة **قال** دام ظله ولو حدثت ذمته ثم ذكر  
 اشكال في عضو من اعضاء اعاد الطهارة والصلوة وان بعدت على راي **اول**  
 قال من قال بالاكفاية الفضة القربة صحح الصلوة الواقعة عقب الطهارة وان بعدت  
 ان المتخلل منها وكل من قال بعدم الاكفاية بشرط الاستحابة او رفع الحدث  
 بسبب الاعادة مطلنا ومن الكفى بالوجوب او الذب كما في التمس من سعيد اوجب  
 الاعادة وان كانت احدى الطهارة واجبة وان كانا مندورين لم يوجب الاعادة  
 بل استباحه الصلوة قبل الوقت ولم يفضل عليه ثم جدد ذمته لم يعد الوضوء المندور  
 الا بغير الما في بعد اول مسح للصلوة **قال** دام ظله والمقرب وجوب الطهارة اليه  
 فلا والتعنى فاني بآلته **اول** الخلاف مع ابي الصلاح حيث اوجب من فاته  
 صلاة لا يعيد فيها اعادة الحسن وهو قول ابن زهر فانه على قولهما لا يجوز لها اطلاقا

ولو روي من نواه اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت فيه ليس بشي وهذا يعم الوضوء المذكورين  
 وانما يعقل لقول اي عبدالله عليه السلام الوضوء متى ومن زاد لم يوجر عليه والمصلحة  
 القرآن اذ يحرم عليه منها على الاقوى واقفة الشيخ في الخلاف وبوالصلاح  
 لقوله تعالى لانه الا المعلومون وقال ابن ادرى وان ابراهيم بكه الماصل والا قوى التعميم

في المصنف  
 في المصنف  
 في المصنف







وموافق وقال السيد يتم وتوضا كوقوعه بعد المكان والمقوى عندي الذي قواه  
المصنف **قال** دام ظله وفي الملقوف نظر **اقول** يتبادر من عموم قوله التي صلى الله عليه  
والآله اذا جلس بين شعبها المربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وان لم يزل وهذا يعوم  
تناول صوة الفراغ ومجوز قوله عليه السلام اذا جاز الحان الحان وجب الغسل  
ويومئذ الحان ومن انه قد ورد قوله عليه السلام اذا قدس شعبها المربع والصق  
الحان بالحنان فقد وجب الغسل ولم يحصل الصاق الحان ولا في محل الاستماع  
والمرجع الاول لما ورد في الصحيح عن علي عليه السلام انه قال اذا التقى الحانان فقد وجب  
الغسل والتقاء الحانين مراده المتخاذه ولهذا قال المتي الفارس اني متخاذا و  
ليس المراد بالصاق الحان المتصاع بل المتخاذا ايضا **قال** دام ظله ولو خرج المني من بين  
من الصلب فالمرتب اعتبار المعتاد وعدمه وجه القرب ان الشارع انما جعل على  
المعبر والمعتاد ويحتمل وجوب الغسل مطلقا لقوله عليه السلام انما المأمن الماء  
وقوله تعالى من ما ذاق من من الصلب والراب فعمل خروجه من الصلب اذا  
خرج من ثقبه من الصلب لم يغير اسمه ولم يحل فلا يغير حكمه ويحتمل عدم وجوب الغسل  
مطلقا حلا على المعالي وتنوي في نفي الثاني **قال** دام ظله ولو وجد المني من ثقبه في  
آخره **اقول** اقوى الاحتمالات في هذه المسئلة الاجتزاء بعينها خاصة لان اقوى الوجوه  
في المني سقوط الترتيب ثم تلوه في القوة الاجتزاء بعينها وعمل ما بعد المساواة  
للمرتبة الترتيب ولو وجد المرتبة لمعة فعل ذلك فكذلك المرتبة والمراد بقوله  
ما بعدها العضو الثاني للعضو الذي وجدت المعة فيه ويحتمل الاعادة لعدم صدق  
الوحدة على المعة فلا يقع مجزؤه وهذا ضعف الاحتمالات **المنقذ المأمن في الحيض**  
**قال** دام ظله وبجامع الحمل على اقوى **اقول** هذا مذهب المذهب واني باوجه رواه  
عبد الرحمن بن ابي حجاج الصحيح عن ابي ابراهيم عليه السلام عن الجبلي تروى انتم ملان  
امام اربعة ايام يصلي قال تسكن عن الصلوة وقال المحدث وان الجبلي لا يجمع الحمل  
لثقله عليه السلام ما كان انه لم يجعل حضا مع جيل ولم ينع طلاقها مع رؤيته الدم ولا  
يضع طلاق الحائض اجماعا فلا يكون حضا ولما روى عن النبي صلى الله عليه واله انه  
قال لا لاوطى الحائض حتى ينعف والحيض حتى تستبرين يحضه جعل الحيض علان

الفاطم

المعصية  
المراد الله

فراخ

فراخ الرحم فدل على انه لا يتصور مع الحمل والجواب **عن الاول** بالمنع من صحة السند  
وعن الثاني بالمنع من كليه الكبرى وانقاضها بالغالب فانه يصح منه طلاق الحائض وعن  
الثالث ان العلامة مكنتي فيها الغالب وقال الشيخ في النهاية ان راته في زمن عادت بها  
هو حيض وان ما خرج منها مقدار عشرين يوما فليس بحيض وقال في الخلاف انها حيض ما لم  
يستبين حملها فاذا استبان فلا حيض واحص على قوله في النهاية ما رواه في الصحيح  
من الحيض من نعم الصحابي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان ام وادي تروى الدم  
وهي حامل كيف يصح بالصلوة قال فقال اذا رأت الحمل الدم بعدما مضى عشرين  
يوما من الوتر الذي كانت تروى فيه الدم من الشهر الذي كانت تقعد فيه وان ذلك ليس  
من الرحم ولمن الطين فليست وعنه وتجنس وتصل الحديث واحص على قوله في الخلاف  
بالاجماع على ان المستبر من حملها لا حيض وانما الخلاف وقع في غير المستبرين والجواب  
بالمنع من الاجماع **قال** دام ظله ولو اجمعت العادة والسر فالاقوى العادة ان اختلفا  
وبما **اقول** هذا مذهب المذهب والمحدثين والجبلي والشيخ في الجمل لقوله العادة ولو لم  
عليه السلام دعى الصلح ايام اقراك ايام العادة هي ايام اقراكا ولمان العادة قد تنقيد  
العلماء بالعلوم العادة او بعيدا عن الغالب وقال في النهاية ترجع الى ائمة اهل البيت  
ولم يزل اتصال قوي لمراتب الحيض بضعف تجاوزه مجموعها الاكثر وكما كان جامعا  
لشرائط الحيض فهو حيض **قال** دام ظله ولو ذكرت المضطربة العدد دون الوقت  
بحرث في خصيصه وان مع الروح المعين وقيل بطل في الجمع على المستحاضة وبطل  
لمنع طاع الحيض في كل وقت يحمله وبعض يوم العدد **اقول** الاول اخبار المصنف  
كاسية بما حث اهلوا الشارح لها الجلووس ومعضاه التحير وعلم العدد لم يثر له في  
التخصيص فبقي على التحير والماني قول اخبار الشيخ وسنده الماحيط **قال** دام ظله  
والاعوط رد الناسه الى آخر **اقول** الماحوط هو الذي تحصل براه الزنه به يتبين  
وانا يحصل هنا بالنظام احكام ثلاثة احكام الحائض فاعلم على الحائض وهو تحريم وطى  
الزوج وتزواه العرايم ودخول المساجد ومن كابه القرآن واسم الله وآياته والاية  
علم السلام ومنها حبس العضد للصوم كما يحى وتكرار الطلاق كصا صوم وم لا ينع في يوم  
التي ان مع فيه حيض وان لم يعلم بعينه **قال** الزام احكام المستحاضة بما يجب عليها

والمراد من قوله في الجمل انما المأمن الماء انما هو الماء الذي لا ينجس به الحيض ولا غيره من النجاسات  
والمراد من قوله في الجمل انما المأمن الماء انما هو الماء الذي لا ينجس به الحيض ولا غيره من النجاسات  
والمراد من قوله في الجمل انما المأمن الماء انما هو الماء الذي لا ينجس به الحيض ولا غيره من النجاسات











عليه المختار

في النجاة من هذه المصائب والنجاة  
من هذه المصائب والنجاة من هذه  
المصائب والنجاة من هذه المصائب  
والنجاة من هذه المصائب

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100  
101  
102  
103  
104  
105  
106  
107  
108  
109  
110  
111  
112  
113  
114  
115  
116  
117  
118  
119  
120  
121  
122  
123  
124  
125  
126  
127  
128  
129  
130  
131  
132  
133  
134  
135  
136  
137  
138  
139  
140  
141  
142  
143  
144  
145  
146  
147  
148  
149  
150  
151  
152  
153  
154  
155  
156  
157  
158  
159  
160  
161  
162  
163  
164  
165  
166  
167  
168  
169  
170  
171  
172  
173  
174  
175  
176  
177  
178  
179  
180  
181  
182  
183  
184  
185  
186  
187  
188  
189  
190  
191  
192  
193  
194  
195  
196  
197  
198  
199  
200  
201  
202  
203  
204  
205  
206  
207  
208  
209  
210  
211  
212  
213  
214  
215  
216  
217  
218  
219  
220  
221  
222  
223  
224  
225  
226  
227  
228  
229  
230  
231  
232  
233  
234  
235  
236  
237  
238  
239  
240  
241  
242  
243  
244  
245  
246  
247  
248  
249  
250  
251  
252  
253  
254  
255  
256  
257  
258  
259  
260  
261  
262  
263  
264  
265  
266  
267  
268  
269  
270  
271  
272  
273  
274  
275  
276  
277  
278  
279  
280  
281  
282  
283  
284  
285  
286  
287  
288  
289  
290  
291  
292  
293  
294  
295  
296  
297  
298  
299  
300  
301  
302  
303  
304  
305  
306  
307  
308  
309  
310  
311  
312  
313  
314  
315  
316  
317  
318  
319  
320  
321  
322  
323  
324  
325  
326  
327  
328  
329  
330  
331  
332  
333  
334  
335  
336  
337  
338  
339  
340  
341  
342  
343  
344  
345  
346  
347  
348  
349  
350  
351  
352  
353  
354  
355  
356  
357  
358  
359  
360  
361  
362  
363  
364  
365  
366  
367  
368  
369  
370  
371  
372  
373  
374  
375  
376  
377  
378  
379  
380  
381  
382  
383  
384  
385  
386  
387  
388  
389  
390  
391  
392  
393  
394  
395  
396  
397  
398  
399  
400  
401  
402  
403  
404  
405  
406  
407  
408  
409  
410  
411  
412  
413  
414  
415  
416  
417  
418  
419  
420  
421  
422  
423  
424  
425  
426  
427  
428  
429  
430  
431  
432  
433  
434  
435  
436  
437  
438  
439  
440  
441  
442  
443  
444  
445  
446  
447  
448  
449  
450  
451  
452  
453  
454  
455  
456  
457  
458  
459  
460  
461  
462  
463  
464  
465  
466  
467  
468  
469  
470  
471  
472  
473  
474  
475  
476  
477  
478  
479  
480  
481  
482  
483  
484  
485  
486  
487  
488  
489  
490  
491  
492  
493  
494  
495  
496  
497  
498  
499  
500  
501  
502  
503  
504  
505  
506  
507  
508  
509  
510  
511  
512  
513  
514  
515  
516  
517  
518  
519  
520  
521  
522  
523  
524  
525  
526  
527  
528  
529  
530  
531  
532  
533  
534  
535  
536  
537  
538  
539  
540  
541  
542  
543  
544  
545  
546  
547  
548  
549  
550  
551  
552  
553  
554  
555  
556  
557  
558  
559  
560  
561  
562  
563  
564  
565  
566  
567  
568  
569  
570  
571  
572  
573  
574  
575  
576  
577  
578  
579  
580  
581  
582  
583  
584  
585  
586  
587  
588  
589  
590  
591  
592  
593  
594  
595  
596  
597  
598  
599  
600  
601  
602  
603  
604  
605  
606  
607  
608  
609  
610  
611  
612  
613  
614  
615  
616  
617  
618  
619  
620  
621  
622  
623  
624  
625  
626  
627  
628  
629  
630  
631  
632  
633  
634  
635  
636  
637  
638  
639  
640  
641  
642  
643  
644  
645  
646  
647  
648  
649  
650  
651  
652  
653  
654  
655  
656  
657  
658  
659  
660  
661  
662  
663  
664  
665  
666  
667  
668  
669  
670  
671  
672  
673  
674  
675  
676  
677  
678  
679  
680  
681  
682  
683  
684  
685  
686  
687  
688  
689  
690  
691  
692  
693  
694  
695  
696  
697  
698  
699  
700  
701  
702  
703  
704  
705  
706  
707  
708  
709  
710  
711  
712  
713  
714  
715  
716  
717  
718  
719  
720  
721  
722  
723  
724  
725  
726  
727  
728  
729  
730  
731  
732  
733  
734  
735  
736  
737  
738  
739  
740  
741  
742  
743  
744  
745  
746  
747  
748  
749  
750  
751  
752  
753  
754  
755  
756  
757  
758  
759  
760  
761  
762  
763  
764  
765  
766  
767  
768  
769  
770  
771  
772  
773  
774  
775  
776  
777  
778  
779  
780  
781  
782  
783  
784  
785  
786  
787  
788  
789  
790  
791  
792  
793  
794  
795  
796  
797  
798  
799  
800  
801  
802  
803  
804  
805  
806  
807  
808  
809  
810  
811  
812  
813  
814  
815  
816  
817  
818  
819  
820  
821  
822  
823  
824  
825  
826  
827  
828  
829  
830  
831  
832  
833  
834  
835  
836  
837  
838  
839  
840  
84

*[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]*

مختار

الملك الناصر محمد بن قلاوون

بسم الله  
الحمد لله

عنوان: *الحمد لله رب العالمين*  
موضوع: *الحمد لله رب العالمين*  
موضوع: *الحمد لله رب العالمين*  
موضوع: *الحمد لله رب العالمين*

لا تتركوا هذه الحجة  
التي هي من  
التي هي من  
التي هي من  
التي هي من  
التي هي من



التصديق في المصنف وعلى قول الآخر انهما للعصر وهو الاول لانه اذا بقي مقدار ثمان  
تصديق الوقتان اجماعا وكل شيء سوت فاما من الطهر خاتمه او العصر خاتمه او منهما ادلا  
من واحد منهما والكل باطل عن الاول وهو المطلوب وقوله يظهر الغاية الى آخره اشار  
الى قابلية الخلاف **الفصل الثالث** في الاستقبال **قال** دام ظله ويجب الاستقبال في كل  
الصلوة مع القدرة وفي الذب قولان **اقول** واجب ان يعتكف الاستقبال في المأفلة  
الموافق السفر والحنوف لعزله عليه السلام صلوا كما راخون اصيلي شرط في مطلق صلواتهم  
الممانعة لصلواته المعينة وكان يستقبلونها وشرط الممانعة من حيث هي شرط الجواب  
وجوزا للمأفلة للراكب والماشي الى غير القبلة مطلقا واسقط بعض المتأخرين ومن  
الاستقبال منها مطلقا والحق عندي ان المأفلة حال الاستقرار والاحراز بشرط  
تتها الاستقبال لان النبي صلى الله عليه وآله لم يقل عنه انه صلى الى غير القبلة المأفلة قط  
في هاتين الحالتين والظاهر ان الله تعالى لعزله كان في رسول الله اسوة حسنة  
وعزله من الجاهل والاختار الدالة على وجوب التماسي وقد ذكر في اصول الفقه ومعنى التماسي  
ايضاح الواجب كما ارتفع عليه السلام والذنب اذا فعله ففعله كقوله ولما انزلت  
اخيرا واستقرت الى غير القبلة لم ينص عليها الكتاب ولا قول النبي عليه السلام ولا تقرره  
فكانوا احياء لا الشروع باليسنة وهذا معنى البدعة واحسن الخلف بان وجوب  
الكسنة مع ذنب الممانعة غير معقول والجواب **المعنى** الواجب هنا احد الامرين  
اما الشرط او الواجب المشروط بمعنى انه ان صلى المأفلة وحيا ان يصلها على هذه  
الكسنة والكسنة مشروطة باخبار المكلف وفعله للممانعة واما حواز المأفلة للراكب  
في استقراره حال السير وان كان السير احياءا فلا اجماع وان النبي عليه السلام قد  
عليه عليه السلام او تركه واحدهما على تعذر وهل يجب استقبال السلة سكتة الاوام  
ام لا خلاف ذكره والذي مستوفى في حقه في المطلب وكذا الخلاف في غير سفر الفقر وفي  
الحضر والكجا وما شيا فلا يطول ذكره **قال** دام ظله ولا يجوز الفريضة على الراجل  
وان يكن من استسقاء الاعمال على امكان **اقول** مناهة من يقوم التي عن اجماع الرفض  
على الراجل احياءا وروى الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن مسعود قال  
لا يصل على الدابة الفريضة الا من مضى مستقبل القبلة وسحره فاته الكتاب وفضل بوجه

في الفريضة على المكبة من شيء ويوم في المأفلة اياه والاستسقاء دليل العزم كما بين في  
المحصل وعن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اصيلي الرجل شيئا من  
المفروض راكبا فقال لا الا من ضرورة ويكون عاميا في صورة النزاع وعنه والاولم باخير  
البان من وقت الحاجة او السؤال ولانه لم يحوز ان مخاطبة بالعام ويريد الخاص من  
غير قرينة وانما وقع اجماع المسلمين على عدم جواز الفريضة اخبارا على الراجل والفقهاء  
ومن حيث انه قد اتي بالصلوة مع الاستقبال واستسقاء الاعمال والمكان فان كان مانع  
من جهة المكان وليس اذ المكان شرط في الصلوة لم ينص صرورات الكون فاذا كان مانعا  
ساحا كان من استسقاء الاعمال فيه ولم يأت بغير شرط غير ذلك فيه فلم يعتبر خصوصية في  
الوجوب في غير ركعتي الطواف ولا مانع من جهة جسد ربه منع اذ ورد في السفر على النبي  
عن اصناف الفريضة على الراجل فان من الممانعة من جهة المكان والحق ان استقرار المصلي  
في نفسه شرط اجماعا وهل يستلزم اجماع الصلوة في مكان اعدل للقرار عادة الموقر ذلك لقوله  
تعالى حافظوا على الصلوات والحفاظه ليست الممانعة خاصة بل الممانعة وجعلها عن  
المسافات والمطلات وانما حتم ذلك في مكان اعدل للقرار عادة فان حيزه كظهور الدابة في  
معوض الزوال والوقوف ولانه يبين استقرار المصلي في غير الاستقبال ولقوله  
السلام جعلت في الارض محمدا اي مصلي فلا تنفع الا في ممانعة وانما عدنية اليه بالاجماع  
وفي غيره لم يثبت وحمل عدم النص على الاول لا تنفع الفريضة على الدابة وان كان  
من استسقاء الاعمال والاستقبال بان يكون في شبه هودج وسرور مشدود على ظهر الدابة  
وعلى الماني نصح والراجح انه لا يصح **قال** دام ظله وفي صحة الصلوة على غير معقول او  
ارجوحه معلنة بالحجالة نظر **اقول** مناهة ان المصلي ما مور باذا الفريضة متمكنا على  
الارض او في مكانها أي المكان الذي اعتد للقرار وليست الدابة في العادة للاستقرار عليها  
وكذلك ارجوحه المعلنة بالحجالة لانها لا تعد في العرف مكانا للمكان ومباحث مكان  
الصلوة يدل على ارض او ماشية بها ومن حيث انه كما لخص لا يمكن من الاستقبال  
واستسقاء الاعمال وهي مشروطة لا تتحرك فليست صلوة معرضة لعدم الاستقرار في بعض الاعمال  
ولما رواه الشيخ عن احمد بن محمد بن عيسى بن القاسم وان فان حتمنا عن علي بن جعفر عن اخيه  
موسى بن جعفر عليه السلام قال سالت عن الرجل هل يصلح ان يصل على الوتر المعلن من



خلق قال ان كان مستويا بقدر على الصلوة عليه فلا بأس والحق في عندي الاول لانه  
 لم يستل عن النبي صلى الله عليه وآله فعله وقال صلى الله عليه وآله صلوا كما رايتوني اصلي ولا تض  
 عليه ورواه ابي الوفاء الملقب من جعلت لاول عليهما ان الوقت لا يطول الا على الميت بالمساير  
**قال** دام ظله ولو نفذ المصير العلم والظن قلنا كما لا يخفى مع احتمال تعدد الصلوة **اول**  
 والذي المصنف دام ظله من هذا قاعدة ان الاعي يتقدم مع فقه العلم والظن بان ادله القليلة  
 بحسب المصير فاذا فقد آله الاحكام صار كالعامي في الاحكام فتقدم ويزن مكررا الصلوة على  
 الاعي واما ضروري وحصول العلم او حكمه لم يعد ان لم يكن ناسرا فلو كلفه فتركه الواجب الى الرابع  
 جهات لكان من عظيم الخرج فكونه مضافا بالان فيقلد لانه اقل من اصل العلم ومن دلاله الاية  
 ومجملها ولعنها ونحوه التلخيص في اجازتها اولى وحصول العلم له بان يكون في الكعبة فبذلك  
 بالمشي او الجهر المتواتر وكذا احكام الرسول او امر المؤمنين علمها السلام وحكم العلم اما جهات  
 العدلين المحققين عن علم يثبت فان السامع نزلها من العلم اجازتها واما ما بالان المفردة  
 للظن كان بحسب الثقة من علم صريح بما لا الكواكب وانه في المحل لذلك فان الكواكب اوى  
 الامارات لقوله تعالى وبالحجم سم سمندون وكان يحسب محل الطلوع والشيخ الطوسي رحمه الله  
 كلام في مسأله الخلاف بدل ظاهر اعلى انه يصلي الى اربع جهات بان يشرع الوجوب لارفعه  
 المتيقن الصحة بان الظن لا يعارض العلم وليس بمحدد للزوم المخرج ويزن في الاصل القليلة  
 اكثرها ظني واما البصر فان امكنه العلم او الاحتياط بالامارات وجب والا فالا اولى بتلخيص  
 المعارف بان عدم البصر اشد من عدم البصر لقوله تعالى فانها تسمى الابصار ولكن يسمى  
 الملوب التي في الصدور وفي عدم البصر مخوز التلخيص فتعي عدم البصر اولى ويزن  
 قول العدل بعد الظن فكان امانة وتحمل تعدد الصلوة الواحدة عليه الى اربع جهات  
 لما في محصل مقرر البراء والمخرج هنا كما في الاعي وعلى قول الشيخ في الخلاف بصلوة  
 الاعي الى اربع جهات فهو حرمه على بصير اولى **قال** دام ظله لو ظهر خطأ الاجتهاد  
 بالاجتهاد فبني الغض اشكال **اول** ستاره انه امر بالصلاة الى جهة اداء اجتهاد اليها  
 وان بالماجور وبما لم يقتض الاجتهاد بالان بالماجور وبما على وفي الامر بتجزي ويزن  
 الاجتهاد المستقيم بالاجتهاد كقضا الفاضل في الواقعة وليس بقياس بل من باب التنبه  
 بالادنى على الاعي فان احوال الناس وجوههم مبني على الاحياط اكثر من حقوق امة

بعض من رآه في جمع التعليل  
 بعض من رآه في جواب  
 بعض من رآه في جواب

بنظم

والفقيه حار السليم

تعالى

تعالى قال العبادات فاذا لم يتقن في ذلك فكذلك في هذه وتحمل العضالة قد ظهر الخطأ  
 في شرط من شروط الصلوة هاربه الاعانة كما لو طهره صلى قبل الوقت او على غير  
 طهارة وفيه نظر لان الطهور ان كان العلم فالفرق طاهر والامر بمنوع وان الاجتهاد  
 في العلم في وجوب العمل ونحوه العضاض العلم فكذلك في الاجتهاد وفي المحدثين منع  
 والمصحح عندي الاول اما على قول المعصية فظاهر واما على قول العدلية فلا لانه لا يفسد  
 ان الاجتهاد فيما مضى لا بدليل قطعي ولم يحصل **الفصل الرابع في الياس** **قال**  
 دام ظله وفي السجدة قولان **اول** قال الشيخ في المبسوط وعلى بن بابويه يجوز لرواية  
 علي بن راشد الصحيحه قال قلت لاربع عشر عليه السلام ما تقول في الفرائض يصلي  
 فيه قال اي الغنم قلت في النكاح والسجدة والعور قال يصلي في النكاح والسجدة واما  
 العور فلا يصل فيه وقال الشيخ في الخلاف وان الجنب واولا الصلح العور لقول الصادق  
 عليه السلام ان كل شيء حرام اكله فالصلوة في ربه وسفره وجلده وولده وروثه وكل شيء  
 منه فاسد الاصل لكل الصلوة **قال** دام ظله وهو لا يفسد استعمال حله في غير الصلوة  
 مع المذكية الى الرابع فوان **اول** لم يذكر على انه لا يفسد للاصل ولانه لو كان نجسا لم يطر  
 به وقال الميرزا والشيخ يفسد ولم اقف للشيخ رحمه الله على دليل متبع في هذا الباب  
**قال** دام ظله والمروي الحاق الماسي ومستحق عنه **قال** هاتسلان **أ** لو صلى  
 في الثوب المعصوب ناسيا ما حكمه **تنويع** البحث في هذه المسئلة في موضعين **أ** تعرف  
 انسان في المحسوبات ويورث في الصورة المذكورة عن جعل الاركان وعن الجافطة **ب**  
 لم يشك انه لا يواخذ عليه بمعنى انه لا يعاقب عليه باجاء كل من قلعه العلم قال عليه السلام  
 رفع عن لبي الخياط والناس وعلل موعود في صحة الصلوة وعدم قضائها قال ابن ابي  
 نعم كالجمل المستدار بان اضافة الوضوء اليه حسنة في رفع حقيقته مجاز في رفع اجزائه و  
 الكل اربعة الجاهل اربعة الجاهل لان رفعها يستلزم رفع جميع الاحكام فاذا بعدت الحقيقه  
 حل كل شيء اربعة الجاهل اربعة الجاهل لان رفعها يعني انما السامع اياه كلها فاعتبار في حكم ما ويزن  
 حكمه عليه ثانيا في الغاء المطلق والعطف وما استكرهوا عليه عليه والامر بالرفع في الغاء  
 الكلي فكذلك انما هذا معطوف عليه وقال المصنف لا بد بعيد لانه قد عدل في تكرار الوجوب المذكور  
 واذا اخل به كان من مزبلة ولانه لما علم كان حكمه المنع من الصلوة والاصل بها الحكم وازالة

بعض من رآه في جمع التعليل  
 بعض من رآه في جواب  
 بعض من رآه في جواب



الشبان اياه يحتاج الى نفق ولم يست ثم اجاب **ب** منع العزم في احكام الشبان لانه يلزم  
 زيان المصالح وموجبه مع المصالح بالاولى ولانه لو جاز الصلوة في المصنوع وانزال حكم  
 المانع لكان قد ثبت له حكم وايضا في الاسباب المرفوعة فلا يصح المانع الكلي وذلك متى  
 عليه منع عليه بالابطال لا بد **ج** شرط المكلف ترك المصنوع العلم قال برزالي  
 شرطه لاستلزام وقال الشرط في المشروط لا يتناول **د** وقال هو الشبان فلو كان  
 معه وصلى هل يطل صلوة ام لا فهو المبحث فتقول **هـ** لو استحب شيئا مفسوخا بغير الثوب  
 كانت اياته عنه تحتاج الى فعل كثير مضاد للصلوة فلا شك في بطلان الصلوة لان الاربابي  
 في عن صفة كما تقرر في المصنوع والاستصحاب يقرض من غير ان يمكن تركه الا بطلان الصلوة  
 في اول الوقت فعلى هذه التقادير يحتمل بطلان صلوة لو جاز **و** ان استحب الخياطة الدائمة  
 المصنوعة المشبهة على نجاسة بطل صلوة فالمصنوع المخلط والادلة ما جاز ما يشي بالاحوال  
**ز** ان هذه الحركات شمله على المرفوعة المصنوعة وهي تحركات له وكذلك الاكراه كلها  
 تكون منها عنها ومن اجزاء الصلوة والهي في العبادات مدعى على انشاد ومضاد الاجزاء  
 مسلم فاد الصلوة وقال كثير من المصنفين يصح الصلوة لان المصنوع وهو العنصر ومنه  
 يستلزم بطلان الصلوة فليس محذورا لانه فلا يطل الصلوة والتحقق هذه المسئلة ترجع الى المصنوع  
 عنه اذا لم يكن جزءا متوحد به ولا لازما بل المكلف باختياره جعها هل يقع ذلك العقل الذي جعلها  
 فيه اولا بالكثر منهم نعم يصح كما لو قال استبدع بعد خط هذا الثوب ولا يدخل هذه الدار فخط  
 العبد الثوب من الدار عند عاصيا بالحدوث طيعا بالحيطة وبعث منه خياطة الثوب وقال  
 فترى منهم لا يصح لان الاكراه من الصلوة وهي تصرف في العنصر فكانت منها عنها فالهني  
 عن الجزاء او لا لانه هذه الصلوة المخصوصة وفرد منه ومن الحيطة لان الكون لسرخا  
 من الحيطة **الفصل الخامس في المكان** **قال** دام طله ولو صلى في المصنوع علما بالنعيب  
 اختيارا بطل وان جعل الحكم ولو جهل النعيب صح صلوة وفي الماسي اشكال **القول**  
 قد تقدم هذا المشكل في الثوب المصنوع ومضاد الاشكال هنا كما ذكرتم لكن ذكر  
 صاحب المصنوع في عرف العقوبة هذا الموضع وهو ما يستقر عليه المصنوع ولو سيطر وما

ان

مشهور

بلاز

على الصديق والماني محقق لما بحث على هذا المعتبر والمالك واقع اجازة من المصنوع  
 بالاطلاق وبطل الاول اما المتأخر فلان صحة الصلوة لا يعطى الا المصلي نفسه الا ان  
 متعلقه بغيره فليعلمه لا يطلع عليها الا الله تعالى فلو لم يقبل فلو لم يزل اما عدم الاشراف  
 بالصحة او تحقق بطلان غير المصلي الآخر فطعا ولان المانع للصحة واذا لم يعلم المانع  
 لم يحق بطلان صلوة الاخر لان المصلحة معه فاذا لم يتقبل قول احد عالم محقق المانع  
 من الصحة اذ لم يترق غيره **قال** دام طله ولو لم يتعد نجاسة المكان الى بدنه او ثوبه  
 صح صلوة اذا كان موضع الجبهة طاهرا على راي وقال في المصنوع المالك فما وجد  
 عليه ولا شرط طهارة مسقط باقي الاعضاء مع عدم التقدي على راي **القول**  
 لم يكن ثانيا ان هاتين المسئلتين واحدة وقد اشتمل الكلام الاول وهو ما ذكر في المكان  
 والكلام الثاني وهو ما ذكر في المصنوع المالك على البحث في سمات ثلاثة وفيه اشارة  
 الى مسالك اما المقامات **أ** البحث في اشراف الطهارة في المكان وعدمه **ب**  
 ما معنى الاشراف وهو مذكور في المقام الاول **ج** في غير المكان في هذا الموضع  
 وهو مذكور في المقام الثاني اما **د** فقال بعضهم باشراف الطهارة في المكان اي طهارة  
 من كل النجاسات سواء كانت مستحبة او غير مستحبة وسواء كانت معنوية او لوكا في اليد  
 او الباب او لا وذلك في جباله الماخياض ومواخير المرفق وقال والذي دام طله الاجازة  
 شاذ واقع على اشراف خلوة من نجاسة مستحبة وان كانت معنوية في الباب واليد  
 اما غير المقدسة فلا شرط الاطهار موضع الجبهة في التيمم ومواخير التيمم واكثر  
 المصاحبات وهو الاقوى عندي **قال** ما رواه الشيخ عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام  
 قال سأله عن الشاذ كونه يكون عليها النجاسة اصيلي عليها في المحل فقال لا بأس بالاعمال  
 الصلوة في المحل حاله مزدون او رخصه بدق البافله وعلى كلى المعتبرين فلا حجة فيه  
 على جواز الرخصة حاله الاضداد لا يتناول **قال** قد روي محمد بن ابي عمير قال قلت لابي  
 عبد الله عليه السلام اصيلي على الشاذ كونه وقد اصابها النجاسة فقال لا بأس وتقبل  
 الاستغفار مع قيام الاعمال بذلك في غرض المعاك والاولم بأمر الماني عن وقت الحاجة  
 المروية الحوائط **قال** ما رواه عن ابي الحسن واسفله لزمه الكل حدثتني  
 الاصول واحسن المرفق توجده **قال** قوله تعالى والبرج فاجروا الرجز من انفسكم

علم

ان كان  
 في المصنوع  
 المصنوع  
 المصنوع  
 المصنوع

في المكان  
 في المكان  
 في المكان  
 في المكان

في المكان  
 في المكان  
 في المكان  
 في المكان



المذنب

المكان في هذا الموضع وللحق عبارات منه **٢** يشير إلى الموضع الذي سقط كل شيء  
ما ليس بدنه أو ثوبه من موضع الصلوة ويخرج من كلام الشيخ **٣** حاشا على  
الحدود ويخرج من كلامه إلى الصلوة وما يحيط بالمصنف هنا والله أشد بقوله ولا شرط طهارة  
مساحة ما في الأعضاء **٤** الصلوة تشمل على حركات وسكنات وأوضاع والكل لابد منه من  
الكون والمكان ما يقع فيه هذه الأركان وهو غير الحائض وأحياناً شحاً في بعض لقائه وأما  
المسألة المنقذة على ذلك فاشارة المصنف إليها **٥** لو كان أحد الأعضاء التي اشترط طهارة  
سكانها النقص من جسم من الدم الذي يعني منه فإن تعذر منه إلى المكان بطلت صلوة غيره  
تعديه إلى المكان لا قبله فخاصة مكانة قبل ملائمة إياه لا يؤثر في بطلان الصلوة وبخاصة  
وحده ما عني عنه لا بطلان وإنما بطلان الملائمة مع نجاسة المكان كما لو كان بين علي المكان خاتمة  
فانه لا يبطل إلا بالمالحة لغيره المصلى أو بدنه ولو لم يتعد منه إلى المكان بأن كان يابساً لم  
يبطل الصلوة وهذا معنى يشير إليه وهو أدنى من التحريم **٦** نجاسة غير المكان إذا  
لم يتعد إلى ثوب المصلى أو بدنه بالملائمة في الصلوة لا يبطل هذه وأغنى عن شرط طهارة  
المكان نجاسة جسم من المكان مع ملائمة حرمن البدن أو الثوب يبطل فليذا الفرق  
الفتنة إلى معرفة المكان في هذا الموضع **٧** يحاذي الصدر والبطن والرجل من الأعضاء  
من حاله التحريم وهو قول المرتضى والحائض من المكان وعلى يشير إلى الصلوة ليس من المكان  
دفعاً إلى الأدل أن لا يبطل وعلى لما في لا يبطل **٨** لو بطل على الأرض نجاسة شيئاً طاهر  
وصلى عليه لم يضر وإن كان يصلي على نجاسة لأنه لا مالحة ولو كان فيه فخرج بحيث يابس حرز  
من بدنه أو ثوبه الموضع النجس لم يقع صلوة **الفصل السادس** في الأذان والإقامة **٩**  
دام طلوعه آخر المطلب الرابع في كيفية الأذان والإقامة والمنتهى لذلك الأذان والإقامة  
بعض في صلوة والناسي يرجع سبحانه إلى ما لم يركع وتلك العكس **١٠** إذا ترك الأذان  
والإقامة حتى مشى في الصلوة ماله الكلام منه في مائات محبة هل يرجع لذلك كما  
أو لا ما شرط رجوعه وهو يرجع ومن يرجع وما صنع عليه من المال التي أشار إليها  
المصنف في هذا الكلام أما الأول **١١** فقد سوغ الرجوع بشرط ذيل على ما في  
من الروايات وأما الثاني فيقول **١٢** أجمع الكمال على شرط عدم تيقن الوقت  
ولو عن جبر كالتي لم يسمع من شرط في الصلوة كما لو صلى بينهم وجد الماء بعد الميكي

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



ثم عدمه وهو العراب فانه لا يجوز له الرجوع احتياطا ولم يذكرها المصنف للعلم بها وانما ذكر هنا  
 الحائض في تعدد الركعتين فيقول **فصل** الناس في احوال ثلاث **أ** احضار الذي المصنف  
 دام ظلها هنا قال المصنف في المصباح انه من شرط في الاعادة تركها ما لم يقدر تركها لم يعد  
 واحدا عليه بما رواه الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اتممت الصلوة  
 ونسيت ان تودن ونعم ثم ذكرت قبل ان تركع وانصرفت فادن وانعم واسجد في الصلوة وان  
 كنت قد ركعت فاقم على صلاتك وما يعطف على ما بعد في الشرط ثم يذكر بعده الجرا يكون  
 حزاما للشرط واذا فقد الشرط فقد انقضت وهو الجرا **ب** قول الشيخ في النهاية وان  
 ادركت بالركعتين بعد استدراكها ان تعدد بمعنى في صلوة ان نسي **ج** قول الشيخ في  
 المبسوط وهو ان المفرد اذا دخل في الصلوة من غير اذان والا فانه استحب له الرجوع عالم  
 ركعتين وودن ونعم ويستدل القائلون بان ركعتين في صلوة ولم يفرق بين العذر والنسيان  
 ولم ينفك الشيخ عن قوله في النهاية على رواه مستنداتها قوله هذا وانما اقول اخر لم نقل  
 ذكرها حالها من غير العادة وانما **ج** فنقول رجع عالم ركعتين في الاول للقيام المذكور  
 وانما **د** وهو البحث عن رجع فالذي رجع من ترك الاذان والاداءة معا المفرد  
 والجامع الا ان المصنف ان الاستحباب في الدليل بعضه والآخر واجب هنا ومن قد بالمفرد  
 فليقتنيه بالاذن على الاعلى وانما استحب الاعادة للروايات الواردة في اما الاذان وحده  
 فلا رجع الاجل اجلا واما الاداءة وحدها فقد روي الشيخ في الصحيح عن بعض من روى العلامة  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يسجد في الصلوة المكتوبة ثم يذكر انه لم يتم  
 قال فان ذكر انه لم يتم قبل ان يقرأ فليسلم على النبي ثم يتم ويصلي وان ذكر بعد ما قرأ بعض  
 السورة فليتم على صلوة فلهذا الذي المصنف في معنى المطلب وهذا يدل على ان الاداءة  
 كالاذان والاداءة في الحكم ايضا فقد روي الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين قال سألته  
 الحسن عليه السلام عن الرجل ينسى ان يتم الصلوة وقد انسخ الصلوة قال ان كان قد فرغ  
 من صلوة فقد تمت صلوة وان لم يكن فرغ من صلوة فليعد قال الشيخ المراد بصلوة فليعد لا بأس  
 بوجوده لكن مع شرط آخر وهو عدم الرجوع واما المقام **هـ** فما سأل **أ** ان الرجوع  
 مستحب لتفضيله الاذان والاداءة وهذا انما هو المراد في لفظة الاداءة  
 عليهم السلام هنا انما هو للندب لا للوجوب لان ما غاية غيره في البلغ منع العامة في حكمها غاية

والصحيح

سئل عن رجل نسي في الصلاة ركعة فذكرها بعد ان انتهى من الصلاة هل يصح له الرجوع اليها

الرجوع الاذان والاداءة **ب** ان ابطال الواجب لاجل استدراك المستحب هنا جاز بالنسبة  
 وهو رخصه لسام المتضي للمع وهو قوله ولا يسلطوا اعمالكم والرخصة كما كان واجبة كذا في  
 المصنف عند خوف الخلف في المحض وجه كلكم الكفر عند العلم بالمثل ان تركها وقد يكون  
 مستحبا كمنه الصغير **ج** المصنف على فضل المودان والاداءة لان افضل العبادات  
 الدنية الصلوة ولحقها ابطال الواجب منها لاجل استدراكها واعلم ان هذا اسكالا وهو  
 ان ينقض الاء بحزم الميطايل ومقتضى الرواه ابا حنيفة والحاصل اذا ورد بعد حضور  
 العلم بالعام كان نسخا لا بخصضا وهذه الروايات من الامة ما خرج عن قول المصنف بالعام  
 ونسخ الكتاب بالخبر الواحد الجوز **و** احاب **ب** المصنف عن هذا الاشكال بان ورد  
 السنة على منمن احدها انما شرعتهما وبانها الاخبار عن موت حكمها فما تقدم فالاول  
 هو الذي سلم الشيخ اذا كان بعد حضور وقت العمل واما الثاني فلا يستلزم والرواه  
 عن الامة عليهم السلام ليست من القم الاول بل من القم الثاني فاذا قال الامام عليه السلام  
 شأنا من ذلك وهو لا شك في وجوب كعبته وانه لا يسلط على الاحكام الا من لفظ النبي  
 عليه السلام المسلم عن المعارض كالشيخ وسائر وجوه الماديات فكانه قال ان النبي  
 عليه السلام قال ذلك وهذا يكون من باب التخصيص والبيان لا من باب النسخ والرواه  
 باخبار تبيين وباعبار بان **قال** دام ظلها ولا يجوز الاعتماد مع القدر الاعلى  
 رواه **ابن** هذه رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سلمته من رجل  
 هل يصلح له ان يستند الى حائط المسجد وهو يصلي او يضع يده على الحائط وهو قائم  
 من غير مرض ولا علة فقال لا بأس وعن الرجل يكون في صلوة فريضه يصوم في الركعتين  
 الاولتين هل يصلح ان سادل من المسجد فتهنأ يستعين به على القيام من غير ضعف ولا  
 علة قال الحسن ولا يفعل مما تنهى لوقا من لقوله تعالى وقوموا لله والعام الاستقلال واما  
 يجوز لمان على الميتة وذهب ابو الصلاح الى ان الاعتماد على ما جاور المصلي من الامة  
 مكره **قال** دام ظلها ولا يصح القيام في النافلة وفي حوائج المصطحاح نظر **فصل**  
 اما جواز النافلة فاعدا احياها فاجامعي وقد روي ان معاوية بن ربيعة ثواب العام وروي  
 عن الحسن بن علي بن فضال قال سألته عن رجل صلى في صلاة النافلة وهو قائم فقال  
 من صلى قايما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر العام ومن صلى نائما فله نصف

في الصحيحين عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نسي في الصلاة ركعة فذكرها بعد ان انتهى من الصلاة هل يصح له الرجوع اليها

سئل عن رجل نسي في الصلاة ركعة فذكرها بعد ان انتهى من الصلاة هل يصح له الرجوع اليها



العاعد وسوى صلوة النائم على النصف من صلوة العاعد اذا عرض هذا فتقول هل يجوز ان يصلي النائم منطلقا منهم الجز الجواز ومما الاشكال من انها غير واجبة فلا يجب كنفها وهذه كيفية مشروعه للصلوة ومن انه تغيب له الصلوة من غير عذر ولانه لم يتل عن النبي عليه السلام انه فعله واعلم انه فرق من صلوة النائم قاعدا مضطجعا لان قوام الصلوة بالافعال فاذا اضطرع فقد ترك معظمها وانحصر صورتها بخلاف التقويد فان صورة الصلوة متقن منظومة معه والاقوى عندي الجواز **باب** داء طلع ومع ذلك التوب

حوار الايام المذكور والتجديد **اول** وجه القرب ان هذه الهيئة باقية للاستطعام والجواز اخذوا على التواضع ومما اذا جاز في حال الاخبار فلينظر مطلقا لانه دليل على عدم ساقاة للصلوة **باب** داء طلع ولونوي في الاولى الخروج في المانية فالوجه عدم الظاهر ان رفض المقصد قبل البلوغ الى المانية **اول** استعمل هنا لفظ المانية في الارادة على سبيل الجواز فان المانية حمته في الارادة المتعارفة ومجاز في المقصد اعني الارادة مطلقا وبحر المسئلة انه اذا قصد في الاولى الخروج في المانية فهذا هو الالف تلاثة **باب** طلع الصلوة في الحال لان الحرم في المانية معني ان توجد ارادة المان بالصلوة كلها ارادة حاضرة لا شك فيها واستمراره حكما الى انها الصلوة شرط ومعنى الاستمرار حكما الاستماع ههنا في هذا الحرم وهو من ان استمراره عن الارادة غير وهذا كالممان فانه لا شرط فيه استحضار العقد الصحيح الحائز على الدوام ولكن يستدام قبله وبحال الاستماع مما ياتي هذا الحرم ولا شك ان فيه الخروج في المانية ينافي الحرم بالامان بالكل ولارب انه يجب عليه الاستمرار في الصلوة والامان بها على سبيل الاتصال والموالاة والخروج في الانارة نافذة اذا نظر ذلك فعول **باب** اخلف المكون في ان اراد في المنافع هل ساقان ام لا فان قلنا بالمساواة بطلب الصلوة والامان سلك والادام في الطرفين مذكرة في الكلام والخبر عندي بطلان الصلوة في الحال **باب** عدم البطلان بانها ما ذكرنا من عدم المساواة على احدى الطرفين وهو مخصصه اخبار السيد المرتضى والشيخ في خلافه فانه قال اذا دخل في صلوة ثم نوى انه خارج منها او نوى انه سيخرج منها قبل اتمامها او شك هل يخرج منها او يتبها فان صلوة لا تطل لانه لا دليل عليه وقال في المسوط اذا جرم على ما ياتي في الصلوة من حدث او كلام ان يفعل خارجتها ولم يفعل ثم ولم

يصلح صلوة لانه لا دليل عليه **٢** ان رفض القصد قبل البلوغ الى المايعة بحيث صلوة وهو الارواح هذا المصنف قد تقدم  
 اتصاله الصحة ولانه مستصحب للنية الاولى في الركعة الاولى والى المايعة فيها فصح  
 والمايعة صحبه اذ بطلانها قبل الوصول لها غير معقول وهذا الوصول الله لم يترجم له  
 وجوده بل يقال تركها اولى **باب** دام ظله وكذا ان خلق المخرج بامر يمكن كدخول شخص في  
 دخل فاقرب البطلان **الاول** الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الاولى ان المسئلة الاولى على  
 المخرج بامر يحصل في صلوة الانحالة وفي هذه المسئلة على امر يمكن ومنها الخلاف في هذه انه  
 لو قال ان دخل زنديرك في الاسلام فانه مكفر في الحال ولو شرع في الصلوة على هذه النية في  
 الاندالم فصح فكذا في الانتفاء محيل هذا البطلان لما قلنا ويحمل عدمه لان ذلك المعلق عليه  
 وبما الوجه مقتضى النية على استمراره وان الباطل في نفس الامر لا ينافي الباطل على تقدير  
 بقاء النية ولم يوجد الفعل الى الاصل استمرار العدم والمات على عدم معدوم مصنف فلا  
 ساقى النية الساتية المستمرة وبعد عدم النية لا يؤثر فلا ينافي وان الاوادة انما تؤثر في الحدث  
 حال وجوده طمع وجود المعلق عليه لا مع عدمه اما مع الفعل عنها فلا يؤثر اصلا وانما اعتبر في  
 ان يقع حكم المرفوع المخرج في استدانة فعل الواجب لا ابتداء لان المعبرة في الانتفاء هي  
 ولانه لو نوى المخرج او البطلان على تقدير وجوده ساقى له ولو يمكن في الوجود لم ينافي فيه  
 الاستمرار في مقتضى على هذا الاحمال اعني احمال عدم البطلان حال النية انه لو وجدت  
 الصفة المعلق عليها كدخول الشخص مثلا فهل يبطل الصلوة ام لا فصول ان لم يكن ذاهلا  
 عن العلق الاول بل مستمر في مية العقل فلا شك في البطلان لان المصنف قد ذكر  
 انه اذا نوى المخرج في الحال او شك في طلب صلوة وان كان ذاهلا عن العلق فهو محرم  
 احدها انه لا يبطل الصلوة لانها لو طلب لبطلت في الحال لقام الزود فاذا لم يبطل لم يكن  
 لهذا الزود وقع وكان بجوده وعدة مائة واحدة ورجم والذي انها يبطل عند وجود  
 الصفة لانه مقتضى العلق والاصح عندى النطال من جن النية قال والذي في مسأله يمكن  
 ان يقال بوجود الصفة يعلم ان العلق حالف مقتضى النية المعبرة في الصلوة في نفس الامر  
 لان وقوعه كان محققا في علم الله تعالى يبطل الصلوة حينئذ من جن العلق وان لم توجه  
 الصفة علم عدم منافاها لان الباطل على عدمه منصف منظره الصلوة وتظهر الباطل  
 في الماحوم وبما اذا نوى البطلان لانه النية قبل وجود الصفة ولعلم ان الشرع في المحال



القصاص

والا بطلان فيه الحرف أو الشك فيه ثم نرى الشرح في الحلال انشاءً لطلانها وما ذكرناه  
حتى يوحى حق هذه المسئلة **قال** دام ظله ولو لم يكن أن يغفل الماني لم يطل الامعة في  
اشكال **القول** المراد باليه هو التقيد بحجاز ومناه الانشكال أن أراد في الضمن  
هل يضاد أن لم لا فإن قلنا تضادها هل تضادها ذاتي أو للعارف فإن قلنا بعد ما فيها  
لم يطل الصلوة وإن قلنا فيها للعارف لم يتعلل انشاء وإن قلنا ذاتي فطلعت الصلوة  
ومحوى هذه المسئلة في علم الكلام والوالا ارادة التي يسلم كراهية ضد أو نفسها وكرامة  
كل شيء ما في ارادته وموت أحد المتأمنين سلم في الآخر فطلعت اليه قلنا المتغيرات  
ممنوعة ولو سلمت في الاستدلال العقلية اما الشرعية ممنوعة وأعلم أن الشرح في الحرف  
قال إذا خرج على ما في الصلوة من حدث أو كلام أو فعل خارج منها ولم يتعلل علم لم يتعلل  
صلوة ولذا لم يفتى في بطلانها وأعلم أن البعض في هذه المسئلة وأقبلها من  
المسائل واستخرج من المزج حتى على محسوسات كقولنا **قال** الله شرط ومحبها للقرينة والاستدلال  
شرط انشاء والاول كان شرطاً جامعاً على ما في المالك وهو استقامة اليه على ما في بعض  
صلواته فراجع أجماع المسلمين فلم على ذلك بطلان الصلوة ما في أحدنا وهذا الدور  
على الحقيقة لم يثبت هذه وبطلانها من علم الفقه وأما البحث عن الماني اليه فهو علم الكلام  
والفقه سلم من المنكسر وأذا بحثت في علمه كان من جملة المبادئ التقديرية وأجمع  
الكلام على أنه إذا قصد بعض أفعال الصلوة الواجبة غير الصلوة بطلت الصلوة بذلك التقيد  
والعائد في المأموم وعدم اعتبار الكثرة لأن أجماع المسلمين على أن المتعللين إذا قصدت  
مصلحة ما وتعلل أحد ما على كل شيء لا في تضاداً ولذلك أجمع الفقهاء أنه إذا تولى بعض  
أفعال الصلوة غير بطلت وأما تضاد المتعللين ببعض هذه الوجوه كقولنا إذا تولى بعض  
والآخر بالآخر وغير ذلك من الوجوه فليخلف فيه المتكلمون ومن هذا الوجه أن الضمن علم  
بطلانها وأرادت المسألة كإرادته المخرج مع إرادته الاستدلال على ما في بعض المتكلمين  
في ذلك ومن ثم اختلف الفقهاء هذه المسألة المذكورة فقول الشرح في الحرف على  
مذاهبه في بعض كتبه في علم اللغويات من جملة علم الكلام أن العلوي لا تضاد الإباد كونه  
أولاً لا غير وأما قوله في الحلال بنا على ذكر في موضع آخر في تضاد إرادتي الضمن و  
ثاني إرادتي الماني في الحرف في البطلان **قال** دام ظله وأما إرادته على الواجب من

البيت

مكتبة

الهيئات فالوجه البطلان مع الكثرة **اول** وجه البطلان انه فعل كثير ليس من افعال الصلوة وكل فعل كثير ليس من افعال الصلوة مطبق حتى انه مطبق والصغرى فرضية والكبرى اجمالية ولم ينم القول بالصحة لمن ذهب الى ان الواجب ان يكون الوقت انما يقع في الوقت وانما لا يعدم الواجب ان الصدوق قد ذهب الى ذلك جماعة من الامة وعلى قولهم لما وجد القيام من الركوع مثلا والذي صدر من العاقل حدوث السلام ثم قبا بعد صرا بابقا فاستغنى عن الموت والقدرة سعلق ايضا بالمعادنة فاذا لم يوجد لم يكن العاقل قد صدر منه حال القياش اصلا فاذا نوى بالرائد عن الواجب من ذلك السلام غير الصلوة فقد نوى ما لم يصد عنه ومالم يفعل غير الصلوة ولا الموت في بطلان الصلوة والتحقيق لهذه المسئلة راجعة الى ان الباقي هل يحتاج الى الموت ثم افاق فلما يحتاج بطل مع الكثرة لانه فعل فعلا كثيرا وان قلنا الباقي مستغنى عن الموت والموت لم يفعل شيئا فلا يبطىء والموتى عند البطلان **ثاني** ولو لم يكن الخروج منى النضا ثم ظهر القافا الاقرب الى الجرح مع خروج الوقت **اول** هذه المسئلة اصوله وتقررها ان يقول المكلف في الوقت منوط بالطن فاذا طلع الخروج صار نضا وكان مكلفا بان يخرى النضا اجماعا ولو نوى الادخال وجود الطن بالخروج بطل اجماعا اذا تقرر ذلك **ثاني** اما ان سقى الطن وسقى قداما او افاقا كان الاول وقع مجزأ في نفس الامر اجماعا وحصل له ثواب الفعل الاعادة اجماعا وان انكش ما دخله بعد الفعل فاما ان يكون الظهور بعد خروج الوقت او قبله فنهما مسلمان **ثاني** ان يكون بعد خروج الوقت فالاصح الجرا وعدم وجوب الاعادة لانه اني بالمسودة على وجهه وكل من اتي بالمسودة على وجهه خرج من عبدة المكلف وذلك معنى الاجرا وان الاعادة خرجت من نسيان بالاه وبحمل بعضها الاعادة لانه اوقع النضا في عرقه مع امكان استدراكه وان الصلوة واجبة والاصل بها الرجوع الى عمله ببره للضرورة ولم يثبت **ثاني** انه يعلم قبل خروج الوقت معنى انه سقى من الوقت مقدار ركعة فهذا محتمل الايمان به لان سبب الوجوب وهو الوقت موجود والفعل وقع على وجهه فمات به وبحمل عدم الاعادة لانه اني بالمسودة كالكلف لانه مكلف بالايمان بمقتضى الطن ومحتمل ان يقال ان خرج الوقت في انما الصلوة صحت الصلوة كما لو نوى الاداء قبل دخول الوقت بطريق

Franklin



أقوال

والمصنف هو  
ابن الخوارزمي  
فانقل عنه ما وجدنا  
في نسخة  
الكتاب  
من  
الكتاب  
من  
الكتاب







من المناصب الجليلة فلا يلحق بحاله المصنف والشخ في الميسر لا يشترط لقول احدهما عليها السلام لما سئل عن العبد يوم القوم اذا رخصناه وكان الكرم قراءه لا باس **قال** دام ظلهم وفي الاجم والارض والاعمى قولان **اول** السيد المرتضى وابو الصلاح والفاضل والشيخ في الخلاف لا يجوز امامه الاحدم والارض لقول الصادق عليه السلام لا يؤمن الناس على كل حال المجدوم والارض الحديث وذهب السيد المرتضى في الامتداد الى الكراهه لقول ابن عبيد الله عليه السلام لما سئل عن المجدوم والارض بامان الناس لا باس وقال الشيخ رحمه الله في الخلاف لا يجوز امامه الا على الله عز وجل من الاحكام على اجابات غالبا وربما اخرج عن السبله وكرهها في الميسر **قال** دام ظلهم وهل يجوز في حال العبد والمسلم من الاجماع بالسير على اجمع قولان **اول** الشيخ في النهاية وابو الصلاح والمصنف في المحلى يجوز لهم الام والارض من الوجوب بين الحواز ورواى وجوب الظهور للمناعه احدثا ذلك وذهب السيد المرتضى في المسائل الى ما تقدمت في الشخ في الخلاف وساروا في ادرس الى المتفق لشرط **قال** دام ظلهم ولما كانت الام بعد الدخول لم يسلط صلوة التمسك بتقديم من لم يجمع وكذا لو احدث ادمى عليه المانع فيصلى الظهر ويحتمل المؤخر بعهم لانها جهره **اول** وجه الاول ان ادمى الشرايط قد قامت فلا يجوز الدخول وهو ان الامام المسلم في المعينه في حق العزم **قال** دام ظلهم وتوجه في هذا **اول** هذا اخبر السيد المرتضى والمفتي وان الجيد وابن ابي عمير واه الصلاح وسار وان ادرس لعدم الامر خرج الناس عن المحنة اجماعا فسئل الباقي ورواه مضمون الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا اجمعه فمأزاد فان كانوا اقل من خمسة فلا يجمع وقال الشيخ والفاضل والمنعنه وان ربه شرط سبعه نفر لقول ابن عبيد الله عليه السلام يجب اجماع على سبعه نفر من المسلمين ولا يجب على الاقل منهم ومنه صحيح السند ولما تضمنتها الاخبار ان ابي يعقوب عزم القرآن سالما **قال** دام ظلهم في انعقاد يوم العبد اشكال **اول** من ادعى اختلاف الامعاج وبعارض الادله قال الشيخ في الميسر وان من لا يعنف ولا لاغدرت بجماعته مسوون كالاحرار وذهب الشيخ في الخلاف وان ادرس الى الانقياد لجمهم الامر ومخبتها منه ولان المانع ليس الا على المولى فاذا اذن لم يقع مانع ومما الخلاف ان المعتز في العدد ان كان اجماع من يقع منه فاجب معتد به في حصة ليعجز عنه وان كان اجتمع

منه

من هو اصل المكلف بها فلا ينفذ به والفرق منه وبين المرتضى ان المرض مانع اجماع والرق مانع السبب كالانزلة **قال** دام ظلهم الخطيان ورواى روال الشمس لا قبله على راي **اول** ذهب الشيخ في النهاية والميسر وابن الراجح الى ان وقتها قبل الزوال سمحت بركه عند الغروب منها وقال في الخلاف وفيها وجوب الشمس واخبر ابن عبيد الله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الجمعة حتى يركل الشمس فقد شاك ويخطب في الظل الاول فتقول جهر عليه السلام يا محمد قد زالت فانزل فعمل والرواية عن الصحاح والحوادث **المراد** في الظل الاول بعد زوال الشمس لان الاول من السبب والاضافات يختلف باختلاف المناصب السيد المرتضى وان ابن عسقل والمصنف وقتها بعد الزوال لقوله تعالى اذا يؤدى الصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله والنفار للعبث والنفار الاذان وذكر الله معوا خطبه **قال** دام ظلهم وقراء سورة حنفية وقيل بحكى الآله الماعه العائده **اول** الاول قول الشيخ في الميسر والنهاية والاقتصاد وابن عزم والفاضل وابن رزبه والراوندى وان ادرس لما رواه الشيخ في الموش عن سماعة قال قال ابو عبد الله عليه السلام سبغى للامام الذي يخطب الناس الى قوله ثم يقرأ سورة من القرآن فيصير الله احب اليه ولا يقرأ من الركعتين والثاني قوله في الخلاف وان الجيد للاصل ورواه صفوان بن يحيى عن ابيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ على المنبر وناذوا يا مالك لتفقد علينا ربك قلت المراد السورة وهذا عيان عنه والاولى المأزود فليكن للعارض ولانه لم يفسد على الاقتصاد عليها ولم يفسد ابو الصلاح العتوان **قال** دام ظلهم والافرن عدم اشراط الطهارة وعدم وجوب الاعتقاد اليه واسفا تخيم الكلام وليس بطلا لوقوله **اول** اشترط الشيخ في الخلاف والميسر الطهارة لقول الصادق عليه السلام واتما جعلت الجمعة ركعتين من اجل الخطيئة فهي صلوة حتى ينزل الامام والا يحاد الحق في حال العمل على اتم في المعازاة وفي المساء في جميع الاحكام المكنة الا ان اخرجها عن وقتها لا يعجز عن عود الصلوة الى اجمعه وبعارض القصة الرجعة قالوا قوله حتى غاب لقوله في صلوة فيفسد المعنى والمالك هو غايه الخطيئة اي نهاية الخطيئة ينزل الامام سلفا لكن ليس المراد الحقبة الشرعية اجماعا بل المشابهة ولكن فيها بعض الاجزاء وعلم على اشراط الطهارة ليس

من هو اصل المكلف بها فلا ينفذ به والفرق منه وبين المرتضى ان المرض مانع اجماع والرق مانع السبب كالانزلة

لا فخر ولا حياء ولا

من هو اصل المكلف بها فلا ينفذ به والفرق منه وبين المرتضى ان المرض مانع اجماع والرق مانع السبب كالانزلة



اول من الحجة والبرهان والبرهان على المحقق في هذا المقام  
 وهو المصنف وان ادرى للاصل والافضل عندى وحرب الطهارة ومولانا  
 المصنف في حقه المطلب لان الشىء على ما علمنا ان فعله في بيان الواجب وادوم عليه  
 الماسى ولعمري واصح بعضهم يوجب الموالاة من الحظم والصلوة فلو لم يكن متفهما  
 لزم له الموالاة والصغرى لتفعل الشىء عليه السلام وحداوثة عليه والكبرى منه وثمة  
 منظر لانه لا يلزم منه الاشتراط في الحظمتين ولا وجوب بينهما لهما بل العرض والصغرى في موضع  
 المنع وادعية المسند والشىء في النهاية الامعاء وحرم الكلام لتفعل العادة والفضل المرفى  
 والبرهان وان ادرى وان عرفه وادى الصلاح لتفعل الصالح عليه السلام في صلوه ولا يرد  
 من الكبرى ان كان الوسط للفقوى والصغرى لمكان الشرح وعدم اتحاد الوسط ان كان  
 بالمعنى فيها الجمل على حجة وهو المساواة المذكرة والا لا يفي فائدة الخصم بالخطى قال  
 في المبسوط بكم الكلام وسحب الافاضة وان كان المصنف للاصل ولعدم انكاه عليه السلام على الابل  
 يتبين ان عدم كراهة **قال** دام ظلم ومع انشاء السابق بعد مسند او بعده او انشاء السابق  
 الاجود اعاده جمع ظهر في الاخر وظهور في الاولين **اول** ادعى الشىء في الاولين اعاده  
 جمع لا يمكن لوجوب الاعادة عليها فكانت المعصية لا غير جمع مستند المصنف ان يلد على جمع  
 صحيح فلا ينعى فيه اخرى ووجوب الظهور لا يطلنا بل لا يشاء من صحى حجة وادعية الشىء الثالثة  
 اعاده الجمع خاصة لتردد كل منهما من الحق والمطلان مستند المصنف انما استحق احدتهما فصح  
 جمعهم مجب على الاخرى الظهور ولما لم يعلم لغة حكما لوجوب الظهور واجمال الامران المطل للمعنى  
 فصح جمع على الجمع **قال** دام ظلم وكلمة كوحف وادعية تعليم والعقد بجمع الاخر المكلف والمراه  
 والعبد على راي **اول** الخلاف في العبد والمراه والمساوفا العبد فندبر واما المسراة  
 فالمصنف والشىء المبسوط اتفاقا على عدم وجوبها عليها للاصل وادعيها في النهاية عليها جمع  
 وان كان من ادرى لتقول الصالح عليه السلام ورضى المراه والمساوفا العبد الا يتوفا كلما  
 حضوره متفعل الرجعة ولزعم الفرض واما المسافر بعد الصلوة انه انما يقال في الشىء المأكل  
 معقود وان كان من ادرى وقال في المبسوط لا يفتقر وادعيها من حجة واعلم ان الرواية  
 المذكورة في طريقها عطف ان عايش وهو مجهول روى **قال** دام ظلم وحكم السبع بعد  
 الاذان ومعقد على راي **اول** الشىء في المبسوط والخلاف لا يفتقر ان يفتقر والمصنف يعقد

وهو الاجم  
 وهو المصنف

والخارج

والمأخذ دلالة النهى في المصاحف على التمسك وادعية **قال** دام ظلم وكذا ما يشترى على  
 استكمال **القول** مشا من اشر الكفاة الغنى المرفى الهبة النعم ومن عدم النفس والافضل  
**قال** دام ظلم ولولا سجد ولحق الامام والكنانة العائنة بالعبه ولو لحقة رافعا فالأمر حكم  
 حتى تعود الامام وسلم ثم يفتقر اما العائنة ولم ان تعدل الى المرافعة وحكم العترة من يفتقر  
 الحققة **القول** في ملاءة احوال **أ** ان يفتقر وادعية لانه يلزم مخالفة الامام في الاعمال العترة  
 المتابعة **قال** سابع الامام ثم يحذف ما تفعل بكن يفتقر الامام في ركوع او سجود سبوا الحققة  
 المتابعة **قال** قول المصنف وهو الاصح وانما ادرك الحق هنا لان تفعل في الاعمال المتابعة  
 عن تفعل الامام اياه لعقد بغيره الا افراد بعد فزع الامام من الركعة الاولى في حكم المتابع  
 بها وانما ادرك الحق مع من الاعتراف فلاتة ادرك الركوع وكل من ادرك الركوع فقد  
 ادرك الركعة وكل من ادرك الركعة فقد ادرك الحق والمفردات يفتقر **قال**  
 دام ظلم ولولا يمكن من السجدة فانه الامام انصاحي فقد الامام للتفرد في الاولى فوالحق  
 وهل يفتقر الى الظهور او يستند الاقر للنا **اول** وجد في النوات عدم ادراك الركعة  
 مع الامام فيكون كمن ادرك الامام وقد تفرغ راسه من ركوع العائنة ويحمل الادراك في الشرط  
 كلما شرط في الاتقاء لا الاستثناء ولقولهم من ادرك الركوع فقد ادرك الركعة وكل من  
 ادرك الركعة ادرك الحق فعلى الاول يحمل ان عليه من اى الظهور لان الجمع ظهر معقود  
 لا اتحاد بينهما وتداركها بها والحواز العدول الى الابق المتعاقبة فيها اولى والاقرى الاقبال  
 لانها صفة براسها فالتفرد في الشرايط والاعتناء وان الاصل عدم حواز العدول لا يستلزم  
 باخرة الله المعقود في الصلوة المعينة عن تكسر الاقدام ولا سجد على الاصل الاقن وجوان  
 ثم لو ورد النص لم ينافى وجوب الجمع والظهور لا لا يشاء وجملة في محرم **الفصل الثاني**  
 في صلوة المعدين **قال** دام ظلم والاقرى وجوب التكسرات الرابدة والقنوت منها  
**اول** فيها حيلان **أ** على التكسرات الرابدة في صلوة العبد واجد ام يستحب اجزاء  
 المصنف والذى دام ظلم والسعد المرفى وانما الصلاح وانما الحمد الاول وهو المشهور كدليل  
 الماسى والمفروق وقوله عليه السلام صلوا كما اوتوا حتى اصلى وقال الشىء في التهذيب انه سنة  
 وفي نسخة لا يصح القنوت السنة المعقود الذى وادى النبي عليه السلام على فعله حجة الشىء ما رواه  
 زرارة في الصحيحين عن عبد الملك بن ابي سنان انما حفز عليه السلام عن الصلوة في المعدين

لعمري  
 دام ظلم

والله اعلم



وَقَوْلُهُ لَا يَدْرِي

1848

[illegible]







لا صلة له براه الدفعة من المأذون ومحملة ان حال لا بد من الركعتين لانه الغالب والالفاظ اذا  
 اطلقت انما تجل على الغالب الاعلى المأذون والباقي من حيث الشبه في البسوط والخلاف **قال**  
 دام ظله ولو بدز النوبة فالوجه الاعتقاد **قال** قبل استعانة الواجب لانه انما ان يفتد  
 المأذون الوجوب او لا والمأذون هو معنى البطلان لان المأذون سبب فانما لم يتبين عليه اثره بطل  
 والاول ان المأذون الوجوب الحاصل لم يحصل كحاصل وان افاد وجوبا آخر لم يقع اجتماع الاصل  
 ولان معنى الوجوب ترتيب استحقاق المخرج والواب على العقل والذم والعبار على الترتيب ولا  
 يعقل منه الزيادة وزياد المخرج والواب لا يدل على زياد الوجوب لان المراد المطلق وان  
 الوجوب هو الترتيب الخارج من المنطق فلا يعقل منه المأذون وقيل يعتقد للأصل والذم  
 سلم انه من الاسباب لكن الاسباب المتزعة مع فوات مخارج الحق على المسبب لو اعد اسباب  
 كثره ولا تستلزم حصول كماله ولا البطلان ولا اجتماع الاصل والاول وان الشبهة  
 ان ادرس الاعمال **قال** لا مائدة في المأذون لان الوجوب معلوم قبل الاصل للعرف ولا المأذون  
 لا **قال** فائدة وجوب الكفارة تكون المكلف نعم اذن الى العقل لو اعد الاصل  
 احراز اعراض الكفارة ولا مائدة في اصل الوجوب بل ترتيب المكلف وزياد داخرا وهو الاذن  
 عندي **قال** دام ظله او حسدوا ان لم توجه القضاء **قال** معناه ان وجه الاستقبال في  
 المأذون بطل بمره حسدوا لانه قد بدز به على الصلوة فبطل المأذون وان لم توجه الاستقبال  
 اعتقد بدز الصلوة مطلقا دون القند ومعنى قوله انه يجب ان شرط الاستقبال واخر عندي  
 انه الصبح لان الاستقبال شرط في كل صلوة اضافة لقوله عليه السلام صلوا كما راى  
 اصله ولم يصل المأذون الا مستقبلا **المقتضى الرابع** في التراجع **قال** دام ظله  
 او شكره ركوعه وهو عام فكل فكل فكل ابتداء انه كان قد بلغ على راي **قال** الذي احضار  
 المصنف هنا بطلان الصلوة وهو الظاهر من كلام ابن عجيل وقال الشيخ والسيد المرتضى  
 و ابو الصلاح وان ادرس انه يرسل نفسه والا فاول الاول لانه زاد ركوعا وكل من زاد ركوعا  
 بطل صلوة اما المأذون الاول فلان الركوع اتم وبيد لا يخفى وجوبه وقد حصل ورفع  
 ادراسا من ركوعه ولهذا حاله رفع راسه من الركوع واما المأذون الثاني فاجماع اجمع  
 الا وذن بان الاضحا قد مشرك فيه الركوع ليس مشرك فلهذا لا يكون الاضحا متوا الركوع  
 والجواب **قال** انه يخبر بالنية فالمنع في الصغير **قال** دام ظله الثاني بالاجب معه حتى

لعمري انه  
 السبب

سبقك الامام بركعة فادركت وقد رفع راسه فاسجد معه ولا يعتد بها و قد المصنف  
 بانه زايه وكن تبطل وسواء سجد من سلم الصلوة عن المأذون عليه السلام انه قال ان  
 لم يدرك القوم قبل ان يكبر الامام الركعة فلا يدخل معهم في تلك الركعة والمأذون عندي  
 احراز المصنف **قال** دام ظله وفي ادراك فصيله الجماعة في هذين نظرا **قال**  
 شاره من انه لولا لاه لا سبب فائدة المأذون ولو اياه مجيب سلم الصلوة انه قال اذا  
 ادرك الامام وهو في سجدة الاخرة من صلاته فهو يدرك لفعل الصلوة مع الامام  
 ومن عدم الاقتدار في صلوة وهو الاصح لان الشارع لم يعبد بشي من اجزاء الصلوة من غير  
 عن الكل **قال** دام ظله والمأذون عدم جواز تجديد الامام لنفسه **قال** وجه القز  
 عدم ورود مثل هذه الصلوة مع ان كسفات الصلوة متعلقة من الشارع والنفس على  
 ابطال الصلوة للمفسد او جعلها نافذة اذا حضرا الامام فلم يجز الامام في انائها  
 كان اولى ولو وجب كل اجزاء الصلوة سكرية الاحرام ثبت المأذون في كل ركعة  
 الجماعة ان لم سقطها لم يخرق الاجماع وان استقطبت المأذون منافية للصلوة التي  
 وجبت فلم يخرقها الجواز وهو قول الشيخ في الخلاف مجتمعا باجماع السوفه وهو  
 ممنوع والمأذون عندي انه لا يصح **قال** دام ظله وضع امانة الاخرى في حالات  
 العام لا على كالمصنف للقاعدة منع امامه العاجز عن ركعتي الفداء عليه **قال**  
 وجه القز ان شبه الاستلقاء الى الاصطباح والمصطباح الى القعود والقعود  
 الى القيام واحدة والمأذون مني عنه اجماعا منا وقوله عليه السلام لا امن احد بعدى  
 حالنا فكل ما سؤره وجوز الشيخ رحمه الله ذلك اقتصارا بالمنع على موضع النص لانه  
 حال يجوز اذا الصلوة عليها بخارج المأذون به في كل حال ولا يجوز امامه العاجز  
 وكن للقادر عليه لعدم موافق نظم الصلوات ومحمل يجوز انها صلوة مشروعة  
 صحيحه بخارج الاقتدار فيها **قال** عندي انه كلما اشتملت صلوة الامام على خضم  
 في ترك واجب او فعل محرم **قال** وخلافا لما سمع من ذلك السبب لم يجوز  
 من ماس لان الامام هو الذي لا يكون الصلوة مشروكة من الامام والمأذون  
 وان صلوة الامام من الاصل **قال** دام ظله والاربع وجوب الامام  
 على الامم بالعائز **قال** وجه **قال** في الاثني عشر صلوة صحبة القراء ومحملة



هذا ما وجدناه في بعض النسخ من كتابه رحمه الله تعالى في بيان ما يجب من الصلاة في السفر والجماعة

عدمه لعدم تعيين احد حاصلين بما يحسن مع عدم التحكم من العلم والساني مذنبه  
الجماعة في غير الجمع والعدين والاول اقوى لانه يقوم مقام القراءة احيا وانع الصلوة  
معنى ان كل بدل احاديث يجب عنها عند تقدير مبدل وقدس ذلك في الاول ويحتمل  
العدم لان قراء الامام مسقطه لوجوب القراءة على المأموم وسقط ايضا لعدم الفرض  
فاذا وجد احد الميقطين للوجوب لم يجب الاخر اذا التقدر ان كل واحد منهما سبب تمام  
فالغناء ان قراء الامام في كل وقت لم يسقط والاقوى عندي انها بدل **قال** دام ظله  
وعدم الاكتفاء بالامام مع إمكان التعلم **اقول** وجه القرب عدم الامر بالقلم والقراءة  
وجواز تقديره ويحتمل الاكتفاء لسقوط وجوب القراءة والافق عندي وجوب القلم ولا  
يكفي الامام لاعتقائي انه لا يرضى في الصلوة بل يصح الصلوة منزول الخلف في الصلوة  
تعلما فموتما ولكن ما ترك التعلم وهذا هو مراد المصنف من قوله وعدم الاكتفاء **قال**  
دام ظله وفي استنباطه على العالم بحجاسه نوب الامام نظر اقره ذلك ان لموجب الاعادة  
مع تحدد العلم في الوقت **اقول** وجه القرب انها صلوة صحيحة بالسير في دفع الامام  
بها ويحتمل غيره لان صلوة الامام اما تحت الحمل المعنى في حق المأموم اما اذا ارجمنا الاعادة  
فلا يصح قطعها وقد مرنا المختار عندنا في الضابط المتقدم **الفصل الرابع** في منزهة الخوف  
**قال** دام ظله صلوة الخوف مقصورة سفر او حصر جماعة صليت او قرأ على رأي  
**اقول** هذا مذهب ابن الحنبل وابن الصلاح وابن زهر والشافعي في الحمل والطلاق والتبديد  
المريض في الحمل والحنبل وابن ابي عتيق وابن البراء وابن ادریس وابن عمر ومولاهوى  
عندي لتعلقه تعالى ليس علمك حاج ان تقصر في الصلوة ان ختم ان تسلم الذوق كبروا  
وليس يفسد الخوف شرط على الجمع اجلها ولعل التي علم السلام فانه قصر منافع  
رواى الخوف وليس احدهما عنه شرطا في الاخذ دون العكس لاستحالة الرجوع من غير  
مرجع ولان اسراط السفر بالخوف مطلبة الاجماع وعلمه مني سبيله الخوف والاستحالة  
ان يكون سبب التمام شرطا في سبيله في ذلك واحد منها بالتفرد بسبب ما في وجوب  
التقصير وما في حق الباقر علم السلام انه سبيل في صلوة الخوف وصلوة السفر بقراء  
جمعا كما لم يفسد الخوف اقل ان يقصر من صلوة السفر الذي ليس فيه خوف بالتفرد  
جعل الخوف سببا اقوى من السفر لانه في كل شرط يقصر كان اصعب لان السفر سبب تمام

وهذا

وهذا ناقص والكان قد جعل بعض السبب مكانه ولزم باخير البيان عن وقت الحاجة

والكل من المعصوم محال وشرط بعضهم السفر فلم يجعل الخوف سببا والعلامة وشرط  
الشيخ وابن ادریس الجماعة اذا السفر سبب تمام فلا اعتبار بالخوف واما مع عدمه  
فقد ايلق قوله تعالى واذا كنت منهم فالتيم الصلوة الهية بين كنفه صلوة الخوف يجب  
عليها وانما مع الجماعة **قال** دام ظله ومطالع لم يوافق حال المابع بل حال المنفراد  
ومبدا رفع الامام من سجود المولى مع احوال الاعتدال في تمام الثانية والمقرب ايقاع  
تة المنفراد **اقول** وجه الاول انه صلى بالاولى ركعة واخرها الرفع من السجود وجوه  
الما في انهم جميعا صارون اليه فلا يباين في قطع القعدة قبله ولا هم يفسدون حين  
سقط الثانية ويوجب الاعتدال في تمام الثانية وهو الاقوى عندي ووجه الثالث  
انهم بقوا في الاجتماع فلا يخرجون عنه الا انه المنفراد وعلي الثالث مل يجب المنفراد  
على لفظة المولى عذر رفع الامام من سجود المولى وقد ااعتدال في الثانية **الفصل الخامس**  
في صلوة المسافر **قال** دام ظله ولو سافر في آتاء الوقت اتم على رأي و  
كذا للحضر من السفر في المأوى **اقول** وهو مذهب ابن ابي عتيق وجهه انه مخاطبة عند  
الدلول بابع والسفر اسقط سابق وجوبه كالغاية والحض وان لا واسقط لكان الحجا  
واجب التمدد والمقصر التقصير لان ابا عبد الله عليه السلام سئل فلا دخل وقت الصلوة  
والما في اهل فلا اصل حتى اخرج فقال صل وقصر واجب في النهاية الامام مع الاتباع  
والقصر مع التقصير والتقصير ان تقول هذه المسئلة على منتهى **الفصل السادس**  
لاستقامه واجب قبله وقد تقدم **الفصل السابع** في وجوب ما قبل الوقت وقدس  
في الاصول ولتعلقه تعالى اتم الصلوة لدلول الشمس واللام للعدل لما قرأ في الاصول فيقول  
الرواى لما ان يوجب عددا غير معين وهو باطل اجماعا واستسلامه التكليف بالاطلاق مع  
المعنى فهو اما الركعتان مقدم الميسر على السبب ومحملى او الاربع فلا يسقط بالسفر  
منه شي للمقدمة الاولى والحق ان من كان في حيز من الوقت في البلد وجب ما قبل وجب  
الامام وان حضر من السفر المشاهدة الحدان او اجتماع الادان وقد تقدم مقدار ركعة والظاهر  
وجب الامام لاسباب القصر وهو سبب الامام **قال** دام ظله فان مات اقبل وجب  
التقصير لمطابقه في غير ما ذكره مطلقا **اقول** اذا كان في احد الموضع التي حيز من ان التام

هذا ما وجدناه في بعض النسخ من كتابه رحمه الله تعالى في بيان ما يجب من الصلاة في السفر والجماعة



والقصر من اول الوقت الى آخره ولم يصل اقبل بجم قصر الصلاة مطلقا لان المنزلة  
 لوجوب القصر باساق الالباب وافتتاح الادارة بعد المواضع مانع للملك والمصطفى بالغ  
 الوجوب ولا يشرط في الحكم فيه توجهه ولان القصر اصل صلوة السفر والامام عارض بسبب  
 طار من رخصته وان كانت اقبل ولم يحصل سببها لان السبب هو افتتاح الادارة والتدبير  
 فسقط الاصل على حاله ولان العزيمة مقدمة على الرخصة وقبل المصاهرة والادارة مستحقة  
 في المصاهرة وانما يحذفان بالوصف فكلمة الصلاة هي كلمة الادارة والادارة مخيرة في كمته فالقصر  
 كذلك لقوله عليه السلام من فاتته صلوة فزفنه فليصنعها كما فاته والموضع عندي التحريم  
 ان وقع الضمان بالاجاد النبي فيها فبسر الحكم منها واما في غير موضعين القصر **قال**  
 دام ظله ولو بقي للغروب جدارا ربع حكم القصر فيها وفي الظلم وتضعف تفناه **اول**  
 العصر في المواضع المذكورة تحقق مع افتتاح الوقت ومع تيار ركعة كان بقي من وقت القصر  
 قدر ركعة يحجز من اتمامها حتى يام او بعدا والاسكال انما هو اذا بقي من الوقت قدر القصر  
 لا غير هذا يجوز اتمامها اربعا تقع لعمان في خارج الوقت كالحال لو اجزأ لوجوبه المقتضي  
 وهو كونه في احد المواضع وغوم قوله عليه السلام من ادرك ركعة الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة  
 بخارج الوقت المقتضي به بتدعيم الامام الصلوة وقت لم يمع نقص وقت الادارة عنه وتحمل عونه  
 لان افتتاح بعض الصلوة خارج الوقت انما حاز القصر عديم في تركها مع تحقق ادراك ركعة  
 او ركعتين بالاطلاق لو كلف بالكل في مقدار ركعة مستغنى لافتح الثاني خارج الوقت وهذا  
 لا ضرورة اذا قصان على القصر المزمع شي من ذلك فلا يجوز ان صلوة العصر وصلوة  
 الامام صلواتا يستلزمان قد خيرا الساج منها وقد فان وقتا حرمهما من غير الاخرى  
 لان مقتضى الوجوب الموقف على التحريم اذا تقرر ذلك فقول **قال** اذا بقي للغروب  
 اربع وعلمه الظهور والعمر ويؤيد هذا المواضع المحترمة لتمام الظهور لا يجوز قطعاً ان يحجز  
 انما يجزى اذا لم يتلزم احدهما ترك واحد وهذا مسلم امام الظهور الاخلال بالعمر والجزء  
 اجماعا والاسكال في العصر والكلام فيه في موضعين **٢** امامه بعد ان صلى الظهر قصر  
 فقع منه ركعتان خارج الوقت فعلى الثاني لا يجوز وهو الاحمال الاول في الكتاب وهو وجوب  
 قصرهما وعلى الاول لا يجوز وهو الاحمال الثاني في الباب وهو قصر الظهر والخبر في العصر  
**٣** ان يتم العصر في الوقت فيسقط فوات الظهور وتقاء بعدد والصحح انه لا يجوز لان

نحوه في ذكر القصر

الصلوة والادارة

الظهور

الظهور حيث يدخل الوقت فامام العصر في الوقت مسلم ترك واجب وقيل ان جواز  
 الاربع مختص بالعصر مع وجود الامام وقد وجد ارضى ما في الباب انه واجب على التحريم فلا  
 يخرج الوقت المختص به عنه فبذلك وتساوي الظهور ولان المواقف جعلها الاربع للصلوات  
 الامام والقصر رخصة حرة فلا يعمل الوقت بل وقع الظهور المختص في وقت العصر  
 رخصه الصلاة لغيره فله بالاحمال وهذا الاحمال ضعيف جدا والصحح عندي الاول  
 لان الصلوة خارج الوقت رخصه في تركه واجب لا يجوز لتفصيل فضيلة الحب والى هذا  
 الاحمال وضعفه اشار المصنف بقوله ولم ينعك فتاوى في قصر الظهور **قال** دام ظله  
 او الجواز على راي **القول** اعلم ان خطا السفر اما باعبار غايته او اجنته والاحتياط باحتمالها  
 معا اذا تقرر ذلك فنقول **قال** اذا سافر لمزيد الجواز ولا يلزم من سفر سفر محظوظ  
 القاء والامية مباحين فكون السفر مباحا وكل سفر مباح صحيح قصر الصلوة والعزم  
 لعدم اتق القصر وبواختيار والذى المصنف والبيد المرتضى وقالي ان كان بقصر الصلوة  
 العزم وتم الصلوة لقول ابن عبادته عليه السلام وان قصد مسير باطن لا تقصر الصلوة  
 منه والواجب **ان** اللام في قوله عليه السلام ان قصد ليس للعزم والالزم احدا من  
 اما عدم التقصر في صيد الموت وهو خلاف مذهبهم او العزم وهو مكلف الاصل في  
 قوله مسير باطن ولا على ابن المراد صيد الله لان صيدا الحمار ليس مسيرا باطن **قال**  
 دام ظله والشرائط واحدة في الصلوة والصلوة مطلقا على راي **اول** سبيل القصر الصلوة  
 والقدم واحد وهو الشرط والمعتبر في التقصر واحدة منها فلهذا ملازم حكمها  
 في القصر وعونه في اي موضع وجب تقصير احدهما وجب تقصير الآخر وبالعكس فيقتضاهما  
 صلا زمان ايضا والحدان هنا في مواضع **٢** صيدا الحمار وقد تقدم **٣** قصد صفة  
 وهي اربعة فراح قال الشيخ بخبر في قصر الصلوة وانما هي من جهة الامام في القوم اما الاول  
 فانه تقرر في رواية باينة بالعقد الامام وجه الجمع الخبر اما الروايات فاحد رواية  
 رواه في الحسن عن الباقر عليه السلام انه قال التقصر يريد ويريد اربعة فراح والبا  
 رواه معاوية بن عمار في الموقوف قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انك انصرت الصلوة  
 فريد بالمشهد روي معاوية بن وهب في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
 اني ما يقصر في الصلوة فقال يريد ذابا ويريد حيا **والجواب** ان محمول الجمع

في السفر



في وجهه لما رواه عبد الله بن يحيى الكاهلي في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
 في النقص في الصلوة يريد في يمينه اربعة وعشرون جبلا **قال** من كان سفره اكثر من حصره  
 كما كان في المذبح اذا امام في بلد حرمه امام والك الشخ في الجاية والميوط وابن السراج  
 وابن حجر بنقصر هذا وروى الصلوة للامام مطلقا ولا يصح فيه بدل ثم ومنع المصنف ان  
 ادريس وبعض اصحاب ذلك وادرجوا الامام مطلقا وهو الاقوى عندي اخرج الشيخ برده  
 عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال المالك ان لم يستغفر في منزله الاخذ  
 اثم وامر ان يقصر في سفره بالبناء واتم بالليل وعليه صوم شهر رمضان الحديث اجاب  
 والذي يحمله على تقصير المأفلة معنى سقوط مواضع التمارعة وانما جعل ذلك في اول من  
 حجة ولا يقرن به **قال** دام ظله وفي الناس اشكال **الاول** اذا نوى المأفلة عشرة  
 امام وجب الامام فان رجع عن نية الاقامة الحنية العشرة فان كان قد صلى صلوة واحدة  
 ما تقصر اتماما لم يجز التقصير لقول الصادق عليه السلام حين سئل عنه ان كنت في بلد فوجدت  
 صلوتها صلوة واحدة تمام فليس لك ان تقصر حتى يخرج منها وان كنت الى قوله فلم يصل  
 بها صلوة فزنته واحدة تمام الى قوله تقصر الحديث اذا مر ذلك فتقول **لو نوى الصلوة**  
 التي يدخلها التقصير بالكلية حتى يخرج وقتها ولم يصل صلوة اخرى تمام اتم وجوب الامام  
 لانه يجب عليه قضاؤها تمام فكان حكم المصلي لزيت حكم الله عليها ولا يخفى وجوب  
 امام الا اذا والعياض من سفر غاب عنه الحدردان والاذان فيه بعد ان وجب التقصير عليه  
 انما يكون العبد شمس اما لا انقطاع السفر وانقطاع بانه اذا لو كان ما يوجد من على جالها  
 لا يستمر وجوب التقصير فلا يعود التقصير الا باسئناف سفر بوجبه التقصير ويحمل جواز التقصير  
 لان الصادق عليه السلام في هذا الرواية علق الامام بفعل صلوة واحدة اماما والتقصير  
 على عدم فعلها ما لم يخطئه ان ثباتا تقصير اعضاء الامام في الفعل والفقر في عدمه ان ان  
 للشرط وعدم الشرط بنفس عدم المشروط وتعلق وجوده في عدمه وجود آخر وعدمه  
 على عدم ذلك الآخر بنفسه تمام وعدم احد المتساويين يستلزم عدم الآخر ولانه لا يفتح  
 نفسه بالقاء الا انما مستقبل واستلام الحكم لاوقف على آخر والا لزم ما غير البيان من  
 وقت الحاجة فحجب التقصير وهذا الاحتمال عندي اقوى واما قيدنا بالناسي اذا جاء محل  
 يدخل الوقت اذا استمر عليه الفعل ولم يعلم وجوب العلة وخرج الوقت لا يجب عليه

الامام

الامام قطعنا لاستحالة تكليف الغافل وجوب الفاضل لوجود سبيل الوجوب غير مؤثر  
 بالفضل ويظهر من الناسي حكم العائد اذ وجوب الامام في الناسي نفس اولونه وجوبه في  
 العائد **قال** دام ظله والاقرب ان الشروع في الصوم كالامام **الاول** افاذ الذي  
 المصنف هنا ان السبيل امام في وجوب تقصير الصلوة والصوم واحد وتتم وجوب الامام في  
 ايها كان يوجب تحتم الامام في الآخر وما استاوان في الحكم فما اقتضاه امام احدهما قضاء  
 امام الآخر ويحمل عدمه لانه لم يصل صلوة واحدة على الامام والصادق عليه السلام علق  
 التقصير على ذلك **قال** دام ظله وفي المرتبة اشكال **الاول** شرط التقصير خفا حدردان  
 السكنى بالبعد فلو ارتفعت ارتفاعا خارجا عن العادة اتمهل اعتبارا بالنسبة الى المبدأ  
 لان اطلاق الشرح انما يحل على المعهود المعاد ولانه لو اعتبر الخفا حقيقته هنا لجاز  
 ان يردى الى عدم التقصير في المسافة من منزله ومقصود وفي صورة الاربعه مع الرجوع  
 لوجه والاقرب عندي اعتبار الخفا حقيقته لان الصادق عليه السلام سئل متى يقصر  
 انما من قال اذا توارى من البيوت ومومن الفصحاح وانما معنى معنى  
 الشرط واذا عدم الشرط عدم المشروط فلا يجزئ قبل الغيوبه **هـ**

### الزكوة

**كتاب** وهي لغة الخبز والطهارة وشرا عاصمة راجحة مقدرة باصل الشرع  
 ايقار ويبي القدر الواجب في الضاب او من النفس زكوة وفيه ابواب **الاول**  
 في زكوة المال وفيه مقاصد **الاول** في الشرايط وفيه فصلان **الاول** في الشرايط  
 العامة **قال** دام ظله وسحب في غلات الطفل وانعامه على راي **الاول** هذا  
 اخبر سداد وابن ادرس لان الزكوة تكليف والصبي ليس من اهل التكليف ولما  
 صرح نقله من قول احد ما عليها السلام حين سئل عن مال اليتيم ليس فيه زكوة وقول  
 الباقر عليه السلام ليس في مال النتم زكوة ووجب الشحان وابو الصلاح الزكوة في  
 غلات الطفل والمجانين لم يصحهم لقوله عليه السلام في حسن من لم يملك شاه ويوما  
 وقال عليه السلام الصدقة في اربعة في الثمر والربح والخنطة والشعر ومن الغدر  
 بقوله ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة فلو لم يجب في غلات الطفل ومراشيم ليجب وقال  
 ابن حنبل يجب في مال الصبي ولم يذكر المجنون لما مع عنها عليها السلام انها لا مال لطفل

والاخرى على ما في الاربع

بالحديث والله اعلم



ليس في العس والصلوات شيئا مما الفلوات فان عليها الصدقة واجبه قال فحب  
في الامام بالاحكام المركب واعلم ان احكامها على ان قيل انفصال الحمل لا زكوة  
في مال كالميراث لا وجوبا ولا عس وانما سبب وجوبها على القولين او استحبابا على الحق  
بعد انفصال عنه سداد الحول والكلف مبرجة على القولين وهي من باب الاسباب  
لا عس والطفل في الحرة اعوان حابه لثابتها الواب **قال** كأم ظله ولم يرض على  
العسر والموسر على راي **الاول** الخلاف انما هو في الدين الحلال على الموسر في الحرام عند  
والذي وجب مذهب السيد المرتضى وان الحنف وان ادرى وهو انه لا زكوة في الدين  
مطلعا اذ يتعلق الزكوة المالية غير الحرام هو المعاني الشخصية لا الامهات الكلية  
والدين من القسم الثاني وقال الشيخ في النهاية ان كان ما خرا لدين من جهة المدون  
فزكوة عليه وان كان من جهة ماله فغلة الزكوة **قال** ما رواه محمد بن علي الجلي في  
المرتضى عن الصادق عليه السلام قال قلت ليس في الدين زكوة فقال الصادق عليه السلام  
لم يترك الانفصال في حكاية الحلال مع قيام الاحكام يدل على عدم الحلال وان كل زكوة  
صدقة وليس من الصدقة ست في الدين فلا شيء من الزكوة ست في الدين اما الصغرى  
فلا تعلق يسمى الزكاة صدقة بقوله اما الصدقات للفقراء الآية وقوله تعالى حذر من  
صدقة تظهرهم وتركمهم بها واما الكبرى فلما صرح من قول الصادق عليه السلام لا صدقة  
على الدين ولم يعلق المال الغائب على شيء يقع في يدك والكره المنه للعلم فالغاية ومبر  
قوله يقع في يدك ان رجعت الى المخلص ليقول بعضهم فالمطلوب وان رجعت الى الاجير  
فالمطلوب ايضا لذلك على دوام النبي اخرج الشيخ برواية درست عن الصادق  
عليه السلام قال ليس في الدين زكوة الا ان يكون صاحب الدين هو الذي يخرج فلو كان  
لا يقد على اخذ فليس عليه زكوة حتى يقضيه **اجاب** والذي بانه ان صح السيد  
جاء على الاستحباب جمعا بين الروايات فلو انفصلت روايه الوجوب وجب جمع ايضا ولا  
ترجح فلنا في المخرج روايه الجلي فانه يقتضي النبي الكلي للوجوب فاقضه الامارات  
المحرى له ولان في المسئلة اما الحق للوجوب او للقدار المشترك او للندب والاول المطلوب  
والثاني مستلزمه اذ يقتضي الكلي يقتضي جمع جزئياته والثالث الاستقلال في حال اطلاقه  
في نفي الاستحباب مع موت الوجوب والحيث انما عن جهة الشيخ فانه بناء على ان

الاستحباب من النبي ايات وهو مخرج وكذا من رواه في الاصول والاصح عند اخبار  
والذي دام ظله لان رواه النبي احدى صحيحه والاخرى مؤلفه ولم يست أحد الرضين  
في رواه الامارات **قال** دام ظله وكذا استرى نصا باجري في الحول من جنس البعد على راي  
**القول** من هذه المسئلة ان العقد اذا استلزم خارا اما باطلا او باثرا لم يملك  
ايمشري مطلقا وما يمكن من الصفقات بالعقد او بانقضاء الحمار المسج على الثاني فلا يجري  
في الحول قبله وشحها والذي على الاول فيجوز في الحول من جنس العقد وساق بناء  
في موضعه **قال** دام ظله وفي النذر المشروط **القول** مردان نذر الصدقة مالا يقين  
معناه من نصاب زكوى المعلى بشرط قبل حصول الشرط الذي يعلق عليه النذر اخرج الشيخ  
اجماعا لكن هل يقع من التقرب قبل الاداء لا لعدم المشروط على الشرط لان منع التقرب انما  
يوجب حرمه في النذر بخلاف هذا يجب فيه الزكوة وسعد عليه الحول ويخرج منه وقبل على  
ان حصة النذر تنضم مع غيره من حصة الزكوة لان حصة الزكوة وهو الاصح عندى لان اجماع  
منع من التقرب منع من انقضاء الحول فلا يجب فيه الزكوة وهو الاصح عندى لان اجماع  
انقضاء الحول الموعود للوجوب بعده مع صحة النذر واستلزامه يمكن استلزامه للحال  
وكذا يمكن استلزامه للحال فهو محال اما الاول فلا ينافي لاجتماع موقع الشرط ولم يكن  
له الا تلك العترة استحق العقير استحبابا لا زكوة ومصرف النذر استحبابا لا زكوة وهو  
استلزام اجماع القندين واما الثالث ففرضه لانه يمنع استلزام المالك الحلال **قال**  
ولا استطاع بالنصاب وجوب الحج من الحول على النصاب فالاقرب عدم الحج  
عن الزكوة **القول** المراد انه اذا استطاع المكلف بعض النصاب الحج وليس له  
عنه فوجب عليه الحج باجماع شرائط الاستطاعة بقدر وجوب الحج عليه وذلك  
انما انتهى الحج ولم استطع به بغير ذلك ثم حول الزكوة مستحبا للشرائط وكان  
حرف الزكوة دليل الاستطاعة لبعضه مثلا قبل منع وجوب الحج من وجوب  
الزكوة ام لا قل نعم لانه لو وجبت الزكوة لاستحق العقير انما العترة استطاعة  
قائتني وجوب الحج لانه ان يكون بعد الاستطاعة الباقية في اول سنة استطاعة كل  
عام انتهى الحج غير مستطاع لوجوبه وهو باطل اجماعا وان لم يمت وجوب الحج كان وجوب  
الزكوة مستلزما لارتفاع الواقع فخرج الحادث على الباقية مخرج من مخرج لوجوبها

سائر



معا وهو محال وان كلما استلزم سوتة نفي آخر فانه وجود احد المتنايين يمنع حدوث الآخر  
لان شرط وجود المال خلو المحل عن ثباته ولانه كنفور الصدقة وملا لا منع وهو الاصح لان  
وجوب المعلق بالذوق فكان كالدن وجوب صرف هذا المال في المخرج قبل الجول كوجوب  
صرفه في فضاء الدين اذ لم يملك غيره ولم يحجر عليه فلما لا منع هذا لم يمنع ذلك **باب** دام ظله  
ولو شرط على المالك لم يمنع على راي **ابن** اذا شرط المقرض الزكوة على المقرض و  
ترك العن مجالها حولا لم يمنع هذا الشرط وجبت الزكوة عليه لان الزكوة ليست بواجب  
المال باحد هاتين حاله اي تظهره لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تظهرهم وتركهم اي  
تظهرهم بها فلا يمكن ان يكون من مال الغير ولما منع من ان الصادق عليه السلام سئل على  
من الزكوة على المقرض او المستقرض فقال على المقرض لان له نفعه وترك الاستفصال  
عقب السؤال مع قيام الاحتمال لبعض عموم المال والتعليل يقتضي عدم صحة الشرط احتج  
الشئ برده مشهور من اجازم الصحاح عن الصادق عليه السلام في رجل استقرض مالا  
وحال عليه الجول وهو عده فقال ان كان الذي اقترضه مودي زكوة فلا زكوة عليه و  
ان كان لا مودي ادى المستقرض والجواب **ابن** امد على مطلوبكم لانه لم تعرض للامتناع  
ولا الوجوب **النقل الثاني** في الشرايط الخاصة **باب** دام ظله وفي اجتهاد المال في عشر من  
الاول او الثاني اشكال **ابن** شام من اما لعدم النقل والجول اللغوي انا عشر ميرا و  
وجوبه فيه لا يقتضي عدم كونه من الاول بمعنى انه لا يكون ميرا لجول ثان ومن ان الاحد  
عشر ميرا زمان يجبه عليه الزكوة وكل زمان يجبه عليه الزكوة فهو الجول الشرعي انا  
الصغرى فاجماعه واما الكبرى فلقول النبي صلى الله عليه وآله ولما منع من قول العاشر  
عليه السلام فلا زكوة حتى يحول عليه الجول لا زكوة في حال حتى يحول عليه الجول الحديث  
والاصح عندي عدم اجتهاد من الاول لقوله الباقر عليه السلام اذا دخل الثاني عشر  
فقد حال عليه الجول ووجبت عليه الزكوة والثاني يقتضي التعيب بلا فصل فبالبطلان  
بعد ذلك ان حال عليه الجول وحال مفلاض الصدق بالاجماع **باب** دام ظله ولو ملك  
لشئ مائة وعشرا بعينه اشترى بغير تمام حول الشئ سبع او مائة وعشرا تمام حول العشر  
ربع منه فاذا حال آخر على الثلاث فعليه ثلاثة ارباع منه فاذا حال على العشر  
فعليه ربع منه وهذا يحمل البيع والبيع سنة دائما واشترى الجول الاربع عن تمام

الزكوة في مال من غير ان يكون له مال

حول

حول الشئ **ابن** اما وجوب النفع في الجول الاول فظاهر لانه قد تم نصا به وحال عليه  
الجول واما وجوب ربع المسنة عند تمام حوالها فلا يملك اربعين سائيه وكونه نفع في العشر  
ربع منه لا يابطط المسنة على اجزاء النصاب فالحول لبلان منع على النصف او بغيره  
المالك وعندي في هذا نظر وسياق ووجه الماني اعتبار كل نصاب بحوله بعدد الجمع  
ووجه الثالث سقوط اعتبار النصاب الاول عند ملك النصاب الثاني ولا يمكن اعتباره  
من حين ملك العشر لانه ان ياعلى الاول يصير للمالك ولا يمكن ذلك ايضا وان اسقط  
الاول ضاع حق الفتره وعندي في هذه المسئلة نظر لان الزكوة معلقة بالنفع بلحق  
الشركة فاذا اسحق الفتره عند تمام حول الشئ نفعه من النصاب عينه فليس شأن  
احدا بالنفع من الاربعين فنظر حول الاربعين واستوفى عند تمام النصاب الجول  
وثانها ان وجوب اخراج الزبذبة بعينها كاشف عن سقوط اعتبار كل ذلك الذي  
يخرج عنه في اعتقاد حول اخرى انا ذلك الجول الذي وجبت الزبذبة عند اجتهاد الزبذبة  
اخرى اجماعا اما عنه فظاهر واما بالنسبة الى غيره فليس في الوجوب في كل واحد له صاحب  
الوجوب في غيره في الاعتداد بوقف معينة لا بوقف دور وكذا في اعتداد الجول لانه لو احتل  
شرط في واحد من النصاب في انا الجول سقط اعتبار في الكل وان لم يتوقف وجوب  
الاداء بعد حوال الجول على الكل فقد ظهر اتحاد الكل في اعتداد الجول ونفعه من اوله الى  
آخره وعلى هذا استقر رأي المصنف فلا يحق لهذه المسئلة على رأي المصنف لما لا يخرج ذلك  
على وجوب الزكوة في النفع وليس لنا هذا القول قاله الذي المصنف لما لا يخرج ذلك  
انه يمكن تأنيها على قول الشيخ الطري حث بالانه تقدم الزكوة معجلا ولا يقتضي بها النصاب  
فقد رنا ان تلك الفتره لا يخرج على النصاب عن اعتقاد الجول عنه والاصح عندي انه يتبدى  
حول الاربعين بعد تمام حول الشئ ان كل حول الاربعين كان ملك احد عشر وقرض  
المصنف ملك عشره لانه لانه لظهور المقصد ولا يحمل عندي غير ذلك واما حولنا الكلام  
في هذه المسئلة لانها موضع اشياء **باب** دام ظله وفي اشراط الانونه فقلان **ابن**  
في هذه المسئلة لانه لظهور المقصد ولا يحمل عندي غير ذلك واما حولنا الكلام  
شروطها سداد لقوله عليه السلام في خمس من الابل شاء واسقاط النار من العدد دليل  
الانونه وهو ضعف لان يعلق الحكم على الوصف لا يدل على نفعه عما عداه والمخانة لا يشرط  
لعدم الامر ولقول الباقر والصادق عليهما السلام فرض انه الزكوة مع الصلوة في الاموال



وسما رسول الله في شجرة اشيا وغنا عما سوا من الذهب والفضة والابل الحديث وال  
 دام ظله وبرز الصلاح هو اشتداد الحب واصفرار الشمة واحمراره واعتقاد الحزم على  
 رأي **اول** هذا هو المشهور وقال ابن الجندب لقيته الزكوة حتى انتهى قرا اورشيا او حطه  
 او شعرا وهو بلوغها حد الحفاة ومنه في الحنطة والشعير طرافة انتهى بذلك ما انعقد  
 حبه والما في التمر قد نزل عن اهل اللغة ان البسقر والعل على خلاف الاصل قالوا  
 سغارت عند العزى بالقلنا المجاز حزم من الاشراك والنقل قالوا راجع في الاستعمال  
 فلنا الحنطة اولى وان كان مرجوحه **المقصد الثاني** في الجمل **قال** دام ظله وفي اخرا  
 منه المحاض عن حسن شاه مع قصور التقه عنها وعن شاه في الحزم مع قصور التقه نظري **اول**  
 هنا سلطان **ا** اجزاء المحاض عن حسن شاه امام مع مساواة التمه اوزارده قيمتها من  
 قته الشاه فجزى قطعا وامام مع قصور قيمتها عنها فافضل احوال ان الاجرا لاجزائها عن الاكثر  
 فجزى عن الابل اذا انصاب الماني لاسنى الوحوب في الاول بل الوحوب باق وفيه  
 الباني جزى عن خريضة الاولى وعن الزيادة وحمل عدمه لان الواجب مختص في العنق  
 التمه وليست باحدما وهذا هو الحق عندي **ب** اذا قلنا باجرائها عن الحسن شاه جزى  
 عن الواحدة امثاله بطريق الاولوية واعلم ان مبنى هذه المسئلة التي نورد هنا ثلثا من  
 المسئلة وتبينها بان الشاه الواجب في حسن من الابل هل هي ملك ام اصل اجمالا ان  
 ومنا وما عار من الجار والاضار في قوله عليه السلام في حسن من الابل شاه ولفظ  
 في خمسة في الطرف فان علماء على الحقيقة لزم الاضار وموقدرا الشاه فكون الشاه  
 بدلا دفعا لتحق السبعة المستلزم للضرر وبعضه اجزاء الاحباب وموقوف الزكوة باليمن  
 فعلى الشك وان علماء على السببية لقوله عليه السلام في السبق المومنة ما به من الابل  
 كانت اصلا لكن استعمال لفظ في في السببية محار فاعلى الاول جزى لاننا انما مساو  
 لحسن شاه فاما اذا قلنا في اجزاء عن الواحدة فجزى عن الواحدة وعلى الثاني لا جزى مع  
 تقور التمه **قال** دام ظله ثم قلنا وواحدة ففنه اربع على رأي **اول** هذا اختيار  
 الشيخ وان الجند لقول الباقر والصادق عليهما السلام فاذا الفقت لهما ففنه مثل  
 فلكل من شاه فاذا ارادت واحدة منها اربع شاه الحديث **قال** دام ظله وقيل  
 لو خدم كل ما به شاه في الرابع **اول** هذا هو قول السيد المرتضى وابني بالوجه وسلا

بل  
 بل

وان

وان اخرج من امام المجتدين والذي في النهاية والمسيح لرواه محمد بن قيس الفصيح عن  
 ابن عبيد الله عليه السلام انه قال ليس فيما دون الاربعين من العنق شي واذا كانت اربعين  
 شاه الى عشرين وما به فاذا ارادت واحدة فيها ما في الى المائتين فاذا ارادت واحدة  
 فيها ثلاثين من العنق الى ثلاث ما به فاذا كوت العنق مع كل ما به شاه الحديث وحمل  
 الكثرة بالتمام واحدة لها وهذا هو الاصح عندي **قال** دام ظله ونظير البايد في  
 الروح والفتان **اول** لما ذكر ان علماء رواحة قولن احدهما انه يجب اربع شاه  
 والاحتراف ترك الاعبار وبحب في كل ما به شاه ذكر سلتن نظير ففهم حكم كل من التواني  
 والله اشار بقوله ونظير الفائدة **ا** فورا الواجب فانه على الاول اربع شاه وعلى الثاني  
 ثلاث شاه واليه اشار بقوله في الروح **ب** الفتان ويورد في قتله صورتي **ا**  
 لو بلغت الواحدة بغير شرط بعد الجول وتلك امكان الاداء فعلى الاول يسقط الرابع  
 على ثلاث ما به جز وجز واحد ويسقط منه جز واحد وهو اربع اجزاء بلما به جز وجز  
 واحد من شاه فحق الواجب عليه ثلاث شاه وما تاجر وسبعة يتحوز جز من ثلاث  
 ما به جز وجز من شاه **والأصل القول** الآخر فلا يسقط الثلاث على بلما به جز وجز  
 لان الواحدة الزيادة بشرط في بعير الفرض وليست جزء من محل الواجب لتفرخ الروام  
 ما به جز كل ما به شاه فلم يتعلق الواجب من من الزيادة وفي الروام الاول يفرخ سقون  
 الفرض بالمجموع المركب من بلما به واحدة وكل واحد من اجزاء محل مجموع الفرض محل  
 الكل واحد من اجزاء **والقول** الثاني ان المالك ان كان زائدا على محل الواجب  
 لم يسقط من سببه وان كان حرام من محل الواجب سقط من مجموع الفرض ما نسبت اليها  
 كسبه المالك المحل الواجب **ب** لو بلغ ما به بغير شرط بعد الجول وقيل امكان  
 الاداء فالاولى وجوب شاهي لا اعتقاد الجول على وجوب شاه من كل ما به ويحتل  
 وجوب ثلاث شاه لانه ما كلك للاث واحد جولا فالزيادة لم يكن مرشده لعلم المكلف  
 بان شرط المكلف فيها ونصف ما به عند حصول التمه بالشاهي سقط اعباء الاول  
 ومن شرط وجوب الزكوة مجموع الفاضل الشاهي ومنه نظير لانه لو بلغ منه واحدة لم يعلم  
 الجول ثم كان الواجب ما في النصاب الاول وكلما رجب انعقد الجول على زيادة وفي قاعدة  
 اجزاء المالك كانت **قال** دام ظله ولو نسا عنه الاخرجه فالتمه السوقة على رأي



**أقول** إذا كان ما عده أكثر أو أقل مما وجب عليه بدرجتين كمثل المحاضن والحقه وال  
 الشيخ رحمه الله في المبسوط وأبو الصلاح يخرج سضاغت الجران وقال إمام المحدثين والبري  
 المصنف وابن ادريس يخرج بالفتحة السوقة لأن التقدير بالابدال إنما يكون ضمن الشارح ومن  
 عدول من النسخ فغير دليل فلما يقع الحقوا بأن من المماثل مع ساضق مسوده لئلا يكون  
 ومن اللحن مع ساضق مسوده للفتحة والخراب **أقول** أن المعترض من المليون مع الشارح  
 لاسا وهاهنا وهكذا ثلاث درجات وتوله ولو بقا عشت الدرجه بردي في اسنان الركوة  
 من الابل لا عشر ط ولو ذفع عن الجذعه شئ مع طلب الحمران لم يحرج الفتح عندي والبع  
 عدم الحمران مع المتفان في القيمة السوقة لأنها ليست من اسنان الابل لما حوز في الركوة  
**قال** دام ظله العلى حفظه جنان منه في تمام على رأى **أقول** قال بعض الأصحاب العلى  
 نوع براسة يجب فيه الركوة وهو اختيار المصنف في المختلف وإن ادرس للأصل في  
 لقول الصادق عليه السلام فرض الله الركوة مع الصلوة في الاموال وسما رسول الله  
 صلى الله عليه وآله في شجرة اشتا وعنا عا سوا من في الذهب والفضة والابل والبقر  
 الغنم والحنطة والشعر والتمر والرمث الحديث والأصل عدم الرادف وقال الشيخ  
 انه نوع من الحنطة ويجب فيه الركوة لأنه لما كانت معروفة الحقائق في انفسها امر مشكل  
 علل الشارح الاحكام على الاجزاء وانما يعرف الوضع من اللغة وقال صاحب الصحاح  
 العلى من الحنطة يكون جنان منه في شعره وموطعام اهل صنعاء **قال**  
 دام ظله والثلث نعم الى الشعر لصورته ويحمل الى الحنطة لانها فيهما طبعاً وعدم الاضمار  
**أقول** الاول قول الشيخ ووجه ان الاجسام اذا تساوت في الصور النوعية  
 في الماهية جنادى كل الافراد في الامم الموضوع للماهية الكلية فتساوى في الحكم  
 المعلق عليهم والثاني قول بعض الاصحاب لان الطبيعة صادرة عن الصور النوعية  
 معلولة لها فلما لم توجد الطبيعة العارضة عن الشعر علما عدم الصور النوعية التي  
 باخلافا مختلف الماهية فلم يكن من الشعر ووجدتها الحنطة منه وهو الطبيعة  
 المختصة بما كان منها ووجه الثالث اختلافها عرفاً ولغة والاحكام مترط بها والاصل  
 والحق الاول والموجب الصحاح قال الثلث صريح من الشعر ليس له قسراً في الحنطة  
**قال** دام ظله وهل الاعباد في الاغلبية بالكثر عدداً او نفعاً ونحوها فالأقرب

المناظر مع الاربع  
 في كل واحد من  
 هذه النسخ

وهو من الاربع  
 النسخ التي لا يفتقر الى

الثاني **أقول** اكثر حقيقته في الكم المنفصل وهو العدد واللفظ عند الاطلاق انما يحمل  
 على حقيقته والاعلى المراد به الاكثر ووجه الثاني ان الركوة تابعة للفق فكان اعتبار  
 اول وهو الاصح عندي **المفرد الثالث** فما يستحب فيه الركوة **قال** دام ظله الاول  
 مال التجار على رأى **أقول** اخلف علما في ركوة مال التجار على قولين فالأكثر على  
 الاستحباب وهو اختيار الشرح والمرضى والى الصلاح وابن البراج وسائر وان أي  
 عقل وما لدى وجدي وهو المخار عندي وقال بعضهم بالوجوب والظاهر من كلام ابن  
 بابويه لما رواه زهير في الصحيح قال كنت قاعداً عند ابن جعفر عليه السلام وليس  
 عنده غير انه جعش فقال يا زهير ان ابا ذر وعثمان سادعا على عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وآله فقال عريان كلما من ذهب أو فضة يدور على وجهه ويجري فيه الركوة  
 حاله الحرج وقال ابو ذر اما ما تجسبه اودر وعمله فليس فيه ركوة وانما الركوة  
 اذا كان تركاذا كثر احوضها فاذا حال عليه الحول فعليه الركوة فاختتمه ذلك الى قول  
 الله صلى الله عليه وآله فقال التوك ما وال ابو ذر في الصحيح عن هشام بن ابي سلمة  
 ابو عبد الله عليه السلام عن رجل كان له مال كثير فاشترى به قاعا ثم وضعه فقال هذا  
 ساج موضوع فاذا احسنت بعته فارجع الى راس مال وانفصل عليه هل عليه فيه صدقة  
 وموتاع قال لا حتى يبعه قال هل يودي تحلل عنه ان باعه لما مضى اذا كان متاعا قال لا  
 احتج المخرجون بما رواه ابو الوزع الثامي عن الصادق عليه السلام في رجل اشترى قاعا  
 فكسبه عليه متاعا وقد كان له مال قبل ان يشتري به عليه ركوة او حتى يبعه قال ان  
 كان تسكه القاسم انفصل على راس مال فعله الركوة وفي الحسن عن محمد بن مسلم عن الصادق  
 عليه السلام نحوه ولعموم الامر والخراب **أقول** ان الرواية ان سلم سوط في محله على الاحكام  
 لما عدم وعموم الامر متزوج لورود الثاني بالرواية الصحيحة المذكورة قبل **قال**  
 دام ظله ولو اشترى ثياب ركوة في انا الحول متاع المتجارة استأنف خولها من حسن الراد  
 عيارى **أقول** الاصل في هذه المسئلة انه هل من حول الثياب على حول العينة ام لا بالي  
 والحق المصنف لا يطعن وقال الشيخ من حول الثياب لا ينعى بعض ان العرض الذي  
 سلك به بعض التجار ان كان ثيابا من احد المدين قد انعقد عليه حول العينة من  
 حول الثياب على حول الماينة واللام بين وان كان من جنسه احتج المصنف بقول النبي

المصنف رحمه الله

هزم



عليه السلام لا ذكره في مال حتى يحول عليه الجول فحول العينة انقطع يخرج الجول  
التجان شاخ من سببه وهو عقد المعاوضة لها الاستحالة تقدم المسبب على سببه والاحتمال  
شروط الزكوة والجول فان تحول العينة الشخص لا النوع وبحال التجان العينة اخرج  
الشخص وجه الله بان قلنا الزكوة فيها واحد ومعلقها واحد لان العينة معلقة بالمقد  
والتجان معلقة بعقد المعاوضة وهو من جنس العقد فصار ابدالاً بحسبه ونسب في العينة اذا  
بادله الشخص على حول الاصل عنده فبقي التجان اولى وكونها عينة او التجان اختلاف في  
النسب والاسباب شرعية علاماته توضح زوال احدى ما مع بقا الآخر والجواب المنع  
من اتحادهما واتحاد معلقتهما واعلم ان مبداء حول التجان على قوله الذي دام ظلم من حين  
المعاوضة الاولى لها مع بلوغ النصاب واجتماع الشرائط وعند الشيخ كذا ان لم يكن الشرط  
لها شلا نصاب من احد المقتدين والا فمن ابتداء حول ذلك النصاب **باب** دام ظله  
ولو عارض اربعين سائيه مثلاً للتجان استأنف حول المالك على رأي **قوله** في هذا  
الكلام مسلان من حيث انه لم يقد قوله ولو عارض اربعين سائيه بانها للعينة التجان  
م قد في مثلاً بانها للتجان **باب** اذا كان عند اربعين سائيه ستة اشتر المقتد عامر  
بها مثلاً للتجان فابتدأ حول التجان عند شحها والشيخ من حين ملك المالك والمحول  
التجان على حول العينة لان المسبب لا يستند على السبب ولان مقتضى زكوة التجان القيمة  
قيمة الماشية ليس من جنسها فبا نسبة الى زكوة التجان لم تكن المعاوضة بالجس بل بغيره  
وعند الشيخ من حول العينة في المالك على حول العينة في الاول ويختلف حول العينة  
والتجان فتقدم العينة هنا عند الشيخ قطعاً لثبوتها لوجوبها فتقدم حولها اما عند  
شح دام ظله فتستأنف الجول للعينة لا بقطعاً بالمادة والتجان وشاوق  
الحولان من حين ملك المالك **باب** وهي التي فرضها الشيخ في المبسوط وهي انه اذا كان  
الاول للتجان والمكسب لهما ثم عارضتها بغيرها للتجان ايضاً فلا خلاف من الكثرة في الجول  
التجان على حول الاولى وانما النوع في تناحول العينة فقال جالدي المصنف وجماعه  
انه يستأنف حول العينة على الثانية اذ كل واحد منهما لم يحل لهما الجول وان تحول  
الزكوة العن الشخص لقول النبي عليه السلام زكوة الفتن في سائيتها واسم من عارض  
الشخص لا الكلي وروي الشيخ في المبسوط بان حول العينة على حول الاولى فانما للمالك

سنة

سنة اشتر اخرى اخذت العينة انصدق عليه اذ ملك اربعين سائيه طول الجول  
مدخل في قوله الصادق عليه السلام ما اذا كانت اربعين ففنيها شاء وان تحول الوجوب  
المالكه النوعية فان الشرايع اما على الاحكام على الماهيات الكلية وانه لو ملك  
ما من قال نصاب المالك لا الشخص واعلم ان قوله استأنف حول المالك لا يريد به ابطال  
حول التجان فان القدرين استعان على انحول التجان باق لكن عند الشيخ الطوسي  
شاوق الحولان من المبداء ففنيها معاً فان اخل بعض شرايط احداً لكونه قد  
بها به الجول بمقتضى الاخرى فان شاوق الشرايط واستمرت الامور المعينة في كل واحد  
منها الى نهاية الجول قدمت العينة لوجوبها وتلك وقيل وعلى وجهها ايضا للاختلاف  
فيها خلاف العينة وقيل تقدم زكوة التجان لوجوبها مع اضافة الاموال وزادها  
مزايا القيمة حتى يبلغ المالك والامح الاول **باب** دام ظله ولزطر في المضاربة  
الربح ففنيها حصة المالك الى الاصل واخرجها منه الزكوة ومن حصة العامل ان بلغت  
وان لم يبلغ على رأي لان الاستحقاق اخرجها من الزكاة **باب** المراد بالاصل هنا  
قدور راس المال لانه لا بد وان يكون من احد المقتدين والامح المضاربة وبالربح زيادة  
قيمة العرض المشرى لهما عليه اريد لهما من شرايطها كما يشق وبالفرض في بواقيها  
تلك النصاب بالربح لو لم يبلغ الاصل يضاهي او يجعله تضاهيها ان لم يبلغ الاصل النصاب  
الاول اذا اعتبر نصاب احد المقتدين لما فرض في الثاني منها مجازاً لانه لا اعتبر النصاب  
الما في الاصح وجود النصاب الاول واجتماع الشرايط فيه فذا استعمل اللفظ في القدر  
المشرك من حصة ومجاناً اذا تقرر ذلك فنقول **جول** الاصل من عند المعاوضة  
لها وبلوغه النصاب وجوباً لجمع الشرايط واما الربح بموازاة المالك من حين  
الظهور ومع انها حوله له ان يخرج منها وعنه واما العامل فيبقى على ملكه بحسبه مذكور  
في باب المضاربة وسياتي فان ملنا ملك الظهور ففنيها استأنف حول حصة المالك يمكن  
من الفرق وحله اخرجها منه بنفسه قبل القيمة قبل ابد القيمة شط في امكان الادا  
لان ربحه وقاية لراسل المال لعله يكون من الخسران مغلوب على المالك به الوقت مع  
استعماله بالخراج منه وقيل نعم لان استحقاق المقدار يخرج منه مخرج ذلك القدر  
المستحق من الزكاة ولان الزكوة من المولى التي يلزم المال كاجرة الدال والكيل

فيما اذا كان عند اربعين سائيه ستة اشتر المقتد عامر بها مثلاً للتجان فابتدأ حول التجان عند شحها والشيخ من حين ملك المالك والمحول التجان على حول العينة لان المسبب لا يستند على السبب ولان مقتضى زكوة التجان القيمة قيمة الماشية ليس من جنسها فبا نسبة الى زكوة التجان لم تكن المعاوضة بالجس بل بغيره وعند الشيخ من حول العينة في المالك على حول العينة في الاول ويختلف حول العينة والتجان فتقدم العينة هنا عند الشيخ قطعاً لثبوتها لوجوبها فتقدم حولها اما عند شح دام ظله فتستأنف الجول للعينة لا بقطعاً بالمادة والتجان وشاوق الحولان من حين ملك المالك باب وهي التي فرضها الشيخ في المبسوط وهي انه اذا كان الاول للتجان والمكسب لهما ثم عارضتها بغيرها للتجان ايضاً فلا خلاف من الكثرة في الجول التجان على حول الاولى وانما النوع في تناحول العينة فقال جالدي المصنف وجماعه انه يستأنف حول العينة على الثانية اذ كل واحد منهما لم يحل لهما الجول وان تحول الزكوة العن الشخص لقول النبي عليه السلام زكوة الفتن في سائيتها واسم من عارض الشخص لا الكلي وروي الشيخ في المبسوط بان حول العينة على حول الاولى فانما للمالك



وكوجوب فطره عبد التجار وارث جنابته من الرخ فكذا هذا والعنوان للشيخ في  
المسوط وقوى الماني **قال** دام ظله والمقرب انه لا منافاه من الوقاه والاحتياق  
فيحصل العامل لركوه لو تم بها المال **انزل** قد ظهر من تقرير المؤلفين المتقدمين ان  
العاملين بها بنوا العول على المنافاه من الوقاه والاستحقاق القفرا للاستيفاء  
قل الله فاصحاب لفول الاول رجحوا الوقاه على الاستحقاق فنفوه عاجلا  
وجعلوا التمس شرط امكان الاداء واصحاب لفول الثاني رجحوا الاستحقاق على  
الوقاه فسوا الوقاه وجعلوا القفرا المخرج غير مضمون وادى المصنف دام ظله  
اخرا من هذا اخرا عن المؤلفين وموانه لانافاه من الاستحقاق والوقاه لان الوقاه  
له المان بالامكان ويمكن ان لا يحصل لعدم الخسوف وسبب استحقاق القفرا هو وجود  
الان والمانع الاحق المالك ويؤيد دفع بضمان العامل اياه كالمهر اذا جعل عليه الجول  
قل لدخول وانافاه من العامل لمصول التواب له والحق ان الزلج في تعجيل المخرج  
بغير اذن المالك بعد تسليم موت الزكوة ليس مقبوحه لان امكان صير المالك بامكان  
الخسوف وانافاه من استحقاق القفرا باليقول لان امكان احد المتنافسين  
لو نفى ثبوت المخرج فعلا لما تحقق شيء من المكافات وان الزكوة حق لله والادى فكيف  
لمنع مع وجود سببه بامكان حق الادى بل لو قل ان حصه العامل قبل ان ينفى  
المال لا زكوة فيها لعدم تمام ملك للعامل والاملك بوجه كان قويا وهو الاقوى عندي  
**قال** دام ظله ولو اشترى معلوفه للتجار ثم اسماها فالادى استحباب زكوة التجار  
في السنة الاولى **انزل** هذه المسئلة واشياها فروع قاعدة كلية هي ان اذا ملك نصاب  
الركوس وشرايطها واخلفا الجولان في الاستداء ثم استمر في التوام ولا تصور سبب جول  
العينة منها على قول الذي المصنف دام ظله لان تعلق زكوة التجار حتى ملكه فلا  
سبقها العينة الاتعلتها قل بملكه بملكه الذي هو عرض به ثم استمر له والمادة  
قاطعه لجول العينة لانها اما بغير الحس وبقطع اجاعا اوبه وتقطع عند المصنف فلما  
اسنع من جول العينة في الشرع المذكور فوض المصنف في هذه المسئلة سبق جول  
التجار لامكانه وشالاه اذا اشترى او بعى شاة معلوفه مثلا للتجار ثم بعد شاة غير  
اسماها فاي الجولان مقدم حكمه ومبناه ان الباقي هل يقع حدوث الجاد او ان الجاد

من جمل جوارحه  
والمنع الزكوة

ورفع

يرفع الباقي وقد حقق في علم الكلام فعلى الاول تقدم زكوة التجار وان كانت مستحقة  
لوجود سببها عند انبعاثها واسفا المانع اذ ليس لا افتقار جول العينة اجاعا  
سبب معذ بعيد فلا تعارض المؤثر ولا المعتد القريب الذي بعد ترتيب الحكم بالافضل  
وهذا هو اختيار المصنف وعلى الثاني تقدم حكم جول العينة لوجوبها في قوى فعلى هذا  
المحال الحكم فيه على القول باستحباب زكوة التجار انه لا يكره له ماخر المخرج الى اخر  
جول العينة فان بقيت شرائطها وجبت العينة ونظر سقوط ذلك لاستحباب ولو  
اخذت من شرائطها ظهور موت الاستحباب وثبانه قوله والمقرب استحباب الى عمره  
اشاره الى هذا الاحمال والى خلافه من قال بوجوبها عند تمام الجول الاكثر فان اكثر  
العاملين بوجوب زكوة التجار قد مرها على العينة هنا هذا على القول الصحيح بان  
الركوس لا يستحقان وموقوف الاكثر ونقل ان سعيد اجاعا احدهما وجوبا والآخر  
استحبابا قول للغاسا لجول وليس بعيد **قال** دام ظله وفي كون تاج مال التجار  
منها نظر **انزل** ففرضه في الجولان او لا فتقول **قال** اذا اشترى جارية للتجارة شلتم  
حلت اجتهل كون الجول لمخا بال التجار لان الولد خرم الام فله حكمها ولهذا زعم  
الشيخ واتباعه انه يدخل في بيعها ولان يعرف اهل التجار ان زوايد مال التجار  
من عوايد التجار وكان ربحا وقل لا لان القاء الذي ينفذه العين لا ينافي الاستحباب  
وطريق التجار فلا يعمل مال تجار وهكذا ما را لا تجار واجرة الدار ولانه ليس اصل  
لعدم صدق حقه عليه وليس يرجح لان الرخ جزء من فقه السلعة التي هي متعلق الزكوة  
فهو جزء من جمل الزكوة بخلاف القمار وتوقع على القمار ثبوت زكوة التجار في كماله  
وكونه وقاه بغيره واسل المال وكل بضايها به وعدوها والجول الثاني لان الرخ زيادة  
حكمه ثم يصير عينة **قال** دام ظله فعلى تقديره في العشر المخرج لا يمنع من اقتدار جول  
التجار على البيع ولا على الاجل **انزل** هذا تصريح على القول بان تاج مال التجارة  
مال تجار وتعالى به زكوة التجار ونفسره انه لو اشترى مثلا للتجارة فامر وقته  
التجار نصاب وكل من اتمره النصابان فيها تصور سبق زكوة العين بان يبدوا صلاح  
الشرع قل عام حول التجار وكذا فرضنا المصنف بحبل العينة في الشرع لوجوب سببها  
بقي هاسلمان **انزل** العشر المخرج لا يمنع اعتبار التجار في الشرع في المستقبل بل ثبت

من جمل جوارحه  
والمنع الزكوة

من جمل جوارحه  
والمنع الزكوة







فان الكفاية للمساكين فان كنت كون العتق اسحق والآن لا **قال** دام ظله  
ولوقدر المسك جاز ان يعطى اكثر من التمة على راي **انقل** هذا هو المشهور لانه يستحق  
للكوة فلا يستدر بقدر ولقوله تعالى انما الصدقات للمفقرا والمساكين وملك احداهما بعض  
فوت السنة اجماعا ووجه الاستدلال من جهة التوبة وكون الآء مانا للمصرف والاصل  
فيه ان المقصود هنا الفتر وهو لا يستدر بقدر بل كلما زاد كان اولى والمقصود في صورة  
المكاتبين والغارمين اذ ايمان الكفاية والذين هم لا يقبل الزيادة والمفقدين وقال بعض  
المصنفين ان الخزانة الزكوة شجعت لرفع حاله الفقير من كسبه التمة ولو اراه زراقة  
ومحرم سلم الحنة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان الله فرض العتق في مال الآء  
ما يبيعهم ولو لم ان ذلك لاسمهم لرايتهم على عدم استحسانهم الزيادة كذا هم بالانقص  
وهو معارض بعض المال كشي اصله **قال** دام ظله الرابع المولفة قلوبهم الى قوله  
وقل المولفة الكفار خاصة **انقل** الاول قول المفسر وان ادريس واجه المولون  
لعدم الهمة ولو اراه زكوة ومحرر سلم الحنة عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال انما  
يعطى من لا تعرف ذنبه لرغب في الدين مست على الحديث على الرغبة في الدين والنفي  
على العلة بمعنى التعدي اخرج المخرجون بان الزكوة مودة لانها موعنة وارقاق وكل  
مودة لكافر منهن مما حرام لقوله تعالى لا تحذقوا بآمنون بالله واليوم الآخر يوادون من  
حاداه ورسوله خرج اعطاء المعاملة اجماعا معني الثاني على الاصل ولعمري الاخبار  
الدالة على منع اعطاء الكافر وبالي ابر الحنة المولفة هم المضافون **قال** دام ظله  
ولم يقرب جواز اعطاء من الزكوة وشرا الهبات منها **انقل** وجه القوت بمول قوله  
تعالى ومنى الرقاب لذلك بل يوظف اهرقة فان الرقة اذا اطلقت العتق اليه من رقبته  
ولقوله تعالى فيجربوهن في اعماق الزمان ولانه اعاق الرقة فيجرب  
صرف الزكوة فله كدفعة في الكابة وهذا اختيار المفسر وان ادريس بشرط بعض  
الاخبار عدم المستحق لرواه عبيد بن زكريا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
عن رجل اخرج زكاه ماله الف درهم فلم يجد لها موهنا يدفع ذلك اليه فنظر الى مملوك  
ماح فاشتره ملكه لالف درهم التي اخرجها من زكوة فاعنته فبخر ذلك قال نعم  
قلت مو معارض لعدم الهمة وقول الصالح عليه السلام ولا باس ان يشرى الرجل

ان الله فرض العتق في مال الآء

مملوكا

مملوكا موهنا من ماله فنعقته ثم قال عليه السلام من هذا الحديث بعد كلام وان  
اشترى رجل اناه من زكوة ماله فاعنته فهو جابر وما ذكره عزنا في وقال الشيخ  
محقق المكاتب والجدة تحت الشدة لقول ابي عبد الله عليه السلام لما سئل عنه اذا  
رطم فوما اخبر الا ان يكون جديا مسلما في ضرورة مشربه ولعمري ومكمل ضعفا  
عدم جواز اعطاء الهبات من الزكوة اما اذا لم يكن تحت الشدة فطام على قول الشيخ  
رحمة الله وان نفع الزكوة عا داليه فلم يجر كما لو دفعها اليه واما اذا كان تحت الشدة  
فذلك ايضا **قال** دام ظله والاخرى في المجهول حاله الاستحقاق **انقل** هذا  
اخبار ان ادريس لو جرد المقتضى واسفا المانع لعدم العلم بمصلحة المانع والاصل  
عدمه ولا يعارض لعدم وجود اعله لان عدم طردى الصلح للمصلحة ولا يجرها  
ولقوله تعالى والغارمين فان كان حقيقة فمن عله دون طلبة وخفص بالمعنى  
في المعصية فالمطلوب للاكفا باصالة عدم المخصص وان كان حقيقة فمن عله من  
سفته في معصية فالمطلوب ايضا للاكفا باصالة عدم مع تعلق الشارع على عدم  
والاورد اجمال كونه حقيقة في المصنف في الطاعة للمختلف عنه في الملك من غير تقييد  
واسفا كل عله غير المعدم وقال الشيخ لا يعطى للمجهول بشرط فان الشرط هو الا ان  
في الطاعة او اللق والمجهول بشرط مسلم الجمل بشرط فلا يمنع الله قلت ان  
الاتفاق في المعصية مانع ومع جهله فالاصل عدمه والحق ان من اختلف ان  
الاتفاق في المعصية هل هو مانع او الاتفاق في الطاعة بشرط والاخرى عندى  
استحقاقه مع الجمل **قال** دام ظله وفي سبل الله وهو كماله صلوة كينا القطار  
وعانة المساجد ولعانة الرايين ومساعدة المجاهدين وقلل محقق الاجير **انقل**  
المراد اخبار الشيخ في الموسط والخلاف وان جزمه وان ادريس لان السبل الطريق  
فانما اصف الى الله تعالى فاذا الموجه الى الهبات والامر بالكلى الطبيعي بخبر  
من الجرمات والثاني مذهب الشيخ في النهاية والمنه سبل الله المعنوم عند  
الاطلاق **قال** دام ظله وفي اعياد العدا له لان **انقل** اشترط الشيخ  
والمرفعي وان جزمه العدا له في غير المولفة لرواه محمد بن عيسى عن داود الصريفي  
قال سلمة عن شارب الخير يعطى من الزكوة شيئا قال لا ولا ما يمل بالفرق وبني

الوصف في قوله من ماله فاعنته  
فان كان المالك يملكه  
فان كان المالك يملكه  
فان كان المالك يملكه  
فان كان المالك يملكه



مقتطوعه وسنعه انما بابويه وسلام الخرم الآله ومشار الخلف ان الناس من  
ام لا واشترط ان الجند مجانبه الكاير لان غيره ليس بمن لا غري والممن لا  
مخزي اما الصبري فلانه دخل النار لقوله تعالى ومن فعلنا شعرا فمجرأه  
حين خالدا فيها وقوله ولا تسلموا أنفسكم لئلا تحزبوا لغيركم ومن فعل  
ذلك ما في انما فضا عطف له العذاب يوم القيمة ويخلف فيه ما ناهى من دخل النار  
مخزي لقوله تعالى وما انك من تدخل النار ففتنا خريته واما الكبرى فليقوله تعالى  
يوم لاخرى الله المبني والدين آمنوا معه ومنع كلمة الكبرى **قال** دام ظله  
الحرية على اشكال **اول** مشروط الشيخ في البسوط في العمل الحرة لانه ولادة على الخوار  
والعبودية تقتضي ان يكون محكوما عليه ومولى عليه ولا يصح ولايته ولان العالم  
ملك لانه تعالى اضاف الى القدر والمساكن بلام الكل وشركهم العاقلين  
لواو العطف والاشي من العبد ملك لما في وجوده الذي المصنف دام ظله في  
المخلف لانه نوع استيجاد **المصنف** **الحاشي** في كيفية الإخراج وفيه مطالب  
**في الوقت** **قال** دام ظله والكنى المصنف على راي **اول** وجوب الزكاة  
على الفور مع القدرة لانه تعالى ولا يقبلوا القبله تعالى انما وليكم الله **قال** دام ظله  
الذين آمنوا ونظر عليهم بعد وجوبها لقوله تعالى وانما الزكوة وكله حتى حال في  
لارض طلبة وله محرم على من عليه لما خيرة كالدن ولو هو وجابه القدر المتبضية  
للطلب وقال الشيخ في البسوط يجوز بعد الغزل باخرها شهرا او شهرين ورواه  
عن يوسف بن يعقوب في الموق في عهد الله عليه السلام عن سبل عن باخرها  
اغتار انه قال اذا حال الحول فاخرها من مالك ولا مرجها مني واعطها كعتبت  
المحدث وعن حاد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بحمل الزكاة  
شهرين فاخرها شهرين والاموي احيا دواليه واكثر الاعشاب انه لا يجوز لما تقدم  
وما رواه الشيخ في الحسن بن عيسى بن زيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل  
يكون هذه المال الزكاة فما يصنع عليه نفس سنة قال لا ولكن متى تحول عليه الحول  
ويحل عليه انه ليس لاحد ان يصلي الصلوة الا وقتها وكذلك الزكاة ولا يصوم احدكم  
ويصان الا في شهره الاضا واما نودي اذا حلب وجي لاتها الغاء جيل غايه

تفسير  
ابن الله

الزك

الزك حول الحول فلا يجوز بعدها لان حكم ما بعد الغاء بحال ما قبلها ولانه شبهها  
بالعلم وان لم اذاد رد عتب البني اذا اذ الجهر وموتوا ولا التقدم والباخر ولانه  
سوى من الصلوة والزكاة بقوله وكذلك في الوقت فلا يجوز التقدم والباخر قصة  
للمساواة **قال** دام ظله ولا يجوز تقديمها فان فعل كان قرضا الا ان لم يجعله على كى  
**اول** رد البحث عن بحيل الزكاة ويترسره ان يجعل الزكاة المالية بشرط فيها  
الحول بعد تمام النصاب وانفقاد الحول عليه وهو على مال سلق به الزكاة مع اجتماع  
شروطها من نهاية الحول خاصة عن حول واحد قبل تمام الحول فيه الخلاف من اصحاب  
فقهاء الذين المصنف والمقدم والشيخ في البسوط والمصنف وان الجند وانا بانويه  
لا يصح لان زكوة سأل ابا جعفر عليه السلام انك الرجل حاله اذا مضى ثلث السنة  
والا لا يصلي المولى قبل الزكاة دل على المشايخ في المنع والالم بطايع الجواب  
السوال وذهب ابو الصلاح وابن ابي عمير الى حوازم بعضها لان الصادق عليه  
السلام سئل عن الرجل لا يحل الزكاة الا في الحج ففعلها في شهر رمضان فقال  
لا بأس **والجواب** الجدل على القدر من حوازم الادلة واعلم ان الضابط في  
هذه المايل واساها ان كل حق مالي يغلب سبب تقدم احدهما على الآخر فحق  
بعضه اذا واه بعد السبب الاول فكل وجود السبب الاخر واعلم ان قول المصنف  
فان فعل كان قرضا معناه انه اذا اراد تقديم الزكاة دفع ذلك القدر قرضا الى  
العترة ثم جبهه عند الحول بالثمن من الزكاة مع بقا الشرايط **قال** دام ظله  
والقول قول المالك في قصد التحمل او ذكره مع المن على اشكال في زمان  
المرجع الى خيمه وموافق ومن اصابه عدم الاشراط واعليه الاداء في الوقت  
**اول** الاسكال في تقدم قول المالك منها وبعضه انه لا وجه لهذا الدفع الا  
العدوه وصحتها سببه فشرط ملك القدر منه والمرجع منها اليه ولانه يترد من من  
ان عليه دنا وفقر وعدم والا مع عندي الثاني لانه دفع خلاف كلفه الضريح فلا  
يصل منه **قال** دام ظله ولو لم ذكر التحمل وعلم القدر ذلك وجب الرجوع اطلب  
ولو اسنى العلم فالارب عدم الرجوع **اول** لانه ملكه اياها باضا صدقة والاصل  
عدم التقدم وهو خلاف الظاهر فان الاغلب الاداء في الوقت ولو كانت تالفة



فاما ذلك سلطه على اطلاقها بغير عوض فكان كمن قدم طعاما لغيره الى منزله فاكله جاهلا  
 وحمل حوزته لعدم وقوع المعنى لانه المقدور ولا يصح لانه غير موقوف **المطلب الثاني**  
 في المخرج **قال** دام ظله فان طلبها بغيره فان فيها اذالك حينئذ ان في اجرائها ان  
**ابول** اذا طلب الامام الزكوة من شخص وجب دفعها اليه اهلها لعله تعالى اطعوا  
 الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فلو اخرجهما نفسه قبل الاجري اخذ الشحان  
 واول الصلح وابن البراج واكثر العالمين وجوب دفعها الى الامام ابدا لان الامر  
 بالشيء يستلزم المعنى عن ضده والتميز في المعاداة يدل على ناسد المعنى عنه وقيل غري  
 لانه دفع الى شخصها ولان الامام انما طلبها لايضا لها الى الشخص ولان المعنى عن خلفه  
 الامام وهي غير المأمورية ولان الامام لا ينفى عن انصافها الى الشخص وغير لانه له  
**قال** دام ظله ودعا الامام عند التقص على راي **اقول** اجعت الامه على ترجيح  
 دعا الامام او الساعي عند تصير الزكوة لما لكها من اختلاف في تباين **الوجوب** فلما  
 والذى المصنف والشخص في الميسر وموضع من الخلاف الاستحباب ان النبي عليه السلام  
 لما نعت معاذا الى النبي قال له اعلم ان عليهم صدقة وخذ من اعينهم فترد  
 معتراهم ولم يذكر له الدعا فلو وجب لم باخر الماني عن دفع الحاجة وقال في باب  
 الزكوة من الخلاف وجوبه لقوله تعالى وصل عليهم ان صلواتكم سكن لهم وصغفه  
 او قل الوجوب مطلق بانها لطف المكلف بلطفه **ابول** ونقل اللطف المعلق على  
 واجب فكذا الامام لعدم الفارق وقوله فابيعون بحكم الله فالمراد الاحباب  
 لانه اذا واجب فلا يحب ان يدعاه بسببه كالصلوة وعدم وجوبه على الفقير تعالى  
 ناسبه اولى **قال** هل يدعوا لفظ الصلوة او لدعا اجعت الامه على جواز الثاني  
 والامامية على جواز الاول لفعله عليه السلام فانه لما ادنى او ادنى زكوة وكل  
 زكوة اصحابه قال النبي صلى الله عليه واله اللهم صل على ابي ادنى وعلى آل ابي ادنى  
 فالمراد من النبي صلى الله عليه واله الامام على غيره **فكذلك** يمنع الاختصاص لفظ وقد قال تعالى  
 الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا لله راغبون اولئك عليهم صلوات من ربهم  
 ورحمة ولان الصلوة من الله الرحمة والالفاظ المتعارضة يجوز اداها بعضها عام بعض  
 فالمراد من السلف قصر على الانبياء بلست العادة ليست بحجة خصوصاً مع مخالفة

المراد

والمراد **ابول** على السلام نفس النبي بقوله تعالى وانبأ وانفسكم وقوله عليه  
 السلام بغيره نفس دفع عليه لفظ الصلوة كما مع على النبي **المطلب الثالث**  
 في السنة **قال** دام ظله ولو قال ان كان مالي الغائب سالما فيه زكوة فان قالوا  
 معنى النقل الى غيره اشكال **ابول** قال الشرح في الميسر لا يجوز نقله الى غيره لان  
 الله قد بانه هذا العمل لفظه رحمه الله وقيل يجوز نقله لغوات الشرط المعلق عليه  
 حكم الفتن وفوات الشرط ينتهي فوات المشروط والتحقق ان يقول اما ان يكون  
 المعنى بالغه او بانه وعلى كل تقدير فاما ان يكون الفتن قد سمع هذا الشرط او لا  
 فالانتم اربعة **قال** ان يكون عن الزكوة بالغه ولم يكن الفتن قد سمع هذا الشرط  
 فلا شك في عدم جواز نقله لعدم ضمان الفتن انما جهات السمع غير الصدقة و  
 الصدقة لا سمعت الضمان ولانه خرج وضاع لغاية الصدقة فانها دفع حاجة الفتن  
 وهذا على في حاجة الفتن ولا باجاءه المالك بغير عوض فنادى فلا وجود لهذا الفتن  
 في الخارج والله الله **قال** ان يكون بالغه وقد سمع هذا الشرط فهل يجوز له الدفع  
 فلعلم السلام وعدمها قبل الاذن الجملي لشرط تسليم الجمل بالمشروط وقيل  
 بلى لاصالة الباقي على الاول فيمن يجوز النقل لانه دين من ذمته فتنه وعلى الثاني لا يصح  
 فلا شك **قال** ان يكون عنهما بانه وقد سمع الفتن هذا الشرط يجوز نقلها **قال**  
 ان يكون المعنى بانه ولم سمع الشرط بالدفع هل يصح ذلك الفتن في نفس الامر  
 ولم نعم لانه نوى الصدقة والتوقع الخاص بهذا الميزان من انصاف الخاص انما العام ولانه  
 لم يودعها باطلا والحق الحوازمه ومن الله تعالى جنة في نفس الامر ان المطلق  
 لا يوجد الا في افراده وانما الكل غير زكوة هذا المال وقد بان بطلانها لاسف الشرط  
 وهو المالك وهذا يحتمل هذه المسئلة **قال** ولو عدت منه لعدا لم يحرم على اشكال  
 اقربه الا انصافه الوكيل **ابول** وجه الفرق انها عباد بغير التباين فيقبل منها  
 كالحج اذا نية بانه وقد فازت الفعل فاحرات ولان المقصود الاظهر من الزكوة  
 اخر اجها وسقطات الشخص بها وذلك جازت النية منه مع الفتن على ما يشاء  
 ويجوز عدده لان المكلف هو المالك ولم يودعها عليه السلام ليس له من عمله الا  
 ما يوفاه وبالسبب الشرح الطويل في الميسر يجرى منه كل واحد منها لو اوردت انصافه لفظ  
 من اعطى كانه لو كلفه الصدقة فاحرها اذا ادنى المالك حال الفتن ولا يجرى منه كل واحد منها لو اوردت انصافه الوكيل

انصافه الوكيل  
 انصافه الوكيل  
 انصافه الوكيل







الهلال فلا زكوه على الوارث ولا على غيره لما ان يعوله احدهما والمأرب الحرب  
على الوارث **اول** اذا مات مالك العبد هل الهلال وعليه ديون سقر  
التركه وكانت مؤنه العبد من كسبه او من التركه معنى فظهر العبد هنا وان اجدنا  
قول الشيخ رحمه الله سقوط القطر وقال والذي المصنف دام ظله سجد على الوارث  
ومنا القول ان التركه المسعرة بالديون هل سقى على حكم مالى الميت ولا يستقل  
الى الوارث او يستقل لى ملكه وسقى بها الديون كالرهن فالك المسح بالمال لغيره  
يعالى من بعد وصيه يوصى بها او دين هذه المحدثه بالثمان فصل لى الدين لا يثبت  
الارث وقال شيخنا رحمه الله انما يقتدره الملك المام من بعد وصيه الى آخره لاستحالة  
وجود ملك لى ملك فدل العقل على هذا المعنى واذا ثبت الملك والميت ليس بملك  
وطعا ولا الدين ولا غيرا لى الدين والوارث فبعض الوارث **قال** دام ظله ولو  
قبل الرصه بالعبد من الميت قبل الهلال فالزكوه عليه ولو قبلها بعد سقطت من  
الوجوب على الوارث اشكال **ابو** المحسن اذا اكل العبد من كسبه وهذه  
المسئله شتى على اصلي **ا** القول هل هو كاشف عن ملك الموصى له بالموت او يرب  
ملك له فعلى الاول لا زكوه على الوارث قطعا وعلى الثانى سنى على الاول لى المائى **و**  
**ت** اذا قلنا ان القول بملك هل قبل سقى على حكم مالى الميت او يستقل لى الوارث  
استقلا لا يرب لى الاول لا على الوارث وطعا وعلى الثانى يكون على الوارث  
والبحث عن هذا المصلح باقى فى موضعه ولما السقوط عن الموصى له فعلى كون  
القول بملك ظاهر وعلى كونه كاشفا لاستحالة تكليف العاقل عندنا **قال**  
دام ظله ولو كان الزوج معسرا وجبت لفقته ديون فطرتها والمأرب وجوبها  
عليها **اول** من وجبت زكوته على غيره على تامين احدهما ان يكون من وجبت  
عليه عنه ليس اهلا لوجوبها عليه كالعبد والعرب فانه مشروط فيه بالفقير وخند  
منع ان يجب عليه زكوه الفطره والمائى كالزوجه الميسره والبحث هنا فى القسم المائى  
ومنا لو كان الزوج معسرا والزوجه ميسره استقرت نفقتها عليه لانها عروس  
فلا مشروطه وجودها اليسار بلع اذا تباختل فطرتها فانها عاقل مشروط وجودها  
اليسار فلا تجب على الزوج وهل يجب عليها ام لا **اولان** **ت** قول المصنف وان ائتمس

ولا يربى على غيره

بالعرب

وهذا هو الصحيح

بالوجوب عليها **ت** قول الشيخ انه لا تجب عليها لى سقوط عنها وعنه وقال والى  
فى معنى المطلب معنى هذه المسئله على ان من وجبت زكوته على غيره وكان اهلا لوجوبها  
هل يلاقى الوجوب ابتداء من وجبت عنه ثم يتحل من وجبت عليه عنه او تجب  
ابتداء على من وجبت عليه ولا يلاقى الوجوب من وجبت عنه ابتداء بحمل الاول  
لعوله تعالى قد افلح من ترك ذم للمعوم وفيها معنى المشروط فكل من لم يتحل لم  
يفلح لى المشروط بانها الشرط ولما روى عن النبى عليه السلام زكوه الفطره  
على كل فكر وانى لكن دلت الاحاديث واجماع الامامه على وجوبها عليه عن من  
يعول ووجه الجمع ما ذكرنا ويحمل المائى لقول الباقر والى لى السلام لما  
سئل عن زكوه الفطره فالاصابع عن المصنف والكسب والذكر والمائى والماله  
ومن يعول فى ذلك سواء الماله او نفقته المعوم لما تقرره فى الاصول فكلما يجب  
عليه **و** فطرته ابتداء وفطره الصغير فكلما فطره من يعول ويعولم الزوجه ان من  
للمعوم اذا انقرض ذلك نقول **ابو** على القول الاول يجب عليها لان الزوج ليس  
اهلا للملك ووجود القابل فبعض الاصله عليها وعلى الثانى سقط عنها وكذا  
فى الحرة الميسره وزوجه العبد وسعير على هذا الماصل الذى يوراه انه لو  
اخرجت زوجه الميسره عن نفسها فعلى الاول تجوز وعلى الثانى لا تجوز واسار  
الى المصنف بقوله لو اخرجت زوجه الميسره عن نفسها الى آخره **ابو**  
دام ظله ولو وقعت ماله من المحصور بعينه ومن حوله فوقع الهلال فى نونه  
احدهما معنى اختصاصه بالقطره اشكال **ابو** شار من ان مقصود الماله  
القائيل والماله فكل شخص ما يقع فى نونه من الماله والغرم ويحتمل عدمه  
لعدم حوزجه بالماله من الشركه لانها قيمة المنافع ولا يصح منى فى الحقيقة  
مراضاء غير لازمه **قال** دام ظله ثم ان عاقلها وخرج الوقت آخرها واحبايه  
الاداء والاقتضاها على راي **ابو** الخلاف هنا فى موضعين **ت** وجوب  
المخرج واما ان الشيخ دار الحيند وسلاما وابن ادرس والكرام اجاب لعدم  
اشارة بالمأرب فبعض المكيلف ولانه حق باق للفقير فلا ينقطع مخرج وفيها  
كالدين الموجب وزكوه الماله وذهب المفيد وابا يابو وابو الصلاح وابن البراج



الى سقوطها لعدم انصاف الموقر العك بعد مع المخلال فيه لما تفرغ الاصول  
انها يكون مقار باله الشيخ وسلاسله لان العباد للوقت اذا غلب خارج الوقت  
يكون قضا وذهب ابن ادریس الى انها يكون كالدين وركوه المال **قال** دام ظله و  
يخرج من غيرها بالعمه السوقة من غير تقدير على راي **اقول** هذا مذهب الاكثر  
ونقل عن بعض علمائنا انه يقدر بغيرهم وعن اخرون انه يقدر بابعده **اقول** في الاصحاب  
المصنف في الخلف ولم يعف في ذلك على فتوى وانا **اقول** اورد الشيخ في الا  
روايات الحق في عمار الصالح عليه السلام لا باس ان يعطى قتيلا درهما ثم قال هذه  
روايات شاذة والمخطوط ان يعطى قتيلا في هذه رخصة من عمل ما لم يكن ما ثوبا  
هذا آخر قوله فلم يجز عنده لكان ما ثوبا وهذا ليس بفتوى **قال** دام ظله  
ويجزي من الدين اربعة ارطال بالعراق على راي **اقول** الخلاف هنا في موضعين  
أجزاء اربعة ارطال من الدين وهو اخبار الشيخ وابن ادریس وكثير من الاصحاب  
من اللين وهو اخبار الشيخ وابن ادریس وكثير من الاصحاب من اللين وهو اخبار  
لقول اي عمده عليه السلام لما سئل عن رجل في البادية لا يمكنه القطر صدق  
باربعة ارطال من اللين وفي المسند ضعف وهو مرسل وذهب المنجد والسيد  
المرتضى وابن الجند وسلاسله وابن البراج وابو الصلاح وابن زهر والشيخ في الخلا  
الى عدم اجزاء المربعة ويوجب صاع واخاذه المصنف في الخلف للامير اخراج المير  
الدمنة وانا الحق بالصاع ولقول الصالح عليه السلام او صاع من اقط **قال**  
المطل هنا العراق خلافا للشيخ في المسوط وابن ادریس وابن حجر **قال**  
دام ظله والمقرب في الجن والسنن والمحقق القيمة **اقول** وجه الدية انفراد الجن  
والسنن باسم بغائر اللين وعدم استعماله قتيلا حقيقته وفي المحقق بعينه وتكمل الاعرا  
لصدق اللين على الجن والجنس من محمد والتمس الشيخ **قال** دام ظله ولا يخلف في  
ما ذكره جازا خلاف النوع على راي **اقول** هذا قول الشيخ في الخلاف ومنع  
في المسوط والا فاقى الماويل لان كل واحد من في الاثناس **قال** دام ظله والا ف  
اجزاء الخلف مطلقا **اقول** وجه الفرق ان المطلوب شرعا اخراج الصاع العربي  
ونصن اجد الجباس بعينه ليس مطلوبا للتابع والمماجاز التخيير ولما ان يقتصر

والج

والاخر في راي  
الاول في راي المصنف

في كلامه في هذا

واضع في الجمع فكذلك ان ابعاضه للمساواة في المالمه المطلوب بها دفع حاجة الفقير  
ولصلاحيه كذا في الاخراج وذهب الشيخ وطه الدين الكيدري الى عدم الجواز  
مطلقا للنقص على وجوب الصاع ورد منه من الجباس ومع البعض لم يعد  
من احدها **قال** دام ظله **الباب الثالث** في الجن وما يوجد في جن  
الملك من عراجاح الى تعريف والمقرب اشراط عدم اثر الماعلام **اقول**  
لو كان عليه اثر الاسلام كان لقطه وجه العرب انه ملك جهل ما لكه فوجه تفرقه  
ولو وجد مقتضى في الدية المسفاد من النفس ويختل عدم اشراط الاطلاق الاحكام  
ولرواياتك المالك عنه بوقوعه في البحر وابلغ المملك لانه ما الغنصير الا في  
عندي انه لو اوجد واطلاق الرواية وكلام الاصحاب بعض اخبار تملك المبيعات  
الى الشئ **قال** دام ظله ولو وجد في دار الاسلام واثره عليه فلقطه وان كانت  
موا على راي **اقول** هذا قول الشيخ في المسوط لانه ما يصنع عليه اثر ملك المسلم  
ورجعه في دار الاسلام فتكون لقطه كغيره وذهب في الخلاف وان ادریس الى انه  
لو اوجد لعموم النص على ان ما وجد في بادية فهو لواجده يخرج منه الخبر لعموم القرآن  
والاجزاء الواردة في اخراج الجن من اللقطه والتخصيص سماح الى دليل وليس بخيد  
لوجوده وهو ان المقرب في مال الغنير اذ لا يصح عقلا ولا في هذا المملوك لاني  
عليه اثر بدمي ملك ولا بد من مالك فتدخل تحت قوله تعالى ولا ياكلوا اموالكم منكم  
ما بالملك **قال** دام ظله ولا اخلف مستاجر الدار وما لكها في ملكه الكثر قد تم قول  
المالك مع المبيع في اشكال **اقول** وجه تقديم قول المالك ان دانه كده وشهاقة  
الظاهر وهذا قول الشيخ في المسوط ويحمل تقدم قول المستاجر لانه مال مودع في الدار  
وليس منها فتقدم قول من في يد على الارض كما في الدار **قال** دام ظله والفتا  
على راي **اقول** اشترطه الشيخ في النهاية والمسوط وابن حجر والمصنف لقول ان  
الجن عليه السلام ليس فيه شيء حتى يملك ما يكون في شئ الزكي عشر من دينار او  
ذهب الشيخ في الخلاف والاقتصاد وابن البراج وابن ادریس الى عدم الاشراط  
واطلق ابن الجند وابن ابي عمير والسيد المرتضى والمنجد **قال** دام ظله ويعطى  
من اقب بابه خاصه دون امة خاصة على راي **اقول** ما اخاه ما تذهب

وهو كذا في راي المصنف

في كلامه في هذا

والاخر في راي  
الاول في راي المصنف



نعم في الاصول

الحمد لله  
والصلاة والسلام

وہم لکھو کہ  
وہم لکھو کہ  
وہم لکھو کہ  
وہم لکھو کہ

وبه يقول **الأول** في التمهيد **قال** دام ظله والمذموم المعنى على رأي  
**أقول** ذهب الشيخ في المبسوط والجملة والخلاف إلى اسقاطية المعنى في المذموم المعنى  
وعدم الاكتفاء منه للترتبة لأنه وإن كان له بعضه السابق في الأصل للمعنى فاستقر إلى  
المعنى كالمذموم المطلق وذهب السيد المرتضى وإن أراد من عدم اشتراطية المعنى  
والاكفاء منه الترتيب لأنه وإن كان بعض المعنى وكان له بعضه السابق ولأن المعنى مراد  
للمعنى من الضرب والملك والرفق يستقر للمعنى فلم يستقر إلى المعنى ولهذا لا  
يستقر في الوجودية إلى المعنى ولأنه نوى الصوم الواجب عليه في هذا اليوم وما



ولانه لو شرط المعاونه لم يجز تقديمها من العشاء وقيل في الخلاف واجبا ومطلعا  
 في شه القتره في شهر رمضان خاصه ان تقدم على الشهر يوم او ايام وقيل ان اجزى  
 لم يجوز مطلعا وهو الجامع عندي **قال** دام ظله والبر في كل ليلة من شهر على  
 راي **ابن** قال المرتضى والشحان وملاذ وابو الصلاح يكفي فيه شه واحد من اياه  
 لانه كالعباده الواحدة احسب المصنف بان كل يوم عبادته مستقر اليه ولا يجوز  
 تقديمها والاحكام يستعملها على رمضان عدا والاخرى عندي اختيار والادى المصنف  
**قال** دام ظله ولو نوى غير رمضان شه فرضا او نفلا ففي الاجزاء من رمضان نظر  
**ابن** شارب من اختلاف الاحكام فان الشخ في المصنف في الخلاف والمرتضى  
 ذهب الى الاجزاء عنه لوصول شه القتره وعدم استكمال بطلان المركب بطلان  
 الاجزاء وذهب ابن ادرس الى الاجزاء مع النسيان لعدم الاعتداد بالزيادة مع  
 النسيان والجهل كعم الشك جامع العلم لقوله عليه السلام انما لكل امرئ ما نوى  
**قال** دام ظله ولو نواه عن فضا رمضان واكثر بعد الزوال عدا ثم ظهر انه  
 من رمضان ففي الكفاة اشكال ومعه في تعيينها اشكال **ابن** شارب الاول انها  
 مائة على قدر يوكل واحد من جزى مائة الخلو وعدم صحة فضا رمضان وعدم  
 العلم بزمان فاستقر شرط الكفاة والجامع عندي انها لا تحب والا لزم احد الامر  
 وهو ما وجوب كفاة فضا رمضان مع عدمه او تكلف العاقل واللام يقتضي ما  
 فاللام شمل اما الخلاف فلا لانه اما ان يكون الواجب عليه كفاة فضا رمضان او  
 كفاة رمضان والاول مستلزم الاول لان فضا رمضان لم يقع والى الثاني مستلزم  
 الثاني فانه غير عالم بانه رمضان فلو تكلف به لزم تكلف العاقل واما بطلان اللام  
 بتسميه فاجماع علمائنا وقد تنس استعمال الثاني ايضا في الوصول ومضار الثاني  
 انه من رمضان مع وجوب الكفاة بافطاره فيجب كفاة رمضان ومن انه لا يعلم  
 انه من رمضان فلا يجب كفاة لانها تابعة للعلم مع وجوب كفاة فيجب الاكل  
**قال** دام ظله ولو نوى الافطار من يوم في رمضان ثم حذر منه الصوم قبل  
 الزوال لم يستقر على راي **ابن** المبرور من كلام الشيخ الاعماد وصرح بذلك  
 في يوم الشك والآخرى عندي الفتحة في يوم الشك لانه معذور بجهله والا لزم تكلف

العاقل

العاقل والمطلان في هذه لان جزا من النهار معنى لغز يبيع عليه بكونه من رمضان  
 والله شرط وقد شرط مسلم فقد شرط الصوم والاعتق **قال** دام ظله  
 ولو عدت شه الصوم ثم نوى الافطار ولم يفطر ثم عاد الى شه الصوم مع الصوم على  
 اشكال **ابن** شارب من اختلاف الاحكام فان الشخ في المصنف والخلاف ذهب  
 الى الفتحة وذهب ابو الصلاح الى البطلان ومبنى هذه المسئلة ما يقرر في علم  
 الكلام من ان ادعى العذر هل يصادق ام لا فقال الشخ فلا يطل الصوم لانه  
 مركب من جزى الاساك والله والاساك عدمي لانه لا يفعل ما يسلك عنه فاذا لم  
 مان منه لم ينافه خصوص مع عدم استمرارها وهو دينه اخرى فذهب وقال ابو  
 الصلاح نعم يصادق ارادوا الصديقين يسطل صومعه والادى عندي البطلان لان  
 العزم بوطن المفسر على الامتناع عاصمها الشارع بالمنظرات واراد بقول المفسر  
 ثانيا بوطن النفس على عزمه ثانيا في اللامتنع **المستند الثالث** في الاساك **قال**  
 دام ظله وعن الحقبة بالمجامع وفي الانفا ونظر **ابن** شارب من اختلاف الاحكام  
 فان الشخ في بعض كتبه وافاد الصلاح والحند المرتضى في المسئلة انما صارت  
 ذهبوا الى الانفا لما رواه احمد بن محمد بن ابي نصر في الصحيح عن ابي الحسن  
 عليه السلام انه سئل عن الرجل يحقن بكون به العلة من شهر رمضان فقال العالم  
 لا يجوز له ان يحقن ولعلق الحكم على الموصف شعير بالعله فيكون من الصوم و  
 الجامع الذي هو بعض المعلول منافاه وموت اخذ المناقش مسلم بن  
 المحضر وان السيد المرتضى نقل الاجماع على ذلك والاجماع المستعمل تحت الواحد  
 حجة وتلك في النهاية والمرضى في الجمل وان ادرس الاضدية لان على جميع  
 سأل اخاه موسى عليه السلام عن الرجل والمرأ هل يصلح لهما ان يستدخلا الدين  
 وبما صانان قال لا باس **قال** دام ظله وبالحاميد قول الجوان **ابن** قال الشخ  
 والمرضى وعلى من بابوه يرم الحقة مطلعا لرواه المستدرة وقال الشخ في المصنف  
 والعامن وان الحند يجوز بالجامع لقول ابي الحسن عليه السلام لا باس بالجامع  
 واجاب **قال** الذي عنه فان هذه في طريقها على ابي الحسن ان فضا عن ايه وبما  
 صنفان **قال** دام ظله وعن الارناش في الماء وعن الكذب على الله وعلى

مما رواه احمد







الثاني انه اوقع في حرجه ولم يزل يذکر الحجة لصحت صلوة وماله وقع بعد التسليم  
 وطاش من امر الصلوة لذلك انه بالسلام خرج عن الصلوة فهو نهايه الصلوة فعلى  
 الاول يتطلى اليه فذلكم الحديث في انا الصلوة وعلى الثاني لا وهو المصحح وعلى الثالث  
 باسقاط عدم التحلل المراد به بعد ذكرها فلهذا في بيان يخرج من كونه مطلقا فلهذا ذكر  
 حتى يحل حدث او معنى زمان يخرج به عن كونه مطلقا او خرج الوقت فانها خرجت عن  
 كونها جارا ومطلقا بذلك الصلوة وان بعد الحدث وبصر الحرقصا وترتد على الغوايت  
 كما ذكر المصنف فيما يأتي به **قال** دام ظله وفي اسرار الطهارة والاستقبال والذكر وهو  
 بسم الله وبالله اللهم صل على محمد وآل محمد والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته  
**نظر اول** العاقل يوقو هما في الصلوة سبوط الصلوة الطهارة والمسايق والمال في  
 تردد منها الاصاله البراءة وتقول على عليه السلام سجدة السهو بعد التسليم وقيل الكلام  
 فالحدث اولي واليهما سجدة واحسان مطلقان للصلوة التي تسترط بها الطهارة لذلك  
 اولي من المكمل فاسترط بها الطهارة اما الاولى فلانها جبر للصلوة واما الثانية فظاهر  
 فاسترط بها ما استرط في سجود الصلوة ولما الذكر فادبه ابن بابويه في المصنف والمفند  
 لرواه جليله الحلبي الصحيحه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في سجدة السهو  
 بسم الله وبالله و صلى الله على محمد وآل محمد وسمعت مرة اخرى يقول بسم الله وبالله  
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ورد هاتين سجدة باسما على هذا الامم وليس  
 اثر مراده الاخبار الا انه سها واستحبه اخرون للاصل **قال** دام ظله رحمه الله  
 الزيادة كان اول التقصير على راي **اول** هذا مذهبه الشيخ في السبوط والسبوط هو  
 والمفند وعلى ابن بابويه وان اى عقيل لتقول على عليه السلام سجدة السهو بعد التسليم  
 ولم يزل يفعل كثير من سجدة السهو ورواه عبد الرحمن بن الحجاج الصحيحه عن ابي عبد الله عليه  
 السلام في حديث طويل فقلت سجدة السهو قبل التسليم مما او بعده قال بعد الصلاة  
 وقع جوابا عن تكرار الصلوة ناسيا وهو زيادة **قال** الغيرة يعوم اللفظ لا الجبر  
 السبب ان الحسنان كانا للزيادة فيها بعد الصلاة لانه لتقول الرضا عليه السلام في  
 سجدة السهو اذا انقضت قبل التسليم واذا اؤتمت بعدة والا فمضى عندي انه بعد التسليم  
 الزيادة كان اول التقصير **قال** دام ظله الدخول في السهو وان انقضى السبوط على

وام ظلم في الحاق وصوله للوقت الى الجوف من الاحليل بالحقبة بالمائع **قوله**  
قال في المبسوط الحق بها لشاركتها في الابعال الى الجوف فتعطل وقال في الاخلاق وابن  
الجندب ان تعطل للاصل والاولى الخاتمة بالحقبة بالمائع **قوله** ولم ظلم ولو قدر على قطعها  
من جدارها فتركها حتى تراب فالأقرب عدم الانظار **قوله** وجه القرب المشاركة  
من الذراع والجلج فكل معنوا عنه كالبصاق المحجوز في الفم ولانه لم يفعل شيئا وانما  
استكر عن الفعل ومن حيث ان تركها مع القدر على قطعها ينصرف تعطل وليس بحيد  
**قوله** دام ظلم ولو جرى الريق سقيه طعام من حلق الانسان فان قصر الخلق في القرب  
العصا خاصة والافلاشي **قوله** وجه القرب تقصير مع تكملة من اخراجه مضار  
بواسطه بخار او في وجوب الكفارة هرج وعلى القول من الاكوان واستعفاء المائي  
عن المؤثر لا يحل العصا ايضا ولانه لم يقصد الاستئصال منها احد الاث ثلثة العصا  
خاصة ومع الكفارة ولا ايضا ولا كفارة والاصح الاول **قوله** دام ظلم والقرب التحمل  
عن الاجنبه والامه **قوله** وجه القرب رواه المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام  
في رجل انا امرأه وهو حامل فقال ان كان استكرها عليه فاعليه كفارة وان ثابته  
طأوعته فاعليه كفارة وبطله وعليها كفارة وكلمه المراءم شياء ذلك وتكرار الاستعفاء  
مع تمام الاحمال يدل على عدم المقائي ولان الصادق عليه السلام وضع على العلم وجوب  
وعدا ولا ان الجماع له فاعله وهو الرجل ومحل ما لم وهو المراءم وكل منهما وجه الكفارة  
وقطعها في السور ليس الا ترك الماتعة فاذا اكرهها كان فاعلا له وفي الحمل لم يقبل  
لان الحكم كالا له فهو فاعل لهذه الصفة الثبوتية والصادق عن المراءم اذا قرى من عدم  
ملكه وبواسطه يحصل القبول فهو اقوى منها في فعلها بالاكراه هو اولى بترتب اثر  
القول عليه وهو الكفارة وضع ان ادرى من التحمل في الصورة من لعدم النقص في البرائة  
ضعفته السند والاساس في سرعة ادمي النفس على غيرها ومع الشج من التحمل  
في الاجنبه لان الكفارة مكفرة للذنب ولما لم من استطاعها الاضعف استطاعها  
الاقوى فان الراديب اقوى من وطن الهواء **اجاب** المصنف ضاعفوه  
العتوة على الاضعف تسليم العتوة على الاقوى والاقوى عندي اضرار المصنف  
انها عتوة وتكفر من وجه في موضع قوله وجانب العتوة اغلب الرزمة لها

[illegible]



وخلف الكفان عينا في مواضع لتدل المؤمن هذا ظاهرا **قال** دام ظله او خوف  
 على اسكان **القول** متناويعا في الحرف على المعنى والمالي كقبح الموت  
 في الحرف على نفسه اولى ويطرد دفع الحرف على النفس اولى من الصوم ومن  
 ان المأكراه الرابع للصوم هو الرابع للعدو وهو الرابع جدا لا يحل الاستقالة  
 المكلف معه لان التدبر شرط المكلف ولم يوجد وهو في النجس والمفسد  
 والمجلى والارزى عندي **قال** دام ظله ولو سقط فرض الصوم  
 بعد ان كان فالارب سقط الكفان **القول** هذه المسألة فرع مسئلة اصولية  
 هي ان اذ اعلم المكلف استا شرط المكلف عن المكلف في وقت الفعل هل  
 يحسن منه بكلفه ام لا الشيخ والاشاعة على الاول والمصنف والمعتزلة  
 على الثاني وهذه ايضا سفره على مسأله اخرى اصولية وهي ان هل يحسن الامر  
 لمصلحة ناشئة من نفس الامر لا من نفس المأجور به في وقته ام لا يحسن  
 الا مع مصلحة ناشئة منها الشيخ وابن الحنفية والاشاعة على الاول الحول  
 العواب يعم المكلف على الفعل والمصنف والمعتزلة على الثاني وقد حقق ذلك  
 في الاصول وليس هذا موضع فانه ذكر في الفتحة على سبيل المصادرة و  
 الاقوى عندي سقوط الكفان لانها سبب الصوم وباعتنا السبب في السبب  
**قال** دام ظله ولو اعنته ثم حاصت فالارب بطلان **القول** لانه اما  
 اعتق بجهه ولم يحصل وقال الشيخ وكثير من الامعان نفع المعق ولا سبب بناء  
 منهم على سبب **أ** ما تقدم من وجوب الكفان **قال** ان المعق من الامور  
 المبيحة على العلب فيصدق على الشريك في حصه شركه فاذا سري في حصه الغير  
 وهو ممنوع من الصرف فيها فلا سبب سلطان الجهة المنوى والاقوى الاول  
**قال** دام ظله ولو قدر على الكرم من مائة عشر او على اقل فالوجه عدم  
 الوجوب **القول** هنا مسلمان **أ** ان الضرر ورد على من وجب عليه شهران  
 متتابعان فيخرج اجزا مائة عشر ثم انصرف عليه المصنف انه لو قدر على الكرم  
 مائة عشر كما لو قدر على شهر فالارب عدم الوجوب لاحاله البراء ولان المعلق  
 عليه العجز عن المجموع وهو يصدق مع القدر على الاكر لان عدم الكل لعدم احد

لجاء

في قوله ولو قدر على الكرم من مائة عشر  
 والمراد ان الكرم من مائة عشر  
 والمراد ان الكرم من مائة عشر  
 والمراد ان الكرم من مائة عشر

اجزاء وتحتل الوجوب لان سقوط احد الواجبين المتغيرين عن المتلازمين لا يستلزم  
 سقوط الآخر **القول** لو تجوز من المائة عشر فالنفس على انه كفيه الاستيعاف ولو قدر على  
 بعضها فالانصاف الوجه عدم الوجوب لما تقدم والاحمال كما تقدم الصواب والعق  
 المستحسن ان وجوب الجز ان كان باعيا لوجوب الكل لزم من زوال وجوب الكل ان  
 وجوبه وان كان وجوب الكل تابعا لوجوب الاجزاء لزم وكذا لو استثنى كل واحد  
 منهما فصار الاستسكان من حيث ان وجوب الجز من اى الاقسام هو **قال** دام ظله  
 اما لو قدر على عدد دون الوصف فالوجه وجوب المقتدر **القول** وجه الوجوب  
 انه لم يجز عن شئ ومنه انما يجز عن كفتيها سقطت ولا يلزم سقوط العدد كما لو جرح  
 في الاثر ولا ينافي واجبان فلا سقط الميسور بالمعصية وتحتل عدده لعائق الاستسكان  
 الى البدل على العجز عن الشئين المتباينين الصادف ههنا **قال** دام ظله ولو صام  
 شهرا فخرج احتل وجوب شعبه وثانعه وسقوط **القول** وجه الاول ان المانية  
 عشر متباين للشئين نصفها مقابل للشئ وجه الثاني انه الان متبدل الى البدل وما  
 صامه من البدل واحد ما غير الاول الآخر ولان وجوبه البدل مشروطا بعجز عن البدل  
 وشاخر عنه فلا يقع ما صامه قبله عنه وجه الثالث انه يصدق عليه انه عجز عن شئين  
 وصام مائة عشر يوما والحق عندي وجوب المانية عشر لان وجوبها بعد العجز ذلك  
 على المتغيرة **قال** دام ظله لو اجنب لئلا يعذر الماء بعد تمكنه من الفصل حتى يصح  
 فالصغار على اشكال **القول** متاخر من يفرطه بتركه الاحتياط ولانه لو لم يحجب العفارة  
 هاهنا لم يحجب على ناس الخفاء لانه قبل الانسان عجزا في الوقت الموسع وبعد عجز  
 يمكن منه ومن ابا جهه الرخصة له الى تصديق الوقت للانه والحق انه ان ظن فقد الماء  
 وجب الصغار والاذل **قال** دام ظله وبحبه الثلاث بالانظار بالمجرم على راي **القول**  
 المشهور اعجاب كفان واجبة للاصل ولما رقا عبيد الله بن سنان في العقيق عن ابي  
 عليه السلام في رجل انطوى في شهر رمضان متعمدا ولم يركب الاضطرار بالمجرم على راي **القول**  
 رقيه او الصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا وترك الاستسكان في الجواب  
 محقق عن السؤال تنفي العموم وتجب جهدين بابونه وان جفف الى وجوب الثلاث  
 لقول الرضا عليه السلام متى جامع الرجل جريلا او انطوى على حرام في شهر رمضان

في لم يركب الاضطرار بالمجرم



ثلاثة ثلاث كدارات عرق رقيقة وصياح شهرين يتابعين والطعام يستمر سكرنا والاقوى  
عندى الثاني لانه اجو ط **قال** دام ظلم ومن كفاه العذر المعنى قولان **اقول**  
ذهب المصنف وابو الصلاح وابن ادرس وابن البراج الى انه كفاه رمضان وهو  
المشهور وقيل كفاه من وهو اجد قولى الصدوق وقال المرتضى في الموصولات ان  
يذكر صوم يوم معين فانظره كان عليه كفاه رمضان وان كان غير صوم او ترك  
صومه ترك النية لا يعمل المفطر وجب كفاه من وهو قول آخر للصدوق وسنة  
البحث فيه ان شاء الله **قال** دام ظلم المسافر اذا اكره روجعة وجبت الكفارة عليه  
عنها لانه لا يعمل السقوط لكونه مباحا له غير مفطر لها **اقول** وجه القدر انه لو فعلته  
مجان وجب عليها الكفارة والاكره يقتضي تحلها بحسب على المكروه لو فعله طوعا في كل  
موضع حقق الاكره والاقرى عندى الثاني لانه لم ينظر احدهما فلا وجب كفاه رة  
**قال** دام ظلم وهل يقتل الصوم التحمل الظاهر من قواى علمنا ذلك **اقول**  
الصوم كفاه وكل كفاه يقتل التحمل والصغرى فافهم والكبرى بالبعث على تحل  
الكفارة مطلقا من غير استيفاء نعم والاستحالة ما خبرا لبيان من وقت الحاجة وتحمل  
عدم التحمل لانهما عيان بدنه فالاول ان التحمل هنا محذور لوجوبه عليه استدار من غير  
سبق وجوبه عليها لكن لما فرض الوجوب على تقديره المطلقا وقع تحملا **قال**  
دام ظلم لو جامع ثم انسا وسفرا اخيرا لم تسقط الكفارة ولو كان مضطرا سقط  
على راي **اقول** الخلاف هنا قد مر وانما ذكر هذه المسئلة لانه فرق من الحيض ومن انسا  
السفر الا يضطر اى الى الحيض ليس له قدر بوجه ما خلاف السفر فانه ان الحيض  
بحث ارفع قدرته ومقدوره لم يجر الا يضطر والافقة اخيار ما فعله بتدبر السقوط  
هناك يحمل عدمه هنا والاقرى عندى السقوط والمراد بالسفر الضرورى بالثبوت  
تركه نفس محرم او بالضرر ومجبه له **قال** دام ظلم ولو خافا على نفسيهما ففنى  
الحاقهما بالخوف على الولد او بالمرض اشكال **اقول** لا اشكال في جواز انظارهما  
اجامعا وانما الاشكال في وجوب الحر في الكفارة كما في الخوف على الولد وعدمه  
في المرض لان هذه المسئلة فرع يمكن رده الى كل واحد من الاصلين المذكورين وبما  
المرض المضطر بالصوم وجوبها على الولد اما الى المرض من ثركها في خوف

المريض المضطر بالصوم  
والمكره من غير علمه الاطباء

الضرر

الضرر على النفس بالصوم فان المتقضى في المرض هو الخوف والمرض منقطعه والذالو  
علم عدم الضرر في المرض وجب الصوم ويروى عليه استدار ما نقل الشارع على كونه  
عنه ان احكمه الله يستعمل عليها اوصاف نفس الشارع على علمها الاصح بقدر احكم  
بها لانها ليست بعلم والمحقق ان احكمه اذا اعتبرت في علمه الوصف وعدمها في غيره  
كانت هي العلم في الحقيقة وكان الوصف معناه فلا يضر تحلله مع وجوده بخلاف ما  
لوجبه الشارع الوصف على الكونه مظنة احكمه فالحكم على غايته ولا يضر تحلله بخلاف  
الوصف واما الحمل الحاقه بالخوف على الولد فلعلم ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح قال  
سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول يحل للمؤمن والمرضع اللبث اللبث لا يخرج  
ان ينظر ان يضر رمضان لانها لا يطيقان الصوم وعليها ان يصديق كل واحد منهما  
في كل يوم ينظر فيه يدين من طعام وعليها فضا كل يوم انظر ان يضر رمضان بعد  
**قال** دام ظلم وبحسب هذه في غير رمضان ان يعتد على اشكال **اقول** تناوذه  
مسواه للمعنى رمضان وليندر وجبت كفارة ولان المراد في الفتوة جبر نفيها الا اذا  
مع مداوكل اصل الصوم بالعصاة وبخوف شرك وعدم النفس واصالة السراء وهو  
الاقرى عندى **قال** دام ظلم وهل يلحق بها منقذ الغرض الهلاك مع انقاره  
الى الاضطرار الاقرى لعدم **اقول** يحل الا الحاق في وجوب العذر بالحكم والمضطر  
لوجود العلم وهو تعد الاضطرار لمصلحة الادب وجه قرب عدم اصالة السيرة  
وعدم نفي الشارع ولانه فعل مباح فلا يجب فيه فدية والعقوبة ان هذه اسباب  
الاستسار الشرع يحتمل في اشياءها ان النفس عليها **قال** دام ظلم ولو خاف على نفسه  
ومات قبل ان يمتن من مضاه ففى رواه بحسب على الولي مضاه **اقول** الرواية ما رواه  
مسعود بن جازم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يمرض في شهر رمضان فهو قال  
تتقضى عنه وان امرأه حاضت في رمضان فماتت لم تقضى عنها والمرضى رمضان لم يقضى  
حتى يموت لا يصح عنه وافنى الشيخ ابو جعفر في التذليل بحسب هذه الاحكام اعيانها  
على هذا الرواى والاصح انه لا يقضى عنه **قال** دام ظلم ولو كان الاكراس لم يجب  
عليها الفضاة وعند سقط الفضاة وتدل صدق من تركه من كل يوم بعد **القول**  
الذي يقتضى عن الميت هو الولد الذكر المكلف عند موتة فتوكلف بعد موتة ولو لم يكن

بعد الاضطرار

لمحتمل  
الاعانة



لم يجب عليه الفطار فان فقد الزكوة بالوصف المذكور وجب على الأكبر وان كان  
 ذكر أو أنثى فالذكر الأكبر ولو كان أصغر من الأصغر وأما العتق فما إذا لم يكن له ذكر  
 مكلف وله الشئ مكلفه سدا كان هناك ذكر غير مكلف أو لم يكن وأما ما في أقوال ثلاثة  
**أ** لا فطار ولا فطر لأصل البسوة وأصل عدم التكليف مكلف بنفسه كما وجب على غيره ولقوا  
 تعالى وإن ليس للمساكين إلا ما سعى خسر النفس على أكبر الذكور منى الباقي على الأصل  
 وردى عما ذكره عثمان بن ذكوان عن أبي عبد الله عليه السلام قال الرجل يوت عليه  
 في شهر رمضان من بعضه قال أولى الناس به فان كان أولى الناس به امرأة قال  
 لا إلا الرجل وهذه ضعيفة السند مرسله لكن الآلة والأصل لبعضها **ب** يجب عليها  
 الفضا وهو قول المحدث وأما ما يروى لأنها وليته وكل من يجب عليه الفضا إنما الأول فلان  
 الولي هو الأول وأما الشائنة فلعول له عبد الله عليه السلام فان مرض فلم يصوم رمضان  
 ثم صح بعد ذلك فلم يصوم ثم مرض فمات فعلى ولته أن يصوم عنه الحديث فاسألوا عن  
 والحوادث **ج** المنع من الأول وقد دللت الروايات الصحيحة على نفي الولي أنه أكبر أولاده  
 المذكور **د** ليس عليه فضا ويجب الفداء عن كل يوم بمد وهو قول الشيخ في المبسوط وإن  
 خرج وإن أدرس لما رواه أبو حمزة عن الصادق عليه السلام في حديثه فلم يزل رمضان حتى يوت  
 فليس عليه شئ وإن خرج ثم مرض حتى يوت وكان له مال صدق عنه الحديث وقد ظهر أن مرض  
 الصوم الفداء وهو مد والاصح الأول **هـ** دام ظمنا في الصدق يوم فكا لو لم يصوم  
 الكفارة فان صامها. وانظر بعد الزوال دفعه أو على التقاطع أو احدثا فني الكفارة  
 وجوبه محل الاشكال **أقول** إذا كان وليا أو تكسرها كما لو وجب فضا عنه أيام  
 فضا كل واحد من منى فمضى إحسان أو كان عنه أو لما وجب عليه ستة أيام فالكلام هنا  
 في مرضه **ت** كسبه وجوب ذلك الصوم عليها ولا شك في سقوطه عن كل واحد من قبل الآخر  
 فلو عدم فطر كل واحد شرطه وجوبه على الآخر ويكون من قبل الواجب المشروط وجوب  
 أو من قبل الواجب على الكفارة فذلك قال الواجب على الكفارة ولم يجرم كونه واجبا  
 على الكفارة وليس من المباحث المهمة هنا ولا أقوى أنه واجب على الكفارة عليها **ب**  
 في الكفارة لو حصل انقطاع هذا الصوم بعد الزوال فتقول **ج** الصائم أما أحدهما أو  
 كلاهما والمان أن يفطر أحدهما أو كلاهما والمان أن يكون انقطاعهما دفعه أو على

أما ما يروى

يوم

العامة



فالمساكين أربع **أ** ان يصوم أحدهما وينتظر فالأقوى وجوب الكفارة لأنه مقتضى وجوب  
 واجب أفطر منه بعد الزوال وكما كان كذلك رحمت الكفارة والمحدثان طاهريان  
 وحملوا عدم لانه لم يتيسر عليه والكفارة ورويت فيما وجب على الأعيان وهذا لم يجب  
 على من يجب على الكفارة والوجوبان متعارضان فلا يلزم من انهما أنهما الكفارة أيضا  
 الآخر أيضا لأن الوجوب على الكفارة مع من يسقط وعدم الائتم بالترك فهو أضعف  
 والحسن الأول لعدم التفرع عن من أفطر في فضا رمضان خصوصاً على القول بأن الواجب على  
 الكفارة تنوع شروع ابتداء **ب** لو صام معا وانظر واحد منهما فاحتمل فضا منى على  
 سلكه أو عليه من أن الواجب على الكفارة يجب على الكل وأنه يسقط تمام فعل واحد  
 من المكلفين به عن الآخر وقبل العام يكون الوجوب على الكل لم يسقط عن كل  
 آخر فعلى هاتين المذاهب يحتمل وجوب الكفارة لأنه أولى من الوجوب لو انظر من حيث  
 لوجود التكليف هنا حال الانقطاع بخلاف الجاهل على الجاهل والحق عدم الوجوب  
 لأنه قد وقع فضا ذلك اليوم فحين في ذلك الزمان واجبا عن المكلف كما لو فعله لو  
 فعله هو **ج** ان يفطر معا فالاشكال هنا في مرضه من أحدهما أوجب هذا الانتظار  
 الكفارة فتقول **د** يحتمل عدم الاستحالة كون الصومين لو محتاجا فضا عن ذلك اليوم  
 واحدهما بعينه مرجح بلا مرجح واحدهما لا بعينه الوجوب الكفارة فيه لأنها ما بعينه  
 الصوم ولهذا شرط في الكفارة فضا كونه بعد الزوال لتيسر وتحتمل الوجوب لانه  
 انقطاع في فضا رمضان بعد الزوال فدخل تحت الصوم والموضع الثاني على تعدد وجوب  
 الكفارة الاشكال في محيلها فمحتمل الوجوب عليها بمعنى أنه على كل واحد كونه لوجوب  
 الواجب على الكفارة على الكل ولم يحصل مسقط عن أحدهما وتحتمل عليها كفاية واحدة  
 لأن الفضا واحد والرجح والوجوب هنا على الكفارة كما لا شك وهو الأقوى عندى **هـ**  
 ان يفطر أحدهما العاقبة فالاشكال في وجوب الكفارة كما مر في محيلها أيضا فتصحب على  
 الآخر لبعينه لعضد رمضان وانقطاع الأول ويحتمل عليها لأن كل واحد قد انقطع فضا  
 رمضان وليس بعيد لأن الآحاد صوم واحد فلا تعدد فضا فاحتملها عن فضا ولا  
 تعلم العضا ما هو منها وشرط التكليف العلم لاستحالة التكليف الفاضل ولم يكن ذلك  
 على رجح أحدهما والاصح أنه لا كفارة إذا عرفت ذلك فتقول **و** المصنف فان صامها

رمضان



وإنما هو في الأصل  
الصلوة والخمس  
والصوم والحج  
والزكاة

وانظروا بعد الزوال دفعه اشار الى المسئلة الثالثة وتوكله او على التقاطع  
اشارة الى الرابعة وتوكله او احدهما اشار الى المسئلة الاولى والى الثانية اي او  
احدهما صامه ثم افطره او اجزأه افطره خاصة **قال** دام ظلم وفي العشاء من الزوال  
والعبد اشكال **اقول** هذا مستلزم **ت** في العشاء عن المسئلة ومناه الاشكال  
فيه عزم قوله تعالى كتب عليكم وعزم قوله فعدة من ايام اخر فتقول هذا الزمان  
اما ان يكون قد عكبت من الاداء او من العشاء او الامن واحد منهما والباقي مستقطب  
عنها وعن وليها لان وجوب العشاء على الولي في موضع وجوبه تابع لوجوب الاصل  
والاول يصدق انه وجب عليها هذا الصنيع وكلما وجب عليها وجب على وليها اما الاول  
فللعزم من المستدسين واجماع الامة واما الثانية فليرواه الزبير في الصحيح عن  
ابن عبدة انه عليه السلام قال سالت عن امرأة مرضت في رمضان وماتت في زوال  
فما وصفتي ان افترق عنها قال هل برئت من مرضها قلت لا ماتت فيه قال لا يفترق عنها  
قلت فاني استحي ان افترق عنها وقد اوصيتني بذلك فقال كيف معنى شيئا لم يجعل الله  
عليها الحديث على الصادق عليه السلام عدم العشاء بعزم وجوبها وعلم عدم  
بعد ما من عمله الوجود بوجودها وتقدمت ذلك في الكلام وكلما وجد العمل  
وجد المعلول ولانه لو لم يجب الصيام البر لم يكن للاستفسار عن البر معنى وفيه  
نظر لانه استدلال بصفة قضا الوصي على وجوب قضا الولي فانه سأل عن امرأة  
اوصت ولم يذكر انه وليها وهذه المقدمة لم يدل الرواها عليها ولم يذكر المستدل عليها  
ولذا ولو وجب العشاء على الشيخ وابن البراج والمصنف في المختلف وقال في موضع  
آخر لا قضا عليه للاصل وهو الصحيح عندي وفيه اني لقوله تعالى وان ليس  
للانسان الا ما شئى خسر بالرجل للروايات فتنى الباقي على الاصل **ت** في العشاء  
عن العبد ومشار الاشكال فيهم قولهم عليهم السلام نفلي ولينه ان يقتضى عنه واعمر  
ستولم عليهم السلام في تمام الخبر فان لم يكن له ولي تصدق عنه من تركه دل بالمعنى  
على الجبر في هذه المسئلة ترجع الى ان العترة اذا رجعت الى البعض هل يقتضى الخصم  
تدقيق ذلك في الاصول والمخبر عندي عدم العشاء لما تقدم **قال** دام ظلم ولو  
نسى عمل الجنبه حتى مضى عليه الشهر او بعضه تفتى الصلوة والصوم على رواة وقيل

العلق

الصلوة خاصة **اقول** الاول قول الشيخ في النهاية والميسر وان الجنب لما صح  
من ان ابا عبد الله عليه السلام بكل من رجل اجنب في شهر رمضان فتنى ان يقتل  
حتى خرج شهر رمضان قال عليه ان يقتل الصلوة والصيام والباقي قول ابن ادریس  
الاصل الحديث ربيع النسيان وهو اللعوم لانه اقرب الجارات الى ربيع الدان الحق  
لما دل **قال** دام ظلم ويجوز للمفطر ان يفطر رمضان الى الزوال ويحرم بعد  
الزوال **قال** دام ظلم **اقول** وجه القرب ان رمضان والمعنى غير  
المعنى بالاختصاص بعض رمضان **اقول** وجه القرب ان رمضان والمعنى غير  
فلا فرق في الاقطار فيه من قبل الزوال وبعده علما باصل خالفه في رمضان  
ليورد النفس والاجماع بقى الباقي على الاصل ومحمل ماواه انه اذا مضى المعنى اكر الزمان  
صاما وهو موجود في غيره ولعموم قوله تعالى واسئلوا عما لكم خرج ما قبل الزوال في غير  
المعنى بالنفس وقال علي بن بابويه بالمتهم في رمضان رمضان العذر المعنى وهو وجوب  
الكفارة والاخرى عندي ما اخذ المصنف **الفصل الثالث** في وقت الامساك  
**قال** دام ظلم ولويدن يوما فافترق اجدها انظر ولا يفترق على راي **اقول**  
هذا احد قول الشيخ وابن البراج وابن الصلاح وابن ادریس لان كلما اضع صومه  
لا اعتقد نذره وكلما لا اعتقد نذره لا يجب تضاؤه وارجع في النهاية وموضع من الميسر  
العشاء لانه ليس من شرط النذر قبول الزمان له في نفسه الامر كما مرض بل في طه وقد  
وجد **قال** دام ظلم وصوم العبي المحض صحيح على اشكال **اقول**  
من ان العبي هل يمتحن طيب بالمذونات او لا تفعل الاول بوصف بالعتقه  
وعلى الثاني لا لان العبي وصف بالعتاد والواجب او المذوبة والمحقق ان معنى  
هذه المسئلة على ان الامر بالامر ما يبنى على امره ذلك الشئ وهو امر بذلك الشئ ام  
لا وقد حقق في الاصول والمحقق انه ليس بامر بذلك الشئ وان صوم العبي صحيح  
معنى ان يوافق الامر الصادر عن امر الشارع او الامر من له الالتزام **قال**  
الشيخ رحمه الله بعتقه وانفقان ومنعوع على هذه المسئلة بلوغه في انشاء  
النهار قبل الزوال بغير المطلق تفعل العبي بحسب الاتمام وعلى عودها لا يجب وهو  
الاخرى عندي **قال** دام ظلم والارزنية المنعوبة الكراهية **اقول**  
وجوب عزم الى تحريم صوم العتق في السفر الايام الحاججة الاربعاء والجمعة



المجمع عند من يرى عليه السلام أو شهد من مشايخه الإيد عليهم السلام لئلا يفتن  
 عليه السلام عنه ويؤمن ابن حجر والقاضي وابن أدريس لهم الأمر بالصوم والكرب  
 فيه وذهب الشيخ إلى الكراهة وهو اختيار المصنف هنا وهو الأقوى عندى لعارض  
 الرواية لقوله عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر وروى البر لا يستلزم التحريم  
 لعدم دلالة العام على الخاص **قال** ولم يظهروا كذا في الكفاية على أشكال  
**أقول** معناه أنه استسقط جبا بعد الفسخ في الكفاية بعد التلبس وقيل بجواز  
 الفسخ والأشكال مشار من وجوب الساب فيتعين صوم كل يوم بعد الأكل وقيل بجواز  
 الفسخ فصار كرمضان ومنع من تعينه في الأصل والأصل هو قوله لو وجب الاستيفاء  
 من غير فسخ مع الإخلال ولأن بعينه لفروقه الساب وهو أنما يتم على القول بإبطال الساب  
 وأما بطلان الساب لودلنا بإبطاله مذور وهو باطل قطعاً وإجملاً إن هذا سمي على تيسير  
 المعنى وقد معنى والأصح الفسخ **قال** دام ظله وشرايط فخر الصلوات والقوم  
 واحد وروى شروط الخروج قبل الزوال على رأى وقيل شرط التمسك **أقول**  
 في هذه المسئلة أقوال أربعة **أ** اشتراط الخروج قبل الزوال مطلقاً وهو الذي  
 إخوان المصنف وهو مذهب المعتزلة وأي جعفر بن بابويه وأبو الجند وموالى جندى  
 القوم الأمر بالإتمام ولأنه سفر لا وجب فخر صلوة فلك النهار فوجب أن لا وجب فخر صوم  
 است الأول فظاهره للأمر وإما الثاني فيصدق كل سفر موجب لفخر الصوم موجب  
 لفخر الصلوة لما رواه سماعة عن ابن عبد الله عليه السلام قال ليس يفرق الصغير  
 والافتقار أحدثت وبطلت كلما لا وجب فخر الصلوات لا وجب فخر الصوم ولما روى جندى  
 بن سالم في الفسخ من قول ابن عبد الله عليه السلام إذا سافر الرجل في شهر رمضان  
 فخرج بعد نصف النهار عليه هيام فلك اليوم وبعد منه من شهر رمضان **ب** اشتراط  
 جهيت إليه من الليل لا غير فإذا نوى ليلاً نوى ونفسه لم يزل بعد الزوال انظر  
 وهو مذهب الشيخ في النهاية وابن السباج لرواه علي بن يعقوب عن زاذ الحنفى عن علي بن  
 السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان فينظر في جهته فقال إذا حدث نفسه بالليل  
 في السفر انظر إذا خرج من جهته وإن لم يحدث نفسه من الليل فبطلت في السفر  
 من يومه أتم صومه **ج** اشتراط التمسك من الليل والخروج قبل الزوال معاً وهو المختار

الشيخ في المبسوط حكاية الروايتين **د** عدم اشتراط أحد ما يلقى سائر وجوب  
 الفسخ وأثبت إليه أو لا يخرج قبل الزوال أو بعد وهو اختيار المصنف لعموم قوله  
 فقال أو على سفر **المقتصد الثاني** في إتمامه **قال** دام ظله ولا شرط جلت  
 الفسخ من صوم ولعب على أشكال **أقول** ذهب الشيخان وابن بابويه والمصنف المختلف  
 إلى الاشتراط لرواية الجلبى وإلا احتجوا بالكفاية عن الصادق عليه السلام حين سئل  
 عن الرجل عليه من شهر رمضان طائفة أطوخ فقال لا حتى يمضي ما عليه شهر رمضان  
 وذهب السيد المرتضى في بعض رسائله إلى عدم الاشتراط للأصل ولأنه ليس المانع من تركه  
 وهو سابع قال أطوخ أولى بالجواز والحق الأول **قال** دام ظله ولو قد نجا الزمان  
 بالسفر فمضى جواز سفره في رمضان أجزاً وأشكالاً فثبت ذلك والأدلة **أقول**  
 مشاوه أنه يلزم للمعتزلة لاستلزامه وجوب الفسخ المستلزم لطلان الفسخ اختياراً  
 وهو محذور وإما أنه إباحة السفر والفسخ مستثنى من الأصل ووجه القرب أنه لو حرم  
 لزوم استدلماً التي يقتضيه واللازم بالطلان فالمرمى شلى ما في المسئلة أن تحرم استلزم  
 بحرم الفسخ فإنه لا يلزم بالبحر السفر ولا يجوز الافتقار ولا مقتضى تحريم السفر الأجواز  
 الافتقار لأنه هو المستلزم للأخذ بالمرء اختياراً والمقتضى لتحريم السفر إيجاباً وإذا  
 استثنى المقتضى استثنى تحريم السفر لعدم السبب المقتضى له يستلزم تحريم عدم تحريمه  
 وإما استحالة البالي فظاهر وهذا واضح من مسائل ما في سببها المصنف المذكور  
 ويمكن توجيه الدور المعطى عليهم بأن تحريم السفر موقوف على وجوب الفسخ وهو  
 موقوف على إباحة السفر وإباحة موقوف على عدم الإخلال بالذرة وهو موقوف على  
 وجوب الإتمام ووجوب الإتمام موقوف على تحريم السفر فيوقف على نعمه مرات **قال**  
 دام ظله وفي وجوب الباجز إلى شعبان أشكال **أقول** مشاوه أنه قد عارضوا إيجاباً  
 مقتضى وهو البذر ومرتفع وهو مقتضى تقدم البذر والحق أنه لا إخلال بالذرة لأن  
 قضا رمضان مستثنى من أصل البذر وهو محذور ولأنه واجب بالأصل **قال** دام ظله  
 ولأن رمضان وقضاء بعد الزوال على رأى إلى قوله وجزأ السيد على رأيك  
**أقول** معاني محقق الخلاف في هذا الموضع **قال** دام ظله وهل يجب المبادرة  
 بعد زواله إليه نظر **أقول** مشار من وجوب الساب وأما جواز الإخلال بعد زوال

لمعنى  
 الله



والله من جنس شروعه وجب عليه صوم كل يوم من الشهر الا ذلك والجزء الا انظاره  
 احد الايام الا بعد ان انقضت باحد الاضيق الا انظاره ومن سطره بالعدول وان  
 السابغ الحاق لكل تال يتلو في الصوم فاذا انقضت في اليوم الثاني لم يحق المباح  
 من ومن الثالث اذا الصوم من ولان الثالث والاول لتحلل الاضيق منها فلا يملك السابغ  
 في الثالث فلا يقص صومه فلا يقص صوم ما بعد والحق الاول لان الاضيق في الشهر  
 الاول رخصه وكل رخصه لا تقدي بحل الفزوة **قال** دام ظله في اباحه قولان  
**اقول** ذهب ابن الجوزي والشيخ وابن ابي عقيل الى انه صايح للاصل ولان السابغ  
 المأمور به اما ان يكون هذا او ايقاع يوم بعد آخر وهكذا الى آخر الشهر والانه محال  
 والاما اجتناب يومه فمن الاول وهو المطلوب وذهب ابن ادریس وابو الفتح  
 الى تحريمه لان سابع الشهرين انما يحل باكمالهما ولا استعانة في الاجزاء المحترمة كالارباع  
 بل عينا اول النيسر متعلق باليوم واللي وهذا هو الحق **قال** دام ظله  
 ونشهد ان عدلين مطلقا على رأي **اقول** اخلف الناس فيها ستة هلال رمضان  
 من عدة الشهور على اقوال اربعة **قال** شهاد عدلين واشارة بطلانها الى قول  
 شهادتها سواء كان هناك غنم او لا وسواء كان في البلد او خارجه وهو اضرار المستند  
 والسيد المرتضى وابن الجوزي وابن ادریس لقول علي عليه السلام لا تقتل شيئا من النساء  
 في الهلال الا شيئا واحدا عدلين وهو الاقوى **قال** بالشيخ في النهاية  
 ان كان في السماء علم لم يستل الا شيئا من جنس من اهل البلد او عدلين من خارج  
 البلد وان لم يكن هناك علم ولم يملك فلم ير يجب القتل الا شيئا من جنس من خارج  
 البلد واحتسب ابن البراء لقول الصادق عليه السلام ولا تحرق في روبا الهلال اهل  
 من شيئا من جنس واحد اذا كان في السماء علم ميت شيئا من جنس واحد ولا يحرق  
 عدلين من جنس واحد لم يكن عليه لم يقتل الا شيئا من جنس واحد **قال** قول سلاست  
 بالواحد وساعة **قال** دام ظله ومع التعدد ونقد الشهرين شهد بالاوليه  
 فالأدب وحرب الاستعفاء والتول ان اسند اليها او يوافق رأي ائمتنا  
**اقول** اذا شهد الشاهدان بالاوليه مطلقا فالأدب انه محب على احكام الاستعفاء

لأنها

لأنها من جنس شروعه وجب عليه صوم كل يوم من الشهر الا ذلك والجزء الا انظاره  
 احد الايام الا بعد ان انقضت باحد الاضيق الا انظاره ومن سطره بالعدول وان  
 السابغ الحاق لكل تال يتلو في الصوم فاذا انقضت في اليوم الثاني لم يحق المباح  
 من ومن الثالث اذا الصوم من ولان الثالث والاول لتحلل الاضيق منها فلا يملك السابغ  
 في الثالث فلا يقص صومه فلا يقص صوم ما بعد والحق الاول لان الاضيق في الشهر  
 الاول رخصه وكل رخصه لا تقدي بحل الفزوة **قال** دام ظله في اباحه قولان  
**اقول** ذهب ابن الجوزي والشيخ وابن ابي عقيل الى انه صايح للاصل ولان السابغ  
 المأمور به اما ان يكون هذا او ايقاع يوم بعد آخر وهكذا الى آخر الشهر والانه محال  
 والاما اجتناب يومه فمن الاول وهو المطلوب وذهب ابن ادریس وابو الفتح  
 الى تحريمه لان سابع الشهرين انما يحل باكمالهما ولا استعانة في الاجزاء المحترمة كالارباع  
 بل عينا اول النيسر متعلق باليوم واللي وهذا هو الحق **قال** دام ظله  
 ونشهد ان عدلين مطلقا على رأي **اقول** اخلف الناس فيها ستة هلال رمضان  
 من عدة الشهور على اقوال اربعة **قال** شهاد عدلين واشارة بطلانها الى قول  
 شهادتها سواء كان هناك غنم او لا وسواء كان في البلد او خارجه وهو اضرار المستند  
 والسيد المرتضى وابن الجوزي وابن ادریس لقول علي عليه السلام لا تقتل شيئا من النساء  
 في الهلال الا شيئا واحدا عدلين وهو الاقوى **قال** بالشيخ في النهاية  
 ان كان في السماء علم لم يستل الا شيئا من جنس من اهل البلد او عدلين من خارج  
 البلد وان لم يكن هناك علم ولم يملك فلم ير يجب القتل الا شيئا من جنس من خارج  
 البلد واحتسب ابن البراء لقول الصادق عليه السلام ولا تحرق في روبا الهلال اهل  
 من شيئا من جنس واحد اذا كان في السماء علم ميت شيئا من جنس واحد ولا يحرق  
 عدلين من جنس واحد لم يكن عليه لم يقتل الا شيئا من جنس واحد **قال** قول سلاست  
 بالواحد وساعة **قال** دام ظله ومع التعدد ونقد الشهرين شهد بالاوليه  
 فالأدب وحرب الاستعفاء والتول ان اسند اليها او يوافق رأي ائمتنا  
**اقول** اذا شهد الشاهدان بالاوليه مطلقا فالأدب انه محب على احكام الاستعفاء

والشيخ عدلي في شهر رمضان







الا في مسجد الجماعة والحراب **باب** انه يجوز على احد الاربع طائفة جعل من الادلة ان  
 المطلق يحمل على المتدح ايجاد القضية وجواب ان مقتضى الاعكاف في كل مسجد للجموع  
 قوله تعالى واتموا كون في المساجد واجوب **باب** ما تقدم **قال** دام ظله والظاهر  
 باجمع فيه النبي او من له جماعة او جمعة على رأى **القول** هذا ضابطان كليان  
 اخذ الاول على من يابى وان الجيد لما روى ابو جعفر عن ابيه في انه يخرج عن المسجد  
 عليه السلام قال لا اعكاف الا في مسجد جماعة قد صلى فيه امام عدل صلوة جماعة الحديث  
 والثاني اخيار المحدث والمحدثين وان يخرج وان ادرى من لا يدرى على من عسران من انما  
 عداية عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال المعكف يعكف في المساجد والجماعات والجموع  
 منسوب الى اجمع وان النبي عليه السلام اعكف في مسجد وعلم عليه السلام في جامع  
 الكوفة وجامع من القنطرة في جامع مكة وجامع في مسجد البصرة واقتر العزيم على عليه  
 السلام فنفق عليها وتظهر فائدة الحلان في مسجد المدائن انه روى ان الحسن عليه السلام  
 صلى في جماعة فابست هذه الزمان مع من جعل قوله ان يابى ويحول الى يابى في قوله  
 عندي وسند قوله اني اعكف رواه دارقطني في بعض من اعداده عليه السلام  
 قال الاعكاف الاصل ومنه المصنف الذي انت فيه **باب** دام ظله قال اكره المعكفة  
 فابى على رأى **القول** قال الشيخ في البسيط اذا اكرهها نهار الوقت اربع كفارات  
 فان كان للأكفاريان على قول بعض اصحابنا وهو ايضا بالسنة المرفوعة في الاستسار  
 وانما الحذر ان ادرى من ان البراء وان خرج وقت بلزقه كفارتان احسنه الاخر  
 بان الاكرام يلزم المكره ما على الاحسن وطابع لان فعله منه هو الاقوى عندي واجمع  
 الاخرين بالاصل **باب** دام ظله ولو باع او اشترى اتم والاقرب للاعتقاد **القول**  
 هذا من على ان التهمة المعاملات هل يدل على الفساد ام لا وقد حقق في الاصول ومن  
 الشيخ وان ادرى من المطلق **باب** دام ظله والاقرب صحة اتيان يوم من النذر  
 واخر من صحت فلهذا استقامت **القول** البحث هنا في ما بين **باب** في تصور  
 المسك فقول الاول من ان الاعكاف في العشر الاول او كان على اية اعكاف في كل  
 منه ولم يات به في ما فات فلهذا يوجب صحة الاعكاف او يدرى ان بعضه عنه ونذر ايضا  
 ان يعكف ست ايام الاولى قوله من يقول انه يصح من عليه صوم واجبه ان يصوم ثانيا

ومنه عن

وان كان المصنف لا يوجب على من اشترى او باع في يوم من النذر  
 ان يصوم ثانيا في كل يوم من النذر

وهذا

وهذا الوجه اضيق **باب** انه يصح ان يفرق الستة كل سنة بلاء امام اجماعا وعلى  
 ان يخرج الاعكافين بان ياتي يوم من هذه الستة ايام المفروضة ويوم من الاعكاف  
 الاخر الا قرب ذلك ووجه القرب عدم وجوب الستة ووجوب في البلاء  
 لعدم صحة انفراد اليوم وتحميله فعلا عدمه لاستحالة كون الاعكاف اقل من ايام فخل  
 تحت النذر وقوله ويوم من غير الايام ان يكون ذلك الغرض هو ما يلزم جاز ان يكون  
 تحت قضاء اعكاف اخر مقدم **باب** دام ظله ولو لم يشترط التسامع في المعكف  
 ما فعل ان كان المارة فازاد وانما ما بقي وقضى ما اهل وكذا لو شرطه وقتك يتأق  
 من كسرهما **القول** الثاني قول الشيخ في البسيط لصحة المصنف بان هذا الذي  
 قد اشتمل على شيئين احدهما الزمان والاخر كفيته ولا يمكن تخفيفهما معا لانظافه ومن  
 مراعاة الكيفية او من مراعاة الزمان وهذا يظهر الفرق بين المصنف وبين المعكف  
 دام ظله والاحسن التسامع في قضاء الايام بشرط التسامع لظواهر النكاح  
 شار من تنفع النكاح لا سيما ان لا يكون بدلا من النكاح بل هو من النكاح  
 الزمان بخلافه فلهذا ولكونه اداء ما فات لصناعة المعكف شرطا لا بد من ان  
 في زمانه يعني لا يشترط فيه وجوب الصوم بالليل والاضحى **باب** دام ظله في  
 ظهر يوم الثلث العبد الذي لا يملكه الا بالليل **القول** اذا كان ملكا ما من شئ  
 وما سيج شربه والملك من ثمنه فلهذا لا يملكه الا بالليل **القول** هذا هو  
 ما اذا لم يصوم يوم فلهذا ان العبد حرر عليه الصيام ام لا وقد ثبت

**باب** في مقتضى صوم الايام المفروضة

دام ظله من شئ الى واما مقتضى صوم الايام المفروضة **القول** انما هو في  
 النهار وانما الجسد لقوله تعالى الخ اشهر معلوم ان مقتضى صوم الايام المفروضة  
 لان الخ افعال والاشهر زمان فلهذا يكون الزمان هو الذي يقتضيه صوم الايام المفروضة  
 لا افعال الله ولو وقع آخر النهار لكان الايام المفروضة في الايام المفروضة  
 عليه السلام الخ اشهر معلوم ان مقتضى صوم الايام المفروضة في الايام المفروضة  
 الخاص في شئ وفي النذر ومنه من شرطه في النذر الخ

وانما مقتضى صوم الايام المفروضة  
 في الايام المفروضة

وانما مقتضى صوم الايام المفروضة  
 في الايام المفروضة

وانما مقتضى صوم الايام المفروضة  
 في الايام المفروضة



ولقول عليه السلام الحج عرفة لوقوع اعظم اركان الحج منه ولقول تعالى الحج اشهر معلومات  
 فمن رضى من الحج اى اوجب واحرم بالنية والاعرام بالحج لا يكون بعد الممسح ولقوله  
 تعالى فلا رفث وذلك جازي من يوم النحر لانه مكنت التحليل في اوله بالاحرام وقال ابن ادریس  
 الى طلوع الشمس منه وقال المرفعي وابن ابي عمير وسلا عشر من ذي الحجة وقال ابو الصلاح  
 وما من ذي الحجة والنزاع لفظي لانه ان عني بالشمس الحج الزمان الذي اذا مات ذات الحج  
 بغزاه فهو الى عشر من ذي الحجة وان عني به الزمان الذي يصلح ان يقع فيه شيء من افعال  
 الحج فهو الى آخر ذي الحجة **قال** دلم ظلموا للمعادن والمعادن الطوان اذا خلاصة  
 لكهما محددان النية استحبا باعتبار صلوة الطوان ولاعلان لو تركاها على راي وقيل  
 المزدخاسة والحق بشرط النية **اقول** سبق الكل على ان للمعادن والمعادن اذا  
 دخلتا مكة الطوان استحبا باضا وعلى من طاف منهما وحدها بالنية بعد صلوة الطوان  
 لم يحل ثم اخبرنا في ذلك بالنية بعد الطوان هل يحل ام لا على قول ثلاثة **الاحل**  
 واحد منهما تركها واخاره المصنف والشيخ في الجمل في موضع من المبسوط وابن ادریس  
 وهو الحق عندى لانه طواف لم يؤبه التحليل فلا رجوع التحليل لقوله عليه السلام انما  
 الاعمال بالنيات **قال** في النهاية وموضع من المبسوط والحلاف تركها منهما اجل  
 لقول ابي جعفر عليه السلام من طاف بالبيت وبالصفاء المروة احل اتركه **قال**  
 قول الشيخ في التهذيب انه محل المعذور لا العارن لقول ابي الحسن عليه السلام ما طاف  
 من هذين الحجرين الصفاء والمروة احل الا سبق الذي واعلم ان استدلال  
 اصحاب التولين اعني الثاني والثالث بالتمسك بطلوبهم **قال** دام ظلمهم في  
 الثالثة كما لمعني في نوع الحج وتحليل العموم فلا شرط الاستطاعة من بلده **اقول**  
 اما في نوع الحج فالنفس والاحرام عليه واما افعال العموم فلان نوع الحج وباقي الاحكام  
 معلولة عنه واحدة وهي الاقامة وبوت احد المعلولين على الموت الآخر بطريق برهان  
 ان ولقول الباقر عليه السلام من اقام سنتين فهو من اهل مكة الحديث وهذا يقتضي  
 العموم يثبت كما هو كنهه في جميع احكامهم فلا شرط الاستطاعة من بلده وهو لا يورى  
 عندى ويحمل عدمه لان النفس لم تتناول عن نفع الحج يثبت الثاني على الاصل مسترط  
 استطاعة من بلده والادنى ان تعال **الاقامة** على اربعة اقسام **اقامة**

نوع

نوع الحج وهي يحصل ثلاث سنين اى بغير من الثالثة مقفاه نوع الحج **اقامة**  
 العام وهي يحصل اقامة عشرا **قال** الاقامة في غير هذه الموضعات كالوصية والذين  
 والوصية فالاول اباح العرف فيه **قال** دام ظله والولى يعود الى المال وقيل للام  
 ولانه الاحرام بالطفل **اقول** الخلاف انما هو في ولادة الام بانسب الى الاحرام بالطفل  
 خاصة فاستبنا الشيخ والمصنف في الخلاف ان النسخ عليه السلام لما مرزوبه وهو  
 خارج فاعت اليه امره ومعاصبى لها فقال يا رسول الله الحج عن مثل هذا فقال نعم ذلك  
 اجمع والمخرج وقع وقوع الفعل من الماعل اختيارا على وجه القرب فامانة الاجنب  
 الهاء على خوان غلبا به وقال ابن ادریس لا ولاية له في المال ولا النكاح فثبت  
 مقفا والآخرى ما اخاره ابن ادریس **قال** دام ظله والمولى الرجوع في الادنى  
 الملبس بعده فلم يعلم العبد من حججه والمولى ان يحلله على اشكال **اقول** اذا  
 اذن المولى لعبد في الحج فلم يردن بعد الشروع في الحج قبله اجماعا فعلى هذا يرجع  
 بعد الشروع لم يصح رجوعه اجماعا وان يرجع قبله ليس فاما ان يعلم العبد بالرجوع  
 اجماعا فان لم يعلم الرجوع فاحرم فالكلام هنا في موضعين **الاول** في صحة امره  
 والموتى الصفة **والثاني** انهم تكلف الغائبة **قال** انه على المولى ان يحلله ام لا في اشكال  
 شار من انه لو جاز التحليل لما رجع عدم الرجوع والمالك باطلا اجماعا لما تقدم في بيان  
 الملازمة ان حكم المولى باق والا لزم تكلف الغائبة والعامل ولانه امرام صاحب صحة الا  
 لزم تكلف الغائبة فبما عام التمسك الذي اهرم له ولا يجوز لاحد ابطاله لقوله تعالى  
 واتوا الحج والعمرة ومن كون الرجوع قبل التمسك والا فغير ان يستوعب وقد رجع  
 في وقت له الرجوع ولا مانع اذ ليس الا الاحرام والرجوع وقع قبل الاحرام فلا يصلح  
 للانعيب **قال** دام ظله وانما يد نظير من العتق قبل المشقة والباحة للحلل  
 للمولى **اقول** ظهور العايد من اجماع العتق ومغادرة التحليل كما هو مقرر فانه يجوز  
 له التحليل من الاحرام مع صحة وتحريره لغيره فانه قبل ان يتحلل ولو صرحي  
 زال العذر وجب احدا انفسك اعني الحج او العتق وهذا لو لم يحلله المولى حتى  
 اعقب قبل وقوفه مع حجج فانه نفع من حججه الاستسلام وان يحلله المولى قبل جازا ولم يكن  
 ماثورا وجب على العبد اشكال امر التمسك وعنده في نظر لانه الاحرام يجب موجب

ام



محرم لم يعبد في الاحكام الشرعية كونه جازا في اصله بل قد يطرأ عليه ما يفسد الشايع  
عليه وهو العبد او الجحر ولم يمتنع هذا والحق عندى انه ان كان المولى تحليله لم يحرم  
عن نكحه الاسلام لو اعتق قبله والحق هنا راجع الى تعارض الامرين عموم من المولى  
وعوم وانما الحج والعمرة والحج عندى يقدم الثاني لوجود الماذن من المولى وعدم علم  
العبد بالرجوع وسخيل تكلف العاقل **قال** دام ظله ولو هابه مولاه فاحرم  
في نكحته فالأقوى الصيغة **أقول** موضع الحث هو انه هابه وجعل نوبته مدة تسع اشهر  
الحج كلها واذن له في السفر منها ان كان يحتاج الحج الى سفر ولم يحصل منه نوع من  
المرافقات بل اطلق فنقول وجه القوة ان الماطلة تقتضي التحريم في كل المراتب  
ولانه ملكه نوبته متناول الماذن باطلاة الحج اذ صرح في وجوه الخبر اجماعا وتحمل عدمه  
لعموم اشتراط الماذن والحق في الماذن في الحج ان كان مستلما وجوب الحكم من  
الغنى لوانه من الصوم في الكفارات فلا ينعى استقاء المان وهو ان كان لزوم  
ذلك ان يكون مستلما في نكحته وان كان لا يقتضي ذلك فالاحكام ما اختار  
المصنف من القوة واقرى من ذلك ما اذا لم ينعى الماذن ما ذكرناه ونحن المولى على  
عموم الماذن فانه ينعى ضا وطلعا والفرق من المطلق والمعام قد ذكر في الممول  
**قال** دام ظله ولو اضد الماذن وجب العتق وعلى السيد المكن على  
اشكال **أقول** شار من ان الماذن في الحج اذن في لو اذنه وبلغه انه لو اضد لوجب  
العتق وتحمل عدمه لان الماذن في الحج اذن في طاعة فلا يستعقب العتوبة بسبب  
جناحه العبد وان العتق ملزم للضاد لانه معلول والاذن سفينة لانه اذن له في  
حج صحيح فلم يرد منه من الافاد فان الامر بالشئ مستلزم التمسك منه والاستقاء  
العلامات الثلاث في الماذن على العتق بالافاد والاول قول الشيخ في المبسوط و  
اعلم ان المصنف ذكر مسلكه عقب هذه بلا فصل اشار الى الفرق من هذه المسئلة  
ومنها المسلم في قوله ولو توطئت الماذن او لم ينعى عليه الصوم والمولى مع فهم المنع  
هنا وهو قول الشيخ في المبسوط ايضا وشكك المصنف في العتق بالاذن والفرق ان وجوب  
الصوم بل كل العتوبات والكفارات بسبب فعل العبد ولم ياذن المولى له في فعله فان  
الماذن في الحج والاحرام بسبب هذا الصوم وهو التطيب عز لازم له فالمولى بالاذن

في العتق

في الصوم ولا في سببه ولا في سببه وهكذا في كل الكفارات والعتوبات فذلك  
حرم المصنف بعينه وجوب الحكم من الصوم على المولى وانما العتق بغير وجوب  
مكن المولى منه ينعى على يد من المولى ان المان من العتوبة المانية ان سبب  
وجوبها في هذا الموضع وامثاله الاضاد لانه لم يجب ابتداء ولا سبب اشار اليه  
عنه الاضاد ولان الامتياز عتقا الاضاد من اسباب الموجهة للحج فعلى هاتين الموضعين  
لا يجب على المولى المكن لان المولى ليس له اثر في وجوبها بل اذنه جعل المولى قابلا  
لما ترسب الوجوب بعد العتق وجه المولى والمال بهما كونه موضعين وانما  
على القول بان المولى هو العتوبة وان المان من الاصل ومن خواصها انها تقع من  
ما كانت تقع عنه المولى لولا الاضاد وان سبب وجوبها في كل ما لم يكن قبل اذنه  
واجب انعقاد احرام المولى كما اوجب امام المولى وهما ان المان اجمع عليها  
العالمون بان المانية من الاصل والمولى العتوة فعلى هذا المدة يجب على المولى  
المكن ان المولى اذن في حج صحيح وفي الاحرام واذنه سبب لصحة شرع العبد  
فهو اعيان شرعا وموجه شرعا واعيان شرعا اوجب الحج الفصح ولزم المولى تمكينه  
منه وحش لم يحصل الحج الفصح بالاذن وحش المانية بسبب الاحرام المولى والشرع  
فهو فاذن السيد فاعلى السبب الفاعلى لوجب المانية فلما لزم من المدة  
الاحرام وعاقبتها وجوب الحكم وقد قال به كثير من الفقهاء بل هو الاقوى لم يحرم المصنف  
بعد وجوب الحكم خلاف المطلب فان شبه اذن المولى منه شبه العتق المعدة  
للمولى لقول الوجوب ولان في الحج العتق نفس الادار صفة وانما هي صفة مجازا  
فالمرجع للاذنه هو الموجه للعقار فالشرع المشروع هو الموجه لهذه المانية التي  
منها صفة مجازا واسناد الوجوب الى الافاد مجازا لانه ان وجب ابتداء كان حج  
الاسلام وانما يبقى في عدم التكليف لانه لم يات بالمأمور فلم يجب بالافاد وان  
لم يجب ابتداء وجب بالشرع بشرط العتق وفيه تحقق السبب وان شرط ولا رد الفصح  
بالعتق لانه كما سفت عن عدم كون الاحرام ملزما واعلم ان ابن ادريس اوجب  
في عموم الكفارة على المولى الحكم لعدم الفرق من هاتين المسائلين عندنا وانما  
طريقنا التلزام هنا لانه موضع استبراء **قال** دام ظله ولولم يجد الزاد والاحكام

المصنف عليه  
السلام



والمكن الشراء وجب وان زاد عن ثمن المثل على راي **اقول** ذهب الشيخ المبسوط  
 الى عدم الوجوب لانه لو خاف على ماله المثل لم يحجب خفا المثل فكذلك اذا لم يحجب  
 يكون العوض منه على الاذى وهو منقطع وهذا هو الراجح على انه تعالى وهو  
 دائم وقد تقدم في التتمه مثل الحق له اعتبار المصلحة لانه قد استطاع **قال**  
 دام ظله وليس الرجوع الى كفايه من ضاعده او حفره شرطا على راي  
**اقول** ما اخبره به من ذهب الى كفايه وان اعتدل وان اخذ وان اجره لانه  
 مستطوع بشرط الشحان وادب الصلاح وان حفره وان السراج لو اراه الى ربح  
 الشئ عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن قول الله عز وجل والله على  
 الناس في البيت من استطاع اليه سبيلا فقال يا فتى الناس قال بئس الزاد  
 والراحله قال فقال ابو عبد الله عليه السلام قد سئل الرجوع عن هذا مبالغ  
 هلك الناس اذن ان كان من كان له زاد وراحله يدور ما تفرق عياله ويستغنى  
 به عن الناس يظن انهم يفسدوا اياه لقد هلكوا اذن فقل له يا سائل قال  
 فقال السعة في المال اذا كان في بعض وسقى بعض بموت عياله اليس قد مر هذا  
 الزك في فلم يجعلها الا على من ملك ما يفي حريمه والحوادث **الاجابة** على من بعض  
 المال في الحج وبعض بقيه لفقته عياله وهذا مطلقا لا مطلقا **قال** دام ظله  
 وعلى حجب على السفر الاستثناء الا قرب لعدم **اقول** هذا ايضا وان ادرك  
 للاصل ولا اسلام عدم الشرط عدم المشروط لعدم استلزام رجوع وجوب فلو لا  
 اسلام عدمه لجاز ان يكون كل شئ شرطا لعدمه وذهب الشيخ وادب الصلاح  
 وان السراج وان اى عقيل الى الوجوب لان عليا عليه السلام راي شخا لم يحج  
 قط ولم ينطق بالحج من كبره فامر ان يحجز رجلا يحج عنه والحوادث **الاجابة** انه حكاية  
 حال لا علم ان سلم الشد **قال** دام ظله ولو لم يستحقك خلعة لم تحبس الاستثناء  
 على راي **اقول** المعترضة الاستطاعة المباشرة في البدن امران **قال** عدم مرض  
 سفر معيار الركوب او السفر بزيادة او خوف التلف او عسار **قال** عدم مرض  
 قوة مستهلك بما على الراجل مع عدمها حجب الاستثناء أولا والاول بعدمه والما  
 الثاني فالجواز كما مر ايضا والاصل في هذه المسائل ان الحج فرض متعلق بالدين والمال

والاستطاعة

والاستطاعة في المانة شرط في وجوبه على المدن اجماعا من المسلمين وقد مر القضا  
 معنى الاستطاعة واما الاستطاعة في الاول فشرط في وجوبه في المال ايضا عندنا  
 لقوله تعالى من استطاع وقتل من شرطه لانه لا استثناء للحج على عليه السلام  
 الشيخ **قال** دام ظله ولو كان العدو لا يدفع الا مال وتكن من التحمل مني  
 سقوط الحج فظهر **اقول** شار من ان وجوب الحج مشروط بما كان المستطاع  
 الوجوب بالحج تحقيقا كما تقرره اصول الفقه ومن انه مستطاع اذا استطاع  
 القدرة وهي وجوبه والعدو لم يمنع من الحج عندنا الا انى عندى انه لا يجب دفع الظلم  
 بالمال وهذا هو احياء الشيخ في المبسوط **قال** دام ظله ولو وجد بدرة باخرة  
 وتكن منها فالا ارب عدم الوجوب **اقول** هذا المستطاع على عدم وجوب دفع المال  
 الى العدو اذا كان يدفع مال ونسقط الحج وتقدرها انه لو علم انه بالبدرة يحصل  
 الاثر من العدو ويدونها يحصل المنع من العدو والخوف المستقطف فبقية البدرة  
 على دفع اجرة لها وهو تقدير عليها هل يحجب دفع الاجرة جعله او اجابة أم لا **الاجابة** التو  
 بوجوب دفع المال الى العدو فحجبها نطقا واما على القول بعدم وجوب دفع المال  
 الى العدو فحجب الوجوب هنا لانه دفع مال بحق لانه في مقابل عمل ينزل منزله الاية  
 كسائر الاهداء بخلاف دفع المال الى الظالم فانه يغرض بقتل الحبيب لانه خزان  
 لدفع ظلم فلا يجب استلزامه الى الظالم وهذا هو اختيار الشيخ الطوسي رحمه الله في  
 المبسوط وهو الاخرى عندى **قال** دام ظله ولو اقمنا الى القتال فالادب  
 المستطوع مع قول الاستطاعة **اقول** وجه القول ان الحج وجوب مشروط بتحليل السرب  
 والاحجب بتحصيل شرط الوجوب لما تقرره اصول الفقه وبمحمل مع ظن السلمة من حرج  
 وقتل مشقة ومرض الوجوب لانه محدود ولا ضرر في فعله ولانه امر معروف وبهي عن  
 منكر واما وجه لكون من اراد ان الاسلام يجب لعدم قوله عليه السلام لما من بالمعروف  
 اعلم ان المصنف عليه السلام اراد بالعلم القادى الذي لا بعد العتق المصنف  
 من الجوانب كما كان سقوط حدار سلم فقد حجت لان مع الطن بالمعنى المصطلح عليه  
 سقط اجماعا ويرد بالسلامة السلام من القتل والخرج والمرضى والشيخ في المنع من  
 احدا بالمعنى المصطلح عليه في ان اهل الشرع والاصول سقط باجماع المصنفين الذي

في المبسوط

في المبسوط

في المبسوط



اني به في هذه المسئلة المستوط **قال** دام ظلم اذا اجتمع الشرايط واهل الى قوله  
 من اوتى الاكالي الى المتانت على راي **اول** ما اناك مذهبا شخ في المبوط  
 والحلاف لعدم تعلق عرض الشارع بقطع المسافة اذ وجوب بالعرض وادع الشخ في  
 الهام وان السراج وابن ادرس الاستحار من بلد الميت لانه مخاطبه منه ولو وجب  
 الاتفاق من ماله وهو ممنوع والاقرى مندي اختيار المصنف وهو من اقرب الاكالي  
**قال** دام ظلم والاستقرار بالامال بعد اجتماع الشرايط ومعنى زمان جميع افعال  
 الحج امد دخول الحرم على اشكال **اول** مشا ومن ان المكلف بفعله زمان لا يقع له  
 ولا يمكن اتمامه خارج ذلك الوقت محال عند الايام والمعتلة لانه من باب تكليف ما لا  
 يطاق منع الاحرام ودخوله الحرم بالموت ظاهر انه لم يكن مكلفا بالحج لما ذكرناه في القاعدة  
 واذا استفي المكلف لم يمتحق الاستقرار وهذا اختيار الشخ في المبوط لانه قال بهذه  
 العبارة شرط الاستقرار ان يضي من التمان ما يمكنه من الحج بعد الوجوب ولا يفعل من  
 استحسان الاخر الاجرة تاما به فدل على انه ما يتسام الكل ولانه كلما اجرا عن الواجب  
 فهو واجب فان كان حال الاحصار فهو بدلا اختيارى وان كان حال الاستعداد فهو  
 بدلا منطرا راي هذه قاعدة مع عليها خصوصا عند المعتزلة حيث قالوا لا يجزى عن  
 الواجب الا ما شاك في الوجه المفضية لوجوبه فان كان في كل الوجه والوقت لم  
 انشأ مع احدهما عسا لم او جهما خيرا والاربع المتفق عند بعض الرادوا ولا  
 شك ان من استقر عليه الحج وهو من يستجمع شرائط الوجوب واسميت الى حتى كان  
 يمكن منه الامان بجميع افعال الحج ثم اذا مضى بعد ذلك واجم ودخل الحرم ومات اجرا  
 عنه وله تركه نفي بالاستحار ومن بلد لجميع افعال الحج مع استماعه من دين اجرا  
 عنه عن تمام الحج ولم يجب الاستقرار عنه فذا اجرا عن الواجب وسواء واستقط العتق  
 فحصل به الاستقرار لانه كادراك وقت الجميع لتساوي المتساوي في الاحكام وفي نظر  
 لانامع اجراء من الواجب بل يقول ان الشارع استقط بالموت بعد الاعلم ودخول  
 الحرم الوجوب بمعنى حصول البراءة لانه قام مسامحة وهذا الاستقاط محذور بفضل  
 محلات الدفاع في العتق المفروضة فلا يحصل الاستقرار والحج عتدي ان لا يستقر الحج  
 فذلك لانه من باب العجز الجسدي مستحيل معه اخاب الحج واعلم ان المصنف والذي حرم

وادع الشخ في المبوط  
 اني به في هذه المسئلة

بعد ذلك في البحث وغير هذا الكتاب بعدم الاستقرار **قال** دام ظلم ولو استقطا  
 في حال الرقة وجب عليه ومع من ان باب ولو مات اخرج من صلب تركه وان لم يقب  
 على اشكال **اول** ضاملمان **ت** ما ذكره المصنف هنا وهو حصول الاستقرار  
 بعد الرقة ومات ولم تنب ههنا ومنها الاسكال فيها انه استقطاع ولكن استقطاع  
 وجب العتق عنه من تركه والاول بينه والانه له يوم النضر ومن انه لا يرى ذمة الميت  
 والوارث ليست به فلا يجب العتق لان العتق عن الميت رخصة وكرامة للمسلم لبراءة  
 ذمة لاله العقل والنقل على ان ليس للانسان الا ما سمى خرج عنه المخصوص بشي  
 الباقي على الاصل ومن قال ان المؤمن لا يكفر فقد ظهر بالكفر عدم اسلامه **اول**  
 فلا يجب العتق والحج عندك الاول لان الرقة لا يسقط ولا ناسية الرخصة فخرج  
 المحقق ان الفرض يعلق باله هنا للمسلمين بالبناء يجب اخراجه عنه **قال** انه استقطا  
 قبل الرقة واستمرت الاستطاعة مدة يمكن فيها الحج وانما اهلها بالحج الاستحار من  
 حاله العتق الاول عند المصنف فيما اولى بالوجوب **قال** دام ظلم ولو ركب البعض  
 فذلك على راي **اول** اذا نذر الحج ماشيا فركب بعض الطرق لغرض قضاء  
 ماشيا كما لو ركب مجموع الطرق وهو اختيار ابن ادرس لانه لا خلاف في صحة المشروطة وقال  
 الشخان بركب ماشيا وبشي ما ركب لان الواجب عليه قطع المسافة ماشيا وقد حصل  
 مع المتن صحيح عن العتق والاقرى الاول **قال** دام ظلم فان كان مطلقا موقع  
 المكنة والاستقط على راي **اول** اذا نذر الحج ماشيا وحجرا فان كان مطلقا او  
 معنابسته معينة فان كان الاول موقع المكنة وان كان المانة ففقه اقوال علماء **ت**  
 سقوط الحج عنه لانه نذر جز ما معين من جزيات الحج الكلي وهو الحج ماشيا وقد عجز  
 عن المدور فسقط لاستحالة المكلف بالانطاق وهو اختيار ابن ادرس **قال**  
 قول بعضهم انه يسقط وجوب المشي ولا يسقط المسير بالمصور والجب الكفان للاصل  
**ت** قول الشخ الطوسي رحمه الله انه تركه ويكفر بدنه لقول الله عز وجل عليه السلام  
 من جمل حلف ليجي ماشيا فخرج عن ذلك فلم ينطقه فليركب وليسق الهدى والجواب  
 الحج من جهة السند ولا يجوز ان يكون المدور حجيا منه هدى بالجمع والاثبات للام  
 المحدث **قال** دام ظلم ولو نذر حجة الاسلام لم يجب خروجه ولو نذر غيره لم يتداخل ولو

والمفسر وهو لا يوافق  
 في المبوط



الحلق فذلك على رأي **أول** ما إذا كان هناك ذهب الشيخ في الحبل والحلقات و  
 ابن السراج وإن حذره وإن ادعى أنها فرضان معاً وإن فلا يجوز لغيرهما  
 من الآخر وقال الشيخ في البنية أن نوى البدن أجزاء من حجة الإسلام دون  
 العكس أي وإن نوى حج الإسلام لم يجز من البدن لرواه رفاعة بن يحيى  
 في الصحيح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مران في الحج فمات  
 هل يجزئه ذلك من حجة الإسلام قال نعم قلت أرايت أن حج عشرين ولم يكن له مال  
 ويذكر أن الحج ما شئت من ذلك من شبهة قال نعم والجواب **أول** هذا إخبار  
 على ترجيح الإسلام **قال** دام ظله ولا يميز على رأي **أول** هذا إخبار  
 الشيخ لأنه ليس من أهل المكلفين وتلك تقع شائبة لوقوع الحج منه **قال**  
 دام ظله والمقرب أشراط العدا له لا يمنع عدم المؤثر لوجع الفاسق **أول** وجه  
 القرب إن الحج ثابت في الزمان فلا يخرج بتول الفاسق عن العدة لقوله تعالى أيضاً  
 الذين آمنوا أن حياهم فاسق نبأ رتبتموها ويحمل القول لأنه مسلم أخبر عن فعل نفسه  
 والمقرب **أول** **قال** دام ظله والمحال والمحمل لأن تعدد محتمل وإن كان  
 المحل أحده على اشتكال **أول** فتر الموضع إن الإنسان إذا عمل إنساناً آخر  
 في الطواف وقصد الطواف عن نفسه لكن إذا أدان سبغ المحمل محله لم يصح له طواف  
 مركوبه عليه وقد اختلف الفقهاء هنا بعد انقائهم على وقوع طواف المحمل مع نفسه  
 منه إن كان بالغاً ولو كان صبياً ونوى هو الطواف به معه فيأبى بعضهم لا يقع للمعامل  
 لأن العباد الواجب بشرط أنها إن وقعها لوجوبها لا العوض لغيره هو لا رهم العاقل  
 بأنهم يثبت التبرداً إلى الوضوء بطلاناً ذلك الإخلاص وقال بعضهم لا يشرط  
 ذلك بل يجوز أن يقصد به الشر من ما يؤدى إليه في الأكثر لأنه حاصله سواء  
 قصد أو لم يقصد والحبل جائز له فإذا اختل المحمل بالعد من قطعاً فهو غير  
 مناف والمال يكون هذا المثلث يكون بوارضه التبرداً إلى بنية الاستحاضة ثم  
 استدلالاً هو أنه في هذه المسألة ما رواه جعفر بن أبي حمزة في الصادق عليه السلام  
 في المرأة تطوف بالبيت وسعى به هل يجزئ ذلك عنها وعن العتي قال نعم ورافاه  
 أنهم من أي مشروعه من الصادق عليه السلام قال قلت له أتى حلت امرأى ثم

لمنف

وهذا هو الأصح من الأقوال في الطواف بالبيت

طفت بها وكما شرب منه وقلت له أتى طفت بها بالبيت في طواف العزيمة و  
 بالصفاء والمروة وقد احتسبت بذلك لنفسى فهل يجزئ فقال نعم وقال ابن الجهم  
 ما مال إن كان الحبل باجراً لم يجز من الحامل وإلا اجزأ الاستحاضة قطع  
 المسافة عليه بعد الإجازة فلم يجز له صفة إلى نفسه كما لو استأجره للحج و  
 اعتد من عليه بأن القعد وقع على نفس الحبل فلا ينافي إرادته الطاعة  
 بخلاف الاستحاضة للحج ومنهم قال المصنف منه اشكال وتقول إن الجهم عندي  
 هو المقوى أما لو نوى الطواف للمحمل لم يقع عنه قطعاً **قال** دام ظله  
 ولو أحضر تحلل بالبدن والأضاع عليه وإن كانت الإجازة مطلقة على اشكال  
**أول** قال الشيخ الطوسي رحمه الله لأضاع عليه لأن بالشروع تقع عليه  
 الإتمام بغض الزمان والاستلام وجوب الصفاء يخرج وقال يجب لوجوب الحج  
 في ذمته من غير تعيين زمان فلا يبرأ إلا بفعل ولا يؤدى عندي قول الشيخ  
**قال** دام ظله ولو قصر عن الحقل غادراً على رأي **أول** قال الشيخ  
 يعرف في وجه البر لا استلام بطلان الحائض بطلان العام والمصحح البطلان  
 بعدد المصروف المعنى وعرض منى سببه إذ تعيين المصروف يقتضى بغير غيره  
**قال** دام ظله ولو استأجره للحج خاصة فاحرم من المقات بغير عن نفسه  
 وأكلها ثم أحرم الحج عن المستأجر من المقات إجراء ولو لم يعد إلى المقات  
 لم يجز مع المكنة ولو لم يكن أحرم من مكنة وفي إجماع المسافة نظر شيئاً من صفة إلى  
 نفسه فيحط من أجرته فقد انفادت من حججه من بلد ووجه من مكنة ومن أنه  
 قصد المسافة الحج المستقيم إلا أنه إذا أدان برح في سفره غرق فيوزع الأجرة  
 على حججه من بلد أحرامها من المقات وعلى حججه من بلد أحرامها من مكنة فيسقط  
 من المنح نسبة البناوت وهو الوجه أن قصد بقطع المسافة الحج وإن قصد  
 الاعتبار فالأول **أول** هذا التفسير يجعل المصنف هو الوجه وهو الصحيح  
 عندي **قال** دام ظله ولو فاته الحج بفرض تحلل بغيره من نفسه لا تلابه  
 له ولا أجرة ولو كان لغرض بغيره أجرة مثلاً الركن الفرات قاله الشيخ  
 والمقرب إن له من المنح نسبة ما فعله **أول** وجه القرب أنه استؤجره لوجه



افعال بفعل بعضها حال صحة العقد فانه لم يكن بالاطلاق اصل بل هو صحيح بخلاف  
له الشيخ بفعل فاعلم ولا يفرطه فكان له بتدريس طه بحسب ما استقصيه الترتيب  
على ما فعل وما بقي كسائر الاجارات غيره ولا مكان استيعاب اجرة المثل  
عنه كمال المتبقي ووجه ما قاله الشيخ انه بفعل محترم لم يقع تبرعا بل بمقابلته  
عوض وبطلانه ليس من فعل المخرج نفسه فكان له عرض في مقابلته والعقد  
يطلق بالنسبة له والى المجموع وباتى الاختار اما بطلانه بالنسبة الى المجموع فظاهر  
ولما بالنسبة اليه فلا انما انتصاه باعبار احبابه لذلك لا وجده لانه هو المراد  
بالاحزاب فهذه الصفة سبب لستبيه العقد للمخرج وقد كشفت العجوة عن غيرها  
فيقول سببها ومعنى بطلان العقد عدم ترتب اثره عليه فلا ينقض الترتيب  
ولان المقصود من عقد المعاوضة الكل لا كل واحد بل انما قصد لو عرف الكل  
عليه لا عرفه وكلما كان كذلك لم يستطع عليه كاجزاء الصلوة والاصح عندي اخبار  
المصنف **قال** دام ظلم ولو عنى الوصى الباب والقدرة بعضا فان زاد عن  
اجرة المثل لو كان الحجة مندوبا ولم يخرج من المثل خرج ما يحتمل فان دعى الباب به  
والا استوجبه غيره ويحتمل لجهة المثل **القول** وجه الاول انه اوصى بشئ  
احدهما من هذا القدرة الحجة والشئ استيعابا للشئ المعنى وبسبب العمل  
بالوصية باليمن ومراعاة الثلث او العاقل منع تعذر احدهما الاستقطا الميسر  
بالصور وجه الشئ انه اوصى به في حق الشخص المعنى فلا يفتقر الى  
نفس الاحباب من تعارض العوضين وقد حقق في الاصول والاوى عندي  
المانى ومواجه المثل **قال** دام ظلم والاقرب انشاء احرام من ادنى الجدل  
ويحتمل مساواة اقرب المواضع **القول** وجه القول انه مقتات للفظ من  
كالمسمى وهذا الذي يحل على طريق الاودى الى حيات ولا الى محاذاه من تعذر  
المقتات ووجه الشئ ان الاعباد بالهazard اما هو المساواة **قال** دام  
ظلم وناسي الاحرام اذا اكل المثلنا سكر محرمه على يدى **القول** ذهب الشيخ  
واين حجة الى الاجراء لرواية جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احمد بن عليهما  
السلام في رجل شرب الخمر او جهل وقد شرب المثلنا سكر وطاف وسعى

المصنف  
الوجه  
الوجه الاول  
الوجه الثاني

وهو الاوى  
خلافه

الوجه الثالث  
الوجه الرابع  
الوجه الخامس  
الوجه السادس  
الوجه السابع  
الوجه الثامن  
الوجه التاسع  
الوجه العاشر  
الوجه الحادي عشر  
الوجه الثاني عشر  
الوجه الثالث عشر  
الوجه الرابع عشر  
الوجه الخامس عشر  
الوجه السادس عشر  
الوجه السابع عشر  
الوجه الثامن عشر  
الوجه التاسع عشر  
الوجه العشرون

فقال لجزء منه اذا كان قد نوى ذلك فقدم حجة وان لم يهل وقال ان ادرى  
لا يجره لانه لم يات بالعبادة على وجهها فتبقى في العينة ولان بعض اركان الحج  
يحمل الانسان سقط الاثم لا الفعل والحوادث **باب** ان الرواء مرسلة ولا تقول  
لمصنوها لانه لا ينقض من المثل المحمل من الانسان واجهل الحكم لا يعدن والاوى عندي  
الاول **قال** دام ظلم ولو احدث فاشكال بشار من المشبه بالادنى على الاعلى  
ومن عدم النص عليه **القول** ينزه الاول ان اعاد الفعل انما استحب لكون اليوم  
مقتضى الحدث منع بحقه اولى وانه الاوى منع والحق عندي المانة لانه من باب الاسباب  
فتفكره على موضع النص والاصح الاعاد الى ارجح **قال** دام ظلم  
ولو احدث من غير فعل ولا صلوة ناسيا تذاك واعاد الاحرام واهما المعتبر اشكال  
**القول** يحتمل اعيان الاول لانه عند الانسان به ان كان قد اتى بالمأجورة على وجهه  
اجرا لامتناع الامر الاجراء والارحمت الاعاد وهو ما ظلم قطع فلا يعقل الكراهة في  
ملاك الاعاد الاحرام ويحتمل اعيان الثاني لانه انما استت الاعادة لادراك احرام الحج او العمرة  
بفعل ولو لم يكن المانة موجزا للحج لم يحتمل الغناء من العلاقة تكون عتقا وتظلم  
الناقلة في ابتدا احتساب الثمن اذا خرج من مكة وبلان ان يبداه من حين الاحرام  
ونه الاستحلال او التذلل للوجه يستت اعاد شيئا من فعل الاحرام بسنة **قال**  
دام ظلم لو نوى الاحرام الاحياء والائمة او نواحيها معا فالاقرب البطلان **القول**  
هنا سلمان في اطلاقه الاحرام من غير تقصيص ولا عتق واحضار المصنف  
الاطلاق لوجوب التقصيص وانما يحتمل بالنسبة لان الاحرام لقضاء سبب الزام اجد  
النسبة بعينه وما بالذات لا يكون محتمل جاعل متاخر من وجوه ولا عند وقوعه  
ان لم يلزم اجدما لم ترتب اثر التبرع عليه ويعنى بطلانه وان الزم فاما بها او  
باجدما بعينه او بعينه والكل باطل لا استدلال الاولين الترجع من غير مرجع  
واما الثالث فلان الاحرام هو المتقضى للدخول في النسل لا عن اجزاء والدخول  
في غير المعنى محال فاذا لم تعقد به شئ لم يصح **قال** الشيخ في المسوطة بخبرين  
كان في اشترائه وان كان في غرض لم تعقد احرامه الا بالعتق واحتمل عليه ما  
روى عن النبي عليه السلام انه احرم ثم انتحل الوحي ثم عيين بعد بحج الوحي و

الوجه الاول  
الوجه الثاني  
الوجه الثالث  
الوجه الرابع  
الوجه الخامس  
الوجه السادس  
الوجه السابع  
الوجه الثامن  
الوجه التاسع  
الوجه العاشر  
الوجه الحادي عشر  
الوجه الثاني عشر  
الوجه الثالث عشر  
الوجه الرابع عشر  
الوجه الخامس عشر  
الوجه السادس عشر  
الوجه السابع عشر  
الوجه الثامن عشر  
الوجه التاسع عشر  
الوجه العشرون

وهو الاوى  
خلافه



الجواب المنع من محذور السند وهو ان كونه من جنسها لا يمنع **ب** لو نوى باحرام  
واحد الخ والعصاة قال ان اى عقيل يصح ذلك ونفس القرآن بان نوى باحرام  
واحد الخ والمرة لوجه واحد ونوع واحد عن محقق واجد مع سيات الهدى **ب** ان  
مذهب الامر بنوعه لما روى ان عليا عليه السلام قال ليكن معي وعمة معا وبما  
رواه الجلبى في الصحيح عن الصادق عليه السلام انه قال اما رجل يقرن بين الخ  
والعرة فلا يصلح ان يوفى الهدى **الجواب** منع محذور السند في الاول والثاني  
بدل على اشراف سيات الهدى في القرآن لا غير وهو قوله ولا تدل على قوله والوجه  
اخبار المصنف وهو ابطالان لما رواه حمض بن ابي شري في الصحيح عن منصور  
من حاتم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون القرآن الا بسياق الهدى  
المحدث بنى سبعة عزم وما رواه الجلبى في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال  
انما نكح الذي يقرن من الصفا والمروة مثل نكح المحذور وليس افضل منه الا سيات  
الهدى والماله يسفى احاد الاثقال **قال** دام ظله والاقرب جواز الخبر وللثاني  
**اقول** هذا مذهب المعتز وان ادرى من ان يجوز لها ان تصلى فيه اجماعا وكلما  
يجوز لها ان تصلى فيه يجوز لها ان يجرد فيه لقول الصادق عليه السلام كل ثوب تصلى  
فيه فلا بأس ان يحرم فيه وذهب الشيخ وابن الحنفى الى عدم الجواز لقول ان  
عبد الله عليه السلام امره المحذور بلبس ما شئت من الثياب غير الحرير و  
البيان في الاول هو الاصح عنده لما رواه الشيخ في الصحيح عن يعقوب بن  
شعب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام امره بلبس الخشن نزلة عليها وتلبس  
الخز والحذر والبراج قال نعم لا بأس به وتلبس الخشن في المسك والجواب  
فيما قبل الرواية على الكراهة لان الرواية التي ذكرناها في محتساة الصحاح والتي  
اصحها الشيخ من الصحاح ايضا لكن الرواية التي ذكرناها صريحة في الاباحة  
والتي ذكرها الشيخ ليست بصرح في الحرم لانها تحمل الكراهة وجه الجمع ما ذكرناه  
والجواب اول من ابطال احدهما والعصر في اول الجمل من المحتمل **قال** دام ظله  
محمدا على كل دلالة حكم الاحرام الا لاكثر كالحطاب ومن سبق له احرام قبل معنى  
شهر من ايامه او احل له على اشكال **اقول** شار من اجمال اطلاق النفس لها معا

وانما

وانما **الاحصاء** احتساب من جنس الاحرام واصاله البراءة لاحتساب من جنس  
الاحلال وظاهر كلام الشيخ يدل على الثاني فانه قال في المبسوط ولا يسعى للتمتع  
بالعمر الى الخ ان يخرج من حكمه قبل ان يقضى مناسكا الى قوله فان حضر بعز احرام  
ثم عاد فان كان عوف في الشهر الذي حرم فيه لم يضره ان يدخل بعز احرام وان  
كان عوف الباهة عز ذلك الشهر دخلها محرم بالعمر الى الخ وهذا هو الاصح عندى  
لان لو حصر محرم قبل احلاله ولم يحل فانه لا يجد احراما اخر ولو قضى اكثر من عمر  
فدل على ان الاعتبار انما هو بعد الاحلال **قال** دام ظله ولو اكل عرة المحتج  
المذمومة فني وجوب الخ اشكال **اول** منار الاشكال انها جرمنا في لقول النبي  
عليه السلام دخلت العرة في الخ هكذا وشكل الى صانع وكل من دخل في عزم الخ  
وجب عليه الخ للآية ومن انها مكان متعارفان ولان ذكرهما في الآية يتوالتان  
واثنا الحج والعرة لله مع عدم اشتماله على التكرار اجماعا يدل على عدم الاحتساب  
في وجوب احدهما بالآخر الاخر والا كان تكرارا والا فحقى عندى الوجوب وهو اخبار  
الشيخ في النهاية وابن حنفى وابن البراج **قال** دام ظله ويجوز لمن نوى الافراد  
الطوائف والسعي والمقصود جعلها عمر التمتع ما لم يلبث فان لم ينعقد احرامه **قال**  
وانما الاعتبار بالفساد لا بالنسبة **اول** الاول قول الشيخ في النهاية لرواية  
انه يصير الصحاح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يحرم في سفر دام بطوف  
بالبيت ويسعى من الصفا والمروة ثم يدعوه ان يجعلها عرة قال ان كان لمن لم يبعد  
ما سعى قبل ان يقصر فلا بأس به والمانه قول ابن ادرس لقوله عليه السلام ان  
الاحمال بالنسبة والذين في النساء ومواضعا والذى **قال** دام ظله والشرط  
مع احصاء التحلل بالهدى وفائدة الشرط تحراز التحلل على راي **اول** هذا المسألة  
في المحذور وذكر في باب المصدود حكمه وانا اذكر الاقوال في الموضوعين هما الاشراكها  
في المعنى العام وهو المنع عز وفوق مصحح للشيخ وهو بدركه وقوله ولو بعدد او مسان  
عنون الخ او عز حكمه في العمر بعدد او من ماقول **قال** اجماع الكل على استحباب  
الاشراط وانما التراجع في اثره وفائدة منه اقوال **قال** جواز التحلل للمحذور فانه  
اذا لم يستطع لم يجز له التحلل لامر عليه السلام بالاشراط في جواب السؤال عن

ما من الاخر



خوف المرض وقال عليه السلام لضباعة تولى ليك اللهم ليك وتخلي من الارض  
 حيث جئتني فان لك علي ربك ما استثبتت الحديث فعلى هذا لو ترك المشرط  
 لم يتخلل بل يصير الى ادراك الحج او العروة ويحلل مع الاشرط بهدي للآية معته  
 ويمنع بلوغ حبله لقوله تعالى ولا تخلقوا ووسم حتى يبلغ الهدى محله واما المصدود  
 فانه لا يشرط ان سقط الهدى بمعنى انه يتخلل بعرضه لانه لا بد له من فائدة  
 ولست حوازا للتخلل لجواز بدونه لرواه عنه من حبان قال سألت ابا عبد الله عليه  
 السلام عن الذي يقول حلتني حيث جئتني فقال هو حل حيث جئتني ايه عرجيل  
 قال او لم يقل الحديث وليس المراد المحصور للآية هو المصدود جميعا من الادلة  
 سقط دم التخلل عن المصدود والمحصور لقوله عليه السلام لضباعة فان  
 لك علي ربك ما استثبتت ولم يشترط الهدى فلو كان شرط الموت باخرا البيان  
 عن وقت الحاجة وهو قول بعض الصحابة المرفوعين وقيل ان اخرج من  
 فانه لم يوجب في تخلل المصدود الهدى واوجبه في محلل المصدود واستقطه  
 بالاستراط شرط ان لا يكون قد ساق هذا وهذا القول ليس بحديثي لقوله تعالى  
 فان احصرت فما استيسر من الهدى وان النبي عليه السلام صدقته الجديدة فخر واجل  
 ورجع وقال عليه السلام هذا مني فما سلككم فانه حوازا للتخلل المحصور من غير  
 تركه ليعمل المحن عليه السلام كما يرى عنه واما المصدود فلا اثر له فيه بل هو  
 بعد شرعي له ولا سقطه الهدى **قوله** في الضلوع انه بالحصر والصدح بما ساقه  
 الهدى ويؤاخذ احكامه لانه لم يوجب شرط حوازا لتخلل التخلل فتمسك  
**قوله** الشيخ وان الجنداء لا يتخلل الا بالهدى وانسان في المحصور والمرضى ولا  
 سقطه المصدود وعلى هذا التقدير لا يكون للاشرط اثر بل يكون بغيره شرعا اذا  
 احرأما ان يعتد او لا ولا يتخلل التزلزل ولا التعلل بشرط والله يدل على وجوب الهدى  
 وآيه ولا تخلقوا ووسم حتى يبلغ الهدى محله وعلل النبي عليه السلام ذلك بالمصدود  
 ايضا وعنا بوا الصالح عندي وهو الذي اتفق به والذي انصف واذا ذكرنا  
 ذلك هنا ونعلم المصدود حكماء لقول الامام اذا قرئ ذلك فمؤيد **قوله**  
 المصنف فانه الشرط حوازا للتخلل ليس المراد منه المنع من التخلل لو لم يشترط بل  
 مضاف

ان التخلل ممنوع منه منع العذر وعدم الاشرط يكون حوازا للتخلل رخصه ومنع  
 الاشرط بعينه التخلل جباح الاصل وبسبب الحاجة بالاصل الاشرط والعذر  
 انما يظهر فيما لو تدرأ من مصدق كلما فعل رخصه هكذا وفي التعليق **قوله**  
 دام ظله والاقرن حوازا بكون الحد المحرم محلا **قوله** وجه القران الاول التخلل  
 عنه محلان ومحتل عدده ان ولائته مترتبة على ولائه الحد وهو ممنوع من الاعتدال  
 عليه اول ومنه الاستكمال انه هل يكون ما يباع الحد او غير المول عليه خلافه والاصح  
 عند الجواز **قوله** دام ظله واما على اشكال **قوله** سائر من الطلاق  
 الامامان الشبان عليه ومن قوله تعالى ولايات الشهداء اذا دعوا وانه اخبار الامام  
 والاخبار اذا كان صدقا ولم تشمل على ضرر لم يحسن تحريمه ولان اولي بالاحكام من الجماعة  
 اجماع النكاح في الخارج والشان احاديثي واما ما حكى فاذا حال الوجود الخارجي  
 فالوجود الدخني والسوت الحكمي اولي ولان تركها مظنة للزنا والضرب على العذر فيكون  
 من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك واجب مالم ينصف في الدين  
 المقصود من كلام الامام بحرم اقامة الشان على عذر وقع من محرم وحل ادين  
 محرمين **قوله** دام ظله فان كان المنكر المرأة فالأول وجوب المهر كلاً **قوله**  
 اذا ادعى الزوج وقوع العقد جالده الاحرام وانكرت المرأة فالقول قولها مع المهر  
 عدم البينة فاذا حلفت هل يجب لها كل المهر او نصفه اخذ شيخنا وجوب الكل لوجوب  
 المنصف وهو العقد وهذا الشيخ والمفتي الى وجوب النصف وسقوط النصف لانه  
 حرم عليه نكاحها باعترافه بل الدخول يجب لها نصف المهر كالطلاق وبني هذا المسألة  
 ان المهر يجب بالمعقد واما مشطه بالطلاق كما خيار سحما او به بالنسج قبل الدخول  
 كما خالف الشيخ او يجب النصف العقد والنصف الاصر بالدخول او الموت كما خالف  
 المفتي فعلى الثاني والثالث يجب النصف وعلى الاول يجب الكل لصحة الشيخ بان  
 الاصل براه الدخول منه نظر لان الاصل ان يكون محم اذا لم يستحل طلاقه والزوج  
 شبهة فتمت المهر فلا يصح الاستدلال باصل البراءه هنا لما على قول الجنداء في الاستدلال  
 باصل البراءه هنا **قوله** دام ظله والشيخ طهطا على رأي **قوله** هذا يجب  
 الشيخ في البسوط والاقتصاد والمفتي والمرضى والجمع من آية وانى الضلوع

هذا هو الوجه  
 في المهر  
 في المهر  
 في المهر



واى الصلح وسداد وان ادرى لقول العادق عليه السلام لاسل المحرم شيئا من  
الطيب ويوعام وان النبي عليه السلام قال في محرم وقتة في نافة النسيب طسافا  
بحر من النية طسافا ويوعام فتعبد عليه اول قال **الشح في النية** الذي يحرم من الطيب  
المسك والعنبر والزعفران والورد والعود والكافور وما عداه من الطيب مكره  
واضار وان حرم اصح الشح بما يولد معونه من عمار عن الصادق عليه السلام قال  
انما حرم عليك من الطيب ان يبعثا المسك والعنبر والورد والزعفران ومن ابن  
ابن بعنبر عن الصادق عليه السلام قال الطيب المسك والعنبر والزعفران والعود  
والجواب **ان الحديث** الذي روي في التحريم من الصلح وطمان الروايات  
من الصلح واستقطب في الهدية العود والكافور واستقطب ابن البراج العود **قال**  
دام ظل الاحمال بالسواد على راي **اول** هذا قول الشيخ في النية والمبسوط في المند  
وسداد وان ادرى لقول ابن عبد الله عليه السلام لا تكحل الرجل المرأة المحرمان  
فالكحل الاسود الا انه عليه والني يقتضي التحريم وجعل الشيخ في الاحمال والاقصا  
مكره للاصل والافق عندى التحريم **قال** دام ظل والنظرة المرأة على راي  
**اقول** هذا قول الشيخ في المبسوط والنهاية وانه الصلح وان ادرى لما رواه  
حامد في الصحيح عن ابن عبد الله عليه السلام قال لا ينظر المرأة وان محرم فانها من  
النية وذهب في الاحمال الى الكراهة ويومض عن ابن ادرى وان حرم للاصل  
**قال** دام ظل اصحاح الدم احضار على راي **اول** هذا احضار المند والمرضى  
وسداد وله الصلح وان البراج وان ادرى لرواه الجليلي الصحيح قال سلك الصادق  
عليه السلام عن المحرم سنان قال نعم ولا يدعى والني التحريم وذهب الشيخ في اختلاف  
وان حرم الى الكراهة لما رواه حمزة بن عمار عن الصادق عليه السلام انه قال لا بأس  
ان يحتمل المحرم ما لم يكن او يقطع الشعر والاصحاب يستدلون **الاداء والجواب**  
انه يجوز على الضرورة ورواه الشيخ ارجح لانها ما قبله عن الاصل وهذا مزية له و  
الاسس اول من التاكيد كما في نية الاموال ولا ينافى في النية عن الاداء بل  
عليه ما لم ينعم ورواه الابا حه الاول على انما هو الاداء بالمطانية ولا بالمضي بل  
لاستلام الاصحاب الاداء في الاكر وقد تخلف عنه فلا ترجح على الدلالة بالمطانية

و

منها **قال** دام ظل والجدال وهو قول الاواند ويلي والله والاقرن لقتصاص  
المخ منه الصفة وفي الدعوى الى انه اشكال **اول** وجه القول باختصاص  
مورد المص من المثل ركة في المعنى ووجه الاشكال في دفع الدعوى الى انه عموم  
العموم ولو لم العنبر **قال** دام ظل ولا مشعها لو اضبط على راي **اول**  
ذهب الشيخ في المبسوط الى وجوب الشئ للنهي عن سقاء الدم بالحضه والاصحاب  
الابا بشئ وبالايم الواجب الا انه يروى وذهب في الاحمال الى عدم الشئ الاصل  
**قال** دام ظل والحقا للنية على راي **اقول** المشهور من الاصحاب الكراهة ولما  
انه زينة وكل رنة حرام اما الصغرى فلهما التقدير ولما للمسوى فلهما جبر في  
الصغرى عن الصادق عليه السلام انه قال لا يكحل المرأة المحرمة بالسواد اى  
السواد رنة فعليه بما دل على تحريمها اصحها بالاصل ورواه في سنن الصغرى  
قال سانه عن الحسن فقال ان المحرم لعمه ورواه في النية وما يوجب وما يباح  
والجواب **ان الاصل** مردودا لبعض الروايات من سواد وعن حمل الموضع لان  
البحث في استعماله في الرنة **قال** دام ظل ليس السواد احضار على راي  
**اقول** هذا مذهب الشيخ في المبسوط والنهاية وان ادرى وانه الصلح  
وان البراج وان حرم وفيه مكره ورواه عن ابن ادرى احضار المصنفه  
**الفتل الثاني** في الطوان **قال** دام ظل والبداء بالبحر الاسود فلو ابتداء  
بعض لم يعتد بذلك الشوط الى ان يمتد الى اول الحج فنه يمتد الى الاحتساب ان خبر  
النية عند الامام مع احوال البطالان **اول** يحرم هذه المسألة بحسب الآثار  
في الطوان بالبحر الاسود فتجاذبه جمع مدية في حرمه لان النبي عليه السلام كذا  
طمان ورواه في خبره عن مناسككم فلو ابتداء من غير البحر الاسود لم يعتد بما يفعل  
حتى يمتد الى البحر الاسود فكون من ابتداء طوافه فلا بد وان يكون ما يوجب سبعة  
اشواط منه التي بالفتل الاستدانة حكما لا يصير عن نفع طوافه كما لو قدم المشرك  
فكل بعض اعضاء على وجه فانه يجعل على الوجه عند فعل ابتداء ويكون لنية  
مستحضره بالفعل عند فعل الوجه لاستدانة الحكم لا غير ثم وقع بعد المصنف اشتباه  
في قوله للامام ففعله ان يكون مراد بالامام الامام العليل ومصدره انه فعل طوافا

والاقرى عندى للاختصاص بالنية الصفة  
لما رواه حمزة بن عمار عن الصادق عليه السلام  
في رجل طاف بالبحر الاسود فلو ابتداء  
من غير البحر الاسود لم يعتد بما يفعل  
حتى يمتد الى البحر الاسود فكون من ابتداء  
طوافه فلا بد وان يكون ما يوجب سبعة  
اشواط منه التي بالفتل الاستدانة حكما لا يصير  
عن نفع طوافه كما لو قدم المشرك فكل بعض  
اعضاء على وجه فانه يجعل على الوجه عند فعل  
ابتداء ويكون لنية مستحضره بالفعل عند فعل  
الوجه لاستدانة الحكم لا غير ثم وقع بعد المصنف  
اشتباه في قوله للامام ففعله ان يكون مراد بالامام  
الامام العليل ومصدره انه فعل طوافا

المصنفه  
في الله

في الله



ثانياً بينه صحيحاً مستحقاً لشرائط الطواف فنفيج ونحمل البطلان لانه زاد طرف  
 الزيادة فبطل كثران ركعة في الصلوة فلا بد وان يسكن من هذا الشوط الذي ابتداء  
 منه بعد الحجر من ابتداء الحجج او يكون معتقداً بطلان فلكل الشوط وان سدى الطواف  
 من الحجر الا ان فلو عطل عن هذا ولم يحصل يسكن منها كان كثران ركعة في الصلوة  
 وقرن منه ومن الرضوخ لا يطل الزيادة فيه ونحمل انه اراد بالامام امام الشوط  
 المانفص بحيث لا يجعل ما استأنى به وهذا وجد حاسبه على نسخة الاصل التي هي بخط  
 المصنف ونحمل البطلان للاستدلال بمعنى الحجر الاسود فمدفوع الشوط **قال** دام  
 ظلمه والمشي والاقتصاد فيه باليسير على راي ورجل ملا والمشي اربعاً في طواف القدوم  
 على راي **القول** في هذا الكلام مسلماً **ت** اسجد في المشي في الطواف لانه عليه  
 السلام طاف في الاكثر ماشياً والافضل ان لا يركب الا بعد ركعة ويجوز الركوب اعتباراً  
 لما رواه حاتم قال طاف رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع على راحلة الفرس  
 وبالصفا ليراه الناس وسرو عليهم لسانه قال فاف الناس عشقوا وابتغوا **القول** في  
 عليه السلام مرة لبيان حوران **ج** استحباب الاقتصاد في أي طواف تشكبه سواء كان  
 ماشياً او على دابة واحفظ الامم على مذبة الاقتصاد فيه في كل ثم لصلين فقال  
 بعضهم الاقتصاد في السكينة في جميع الطواف وهو قول الشيخ في النهاية وانه الصلح  
 وابن ادریس وابن ابن عسل وابن الحنفية ليعوم الامم ولو رواه عبد الرحمن بن سنان  
 قال سألته ابا عبد الله عليه السلام عن الطواف بعدت اسرع واكثر او امشي وابطل  
 فقال مشي من المشيين وقال بعضهم يمشي على ملا والمشي اربعاً في طواف القدوم خاصة  
 وهو قول الشيخ في المبسوط وابن حنبل انتدأ بالمشي عليه السلام لانه كذا فعل رواه  
 جعفر بن محمد عليه السلام وهذا فوائد **ت** الرجل في طواف القدوم في الملا  
 اسواط الاول من الحجج الى اجمع العلماء كانه على انه لا يمشي في كل طواف ولا في كل طواف  
 القدوم ولو تركه فيها او في بعضها لم يفسد في شيء من الاسواط الا انهم المأجزة ولو تركه  
 في بعضها استخف في باقي الملا ولو تركه في طواف القدوم لم يفسد في طواف الزيادة  
 والا لكان مغتصباً بالطواف النبي عليه السلام **ج** قوله ولكن اربعاً المأجزة بالمشي هنا  
 المعامل للملك وهو الاقتصاد في الحركة لا المشي على رجليه **ج** ترك هذه المذريات

هو ترك الاول وقرن منه ومن المسكورة ان المسكورة ما قصد بني الشارح على  
**قال** دام ظلم ولو في طواف الزيادة وواقع بعد رجوعه الى اهله فعليه بدنة  
 والرجوع لاجله وقيل لا كذا في الاعلى من واقع بعد الذكس **القول** الاول  
 قول الشيخ في النهاية والمبسوط والمأجزة قول ابن ادریس حجة الشيخ رواه  
 معونه من عمار الحنبل عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن منقطع دفع على  
 اهله ولم يزل يخطو خرواً وقد عرفت اي يكون قد سلم حجه ان كان عالماً وان كان  
 جاهلاً فلا بأس عليه وبها الصحيح ابن ادریس عشت قال لا بأس بركعتين من التيمم في  
 الفصح قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع اهله حتى حجا قبل ان يزور  
 البتة قال لا بأس **قال** دام ظلم ولو بعد الطواف على اربع قال الاقوى بطلان البتة  
**القول** هذا قول ابن ادریس لانها الكعبة مشروعة ولا نه صلوة للحج المأجزة والصلوة  
 بحكمها العام قالوا منع المساءة في كل الاحكام لانه حجاز يعني للمأجزة  
 ملك بل هو عام لانه علمه السلام استثنى الكلام والاستثناء يدل على العموم لان ائمة  
 المجازة الى الاتحاد المساءة في كل الاحكام فعمل عليه وذهب الشيخ الى العقادة  
 وروى ابن سبويه في الحديث ورجله ليعاً امر المؤمنين عليه السلام في المرأة الباردة  
 والحجاب **قال** في السند والاقوى الاول وهو البطلان **القول** الرابع  
 في العتص **قال** دام ظلم ولو طوف الممنوع اكاله في العتص فاجل وواقع ثم ذكر  
 النقص الثاني وكفى بمرق على رواه **القول** هذه رواية عبد الله بن مسكان في الحديث  
 قال سألته ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف من الصفا والمروة ستة اسواط  
 وهو ظن انه سبعة فذكر بعد ما اطل وواقع انه لما طاف ستة اسواط فقال عليه  
 السلام نعمه بدحجاً وطوف شوطاً آخر واعلم ان هذا هو الاقوى عندنا ورواه ابي حنبل  
 ورواه الشيخ في المبسوط وفي باب الكفارات من النهاية وقال لا دم عليه للاصل  
**قال** دام ظلم ومن ترك العتص حتى اهله في مأجزة حجت معناه ولا شيء عليه  
 وروى في **القول** احضار المصنف هنا هو من هذا الشيخ وعلى ما رواه ابن  
 الراجح للاصل وقوله وروى في **القول** ان الراجح ان يمتنع من عتصا قال قلت  
 لابي عبد الله عليه السلام الرجل يمتنع فني ان يمتنع حتى يملك في فاعل عدم بركته







ملخص  
الشيخ

الحج والاعتمر له وان ادرك جمعا بعد طلوع الشمس فهو بمنزلة واحد ولا يحل له ان يحركه الا في  
عندى الاجتهاد الاضطراري **باب** في كل منى **باب** دام ظل ولا  
يجزى الواحد في الواجب الا بعد وسع الضرر الصوم على راي **ابن** هذا الضار  
ان ادرس وقال الشيخ في النهاية والمبسوط يجوز مع الضرر عشرين يوما  
كانوا اهل ضوايا واحد واخذوا المندرج اليه من غير مناهل من اطلق سداد  
الاجزاء عن خمسة والاول هو الحق لقوله تعالى فمن لم يجد فاعطى من ايام  
ولما رواه الشيخ في الصحيحين عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجوز البعث والبدن في الايام  
عشرين **باب** في الاضطرار وحده كل منى ذكره والدي في النهاية والمنتقى  
المختلف **باب** دام ظل فان وجد وقت الذبح فالوقت وجوبه **ابن** وجه الوقت  
انه ما مور بالذبح في وقت واحد قد تحتمل لقوله تعالى فمن لم يجد من ثوبا  
الشرط وجعل عدم الوجدان وقت الذبح ومحمل عدمه ان لا يجد له شرطا فلو لم يستطع  
التقديم لم يكن بدلا وليس بجهد لان شرط التكليف بالانفعال في وقت شاملا لمصلحة  
مستحق وجوبه في ذلك الوقت ولا يحصل عنه بشرط دل الاضطرار عدم شاملا لمصلحة  
حجب الوجوه المتعينة لوجوبه وانما لم يعل بعضا كما تقرر في علم الكلام والاعتناء بالاعتناء  
في الوقت المعين لا في غيره واعلم انه مرد متولد وقت الذبح هذا هو الغرض من ذكر المتعينة  
بعد ذلك ولو وجد بعد ذلك قبل ان يلبس الشعة ذبحا استحبابا المراد هنا انه وجد  
بعد الدلاء قبل ان يلبس في باقي ذبيحة يوم النحر واذا جاز تقدم الذبح مع العلم بغيره  
فشرطه المطابق لا مطلقا **باب** دام ظل ولو مات من وجب عليه الصوم قبل صام  
الولي عنه وجوب العشرة على راي **ابن** الذي ان من وجب عليه الصوم في بدل  
الهدى وتكمن من يوم العشرة ولم ينقل ثمن مات وجب على الولي نفا العشرة وهو الاقوى  
عندى وذهب الشيخ وان حمله الى نفا الثلاثة خاصة وما ذكرها ايضا وان ادرس  
لا الصوم ولعب فانه لم يمكن منه وكل يوم فداثانه وجب على الولي قضاء اما الضعفة  
فقرينة واما الكبرى فله رواية معوية عن عائشة رضي الله عنها عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
من مات ولم يكن له عدى المتعة فليصم عنه ولله والمعتوم من صيام بدل الذي لصق الشيخ  
بما رواه الخليلي في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل فسخ بالعرة ولم يكن له

في الاضطرار  
الشيخ في الصحيحين  
عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال يجوز البعث والبدن في الايام  
عشرين

هدى

هدى صام ليلة ايام في ذبيحة ثم مات بعد ما رجع الى اهله قبل ان يصوم السبعة  
على ولده ان بعضه عند قال ما اري عليه قضاء واحواب **باب** ان هدى من الجبان والاول  
من الصحاح والفتاح من ذبحه على ايمان **باب** دام ظل والاقوى وجوب الاكل  
**ابن** هذا اختيار ابن ادرس وهو الاقوى لقوله تعالى فكلوا منها والامر للوجوب  
وذهب الشيخ رحمه الله واولا الصلاح الى الاستحباب للاصل ولان امر الاكل لم  
يرد الا على الامانة واحواب **باب** عن **ابن** لا يجوز الاصل مع دلاله القرآن  
على خلافه وعن **ابن** منع كليمه الاية **باب** دام ظل والخلق افضل خصوصا الملبس  
والضرور ولا يصح عليها على راي **ابن** هذا اختيار الشيخ وابن البراء وابن  
ادريس وقال الشيخ في النهاية لا يجوز الضرور ولا الملبس الا للخلق وبه قال  
ابن حنبل لرواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال للضرور ان يخلق راسه  
ولا يقتصر انما المقصود لمن حج حجة الاسلام وما رواه الشيخ في الصحيحين عن معوية  
بن جابر عن الصادق عليه السلام قال سعى للضرور ان يخلق وان كان قد  
حج فان شارق قصر وان شاحق قال واذا لم يذبحه او عقصه فان علمه الخليلي  
وليس له المقصر والحواب **باب** انه يحل على الاسحاب حنما من الاول الصبي  
الاولون بقوله تعالى ليدخلن المسجد اخر لم انش الله امنن محلقين رؤسهن  
ومعقرن وليس المراد المحج بل انا اختيار الفضل وليس لانه والاولى  
منقبس الاولى وما رواه جسر في الصحيحين عن الصادق عليه السلام قال قال رسول  
الله صلى الله عليه واله يوم الحديبية اللهم اغفر للمحلقين مرقن قبل والمقصرين  
بارسول الله قال والمقصرين فدل على ان الخلق افضل وهذا هو الصحيح عندى  
**باب** دام ظل وحده على المرأة المقصر وبحكم الخلق وفي اجزاء نظره  
**ابن** سائر من انه باول جزء منه محمل البصير ومن المني عنه والمني  
يدل على الفساد **باب** دام ظل فاذا خلق او قصر اجل من كل الى الطب  
والسائر والصيد على انه كمال **ابن** سائر الاسكال ان سببه على يوم الايام  
لانه مسكن من الاجلال فمع الاجرام منه لم تول او اجرم لانهم على مكره في الجرم  
والغاية تظهر في تضعيف الكفاية وعدمه ومجموعهم يحرم الصيد والكل لحم وان

في الاضطرار  
الشيخ في الصحيحين  
عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال يجوز البعث والبدن في الايام  
عشرين



ذبح خارجا عن الحرم وعدم ذلك **قال** دام ظله وحرم على المرأة لو تركته على  
اشكال **اول** من ان عدم النفر والاصل في عدم النسي المحرم للمرأة عن الرجل للرجل  
على المرأة لعدم حقيقة الاثنتا واشراك الصنعة منها **قال** دام ظله وهل يشترط معايرة  
للمائة من طواف النساء في احوام آخر اشكال **اول** مساواة انه شرع لتجمل النسيارة  
فان لم يحصل للمائة لم يصح رائه وحسب باجرام جديد فلا مدخلان والاخرى الشا في  
**قال** دام ظله وحرم على المرأة ان يبعد بلوغه لو تركه على اشكال **اول** مساواة  
من ان اجرام الصبي هل يومعه في نظر الشارع او من من ومن انهاء العدم ومن  
انه لكلف او من قبل الاسباب **الفصل الثاني** في باقي المناسك **قال** دام ظله  
ورفع يافوق الكعبة والاحتياط في حمل الحبل للتعلم عليه مع التساوي **قال**  
دام ظله ومنع احواله في دور مكة **قال** حرمة الشج لان مكة هي المسجد الحرام  
والمسجد الحرام لا يجوز بيع شيء منه ولا اجارته اما المقتضية الاولى فتقوله تعالى سبحان  
الذي اسرى نعيق بني اسرائيل الى المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وكان الاسرا من دار  
ام هانئ ولقوله تعالى الذي كذبوا بعدونك عن سبيل الله والمسجد الحرام وكان قد  
صد النبي عليه السلام عن مكة واما المانعة فتقوله تعالى سوا المعاكفة والمعاد  
والجواب ان شدة مكة بالمسجد مجاز للمحرمة والشرف والضمير هنا راجع الى المسجد  
الحرام حقيقة ومسلم **قال** في الاخرين قوله تعالى للفقهاء المهاجرين الذين  
افرحوا من ديارهم افاضوا الدار باليمن والمؤمنين من الاضائة الملك ٥٥  
**الفصل الثالث** في التوايع **قال** دام ظله ولو استطاع الحج الافراد دون عمرة  
فالاووب وجوبه خاصة **قال** وجه القرب عموم قوله تعالى ولقد علم الناس حج  
الست من لست طاع اليه سبيلا وتحتل عدمه لعدم النفر واصل البراء والحق  
عندي الاول وكذا الثاني **قال** دام ظله ولو كانت عمرة الاسلام او التذرية  
انقل اشكال **اول** مساواة في عمرة الاسلام اخذت للحياب بمنزلة في الميسر  
لان التمتع افضل ومنه انا بانوبه وان ادرس لوجوبها وبه يظهر مساواة في  
المذكور **قال** دام ظله والعقد على اشكال **اول** مساواة ان الاحرام  
محرم للنساء وطيا ولما وعقدانهم تفوا على ان طوافن مجلد للنساء ولا يجلس الا

هذا هو الوجه في منع النساء من التمتع  
لان التمتع هو الذي لا يشرع للنساء  
لان التمتع هو الذي لا يشرع للنساء  
لان التمتع هو الذي لا يشرع للنساء

به ومن تناول يحرم النساء يحرم الوطى لانه المبدأ الى النعم والرد الى الاحرام بالذبح  
والحلق وطواف الزيار **قال** دام ظله واختلف في الزمان من العصرين فيقبل  
سنة وقيل شهر وقيل عشرة ايام وقيل التواي **اقول** الاول لان الله عجل يقول  
الصادق عليه السلام والعرة في كل سنة مرة ولول الباقية عليه السلام لا يكون عمران  
في سنة واحدة والمانعة قوله في الصلح وان من والدالت قول الشيخ وانما الجيد  
وان البسراج لقوله الحسن عليه السلام ولكل شهر عمة فبانه على من المنة ان يكون  
اقبل فقال يكون لكل عشرة ايام عمرة والرايع قوله السيد المرتضى رحمه الله في المسالك  
الماضية وان ادرس لقوله النبي عليه السلام العبر الى العمرة كقائه لما بينهما ولم  
يفضل والايج عندى جواز التواي واحكام **قال** في انحصار العقد **قال** دام ظله وهل يمكن  
السند والدلالة **الفصل الثاني** في انحصار العقد **قال** دام ظله وهل يمكن  
هذه المسألة عندى التحلل الاخرى ذلك مع نية **قال** قال في المصنف يحمل  
قول مع نية وجهين **١** انه يمكن لكن يستحب التفاسر وهو ذهب الشيخ الى جعته  
وانه الصلح وسلا روايت البراج **٢** انه ان كان مندوبا كمن والا فلا وجه القرب على  
العقد الاول عموم قوله تعالى فان احصرت فما استيسر من الهدى وبذلك عدمه لما  
مات ووجهه على المانة واما الاجتهاد مع المذهب فلما خرونا هو عدمه مع الرجوع فلان  
الاخرين اذا ما اختلفت بينهما فقد خالف ما قرره في الاصول البحث قبل المصدرة  
والمحمود فان قوله تعالى فان احصرت المراد به المعنى الام وهو المشر باحدهما **قال**  
دام ظله ولا دل له على اشكال **اول** مساواة قوله تعالى فان احصرت فما استيسر  
من الهدى ولا يحلوا به سلم حتى يبلغ الهدى محله فلو كان الصوم او الاطعام بدلا  
لماز الحلق قبل البلوغ فخرج البعثة عن كونها عناية وهو نسخ فلا يجوز ولان الهدى  
انتم مقام الاعمال ولو قدر على الاعمال لم تحلل الا بها فاذا عجزت لم تحلل الا به  
ومن الحديث **قال** دام ظله لان التحلل انما يجوز بالصدا اعلم التوات على  
اشكال **اول** ذهب الشيخ في الميسر الى حراز التحلل بعلم التوات واخذ المرتضى  
وان ادرس لوجه مقتضى في الصدا وبما القصور بقا الاحرام ولا عسر مستطوع  
بل هذا الميع من الصدا لمحو الا اذا ركضه فاذا جاز التحلل مع مظنة التوات فيجوز

والتواتر



علمه اولى ويحتل عدده لانه محرم يجب اكمال ما احرم له او العترة لقوله تعالى وانما الخ  
والعتره لله وحوازلهم المصدودون بالعمى قبل النوات المخرج الاقصى بتوليده ههنا  
لانه ليس بمصدود مع ضيقه على وجهه التخلل بالعمى على من يات به الخ ولكن الشيق بالانقلاب  
احرم له الى العمى مع العترة وهذا يقتضيه المصنف في الاصح عندى انه لا يتخلل الا  
بالعرة مع علم النوات **قال** دام ظله وكذا التخلل من غير هدى مع الاشتراط على راي  
**الاول** ولا ندم البحث في ذلك **قال** دام ظله لو صدق عليه بعد الموت فان  
الحق الطراف والشيء المحجوز في ذى الجحيم حجه والاراجع عليه العود من ماله لا اذ اياته  
الماسك ولولم يدرك سوى الموتى فاشكال **الاول** احاد ابن عمر اكمال الخ لقوله  
عليه السلام المحجوز عنه ولم ين من كلام الشيخ في المبسوط عدم اكمال الخ لان الاصل ان  
المحجوز عنه تمام الكل وحضه مواضع النفس فلا تعدى لان كل ما هو على خلاف الاصل  
ينصرف على موضع النفس **قال** دام ظله لو افسد نفسه فتخلل وصفت به الاسناد  
وعدم التخلل والخ من ماله فان قلنا ان الاول حجه الاسلام لم يكف الواحد والاشكال  
**الاول** هذه المسئلة حسنا على مسكتى **ا** ان الاول هل من حجه الاسلام لقول الشيخ  
في الهامة لرواه زرارة في الحسن قال سألته ابي يحيى لها قال الاول التي احدها ما اجدها  
والاخرى عليها عترة والحوار **ب** انها مبطوعة لان زرارة لم يسطر الى امام  
وان كان الظاهر اسنادها الى الصادق عليه السلام لانه من اجاله او عترة لقول ابن ادرس  
وموافق عندى ان الفاسد المحجوز ان يكون حجه الاسلام لانه لو اجزاعه الصحيح لما كان  
فاسدا **ب** على تقدير كون الاول عترة هل يعفى مع العترة حمل وجوب قضائها  
لانها حجه واجب صدقته وكل حجه واجب صدقته وجب قضاءه والعترة ما كان  
ويحمل لعدم وهو الاخرى عندى لان الصدق والتخلل سقط لوجوب الاول والعقلاء  
انما يجب بامر جديد وان وجوب العترة الاصلى ودرال وانما وجب امامها للشرع  
فيها كالمندوب وما وجب الشرع خاصة لاجب مضاه مع الصدق انظر ذلك فيقول  
على القول بان الاول حجه الاسلام لا يلقى الواجب لان حجه الاسلام لم يحمل العترة  
الاخرى عنها وعلى القول بان الاول عترة فان قلت العترة لا يعفى لكونها حجه وان  
قلت انها تنقض لم يكف الواحد لكن على هذا السبق فان حجه الاسلام اولاهم في السنة

الباب

الباب ما بالعترة هذا محتسب هذه المسئلة **قال** دام ظله فان المكثف العترة والاول  
باق وجب القضاء ويصح بعضه لسته على اشكال **الاول** هذا سبب على ان الاول هل من  
حجه الاسلام او عترة فان قلنا ان الاول حجه الاسلام كان هذا الخ الحاق به قضائيا  
فكان الفاسد منه حجه بعضه لسته وان قلنا ان الاول عترة منه حجه الاسلام فلا يكون  
عترة لئلا يكون الفاسد فلا يكون هذا حجه بعضه لسته وان قلنا ان العترة بعض حجه تقدير  
لم يكن الاول عترة حجه عليه حجه آخر مضاه لسته لكن في سنة اخرى لان حجه الاسلام  
تقدم على مضاه العترة اجماعا ولم يلق الاقصى لم يحجب عنه قضاءه والاخرى عندى ان الاول  
عترة وان العترة لا تقضى **قال** دام ظله ولعلم النوات بعد المعنى وازوال العترة  
تقل التقدير في وجوبها لئلا يحكم بالتخلل لغيره اشكال **الاول** شارح من اعلام حجه  
لها البعث فلا يستقط منه والعقد المانع قد زال ومن اراد وجوبها البعث باج لوجوب الخ  
وقد مات الخ فلا يجب المانع والاخرى عندى الاول لان السبب في التخلل انحصر وقد زال فلا يحمل  
بدون عترة التخلل **قال** دام ظله واذا تحلل العترة ان في العترة بالواجب وقيل  
بالعترة **الاول** قول ابن ادرس والمصنف هذا في المختلف والهامة والعترة قول  
الشيخ وابن عمر لما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر عليه السلام انه سألته العترة يحصر  
وقد مال واشترط فقلت حيث حبس حتى قال يبعث هذه قلت هل يمنع من ماله قال لا  
ولكن يدخل في مثل ما خرج عنه وشراوى في قاعدة في الصحيح عن الصادق عليه السلام و  
الحجاب **ب** جهلا اذا انقضت بغير وجهه وهذا هو الحق عندى **قال** دام ظله  
وهل يسقط الهدى مع الاشراف في المصدور والمصدور قولان **الاول** قد مضى البحث  
واما هذا اذا جفع احصه والصدقة واحدة في حاله واحدة والحق انه اذا احتج في حاله  
واحدة حجة في الاحصاء كما انما سألنا واحمل لئلا يتخلل فما تقدم وضاهما انما هو ضمن لم  
يتق الهدى اما مع سبابة فلا يسقط باجماع الامة **قال** دام ظله وروى ابن عمر عن  
هذا من انفس من الافاق بطريقا بواعدا عما به وقت ذلك او حجة ثم كتبت باجماع المحققين  
والابن فاذا حضر وقت الوعد اجل ولو قبل الحزم على المحرم كذا استقاما **الاول** احصاهم حجه  
هذه رواية رواها الشيخ ارجع في من باب في الصحيح عن معاوية بن عمار قال سئل  
اما عبد الله عليه السلام عن الرجل يبعث بالهدى فيقول عا وليس بواجب قال بواجب

هذا هو الحق عندى  
وقيل ان العترة لا تقضى  
وقيل ان العترة لا تقضى  
وقيل ان العترة لا تقضى



يوما فقلده وماذا كان لذلك ساعده احتب ما احتبته المحرم الى يوم النحر فاذا كان يوم النحر اخذ  
 عنه أحدث قوله ولا يلبي لرواه عبد الله بن مسعود في الصحيح عن الصادق عليه السلام  
 قال ان عباسا وعليا كانا سفيان يهديهما من المدينة ثم سجدوا وان دعاهما من ارض من  
 الاياق واعدا احما بنا سفيان ولبشعا وبما يوما معلوما لم يمسك يوم النحر الى يوم النحر  
 عنه فلا يمسك عنه المحرم ويحتسب من كل ما احتب المحرم الا انه لا يلبي الا ان كان حيا او مقرا  
 وقوله كثر استقاما لما رواه هرون بن اسحق في الصحيح قال ان ابا عبد الله بعث بدنه  
 وامرا الذي بعث بهما بعد ان يولد في شهر في يوم كذا وكذا فقلت له ان لا يبعثي لكن ان يلبس  
 نفسي الى اعدائه عليه السلام وهو بالحسين فقلت له ان ابا عبد الله فعل كذا وكذا وانه  
 لا يسطر ان يزع الساب لمكان ان جعفر فقال سره فلبس الثياب واليخ بقره يوم النحر  
 عن لسان الكتاب **الابواب** هذا امر ولا امر للموجوب لا انزل **الموجبة** العلم  
 اجاعا ولم يوجد **السبل** في كذا في الاجرام **باب** دام ظله وروى في  
 الاسد اخام برن كيش **الاول** اخلف الاحباب في مثل الاسد في الحرم فقال ابن بابويه  
 فيه كيش وقال الشيخ لا يلبس عليه واحسان ابن حمزة وابن ادرس الصحيح الاول ما رواه  
 سعيد المكاوي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قتل اسدا في الحرم قال كفى  
 عليه كيش يدخه ويصغفه **باب** دام ظله ويجوز ان يقره وشرا العارضي الذي  
 واخر احكام من سكة للحول في المحرم اشكال **الاول** شارب منها صيد وكل صيد  
 حرام على المحرم اما الاول فظاهر والنا الكبرى فلقوله تعالى وحرم عليكم صيد البئر  
 ما دتم حريا وهي عامه بالاجماع في الصيد والمجرب في ذهاب المائل بالاجابة  
 الى انها تخصه بالرواية ومن عزم ما رواه عيسى في الصحيح قال قلت لابي عبد الله  
 عليه السلام في شرا العارضي يخرج من مكة او المدينة فقال اجبت ان يخرج منها شيئا  
 وهي تدل على الكراهية لان المراد لو كان المحرم لم يخرج من الحرم لغير الجاه من المدينة ولو كان  
 المحرم والكراهية لم يستعمل المشرك في كل معصية ومنه يظهر اما الاول فظاهر  
 المشرك وان هذا رواه آحادا يعارض الشرا وانها حكاه حال فلا يتم ولعمري  
 صلاحه دلالتها على تخصيص آية اذ ليست دلالتها صريحة واغنى عن ذلك **باب**  
 دام ظله والاربع وخمسة الصوم من الستين وان نقص البذل **الاول** اذا قلنا

نقله

نقله بدنه فان عجز نقص منها على البئر والطم ستين سكتا لكل سكتين نصف صاع فان زاد  
 القدر على ستين كانا الزكاة له وان نقص عن الستين لم يحسب عليه الا ايام فان عجز صاع عن كل  
 نصف صاع ثمانية وستين ثوبا فلو نقصت ثمة البيرة من الستين كانا وقت الخمسين لا غير  
 ولم يمكن من النقص هل حرمه صوم حرمه لم لا بد من الصوم من الستين الا ان كان  
 الا ان الحرس انما تجوز اذا كان البئر حرجا او اخرجه ايا بدله فلا ويجوز ان  
 العتوم بول الطعام الذي تحت راسه في حاله الاضطراب فيفقده والارض عندي  
 عدم الاعتراف لان البذل الاضطراب في الارض من اوله في حكم البذل منه وان بدله في خروج  
 للمجموع لا يستلزم بدله الاخر **باب** **الاول** شارب من العجوة من المكنع يحق من بعض  
 وزه وحرم الاكل لو كان اشكال **الاول** شارب من العجوة من المكنع يحق من بعض  
 اجزاء من ان يسقط احد الاربعين لا يسقط الاخر **باب** دام ظله ولو عجز  
 بعد صيام شهر فاقوى الاحكامات وحرم تسعته ما تقدمت التسقط **الاول** وجه  
 الاول ان الماشية عشر بدل الثمن ونصف البدل بدل نصف البدل ولا يعمل بالرجح  
 الى بدله ووجه الثاني ما تقدمت ووجه الثالث انه قد صام ثمانية عشر واعلم ان مشاة  
 الاحكام ان الماشية اذا علم استأشراط التكليف قبل حصوله هل يحس منه  
 التكليف للاصو من قوله وان وادى عالم بكل معلوم فمعلوم ان استأشراط التكليف  
 فعلى القول بانه الحبل المكلف لم يكن مكلفا بالشهرين بل بالثلاثة عشر يوما وقد اى بها  
 في ضمن الشهر وعلى القول بانه يحس لم يقع ما صامه عن ثمانية عشر يوما لاستحالة التكليف  
 في ذلك الاضطراب في حاله واحدة واستحالة صحة تقدم الفعل على التكليف في صحة  
 اما قدروا على الاحكام **باب** دام ظله وفي فوج القمام صغير من الاربعين الى  
**الاول** هذا اجابا بالشيخ في الخلاف وان البراج والمقعد المرقص وان ادرس وان  
 الصداق لقوله تعالى في غير مثل من البئر وقال في الثمانية مثل ما في النعابة  
 الا ان عليها وعلى الكنية بالبراطي فيستويان في الحكم المعلن عليه والاصح عندي الاول  
**باب** دام ظله وفي الثعلب والاربعين شاه ومثلها لغير **الاول** ذهب  
 الشاهان والمرقص وان ادرس الى ان حكم الثعلب الاربعين في الاداء حكم الضبي وان  
 عتق وعلى ما يروى لم يرضوا لغير بدل العقبين فلم يذكر ان ارضه حكم الثعلب والاربعين







منهم على حدة فذا صيد كامل ولو وجب قتله المأكول لبقية عليه السلام والا لم يجز  
 البيان عن وقت الحاجة ووجه الدلالة ان ابا ان من يغلبه سال ابا عبد الله عليه السلام  
 عن صيد من اصابوا فزاح ينام فذخر طوا والكلوا فقال عليهم مكان كل فرخ اصابوه و  
 اكلوه بدنه ولو لم ينعف الفداء لكان عليهم اي على كل واحد منهم عن كل جزا كذلك كل  
 فرخ بدنه كامل فلو اكلوا كل جزء من فرخين من كل فرخ حرا كان عليه دنانير واما وجوب  
 القنعة فلان لحم الصيد ينعف لاختلاف الاسباب ولان الفداء كذا وفيما ان الاكل ضار بالي  
 ولانه ينعف شدة ما من المأكول ولا الاحكام في مرتبة حاله من شدة الفناء ولان ينعف  
 بالاكل فكذلك هو والزيادة عن ضارته لها لعدم استلزام وجوب البدنة بغير القنعة **قال**  
 دام ظلهم ولو جرحه ثم رآه سوا فنعى ارضه وقيل ربع القنعة **الاول** وجه الاول انها  
 حنة مضمونة فكان عليه ارشفا والمانه قول الشيخ في النهاية والمبسوط وابن ابي  
 ان السراج لان على من جرحه سال اخاه موسى عليه السلام عن رجل رمى صيدا فمكسره  
 او جرحه وتركه فرعى الصيد قال عليه ربع الفداء والجرح مع التلف صا وللصبي  
 مع التلف فساو به مع عدمه **قال** دام ظلهم ولو وقع الصيد في شباك فخلصه الى قوله فمات  
 في يده فنعى على اشكال **الاول** سناي من تعارضت عيسى من ابيته على صيد فنعته  
 واما على المحسن من سبل ومزاة هلكه مخرجه ومزاة لم يبت بد عليه فنعيا **قال** دام ظلهم  
 والاربع اية الا في الواحد مع الرجوع **الاول** وجه القرب انهم جعلوا في حمام الحرم  
 عن كل حمامة شاة فاذا عاد اجمع فشاء ووجه الجمع للصديق على الواحد ولا انها  
 لو بلغت الوصية الثالثة فلا يحيد مع العود والالتصاوي حالها العود وعدمه ونقص  
 قد فرق ويحكم وجوب الشاة لانه اسم جنس كما تم قصد في الواحد ولانه فعل معتر  
 فوجه الدلالة ولم يواجر الكل في قذا الصيد ولهذا لو اشرك اثنان في قتل صيد  
 كان فخر كل واحد فذا كامل وهذا هو الاقوى حتى ترى والمراد بالرجوع العود الى  
 السلوك في الموضع المعاد لها من الحرم **قال** دام ظلهم ولو امسك الحمل الام في  
 الحرم فمات الولد في الحلق فنعى ضامه نظير شاة من كون الانثى سبب في الحرم فصار  
 كما لو رمى من الحرم **الاول** هذا وجه الفناء ووجه عدمه انه يحمل اهلكه صيدا في الحلق  
 فلا ضمان **قال** دام ظلهم ولو هلك بانه سواه فالا قرب الفناء **الاول** وجه القرب

والحاصل ان الشاة  
 هي التي تسمى  
 بالحيوان

انعام

الحرم  
 الحرم

ان السيف سبب صالحي للفناء مع المباشرة من آخر لانه لو اخذ آخر ضمن المفسد كالا  
 فتح الاخذ اولى من ان لا يد ولا اجنب له عليه وصحة الفناء اذا هلك بمصادمة  
 من اواخذه اخذ ولم يحصل شيء منها والا صح عند الفناء **قال** دام ظلهم وقيل ضمن  
 نفس الاعلان ويحمل على جعل الخال كالرمي **الاول** هذا قول الشيخ لان موسى  
 يعقوب سال ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اغلق بابه على حمام الحرم ونداح وفتح  
 فقال ان كان اغلق عليها فمات ان يحرم فان عليه لكل طير درهما ولكل فرخ نصف درهم  
 وللنفس لكل حصه ربع درهم وان كان اغلق عليه بعد ما احرم فان عليه لكل طير  
 شاة ولكل فرخ حملا وان لم يتحرك فدرهم وللنفس نصف درهم فنعى على الاعلان  
 فلو شرط شيء اخر لم يخرجه البيان عن وقت الحاجة ولان زمان سئل عن رجل لم يمت  
 ووجه اخبار المصنف ان الفناء انما يجب مع احوال ملك الصيد ولانه ملك الملك يحاط  
 بالاطلاق والبقاء ولا بالقنعة **قال** دام ظلهم ولو جعل الكلب المزبوط فيقتل صيدا  
 ضمن وكذا الصيد على اشكال **الاول** صار من انه هلك بسببه ومزاة فعله في  
 محسنه واما على المحسن من سبل **قال** دام ظلهم ولو جرحه في ملكه في الحرم فالا قرب  
 الفناء لان حرم الحرم شامل **الاول** يحمل عدمه لان له التصرف كقتله واخر الاول  
 لان الاسباب المباحة في ضمان العبيد كالحرمه ملك المأمور بها لذلك **قال** دام ظلهم  
 ولا يدخل الصيد في ملك الحرم الى قوله وقيل يملك وعلمه ارشفا **الاول** الثاني قول  
 الشيخ رحمه الله لعدم اية الارث وارسا له لعله يقال ورحم عليكم صيد البر ما دمت  
 حيا ووجه اخبار المصنف ان الاحكام من ملك الصيد ابتداء وهو موجود والحق اخبار  
 المصنف **قال** دام ظلهم ولو استودع صيدا محلا ثم اعرجه سلمه الى الحاكم ان تعذر  
 المالك فان تعذر فاعلى فنعى محلا فان تعذر فاشكال اقره الارسل والفناء **الاول**  
 شاة من تعارض بحرم اسكال الصيد ووجوب حفظ الوديع والقرب لعلب حرمه  
 الحرم مع مراعاة مصلحة المالك بالفناء وهو الاقوى **قال** دام ظلهم ولو كسره  
 فخرج فاشكال فالا قرب عدم الفناء **الاول** وجه القرب ان الفناء لا يقع له ولما  
 ورد في الزوايا لما قيل ان العنكبوت اذا زلت فبال عليه السلام ان السيفين ربما اقرق  
 وليس له قنعة ويحكم لانه جنابة محترمة والاقوى عند عدم الفناء **قال** دام ظلهم

الفناء



وبالبد الجائز ونعنه على اشكال **الاول** من حيث النفس ومن لانه ادنى الكلفان وذلك  
 تعبد شرعي لانه دخل له في الكلفان والاخرى انه يقع الكلفان وبان المحالفة **قال** دام  
 ظله فان اصابه فدخل الحريم وبات فيه حصته على اشكال **الاول** شاذ من ان السبب  
 غير متضمن بل هو مباح ومن ان التمسك به في الحرم وحرمه الحرم **قال** دام ظله  
 وفي الحرم صدد حمام الحريم في الخل على الحمل **قال** **الاول** ذهب الشيخ في النهاية وكتاب  
 الحج من البسوط الى الحريم لما رواه علي بن حفص في الصحيح قال قال رسالت اخي موسى  
 عليه السلام عن حمام الحريم بصاغة الخل فقال لا يصاد حمام الحريم حيث كان اذا  
 علم انه من حمام الحريم والتمس الحريم وحون في كتابه لصيد من البسوط والمخلاف واخبر  
 ان ادرس للاصل وعورض بالاحصاء **قال** **الاول** دام ظله وهذا الملوكة اصابعه  
 وان زاد على النقة على اشكال **الاول** من غير حرم قوله وهذا الملوكة لصاحبه  
 من ان المختون الماله المحضة انما هو النقة لما لها وحريمه الاحرام او الحريم ما يتخذ السراخ  
 والاعوان لما لك الماله فصديق بالبريد والاولى انه لما لك **قال** دام ظله وتكر  
 الكلفان بذكر الصل بها وعدا على الامر **الاول** ذهب الشيخ في النهاية والصدوق في  
 الاختصاف مفتحه والمنع وان السراج اكد انه لا تكر في العهد لقوله تعالى ومن عاد  
 فسيق الله منه وما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام  
 قال اذا اصاب الحريم الصدوق فلعنه الكلفان فان اصابه ثمانية منها فهو ممن  
 انما اذا كان خطا فان اصابه مائة كان عليه الكلفان فان اصابه ثمانية منها فهو ممن  
 سيق الله منه ولم يكن عليه الكلفان وقال الشيخ في اختلاف والبسوط وان ادرس والمصنف  
 انها تكرر وهو الظاهر في كلام المرتضى لقوله تعالى فمن فعل منكم متعبا نجرا سئل فقل نعم  
 وهو عام وضاول الكبر والابتداء على السواء ولا امتناع في الحجاب الجوا والاسقام جميعا  
 في العود وليس في قوله من سيق الله منه لذلك وفي الصحيح عن ابن ابي عمير قال قلت لابي  
 عبد الله عليه السلام يحرم اصاب صيدا مال عليه الكلفان قلت فان عاد مال عليه كذا بعد  
 كذا وتقول الاستفصاء في حكاية الحال يدل على العموم في المال والكلفان المستقيمة  
 الاول المكفرة للدين لا المعتقبة والحق ان الكلفان ان كانت معتقة محضة تكررت  
 لان العموم يحتاج في تشرورها وتذورها الى نفس لا في تكررها ولانه من باب التقييد

بالادنى

بالادنى على الاعلى وان كانت للمكسب لم يجب **قال** دام ظله وروى ان كل من  
 وجب عليه شاة في كفاية الصدق ومجر فعله اطعام عشرة مساكين فان عجز صام بلالته  
 امام في الحج **الاول** قوله وروى اشانه الى رواه الشيخ عن حماد بن محمد عن فضالة  
 وان ابن عمر وحماد بن محمد عن معمر بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام من اصاب صيدا  
 فداه مدنه من الابل الى قوله ومن كان عليه شاة ولم يجد فاطعام عشرة مساكين فان لم  
 يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج **قال** دام ظله ولو امر المحرم بمملوكه بقتل الصيد فقتله  
 ضمن الا ان يكون مجبلا في الخل على اشكال **الاول** ساء من تساوى البتة المباشرة  
 في الصيد والاعدام المباشرة اذا كان ضامنا ومن حيث انه امره بفعل مباح للمعا على  
 الاخرى فغدرى الغنائ لانه بالذلة والا لانه نفس فاما امر اولي والاحت انا بوجه امر  
 الاعلى سبيل الاكراه ولا على سبيل الارام **قال** دام ظله ولو استقضى يده من غير  
 جراح فالأقرب الذمة خاصة وقتل كالجراح **الاول** الاول احاديث ادرس في  
 الصلح والمصنف وهو الاخرى عندي لان الجراح في غير العمد اشده من الاسماء  
 لدفع الزناية وروى به ابو الفيد لرواه معمر بن عمار الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه  
 السلام عن رجل وقع على أهله فها دون العمد قال عليه بدنه وليس عليه الحج من مال  
 وقال الشيخ في النهاية والبسوط وان السراج وابن حنبل وان الحنفية بالاي رواه  
 عبد الرحمن بن الحجاج الصحيح قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن المحرم بعثت بها  
 وهو محرم حتى غنى عن جراح او يفعل ذلك في شهر رمضان ما اذا علمها قال عليها جميعا  
 الكلفان سئل اعلى الذي يجمع وانك منوط بالاسماء وهو موجود في صفة السراج  
 ورواه الحسن بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت يا رسول الله محرم عشت بذكوره  
 فاشي قال ارى عليه مثل ما على من اذله ومو محرم بدنه والحج من ثابله **قال**  
 دام ظله والوجه فيقول الوجه المستقيم بها **الاول** لا شرا كلها فيمكن تركها جميعا بالعقد  
 الشرعي ولا يجوز لها في قوله تعالى الاعلى ارجواهم للاختصاص بالمحلات في الزوجات وتلك  
 البنين والبنات مستغنى عن الاول ويختلف عدده لانه في العرف انما الملوكة على الدائم في  
 الحتم ان يعلق الحكم بالوصف لا على سبيل التغليب او لا الاول لاندل على مفهوم طائفته  
 والامانة والمانع من كل مفهوم الحاله عند العالمين بها وعلى مفهوم الموافقة عندنا بمعية

وكان له سبب مختار  
 في الحكم والادنى



بالرؤية هنا هل هو من الاول او الثاني فعلى الثاني شبهها حكم الرؤية لانه من باب مفهوم  
 الموافقة والاصح عندى انها كالرؤية لانها رؤية **قال** دام ظلم والاقرب شمول الحكم  
 للاجتهاد تروا او سمعتم وللغلام **اول** وجه الفرق انه في العقوبة اشده فيمنع من الموافقة  
 ويحتمل عدم عدم النص ومساوئه ان الثاني عقوبته او كفرت **قال** دام ظلم ولو ارادها  
 فعليه بدنه على اشكال **اول** مساوئه من ان يجازى بالنسبة اليه غير محرم بالنسبة اليها ليست  
 اقرب ما لا لعدم وصف غير المقدور عليه في الاصل جميعا ومن ان يفعل المكرة مستند الى المكرة  
 فيتحمل عنه ما يجب عليه والا فاقوى انه لا يجب عليه شيء **قال** دام ظلم ولو كان الغلام محسوبا  
 وطاوع فحق الخاق الاحكام به اشكال **اول** مساوئه ان الثاني عقوبته او استفاط  
 ان استد فيمنع مفهوم الموافقة ومن عدم النص والاصل انه من ضمن مخالفة نصفي الحزم  
 بالسببية فسق الحكم على الاصل **قال** **اول** في جاز في احرام العمرة المفردة او المتعصها  
 على اشكال قلنا لا نرى عمدا عالما بالتحريم سلك عمرة **اول** يحتمل ضا دح الجمع لعمرك  
 على السلام دخلت العمرة في الحج هكذا وسبيل من اصابهم وتحمل عدمه لانه اذا حج باحرام  
 هكذا حاله المصنف والاقوى عندى **الاول** **قال** دام ظلم وكذا لو كان في العاقد  
 من الاعراض **اول** هذا ايجاب بعض الاحكام والمصنف في معنى المطلب ورواه  
 الشيخ في الموقر عن جماعة من مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للرجل الخلد  
 ان يزوج محرما تعلم الرجل له قلت فان فعل فدخل بها المحرم قال ان كانا غافلين كان  
 على كل واحد منهما بدنه والاصح خلافة للاصل ولانه جاز بالنسبة اليه وحمل الرواية  
 على الاستحباب **قال** دام ظلم في البدن فاقصه اصعبا او الزائدة اصعبا او البدن  
 الراية من اشكال **اول** اما الناقصة فتساوئه ان هذه اطافر بدنه وانما يحتمل على  
 المعجود تمامه واما الزائدة فتساوئه انها من اطافر بدنه ومن انها ليست بحقيقة فيها ولا انها  
 لا تنقص بغيرها شيء واحكم البدن الراية من حيث انه هل يصدق عليها اسم البدن حقيقة  
 ام لا ومع ذلك على خطاب الشرح على الاعلى او الحققة والاقوى عندى انها كالاصلي  
**قال** دام ظلم ولو قلح تحريمه وغرسها في غيره اغلاط ولو جفت قبل ضمها ولا لئانه  
**قال** في الاشج في المبسوط ومن ملغ محرم من الحرم وغرسها في غيره فعليه ان يرد على  
 المحل كما اذا فعل فان عا دث ال ما كانت لم يلزمه شيء فان لم يعذر وحقت لزمه

نظم

ضاهيا

ضاهيا قوله ولا كفارة مستنده الاصل اذ الكفان تابع للنفس ولم يجد رده ولا قول  
 احده من الصحابة والتابعين يوجب الكفان **قال** دام ظلم ولو توخى به فلما كان  
 على اشكال **اول** معناه من انه هل يصدق عليه اللبس حقيقة ام لا ومع ذلك يحتمل  
 خطاب الشارع على المعهود المعاد او على الحقيقة مطلقا او بالاقوى عندى التحريم

**كتاب البيعة**

**كتاب المقصد الاول من باب عليه**

**قال** دام ظلم في الجدين فيل **اول** مشا من ان حكمها حكم الابوين ولهذا ثبت  
 الجهاد والادع ومن عدم النص ولا ان اب حقيقه اذا اشترى ارحم من الجاهز وتقلي  
 الجاهز ارحم فلا سنا ولها نص الابوين ولرسلم الاشراك منع ارادة المعنيين والاقوى  
 عندى انها لبا كالاوين لعدم الامات الدالة على حرم الجهاد لقوله تعالى لا يفتن  
 كتب عليكم القتال والقول تعالى انفسوا واحنا فاقوا لا زعزعا ذلك خضع الابواب الاجا  
 ومان طاعة الابوين فرض عين واجهاد فرض كفاية وفرض عين مقدم على فرض  
 الكفائات ولا ينافي السلام ركض من ابواه وآخرا لم ياذن له ولم يرد نص على  
 الجدين فسق حكم العموم فيها **قال** دام ظلم وسبيل الجاهز المفسر الاستحباب  
 على راي **اول** ذهب الشيخ وابن البراج وان ادرى ان الوجوب للعموم الامر  
 بالجهاد على الكفاية وهو فعل يقتل الشاة في الحوة لا بعد طافا فقدرت الجاهز  
 وجبت الاسباب بجعلها لما اوجبه الشارع ولان المكلف محرم ان يتقدم بنفسه  
 ارسا جرح وسبيل الجاهز الواجب وعنه لما يقر في الاموال والعرض احد الزاجين  
 على الضرر لا سقط الاخر فيل يفتن به وقال ابو القلاح على معونة الجاهدين ماله  
 في الحبل والحاج والظهور ان زاد وسد الثقل قوله تعالى وكرهوا ان يجاهدوا بانفسهم  
 وانفسهم في سبيل الله وهم على عدم الباق ما لهم مع القدرة عليه في الجهاد يكون واجبا  
 ولا يلزم وجوب الاعانة مع الجهاد بالنسبة لانه مع الجهاد صرف الاتفاق الى نفسه  
 في الجهاد في غير عمدة شئ اصل الاتفاق وهذا الاية يدل على قول الشيخ رحمه الله  
 المصنف لقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا عددن ما مضمون  
 خرج نفي الحرج المأبى على المختلف من غير عذر وهو ما ثبت في المال والنفس يكون

تخصيص  
 الله



معنا فيها لان وجوب الاستسباب يدل على النفس والجسد عز وجل هذا فكذلك الدليل  
**قال** دام ظله ولو تجدد الجوار الذي هو العيني والزماني والمرضى والفقر بعد الشروع  
في القتال لم يقطع على اشكال **القول** مشاء الاشكال تعارض عوالت قوله تعالى ليس  
على الضعفاء وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فابتنوا وقوله تعالى اذا لقيتم  
الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الاذياد ومن تولوهم فويل لهم يومئذ بآياتهم التي كانوا يكتمون  
الى فيه مقدما بعض من الله واعلم انه الى الجواز ذهب الشيخ الطوسي والشيخ والى ان  
الجند **قال** دام ظله اطهارا في الاسلام الى قوله وروى اصحابنا انه منقضي العبد  
هذه رواية وزايرة عن الصادق عليه السلام قال قال ان رسول الله صلى الله عليه  
واله قتل الجفرة من اهل المدينة على ان لا ياكلوا الرما ولا ياكلوا لحم الخنزير ولا يشربوا  
الاخوات والابناء الا ان الاخت ترضع ذلك منهم برئت منه ذمة الله وذمة  
رسول الله صلى الله عليه وآله **المقتضى الثالث** في كفاية القتال والمطر في تفرق  
الامم منهم بالقتل والاسترقاق والاضام **قال** دام ظله مشروط بملازمة الاستعداد  
على اشكال **القول** مشاء من عوم قوله تعالى او متخرا الى حقه ومن النظر الى المعنى  
**قال** دام ظله قربة او بعيد على اشكال **القول** مشاء من عوم قوله تعالى او  
متخرا الى حقه ومن انه محمل بالمقصود وابطال لصحة الجواد **قال** دام ظله  
فان بدالة عن القتال مع الفئة الباغية مما لوجه الجواز **القول** وجه الجواز انه واجب  
على الكفاية وقد دام به عنده من كفاية ذلك واجبة على الكفاية تمام البعض به تمام  
الكل اجزا غير ذلك البعض العام به وليس هو الآن في مواضع العذر ومقابلة  
فلا يلزم القتل ويحمل عليه انه انما جاز له التحيز الى الفئة المستنجدة لا للمترك والا  
لزم القتل والانه ترك بعد الشروع وقتل العام لماعذر ولا معنى للقصور الا ذلك و  
الاخرى عندي عدم الجواز لانه قد لقي الفئة ولكن لقي الفئة وجب عليه البات لهم  
اما الاولى فظاهر لانه المستند واما الثانية فلقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا  
لقيتم فئة فابتنوا وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا  
تولوهم الاذياد ومن تولوهم فويل لهم يومئذ بآياتهم التي كانوا يكتمون الى حقه قد بار  
لغيب مشاء والتحيز الى الفئة لاجل طلب مدد لاله واخيره من العسكر لا لاجلها

قوله

معناه وتركه **قال** دام ظله يجوز حرب باه ضعيف من المسلمين من باه بظلم مع ظن العجز  
على راي **القول** نقل الشيخ في المبسوط عن بعض الاصحاب الجواز واذا لم يصف  
في الخلف لقوله تعالى ولا يقاتلوا بدينكم الى اليك فخرج حقه وجوب البات للضعف  
بالاجماع منقضي البات على الاصل واصار في المبسوط عدم الجواز لقوله تعالى اذا لقيتم  
فئة فابتنوا والاصح عندي البات لان دلاله وجوب البات للضعف على وجوبه للاصل  
اولى **قال** دام ظله ولو انفسد اثنان من واحد من المسلمين لم يجب البات على راي  
**القول** هذا اختيار الشيخ في المبسوط للاصل والآية انما كانت على وجوب البات للمائة  
للمائتين وهو بعض وجوب البات على الكثرة في مقابلته للضعف ووجهه على الكثرة  
الاقتضى براءة على الواحد وذهب الشيخ في النهاية وان ادرسى الى وجوب  
البات لقوله ان عبد الله عليه السلام من فر من رجلين في القتال من الرجف فقد  
فر من فر من مائة من الرجف لم يفر والاخرى **قال** دام ظله والفتار  
التم على راي **القول** ذهب الشيخ في النهاية وان ادرسى الى تحريمه عليه السلام  
عنه رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله  
وقال الشيخ في المبسوط وان الجند مكره لرواه جعفر بن عمار عن ابيه عليه  
السلام انه سأل عن مدية من مدائن الحرب هل يجوز ان يرسل عليهم الماء او يحرقوا  
بالنيران او يرموا بالمخيط حتى يقتلوا ومنهم السقاء والقبان والشيخ الكبير و  
الاسارى من المسلمين والتجار فقال سئل ذلك نعم ولا يسكن عنهم الهولاء ولا يرمي  
المسلمين والكبان والسم في معنى هذه الاشياء فيكون مباحا وله قوله بحقه قوله تعالى  
اقتلوا المشركين والافرن عندي تحريمه ان كان يردى الى قتل من يحرم قتل من غيره  
ضرورية ولانه ليس بغير الجهاد وان المطلوب في اجها والتعدي بالنفس لقوله  
تعالى ان الله اسبغ من المؤمنين النعمة الآية وان لم يرد او توقف الطفر عليه جاز  
**قال** دام ظله ولو كانا قد دفنوا عن النية واحصل الجال تركهم فالافرن جواز  
ومن الترس عن المسلم **القول** اذا ترسوا بين يديهم فله قتلهم او قتلهم او  
يسلم فان لم يكن الجهاد واقعا على المسلمين بان يصددهم الفاراه للامعة والفتار  
تصددهم الدفع عن النية فان كان الاول من الترس خطبا وان كان الثاني فاما ان



عمل على تركهم اولاً فان كان الثاني ومن الترس عن المسلم لما رواه الشيخ عن بعض  
 من عباد الله عبد الله عليه السلام في الرواية الحديثة في العا لسنه ولان النبي عليه السلام  
 وعاونه بالمعنى في الطائف ومنهم النساء والصبيان ولان الكفر عنهم يعني الى تقطيل  
 الجهاد والانه يحسد على كل مسلم بذل نفسه فلا يمنع في طريقه غير المسلم وعمل جعلاً عذبه  
 للنبي عن النبي صلى الله عليه واله والصبيان وانا الترس المسلم فلا يجوز رعيه لعله تعالى لولا رجال من جنس  
 الآله ومحمل الجواز لما تقدم **قال** دام ظلهم والمبارز من دون اذن الامام على راي  
**اول** المبارز باذن الامام سبحانه باجماع الامة وانما جعلوا في اشراف اذن الامام  
 وعنده قد فعل الشيخ في المصنف ان يعدم اشرافه والى انه لا يرون اذن الامام مكرهه ومال  
 الشيخ في النهاية وان ادرى لا يجوز له ان يطلب المبارز الا باذن الامام وقال في المصنف  
 لا يجوز لمسلم ان يستنصر كما في الا باذن سلطان الجهاد ويحسد على ان يرضى ان يستنصر  
 بعد اذن الامام والحق اصناف المصنف في الرواية ثم ومن جمع رفقاً الى امر المؤمنين  
 عليه السلام انه يسئل عن المبارز من المصنف بعد اذن الامام قال لا بأس ولكن لا  
 يطلب ذلك الا باذن الامام ولان الامام امر الجهاد وهذا مع الموافقة فلا  
 سؤف على اذن اخر ولان اقامه بازر رجلاً يوم حربه يقتله ولم يتل اية استاذن  
 النبي عليه السلام **قال** دام ظلهم وتحرم على المصنف على ايش كال **قال** يقول تعالى  
 ولا تقوا بايديكم الى البهائم ومن يعم ابا جه المبارز والانه مخاطب بقوله في الجهاد المبارز  
**قال** دام ظلهم ولم يطلبه في الاقوى المنع من محاربة **اول** اذا شرط المشترك  
 المبارز ما افترق فهو المسلم بالقبول فتقول حوز الشيخ والمصنف محاربة ما لم  
 شرط الزمان الى ان يعود الى قتله لان قصه المبارز ان لا يقاتل غير الجهاد  
 ما دام في القتال وقد زال العصب المصنف على المنع بانه شرط عذره وجهه ان لا يحارب  
 غير المبارز فيجب الزمان بالشرط لقوله عليه السلام المومن عند شروطهم **قال**  
 دام ظلهم ولو وقعوا من غير قتال في استحقاق كان الاجرة في شهادته من شهادته ولو  
 الجهاد ولهذا يسمي له **اول** الاخرى انه لا يسمي كالي لاجه لانه استوجر على  
 العمل الصالح والجهاد ولم يحصل استوجره له كلفه فلا يكون له كل الاجرة الا في  
 العائد المقصود وربما قيل ان الاجاز على احوال الجهاد لا يفيج لجهادها وعدم

الغياط

انغياطها فيكون الاجرة على الذهاب والمراقبة والاعمال ما بعد من ثم قبل استحقاق كمال  
 الاجرة بالمواقفة **قال** دام ظلهم ويعني الدين من ماله المعنوم ان سبق الاعانم  
 الرق على ايش كال وقد سبق حق الدين على العتقه وان زال ملكه بالرق كما في دين المرد  
 ولو اسرق بعد الاعانم منع بالدين بعد العتق وقد سبق حق العتقه في ماله على ايش كال  
 ولو انما في ماله الاصل الى عدم حق العتقه للعقل بالعين **اول** اصل المسلم ان  
 دين المسلم على الحزن لا سقط ما سرقة ولا باعنا الممال اكلان صاحب الرق غير  
 صاحب الدين وكذا دين الدين المعنوم من جنس ما يجوز للمسلم ملكه لان الجهاد ودار  
 الكفر لا يسج بالاسلم ولا يجوز ملكه لمسلم الدين وانما الحق قضاء فتقول  
 فرض المصنف عليه من السلم ورضي العتقه وارضاه استرقاقه واعانم ماله وتسم  
 فذلك ان صور الة اما ان سبق احد من الاخر او لا الاول اما ان يكون السابق الرق  
 او الاعانم فالاقام بله **قال** ان سبق الرق وهذه هي العتقه التي فرضها المصنف  
 اكلان يحمل كمن يعنى الدين من ماله المعنوم لان الاسرقاق كما لموت لانه يزيل الملك  
 ويقطع النكاح من غير طلاق او كالحج وكل منهما موجب لعلق الدين ماله لا اسرقاق  
 كذلك قوله وان زال ملكه الى قوله كما لم ينداش به الى حجاب سوال يوردها وهو ان  
 فرق بين الاسرقاق والموت والحج لان في صحة الحج والموت لم يزل اثر ملك  
 المالك عند ماله بالملك ولهذا حكم كمن يملك ما بان المالك بعد الموت بان على  
 حكم مال الميت ولم يستقل ال الورثة اما في الحج فظاهر فاعلم الملك عصمة ومنه صحة  
 الاسرقاق من قول المالك عليه والرق نفاذ واجبا **ب** عتبه المصنف بانه وان  
 زال ملكه بالرق لكن لا يزل اثر من امان وهو وجوب قضاء الدين منه كان الارق ولا  
 لوجب زوال الملك بالملكه واما ان الايض الدين منه وذلك لعصمة مال الماسعين  
 الضياع ولان الدين له لعلق ما حال المدين لوجوب العتقه لو كان معسراً لا مال  
 له لم يحس العتقه عليه ولا لزوم تملكه بالانطاق وعمل عتقه لان شرط العتقه عتقه  
 معلق ملكه وبالرق زال تعلقه بالملكه ولان الدين مطلق الدين والعتقه بالمعنى  
 ما حلق بها **قال** ان رقب بعد الاعانم محتمل في عدم العتقه كما لو اقبل بال  
 الكافر سبيل اخر غير الاعانم ولان حق العتقه يعلق بالعتق باليمين والدين بالذمة

لعنه الله  
 لعنه الله

انما  
 انما

انما  
 انما



مع بقا ذى الذمة وصلاحيها للثقل ولان مضافا الى ان ذمة ذى  
الكفر وحكمها انما حفظا لمال المسلم عن التلف **قال** ان سترنا فمحل تقدم الدين كما  
تقدم في البركة والحر على حق الورثة بل حق الورثة أقوى من حق العاقص وحكمه  
لان حق العاقص يتعلق بحسن المال وحق صاحب الدين بالذمة والمتعلق بالعقود  
على ما يتعلق بالذمة في العن والعلم انه ليس من ضمن المعية ان يكون الاعن مع الاسر  
في الرجال المكلفين ولكن يظهر ذلك في حق السوء والصبيان ونحوه اذا فرض الاعن  
مع حكم الامام برقة بعد الاستدلال بالاصح عندى انه يقتضى في العتق كلها حفظ المال المسلم  
وكما حكم بعدم نضائه بغير ذمة مرجع عليه بعد العتق هذا تحريم هذه الملة ونرجع  
الى المتن الاظهار موضع اشياء على الماطن منه فنقول **قوله** سبق فمحل ما  
والاعن بالعتق مفعول سبق والرق مفعول على انه فاعل سبق ويدل عليه قول المصنف  
وان زال ملكه بالرق لانه اذا سبق الاعن كان زوال ملكه عنه بالاعن لا بالرق لا كماله  
ماثر المتقدم في الماخز هذا تحريم هذه الملة **قال** دام ظلم ولو كان الدين الجزى  
فاسبق المدون فالأقرب سقوطه **قال** اذا كان الجزى على جزى دين ثم استرق  
المسلمون المدون فالأقرب سقوط الدين ان تهره على نفسه فتر على ما في ذمة يملكه مالك  
الرقه مسقط وان الرق يقتضى سلب الملك عن العبد فلا يستحق عليه اذا دين والا  
لزم تكليفه الاطاف فتكون صاغة الدين قد تهر على ذمة الذي في ذمة الجزى وهو  
جزى وكل جزى تهر على ماله ملكه العاهر فيسقط وحكمه عدم سقوطه لان الاسترقاق  
امان للكافر واستقط الدين بالامان ولا ضالة القاصح بعد العتق والاول  
أقوى **قال** دام ظلم ولو اسلم او اسلم المالك فهو باق الا ان يكون حرا هذا اذا  
كان الدين قرض او مالا او شيعة اما لو كان اذنا او غصبا فالأقرب السقوط باسالم  
المدون **قال** وجه الترتيب في الاللاف والعتق ان الجزى بالمرم بشرعية  
ولم يترم مال كالتواقرض او اشركى والاسلام يجب ما قبله ولانه اذا تهر الجزى  
حريا على ماله ملكه ولم يستعقب صفاته والاللاف نوع من التهر ويحتمل منعها عدم  
السقوط لانه لا يترم الذي سمونه شرعا والتمويه فكانهم تراخوا عليه فصار  
كدين المعامل والحق عندى انه يسقط لانه ليس من مال المسلم في الجزى وسقط

بالاسلام

هذا هو الوجه في الاستدلال بالاصح عندى انه يقتضى في العتق كلها حفظ المال المسلم

بالاسلام ولان الكافر ليس بمعصوم الدم والمال فلا يستعقب الاللاف عليه الضمان  
ولان القنعة او المثل يدل على العن في وجوب الرد باول ما يحق العن ثم مسبقها  
لعن القنعة او المثل **قال** دام ظلم ولو سبق من ذمة ففى تبعه السابق في الاسلام  
اشكال اقرب ذلك **قال** الشيخ وان البراج وانما الخند مبع الشاة في  
الاسلام لان الدين انما تمت له بغيره وقد انقطعت تبعيته لانه لا يقطع عنه  
واضاحه عن دارها ومصيره الى دار الاسلام تبعه السابق المسلم وكان تابعه له  
ذمة وفيه نظر لقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة وانما ابواه يهودانه او  
نصرانه ويمجسانه ورجعه اخيرا والمصنف ان يجيبه حرج وهو مسمى والامور عندى  
انه انما سبعة في الاسلام بالنسبة الى الطهارة للخرج **قال** دام ظلم فان ادعى  
استحالة بالدوامى التبول اشكال **قال** يحمل التبول لوجوه **قال** انه ادعى  
الاصل مقبل **قال** ان وجوب التبول ثبت على تقدير علمنا بالبلوغ والاستدراك  
ما ت علم من عدم العلم بالبلوغ والاول منصف صبت الماء **قال** انما يجب قبل  
من يعلم اشراكه بخبرنايه وكلاهما منصف هنا صبت الحكم بالتبول وحكمه عدم التبول  
لان الشريع وضع علامة آخا لم يعلم استحالة بالدوامى والام الحكم به الا بعد البحث  
ومع ما جلى اجماعا ولان الاصل عدمه **قال** في الاعن **قال**  
دام ظلم العان هل يملك حصته من العنمة بمجرد الاعن او يملك لزم ملك فيه لعتما  
نعلى الماء مسقط حقه منها بالاعراض قبل العنمة اذ العن من الاقضى في الجها  
حفظ الملة والعنمة باق مسقط بالاعراض والاقرض عدم صحة الاعراض بعد  
قوله اخبرت العنمة ومن من المعرض كالمعدوم **قال** سبانه ترجيه الوجهن  
في انه هل يملك حصته من العنمة بمجرد الاعن او يملك لزم ملك فعلى الماء مسقط حقه  
بالاعراض بحق الشفعة لما ذكره المصنف ولانه اما ان سوف يحصل الملك على  
اخصان او لا فان توقف على اخصان زال باعراضه قطعاً وهو المطلوب وان لم  
سوقف على اخصان فهو مالك حصته لانه ان يملك ونحن انما نبحث على هذا التقدير  
والاقرض عدم صحة اعراضه بعد قوله اخبرت ان ملكه اما ان يحصل بغيره لخصانه  
او يكون موقوفاً على اخصانه وعلى كل التقديرين يكون بعد قوله احصرت حاصلاً فلا

في



نزول الاسباب شرعي ولم يثبت ويحتمل الصحة لان الراي قد يغير في الشيء المعلوم والاسباب  
 لا يحصل قبل القسمة على ما ناهى **قال** ولم يطل ولو اعرض الجميع ففي نقلها الى ارباب الخس  
 خاصة نظر اقره انها للامام **اعلم** شاء من بينهم شركا وانما اعرض بعض الشراك عن القسمة  
 كانت القسمة للباقيين والان استحقاق ارباب الخس ثابت من غير الاعتناء لان نزول احياء  
 وزواله اذا لم يترك ذلك فمقتضى **قال** لما قال ملك الكفار ما لقسمة اما ان يكون عليها ملك او  
 اولوية اولاد واحد منهما والثالث محال واحد الاولين اما ان يكون من لراي نزول باختيار الرزاق  
 او لا والعاقل محال لانا نختص هذا القدر فنعين الاول فلما كان ملك الغنائم بالاعراض  
 متى مال المالك له اذا المالك له غير الغنائم وارباب الخس اجماعا وموتشاع في مال  
 مملوك وكل من غرض فاعلم بما لك واذا امتزج المباح بالمملوك فترجأ لاجتماعه على سبيل القسمة  
 في مال المالك صار الجميع مملوكا لما لك ذلك المملوك وهم ارباب الخس هذا ومن قوله تعالى واعلوا  
 انما غنمتم من شيء فان لله خمس وللرسول الاية وقد جعل لهم الخمس لغير هذه الاية ذكرت  
 لبيان الغنائم ولو كان لهم الكس في حال من الاحوال لينة والالزم باختيار البايعين عروفت  
 الخاسر وان ملك الغنم المحض عند الحيازة للرد وملك ارباب الخس بعد وجه  
 قرب كونها للامام عليه السلام انها غنم لا تستحق لها غير الامام فكيف الامام عليه السلام اما  
 الصغرى فلا لا استحقها العاقون وهو ظاهر ولا استحقها الخس لان الله تعالى جعل  
 لهم الخس ما غنموا عباد لنا فلا يغفل استحقاق الجميع لان الكس لا يغير تحت وانما  
 الغنم انما ملكك باخبار القدر والغلبة اما من كل احدى طرفين او من بعضهما واما كان  
 لمصداق الامام عليه السلام فاذا اعرض العاقون كان له عليه السلام لانه في الحقيقة  
 هو العاقل هو العاقل والعاقون انما كانت ملك بالعدا لا استيلاء ولما اعرض  
 القاقون بين نصيبهم مباحا ودار الامام على الغنم وهو متولى عليها اذ هو الذي  
 نصيبها ونقص كل غنم شيء من غير احصاد والحق عنده انها للامام لان الغنائم في  
 الاصل لله لعله تعالى قال الا انزال لله والرسول من اعرض رجعت حصته الى اصلها  
 فكيف لله والرسول وبعد الرسول للامام عليه السلام **قال** دام ظله والارباب  
 صحة اعراض المملوك من القسمة والضياع الا ان يبلغ قبل القسمة **قال** وجه الحرب  
 ان احياء القسمة فتابه ابتداء الاكتاب وليس على المملوك الاكتاب وايضا فالاعراض

مصر

فخص الجهاد للقتل والمملوك محض عبادة ولانه لم يملك فاحصا له لا يكون احرارا  
 ولا يقر فانه المال وهو المطلوب ولانه ممنوع من التزويج والمال والاعراض محض  
 لانه ما لك على ما ناهى من الاحوال وهو اولى باليد فلا يجوز اربابها ولانه يجب عليه البناء  
 دين الادبي ولا يتم الا بقول الغنم وما لام ان يوليها الله فهو واجب والفرق بين  
 المملوك والقسمة والبيع لغير المملوك فجميعه عليه في المال المملوك فقسمة لانه ان ملكه  
 لغير المملوك يختلف الضيق والقسمة فانه مجموع عليها في سبب حقوقها المالية **قال**  
 دام ظله هل ملك الغنم بالاستيلاء او القسمة او بغير المملوك بالاستيلاء مع القسمة و  
 استفاضة مع الاعراض والظف فمقتضى اقره الاول **قال** يختلف الناس في ما به  
 ملك الغنم على احوال ثلاثة **١** ان ملك بالاستيلاء **٢** ملك بالقسمة **٣** ان القسمة  
 كاسفة عن الملك بالاستيلاء فان حصلت القسمة ظهر ملكها بالاستيلاء وان لم يلق القسمة  
 او اعرضوا قبل القسمة تبعا عدم الملك اذا لم يترك ذلك فمقتضى **قال** وجه الاول ان  
 الاستيلاء على ما ليس بمصر من الاموال سبب الملك وانما فان ملك الكفار نزول  
 بالاستيلاء فلو لم يملكها المسلمون كان ذلك ملكا لغير مالك نعم هو ملك ضعيف نزول  
 بالاعراض ووجه الثاني وجوه **١** انه لو بلغ نصيب كل غنم الغنائم الزكوة ولم  
 يختلف ارباب الخس الزكوة على اقدمهم وفيه نظر اذ وجوب الزكوة اخص من  
 الملك فغنيها اتم من غنمته وادلاله للعامة على اخص **٢** ان الامام يقيم القسمة  
 فمقتضى حكمه يخصص كل شخص من معين ولو ملكوا لم يجز ابطال حقهم من بعض الانواع بغير  
 اخصارهم **٣** لو ملكوا بالاستيلاء لما زال بالاعراض لان سبب زوال الملك عينه  
 ان يرجع في اشياء مخصوصة والاعراض ليس بها كالاخطاب والاحسان وورد  
 ما تقدم ولعل لغير القسمة ليست مائة الملك ومشروطه وانما لانها كانت في الملك مع  
 فما ملك لغير ملك كما في ارباب الخس من مال المسلمين وكما قناع المحقوق وكما لغيره  
 من الاموال ومن اختلف في الاموال ولو كانت شريطة الملك لزم من وجوب القسمة  
 في برامج المحقوق اما جرح الارواح او الدور لانه ان سبق ملكهم لزم الاول والا  
 لانه وجه الثالث ان قصده التملك بالاستيلاء على المال لا حق الامانة لان  
 المال تابع له اجماعا والعرض من الاموال فتابه ابتداء اعداء كلمة الله تعالى في العالم

على حجة  
 اذ الله

لو ملكوا بالاعراض لم يملكوا بالاعراض لان سبب زوال الملك عينه







للغير من المعصية سيما لصلواته وجعل التمسك لغيره من غير مرجح مع انه يلزم  
 بأسوا الاحوال ولا ينافي فيكون قوله عليه السلام لا يجرى مع التمسك الا  
 انها في مظنة الاعانة له على الجهاد وهو محقق في امر الله دونها ولو كانت مع المالك  
 لم يجرى لها فوجودها وعدسها سواء **قال** دام ظله اما ما دل عليه وليس حجة بالمنطقة  
 والخام والصفة التي تقع فهي كونهما مسلما او عنقه بطر **الاول** سواء من ان التمسك  
 من السلب للناس وكذلك السلاح من السف والرجح والكتف والكتف وكونه  
 لانه مستغنى عن المال فهو اولى بالاختار للناس وكذلك الدماء لانه يستغنى بها  
 كالسلاح بل المبلغ منه وكذلك استحقها من اهل البيت بخلاف السلاح وما  
 ذكره هناك من الملبوس ولا ما يستغنى به من الحرب فاشبه المال الذي في  
 خريطة ومن انه ملبوس له فاشبه ثيابه والصفة ما استعان بها في المال ايضا  
**قال** دام ظله لو عينها منها فمضى البلد صلحا فان اسس المجعول له وارباها  
 على الاخذ او دفع العتمة حاز ولا يمنع الضلح ورددوا الى ما بينهم لانه صلح مع الزنا  
 بما وجب بشرط قلة على استكمال **الاول** سواء من ان الضلع على مصلحه علمه له و  
 المسلمين كافة ومنحه يخل بها وسع على مصلحه خاصة من غير تيقن حصولها وتكون  
 استدرارها ليعتقها من مت المال فزاعاه الاول اول ومنه ايضا دحق ما حب  
 الجعل والضلع وسبب الاول وما ذكره المصنف في الامور الاول اذا ما حب الجعل  
 لا يثبت عليه الا المعاونة من بين الشئ ونحوه وفي الضلع يعود ضرر على  
 المسلمين لا احصاهم الى قال لغيره وربما تغدر بغيرها ويعود على الاصل بالانغال و  
 المصالح الكله راجحه على المصالح الجزئية فان الحاكم يستدعيه المصالح تحت القدر  
 المانع حوقا على غرق الناس واموالهم ويستدعيه حالها ما يلا محض من سقوط  
 ابدان النفس ولا يمكن تعجيل خرابه **قال** دام ظله ولو كانت قبل التسليم  
 مع الملكة لاجل جره المذلة والعتمة **الاول** وجه الاول انه يتغدر بما شرط  
 له بحسب الاجرة ووجه الثاني ان الجعالة في الاحار حصة وان بالعتمة **قال**  
 دام ظله ولو لم يحصل للفاصل سوى الحاربه ففي وجوب تسليمها اشكال **الاول** وجه  
 عدم الوجوب عموم قوله تعالى واعلموا ان الله قد غفر لنا جميع ذنوبنا

الحسن

الحسن في ذلك عنده فخرجت عن حد الجعالة ولا يستحق لحصول غيرها لان ملك الغنمة  
 انما حصل بواسطة الجعالة وكان المستحق بالدار حاصلا هناك بخلافه هذا وان الجعالة  
 تابعة للعتمة المعصية بالدار لانه انما جعل ليحصل العتمة فلا يجوز اسقاط ما بالدار  
 ليحصل النافع ووجه الوجوب انها جعالة صحيحة فيجب الوفاء بها مع العلم  
 ان يكون وقد حصل لان العقد باجسا واما ما دل عليه الاسلام والعتمة  
 ما بعد ولا يكون ما بعد من المصلحة المحصل للغير من الدار **قال** دام ظله اما لو مال  
 لا ينفذ الا بالباس عليك وان الغنم الماله على الايمان كان اما لا ولا ينفذ على اشكال  
 اذ معصية ذلك **الاول** ذكر المصنف وجه لوجه انما وجب لعدم ان الخوف من  
 القتل والقتل منها عموم من وجه فمعصية ما يما يمان سائما بخبرنا وما دالة لاحد  
 الماسني على الاخذ ونفي الباس قد يكون بالانان بالاسلام ولغيره كالانان فهو  
 اعم ولا دالة للعلم على الخاص **قال** دام ظله والاذن اسراط الحرة والذكر  
 من تحاشا العتمة او الاثم خاصة دون احسانا بغير خاصة **الاول** وجه العرب  
 اين المصائب الكله لا يلحق بها العبد والمراه لتعقباتها وكما عليه لانه معصية  
 بالمعصية ومنه الذي لا خصوصية الاخاص لان التقدير انها اصلحان لتدبر هذه  
 الاشارة من حيث الراي والتدبر **قال** دام ظله وسقط عن الم على راي **الاول**  
 هذا اضمار ان الحد حلالا للشئ في المبسوط والكلان وان الرجوع وان عتمة  
 احصى ابن الحنفية ما روى بعض من عتمة عن الصادق عليه السلام لما علق ووضع  
 الحرة عن النساء الى ان مال وكذلك المعصية من اهل الشرك والذمة والاعمى والسج  
 العانة اكدت في بعض الشئ واتبعه لعدم الكار ولاها وضعت للصغار والاهانة  
 وموتها سيما لكز العتمة في مولد محمد رضى الله عنه علا بالمعصية **قال** دام ظله  
 المعصية وان كان بين وضعت قبل حكم للاغلب وتدل بعض امام الامة فاذا بلغت  
 حولا لا يحد منه **الاول** انقول الكل على ان المحزون المخلص الاجرة عليه واحصلوا في الذي  
 بين وبينهم على احوال عليه **قال** فوالله في الخلاف والمبسوط انه حكم للاغلب  
 انه يلحق امام الامة بحسب كونه حولا **قال** القبط وهو اصدار المصنف  
 في مختلف الشعة احصى الاولون بان الاعمار في الاول بالاعتبار اصح العالمون

الحسن  
ابن الله







عن بعض الاصحاب وان البراج وان ادرسن وجوب الجزية واخذوا بالاصلاح لانها  
وحت عليه نحو قول الجول فلا سقط عنه بالاسلام كالدين والاقوى بالسقوط لان الجزية  
امر الكفر وانما الكفر سقط عنها بالاسلام ومن ادعى حكم قوله عليه السلام الاسلام  
حسب ما قبله من سقط ما كلف به كالصلوة ولان الجزية عقوبة وصغار حسب الكفر  
والاسلام سقطها ولا يمكن عقوبة الكفر بعد الاسلام اجماعا ولما فيها سقط  
الواجب بالاسلام رخصه **قال** دام ظله ولو مات في اثناء السنة فالأول السقوط  
بالكلية **قال** وجه الفرض وجوبه بعد تمام السنة ويكمل السقوط لانها من غير تمام  
ملك المدة مقترنة على دينه **قال** دام ظله الصغار لم يخلوا من العلم بالتمتع اترك  
حسب الاقامة والا ما اقرب الحرب **قال** ما لا يشيخ في احوال الصغار المدرك  
في الامم هو الرام الجزية على ما حكم به الامام من عزان يكون مقدرة والرام احكامنا  
عليهم وقال في المبسوط الصغار المذكور في الآء هو الرام احكامنا وحرمانها عليهم  
قال ومن الناس من قال الصغار هو وجوب جزي احكامنا عليهم ومن قال  
الصغار لم يرضه ما ما والمسلم جازي وقال ابن الحنفى الصغار عتق من لمز  
يكون مشروطا عليهم في دفع العتق لم يكون احكام المسلمين حاضرة عليهم اذا كانت  
الخصومات او كانوا في حضرة ما تتم السنة ولم يرضه منهم ومن قام على الارض وقال  
ابن ادرسن اخلف المشركين في الصغار والاطهر انه الرام احكامنا عليهم واجراؤا  
ولم يرضه الجزية منوط بفسخ عليها بل يكون محب ما راء الامام لما يكون معه ذلك  
صاغرا احكامنا فلا تزال كذلك غير موطن بفسخ على شئ محمد بحق الصغار الذي هو  
الذلة ومن الصغار هو الامانة محمد عبد الامانة لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية  
عن يد وهم صاغرون وقال المحدث الصغار هو ان يخدم الامام ما لا يطعنون حتى  
يصلوا اما الصادق عليه السلام لم يرضه ان يقول حتى يعطوا الجزية عن يد وهم  
صاغرون وللإمام ان يخدمهم ما لا يطعنون حتى يصلوا فكيف يكون صاغرا وهو  
لا يكثر ما يرضه **قال** دام ظله والادرس في احوال من اعادوا لمسلمين  
في العمى السوقة او القدر الشرعي **قال** لان الجزية وقعت لمصلحة المسلمين و  
لست بركا لعدم صحة الزكوة من الكافر ومن ان الصلوة تقع على انها زكوة فكيف

كلها

كلها والاقوى عندي **الاول** **قال** دام ظله لو فرتوا الدخلة في دار الاسلام لزم  
الامانة وعلية تقيم واستمر قائم ومساواتهم في نظر **قال** لاختلاف في جواز  
الرد الى امانتهم وحل حبلهم لا يجوز استراقتهم وعلية ومساواتهم بحبل الاول لا يرد  
دخل الدار بايمان فلا يقال بل يجب رده الى امانته لتصل الاصحاب على كل موضع  
حكم فيه بايقان الا ان كان الجزية لا يعمل بل يرد الى امانته لم يصير حربا ولا ان عتق  
الذمية الذي من الايمان في حكمه مع حقيقة وسببه امان مع رده اليه ومن دخل تحت  
امان لا يقال بل يرد منها اولى والاصول في لزوم هذا العدد حرفه الا ان اولاده  
ومواضع ورفع المالك والملازم الاضطر لا يسلم برفع اجراء ولا دفع اللان الاعم  
فلم ينفك اسفل امانته ويكمل السنة لانهم مع فرق الذمة نصرون حرا اجماعا عليهم  
قوله تعالى فاما لموا المشركيين عتق وجبروتهم والامان باعتبار عتق الذمة وقد  
قطعت وعدم قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والاصول في ان  
عتق الامان هو الجزية وقد قطعت فيبطل لان عدم العلم على العتق والمعامل لا  
ما خرج عن العلم ومعنى البطلان هنا هو عدم ترتب الاثر وهو ترك العتق **قال**  
دام ظله ولو انعتقوا وابتدء بعبده عن ملاد الاسلام متى وجوب دفع من يرضه  
من الكفار اسكال **قال** محمل الوجوب الجوزي احكام المسلمين عليهم بغير الجزية  
لقول اخر المولى من علم من اطلب عليه صلة امة عليه واله انما بدوا الجزية بغيره وادوم  
كذلكنا وادومهم كما هو لنا فاذا تمت حكم دعا المسلمين كدمايتهم وجب الذمة عليهم  
محمل عليه لان الجزية عندهم بغيره وسببهم لانه المقيم من قوله تعالى فاقبلوا  
الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر فلا يجب الذمة عليهم بغير العتق ولانها مسقط اجساد  
عنهم في الدين فلا وجب اجسادهم ولانها عقوبة لانها حلف عن القتل والصلب عقوبة  
ولا يجب سبب العقوبة الذمة عنهم **قال** دام ظله نعم لو اهدمت في الاعادة  
نظر **الاول** للاصحاب فيه بولان قال الشيخ في المبسوط لا يجوز لانه لا دليل عليه  
وتادوا محرم ممنوع منه قال ولو قلنا لهم ذلك كان حرا لانا اقرناهم على السبقه فلو  
صاغرا من العتق الجزية في الاول الجواز لان عتق اوارهم الواهم بدينهم ومن  
حررتهم متعبداتهم وكما ان الواهم من ادرك رسول الله صلى الله عليه واله ان يرضه



هذا ترك البع والكفاس ولا يؤمن البناء عادة هذه المدة وأصح ما نفع  
 مان الإعادة كالأنداء ولقول عليه السلام لا يحسن في الإسلام ولا لينيه  
**قال** دام ظله وفي المسألة إشكال **القول** الثاني من أن المقصود الإهانة  
 ولا يحصل في المساواة في البناء ومن أن الحسن العلوي لا يلزم بحرم المساواة  
**قال** دام ظله فلو باعها المسلم فالأقرب أن يراد على العلوي **القول** الثالث  
 الإزالة **قال** الثاني مع جعل عليه الدمي بناء على المسلم سببا للإزالة سواء  
 استمر في يد أو يد غيره وهو موجود هنا ووجه الفرق لئلا يتردد  
 جعل شرائها من مسلم سببا للإزالة وعدم الإزالة وهو أن من صهر التزويج  
 الاستصحاب **قال** دام ظله فإن شبهه إلى الزنا فهو مرتد فإن أسلم لم يلزمه  
 من وجعل القتل لأن حد قذف النبي العبد وهذا الحد لا يسقط بالبوته  
 ووجوب ما من لأن يرد النبي ارتداد وقد سقط حكمه بالبوته وبني حد القذف  
**القول** قدس المصنف في إجمال هذه المسألة كانه فلا بد من التلذذ  
**قال** دام ظله وفيما خلافت أقربه اعتبار الأصل **القول** قال الشيخ  
 الطاهر أنه لا يجوز للعموم الأمر بالعمال في قوله تعالى فإذا ابتغى الشهر الحرام  
 فاقبلوا المشركين خرج منه أربعة أشهر لتقصيف القرآن لها فيبقى الباقي على  
 العموم وتدل الجواز لأن المدة قصرت عنه أهل الجسنة مجاز العقد فيها  
 كالاربعة الأشهر والاولى اعتبار الأصل **قال** دام ظله ولو استقل إلى  
 ما يقتضيه عليه مني القول خلف **القول** قال الشيخ في الخلاف وابن عبيد  
 والمصنف في المختلف يقرر وأدعى الشيخ في الخلاف الأصح عليه وإن ابتداء  
 الكون على المذهب المتقبل أنه مقبول فلو اعتبرت كونه المبادئ في جميع  
 الاعتبارات وقال في المبسوط لا يفسر لقوله تعالى ومن منعه الإسلام دينا  
 فلم يقبل منه ولقوله عليه السلام من بدل دينه فأقلوه والاقوى عندي أنه  
 لا يقتل **قال** دام ظله فإن عاذني بقوله قولان **القول** الأول العلوي للشيخ في  
 المبسوط **قال** دام ظله فإن أمر يقتل مثل لا يمكن الطغاة للاستصحاب  
**القول** هذا قول الشيخ رحمه الله تعالى **قال** دام ظله والأقرب كراهة

كتب

كتب الأحاديث **القول** وجه الفرق أصالة الجواز وحرمتها وقال الشيخ حكم  
 الدفاتر التي فيها أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وأما السلف وأما ولهم  
 حكم المصاحف والأقرب الأول **قال** دام ظله وفي نسخة ما حواه العسكر  
 من الغاشي قولان أقربهما المنع **القول** ذهب السيد المرتضى رحمه الله وابن  
 أدرس إلى أنه لا يقيم وقال ابن أبي عمير والشيخ في الخلاف وابن الجوزي أن  
 البراء وأبو الصلاح ليعتبر أن عهده النفس أولى من عهده المال فإباحة المال  
 أولى من إباحة النفس وقال الشيخ نجم الدين ابن عبيد رحمه الله ما حواه العسكر  
 للمال خاصة وقوله خاصة لخصه من تولد من أصلهم بعد المال للملوك  
 قبل التهمة وأعلم أن الخلاف إنما هو فيما حواه العسكر دون باقي أموالهم أصح  
 المصنف بقوله عليه السلام السلام الخليل قال أمر رسول الله لا يطعم من نفسه  
**المختصر الثاني** في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر **قال** دام ظله  
 وأما الخلاف في معاش أحدهما إنما واجب على الكفاية أو على الإجماع والباقي  
 إنما واجب على الأقل أو سمعا والاول في المباحين أقوى **القول** ذهب السيد المرتضى  
 وأبو الصلاح وابن أدرس إلى وجوبهما سمعا واللام بوضع معروف ولم يقع منك  
 أو يكون تعالى محلا لمؤلف والدائم لعمدة بالحل فالملزم مثل ما في الشرطية  
 أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل من حصل وجه الرجوع في  
 لوجه عليه تعالى إذ كمال وجهه بالعدل يجب على كل من حصل وجه الرجوع في  
 حقه وكان يجب عليه تعالى الجلب على المعروف والنهي عن المنكر فإن فعلها  
 لزم الأول والألحاح والألزم الثاني والاقوى عندي الأول لما قدم وذهب  
 الشيخ والمصنف إلى وجوبهما على لائهما لطف وكل لطف واجب وأعلم  
 أن الشيخ وابن عبيد أوجبوا على الاعيان العموم القتل والسيد أوجبها  
 على الكفاية وأجاب المصنف وأبو الصلاح وابن أدرس بقوله تعالى ومن  
 لكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر والاقوى  
 عنده الآخر **قال** دام ظله فلو اقتصر على الجراح أو القتل ففي الوجوب  
 مطلقا أو بأذن الإمام قولان **القول** ذهب السيد المرتضى رحمه الله والشيخ



في النيمان وان ادرى من انا الصلاح الى الاول ليعوم وجوبها وذهب الشيخ  
في الاقتصاد والنهاية وسلاسل وان البراج الى الغاية لانه لو جاز لجاز الجهاد  
من غرض ان الامام عليه السلام لكن الباطل اجماعا فالعقد مثل والمدار  
طاهرة **قال** دام ظل ورفق امانته على ولده وروضة قول بالجواز **الاول**  
القول للشيخ في النهاية وان البراج ومنع سلاسل ذلك وقال ان ادرى من  
على عهده خاصة **قال** دام ظل ولو ولي من قبل الجائر عالما بمكنته من وضع  
الاشهاد في خطتها فني حوار امانته الحد له منه انه نائب عن سلطان الحق نظير  
**الاول** المراد اذا كان فقها ووجه النظر اختلاف الاصحاب فذهب الشيخ  
في النهاية الى الجواز لان العوض الشارع من وضع الحدود الرخوس الحرام  
والمواظبة على الخيرات فخصيصا حابر متقن وقال ان ادرى من بعده

**في مقاصد الاول** في المقدمات وفيه فصلان الاول  
في اقتضاها **قال** دام ظل والاقرب في ابوالالا وكل لغة التزم للاسماجات  
الابول الاكل للاستفاد **الاول** هذا من ذهب المفسر والشيخ في النهاية  
وذهب ان ادرى من المصنف في المختلف الى الجواز لانه ظاهر صريح في يسوع  
سبعة لعدم وانا اذكر قاعدة يعرف منها ما لا خلاف والوفات ومباشرة  
الاختلاف في كل ما يلي البيع فاقول في المنفعة في اصلا لا يجوز العقد عليه  
ان ذلك يكون من اكل المال بالباطل فيحرم لعقوله تعالى ولما كلفوا اموالكم  
بالباطل ولم يتصدوا ذلك ما منع به الى الهبة يجوز له وهذا الذي لا منفعة فيه  
لا يصح تملكه كالحجر والميتة الا ان الحجر اذا اخرج ما تملكها فقد سلك اقتضاها للتحليل  
والامانة منقصة منقصة فلا تخلو من ملأه اقام احدها ان يكون سائرنا في  
محمدة والباقي لم يكن سائرنا في محله والمثلث ان يكون بعضا محلا وبعضها  
محمدا فان كانت سائرنا في محله صار كالقسم الاول الذي لا منفعة كالحجر والميتة  
وان كانت سائرنا في محله جاز سبعة اجماعا كالشوب والعبدة والقبارة وغير  
ذلك من مزب المال وان كانت سائرنا في محله فهذه المواضع من المشكلات

وزله

وزله الاوام فتقول **قال** تقدم اصلان جواز البيع عند محله سائر المانع  
وتجوز عند محرم جميعها فاذا اختلف عليك فانظر فان كان جل المانع والمقصود  
منها حتى صار المحلل من المانع كالمنطرح فان البيع ممنوع وواضح الحاق هذا  
باجد الاصل ان المنطرح من المانع كالعدم وان كان كما لعدم صار كان الجمع  
محمدة والباقي رعية السلام بقوله عنته السلام بقوله لعن الله اليهود حرمت عليهم  
التخوم فباعوه وان كان الامر بعكس ذلك كان الحكم بعكسه وهو ان يكون المقصود  
من المانع وجاها سائرنا في محله منطرح في المقصود فواضح الحاق هذا بالاصل  
الباقي وهو ما ليس سائرنا في محله واشكل في هذا القسم ما يكون فيه منفعة محرم  
مراد سائرنا في محله سواء محله مقصود فان هذا يمكن الحاقه بالقسم المنوع لان  
كون هذه المنفعة المحترمة مقصود تؤذن بان لها حصص من الثمن لان العقد سائل  
عليها كما اشتمل على سائر المانع سواء وهو عقد واحد على شي واحد لا يسيل الى  
تعيينه والمعاوضة على المحرم منه ممنوع يمنع الكل واذا وقع من هذا النوع مسائل  
تستلزم على العالم اذ يرى المنفعة المحترمة ملتبسا امره على مقصود ام لا ويرى ما  
سواء ما يقع مقصود محله ممنوع من التحريم لاجل ان المقصود من المانع محله  
نظير القتل بالاباحة لاجل الامسكال في ملك المخزفة هل هي مقصود ام لا  
متاهل اخر فتقول بالرافة فاصف هذا الاصل **قال** دام ظل والادرب  
جواز بيع كل البصير والماشية والزرع والحايط واهارها وانما نظر **الاول**  
هذا من ذهب ابن الخند وان ادرى من ابن حنبل للاصل وجوز الشيخ والمفيد  
وان البراج مع كل البصير دون غيره لانه لو جاز بيع كل البصير جاز  
بيع باقي الكلاب الاربعة والمقدم بابت اجماعا فانما اصله نيمان الشرطية  
ان المصنف للجواز هناك كون المبيع ما يمنع به وبثرت الحاجة الى المعاد منه  
وهذان المعينان بايان في صور النزاع فثبت الحكم على الاصل ان المانع  
اذا اصل اشتارة ولان لها حريات مخصوصة ولانه يجوز اجارتها فهو سائرنا  
اصح الشيخ بارواه عن السكوني في الموقش عن الصادق عليه السلام قال  
التي تحت من الميتة ومن الكلب المحدث وبكره والولد العاري قال سالت



اباعد الله عليه السلام عن شئ القلب الذي لا يصيد فقال بحث واما القيتود  
فلما باس في السند ضعف **قال** دام ظلم ولو قيل يجوز مع السباع اجمع فلما  
الاستماع نذكر ان كانا كانت مما يقع عليها الدماء كان **قال** المفسر الجوز  
مع السباع وهو اختيار سمار واثبت عقله والشجيرة في النهاية الا اليهود وما  
ذكره المصنف فهاهنا من اجرس وان البراج والشجيرة في الميسر **قال**  
انه عن طاهر سبيع بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في  
الكبرياء فيقوم قوله تعالى واصل الله السبع اذ القتها انفقوا في سائر الاعصار  
والاصناف على عمومهم ولرواه العيص بن ابي عمير عن عبد الله عليه السلام قال سألته  
عن اليهود وسباع الطير هل يفتن في الجاهل **قال** نعم **قال** دام ظلم وفي جواز  
بيع لبن الاربعيات نظر اقرب الجواز **قال** وجه المراد شمله على سبعة مقتضون  
علاوة شراؤه وتحمل عدمه لانه من الفضائل كاللباق وايضا البيع من الاور  
الشريعة فكما اورد الشرح في جواز البيع علم بجوازه في الاكل ولم يورد  
الشرع في اجراء الادوية المعينة وفصلاته جواز البيع بل منع منها واللبن من اقسامها  
والاذن عن جواز بيع اللبن **قال** دام ظلم والاقرب انه لا يفتن له وانما  
يؤخّل **قال** المراد بالسحر اسحق بن الخوارق في المآثرات البقية او  
بالاستعانة بالفلذكات فقط او على سبيل مزج القوى السماوية بالقوى الارضية  
او على سبيل الاستعانة بالارواح الساجدة وقد خص اهل المعقول الاول باسم  
السحر والثاني بدعوة اللواتك والثالث بالطلسمات والارواح بالجزائم وكل  
ذلك محرم في شريعة الاسلام في تحريم كاف ما على سبيل الاستعانة بما ليس  
بالراضية وهو علم الجبل وجر الاتفال وهذا النوعان الاخيران ليسا من السحر  
اذا عرفت ذلك **مسئله** اختلف الفقهاء ان السحر لا معنى له وهو اللواتك  
فان اللواتك لا ياتر لها طعنا هل هي جعقة اي ماثر او جمل لا يفتن له لمعنى عدم  
الماثر ذهب بعضهم الى الاول ولحقوا الى الثاني واماخذ القولين قوله تعالى  
تغلبن منها بالفرعون بن بني المردور وجهه ومايم يضارب به من اجد الا اذن  
اسم الله احصى الاولون من هذه الالهة وجهه **قال** انه تعالى ذمهم على

الوجه الثاني ان السحر هو ما يفتن به الجاهل من اللواتك او ما يفتن به الجاهل من اللواتك او ما يفتن به الجاهل من اللواتك

الوجه الثالث ان السحر هو ما يفتن به الجاهل من اللواتك او ما يفتن به الجاهل من اللواتك او ما يفتن به الجاهل من اللواتك

الوجه الرابع ان السحر هو ما يفتن به الجاهل من اللواتك او ما يفتن به الجاهل من اللواتك او ما يفتن به الجاهل من اللواتك

تعلم ما يفتنون به فلو لم يكن له ماثر لما اسحقوا الدم **قال** انه تعالى اسند البرق  
الله اذ اصابه للسمية واحصى الاخرين منها لقوله تعالى ومايم يضارب به  
من احد الانبياء امة ولو كان لما اثر اشد الضرر به وهذا وجه من الاعراض  
انه نفي الاضرار وهو غير لازم للماثر فلا مسلمة لغيره **قال** الفعل بالاله  
للموت من حيث الفاعل على التدبر والداعي والارادة ومن حيث الفعل على امكانه  
ومن حيث الاله على كونها صالحة للماثر في الفعل بالاله لا مسلمة لغيره كون الاله  
صالحا للماثر اذ نفي الجوع لا مسلمة لغيره الجوع المعنى **قال** انه اسفني بقوله  
الا اذن الله والاشياء ومن النفي امات فنعير المعذور انه اذا اذن الله صار  
ضار به وهذا ابيات للماثر والحجاب عن **قال** انه لو كان موثرا لما اثره  
اما ان يخص في السبع اذن الضرر او مشترك بينهما الاول محال والا لكان حسنا  
الغاية والثالث اما ان يكون حلقا كما تنبأ من الاضرار او لا والماني باطل والا  
لم يكن فتى والاول اما ان يوصف الماثر به على اذنه تعالى او لا والثاني باطل  
بالاله لانه تعالى يدعي الاضرار به بالا اذنه فاحقر الاضرار به في قدر اذنه تعالى  
لكن اذن الله تعالى فيه محال لاستحالة اذنه تعالى بالسباع وهو ظاهر عندنا واما  
عند الاثر عنه حيث قالوا بانفساء الحسن والفتح العطيني **مسئله** الزا  
اهم لو اذن في السباع لم يفتن في العتق لانه بالاذن يكون حسنا عندهم  
وبالغنى عنه يكون متحسنا ومنه من الاذن والارادة على قواعد فائده في  
الاضرار موقوف على المحال يكون محالا فلا يكون موثرا في الاضرار فلو كان موثرا  
لكان في السبع خاصه ويعود العتق الاول ومنه يظهر الجواب عن الثاني والثالث  
والرابع **مسئله** لم يفتن في قوله لا انقول **قال** لا لم يفتن في الجوار اشمال هذا  
الفعل على وجه فتح عن ذلك وان الفتح اعتقاد ماثره والجواب عن  
احتجاج الاولين اما عن **قال** المراد من حيث الاعتقاد او من حيث تقي العقل  
لاشماله على وجه فتح غير ما ذكرنا وعن **قال** انه اسند الماثر الله في اعتقادهم  
فتدبره انهم يتكلمون منهم بالعتق دون انهم يفتنون به من المردور وجهه واعلم  
ان الحق عندك انه لا ماثر له ولا يفتن **قال** دام ظلم ولو اشره الكافر

تعلم



فالاثر البطلان **اقول** يحمل منعنا القبح لعدم دلالة البرية في المعاملات على  
 الفساد ووجه الفرق الذي في المعاملات انما لم يتعرض الشارع في تحريمه الا  
 ما يملك وجب القول بطلان حطها **قال** دام ظلم لم يملك لواجب الاجرة على المسكين  
 منها فالاثر جريان **اقول** اطلق ابن البراج القول بالاعتدال لعدم البرية من اخذ  
 اجر البعيل ويؤثر الواجب والمذنب ووجه الفرق انه يعلل ما يقع عليه من غير وجه محاذ  
 اخذ العوض عليه كغيره من المباحات فكما في المذنب والاصل **قال** دام ظلم  
 ويعلق الركنان مكره على راي **اقول** هذا اخبار السجين وقال ابن البراج وابو  
 الصلاح وابن ادرس انه محرم والحى الاول للاصل في صحة الاقرون ما رواه منها  
 القصار عن الصادق عليه السلام قال قال اطلق ولا تشر ما يملك ولا ياكل منه  
 والحواس **انه اعم من الاعتدال** **قال** دام ظلم ومع الغنى الفاضل يحتقر  
 المعين على القول على راي **اقول** هذا قول الشيخ في المبسوط وابن ادرس كحار  
 اللعب وقيل بانه امام لانه خيار تدليس فكان خيار المحقر والفرق انه في  
 المقرء للاختبار وقيل لا سقط الا بالاستقاط ورجمه بجم الفقهاء والتمس من  
 سعد وهو الاصح عندي **قال** دام ظلم ويحرم الاجتناب على راي **اقول**  
 هذا مذهب الصدوق في المنع وابن البراج لقول النبي عليه السلام لا يحكر الطعام  
 الا خاطي وقال عليه السلام المحكر ملعون وذهب الشيخ في المبسوط والمعتدل  
 الكراهية للاصل ولقول الصادق عليه السلام نكر ان يحكر الطعام ويترك  
 الناس ليس لهم طعام والفقهاء لان الصلاح في الكافي **قال** دام ظلم وقيل ان  
 يستيقظها له امام في الغداء والاعتدال في الرخص **قال** هذا القول بالشيخ  
 الطوسي وابن البراج لقول الصادق عليه السلام المحكر في الحطب اربعون يوما  
 وفي الشقة والداء له امام ما زاد على الاربعين في الحطب مضاجع ملعون وما زاد  
 في العشر على له امام مضاجع ملعون **قال** دام ظلم ويجوز بيع البع لا يتغير  
 على راي **اقول** هذا مذهب الشيخ وابن البراج وابن ادرس لان المعصوم هو  
 بذل الطعام للبيع وقال الحنف للسلطان ان يبيع ما يراه والا سب الفايده  
 وانما المصنف في الحلف وابن حزم جرح عليه عند الشدي الماني للفايدة

الحق

الحق البيع عليه حينئذ **قال** دام ظلم وان اطلق فالاثر يتحمم اخذه منه  
 هذا مذهب الشيخ في كتاب الوكالة من المبسوط وابن ادرس في كتاب  
 الركوة من كتاب المغايرة الذي في الاخذ ولو اريد به الرخص في الحراج الصحاح  
 قال سالكه عن رجل اعطاه رجل حالاً لمعتمه في حراج او سالكه وباحتها  
 ماخذ منه لنفسه ولا يعلم قال لا ماخذ منه شئاً حتى ياذن له صاحبه وذهب الشيخ  
 في النهاية وابن ادرس في كتاب المكاسب الى جواز الاخذ منه **قال** دام ظلم  
 ولو مر من الحقل والغواصة لا تصدا قبل جاز الاكل دون الاخذ والمنع احوط  
**اقول** الاول قول الشيخ وبه رواية والاولى عصمة مال المسلم **قال**  
 دام ظلم **المقتضى الثاني** في البيع ومنه فضول **الاول** الصيغة وفيه اشراط  
 لعدم الاحتجاب بظن **اقول** ذهب الشيخ في المبسوط وابن حزم وابن ادرس  
 الى الاشراط لان القول اضافة لا بيع بقدرها على احد المضافين ولا صلا  
 لهما الملك على ما يبيع فلا يتقبل عنه الا صحت شرعي ولم يمت كون صل هذا سبباً  
 شرعياً فتقبل على الاصل وذهب ابن البراج الى عدمه كالنكاح ولان الاصل  
 اعتبار الرضا من المصاعين والالاط والى عليه فلا يبرء بالبرء والحواس  
 الفارق في النكاح جواز المرأة المانع من تعدد الاحاب والرضا وحده غير كاف  
 والاخرى انه لا يصح تقديم القول **المقتضى الثاني** المعاينة **قال**  
 دام ظلم وهل يصح له استنكاح المسلم او ايتها الاثر المنع **اقول** انهما  
 سبلان وكل سبلان للكان من غير المسلم لعله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على  
 المؤمنين سبيلاً والكلمة المسندة للمعوم وبجمل القصة لان الاستيلاء عبارة عن  
 موت على ذمة المسلم مستحق للكان وذمة المسلم قايماً للاستيلاء بالحققة  
 الكافة والمسلم كالدين فان لم ينفها واحد ولم ينفها الاية فرق بينهما و  
 الرهن تسلط على استنفاء ذمة من منه فلا استنكاح موت السبلان على اذرع  
 المسلم لاجل الكافة بيع واستنفاء ذمة من ذمام حصلت من غير المسلم غير  
 التمتع منه والاخرى عند من المنة المستحق لان الرهن مسلم يتقبل المنة اما  
 الاسر كذا ذهب بعض اهل الجواز بالمعنى الامم والنقض يد ولا يثبت للكان

دفع وراي  
 او ادرس



على المسلم وكذا الاستيجار **قال** دام ظله والاقترب جواز الابواب له والاعانة  
عنه **قال** وجه القرب ان الابواب محاطة وامانة وقطع لتسلط المستوع  
فان المستوع ليس له الا الحاقطة والعارية لا تنفي استحقاق رقبته ولا تمنع  
بالنقص اياه العقل وعلى المسلم الكفاية لغرض جابر وكمل المنع لانه امانات  
يد على المسلم وموسل ممنوع منه والاقرى عنده عدم الجواز في المسلمين **قال**  
دام ظله وهل يسترد العبد والقيمة في نظر مشاء من كون الاسترداد ملكا للمسلم  
اذا اراد من كون الرد بالعيب هو منوعا على الغير كما لا ريب في قوله وكذا البيع لو  
وجد المشتري به عيبا **قال** ذكر المصنف الوجهين والاقرى عنده لغير الكافر  
اذا سلم ببيع على سيده في مسلم لانه قد زال ملك السيد عنه وبقي له حق استيفاء  
منه في رقبته لا يعني انه ملكه لان الملك سلب وهو منفي لعدم الآلة فهذا البيع  
بالنسبة الى الكافر استيفاء والى المشتري كالباع وهذا حكم المسلمين **قال**  
دام ظله اما المطلقة فالاقرب الحاقها بالبيع لقطع السلطنة **قال** الاقرى عنده  
العدم لان المكاتب مملوك لانه لو مات قبل اداء المال اخذ مولاه مع ماله وحكما  
انه مان رقا **قال** دام ظله ولو اسلمت له ولده لم يجز على العيق لانه حسيب ورث  
البيع بغيره **قال** وجه النظر تعارض مقتضى البيع وسبب تحريمه ولا يمكن انما يتما  
ولا رغبنا لان ربح كل واحد انما هو لشئ الاخر فكم سوتها هذا خالف والاقرى  
عنده في حجب دفع القيمة من الزكوة او من ثمن المالك ومع عدمها يحجب عنها  
**قال** دام ظله وهل يباع الطفل باسلام ابيه الحر او العبد لغرض ملكه اشكال  
واسلام الحد اقوى اشكال **قال** يحمل الاخبار على البيع في الاول لان الولد  
صار مسلما لغرضه عليه السلام كله ولو ولد على الفطرة وانما ابواه يهودانه ويصرانه  
ويمجسانه حصر سبب كفر الولد في كفر ابويه لان انما يقيد احصر بهذا الولد اما ان يفر  
بأنه لا يؤمن في الاسلام والكفر اولاديا كما كانت المطالب لاسبق البسطة الاول  
واسبق السببية في الناسة وتقا الملك سلب قطعا وهو منفي بالآلة فيجوز على البيع  
ويحمل عدمه لان الالفاظ انما يحمل على الحقيقة عند الاطلاق والنقص انما هو في  
مع عند الكافر اذا مسلم والباع في الاسلام ليس مسلما حقيقة بل انما يجزى عليه

الكر

دام ظله  
دام ظله

اكثر الحكم المسلمين والمسلم حقيقة انما هو بالمباشرة للاسلام لقوله تعالى انما  
المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وانما كانوا جمع على امر واحد لم يرد بهما  
سناد ذوقه ومو انما يصدق في المباشرة وانما البعض ولا يصاله بها الملك وانما  
كون الاشكال في اسلام الحد اقوى فلو جرد الاشكال في بيعته حال حرهما  
في الاسلام فيع انما اقام في الملك يكون اقوى اشكالا ولا استدلال القول بعدم  
اجبا به مع اسلام الاب القول بعدم اجبا به في اسلام الحد لان بيعته للحد  
اضعف ومع القول باجبا به مع اسلام الاب في اجبا به مع اسلام الحد مع  
وجود الاب اشكال لان في بيعته للحد مع وجود الاب اشكال ومن حيث  
اشرف الطرفين اعني طرف الاقوة ومن حيث استدلاله بخرج المجاز على الحقيقة  
مع اشكال القرينة والاستدلاله استعمال اللفظ المطابق الحالى على القرينة في  
مجمع الحقيقة والحجاز **قال** دام ظله فان وكله غيره في شرائقه من  
مولاه مع على راي **قال** قال الشيخ في المبسوط قبل بيم وجعلنا احدهما  
يبيع كما لو وكله في شرائقه اخر ما ذن سيده والناهي لا يبيع لان يد العبد  
يد السيد فاجابه وبقوله ما ذن يذله اعاب سيده وبقوله فاذا كان كذلك  
واجب له سيده وقيل هو صار كان السيد هو الموجب للعبد البيع وذلك  
لا يبيع قال والاول اقوى وقال ان ابواب الاقرى عنده انه لا يبيع الا ان  
ما ذن له سيده في ذلك فان لم ياذن فيه لم يبيع اصح المصنف بان يبيع  
مولاه رضائه بالتوكيل **قال** دام ظله فينبغي التفتي موقوف على الاجاز  
على راي **قال** هذا اختيار الشيخ في التام والمفرد وان الجسد وان حرم  
وقال الشيخ في المبسوط والحدائق بطل من راس قبايعه ان ادركه اصح  
الاولون بانه عليه السلام دفع دينار الى غزوة البارقى ليستري به شاة  
فاشترى به شاة وباع احدهما بدينار وجار شاة ودينار فقال النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم يا ربك الله في صفته منك وجه الاستدلال انه باع الشاة  
الباقية من غير ادنى النبي عليه السلام ثم انه عليه السلام اجاز اصح  
الاخرون بقوله النبي عليه السلام لحكم من حرام لاسع ما ليس عندك ولبطالان

دام ظله  
دام ظله



مع الآفاق بعد التسليم وهو شرط فيجوز بالملك فيه ولا يقدح في تسليمه اولى لفقد  
 التبع والشرط والافق عند البطلان لفقد عليه السلام ولا يصح الاقناع بالملك  
 ففي اصل البيع الشرعي ينفق العقد واكثر المجازات في العقد واما كان بحق  
 البطلان والفسخ القسري في مال الغير بغير اذنه عقلا ولا نحرار النقص بالغير  
 من توالي الملك وليس باع منه ومعلوم له ولا يجوز وجود البائع الذي ليس باع  
 بغير متوجه وكذا المعلوم لا يجوز وجود بدون العمل **باب** وام ظلم والمالك  
 يتبع العقود ورعايه مصلحته ومع علم المشتري اشكال **اول** هذه المسئلة على  
 المسألة البتة ومفترضة عليها وعلى بطلان مع الفصول من اصل بيع الغائب  
 اولى بالبطلان وعلى النول لا توقف مع الفصول على ايجان المالك فالأكثر على انه  
 كذلك في الغائب مع حمل المشتري اذا شرط عنه في احد الصفتين شرعا بالنظر الى  
 الداعي كونه مكلفا مختارا شديدا فاصلا لها ولغيرها وزاد بعضهم عدم مسؤولية المالك  
 الا في معنى اعتبارها مسلا حيثما للثابت بالفعل عند اجتماع الشرط واجان المالك  
 سبب لسيببه الصيغة للثابت بالفعل وهو هنا بيع المالك العقود الكسرة بالقبض  
 الا بطلان ورعايه مصلحته ومن على ذلك اذا ربح الغائب في المال المعصوب هل يكون  
 الربح له او للمالك فنقول **باب** ان كان المشتري جاهلا بملكه مع العقود  
 والارطال ورعايه مصلحته والربح له في سلسلتي المقتضى والتمسك واما ان كان المشتري  
 عالما بالعصب فغنى قول الاصحاب ان المشتري اذا ربح حمله بالسلعة لا يرجع على الغائب  
 ما لم يوج وجود عنه فتكون قدر ملك الغائب محالما لانه بالتسليم الى الغائب ليس  
 المشتري استعماله من الغائب بعد اخذ المالك العن الغضوبه من الاصحاب  
 مشبه اولى ان لا يكون له والمالك قبل الاجابة لا يملك التمسك لان الحق ان الاجابة  
 شرط او سبب فلو لم يكن للغائب لكان يملكه بغير ملك وهو محال فتكون قدس  
 ملك الغائب التمسك على سبب ملك المالك له فاذا نقل التمسك عن ملكه لم يكن للمالك  
 ابطاله ويكون ما يملكه الغائب بالتمسك له ورجحه له وليس للمالك اخذ لانه ملك  
 الغائب وعلى القول بان اجابة المالك لا شفعه فاذا اجاب كان له وحمل ان  
 مال المالك العن حق نقل التمسك فان له اجابة البيع واخذ التمسك وحده مقدم

معلق  
 في  
 المسئلة

على حق الغائب يدفع المشتري لان الغائب لا يوجب له احواله واشتمها عليه  
 والمالك باجوبه الاحوال له فالتمسك لم يسل في سلسلتي المقتضى مع علم المشتري الاول  
 للمالك اخذ عنه فنتج مع العقود عليها وله اجابة ان العقد اراد فاذا اجاب  
 عقد صحيح ما بعد وبطل ما قبل وكان له غنة ان كان المشتري جاهلا او عالما على احد  
 الاحتمالين وبطل مع العقود بعد في سلسلتي التمسك والوقت عنه ومن التمسك انه  
 اذا اجاب عنه عقد صحيح المقتضى عن ملكه الى ملك المشتري فصحت تصرفاته  
 منه ودخل التمسك في ملك المجهير فيقبل تصرف عنه منه والاصح عندى انه مع وجود  
 عن التمسك المشتري العالم احده ومع التمسك ليس له الرجوع به **باب**  
 دام ظلم والالتزام اشراط كون العقد له حيز في الحال فلو باع مال الطفل قبل  
 بلوغه لم يفسد على اسكال وكذا لو باع مال غيره ثم ملكه وراجز **باب** هذا مسلمان  
 على مقتضى **باب** هل شرط موت المجهير لعقد الفصول في الحال فمقتضى ذلك يستثنى  
 امكنه فاما يقتضى اذنه المرات من مرات الامكنه الاستعدادى لانه عبارة  
 عن اجتماع السرايط فاذا بقى من سرائط مع الفصول شرط واحد وهو اجابة المالك  
 او وليه وكان حصصها مكملا امكانا قريبا ايضا حكم ببيع مع الفصول او صلاحية  
 لانه يرتب عليه الاثر حال وقوعه **باب** كل ان يبيع وموجع الشرط فيه لم ينع  
 وتوقع المشتري **باب** البيع اذا بطل في وقت بطل واما محال عدم الحيز ينع  
 يرتب اثره ولا يصح ليرتب الاثر عليه فلا يحصل معنى العقد بل معنى البطلان  
 واذا بطل لم يكن ان يرتب حصة ويحتمل عدم الاشرط لانه لا شرط ان كان  
 الاجابة بالعقد بل يجوز ما عسره وما لا طولا فلا ينع الاشرط الاستعداد  
 الوقت واسلم ان هذا العزم ما يوجب مدوه الاشاعة واما على قولها فمن  
 صفة واحدة ومن مع مال الطفل على خلاف المصلحة او الشرارة **المسئلة**  
**المسئلة** اذا باع مال غيره ثم ملكه يحمل الصفة لان اجابة المالك موجب لصحة  
 فعل الماشتر فملك المبلغ ولان عقد الفصول سبب صافي للثابت عند وجود الشرط  
 وقد تحقق والروايل المتأخر وهل يوقف على اجابة اشكال من حيث ان الرضا



الاول لم يكن معتبرا لانه لم يكن مالكا ومن حيث تحقق شرط اعتباره وتحمل البطالة  
لنفسه ملكي شخصي لشي واحد بعينه وقد تحقق احد العندين فنسب الآخر ونحقق  
انه ان يملك بعضه مع الفصول صح البيع هنا من غير لزوم على ايجان البيع **قال**  
دام ظله وفي وقت الاستعمال اشكال فيمنزيت التماز **الاول** على تقدير صحه البيع  
الفصول وان اذ ايجان المالك صح البيع ومالك المشتري فتقول **الاول** اي قد حصل  
محمل الاستعمال الى المشتري كمحل حال البيع وكمل وقت الاجان ومساير الخلاف  
ان الاجان هل هي كاشفة او جزء من السبب او شرط فخل الاول فيحقق الاول وانما  
على الثاني لم اختلف الفقهاء في كونها كاشفة او جزءا او شرط على قولين لصحة  
الباقيون بكونها كاشفة بانه لو لاء لزوم ما شرط المحدث في الموجود لان العقد حالها  
عدم ولان الشرط البدوان يكون حال وجود السبب احوال عدم الامتناع بغير المحدث  
في الامر الجوهري **واحد** بانه يلزم حكمه بغيره في العندين على غير اذنه  
لان قبل الاجان صح السبب ومعنى صحه السبب ترتب اثره عليه فيكون فعل غيره  
المالك كفعل المالك وهو تبني عملا ولصحة الباقيون بانه بان الاجان  
الماسبب او شرط في متول العمل اذ في فعل الفاعل والمسبب لا يستقيم على السبب ولا  
المشروط على الشرط والاجتزاء بالاجزاء ان يملك بعضه مع الفصول ومنع عندي  
اشبه وسفرع التماز بمعنى انه لو حصل ثمار بعد العقد وقبل الاجان فان  
يملك بالاستعمال وقت العقد هو المشتري والابن للبياع **قال** دام ظله  
ولو باع مال ابيه بطن الحصة وانه فصول فان ميتا حينذ وان البيع مملوكه  
فالرجع الصميم **الاول** المراد بالبيع هنا اللزوم ووجه الصحة انه يصر من اهل  
في محله ومحمل وقرينة على ايجان لانه لم يقصد البيع الدائم بل الموقوف على ايجان  
مستحق من الاب او من يقوم مقامه ولما اعتبر القصد في اصل البيع فني احوال  
اولي ومحمل البطالان لانه انما قصد فعل المالك عن الاب لا عنه ولان وان كان  
مخيرا في القول فهو المعنى محقق والتقدير ان مات مورثي فقد بعك ولان كالتماز  
هنا جازع العقد الاعتقاد ان البيع لعينه **قال** دام ظله الا ان يكون  
التمسقا قالا لا يمتنع الرجوع به **الاول** اذا باع الغاصب العين المعصية و

ملح ذرا  
دام ظله

ابن

امعن العين وتقرر التمسق فاخذ المالك المعصية منه العين فان كان المشتري  
حاليا رجع بالتمسق اجماعا وان كان عالما بالطلق الايجاب القول بانه لا يرجع على  
الغاصب بالتمسق واحصار المصنف الرجوع مع بقا العين لانه لم يوجد عقد بائنا  
ملك اذ لم يوجد سوى هذا البيع وهو باطل ولم يوجد سوى ذلك فزال الايجاب  
الباقي معذ وجد عن حاله فهو لعنه بها **قال** دام ظله فان رجع على المشتري  
الحال فني رجوعه على البائع بالزمان على التمسق اشكال **الاول** ساء من عزور  
البائع له كما لو قدم طعام المالك ليجاهل الله ومن حصول التمسق في يده والشرار عليه  
الضمان بخلاف الاباحه **قال** دام ظله ولو باع ماله نصف النصف انصرف  
الى نفسه خاصة ومحمل الاشاعة في نصفه في نصفه لاف على الاجان **الاول**  
لان الاصل في البيع اللزوم ولهذا حكم به عند الاطلاق وعدم العلم بالموانع وانما  
تختلف عنه لغا من مفسدات ولم يوجد ولان لو مال بعك غايما وهو اسم مشترك بين  
عبد وعبد عنه حل على عبده اجماعا فكذا في المتوالي ووجه الاشاعة ان  
البيع صالح للملك ومملوك غيره ولهذا قيل التقييد بملك بينهما ولفظ النصف اذا اطلق  
محمل على الاشاعة ولم يجعل الشرح صحه النصف فترتبه في الحارات والمشاركات  
والامور ارمي على الاشاعة ولما لان الامور ارمي على عدم ملكه المقتضى للمقتد  
ولانه اجازع عن ان النصف مملوك للمعتد به وهو كما يكون عن ملكه فاهذا تقديره  
عن ملك غيره فلهذا **قال** دام ظله ولو باع اربعين شاه وفيها الزكوة  
مع عدم الفقان لم يصح في نفسه اذ في حصة محمول على اشكال **الاول** بغير  
من ان الشاه الواجبة الاربعين هل هي واحدة لا بعضها أم في الجمع على سبيل  
الاشاعة بمحمل الاول لانه مع تلف النصاب الواحدة في سبعين اركان الاداء  
والنشر يطى باخذها ان هي لا بد لا وعدم ضمان الحيوان بالميل والخصر المالك  
في العين فابها اخرج كاشف من الواجب لا بد لا اجماعا ولان مع منع المالك و  
الساكن حضر ان عن ابا اخذ كاشف من البول لخصه لا بد لا ومحمل انما في لعنه  
كل جزء منها واحدة من النصاب ولهذا استسقط على المراض والعصا و اذا  
تلف من النصاب بغير بشرط شي سقط بالحساب وان محل الرجوع اكل واحد



او لو بعد بيعته او لا يعينه او المجموع والكل باطلاق الا الاجرة لما الاولان نظام  
 واما الثالث فلان الزوج امر مضمون لاجل المبيع ولانه غير موجود خارجا اذ كل موجود  
 خارجا مضمون ضمن الاخر فاما ان يكون كل واحد محلا للزوج فربما او كما دلنا على  
 بالحل او الامكن المجموع محلا للزوج اذ كل واحد ليس محلا للزوج بالثالث ولا للزوج  
 جزئيا والمجموع هنا ليس الاعيان عن شئ مع شئ فقط فمضمون في نفسه ما احل الشارع  
 فيحل الاول يكون المثل مجهولا اذ لا حرا محله فالعن يقتضيه في نفسه ما احل الشارع  
 ونعم ما بقي والذي احل اذا لو بعد رايه نعمته مجموع لا يمتنع الا يقتضيه فيكون  
 لمن حصة مجهولا حال البيع وعلى البائع ان يكون مجموعا **باب** دلم ظهر قوله ان  
 سولي طرزا العقد مع الاعلام على راي **الاول** قال الشيخ في الميسر والخلاف  
 لا يجوز ذلك نعم لو وكل على ذلك صح وذهب ابو الصلاح الى الجواز مطلقا والكرامة  
 مع عدم الاعلام وذهب ابن الجند الى المنع ولم يقتض بالاعلام وعدمه وقال الشيخ  
 في النهاية صح من يبيع ما ليس فيه ستة اشهر الاب والجدة ووصيهما والحكم واجبه  
 والوكيل والاصح ان يبيع المال الذي في يده من نفسه الا ان يبيع الاب والجدة ولا يبيع  
 لغیره كما يستعمل ان ادس والحق الجواز في ذلك بل ولا يفسد من الوصف لا خلاف  
 الاعتارين **باب** دلم ظهر وتكمل النصف في الاول يستقران **الاول**  
 اذا باع كل من وكيل المالك المبيع على شخص اخر عن باع الاخر عليه وانفق  
 العقدين في الزمان فالاقرب بطلان العقد من انفسهما واستحالة اجماع الصديقين  
 والبره من غير مرجح فلا تقدم احدهما على الاخر ولا انفسهما كل منهما انزال الاخر  
 فنفس كل منهما واول سببية الاخر فيطل باثبه ووجه النصف انه سيجل تقدم  
 احدهما على الكل وبطلان سوت احد المتأثرين لوجود الاخر تسلم وجوب فلو بطل  
 لوجود اثره وهو محال لاستلزام اجماع الصديقين فوجه الجمع النصف كالقضاء  
**باب** دلم ظهر ولو باع على شخص ووكيل ادعى وكيله دفعه فان انفق  
 المثل حيا وقد راجح والا فالاقرب بطلان ولو اختلفت الحار فالاقرب مساواة  
 الاصلان **الاقرب** هنا مسلمان **باب** اذا باع على شخص ووكيل دفعه  
 فان انفق المثل حيا وقد راجح الجارح مع البيع لا مضافا بها شأنا واحدا فلا تضاد

في الارش

في الارش ولا يلزم اجتماع المؤثرين على معلول واحد مضمون لان الاساس الشرعي  
 من اثار العلل وكونها باثبه هنا سببية مؤثر حقيقة كمال جمهور المعتزلة في المؤثر  
 الكل لا اكثر واحد ولا الشخص الواحد وان اختلف المثل حيا وضادا لغيرها  
 فان قلنا بالنصف مع غير المشتري فيها اول هذا مع انما قلنا في حصة الموكل ولو  
 كان احدهما اصلح فهو اول في الجمع وان اختلفت العلل في العذر احتمل مع ما تقدم  
 بالثالث وهو وقوعه بالاكثر فان مع ذلك الاكثر لا يجوز بيعه بالاقل ولو لم يفسد الموكل  
 على مجزئ مع ذلك منها بالاقل مع ذلك الاكثر وسوى الاقل العقدة في الاحتمالان  
 كما تقدم والاصح بطلان عند **باب** لو اختلفت الحار فان كان الخيار الاثر  
 مشترك بينهما او مخصصا بالموكل مع البيع لعدم التضاد والاصح الاثر من شرط  
 قال المصنف فالاقرب مسواة لا خلاف بين المثل لضاد الارش وساق الدلائل  
 فتعاني المؤثران والملازمان وان الخيار له دخل في الحق ويحمل عدم مساواة  
 لا اختلاف المثل يظهر القول بالعدم فتعني موت الختان والملازمة ايضا والعقد باثبه  
 والعقد الاخر لانه فانه فان عدم الراءد المقتضى له عدم اشتراطه في عقد صحيح  
 بعينه وكذا عدم الخيار ويوسف هنا لبوت العقد المقتضى للملازمة يقتضي  
 العقد الاخر عدم امضاؤه لانه لا يبيد ويحمل موت الاقل لانه الزام  
 العقد الباقي للكل عن الموكل لانه السعد وقد الرند والاقوى عندنا ما  
 لا خلاف في المثل **المقتضى الثالث** العرضان **باب** دلم ظهر والمغايرة  
 للعتادين فلو باع نفسه فالاقرب بطلان وان كان المثل مؤثرا  
 شرط المعقود عليه اعني المبيع والعن مقارنته للمقاعدين وذكره مسلمان  
**باب** اذكرها هنا وهو انه لا يصح ان يكون المعقود عليه اعني المالك الذي  
 يتقرب بالبيع من مالك الى مالك احدهما بل يجب ان يكون غاييا للمستقل عنه واليه  
 اما مقارنته للمستقل عنه فقطعها اجماعه فانه لا يقبل انتقال شئ من نفسه الى غيره  
 والراجح في العكس وهو انه هل نقل اسقال مملوك من غيره الى نفسه كما لو باع العبد  
 نفسه بحيث يكون هو المبيع وهو المشتري المستقل له الملك فالأكثر على انفسه فانك  
 المحققون لا يستحال اضافة الشئ الى نفسه بله لاشراط الاضافة بمعايير المضافات

لم يرد  
 دلم يرد



ولأن الملوكة لا يبيع إن ملك فشرط صحة الملك الجبرية وشرط صحة البيع صحة  
ملك المشتري فالجبرية مستندة على صحة البيع بالذات فلو صح البيع لكانت الجبرية  
معلولة لصحة البيع فآخر الجبرية عنها بالذات فلهذا الدور وقال جماعة غير  
محققين من الفقهاء إنما لم يقع لعدم ملك العبد العن ومن استقال العن والمشتري  
معينه ذائبة فالجبرية آخر من منتهى الصحة مع كون العن موحلا فإنه لا يستحق إلا  
بعد حرته وهي بالبعد ثابتة فلا استحالة والله أشد المصنف بقوله وإن كان  
العن موحلا وأصل رده الله هذا القول بأن العلة ما تقدم فلا يدخل للأصل  
فيه وبأن الملوكة مستحق بالملوك المطالبة لكن ملك حال البيع عليك موقوف على ملك  
وسلك على حرته فالدور لازم وقال بعضهم يبيع البيع كالكتابة فإن الكتابة معاوضة  
مع العبد برقبة فإذا صححت صح البيع وكذا بعدون به شيء فهو ثابت  
وهذا وجه الإجماع وأجيب بأن الكتابة لبعض العنق عداً آراً مال  
لا المعاوضة **قال** دام ظل والاقرب منه يبيع من غير اختيار ولا وصف  
يتعلق بالأصل من الأصله فإن خرج معيلاً فله الأرش مع التقرب والألاش  
أو الرق **أقول** المبيع إذا كان المقصود منه المطعم والمشروب والمستعمل  
إذا لم يكن اختياراً مودياً إلى أخصان هل يبيع ببيع من غير اختيار فإنا على أصل  
الصحة أولاً خالف الأصحاب فيه فقال أبو الصلاح وسلاح لا يبيع وقال المصنف  
يبيع فإن ظهر معيلاً بخير المشتري إن لم يكن قد تصرف من الرق والأرش وإن  
كان تصرف لغين الأرش أصح الأولون بأنه مجهول فهو مع غيره وقد ينه  
الشيء عليه السلام عن بيع العذر أصح المصنف بأنه معلوم الوصف من حيث  
الطبيعة فإن العلم بالعلم بسلوك العلم بالمعول والأصل عدم سبب خيار حتى يترك  
حكم الطبيعة فلا عذر والحق عندى اختيار المصنف **قال** دام ظل والأقرب  
جواز بيع موتى كماله خالف الفقهاء في جواز بيع موتى حكمه فقال كثير  
منهم لا يجوزوا خالفوا في العلة على قولين **أقول** لأنها مسخرة وأضاه الشئ لولا  
فقال سبحانه الذي أسرى بعدى ليدلوا من المسجد الحرام وكان الأسراء من بيت  
حديج عليها السلام وقتل من شغب أن طالب وقيل من بنت أم هانئ ولعب

العلم كمنه ما دام العلم

في قوله لا يبيع

بأنه مجاز فسميه للشيء باسم مجاز لجواز ما خدم في المسجد فيها **قال** صحته  
وفيه للفقهاء أقوال بشر أحدهم أنه عليه السلام جازها محاربا وأخذها ثمراً  
غير اختيارهم وهو كمن في كونها معنوعة عنده وتأنى **قال** أن العلم لا يفتح بقتل  
الاصح لها وبأنه **قال** أنها لم يفتح عنقه لقوله تعالى وعدمك الله معانكم كمن يأخذ  
فجعل لكم هذه إلى قوله وأخسرى لم يقدروا عليها فقتل النبي جعل لهم عتاق حتى التي  
لم يقدروا عليها عتاق ملك والمعنى لم يقدروا عليها فهذا في نفسه يفتح ملكهم طلبوا  
الأمان فعتق النبي عليه السلام لهم الأمان فقال عليه السلام من دخل المسجد فهو  
آمن ومن التي **قال** هو آمن وأشدني قوماً معينين فقتلهم ولأنه عليه السلام  
أمن فقتلوا عنه أنه يتم ما لا ولا أحد عقارا ولا سبي وأضار المصنف هذا الأصيب  
فمن كونها مسخرة أصحته لما تقدم وكونها تحت عنق فمن قال الأقرب جواز  
مع موتى كماله خالفه **قال** المصنف أنه ينبغي على بعض المصنفين عنقه وليس هذا موضع ذكر  
لدا طول الكلام **قال** دام ظل وفي شرط موت المولى بطرد **أقول**  
نفس ابن الجنيدي على عدم الأشراف وهو ظاهر من كلام الشافعي وقال بعضهم  
بالأشراف والأول أولى لأنها ملوكة والأصل جواز التقرب في الملك بالبيع ومن  
خرج المقتن على بيعه بقي الباقي على الأصل ولما رواه عن ابن عمر بن عبد العزيز  
عليه السلام قال لا يبيع أم الولد تبيع في الدين قال نعم في من رقبته وهو  
شأنك لصحة الزواج والألزم جواز ما خالفه من رقبته **قال**  
دام ظل ويجوز بيع الحرة وإن كان عداً وعقبة ولا يسقط حق المحنة عليه من  
رقبة في العدة ويكون في الخطأ الزاماً للنداء فنعني المولى حينئذ دليل الأمر من  
منه فتمت وأرشد الجاني على رأي **أقول** هذا هو الذي تراه الشافعي في المبسوط  
وقال في الخلاف معنى العدة ما رشح الجنان إذا أضاف العدة والأول أقوى  
عندي **قال** دام ظل ولو باع المقتنوب وبعد رقبته لم يصح ولو لم يشرى  
على اتراجه دون البايع فالأقرب الجواز **أقول** منع الشافعي من بيع المقتنوب  
مطلقاً فعمل هذا الأصح هنا وقتل بمرئته إذا لم يكن البايع من تسليمه وهو الأصح  
فعمل هذا لو كان المشتري يتكلم من أحد البايع قال المصنف فالأقرب صحة البيع

بأنه



لوجود المسمى وهو العند والقابل لانه ملك قابل للتقل واستا المانع ويحتمل  
العدم لاشراطهم امكان التسليم من الباع وهو غير متحقق هنا والحق هندي الاول  
**قال** دام ظله ونصح مع الصانع من الصنعة الى عمله وهل ينزل على الاشياء  
فيه نظير **اول** اذا باع صاعا من صبره متساو الاجزا لاطعام وهو معلوم  
الصنعان مع وهل ينزل على الاثام او يكون المبيع صاعا متساويا بالثمن لا استاء  
الغزو وحصول المقصود من كل واحد وان العند سبب موثر فلا بد من محل معين  
قابل للتأثير فيه واحسب بان محل ما ههنا الصانع ومن كل كذا لوباع صاعا موصوفا  
فانه كل طبيعي معتد بالوحدة ونقص بما لو فرق الصنعان وقال ببيعك احط فانه  
لا يصح قطعا مع ان الصانع الكلي صادق على كل واحد وقرق بان حال العند قرق  
لكل واحد مشتملات معينة شخصة له فاذا بلغ باع احط ما بعد الشخص المتشترق  
من الكلي الطبيعي اعني الماهية المعينة بالوحدة ومن الشخص المتشترق فلا يثبت  
المبيع هنا خلافاً له والى هذا القول مال الشيخ رحمه الله وذهب الى الصحة فيما  
اذا كانت الصنعة مجهولة وعلم دخول المبيع فيها وكانت متساوية الاجزا وقال سبي المبيع  
ما بقي صانع وذلك كحصول الكتمان المخرج وقيل بالاول لان الصانع معتد لكتبتها  
فاذا قدر ط عشرة مرات كان عشرا وهكذا فلا فرق من ان تكون صاعا او  
عشرا وانه لو لم يكن متساويا لكان المبيع غير معين فلا يكون معلوم العين وهو  
الغزو فدخل تحت المسمى مع العند الذي يدل على التباين اجماعا ولان  
رجح احداهما بغيره لو موزع البيع عليه بوجه من غير مرجح ولا بعينه وهو المبيع  
فانها المبيع بطل **قال** دام ظله نصبت للمشتري السلوك من جميع الجوانب  
وان كانت الاشياء او ملك المشتري على اشكال **اول** الاشكال ههنا  
موصفتين **٢** فما اذا كانت الاستارح ومتساوية ان المجاز انما سميت لوقوف  
الاستراح بالارض عليه وهذه الصنعة تدفع بالشارح ولان العاقبة في مثلها  
الدخول من الشارح فيغير عليها ومن ان كل ينعقد هذا الاحياء مضمونة بما  
ليس للعنبر تعلق بنت لها مجاز لها قطعا وهو من حقوقها فاما ان لا يست  
في شيء من الجوانب او في الكل او في واحد اما معين او غير معين والكل باطل الا

المانع

المانع اما الاول فظاهر واما الثالث فلا يستلزمه الترجيح من غير مرجح واما الرابع  
فاما ان يجوز للمالك الحواز فكل واحد منهما مع انه ليس لاحد منهما وهذا معني  
حقيقة المجاز لها فكون مانعا للكل او في واحد منهما لا يضر وهو باطل بالاجماع  
فكل نفعه لها حق الاستطابق من جميع جهاتها بالثمن عند المالك بالتعلق عند  
وجوده وانما منع في غير الواحد حق الغير المعاون في الاجزاء او ان يقر او  
فتح مانع في جهة واحدة الباقى واستعماله واحدا والاعراض غير الباقى لا يستعمل  
المجتمعة المجاز مع قصد الملك لاجزاء المجاز في المجمع وعدمه مع اجزاء الارض و  
سلوك واحد اجزاء له ويحيز لباقي المجمع استقامة كالسيد للاعراض عنه ان ملك  
الملك سقط بالازالة فاذا جاز اخر واجبي بعض الجهات تقارض اجزاء الارض  
ويحيز المجاز والاجزاء مستقيم اجماعا فاذا كان الكل لو لم يرد لم يوجد المانع والكل  
عدمه فتحقق المجاز من جميع الجوانب فاذا باعها بجمع حقوقها دخل المجاز من جميع  
الجوانب **٢** ان ينقل ملك المشتري ومنها النظر الى العاقبة وما نزلنا بل  
هنا الكذا فان الدار لها في نفسها مجاز وليس في ملك المشتري قطعا **قال** دام ظله  
لو باع بجمع احدهما او بالثمن من غير تعيين قدر الثمن او وصفه بطل نصيب المشتري  
العين لو مضى بالملك او النقص يوم النقص او اعل القيمة من حين النقص كخس  
الثلث على الخلاف **اول** الاول قول الشيخ والمائة قول ابن ادرس و  
سواء التمهيد **قال** دام ظله والتول قوله لادعاء على اشكال **اول**  
اذا كانت للمشتري المبيع قبل البيع مدة يحمل فيها النقص مع البيع لاصل التباين  
فان اصله في المعقبات اشكال مشار من تقارض اصل عدم الغزو وعدم استيفاء  
الحق والمائة لان حقوق بني ادم الواجب مبنية على الاحياء النام والقطع  
والاصل في تقاض حق المشتري ايضا **قال** دام ظله وكوز مع الصفوف على الظاهر  
منه وادعى راي **اول** هذا احياء والمغند وابن ادرس وقال الشيخ ان لم يتم  
اليه عنده بطل وان انضم اليه عنده مع ويصح ابو الصلاح وان ايراجع وابو القاسم  
بن سعيد رحمه الله والاوى عندي الصحة لوجود المقتضى واستا المانع اذا اعتبر  
الوزن هنا كالمش على رؤس النخل بل المثل له ومن موجود **قال**

في الجوانب



دام ظله ولو قال بعكس الحسنة التي في الميت وهذا لا يؤخذ منها فتح ان ادخل  
الاغزو في لونه بعض المبيع وان لم يدخل على اشكاله بشا من كون المبيع غير مرقى  
والمرصوف اذا لم يكن الرجوع اليه عند الاشكاله بان يعقد **القول** ذكر المصنف  
وجه البطلان ووجه الصحة انه يمكن ضبطه بالوصف ان يشاء او صفة بعد العلم  
اقوى من ذكرها باللفظ **قال** دام ظله ولو قال بعكس هذه السلعة بربعه الا ان  
ما روى واحد بعد اليوم قال الشيخ بطلان مطلقا للجهالة والوجه ذلك الا ان يعلم  
بعد اليوم ولو قال الا ما خفى واحدا بالبيع في مثل اربعها بحسب الشئ والاربع  
عند البطلان لم يوت الدور المقتضى الى الجهالة فان علمها بالخير والمساواة  
عند ما روى اربعه في اربعه لغاها بحسب الشئ **القول** العول للشئ في المتوسط  
في المثلثين وبقية ان البراج ووجه الدور المذكور ان ما خفى الواحد هو جزر  
ما استقر عليه البيع بعد الاستحسان فيضيقه بتمه ما استقر عليه البيع على اربعة  
هنا هو ربع ما استقر عليه البيع اذا خفى ذلك فتقول **القول** لا يعرف المبيع و  
بما استقر عليه البيع الا بعد معرفة قدر المستثنى ولا يعرف قدر المستثنى  
حتى يعرف المبيع وهو دور اعني دور ميعته واليه استناد بقوله لم يوت الدور  
المقتضى الى الجهالة ولو عرف كل منهما بالاحد كان دورا محالا وطلق معرفته  
بالخير والمساواة ان يقول **القول** الذي يخص الواحد من المبيع السلعة الاشياء  
في معاملة اربعة دراهم اجبر السلعة بشئ وزد على معاملة ما هو حرم فيكون  
جميع السلعة في معاملة اربعة دراهم **قال** الذي يخص الواحد عنها قوله في المسألة الاولى  
والوجه ذلك الا ان يعلم بعد اليوم اعلم ان الاستحسان من بطلان البيع  
لجهالة معناه ان يعلم بعد اليوم لم يطل للجهالة فان كان الاستحسان مستقرا  
صدق الحكم ايضا انه لم يطل للجهالة بل لوجه آخر وليس البحث في ان الشئ  
لم يتغير بشئ وان لم يتغير في البيع **المقصد الثالث** في انواع المبيع  
ومنه فتقول **الاول** الحيوان **قال** دام ظله والرضاع كالنفس على راي  
**القول** هذا قول الشيخ في النماء والحلاف والفساد والبيع والبيع وان حقه  
والصدوق في باب العتق من كتاب المتع خلافا للصدوق في باب البيع من كتاب

المتع

المتع والمعتق في المتعته وسائر وان ادرسن وان اذ عيلا وان الجني  
لنا ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح قال سئل ابو عبد الله عليه السلام  
لخصوري عن امرأة ارضعت غلاما مملوكا لها من لبنها حتى فطنته هل يخل لها  
بيعه فقال لا يواها من الرضا عنه حرم عليها بيعه والكل منه ثم قال عليه السلام  
النس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله حرم من الرضا عنه ما يحرم من النسب  
اصح المانعون بالاصل **قال** دام ظله وكل من حرى في حرمها فباعه صح  
وان كان اخاه او زوجته او من يعق عليه كانه وبيته وابوه على اشكاله  
من دوام التمسك المطلق للعق لو فرض من ودوام الفراء النافعة للملك والعق  
صرف الشراء الى الاستعداد وثبت الملك المستقر بالتمسك ولو لم يخلو الحق  
البيع حينئذ نظر **القول** العتق موجب للعق بعد الملك الحاصل  
ابتداء بالعتق فان ابتداء الملك لانفاضة الفراء فانه يبيع شراء اختيارا  
لكن الفراء موجب للعق بشرط الملك بعده فالفراء عليه فاعليه والملك  
على مقتضى لبول المحل اذا عرفت ذلك فالعتق موجب للملك والعتق بوجه  
العتق في ان بعد ان الملك ثم في الآن البات العتق موجود واستدراكه كانه  
موجب للملك فيه ثم موجب الفراء العتق في الآن الرابع وهكذا فلا يمكن  
البيع هنا لان البيع لم ينفذ والعتق له بالادلة متقدم على ما بالغير  
والاحتجاب اطلقوا جواز البيع ويروى عليهم ما ذكرناه والصحيح ان هذا الملك  
وعلى العتق قد ثبت وقتا ولا زمانا فلا يحق فيه البيع هنا والحق ان البيع  
هنا استعداد واقترار ومعناه عرض عن بيعه في نفس الامر كونه او  
ظاهرا او غير شرعي ومقتضى على ذلك انه هل يلحقه احكام البيع من الجار  
والارث وغير ذلك يحمل ذلك لانه بالنسبة الى المسمى كالبيع والا لزم حرره  
وقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار ومن استقر العتق راي البيع **قال**  
دام ظله ولو استثنى البايع التماس والجلد فاقرب بطلان البيع والصحة  
في المدبرج **القول** في هذه المسألة او الرتبة البطلان لانه ان كان حيا  
فقد استثنى جوارعيها من الحيوان فتق المبيع اجزا معينة فلا يبيح وان كان ميتا



فلهذا المبيع **قال** المصنف البطلان ان كان الحيوان حياً والفقير ان كان  
 ميتاً **قال** الفقه وهو قول كثير من اصحابنا ثم كثير من هؤلاء اطلقوا القول  
 بالصح كالمفند وانما الصلح وان ادرى من مال في انهاء والمبسط بلون  
 البائع شريكاً للمشتري بخلاف ما في قدر مسقط ممة بقاءه وليس كذلك **قال**  
 دام ظلم ولو قال الترخ من مال او اخبر ان يملك فالأقرب بطلان الشرط **اول**  
 هذا اختيار ابن ادرى وهو الحق لان الشك في معنى ان ما ربح لها وما توى  
 منها فلا يصح اشتراط بقبضه فان كان على سبيل الوعد لم يلزم وبذلك الشيخ  
 وابن البراج لغيره للمصلح وليس بجيد **قال** دام ظلم ولا يؤمن بقبض المصدق  
 الوطى **اول** اذا وطى احد الشريكين الجارية قال الشيخ بقبضه على نفسه الوطى  
 لا يضر من غير من الملائك والحق فالصانع المصنف ضا وهو انها تقوم للمحل  
 وهو اختيار ابن ادرى ووجه ظاهر **قال** دام ظلم ويضمن المشتري اذا  
 يجرد العيب في الحيوان بعد العقد وقبل القبض في النسخ والابساك محاناً  
 وبالأدس على راي **اول** الاول قول الشيخ في النسخ وقال في الخلاف  
 المبسوط له احبانه البيع مع الارش وتبعه ابن ادرى على ذلك والمفند الكا  
 وهو اختيار ابن البراج وانما الصلح ليس ان المبيع لو تلف كله لكان من  
 ضمان البائع فكذلك ابعاضه وصفاته لان المصنف لثبوت الضمان في الجميع و  
 مع عدم القبض موجه في ابعاضه من نسبت الحكم لغيره الشيخ بان الاصل  
 لزوم البيع وعدم التسلط بالارش وانما اوجبه له خيار النسخ لدفع العجز  
 اللاحق بما يحاب القبول فنعى الباني على الاصل والجواب **الزائمه**  
 ما جده من ضرر لان اجماعهم مستند الى معاوضته والالم توجد فالرأيه بحكم المثل  
 ضرر عظم لانه دفعه في معالي المجمع لصفاء فلا حرج عن البعض **قال**  
 دام ظلم ولو تلف بعد قبضه في اللأه فمن البائع ان لم يحدث المشتري فيه حرجاً  
 ولو جدد فيه عيب من غير حرج المشتري فان كان في اللأه حرجاً لاول وفي الأثر  
 نظر **اول** اذا حدث عيب في الحيوان المبيع بعد قبض المشتري ولم يتصرف فيه  
 فلهذا المبيع **قال** المصنف البطلان ان كان الحيوان حياً والفقير ان كان

مبيع ذوات  
 ١٠

مبيع ذوات  
 ١٠

ش

مشار من اختلاف الاصحاب قال المفند ليس له الارش وقيل له الارش وهو  
 الاقوى عندي **قال** انه لو تلف جميعه لكان من ملك البائع فكذلك ابعاضه انما  
 الاول في اجماعهم وانما الثاني فلو جرد **قال** ان البيع مضط على الاجزاء والصفاء  
 التي بعد فقد لم يضمن المصنف على ان الارش حرج من الشك **قال** لو لم يكن ضماناً  
 لكل واحد من الاجزاء لم يكن ضماناً للجميع وهو ظاهر لان ضمان المجموع انما هو  
 لضمان الاجزاء لانه ان لم يكن راداً على الاجزاء فالملطوب والارش بلا مرجح  
 جواز الرد من غير دفع المشتري الارش مع عدم ضمان البائع له ما لا  
 يحق وان الاول ثابت اجماعاً فنعى النسخ لانه اذا كان من ضمان المشتري لم يكن  
 له الرد اما مطلقاً كما اذا حدث عيباً او لا مع الارش لانه يضمنون قطعاً وليس  
 على العذر فهو اما على البائع او على المشتري لكن ليس من ضمان المشتري لما نرى فهو  
 على البائع ولانه انما ان يضمن استعانة جميع النسخ فكون من ضمان البائع لا ينعاه  
 او ما بعد الارش وهذا معنى ضمان المشتري لغيره المفند محدث العيب  
 ملك المشتري ويده ولأه اما ملك البائع او المشتري فان كان الاول كان مضموناً  
 على المشتري لانه اول من ضمان المتعوض بالستوم لان التسلط هنا اقوى اليد  
 اعظم وان كان الثاني كان مضموناً على المشتري لانه لا يعقل ضمان ملك العيب  
 مع كونه في ذم مالكه لسبب حدث في ذم مالكه **قال** دام ظلم والحمل على البيع  
 للبائع على راي **اول** هذا قول الشيخ في النسخ واختار المفند وسار  
 وانما الصلح وان البراج في الكامل وان ادرى وقال الشيخ في النسخ ان  
 باع بهيمة او جارية حلاً ولا واسدني حلاً لم يجر وبائع ابن البراج في المذهب  
 وجواهر الفقه وقال ابن حزم فان كان الولد لاشاع مع الاطلاق الا اذا شرط  
 البائع وهو اختيار ابن الحنفية **قال** عدم دلاله اللفظ عليه باحدى الدلائل  
 لا يمكن ان يقال في الاصل أصح الشيخ بانه يضمن ابعاضها والالم يمكن  
 دخوله في البيع والجواب **المنع** من ابعاضه والنفق يصح الوضعية له في  
 الارث وانفراد دونه وعجز ذلك من الامكام **قال** دام ظلم والعقد لا يملك  
 مطلقاً على راي **اول** هذا اختيار ابن ادرى وقال الصديق في ذلك وقال

مبيع ذوات  
 ١٠







برواي مسكين التهان عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل اشترى جارية فربى  
 من ارض الصلح قال فليدرم على الذي اشترىها من ارضه ولا يدرمها ان قدر عليه قلت جعلت  
 فداك فانه قد ماتت وماتت عفته قال فليست بها قال والذي المصنف في المختلف مسكين  
 لا يحضره الا جاله **قال** دام ظله وبكر بعد ان كان عن ربه في غيره اشكال  
**الاول** سائر من اطلاق الاحباب ووجوب الاستبراء او العدة في غيره  
 والمختص بهما علم برأه الزوج من الحمل في عده وحقة العقل والحكم والاول التوهم  
 في غير الزنا مطلقا وفيه قبل اربع اشهر وعشره ايام للنفق والمراهة بعد  
**قال** دام ظله والبرقة من الطفل وانه قبل الاستبراء بلوغ سبع  
 سنين او مدة الرضاع على خلافه وقيل بحرم **الاول** العولان للشيء البهائم  
 ومن قال بالاول ابو علي من الجيد وشيئا المندوبين البدرج وسداده قال لا فرق  
 بين الاطفال واهليتهم بالبيع ولم ينص على تحريم ولا كراهية واحدا المصنف في المختلف البهائم  
 والحق عند المحققين كما رواه معوية بن عمار في الحسن قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول اني رسول الله صلى الله عليه وآله سبي من ايمن فلما بلغنا الجبار بعدت بغيرنا  
 فاجعوا جارية من السبي كانت امهم معهم فلما قدروا الى النبي صلى الله عليه وآله مع بكاء  
 فقال يا هذا قالوا يا رسول الله اصحبنا الى نفقه فغضبنا ايها معيت النبي صلى الله عليه وآله  
 فنهانا وانى بها وقال يعونها جميعا او امسكوها جميعا والامر للرجل وفيه الصحيح  
 عن ابن سنان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الرجل يشترى الغلام او الجارية وله اخ او  
 اخت او ام بمصر من الامصار قال لا يخرج من مصر الى مصر اخر ان كان  
 صغيرا ولا يستره وان كان له ام فطابت نفسها ونفسه فاشتره ان ميت  
**اقول** المنع الاول عام شامل لمنع التحريم والمراهة فلا يعلق حوازي  
 الشرط بطبيعة نفسها ونفسه عرفنا التحريم بدون ذلك لانها المشروط بانفسها  
 شرط لصحة العالمون بالكره بالاصل وقوله صلى الله عليه وآله اناس  
 سلطون على العباد **قال** دام ظله والبرقة وان كان من فطره على اشكال  
**الاول** محتمل عدم الصحة لو جهل **قال** محرم ابتداء فلا يصح الاستبراء  
 شرعا **قال** انه حكم الميت والمذاتين زوجته ولعدة جنة الوفاة وفسخ تركه

وغيره

وحمل الصحة لانه ملوك اذ بالارتداد لا ينعق بغير **القول** المصنف في المختلف  
 في المهر **قال** دام ظله ولا يجوز قبله مطلقا على راي **الاول** اخذت الناس  
 في حوازي بيع هذه الحمل قبل ظهوره بعد الاجماع على انه لا يجوز بيعه ولا ستمين  
 فضاء او الخلاف في بيعها مع احدها هناك المصنف لا يجوز مطلقا وهذا ايضا وان  
 ادرك من رغب العدة في المنع الى الجواز مع بيعها مستين وما لم ينعق  
 بالجواز مع الفسخ مطلقا **القول** ان البيع افعال عين ملوكة والمعدوم ليس لذلك  
 فلا يعلق فيها ولو لم يعلق في غيره عليه السلام في حديثه ان الزمعة واذا بيع ستمين او ثلث  
 فلا بأس ببيعه بعد ان يكون فيه شيء من الحيض **القول** ان بائنه ياروا في الحيض  
 بن ستمين في الصحيح قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن شراء الحمل فقال كان  
 ان يكره شراء الحمل قبل ان يطلع فيه السنة ولكن السنة والثلث كالمتولد  
 ان لم يجل منه السنة عدت في السنة الاخرى قال يعقوب وسأله عن رجل يتبع  
 الحمل والثالثة قال قبل ان يطلع فيسري ستمين او ثلث سنين او اربعيا فقال  
 لا بأس انما يكره شراء سنة واحدة قبل ان يطلع محاذة الالة حتى يبتين في  
**القول** دام ظله وهل يشرط احد فيهما لم يدر صلاجه قولان انهما الحائض  
 بالاول **الاول** هل يشرط مع المرأة بعد ظهوره وقبل بدو صلاحها الفسخ  
 او بعد ما من او يشرط الفسخ او لا اخذت الاحكام فذهبوا في البهائم  
 والمبطل والخلاف الى الاشهر واخوان الصدوق وابن الحنفية وابن القداح  
 وابن حنبل وسداده وروى الشيخ في المذهب والاستبراء لعدم الاشراف  
 وكراهة البيع مع الحمل عن احمد بن محمد قال المندوب وسداده احد قوله وهو الاصح  
 عن من لم يعلم قوله تعالى ولعل الله البيع وقوله الا ان يكون تخاف عرض  
 منك ولانه بيع وقع من اهل في حله فكان لا ريب لصحة البيع بما رواه عن ابي  
 الربيع ان من قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان ابو عبد الله عليه السلام  
 يقول اذا بيع الحائض من الحمل والجنس سنة واحدة فلا بأس حتى يبلغ ثمره واذا  
 مع ستمين او ثلثا فلا بأس بعد ان يكون فيه شيء من الحيض والحواشي  
 حملها على الاول لو جهل من الاول **القول** دام ظله اما البحر في بيع

لم يدر  
 واما  
 وهذا هو المختار



ثم يباح الظهور وحده اعتقاد الحب ولا يشرط الزيادة على ذلك **باب** الخلاف  
في موضعين **الاول** اعتقاد الحب على وجهين **الاول** اعتقاد الحب على وجهين **الاول** اعتقاد الحب على وجهين  
الاعتقاد هنا في الشيء في الميسر على الاول واعتقاد الحب في الميسر على الاول واعتقاد الحب في الميسر على الاول  
بالأثر في الشيء في الميسر على الاول واعتقاد الحب في الميسر على الاول واعتقاد الحب في الميسر على الاول  
فما ورد في الآثار الورود في الحكم الاعتقاد المحرم في غير ذلك الكلام في  
**باب** اشتراط الزيادة والحب في الميسر على الاول واعتقاد الحب في الميسر على الاول  
قبل الظهور عما ولا اشتراط **الاول** قد ذكرنا الخلاف هنا فكا سيق **باب**  
دام ظله ولو اعتاد قدم قطع التماثل في اعتبار الاعتدال كقطع المحرم فالأثر قبل  
الاطلاق عليه **الاول** وجه الفرق ان خطاب كل من انما عمل على الفرق الخاص  
بهم في ذلك البلد ويحكم عديم لانه انما يشرى البضاعة المباح بها ولا يحصل  
الا باشتاء الصلاح والآخرى عنه في هو الآخر عند المصنف **باب** دام ظله  
والآخرى الحق الباع به **الاول** وجه الفرق ان ملك المشتري يصفى كالأجنبي  
ويحكم بطلان البيع لعدم الصف **باب** دام ظله وحل يبرى الممنع الى غير  
الشخص الآخر ذلك لم يفرق الربا على اشكال **الاول** ما من وجه الفرق في  
ذكره لان مثل فشكل او حوزون وكلما كان مثلاً مكبلاً او موزوناً كان مكبلاً او موزوناً  
ومن حيث ان كل روى مكبلاً او حوزون ولا شيء مما يقع بيعه جراً مكبلاً او  
موزوناً من الاشياء من الروى يقع بيعه حوزوناً وهذا يقع بيعه جراً اي بغير  
معرفة قدره مع هذا ليس بربوي **باب** دام ظله ولا يجوز عدم اشتراط  
كون الشيء من الممنوع **الاول** هذا قول المصنف والشيء في الخلاف وقال في الميسر  
المماثل مع السنن التي اعتقدتها الحب او اشتد حب من ذلك السلف ويجوز  
بيع حب من حبته على ما روي في بعض الاحاديث والاحوط انه لا يجوز بيعه بحب  
من حبته على كل حال لانه لا يثبت ان يودي الى الربا والمراية هي مع الترخيل ما  
روي بغير منه فاما بيع موضوع على الارض فلا بأس به والاحوط لا يجوز ذلك  
مثل ذلك وهو اختيار ابن ادرس وقال في الشيء في النهاية بالاشراط ولا يباح  
ولان لحد ما المذهب كقول في الميسر والآخرة الكمال كقول في النهاية ليس

والا قول الاول

والا قول الثاني

ما رواه

ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي ان عن عبد الرحمن بن عبد الله عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال من روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن المحامي والمراية فليتركها  
يو قال ان شئ من عمل النخل بالتمر والرزح بالخط اصحها شيء على قوله  
في النهاية بالاصل وعم قوله تعالى واصل الله البيع وما رواه ابو الصباح الكاظم  
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رجلاً له على رجله عشرة مثاقيل  
وستان من تمر وكان له نخل فقال حذ ما في نخلي بتمر كفاية ان تنقل في النخل  
عليه السلام وآله فقال يا رسول الله ان لفلان على خمسة عشر مثاقيل من تمر وكلته  
ما حذ ما في نخلي ثم مضى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا فلان حذ ما في نخلي بتمر  
فقال يا رسول الله لا ينبغي لي ان ينقل **باب** دام ظله وانما يجوز بيعها  
على مال كالدراهم او البستان او غيرها او شئ من البستان على اشكال **الاول**  
وجه الاشكال المظن ان السبب هو التقرب بطريق العزة ملكه والعموم  
**باب** دام ظله ولو اشترى لغيره في كسب ادرات فانه حرم بالمعنى ومن غير  
ميتزنا الاثر مع ما كماله الباع سوت اخبار للمشتري من النسخ والشركة **الاول**  
قال الشيخ في الميسر ان سلم الباع الجمع احب للمشتري على التبرول والافسخ الحكم  
البيع والاطلاق ويقتضيه ابن حزم والتعقيب انه ان كان قبل البيع ولم يصطح  
بغير المشتري في النسخ والاشارة للتعيب بالشركة وتقدر ببيع المبيع الواليد  
**باب** دام ظله ولا خيار لو وهبه الباع على اشكال **الاول** من انكار  
من حيث روى العبد وبه قال الشيخ وابن حزم ومن حيث عدم وجوب تبرول  
لزيادة المفضل **باب** دام ظله **باب** في الفرق ولو كان له ذائره  
فانه ان تحولها الى درهم او الفاكس بعد المبيعة على وجه التوكيد صح وان لم يوافق  
قبل القبض لان القبض من واحد على اشكال **الاول** هذا قول الشيخ في  
النهاية لكن لم يثبت بالبرك وسبق ابن ادرس اصح شيء ما رواه في الصحيح  
عن الشيخ بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يكون للرجل عند ذراعهم  
فلان فيقول كيف معبر الوجه اليوم فاقول كذا وكذا فقول ليس في هذا  
كذا وكذا الف درهم وهذا فاقول نعم فقول هوها الى ذائره هذا الشعر واجبتها



الى عندك فانه في هذا الفصل الى اذا كان قد استقصيت له الشعر وعيد فلا  
 ما بين ذلك فله اي لم اوارنه ولم اناقه وانما كان كلامي ومنه فقال ليس  
 الدوام من عندك والذات من عندك فله اي فقال لا بأس والتحقيق ان يقول  
 هل هذا خصاص مع فان كان الاول فحق صحة اشكال من حيث ان القصاص انما هو  
 باداء المال لا القول بجرح من غير معاوضة شرعية وان كان الثاني فلا بد فيه  
 من القصاص وصحة سوق على عتقات **٢** انه ليس من باب بيع دين بدنه  
 خواز قول الواحد طرفي البعد **٣** ان ما في الذمة مبنون **٤** ان بعض  
 الكل ليس بمثل الكل وكلها لا تخلو عن الشك والاحتمال الا الاخير والاخرى  
 عندي انه نفس في نفسه خاصة فلا تعدى الى غير **٥** دام ظلم والمطالبة  
 بالبدل وان يفرق على اشكال **٦** **اول** مشا من استلما جوازا الاداء عدمه لان  
 ردّه موقوف بقبح المبيع فيه وهذا يسلم انما يكون المبيع في الماضي والمستقبل  
 لان المبيع واحد فلا يكون قد تنقض المبيع قبل الفرق من قبل البيع فلا يكون له  
 الاداء ومن انه في محذور البيع مع ما ينقض الاول **٧** **٨** دام ظلم وفي اشراط  
 اخذ البدل في مجلس الرد اشكال **٩** **اول** ما من ارتفاع النقص الاول فلو لم ينقص  
 في المجلس لزم الفرق بدل النقص من قبل الفرق ومن حيث ان النقص الاول  
 قد صح والصح محذور ومن ان النقص الاول اما ان يورث في صحة البيع او لا والظاهر  
 يستلزم بطلان البيع من الاصل والاول يسلم عدم اشراط مفسد البدل في مجلس  
 الرد والاصح عندي انه بشرط النقص في مجلس الرد **١٠** **١١** **١٢** دام ظلم وان مال  
 بعك ذنبا او مدارا مع وكاثر الزمان في يده امانه ويحتمل ان يكون مضبوطة لانه  
 قصص على انه عوض ماله **١٣** **١٤** وجه الاول اصابه عدم الضمان ولانه لم يصبها بالبيع  
 ولا بالسوم ولا سيجوز فلا ينقض والاصح عندي الضمان **١٥** **١٦** دام ظلم لو كان  
 احداهما على الآخر ذنبه وللآخر على الاول حرام فصارفا بما في ذنبها جاز من  
 غير ما ينقض على اشكال مشاوه اشماله على بيع دين بدنه **١٧** **١٨** ذكر المصنف وجه  
 المنع وجهه الصحيح انه لا ينقض اعظم مما في الذمة والظاهر ان مع الدين بالدين  
 موباع صاحب الدين بما في ذمته المدينين والاصح البطلان **١٩** **٢٠** دام ظلم

52

روى جواز اتياع درهم بدرهم وسترو صياغة خاتم **الاول** هذه رواها الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابي العباس الكاظمي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفتل المصاغ صنع في هذا الحاتم وابدل لك درهمًا طارحًا بدرهم عليه قال لا بأس **قال** دام ظله **الفصل الرابع** في انواع البيع وقته **فصل الاول** يتعلق على طالب **الاول** المقدر ولو باععه ضمن الناقص في صلبه الحلول او قلة الاصل والمراعاة مقابلته الاصل او كثرة بطل على راي **القول** هذاخذها الشيخ في الموسط وسدرا وان الصلاح وان عنه وان **القول** وقال الشيخ في النهاية يكون له اقل الخمس في ابعدا الاجلين وهو احياناً والمفيد وان الحين **الف** ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه يبي عن معين في بيعه ولانه لم ينع على عقد واحد ولا في معين وانه لو وقع لبيع البيع بما جاز المشتري من مغلغ معين لكن الى اقل فالحقمة مثله والملازمة ظاهره **واحد** الشيخ المجعزون مما رواه محمد بن عيسى عن الباقر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام من باع سلعة وقال اني عنها كذا وكذا يابيد وكذا وكذا انظره **فصل** في بيعه ما يبي عن شئت واحل صفتها واحدة فليس له الاقلها وان كانت نظره والحال ان محمد بن عيسى شريك في اشخاص منهم من لا يقبل روايه وقد تقرر في الاصول انه اذا اشته الراوي بطلعون لم يقبل الرواية **قال** دام ظله ولو حل فبايعه بغير الجنس جاز مطلقا والاقترب ان الجنس كذا وكذا وقيل على ما رواه **القول** الاول او اقل ان ادس وحدي ووالدي وهو الحق عندي والناظر قول الشيخ الطوسي **الف** عموم الامم وما رواه عبيد بن زرير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باع طعاما بدرهم الى اهل فلما بلغ الاصل معه نقاضه فقال ليس عندي درهم حذني طعاما قال لا بأس به **قال** درهم واحد ما شاء **القول** اصبحت اصبحت الشيخ ما رواه خالد بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يبتع طعاما تاخيرا الى اهل مني فلما جاءه الاصل اخذته بدرهمي قال ليس عندي درهم لكن عندي طعام فاشتره مني فقال لا يشتره فانما لا خير فيه **والجواب** الشيخ من صحاح السنن ولا نهى عنها شراء مطلقا وكما يباذل



التي بالارادة والاعتق نكذا المساوي وهو قول سلتا لكن منع من دلاله على  
 التبرع سلتا لكنه محض الطعام فلا بيع **قال** دام ظلم ولو شرط ان لا يبيع ان لم يبا  
 به فيها ففي صحة البيع نظر **القول** يشترط ان يعلق البيع على عزز فلم يصح كما لو علقه  
 بقدم زيدا واستباح اقتضاه الش بطلانه ولان البيع يقتضي انتقالا الى المشتري  
 ولا يقتضي عودا الى البائع ولفظ منه وفي الخيار في الفسخ امكان انكسار اللزوم  
 عن الفسخ وهو ظاهر ومنع انكسار الفسخ عن نفسه ومن انه في الحقيقة اصح الى  
 شرط الخيار وذلك لان دفع المشتري الفسخ وعدمه من افعال المشتري لا احصاء به  
 وبطلان البيع على تقدير احدى ما وصحة على تقدير الاخر فخر المشتري في فعله المقتضي  
 والفاسخ وهذا معنى شرط الخيار وانما فيه على تقدير فعل الفسخ امر معتبر في صحة  
 شرط الخيار فلا يكون سببا لبطلان البيع كما لو قال له لك الخيار في الفسخ والامتناع  
 فادخلت الفسخ والافسخ في الفسخ من اللفظ وعدمه من افعال صاحبه الخيار ولان  
 انطباع النوع بالاجتماع لشرع كذا لغير الذي يحتاج اليه وهو انما يتبعها ومنه  
 فانصت الحكمه الا انه شرع المعاديه ليصل الى كل منهما ما يحتاج اليه بالمعاوضه  
 فاذا لم يحصل لم يصح المعاوضه فجاز اشراط بطلانها على تقدير عدمه **قال** دام ظلم  
 فان بطلانها بطل الشرط على اشكال **القول** يشترط ان يعلق البيع على شرط الخيار ولان الحكمه  
 في شرع المعاوضه لم تصل كل واحد الى حاله بمعنى المعاوضه فاذا لم يحصل ذلك افسد  
 القاء من شرع عقد المعاوضه فلا يبيع ومن لم يكن ان يكون الشرط عليه في عدمه  
 فلا يبيع لم يكن العقد عليه في بطلانه والاصح عندى بطلان العقد والشرط **قال**  
**القول** دام ظلم **المقال** في السلف والاقرب انعقاد البيع بلفظ السلم **القول** وجه  
 القول انه يزوج من البيع اعتبره الشارع في نقل الملك فجاز استعماله في الجبسي مما زاد بالبا  
 للعقد ولان السلم صالح لتقل الامع التخصيص عليه فمخ اول دونه منع وله وجه نقل  
 المماهه من حيث هي اجماعا فيصح او اذا لان الشخص انا فيه ولاه البع من الفرد  
 اذا لم يشهد بمحصل العلم اكثر من الوصف والكل مستغن معه استكان التسليم  
 والاستناع بخلاف الحمل فكان اول البعده ومحمل عدم الفسخ لان الملك انما يتقبل ما  
 وضعه ان ربح ما فلا ونص عليه ولم يثبت جعل ان ربح هذا فاما ما في مثل هذه

يعلم ان  
 ما في

في السلم  
 في السلم

وقال الشيخ في النهاية والخلاف لا يبيع الا ان ذكر الاجل متى هناك سلمه وموانه اذا  
 باع عينا حصره بصفات السلم في الدنه حاله ولم يذكرها المصنف هنا لان صحة  
 بيع عن شخصه يقتضي صحة بيع المماهه بالوصف بل هو ادل لانه اقرب لانه مخالفت  
 السلم بالاجل لا غير **قال** دام ظلم وكذا لو قال يبيعك بكذا او على ان لا يبيعك  
 فقال قلت ففي انعقاده فيه نظر يشترط في المعنى واحدا لال لفظ  
 وهل يكون مضمونا على العاقل اشكال شار من كون المبيع الفاسد مضمونا ودلاله  
 لفظه على اسقاطه **القول** حواء النظر النظر الى المعنى واللفظ ومساو الاشكال  
 انه ابراهمه بعله بالاعراض ومن انه يقتصر بالبيع الفاسد **قال** دام ظلم والاقرب  
 حواء في الدلاله الضعيفه مع منبذ وزنها ووصفها لكثرة **القول** قال الشيخ لا يبيع  
 لغيره والاصح العقد **قال** دام ظلم والاردي على اشكال شار من عدم ضبطه  
 ووجوبه فحين الجيد لا يقتضي بعينه عند العقد الى ان **القول** قال الشيخ لانه ان  
 ان الله بالردى وجهه قوله لانه احوط من الاردي وان ان الله بالاردي وجهه  
 قوله والاصح انه لا يبيع لانه غير مضبوط والمبيع يجب ان يكون مضبوطا **قال**  
 دام ظلم وفيه شار فانه لا او جازيه كذلك على راي **القول** المراد منه ان يكون الولد  
 مضبوطا غير حله وقد اختلف فيه فقال الشيخ في المبسوط لا يجوز لعدم امكان ضبط  
 الولد بالوصف لانها ربما لم يلد كذلك ولان وجوده فاعرفه الوجه الصعب لعلته  
 وجوده وامكان ضبطه وضعفه **قال** دام ظلم او جازيه على اشكال شار من  
 الجهل بالجهل **القول** قال الشيخ وان الجسد لا يبيع لانه مجهول لا يمكن ضبطه ما وصافه  
 ولانه لا يبيع على المشتري القتيض الا فيما حقق انه ما وقع عليه العقد ولا يشتر ان الحمل  
 لا يعلم الا بعد الوضع فيخرج عن المشرط وقال المصنف في المختلف يجوز ان الحمل  
 باع ولو بيعه بيعا نفعا **قال** دام ظلم والاقرب حواء اشراط ما لا يعرف وجوده  
 وان كان استقصاء كالتسليم والجمع **القول** لما حلف خباب الحق عن التكليف  
 بالمال وانصت حكمه بالالف عدم خرق العادات غالبا لمجرد ما يرد على العبد من  
 منافع الارادات ابطال السلم فيما يورث الى احدهما قطعاً وما يحدد اراده الى  
 بها يتحدد بطلانه فظهر من ذلك ان ما يعرف وجوده لا يبيع السلم فيه وبقي ما لا يعرف

في السلم  
 في السلم

في السلم



لكن يجوز اولى في الاغلب لا استقصاء الصفات فالاقرب الصحة لعدم استدلال  
المحال مع امكانه في نفسه وجواز بثبوت في الذم ولو وجد المتعدي ومعه عقد البيع لعدم  
قوله تعالى واحل الله البيع وانما المانع وهو عرق الوجود وكعمل البطلان في سبيل  
للاغلب على الدوام بالاصل ولان البيع لا بد منه من الزجر ووجوب التسليم ههنا  
مروج لا يخرج وقال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج واذا لم يحصل من  
المبيع تزجيج وجوب التسليم لم يكن سببا فلا يصح **قال** دلم ظلم فان شرط ط  
من زوج الحب فله والا كان له محبة مع الاطلاق كما لم يزوج على اشكال **اول**  
متملك وجوبا عليه **ت** ما ذكره المصنف لما ذكر ان يكون لم يزوج الحب لعدم  
دخوله في المحبة **ج** الرجوع الى العادة في بدل مثل هذا الحق ووجه ظاهر  
**قال** دلم ظلم وذكر في المصنف البلد والنوع واللون والطول او القصر والزا  
و في اشراف الاثنية او الذكور نظر **اول** مناه من عاوت الاخر اضر احواله  
وعدمه واعلم ان كل صفة مختلفة القيمة بها والاقرب ذكرها الى مبطل السلف كالقوة  
والاقلية على راي سبق وجه ذكره وانما عدم احدهما فيها لا يوجب ذكره وهذا الاشكال  
فيه فكل صفة ظهر للمعتبة اجتماع هذين الامرين منها حكم باشراف ذكوط وكما ظهر  
له فقد احدهما فيها حكم بعدم اشرافها وان شئت احد الامرين استشكل المسئلة  
وهذا هو الضابط الكلي في هذا المقام **قال** دلم ظلم الصفات ان لم يكن صفة  
عند الناس لقله معرفتها كالادوية والعقارات او لغرابه لغتها فلا بد ان يعرفها  
المتعاقدان وعرضها وهل يعتبر الاستفاضة ام يكفي معرفة عملي الاقرب اليها  
**اول** وجه الفرق لئلا العقد يعتبر صحة علم المتعاقدين وقد حصل النزاع  
ستطع شتان الشاهدين ولهذا جعلها الشارع ضابطا كليا في سوت الحكم ومن  
ان العتود وضعت للدوام وقطع النزاع وشاهدين لا يقطع النزاع لجواز جزمها  
فاعتبرت الاستفاضة **قال** دلم ظلم وفي جواز تقدير المكيل بالوزن وبالعكس  
**اول** مناه حصول القدر وامكان الضرر بكل منهما والوزن اصل لكل ومن  
ان كل واحد منهما اصل ومقارنته القدر باجتماع قدس بالآخر **قال** دلم ظلم  
ولو احاله باليمن فغلبه البائع من المحال عليه في المجلس فالاقرب عند عدم الصحة  
وجه

لمع راي  
دام

الاول مناه

**اول** وجه القوة حصول العتق قبل الفرق وقبل لا لان الحوازم معاوضة فلا  
يصح عتق من التملك قبل قبضه والاقرب الصحة **قال** دلم ظلم ولو جعل الشئ في العتق  
باصحته في ذم البائع بطل لانه مع ذم من يملك اشكال **اول** مناه لئلا يمانه  
الذم موقوف او ذم واشي الطوس فغلبه البطلان **قال** دلم ظلم وللم  
بعينه ثم حاسبه بعد العتق من ذم عليه فالوجه الجواز **اول** وجه الاصل وانما  
المثل ومن لا يجوز لاشتماله على بيع ذم من **قال** دلم ظلم ولو اجعل في العتق  
الحجج اصل البطلان واخبر على الاول وكذا الى ربع وحاجك **اول** وجه الاول  
يردد الحمل بين العتق والطلاق اللغظ عليها بالتراط ووجه الثاني محقق الام  
به وليس الاصحاح على حل ربع وحاجك على الاول **قال** دلم ظلم فان عتقا  
في خذاله اعتبرت الشهور بعده بالاعلة ثم يتم المنكسر بيش على راي وكعمل المنكسر  
المجرب على الاول معتبرا لكل العدد **اول** العتق للشيء الطوس رجه الله ووجه  
الاول ان الشهر المعتبر في الشرع هو الهلال الا ان في الشهر المنكسر البدر من الرجوع  
الى العدد للهنا ما هو الاصل عن العتق مع الاطلاق وبعد ذلك فيه ووجه الثاني  
ان الشهر الذي لا يعقل دخوله الا بعد انقضاء الاول فالام الباقية اما ان لا يجب  
من احدهما او من الثاني وكلاهما محال او من الاول فلا يعقل دخول الباقية حتى يتم  
الاول فتم بعد من الباقية فنكسر الباقية وهكذا والحق الاول فانه اذا كان  
الاصل بثلث اشهر مثلا بعد مضي شهرين ههنا ليس ولباش من الاول والاخر نصف  
انه قد مضى بثلث اشهر ففعل الاصل والا كان اراد من المشرط ولانه عند مضي الشهر  
الباقى الهلال يعنى انه مضى شهر ونصف وهذا مما يستعمل اهل العرف فتم  
**قال** دلم ظلم ولو قال محلي في المحرم او في رمضان فالاقرب البطلان **اول**  
لانه جعل طرقا فكل جزء منه صالح له فلم يعين الاصل وقال الشيخ رحمه الله تعالى  
مدخل اليوم والشهر وكذا لو قال في سنة كذا كذا لو قال الى ربع والاقرب عندى  
البطلان **قال** دلم ظلم ولو قال الى اول الشهر او اخره ليعمل البطلان لانه  
يعتبر عن جميع النصف الاول والنصف الاخر والصحة فعمل على الجواز **اول**  
اذا قال الى اول الشهر او اخره سعمل البطلان لانه عبر عن الغاية بلفظ مشترك ولا

الاول مناه



والاقرنة فلم ينعى محل الحلول لان اللفظ المشترك هنا لا يمكن حمل على المجموع وكل واحد  
 بعينه لانهم من اطلاق اللفظ لاستوائها ولاقرنة هنا فترجح اصداهما راجح من  
 غير مرجح وحمل الفسخ لان كمالا اصل الى مشترك حمل على الاول كمرجوحا **قال**  
 دام ظلم والاقرب عدم اشراط الاصل بفتح السلم في الحال لكن يستخرج بالحلول  
**قال** اشراط الشئ وان اردت ان اصل الاصل في الاقوى عند من اخبار المصنف  
 هنا لنا وجوه **٢** الاصل ضرب من العز فاذا جاز معه منع انشاء اول  
 الاصل من زوائد العقد لانها لينة بالموت فلم يكن شرطها كالحار والوهن اصحوا  
 ما جاز في الفرق ولم يمت بعدم نفس الشئ وعلمه فلا يصح لنقل الملوك لما تقدم ولما  
 رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فليسلف في كل معلوم ووزن معلوم **قال**  
 روي الى اصل معلوم وهذا الامر اما للوجوب او الارشاد الى اللسان ولا قرارة اليه  
 عن اسمه ومفعلاه وانما قال ان يصح بالحلول لان اللفظ لو اطلق لفظ السلم  
 ولم يذكر الاصل لم يحمل على الحال وان صح لو صحح لانه محارز ولا يحمل اللفظ هنا على  
 المحارز الامع التفرخ فينقل العقد بدونه **قال** دام ظلم ولو اضاح تحصيل الشئ  
 شديد كما لو اسلم في وقت اليك في قدر كثير فالاقرب الفسخ **اول** وجه الفسخ  
 وجود المقضي واسفا المانع وحمل لعدم لانه قد يبعد **قال** دام ظلم ولو تبين  
 العبر قبل المحل احتمل بغير الحارزنا غيب **اول** وجه الاول اشراط إمكان  
 التسليم في المحل إمكانا بحسب العادة في صحة العقد فاذا بان اسفاهه فسخ ووجه  
 الثاني ان المقضي العبر عند المحل وهو لا يحصل الا بحصول المحل **قال** دام ظلم  
 ولا شرط ذكر موضع التسليم على اشكال **الاول** محتمل عدم الاشراط لنقص الاحكام  
 على انفراد الاطلاق الى موضع العقد لانه من فلا شرط ذكر موضع التسليم كالعرض  
 وحتمل الاشراط لتفاوت الاغراض باختلافها وموضع من موضع العقد ليقول لا يبيد  
 ذلك منها ولا سائر الدلالات الثلاثة **قال** دام ظلم ولو كان ما في برية او بلاد غريبة  
 وقد حازها رقة قبل الحلول فالاقرب عندي وجوب تعيين المكان **الاول**  
 وجه القرين قدما غير موضع العقد بطلان الارضية لعدم معاداة الاعراض  
 مسببة وحمل عدم لما تقدم **قال** دام ظلم ولو اتفقا على ان يعطيه اروي منه واريد

فان  
 الارضية المصنف

في المصنف

٢

في المصنف

فان كان رويها لم يجر على اشكال **اول** مشاوه هل يعلم انما سائر المعاديات لم لا و  
 الاقوى عندي العدم **قال** دام ظلم ولو اختلفا في اشراط الاجل فالاقرب ان يقول  
 قول مدعيه ان كان العقد بلفظ السلم على اشكال **قال** مشاوه اصل عدم الاشراط  
 والنظر الى حقيقة اللفظ وتقدم قول مدعي الصحة مطلقا او عدده اذا اشتمل على ما  
**قال** دام ظلم وعلى قولنا بغيره الجاهل فالاشكال اقوى **الاول** وجه القوة ان  
 الصحة وصرف اللفظ الاجمته يكون اول واصل لعدم الاشراط اقوى هنا لانه كاف  
 في قرنة صرف اللفظ الى محال فقدم قول مدعيه هنا ارجح فالاشكال اي عدم التراجع  
 في الطرف الآخر اقوى **قال** دام ظلم ولو اسلم غرابي الى بضواني في حين فاسلم  
 احدهما قبل التسليم بطل في الشيء احذر اوجه وحتمل السقوط والتمتع عند محله  
**قال** دام ظلم وجه الاول تعدد تسليم بالسلم وجه الثاني انه بالسلم لكل الجز  
 في ذمة الاسلام يسقط من ذمة المسلم الجز ويخرج عن ملكه وجه الثالث ان الكافر  
 ميت له في ذمة المسلم بقية الجز عند الايمان فاسلامه بالان له حقيقة قال المصنف  
 وهذا الوجه اعني الثالث انما هو في اذا اسلم من عليه لاسموله ان وجوب القيمة  
 تابع لوجوب الاصل وحمل مطلقا كالمهر قال والقصح الاول وهو انحصار فما اذا  
 اسلم من موعده اما لو اسلم من موله سقط **قال** دام ظلم وله الدليل مع عدم التسليم و  
 ان تصرفا على اشكال **الاول** مشاوه ما تقدم من انه هل يورث التسليم من اصله او  
 فيجوز للتبني محدود فعلى الاول مسلم موت الابدال عدمه يستحيل وعلى الثاني يصح  
 لعدم استدلال المحال وعدم وجوب الصبر على الغيب **قال** دام ظلم **النقل الثاني**  
 في المراجعة وتوانعها ويكره قبل ان كان مكلفا او موزونا على راي **الاول** بالخان  
 هنا مذهب الشيخ في النهاء والمعتد وذهب في المبسوط الى تحريم مع الطعام قبل قبضه  
 ويجوز مع ما عداه قبل قبضه وقال الشيخ في موضع من الحلان يجوز مع ما عدا الطعام  
 قبل قبضه وفي موضع اخر اذا كان الشئ معيا يجوز بيعه قبل قبضه ما لم يكن صرفا  
 وذهب ابن ابي عمير الى بطلان مع ما كان او يوزن قبل قبضه وجواز ما عداه و  
 اخبار ابن البراج في المذهب قوله في المبسوط وفي الكافي قوله في النهاء ومنع ابن  
 حزم من مع الطعام قبل التسليم سواء كان مبيعا او قرضا وغير الطعام يجوز بيعه







فلما باع احدهما بضاعه الا ورنما لوزن البضائع وكذا قال ابن السراج واحدا  
 شيئا المصنف في المختلف انه يجوز مع الخطه بالدقيق كذا ولا يجوز وزنا لانه  
 لا اعتبار بالغاوت بالمران في المكمل لرواه زرارة عن ابي اقره عليه السلام في  
 الصحيح قال الدقيق بالخطه والسوق بالدقيق مثلا مثل لا بأس به وانما الحق  
 المالك بالتساوي في المقدار الذي جعل الشارع معيارا لهما وهو الكيل وان  
 اختلفا في عده مما لم يجعل معيارا لهما وقول الشيخ في الاحوط الوزن لان الدقيق  
 اخف من الخطه ليس بجيد لانه في هذه الحقه كان الاحوط الكيل اذ لا يباين  
 في الوزن تنفي المناظر كما جعل الشارع معيارا لهما وهو الكيل الذي يبيح  
 رسا وهما الكيل تنفي تماثلها فما جعل الشارع معيارا لهما ولكن اختلفا فيما  
 سواه وعندى في هذه المسألة تردد **قال** دام ظمير ولو اشتمل احد المعرضين على  
 جنس ربوبي في جميعها بحد ما مع الزمان كدبر ودرهم مدين او درهمين او  
 مدين ودرهمين فان بلغ الدرهم المعنى الاستحقاق لطلان في الجمع وفي المخالف  
 والمقتضى **الاول** وجه الاول ان العقد يقتضي استيفاء قيمته الربا وان  
 الصبح هو المجموع من حيث هو مجموع ما اذا بلغ الدرهم المعنى عدم المجموع واذا عدم  
 سبب الصبح عدت وجه الثاني انه لازم وجه البيع وهو الصبح على خلاف المخالف  
 للمخالف وانما يخل في المناظر وجه الثالث استحالة الرجوع من غير مرجع ولا ربا  
 هنا فانما اذا فرضنا ان كل دينار في حرمه لا يرب لغير هذا الدرهم نصفه في  
 مقابل الدرهم ونصفه في مقابل الاداد لئلا ينافى الذي يعادل نصفه من الدرهم  
 نصف درهم لساو بها والمد نصفه يعادل الاداد ونصفه يعادل الدرهم لساو بها  
 فالذي يعادل نصف الدرهم مثل الاداد مد ونصفه والذو يساوي الدرهم النصف  
 من العوض الربوي نصف درهم ومد ونصفه فيبطل البيع في ذلك والذي يعادل  
 المد من المد من نصف مد ومن الدرهم درهم ونصفه فيبطل البيع في ذلك فلا ربا  
**قال** دام ظمير ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان ان كانا معا جنسا على اشكال  
 وهذا الشيخ في النهاية والخلاف في المبسوط وانما البرج ولين حقه  
 وليس الجيد الى التحريم واحدا من المصنف في الخلاف لرواه عن ابن ابي عمير الموقفة

قاله اذا بلغ نصف  
 المجموع وهو الدرهم  
 ففان لم يمتد له  
 من الدرهم او الكسوف  
 من الدرهم او الكسوف  
 او الكسوف او الكسوف  
 او الكسوف او الكسوف  
 او الكسوف او الكسوف  
 او الكسوف او الكسوف  
 او الكسوف او الكسوف

عن الصادق

الصادق عليه السلام ان امة المؤمن على السلام كرمع اللحم بالحيوان وذهب  
 ان ادرس الى الاباح لوجود مقتضى فيه قوله تعالى واصلوا له السبع والبهائم  
 المانع اذ ليس الا الربا اتفاقا وكما ثبت الربا في موكب الحارون ولاش  
 من الحيوان الحي بوزن **قال** دام ظمير وبنت من المسلم والذي على رأي **الاول**  
 هذا ذهب الشيخ وان ادرس وان البرج والطاهر من الكلام ان حسن و  
 قال المسند والمريض وانما بابونه لانت لصحة الشيخ نعم النبي عن عزم الربا  
 ولان لحوال اهل الذمة معصومة واذا في السد الاجماع على حقه ولصحة السيد  
 ايضا برواه الصدوق عن الصادق عليه السلام قال ليس من المسلم والذي ربا وبيع  
 الاجماع والرواه محمولة على الخارج عن الذمة **قال** دام ظمير وكسب على من اخذ  
 الزمان ردما الى ما كان عنده اوال ورثة لغيره فقد وصدق به عنه ان جعله  
 سوا استغنى مع علم التحريم او جعله عارا **الاول** ذهب الشيخ في النهاية الى عدم  
 فحوب الرجوع الجبل واصالة الصدوق في المقنع وقال ان ادرس محمد بن المالك  
 وهو الصحيح **لن** قوله تعالى فان تهنتم فلكم رؤوس اموالكم ولاها معاوضة على  
 وقال تعالى ولا تأكلوا اموالكم سلكا بالباطل والعين في كل عمل العدم والصحة  
 الشيخ بقوله تعالى فمن جاءه موعدة من رب فانه في ما سلف والحوادث المراد  
 سقوط الذمة عنه بالتوبة بشرطها ومن شرطها اداها لغيره ونفس المراد  
 سقوط المال **البعد الخامس** في لزوم البيع فيما يملكان **الاول** في الحمار  
 ومنه مطلبان **الاول** في اقتضائه وهي سبعة **الاول** خيار المجلس **قال** دام  
 ظمير ولو قال له اختر فبكت فصارها باق على رأي **الاول** هذا قول الشيخ في الخلاف  
 والمبسوط وقد سقطت لغير عدم قوله عليه السلام السعيان بالحار ما لم يمتد بها  
 ولانه خيره فلم يختش فلم يؤثر لصحة القولين ما روى عن النبي عليه السلام انه قال  
 السعيان بالحار ما لم يمتد بها او يقول **الاول** اصحابا لصاحبه اختر ولا يمتد لصاحبه  
 ما ملك من الحمار وسقط خياره **الجواب** الشيخ من صحة السند والاقوى عند  
 عدم سقوط **قال** دام ظمير وخيار العاقدة عن ابن ابي عمير بالبيع لهما ما لم  
 شرط سقوطه او يمتد به مما بعد العقد او فارق المجلس على قول ومحملة سقوط

عن الصادق

عن الصادق



منه ما من شأن  
ان يفسد الحق

الخيار ومثله داما عالم سقط سقوط او اسقاط **اول** من ان الاحتمال في ثبوت الخيار  
وعدمه قوله عليه السلام البيان بالخيار ما لم يترقا ان كان هذا سلبا لم يشأ الخيار ولم  
كان عدم حكم لم تثبت الخيار وعلى تقدير الثبوت وجه الاول عدم تحقق الافتراق  
فما لم يترق من الاسقاط او النقص وجه الثاني وهو القول بمعارضة المجلس لانه  
خيار المجلس فالاصح في معارضة المجلس ان مع كونها معطلة جعل حكمه حكم المجلس  
والاصح ما لا يحق الاثنان وهذا القول يفسد الشئ في المبسوط ولم ينسب  
قائله ونحوه ان البراج لفظ الشئ **قال** دام ظلم ولو مات اصدما احتمل  
سقوط الخيار لان معارضة الدنيا اول من معارضة المجلس في الاسقاط وثمة  
فيستلزم الازالة **اول** وجه الثاني انه حق للميت لم يسقط فكان لورثته  
ولان مناط السقوط الافتراق للاختيار ولذا لو ترقى كراه لم يسقط ولم يحل  
ولان المراد الافتراق في الاثنان وانما تحقق بالامانة ولم يحصل **قال** دام ظلم  
وهل يمتد باقتداد المجلس الذي حصل فيه الخبر نظر **اول** من ان  
لمجلس البيع فكيف على العود لان ثبوت الضرورة حفظ حق الغير ومن ان  
خيار المجلس مبسوط بمجلس وبعد مجلس البيع ففي هذا الافتراض عتق  
**قال** دام ظلم ولو جعل احد ما ومن من الاختيار لم يسقط لانه على اكمال  
**اول** من ان خيار الباقي هل يسقط وسأني **قال** دام ظلم اما البات  
فان من من الخيار او المصاحبة لم يسقط الا الاقرب سقوطه يسقط خيار  
الاول **اول** هذا يعني على تمام الاكوان وعدمه وانما الباقي الى الموش  
وعدمه وان الافتراق ثبوت او عدمه فعل عدم تمام الاكوان او احصاء الباقي  
سقط لانه فعل المعارضة وعلى القول بتأثيرها واستغفار الباقي وثبوت الافتراق  
لا يسقط خياره لانه لم يفعل شيئا وليس لنا بعد مئة والعدم ليس بفعل فذلك  
وليس لنا انه فعل سقط ايضا لانه عليه والاخرى عند السقوط لانه بخلاف  
المعارضة **قال** دام ظلم اما لو اتفق على التصرف واصلف في الفسخ فالقول  
قول منكم مع افعال الاخر لانه اعرف بنية **اول** وجه الاول عدم قوله  
عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من انكر **قال** دام ظلم الثاني

خيار

خيار الحيوان ومثله الى ثلثة امام من حين العقد على ابي **اول** نقل عن الشيخ  
انه قال بثبوت من حين الترق لانه حال موت العقد وسوت خيار المجلس فيه  
فلو ثبت خيار الحيوان لاصحح المملان وهو محال والاخرى عند انه من حين  
العقد **قال** ان العلة الموجهة للخيار العقد فلا تخلف عنه وهو قبل الترق  
والا تخلف المعلوم عن علة **قال** دام ظلم وميت المشتري خاصة على ما ي  
**اول** هذا مذهب الشرح وان الجند وسلا والصدق وان السراج  
ان ادرس وهو الاصح عندى وقال المرتضى مثله للبايع والمشتري لنا  
اصالة لزوم البيع احصاه السيد بما روله محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق  
عليه السلام البيان بالخيار بملأه امام في الحيوان ولما سوى ذلك من مع  
لغيره والخيار **قال** المحل على كون الحيوان والمشتري حيوانا او ميتا  
الا انه يدل على عدم اللزوم في قوله تعالى اوفوا بالعقود وانما حق المشتري هنا  
بالبيع فيبقى الباقي على العموم والاخرى عندى انه للمشتري وهو العادل في العقد  
ولم يكن كان الحيوان **قال** دام ظلم وفي ثبوت في الصرف اشكال **اول**  
ذهب الشيخ في المبسوط الى عدم دخول خيار الشرط في الصرف وبقعه ان ادر  
لست رواه ابن سنان الصحيح عن الصادق عليه السلام قال المسلمون عند  
شروطهم الاكل شرط خالف كتاب الله عز وجل فلا يجوز له استحقاق بان يوضع  
الصرف على استأثار العلق بينهما بعد التصرف بدليل اشراط القبض والخيار  
علقة والخواص **قال** البيع من المقتضى **قال** دام ظلم ولو دفع الغائب  
النفاءت فلا خيار على اشكال **اول** من استأثار السبب وهو الغير بالدفع  
والغير بموافقات جرت من قبلة المحل وقد حصل له ومن ان خارج العقد هو جهة  
مستحقة ولا يجب قبول اليه ولا يلزم ولا يقع عوضا عن البيع والادخل في البيع  
الاصح عندى عدم استأثار المحل وذلك **قال** دام ظلم فان تلف في البنية ففسخ البيع  
على راي **اول** لا خلاف في ان اخلاف بعد البنية ففسخ البيع وانما فيها خلاف  
فقال الشيخ وان ادرس وان البراج النصف من الباع وقال المفيد وابو الصلاح  
وسلا والفقهاء المشتري وقال ابن حزم انه من ضمان الباع الا ان يكون عرض التسليم

قال



ولم يتسلم المبيع لسبب ان كل بيع تلف قبل قبضه فهو من مال الباع وما رواه عبيد  
 بن خالد عن الصادق عليه السلام في رجل اشترى ثوبا من رجل وولعه عزاء ترك  
 المبيع عنده ولم يقبضه قال انك عندنا ليس بالبيع فسدق المزارع من مال من يكون  
 قال من مال صاحبه المبيع الذي هو في يده حتى يقبض المبيع ويخرج من يده فاذا  
 اخرج من يده فالمبيع صار من طاعة حتى يرد اليه ماله **قال** دام ظله ولا اشترى  
 ما يفسد ليوحه فالخيار منه الى الملك فان تلف منه لعقل الخلاف **اول** وجه  
 الاحتمال انه تلف في حصة الخيار وكان كالدلاء ومن حيث عدم القبض عليه والافق  
 العدم **قال** دام ظله ولو شرط نقد بعض الثمن واجعل الباقي فني ثوبت الخيار  
 مع باخذ البند اشكال اقرب عدم الثبوت **اول** وجه الثبوت ليس الاصل لعدم القيد  
 خرج ما اذا كان المبيع حالا اجماعا فبني الداء على اصله وما رواه الحسن بن سعيد  
 عن الحسن بن محمد عن ابان بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد صالح عليه السلام  
 قال من اشترى ثوبا فقصصه له امام ولم يجز فلا بيع له وعنه عن صفوان عن عبد الرحمن  
 بن الحجاج عن علي بن ابي طالب انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يبيع مع البيع  
 فلا يقبضه صاحبه ولا يقبض المبيع قال الاجل ثلاثة ايام قال يقبض ثم يبيعه والا فلا  
 بيع بينهما وجه المبيع انه غلق انما الخيار على يقين جميع الثمن وثبوت على عدمه  
 وذلك انما يكون في موضع يجب فيه قبض الثمن قبل ثلاثة ايام وهو اذا كان الثمن حالا  
 ويجعل ثوبت الخيار لانه يخرجه الثمن **قال** دام ظله الا الرواية عن فرائد الولد  
 الارض على اشكال اقرب ذلك لشر اشترى بخار لم يشر من المبيع **اول** من غير  
 ارثها فلهذا لا يتعلق بها ولا يشر من خياره ومن ان الخيار لا يشر على الملك كالاخص  
 ثم فزع المصنف دام ظله انه لو كان المورث قد اشترى بخار قال لا يشر ارثها من الخيار  
 لان لها حقها في المبيع وكما عدم لانها لا يشر من المبيع الا بعد البيع فلو عمل ما رثها  
 وارثه والاصح اخبار المصنف فان الشراء يستلزم منها من ثمن ثوبت المبيع في المورث  
 جزء من التركة وهو المبيع قد علموا الخيار ما يشر منه **قال** دام ظله وهل للورث  
 الميراث في ثوبت المبيع وان حوزا به مع نقد الميراث **اول** من غير ان  
 الميراث يسلم لم يبيعه السعة وحقق الخيار ودخل الميراث كما باعها فان العقد

في البيع  
 في الميراث

في البيع  
 في الميراث

انما وقع لواحد فليس منه لغيره حقيقة ولا حكمة ومن ان حق لكل واحد وجه  
 وثب المبيع انه لا يستلزم الميراث لو لم يشر ولم يكن الخيار واحدا في الجمع والداء  
 ليس له الميراث ووفق من هذه وتعد الميراث ان تعد الميراث المبيع من يبيع  
 بنفس العقد ولم يقع او لا على واحد والاصح عندي المبيع كما ان الميراث المصنف  
**قال** دام ظله والمبيع ملك بالعقد على راي **الاول** هذا الخيار اكثر الاصحاب  
 وهو الاصح عندي وقال الشيخ في الخلاف لمن كان الخيار لها او للبائع فاذا التقى  
 الخيار ملك الميراث بالعقد المتقدم وان كان الخيار للميراث وحده زال ملك الباع  
 عن الملك بنفس العقد لانه لم يقبل الميراث حتى يقبض الخيار فاذا قبض ملك  
 بالعقد **الاول** ليس **قال** دام ظله تعالى الا ان يكون خيار من يبيع من يبيع  
 التقى بالخيار من غير الرضا عن البيع ولا الميراث عن غير رتب الاثر وحال  
 وقوله ان وصف بالقبض من المطلوب والا فلا خيار ولو هو الميراث والعقد  
 لانه سبب شرعي ولهذا عرفوه بانه ملك او انتقال له لغيره وانما الميراث لعدم  
 صفاء الخيار الملك كالعقد لغيره بقبضه مما استثنى من الخيار والقصور  
 بسبب عدم افادة الملك لانه لو افاد الملك لواءه والحواس **الاول** القصور بعدم  
 اللزوم لا بعدم افادة الملك **قال** دام ظله والاقرب صحة العقد **اول** وجه  
 القرب انه وقع من اهل في حيزه وصحة عقد الفضل مع ايجان الملك فيها اولى  
 ويحتمل عدم الصحة لاسقاط شرطها وهو الملك قبل البيع واستفاء الشرط بوجوب  
 استفاء الميراث والاقوى عندي صحة العقد لانه باول جزء منه فصح **قال**  
 دام ظله والعرض على البيع والاذن منه كالباع على اشكال **الاول** من غير  
 دلالة بالالزام على الالتزام بالمبيع فيكون من ايجاب فسخا ولهذا يجعلها الرجوع  
 عن الرخصة ومن انها لا تقضي ازالة الملك وليست بعود لازمة ومن المحتمل  
 ضد ورعا عن تردد في الشيء والاجان في اتم ولا دلالة للعام على الخاص  
**قال** دام ظله وكذا العتق على اشكال **الاول** ما رواه عنده الملك وان  
 العتق يبنى على الثقل ومن صيانة حق الباع في العتق المجتعة المعينة عن  
 الابطال فان ثقله فادفع الباع استلزام القيد السوف والاقوى عندي صحة



عق المشتري اذا كان الخيار للبايع **قال** دام ظله فان حلت فالأقرب الاستعانة  
 الى القصة السابقة مع فتح الباب **اول** وجه الفرق الجمع بين الحقن لمشتري وعية  
 الاستعداد وتحويل اخذ العين لغيره على الاستعداد والآخرى الاوّل **قال**  
 دام ظله وان كان الخيار للبايع المبدع لم يفسد حق الخيار ولا العقد الا مع الاجازة  
 على اشكال **اول** شار من فسخه ابطال حق الفرض فلا يفسد ومن معا دونه المالك وان  
 العتيق من على الغلبه وايضا العتيق هل يكون موقوفاً لا **قال** دام ظله ولو اشترى  
 الخيار مع عتيق الخيار خاصة ان اتفاق البايع مع فسخه العتيق يكون نافذا على راي **قال**  
**اول** اما عدم عتيق العقد لما عثر من ابطال حق الفرض واما الخيار فلا مانع ان يكون اد  
 ملك ان ملك فباي حال حصل العتيق وتماه حصل العتيق وقيل لا لانه مشروط بالملك  
 المعلوم للعتيق ويكون عتيق من غير عتيق بل يفتى فلو كان عليه دار والخيار  
 ما ذكرناه **قال** دام ظله ولو قبلت الخيار المشتري فالأقرب انه ليس يتصرف  
 وجه الفرق انه لم يبد منه فعل وممكن منعنا ان يكون تصرفاً ان الخلافاً بينهما  
 ساذجة منها وان عتيق الكون وهو يحتاج الى المؤشر وان شئته لها سكونه حتى يصح  
 فعله منه واخياره والمحقق انه ليس يتصرف لجهة تسليمه عن فساد فانه لو لم يتصرف  
 بل من قبلته **قال** دام ظله ليس المشتري الوطى في مدة الخيار المشتري او المحقق  
 البايع على اشكال متعارف من حصول الملك المتفق للاباحه ومن فعل حق البايع  
**قال** ان لم يملكه من الاستعداد من استرجاع العتيق البيع ولو لم يملكه لم يفسد  
 منه لاداء الى من حق الفرض ومن ان غرضه لم يفسد وهو ملك والمحقق عندي ان له الوطى  
 وعلى قول من منع الملك قبل اقباض الخيار لا يجوز له الوطى وكذا على قول من يوجب  
 المقوم على الشريك بنفسه **قال** دام ظله وهو يجب بنفسه المشتري في المجلس او  
 بنفسه **قال** شار من انه داخل في بيع الدين بالدين ام لا ومن على تفسير بيع الدين  
 بالدين والآخرى انه لا يجب **قال** دام ظله ولو فسخ المشتري خياره فالفرض يفسد  
 ولو فسخ البايع فليس في يد المشتري امانة والعقب يفسد فانه وان عتيق انه يفسد لانه  
 مقبوض مع قد بطلت بنفسه **قال** فرأى العيب **قال** دام ظله ولا العتيق  
 على اشكال **قال** العتيق هو قوة اليد اليسرى على ما تقوى عليه اليمن مع ضعف اليمن

لضعف

أول

المعنى

فان كان الخيار

فان كان الخيار

لضعف اليسرى في المعاد في الطبيعة ومنه الاشكال الخروج عن الجوى الطبيعي  
 وحصول المنافع المقنونة من العين **قال** دام ظله ولو شرطها حايلاً فان كانت  
 اية تخير وان كانت دام اقبله فذلك لا يمكن اراده حل والعقد عند حمله  
 للزمان ان لم يملكه فذلك كالمشقة **اول** قد ظهر الفرق بين محل الداء وحمل  
 الامة لبثت الخيار في محل الامة على القول بعدم دخوله لانه يعنى محض النسيب  
 المشتري لا شمله على الخطر وعلى القول بدخوله لانه يعنى من وجه فاما احتمال الضم  
 لعق المنافع لغيره عن محل العقول وهو ضعيف لانه ليس يعنى ولا ليس وعنيها  
 بحد من الموضوع لعدم دخول المخلو البع **قال** دام ظله وليس المشتري من صفه الاحكام  
 من طلب احدهما الارش والآخرة الرذيل معقاً على اشكال اما لو شرطه عيب فلا  
 اشكال في وجوب الرافق **اول** شار من انه باع دفعه فالتشخيص احدثه ليعب  
 ففسخ من الرذ ومن انه لما باع على اسن فقد فسق هو البيع فلم يات التفتيش الا  
 منه والآخرى عنده جواز التفتيش هنا **قال** دام ظله وطريقه ان مقوم الحائرين  
 بمحتمل فقه من العقد والتفتيش والا تملك منها **اول** شار من ابطال كلام الاحكام  
 فلا يشترط ان الاول حال الاستئصال فهو حال العتق وان الارش جزء من العتيق  
 والعرض يفتى بغيره حاله ومن ان البايع حال استقرار الملك فهو حال  
 التفتيش ووجه الثالث انه المفسق **قال** دام ظله ولو حلت من التفتيش فوطها  
 المشتري بمرأه الاقرب ان عليه عشر فتمتاد وحمل نصف العتيق وعدم الرد وكذا  
 الاشكال في وطى الدر **اول** وجه الاول عدم الفرض وجوب العتيق وطى الحامل ووجه الثالث  
 البكر ووجه الثاني عزم النفس بوجوب نصف العتيق وطى الحامل ووجه الثالث  
 الخفاء الزائد وهو ادعاء البكاه ووجه الاشكال في الدر عزم البكر ومن  
 ان الذي اراده اذهب البكاه **قال** دام ظله ولو كان البيع غير الامة حلت  
 عند المشتري من غير تصرف فالأقرب ان المشتري الرذ بالبيع السابق لان العمل  
 زياده **اول** هذا على قول الشيخ من ان العمل تابع للمالك في الاستئصال مع الاطلا  
 ظاهر واما بعدنا فالآخرى ذلك لانه كالمئة المتحد على البيع وكما لو طارت  
 الروح ثوباً للمشتري في الدار المتباعدة والخيار له بغير احتيا ان فاته لا يؤثر ويملك

وإذا كان الخيار  
 للمشتري في  
 الدار المتباعدة  
 والخيار له  
 بغير احتيا  
 ان فاته لا  
 يؤثر ويملك

وإذا كان الخيار  
 للمشتري في  
 الدار المتباعدة  
 والخيار له  
 بغير احتيا  
 ان فاته لا  
 يؤثر ويملك







دام ظلم والافترس عدم شوش الاجرة مع سده العلف اودعه ما الزوج لانها مسننة  
كده مثل المباح **اول** الارش هو الارش عندى ووجه المباح موت الاجرة انه  
استوى ما بين ملك العرف فله عرفة ولا يجمع بين الخوض **قال** دام ظلم ورف  
دخول البناء اسكال اذ لم يعدم الدخول **اول** ربه الزوج انه ليس بحرم ولا يورث  
سهما ولا يورث عليه الا سماع والمرجع في هذه ما شأنا الى الاصل في الزوج سلكه  
الفقه من اهلنا فان اقبلوا فلم يترجح عنده قول بعضهم اولى بجمع عنده بل فيه استحكام  
والاقرن عندى الارش عندى **قال** دام ظلم قد دخل في العرش الذي يورث  
عليه البقية ان اسكال **اول** حناه لوقت الا سماع عليه ودخوله عاد كالفراج  
وشاب العبد ورضي حيث انه ليس بامت ولا يورث **قال** دام ظلم ودخل المحار والشرى  
على اسكال **اول** الاسكان في الشرب لا يورث حيث انه ليس بحرم لم يورث الاسم ولا  
لزم عقل سهما ومن حيث لوقت الا سماع عليه فهو المحار **قال** دام ظلم ودخل  
المحار ولو اذ لم يورثها دخل المحار ولو لم يورث فاشكال **اول** شارة من بعض الاماير  
على دخول المحار والاسم المحار كذا ان يورث عند العم على المورث في الاصول ولو يورث  
الاسماع عليه فقول عليه بالانقضاء ومن حيث انه قد دخل المحار الضريبة لوقت  
الاسماع عليه ودخول كذا احد سمي سب دخول الاقر وتلقى السب نافي المسب فلا  
يجمع فاذ لم يدخل الكل ويصعب واحد عن الدخول ترجيح بلا مرجح والاجماع  
على خذله فاما ان لا يدخل شي فمختار المشرى مع جمل ما حكم او يدخل واحد لا يعبه  
فلم يطلان البس لان ايهام السلوك كايام البس ولعل انه ذكر هذه المسئلة في  
موضع آخر من هذا الكتاب وحكم بدخول الكل على ما اداه اجتهاد الله وههنا  
استشكل لما اداه اجتهاده فانا ومن عاده المجتهدين انه اذا تفر اجتهاده  
لم يطل في ذكر الحكم الاول بل يذكر ما اداه اجتهاده اليه فانا في موضع آخر لبيان عدم  
الافتاد اجماع اهل عصر الاجتهاد الاول على خذله وعدم انعقاد اجماع اهل  
العصر الثاني على كل واحد منهما وان لم يحصل في الاجتهاد الثاني ما يطل الاول بل  
معارض لذلك مساو له **قال** دام ظلم وقد دخل الاشجار في سبلها اشكال  
**اول** شارة من ان الشجر ليس بحرم من الزرع ولا يورث الا سماع عليه فاشكال

فما

فما العرف مدخله والله نظره والحقق لمن وجه ما ذكرناه بخلاف الشرب من ربح  
الفقه الى اهل العرف **قال** دام ظلم المالك ان بعض ما يورث وبعضه غير يورث  
احل دخول غير المورث خاصة وعدم الدخول مطلقا لغير المورث **قال** لوجود العلف  
وموعدم المالك ومن صدق المالك في الخيل لان المالك انما يدخل المالك المطلق  
ومواعم من تاجر بعض من الغلة او كلها قد دخل في قوله عليه السلام من باع خيلا  
بعد لثوبت فمهرها للبائع ولان دخول المورث في دلاله المهور ومن صدق فخاله  
للاصل فيصرفها على المستحق وهو اذا لم يورث شي منها وسبق الباقى على اصل عدم  
الدخول وقوله لغير المستحق اشارة الى دليل وهو ان المورث لا يدخل لوجود  
العلف المانع المصغر من عليها وغير المورث لو دخل ليطول البيع في الخيل والمهر لانه  
محمول لغير موهبة وليس من ضرورات البيع كالاسن وسبق عليه نص كالاقر وكل  
محمول لذلك يطل البس بدخوله لان جهالة المورث مستلزمة جهالة الكل والادام باطل  
فانه لم يملك فانه من الاسماء فالزعم مثله **قال** دام ظلم ولا يدخل بعض الناس  
ولا السقف الناس على اسكال **اول** من اشارة الى الاصل حوز ومن اسماحة  
الطلع فصار كالمورث والارش الدخول **قال** دام ظلم وقد ورث المورث فطرد  
**اول** شارة من ان حوز الشجر خلق لصلته ومن شارة المهر والاقرب  
الدخول **قال** دام ظلم ولو حوز الفرض الكثير فالاقرب حواز القطع وفي  
دفع الارش نظره **اول** فهاستبان **ت** في حواز القطع مع الفرض الكثير  
بالاسماء مال المصنف الاقر حوازه ووجه عدم وجوب حمل الفرض العظيم  
لغيره لما استقر في علم الكلام انه لا يجوز نقله شخص لاشتمال المكلف  
على لطف للغير خاصة لا المكلف به ويحمل عدم الجواز لانه ادخل الفرض على  
نفسه مشرا الى اصله وابقا الشيء للغير فمدرضا بالاسماء ولانه لو حاز قطعا  
لكان الملاك على الباع فلا يكون الباقي فمقتضى العساف والاشهاد على من غايه  
حكم ان يورث الباقي للبائع فيطل حكمه لاسن رغبته ويضعف ما شاره المكلف  
بعدم حوز الفرض **قال** على ان حواز القطع هل يلزم الفاعل الارش ام لا فانه  
غير مساو له في حق الحق ورعاية للمعصية يجب دفع الارش ومن اشارة







البائع كالملاك الا يصح على الاقوى **اول** التوجه كما تقدم وتكمل هذا البيع على قدر  
 عدوه هناك لم يأت به سبب من الاطلاق الاصل حتى سلف وعوم المساءه صريح  
 وضوحها لا يفتد **قال** دام ظله ولو تعيبت بحالة احسن فليشترى البعير ومطالبة الجاه  
 بالارش والاقوى لزم صاء البائع كذلك **اول** وجه القوة انه حتى على حد من ضعفه  
 بالارش وقال الشيخ ليس له الارش بل له الرد او الامسك محالاً لانه يجب حشر  
 قبل البيع وبعد البيع وقد تقدم البحث **قال** دام ظله ولو كان بأذنه سواه فليشترى  
 الحاضر من الرد والارش على اشكال **اول** الاشكال قد تقدم في صرود العيب  
 قبل البيع **قال** دام ظله ولزم ان لا ينقطع شرط البيع كقطع يد العبد فليشترى  
 الرد من الارش **قال** وجه النظر اختلاف من الاصحاب في ضمان الارش  
 لو حدث في البيع عيب قبل القبض وقد تقدم وهذا الارش اطهر لان البيع موقوف  
 بدن العبد وقد نفى بعضه بخلاف بعضه **قال** دام ظله ولو اسلمه  
 طعماً بالعرفان لم يجب الرد في عيبه فان طالعاً بالتمه لم يجز له ان يبيع الطعام  
 قبل قبضه **اول** هذا قول الشيخ الطوسي في المبسوط وانه لا يجوز ولو اضراره  
 في اختلاف وقد تقدم البحث **قال** دام ظله وفي لزوم البيع الا ان عيبه الغصب  
 نظر **اول** من ان ضمان العيب لا يجرى اليه فكذلك المانع ولانه يفتقر على البيع  
 قبل قبضه وكان مضمراً على البائع فادرس العيب على الاقوى والاصل عدم القان  
 ولانه مع عدم الغصب لم يكن مضموراً على البائع والعيب ليس من قبيل نعم لو طالع  
 المشتري بالتسليم فنحن ضمن المانع سواء عصبها غصباً او لا وفيه **قال** دام ظله ولو  
 كان ما به سببونه فليشترى الخيار من الرد والارش على اشكال لزم ضمان  
 المانع لضمان العيب كالقارة المضمونة ويمكن العرفان بافرادها بالاجابة بغير  
 عوض لكنه كلام على المستند **قال** دام ظله **الفصل الثاني** في الشرط والاقوى  
 بطلان البيع ايضاً **اول** البحث في هذا المسألة الثاني **قال** دام ظله لو شرط احد  
 لعلان عدمه قبله كما لو شرط ما حصره المثلث من الاستناج بالبائع ذلك فالأدب  
 الصريح على اشكال **اول** مثلاً من عدم الاستناج المتأخر للمقصد من وجه البيع ومن  
 الحلاق الاصحاب صراخ الاجل المضبوط فالمشاهير لعرض العرفان والاقوى

والاخر من شرطه هو الاقوى وهو المصنف

هذا الاقوى هو

البطلان

البطلان **قال** دام ظله والاقوى وهو بطلان البيع بالشرط المأمور الوصف او  
 المشاهير وتفتقر الكفيل اما بالاسم والاسباب او المشاهير او الوصف كرجل عروس  
 ثقه **اول** وجه القوة انه كلما تعلق اشتراط رهنة ببيع بالعرفان وبطلان قولنا  
 كلما لا يصح رهنة لا يصح اشتراط رهنة والمجهول لا يصح رهنة وكذا القول في الكفيل  
 ولنهية السلام عن العرفان وهذا عرر ومكمل القوة ويختار الرهن في تعيينه  
 للمالك ومكمل العرفان الاطلاق الى كفيل ورهن متوازن بالمال لانه العرض  
 والاقوى عند عدم صحة المجهول **قال** دام ظله فلو عيبت في الاقرب تعيينهم  
**اول** وجه الرهن العمل بمقتضى الشرط السابق وتفتقر العرض بالقبض غالباً وتكمل  
 عدده لان المقصود من الاشارة انما هي عند المحذور ومناطة العدالة لا التحق  
 المعنى **قال** دام ظله وهل شرط منافية الرهن للمبيع نظر **اول** ذهب الشيخ في  
 المبسوط الى اشتراطه وتبعه ابن ادريس ووجه انه لو اراه لداراً لزم تفرقات  
 المشتري جعله للزوم البيع فلو كان يشترط دار ولا يملك تمام البيع لم يملك داراً قد  
 اشتراط رهن ما يملكه ويكمل عدده لان الرهن شرط بطلان الملك وهو حاصل  
 له محذور ومقوعه فلهذا ولا استبعاد في كون المخلول عليه لصحة عيبه ولانه ليس ببيعاً  
 بشرط بل ببيع بشرط **قال** دام ظله ولو باع العبد بشرط العتق مطلقاً او  
 المشتري مع والاقرب انه حق للمانع لانه فله المطالبة به **اول** وجه القوة انه ثبت  
 باشتراطه وتفتقر عرضه ومسا محنة العتق بسببه ويحكم ان يكون لله لانه  
 كما للمتم بالبدن حقها ولهذا لا سقط بالاسقاط ولو اقبل طالب به احكام ولانه عدم  
 جميع الاملاك والمصرف فلا يكون حقاً لغزائه ولانه لا يملك به ملك ولا حق ولا  
 مردك به عنه واجب فلا تعلق له به **قال** دام ظله وله البيع فيطالبه بالعتق وفي  
 اعتباره اشكال **اول** هذا فرع على ان العتق حق للبائع وقد مر انه لم يملك  
 له ما شرط فكان له البيع فادرسه وقد طعن العتق او تعيبت فله القوة وفي اعتبار  
 احكامه ثلاثة **أ** وقد قبضه لانه وقت دخوله في ضمان المشتري **ب** وقد طعن  
 لانه قبل انما كان يجب رد العتق وانما ردت العتق بعد الطعن **ج** اعلى البيع  
 لانه وقت الزيادة ثبت له انه انما ردت العتق او تعيبتا ونصف بان يدين

والاخر من شرطه هو الاقوى وهو المصنف

ضم

والاخر من شرطه هو الاقوى وهو المصنف

ب



كيد الغائب **قال** دام ظله وفي النكاح اشكال **اول** مساو حصول المشروط  
ومن انفراد الاطلاق الى التبع للمباح ولانه كلما جرى عن العن المطلق المشروط  
مع اشتراط النفس بطريق الاولوية وبله تولا كلما لم يصح اشتراط النفس لم  
يجز عن العن المطلق المشروط وهذا الصيغة اشتراط بالنفس ولا يجري عن العن  
المطلق المشروط وهو المطلوب ولانه لو ذكر في محال لم يصح الشرط فاذا لم يذكر اولى  
ان لا يدخل في الشرط والاخرى على الاجزاء فمقتضى ذلك ان العن والرجوع بالعقد  
**قال** دام ظله ولو كان مختلف الاجزاء لم يقتض غير المشد من العن والامضاء بتد  
حصة من العن على راي **اول** هذا من حيث الاكثر وقال الشيخ رحمه الله المشروط  
يختص من العن والامضاء بمقتضى العن وتبعه ان البوراج احصوا الاولون بان  
تتبعان القدر ليس على من يتبعان العقد التي بعد فتهما على احصى الشيخ  
ما جعل العن كله مقابل هذه العن الموصوفة ويكون كذا بقدرها او لا بقدرها  
مما فيها وليس كذلك فيما لا ليس كخروج عن المحرر الطبعي بل هو صفة كمال فاذا  
عدت كان له العن او الامضاء بالحق كما لو اشترى عبد اعطى انه كانت محج عن كذا  
وكبر الدلالت وهو الاصح عندي لان كون العن المعنى الشخص بعدد قدر  
معنى صفة كمال لها بالنسبة الى ما بعد العقد من هذا الكون قائم بها وليس محرم  
**قال** دام ظله ولو كان للعن ارض يجب ملك الارض لم يكن للمشتري الاخذ  
منها على راي **اول** هذا من حيث الاكثر واذا كان ان ادرى وقال الشيخ الهام  
له الاخذ بقدر الناقص لما رواه عن جليله على العلق عليه السلام في رجل  
باع ارضا على ان منها عشرة اجرة فاشترى المشتري منه بمقدور وبعد البيع  
ورفع صفقة البيع واخرى ثلثها من الارض فاقام عليه اجرة قال ان شئت  
اسرع ما لم واخذ الارض وليس له رد البيع واخذ ما له كله الا ان يكون الى  
حقت ملك الارض له النقص ارضون فليكونه ويكون البيع لا رافا له وعليه الوفاء  
تمام البيع وليس له ان يملك في ذلك المكان غير الذي باع فان شئت المشتري ارض  
واسترجع فضل ما لم وليس له ارض الارض ورد ما له كله قال المصنف في طرق  
هذه الروايات من لا يحضر في الآن حاله **قال** دام ظله ولو زاد احتمال البطلان

والعقود

والعقود قاله زاده الباع **اول** قال الشيخ في المبسوط لو باع على انها عشرة  
اجرة فظهرت احد عشر جرة فانه مهان لصدا يكون للباع الخاضع للعن ومن  
الراجح بجمع العن وهو الاظهر والباقي ان البيع باطل لانه لا يجري على ذلك  
وقال ان ادرى المشتري الخاضع الرد واستخرج العن ومن لمساكر المبيع  
ويكون شركا للباع ثم قال ان في هذه المسألة نظر واما وقال ان الرابع يكون  
لباع الخاضع من ارضه الباع بمقتضى العن ومن العن ووجه البطلان ان البيع محج  
العين مشروط كونه عشرة واما ما اذا كان وكذا مشروطا فاسدا ووجه العقد  
ان فيه شركة للباع وهي عيب فلا يسل **قال** دام ظله والاقرب ان البيع الجار  
في طرف الزمان من العن والامضاء في المحج في مقارن الاجزاء ومحلها والمشتري  
الخاضع طرف العقدان فهما من العن والامضاء بالبيع **اول** هذا ملان **ت**  
الزمان دعاه الشيخ رحمه الله الى ان الزمان في المختلف الاجزاء للباع وفي المسبق  
المشتري ووجهه ان المصنف ان البيع يدور عن العن الشخص سواء كان مختلف  
او متفق فافاض البيع كان المحج للمشتري وكونها مقدرا اريد من مال المشتري  
صفة كمال باع الباع على عدها وقابل له العن وعلى القول بكون الزمان للباع  
لم يكن له حصار لانه رضى بكون العن متباين المحج فاذا كان ما لا للبعين كان اولى  
وزمان في الملك واستمر بالشركة بغيره وفعل وقيل له انما لا يغير بالشركة  
والاخرى للباع الخاضع العن والامضاء بمقتضى العن وليس له شيء من المبيع  
**قال** العقدان **قول** ذهب الشيخ في المبسوط الى انه غير المشتري من ارض  
انقص بجمع العن ومن العن في المختلف ويختص المبيع من الاخذ بحصته  
من العن ومن العن والعن بصفاته ان قد نأت من المختلف بالامتياز من  
العن لا يستحال بتسليم العن في المختلف على الاجزاء ولا العن لعدده وعدم  
ما لم يستحال بقوته فاستحال سوت وتطلها منه فتواها كذا ان صفة كمال  
لا تعد فواتها عينا فهو بمنزلة الدين والمباين بصفته العن على اجزاء والحق  
رجوع هذه المسألة الى ان المقدار وصف والمبيع العن فاذا اشترط صفته  
من الوصف ولم يجعل محج من فاته صفة الكمال **قال** دام ظله كل شرط يقتضي

لأنه لو كان  
البيع باطلا

في



يحتمل أحد العوضين فإن البيع بطلان وما لا يقضي له فاسد فإن الأقوى بطلان  
 البيع **القول** قال الشيخ بطلان الشرط دون البيع لأنه لا يفسد بشرطه إذا لم يكن البيع  
 على الشرط كان بالملء قبل بطلان البيع لا لعدم الشرط لعدم شرطه لعدم  
 استلزام الشرط المشروط في الوجود فلو لم يستلزم عدمه لم يجز أن يكون كل شيء  
 شرطاً لعين وهو محال والتحقيق أن هذه الشروط شروط بالمجاز لأنها تابعة  
 للعقد والعقد سبب فيها فلا يعقل كونها شرطاً له والأدلة على صفات البيع  
 تختلف للأعراض باختلافها ولا يبعد فقد عيّنهم قال الشيخ وابن الجوزي وابن  
 البراء بطلانها لا يستلزم بطلان البيع ولا الوفاء فقد ارث وقال شيخنا دام  
 ظلهم إن الرضا إنما يقع على هذا الوجه فلا يلزم عنه **قال** دام ظلهم وثمة لو طفت  
 يوم ثمة وتحمل على القيمة **القول** وجه الأول أن مقتضى النية وقت وجوبها وهو  
 يوم التلف إذ قلنا يجب العين ووجه الثاني صفاته بالقبض فاشبه القبض **قال**  
 دام ظلهم ولو زاد في المشتري الأول ثم نفق في يده إلى ما كان أصلياً رجع المالك  
 عليه بملك الزيادة لأنها زائدة في عينه محفوظه وعدمه لدخوله على أصناف العوض  
 في مقام الزيادة **القول** هذا معنى من الشرح فإن من كبرى الأول أحب إليها حبس  
 مقتضى العين إذ هو مقتضى العين على ما ذكرناه وما لا يشا فيها وهو مستغنى للعاز  
**قال** دام ظلهم ونقط العوض على فقه البيع واجاب المله وهو المله من غير  
 حصر على أشكال **القول** شارح إطلاق الأصحاب وكونه فقه البيع ومن عدم  
 استحسان الزائد على السهم وإنما يقتطع على ما سيجي **الفصل الرابع**  
 الاختلاف **قال** دام ظلهم ولو اختلفت في قدر ما عناه أو وجهه بعد انقضاء  
 ذكره في العقد والاشارة في قول الإباح مع يمينه أن كانت السلم قائم وقت  
 ذلك كانت في يده وقول المشتري مع يمينه أن كانت ماله وقت ذلك كانت في يده  
 ويحتمل تقدم قول المشتري لأنه منكر ويحتمل استحسان البيع فيتملك استخبار  
 مقدم الإباح في الاختلاف لعدم ملك اليه محاشية أخوي والمشتري لأنه منكر الزيادة  
 والسادس لأن كلامهما مدع ومرد على فأن الإباح مدعى الزيادة ومنكر ملك  
 البيع بدونها والمشتري بالعكس فيفسر ويحتمل لزم مختلف لكل منهما فينا والعهدة عليه

دفع در  
 حكم أحد

من الشيء والامارات إلى قوله أو من واحد على الشيء فإن شكك أحدهما إلى آخر  
 المسألة **القول** الأول قول الشيخ في النهاية والمبسوط والتهذيب وابن البراء  
 الثاني قول ابن الجوزي والمشتري في اختياره أصح البيع وقال أبو القدر  
 يلزم كلامهما ما اقتربه وحلف على ما اتكلم ونسخ البيع أولى والصحيح عندي المخالف  
 لأن كلامهما مدع ومنكر أصح الشيء بأدواتهم من أن يضره رجل من العاقين  
 عليه السلام في الرجل يبيع الشيء فنقول المشتري مدعى ما قل وما قال بالإباح  
 قال مال العوض قول الإباح إذا كان الشيء قائماً بعينه وأعلم أن ابن أرسطو اختار  
 الأول قول الشيخ ثم نقل عنه أن الجوزي رأى الأصلح تقدم قول من السلعة في يده فزاد  
 ووجه العمل أن يختلف كل منهما الذي أجمعه من حيث إن البيع محذوف وتبقى  
 على مدارج القول تعالى ولا يعلو الله عرضه لأنكم ومعهما الجمع وتبقى على أن العين  
 إنما هي حال يكون المنكر ولأن العين المشقة للرجوع فاطمة وهذه ليست قاطعة  
**قال** دام ظلهم ولو كان البيع قائماً وجبت القيمة هذا التحالف يوم التلف ويحتمل  
 يوم القبض **القول** وجه الأول أنه وقت وجوبها ووجه الثاني أنه وقت دخول البيع  
 في ضمانه **قال** دام ظلهم ولو زال الموانع بأن عاد الآتي فأنك الرهن أو يملك الكتاب  
 بعد دفع القيمة فالأقرب عدم البيع إلى العوض فيرد المشتري القيمة **القول** وجه  
 القول أن العقد إنما أخذت للمحاول لا معارضة لاشراطها بعقد وليس وتقبل بعضها  
 عدمه لأن للعوض قبل وجوبها لم يخرج من الملك فهو الإباح وهو محال والآخر  
 لعدم الأمرين أما ملك العوض والمعوض أرغم ملك هذا العوض بل حرام العوض  
 وكلها محال وليس لغيره ما هو المشتري على حد ملك الإباح العوض وهو المطلوب  
 فإنه لم يعد في الشرع انقطاع الملك بغير عقد فأنك الآتي حوله معدون ليس  
 هذا منها **قال** دام ظلهم وإنما المتصل للمشتري على أشكال **القول** الثاني قلنا أفتي  
 المحذور قبل التحالف وفيه الأشكال من حيث أن التحالف ليس البيع السليم لا أصل  
 وإنما تابع ومن حيث أنه قد نأ على ملكه والبيع محذور بعد التحالف وقت أداء  
 القيمة للبايع قطعاً **القول** المحذور بعد العقد وقبله بالوصف وهو مبني على أمر  
**قال** دام ظلهم لو قال بعتك وأنا بعتي أصح تقدم قول من العقد إلى قوله



لاصاله النقا **اول** وجه الاول اطلاق الاحباب قد تم قول عدس في الفقه اذا احتلها فيها ولان  
اقر بالسبع فلا ينفذ الى النكاح **قال** دام ظلم لوقال عقيب مني فقال بل بعته بالث  
احتمل ان يملك كل منهما على مني ما يدره الاخر ويرد الى المالك وعدم قول عدس في الهبة مع  
اليمين **اول** وجه الاول ان كلامهما يبرح ومنكر وجه المانع يصدق المالك على فتلها  
الى ملك عدس الهبة وقد ادعى وجوب مال في ذمة والاصل عدمه والاخرى قد تم قول  
المالك لان الاصل ان ملك المسلم الحرام لا يملك عنه الارضاة وقوله **هـ هـ**  
**كتاب الدين وقواعده**  
وقد قصد الاول في الدين **قال** دام ظلم ولو اتخا المدينون  
الى الحرم لم يحرم طائفة المالكوا استدلاله في قوله الجواز **اول** هذا لم يقل **ت** عدم  
الجواز مطلقا بل قد قيل في النكاح **قال** عدم جواز المطالبة ان كان الرقبة في خبر  
الحرم ويجوز ان كان الرقبة فيه وقد قيل على ما ياب **قال** ان طالبه خارج الحرم فهو  
والنكاح الى الحرم لم يحرم المطالبة وان دخل الحرم لالذكي فوجبه جاز حطمة وهو قول  
ان ادرس وجه ابي المصنف المانع حطالة اذا اذانه خارج الحرم وهر بين  
المطالبة خالفا الى الحرم فلو لم يخال في ذلك كان لفتا ومن لعدم ولما رواه سماعة  
قال سأل عن رجل له مال فباع عن زنا فزانه بطريق حول الكعبة العاضا قال  
لا تملك عليه ولا يرد عنه حتى يخرج من الحرم وهذا في معنى الهبة والى بدل على الترخيم  
كما عرفت في الاجور والى جواز حطالة مع الاستواء في فلو جود السبب في ولان  
لولا ذلك لزم الحرج **قال** دام ظلم ولو جعله احمق في طلبه فان ايسر منه قتل يصدق  
عنه **اول** هذا قول الشيخ في النكاح ووجه ان السراج وقال ان ادرس يدفعه الى الحكم  
اذا لم يعلم له دارا فان قطع على انه لا دار له كان الامام المسلمين لاستحقاقه مرات من لا  
دار له وهذا هو الصحيح عندى لان مع وجود الدار لم يكون له دولة الحكم مع عبية  
والا فهو الامام **قال** دام ظلم ويصح بيع الدين على من يوعيه وعلى غيره فخير على المدون  
دفع الجميع الى المشتري وان كان اثنان على راي **اول** صاحبان **ت** حوازم الدين  
ما لم منه فانه الشيخ وادى البراج وروى عليه ان ادرس ووجه بانه اذا كان ذهابا  
بحسنه لم يحرم الفاضل وان باعه بغيره وجه السابغ وهو غايه الرداءة قال الشيخ

بلغ دراهم  
دام ظلم

والا فهو الامام صاحب الرضا

اعلم

لم يحرم الدين في المقدس ولا غنة فيها وانما اطلق ههنا اصطلاحا لا فرق في موضع آخر  
من منع الفاضل في الروايات ووجه السابغ في الفرق **قال** الزام المدون  
تحت الدين وان كان الدين اقل منه وهذا قول ابن ادرس على عدم صحة البيع ولو زعم  
واضا واكر الاحباب وقال الشيخ لا يلزم المدون ما كثر حوازم المشتري لما رواه محمد  
من الفضل قال قلت لرجل عليه السلام رجل اشترى دينا على رجل ثم ذهب الى صاحب  
الدين فقال له ادفع ما لفلان عنك فنداشت منه فقال يدفع اليه فقه ما دفع الى صاحب  
الدين ويرى الذي عليه المال من حرج ما يبق عليه وجه السند محمد **قال** دام ظلم  
اما لو شرط رخصا بدفع آخر فالأقرب الجواز **اول** وجه العز ان شرط لانا في  
القرض وهو ساقط ومكمل عدمه لانه قرض جرفعا ولان كذا في الصفه والحق عندى  
اضا والمصنف هنا **قال** دام ظلم لو رد المقرض العين في المشي وجب القبول  
وان رخصت وكذا غير المشي على اشكال حوازم احباب فقه النكاح **اول** وجه  
اصال وجوب القبول انه اذا وجد له ما و دفعه وجب القبول ولا مع واد اعظم  
من ما واد النكاح فقه والامور عندى عدم دفعه القبول بل الى الامور بالفتنة  
**قال** دام ظلم وفي الرجوع فانه اشكال **اول** سناوي من ان اناج المانع  
بغير عوض فانه حلول للدينك لاسفاه جميع انواعه الاخرى وقد اسنى دامنا العلم  
منه اسفا المعلوم ومن ادعى في اسفاه المانع بغير عوض ولان المفسر  
**قال** دام ظلم ولو عذر الحاكم وامنع صاحبه من اصدقه فالأقرب ان هذا كونه الاك  
المدون **اول** وجه العز انه لولا ذلك لزم الضرر على المدون وقال عليه الصلوة  
والسلام لا ضرر ولا اضرار فالضرر طاهرة والكبرى جسيمة ولان كونه على المدون  
سقط وليس له طلب عذر ولا يفتى بالتقضى الا ذلك قال الشيخ حسنة الى الدين ومكمل  
عنده لانه لا تقضى الا بغير المدون ولا لم يشركه ما في الدين لو حجه عليه لنفسه  
بعد ذلك قبل التقضى ولكن النار له ولان لم يخرج عن حكمه ذلك ولا لم يخرج ابد له  
وضع من الفرق فقه وسجل صمان مال للغير في ملكه فلا حرج ولا بد ولان  
لو دخل في ملك المدفع اليه لوجب عليه زكوة ووجه التقضى ان حبس العين  
بل لاشتماله على الماهية الكلية المسحقة له والاصح عندى ما هو الاقرب عند المصنف



**قال** دام ظله ولو اقترض درهم ثم استقطاه السلطان وجاء به درهم عن المالك عليه  
 الا الدرهم الاول فان تعدد فبعضها وقت العذر وبمحل وقت العرض من غير الخس  
 لان الدرهم الثاني عند زمان انقضاءه في اجرة المثل **الاول** الاول قول الشيخ  
 في النهاية وان البراج وان ادرس في موضع من مكانه والمانه في ان ادرس  
 في موضع آخر وبعد الاول كونها من ديوات الاموال وحكم المثل ما قلناه ولانه وقت  
 العذر لو وجد من الدرهم الاول لوجب دفعها وان لم يصب فبعضها عن وقت العذر  
 ولانه وقت وجوبها ووجه الثاني انه من مملوكات القرض واحكامه مثبتة  
 ولان العذر كما شفع لانه تعالى علم في الاصل بقدره وسجل المكلف بالبحار  
 فقد علم انه تعالى استأجر شرط المكلف بمحل كلفه بالمثل ولانه تغذر  
 المثل صارت كدوات القيم بغيرها وقت القرض وفيه نظر لما في العذر  
 عن وقت القرض فيلزم تقدم المسبب على سببه **قال** دام ظله ولو صار بالادب  
 ان راس المال الدرهم اسقط مع احتمال جبر النقص بالبرخ **الاول** وجا القرب  
 انه هو راس المال فلا يطلب بيعه كما لو دفع فسخ لم يكن له المطالبة به بذهب ولانه  
 نقص لم يحصل من العيان ووجه الثاني انه نقص حصل بعد دوارة في القارة  
 والاصل في ذلك ان يقال بالمعنى المحض ان كل ما ينقص بعد دوارة في القارة  
 الجاه مطلقا او سعيها لان خارج حكم السلطان فعلى الاول هذا خبران في  
 على النية **قال** دام ظله ولو قلنا لا يبعد النقص والعلم فلا خيار وان كان  
 قبل العلم فالوجه موت الخيار للبائع سواء تباعدت بعد السلطان او غيره **ج**  
**الاول** وجه القرض الثبوت انه ينقص سابقا على العقد ولم يعلم فطريقه وطريق العيب  
 واحد وهو نقص المالك ولم يضر في الامه منها ووجه الثاني انه لم يزد فيه صفة  
 والنقص منه صفة من زيادة او نقصان عن المحوى الطبيعي ولا يكون عيبا وقد وقع  
 عليه العقد **المسألة الثانية** في الرهن وفيه فصول **الاول** في الصفة **قال**  
 دام ظله وهل تقدم شرط الرهن في عقد البيع معام القبول بشرط **الاول** شرطه  
 لفظا على الرضا ووجه تقدمه ان المالك يبيع من ان القبول متاخر عن  
 القابل المقبول بالذات واشراطه موجه فتقدم فلو اختلفا فكان الشئ الواحد

انما هو في الرهن عند العقد

لعقد  
والرهن

متاخر

ساخر عن آخر بالذات ومستحقا عليه بالذات فيدور ولان القبول لا يكون مرجحيا  
 للرجحان بالعزوف وبلفظه قولنا الموجه لا يكون قبوله بالعزوف والشرط موجه  
 والا فلو عني ان القبول لا يصح تقدمه على الرجحان مطلقا **قال** دام ظله  
 اما للشرط في البيع اذن فلا ان اوبى به كذا فالوجه الفصح **الاول** وجه الصحة في  
 اشراط اذن بلان انه مشروط وكالنه في البيع عن الراهن يصح لان مقتضى الرهن  
 يوقف معه على اذن المالك او وكيله او الحاكم واشراط اذن العراذل له في  
 الاذن في البيع والما يبيع كذا فانه يمكن لمانه المشروط والاصل في الصحة وبمحل  
 المطلق منها لانه قد تعدد الشرط فان جاز البيع خرج الشرط عن كونه شرطا  
 وان لم يخرج خرج عن الوثقة والمقتضى لغيره **قال** هذا مقتضى **قال** انه هل  
 شرط في الرهن جواز بيع المومن ام يكفي ملكه الراهن وكونه وثقة لمغرم البصر  
 خاصة الاصح الاول وبمحل صحتها الثانية **قال** ان شرط اذن العراذل هو  
 بكونه له في الاذن الا فلو اذن في بيع ما علق جوازيه بانه باذن بلان  
 صح ولم يعتبر اذنه وبمحل عدم عدمه كماله اللزوم عليه اذا انقضى ذلك **قال**  
 على الاضمان لانه من المقتضى الاول يبيع مطلقا وعلى الاول منها يبيع على الاول  
 من الثانية وبمحل على الثانية منها المطلق لجواز تعدد والحق عني جواز اشراط  
 اذن العراذل عن مخالفة الكتاب والسنة ولا يعتد الرهن لانه مع امتناع الاذن  
 المشروط يقوم بحاسم الحاكم وعند تعدد الرهن والشيء الطهر من وجهه اربط  
 هذا الشرط بينهما لما تقدم والا فلو عني البطان في اشراط يبيع **قال**  
 دام ظله ورهن المدين اربط بالدين على راي فلو شرط رهن اكنه مطلقا راي  
**الاول** هذا قول الشيخ في المبسوط لان الدين رهن ورهن رجوع عنها قال  
 وان قلنا ان الرهن صحيح والدين محال كان قويا لانه اذا اذن على رطله وقال  
 في اكلان مطلقا بالدين فصح وان لم يعقد منه رطل الرهن قال وان قلنا انه  
 صح الدين والرهن معا لانه لا دلالة على رطلان واحد منهما كان قويا وبذلك ابن  
 ادرس مطلق الدين قال وان قلنا ان الرهن صحيح والدين محال كان قويا اذا  
 تقرر ذلك **قال** ذهب الشيخ في النهاية الى ان الرهن ليس او الرهن الرضا فصح

ان تقدم



هذا هو  
المراد  
بما ذكره  
في المتن

فقد هذا الرهن شرط رهن الكفارة مع عدم الشئ رحمه الله ولم يصح عند الباقرين **قال**  
دام ظل او الرهن عند المسلم وان وصفا على يد من على راي **اول** ذهب الشئ واكمل  
الى الجواز وليس يجب ان الدين يبيع المسلم وانما المتعلق به **قال** دام ظل ولا  
العبد المسلم او المصنف عند الكافر فان وصفا على يد مسلم فالاثر الجواز **اول** وجه  
القول وجوب المصنف وروايل المانع اما الاول فلان المصنف ملك الراهن وثبوت  
الدين ورشد المعامدين وتكليفها والاعجاب والقبول واما الثاني فلان المانع الا  
الكفر وعوانا من اذا استقيم موت سبل الكافر على المسلم او المصنف وهو ظاهر لانه لا يتسلم  
ذلك اذ الرهن ليس بملك ولا يستحق ملكه بل سلمه اشيا **ت** منع المالك من  
التصرف وذلك ليس بسبل للغير لانه ممنوع ايضا وليس بالملك **ب** تيقن حقه ايقانه دينه  
منه ويحوز ايضا من الكافر من شئ المصنف والمسلم **ج** استحقاق من يبيع في دينه  
والملك هو الركن والحق وكل الرهن من مولى سبل كالمات ولم يملك من ماله  
عليه لمن الكفار وليس له ماله ولا يحمل فقيفا عنه لان الرهن اسان من لم يملك شئ  
الرهن من مولى سبل ولا شئ من السبل ثابت وهو اخصر ان الجند والاقربى عند الاول  
**د** دام ظل وفي رهن ام الولد في من رقبته مع احد المول اشكال **الاول** شار  
منه الاضمار وفي ابحاث الاولاد ويحوز ايبه من منع البيع منسفي فانه الرهن  
ومن جواز البيع في من رقبته فالرهن على **اول** **قال** دام ظل وجه بيان اشكال  
**الاول** مني هذا المثل على انه هل شرط في الرهن ان يكون من البيع بالبيع فاما او امكانه  
في ايجل يحمل الاول لان الغاء منه استيفاء الدين من الشئ ولان الوثبة لا يحمل الا به  
ويحمل الثاني لان منع المالك من التصرف في ملكه ولعل كان البيع في ايجل يدعوا المالك  
الى الغاء وامكان البيع في ايجل فها حاصل الجواز وذلك المانع واما شرطه الامكان  
لخروج الوقت لانه لا يمكن بيعه دايما اي دام موجودا وانما عند الاول فعمل  
الاول لا يجوز رهن لم الولد فها ملحقا وعلى الثاني وهو مراد المصنف من الاشكال  
ان الرهن ليس باجاذع عن المالك والجواز الاعسار وجواز موت الولد وليس من لازم  
الرهن البيع قطعا ومن حيث ان الرهن اثره امكان استيفاء الدين منه او من ماله  
ولا يمكن الا بالفضل عن ملك الراهن الى غيره وكونها ام ولد مقفلة له لا يمكن لاجتماعه مع

استباح

واستباح الاجماع مع اللزوم لمسلمهم امتناع مع المداوم وكونها ام ولد نائب نشق  
اثر الرهن ولا يتب عليه وهذا معنى البطمان وجه قوة الاشكال انه ثم يجوز  
بيعها في ايجال والرهن لا ينعف وهذا لا يجوز بها **قال** دام ظل وجه الثاني شد  
اشكال **اول** وجه الاشكال بانهم وجه شدته ان امكان البيع ثم اقرب و  
العلم ان الجند ذهب الى جواز رهن ام الولد مطلقا والاصح عندى انه لا يجوز مطلقا  
**قال** دام ظل ورهن الام دون ولدها الصغير وان حرمنا الصغيره وجبنا اما  
ان بيع الام حرة وباعل مرة ضرورية او موقلة باعان ثم كتمت المرقبة بقتة الام  
منتهية منقذة فاذا قيل بانه منقذه فقال بانه عشر دون بقتة الولد منقذة والسد  
ويكمل بقتة الولد حتى يمل بقتة فاذا قيل عشره فهو حر من احد عشر **اول**  
فها الحكم بانه **ت** رهن الام دون ولدها الصغير وهو جائز اجماعا **ب** البيع  
في الرهن منقول اما ان يحرم الصغيرة او لا وعلى الثاني لزم باعها المالك فالاصل فيها  
في البيع ويجوز اخذها وان بيعت عليه كالو باعها احكام في الدين بغزاة لصغرته  
ملا بينها معشوقه قطعا وعلى الاول وهو يحرم الا اذا ان باع المالك فلا اشكال  
في وجوب العتق وان بيعت عليه جبرا اصل لم يبال بمرته ضرورية لان علة جواز البيع  
الرهن وهو محقق بها ويكمل من بيعها احكام اما في رهن واما الولد فليكون  
صحة البيع عليه **ج** التوم وقد ذكره وجه من وجه الاول ان الرهن اما يقوم  
بصفاء التي رهن عليها وهي اما رهن منقذ ومنع وجه منها في البيع كالوضع المالك  
الى الرهن شأ آخر وباعها والجمع منها في البيع لازم للدين عن الصغير لا للراهن بقتة  
وجه الثاني انه انما ارثتها والولد من رقبته عن رقبته منقذ من الولد وحده  
ويكون ضايعا محاجا الى من يريه منقذ فتمت وهو الاصح عندى **قال** دام ظل  
ويصح رهن المرتد وان كان من وطء على اشكال **اول** هذا الاشكال مني على  
الاشكال السابق في بيع ثم ان مدنا بالحق اصلها المنع ايضا الجواز الاستباح في  
البيع منعها جالية بخلافها **قال** دام ظل لورهن ما يسودج اذ البتة اقبل العمل  
فان شرطه رهن رجل الشئ رضا مع وان شرط منع مطلق وان الملقا الاقرب الجواز  
ضاح ويحفل الشئ رضا ولو طرأ ما عرضة للفتا وكذلك **اول** وجه القول ان

بلغ ذمة  
الراهن

المراد  
بما ذكره  
في المتن  
المراد  
بما ذكره  
في المتن



الاذن في البيع معلوم بقرينة الظاهر وهو قصد كل احد حفظ ماله وتحمل عبءه لان البيع قبل  
الحمل ليس من قبيل الرهن ولم ياذن فيه فلا يجوز البيع فلا يصح ولو طرأ على الرهن ما  
عرضه للبطلان فكيف في الخطم وجب بيعه وجعل الشراء قلعاً **قال** دام ظلم ولو بدد  
العقود عند شرط ففي صحة رهنه قبله نظر **الاول** يشاء من انه ملول والاصل في صحة  
رهنه ان كل رهن وشبه لقوله عليه السلام الرهن رهنه لرب المهرين وهذا ليس رهنه  
بالضرورة لانه مترتب بالخروج عن الرهن في كل وقت وهو ناء الوشقة والان يفتى  
الرهن وجوبه بمرور المهرين الى الاستثناء لان معنى الوشقة والغير يفتى  
امكان زوال الملك والرهن في بعض اوقات الوصف وما في الحلول لا يفتى لصانع  
اجماع العلل والذرائع يفتى بالرهن واعلم ان هذه المسئلة متى حللت  
هل يجوز مع هذا ام لا **قال** انه هذا شرط إمكان البيع في صحة الرهن ام لا وكلها  
قد وردت **قال** دام ظلم ولو جمع خراجاً من ان يخلت في يد ملك ولو غصب خراجاً فخلت  
في يده فالأقرب انه لذلك **الاول** وجه القول زوال ملك الاول عنها فلو كان لصاحب اليد  
كسائر المباحات التي لا ملك ولا يورث احد عليها ويحمل عبء الملك الى المصغر منه لان  
له عليها حقاً ولهذا له امانت يده وهو يد أول للعقل والحق عند الأول **قال**  
دام ظلم يجوز ان يستقر بالايهنة فيذكر قدر الدين وجبته ومدة الرهن فان خالف  
فلهما لم يفسد والاقلما ولو رهن على اقل صح وعلى اكثر يحمل البطلان مطلقاً وفيما زاد  
**الاول** وجه الاول انه خالف المضمون على فطلب ووجه الباطل انه لم يزل ما اذا رهن  
ما ملك وما لا ملك وهو ظاهر **قال** دام ظلم والمالك مطالبته بالملك عند الحلول  
قبله اشكال **الاول** يشاء من انه عارية فله المطالبة متى شاء ومعنى العارية  
عدم اللزوم ومن انه اذن في عند لازم فله ما وعلم ان هذا البحث على تقدير احد  
امرين **ت** ان ملك المهرين يفتى من قول يفتى الدين والملك قبل الاجل  
ان يقول انها عارية لا يملك بالرهن لان ما عية العارية يفتى عدم اللزوم اما على تقدير  
كون ذلك ضماناً ديناً في عين ماله فلا مطالبته له قبل الاجل واعلم ان بعض جعلها  
عارية واسمها فان لان الصيغة عند العارية وهو مغاير لعقد الضمان وحيث لم  
ولبعض جعلها ضماناً ديناً في عين ماله من غير تعلل بالدين لان العارية يفتى استثناء

والرهن عند ما عاراه الرهن المهرين

المعنى

المعنى مع بقا العين لا يفتى فيها ومعنى هذا العقد ومنفعة مع العين ولا في  
عقود الملك فان العارية وان شابه صحتها والاستثناء استعماله في بيعه  
بعد في آخره **قال** دام ظلم والمالك الرجوع في الاذن قبل العقد وبعد قبل  
القبض ان جعله يفتى بشرط ولو يفتى في المهرين فالأقرب سقوط الضمان  
عنه **الاول** هذه المسئلة موضع اشياء قال المصنف دام ظلم في الدرر حيث جعلت  
البحث عليه ان هذه المسئلة فرع على قوله والمالك مطالبته بالملك عند الحلول وقبل اشكال  
ولم يترس ان بعد الحلول اذا كان الراهن موسراً بالدين فلهما بالملك الزايم بالامكان  
فاذا جعلناه عارية او غلبنا عليه العارية كما صار والدين والمحققين فلهما الرجوع  
فيها قبل الاشكال قبل نعم لان العارية باهيتها يفتى عدم اللزوم واذا رجع قبله  
مطالبته المهرين بان يملك المدون ماله او برهن عنه فمعلوم محامه المحل ليس حاله  
اذ يفتى المهرين متى ملك العارية وقد بطلت فاذا اقبل المهرين واسهل الرهن في  
يده فحين والاقرب انه ليس له ذلك لانه اذن في عند لازم فلهما يفتى المهرين وهو  
الاذن بل هو الاصح فهذا وجه قول المصنف فالأقرب سقوط الضمان عنه واما ملك  
الحلول فعلى تقدير ان يدفع الراهن هل يجب على المهرين القبول بحمل ذلك لانها عارية لا  
يملك ولا يملك المهرين المهرين عليها والاصح انه لا يجب فعل الاول اذا لم يخذ المهرين فلهما  
حين وعلى الباطل لا يفتى وهو الاصح قال المصنف والذي دام ظلم ويمكن توجيه هذه  
المسئلة بان يقول على القول بانها عارية له الرجوع فيها مطلقاً فلا يملك الرهن  
ولا يجوز للمهرين لسك العين بل جعلها بقول احكام او بانها عند عدل نفسه احكام  
لتيقنها فان لم يفتى المهرين كان ضماناً والاقرب انه ليس له الرجوع لانها لا رهن للزوم  
ملزومها وهو الرهن فلا يفتى **قال** دام ظلم ولو لم يرهض من الضمان اشكال  
**الاول** مسائل نفس الاصحاب على انها عارية محفوفة وموسيقى الضمان بالقبض  
في الانتذار ولانه قبضها للاملا في ذمته قصارت كما لم يرهض باليوم ومن حيث  
ان العارية امانة فلا يفتى بالارض ولانه اما يفتى هنا بالدين والاملاق ويسمى  
الرجوع والمحملة استدم على التبعة والاقرب عند ضمان المستعير محو القبض  
قبل الرهن وبعد لانه يفتى به في ماله مدخله في ملكه فموسيقى نصار كما لم يرهض



**قال** دام ظلم الرهن ماله الرجوع منه قبل المبيع على اشكال **اول** شار من ان  
 ليس يمكن قبل الرجوع منه فالعالم قبل التمسك وان ملك الرهن لا يبيع بسببه  
 الملك لانه مشروط فيه فصار عنه فلو كان عليه فيه لتقدم عليه فله الدور ويحكم المصلحة  
 لانه لصدق ذلك يمنع عرض موله والمصرف منه فهو ملك لازم وله ان يبيع كما ليس ملك  
 لازم فهو ليس ملك مانع عرض موله والمصرف وهذا الملك ليس بالمانع فلا مانع ولا مانع عنه  
 والحواس **عن الاول** ان الجزء الاول من رهن الرهن ماله الرجوع والمالك  
 مجموع ماله لصحة الرهن وهو مشروط بالملك فلا دور وهو لا يبيع عنده **قال** دام ظلم  
 لورهن الوارث الركن وهناك من قال لا ترس القدر وان اسرع **اول** وجه القول  
 انه مصرف صادق ملك وله اقرار الدين من غير الركن فصح كالعقد الخاضع وحتم  
 عدمه لانه ليس بالمانع الا بعد اقرار الدين ولا يملك فهو مخرج منه كما منع الراهر  
 فمنا كما على هاتين المسلكين وعلى القول بالعدم فان لم يورث الدين قدم حق الدين على غيره  
 والظلم والافترس عنده عدم الصحة لقوله تعالى من بعد وصيه يوصي بها او دين على المعلق  
 اما الملك او حوزا المصرف او بما او لا واحد منهما والاخر باجل وبسبب على الملك  
 مع تفاوت الحروف مطلقا وهو ظاهر بعد احد التمسك بالمانع في ايا كان استصحه  
 المصرف قبله وان التمسك في موله من بعد هو التمسك الذي تزان المشكك هو ان المانع  
 لا يباح المستدم لعدم احواله على وجوبه وتقديم بعض اجرا الزمان على بعض فلا  
 تمت حواجز المصرف حتى يضمن المستدم وهو المطلوب **الفصل الثاني** في العاقبة  
**قال** دام ظلم ولو تعدد المرتهن واخذ الغنم من الواحد وكل منهما مربي للمصنف  
 خاصة وفي المسقط مع اضلال الدين اشكال **اول** شار من انه مشترك بينهما  
 منفقين النصف كالمشرك بينهما في الملكية ومن ان الرهن ينقص قضاء الدين المرتهن  
 عليه من ثمة من غير اقباض من الدين مع الوفاقا فان رهن على دينها انقصا انما  
 من ثمة واللام يمكن وهذا على كل الدين مع الوفاقا تصرف في الدين الاكثر اكره وكلما  
 لم يحصر من ثمة مع سعة الدين لم يكن معلقا به وله ثمة قولا كما صرف ثمة في الدين  
 مع نية يعلق به واكثر الرهن من الاكثر مع تاري الاجرا فلو كان الدين الاكثر معلقا  
 بالاكثر وهو المطلوب فان احدا من الغنم لم يفرق من متاركي الاجرا ومعلقا

لغيره  
 من يملك

قال

**قال** دام ظلم ولو افلست الرهن من الرهن المعتد نظرا والاقرب للرهن من جهة الرهن  
 قبل الفلست **اول** حصاده من انهما لم يكن لاربعه من اصلها ومن جود المعصية وهو  
 العدد وزوال المانع ويوقع المرتهن اذ الرهن وهذا هو وجه قرب الرهن من جهة  
 الراهن حال الرهن لان المانع هو حق المرتهن لاجله ويحكم عدمه لان الرهن يمنع للرهن  
 وهو صحيح والاقوى عنده الرهن من جهة الراهن مطلقا **قال** دام ظلم ولو اجاز  
 الرهانة المانة في كونه فسخا للرهن مطلقا اذ فيها جابل للدين المانة او لعدم مطلقا  
 نظر **اول** وجه الاول ثمة الرهنين لاقتضاء الرهن اخصا من المرتهن ولقد بينا في  
 اللوامر يستلزم ثمة الملوقات والمرتهن الاول قد اجاز الرهن المانة ورضي به فبطل  
 وجه المانة ان المقصود استيفاء الدين وهو ممكن هنا فلا مانع منه ولا مانع وجه  
 الملك استيفاء لاله المطابقة والبعض وهو ظاهر والالزام لانه لا مانع من اعلو من  
 بعض واحدة وتقدم احدهما على الآخر ويكون العائد في انه لو فسخا المرتهن المانة حتى  
 متى حق المرتهن الاول وكذا لو اسقط الثاني حقة **قال** دام ظلم ولو لم يطل الاول حتى  
 مات الراهن متى تم تحصيل المانة بالقبول عرض الاول من دون الثمة اشكال **اول**  
 شار من انه لم يقع باطلا في اصله بل يقع موقوفا على زوال مزاجه الاول وقد نال في  
 الدخول فقدم سبق تعلقه على تعلق الدين الآخر فلا كان لازما من جهة الراهن على  
 ما تقدم من اقوى الاحتمالين ومن انه لم يكن عقدا لازما ولانه حال وجوده كان موقوفا على  
 التصرف وفي هذه الحالة لا يعتبر بقدره فصح لحق الدين **قال** دام ظلم ولو اذن في  
 المدة موجب فزوج قبل الاقراض صح الرجوع على اشكال شار من سقوط حقه بالاذن  
 وعدمه **اول** وجه سقوط حقه بالاذن ان الرهن بين المالك من الصفات السابقة  
 وغير السابقة والمانة قد يباح الرهن باذن المرتهن فلا يسقط حقه فاما الاول فلا  
 يباحه فاذا فوض الراهن فقد رفع لازم الرهن ورجع اللازم مسلم من رهن المذوم  
 وجه عدمه ان المسقط للرهن الفل فله المانع لا يمكن التملك والاذن  
 عند المانة لا الاول **قال** دام ظلم ولو اصلها الراهن لم يطل الرهن وان كان  
 ماذن المرتهن ولم يمارت ام ولد من بيعها اشكال **اول** شار من يعلق حق المرتهن  
 سبعا قبل الاستيلاء والاصل ما هو وصار يعلق الدين بها اعظم من يعلق بها برصها



الاعتناء والقبول

انتهى

مع انلا سبه ومن الهى عن سب ام الولد وهذا ام ولد الاستلاد اول من يكون الاعا  
 لانه يقلد والافعال اقوى واشد نفوا لان كلما سبب والطفل اقل شرطا ولهذا  
 سبب استلاد الخوف والطمع عليه ولا يسهل اعتناهما وهذا استلاد الرهن من  
 الاصل من الاصل واعانة من الثالث والثالث جسد من النقص حتى يودى الدين  
**قال** دام ظل ولا اعتبار القيد يوم المثل او الاجال او الاعلا نظرا **اول** وجه  
 الاول انه انما ضمن القيد عمن القيد ليعذر به فقصها وقتة او يوم المثل وجه  
 الثاني انه سبب للمثل فصار كما لو جرح عدا فقتله بانه وقت حين مات وبمئة عشرة  
 فانه يضمن الجاني وجه الثالث انه يخرج من النقص فترى منزله **الغيب** **قال** دام ظل  
 ولو باع الراهن فطلب المهر من السبعة فيكون له اجماع البيع اشكال **اول** منافع  
 من ان الشفعة مرتبة على البيع وطلب المخلول والرضا من دون الرضا بالعلم لا يمكن  
 فطلبه لهما رضا بالبيع ومن ان طلب مولى ملكه واراد ان يملكه مولى مولى  
 الفسخ في ازاله ملك المهرى الذى هو المهر من الفسخ بل هذا اقوى فلا يستحق عليه ضرر  
 لانه انما صدر عنه الحبس والحبس ليس له ان يملك مولى على ان السبعة هل يستحق  
 العقدة ام لا فوجه فان قلنا بالاول لم يكن اجماع ولم يستطع السبعة لان الرضا بالبيع  
 الذى ينفعه طلب الشفعة لا يستطع السبعة والاولى است شفعة اصلا وانما لم يكن اجماع  
 لانه لا يدل عليها بالمطالبة ولا بالانفصال ولا بالانضمام لحوار الفسخ عن كونه رها فهو اتم  
 والاولى له على اجماع وليس هذا بالجماع كان اجماع فطلب السبعة لان طلبه مدرك  
 على اجماعه لزم الشفعة والاولى له على الطلب **الفصل الرابع** في الحق **قال**  
 دام ظل ولا يصح الرهن على الاعيان ولزم كانه مضمونة كالتفصيل والمستفاد مع القان  
 والمضمون ما سقم على اشكال **اول** منافع من ان يصدق كل موهون به يمكن استيفاء  
 من غير الموهون لان المضمون الذات من الرهن فذلك ولا يشي من الاعيان يمكن  
 استيفاءه من غير الموهون بالضرورة فلا يشي من الموهون به بعض بالضرورة وانه  
 على كل المطلوب ولو رهن على قيمتها اذا لم يفسد موهون على ما لم يحجب ولا يعلم اضماع  
 الى الوجوه ومن ان المضمون من الرهن الوشيد بالحق ومنع الراهن من التصرف  
 حتى يودى الموهون به فيضرب المانع من ملكه كما نص صاحب الحق منعه من الموهون به فيسقط

طلبه  
على  
الاعيان

ال

الى ازاله ضرره ما ازاله ضرره اجماعك ولان الرهن يضمن يضمن الدين او يدمه عند تعذر  
 بالعين الموهونة به فيسقط الى ازاله ضرره ما ازاله ضرره اجماعك ولان الرهن يضمن يضمن الدين او يدمه عند تعذر  
 به لانه عند تعذر الرهن والمانع عنها محقق ولصحة ضمانها على اعداها اجماعك ولان الرهن يضمن يضمن الدين او يدمه عند تعذر  
 عن الحق الثالث في ذمة المدين من الرهن بل يملك او يدمه عند تعذر وكذا هذا والاجماع  
 عند في العينة **قال** دام ظل ولو شارك من الرهن راسا الدين في عقد من الجوارى اشكال  
 مشاء من حواجز اشترط في العقد فشرطه في حقه الكد من يعرف الرهن على ما حية  
 المالك لكن يقدم السبب مولى لعقل العبد بالف وارتفعت الدار بها فقول اشريت  
 ورعت **اول** قال الشيخ رحمه الله في هذه المسئلة بالحق واستكمل والد رها و  
 الاقوى عنى عدم القيد لان الاستعانة الدين شرط لصلاحيه عند الرهن وكل  
 جرحه للعقود بعد المعاهدات ان لا يمكن لمن فتح عقده عن غلها لعل اسمائه  
 ويكون موقوف على الاعيان اجماع المصلحين بشرط مع سبب الدين في عقد سببهم  
 احد جرح عند الرهن قبل تمام سبب اسماء الدين لا يصح للعقود والاعتماد المشروط  
 على الشرط فمذروعه معنى وقوعه باطلا وكما وقع احد جرح العقد باطلا كان باطلا  
 وهو المطلوب وكذا لو نال بعك هذا وانتمه كذا قبل لا يصح وهو ايضا لا يشي  
 المبسوط لان الرهن سبب الضمان وكونه مضمونة وهو ما قدق وليس بمحدد اختلاف  
 الاعتبار وقيل يصح لانه لا امل من ان يكون فصولا ثم يلزم بمسؤول شرط القيد وهو  
 الاقوى عنى **قال** دام ظل والادب حواجز الرهن على مال الكفاية **اول**  
 اما الكفاية المطلوبة فلا كلام في جواز الرهن على ما لها والاشترط فمضغ اشكال الطهرى والبشرى  
 وتعد من البراج وان ادركت والوجه الحواجز لانها دين مائة في الدية فيجوز احد  
 الرهن على كالمطلوب لصحة الشح بان مال الكفاية المكاتب محضه اذ لم يدمه  
 وكما كان كذلك لم يكن ما يمانه الدية سيج لزال الكفاية لمساوية الدية احتسا  
 المعنى فلان له تعبير نفسه من مائة وليس للمكاتب حينئذ الا الشح واما الكسرى  
 فظاهر واللام من فرق من الثالث في الدية وغيرها ولانه كلما كان مجزأ في  
 اداه وعدمه لم يحس عليه اداه لان الوجوه سببهم المانع من التفتت وكذا لم يحس اداه  
 بمساوية الدية وكما كان محضه انه اداه وعدمه لا يكون ما يمانه الدية وكما ليس

البشرى



سابت في اللغة الاعمى الرهن عليه وفتح كبرى لفتح الاول مال الكتاب الاعمى الرهن عليه  
والحجاب **المستحق** من العتق في الاول للزم القاب سلبا لكن في كل كنه كبرى فان  
ما يكون مختار اداءه بافعال عقد انشاء ففتح كونه ليس ثابت قلم ومنه كونه مختار اطلاقا  
لم يقل النسخ لو حصل له مال بعد الحول **الفصل الخامس** في القتب **قال** دام ظلم  
وليس شريفا على راي **اول** هذا قول ابن ادرس والشية في اكلان موضع من  
المسوط وقال في النهاية وموضع من المسوط انه شرط وموافقا للمعنى وان الجند  
انما العمل وان عرفه وابن ابراهيم وسلاوي صغير الطبري **لن** الاصل عدم  
الاشراط وعموم قوله تعالى او نورا بالعتق **اح** تحت المشروط بقوله تعالى فترهان متبوعه  
وبرواه محمد بن حسن عن الباقر عليه السلام قال لا رهن الا بعتق وان الجواب **الام**  
بطل من حيث دليل الخطأ وليس وجه على انها دليل **لن** اما اولان ان القتب لو كان  
شرطا كما لا يخار والعتق لكان قوله متبوعه تكرارا لا فائدة فيه وكما لا يخفى قوله متبوعه  
كذا استقضى وانما تأييد ذلك ان الآتي سيقف لبيان الارشاد الى حفظ المال وذلك لان  
الابا لانها من كالاتم الابا لارتقاء والاحتفاظ بفتح القتب كما انه يقتضى الرهن و  
كما ان الرهن ليس شرطا في الدين فكذلك القتب ليس شرطا في الرهن والرواه ضعيفه  
السند والاصح عندى عدم اشراط القتب **قال** دام ظلم وهل له المطالبة به  
اشكال **اول** شار من انه للاستيقاق ولا يتم الآتي ومن انه يحصل فيه المالك كونه  
وسعه له اما لو قلنا با شراط لم يكن له التام المالك بالاقاض لان متوقف على لزوم الرهن  
المتوقف المتوقف على القتب فيكون وجوده باطل وقال في المسوط في فصل سبع  
الخار من الرهن اقامه **قال** دام ظلم والاول زوال القبان القتب لو كان  
عقبا ويحمل القبان لان الاستدلاء اضعف من الاستدانة ويمكن اجتماعه مع الرهن  
كما لو عتق المومن فلان لا يرفع ابتداء الرهن دوام القبان اولى **اول** وجه  
الدين ان سب القبان القتب وقد زال بالاذن في ابقاء في بيع فيقول المصنف  
وبدو القبان وقال الشية في اكلان والمسوط لا يزال القبان وقد ذكر المصنف وجهه  
في ترجمه بطر والحق في **لن** لصلفي المتكلمين في اجابا الى ان القتب  
على قولين احدهما ان الباني محاج الى المؤثر فعمل هذا القول نقول **ذهب**

بالعقود  
دام ظلم

كثير

كثير من النفا الى اشراط القتب في وجه الرهن دافع الكل على ان كل ما يشرط في  
وجه القتب فلا يصح القتب ولا يثبت الا اذن المالك فاذا قضى المالك زال القتب  
وعدم القتب بغير عدم المسب ولم يوجب كثر للفتان فلا يخفى واعلم ان استدائه  
القتب كانه في الرهن لم يزل تعالى في لان متبوعه والمسبق تصدق مع بقا القتب وانما  
على القول بان البارة مستغنى عن المؤثر يحمل زوال القبان بالرهن للدلالة على الاول  
في ابقاء في يد فزال كونه ظاهرا وبسبب القبان ويحمل ليز لا يزال لان البارة على القول  
باستدائه لا يزال الا بعتق ولم يوجد على قول من لم يشرط القتب في الرهن لا يزال  
القبان الا بالاقاض المستداه لزم فلما با سيقا البارة او بالاذن ان فلما ما حجاب  
**قال** دام ظلم ولوا وقع الغائب او اجره فلا يثبت زوال القبان **اول**  
وجه القتب انه جعله وديعه ومن لانه ويحمل عدم كذا كونه الرهن والحق في القبان  
يؤول لانه لا ان اعمى الوديعه اولا فان صحت فهي خاتمة للعقب بوجود احد من  
سليم من القتب ومن اقر في الاستيمان من الرهن لان المستودع باب المالك في  
الخطأ وكما في قوله عليه في الرق من غرضه لان يده يده والدلالة الادراج على الايمان  
والاستدانة في اليد وبما فان للعقب والاقوى عندى زوال القبان هناك في  
العارة لانه ما دون القضاة والمستغنى عن القتب في القتب في استيفاء القضاة  
**قال** دام ظلم وفي العارة والموكل بالبيع والاحتاق **اول** شار من العارة  
انه اذن في القتب عر حجاب القبان القضاة ومن الذي مر من الرهن ولان العارة  
لا تاتي القبان الا جماعا معه كالمتبوعه وامانة الموكل فمن انه جعله يد كيد ومن  
حيث انه لا يدل على التسليم على القتب والامان في العارة اولى بالسقوط ولان  
الموكل قد يكون بعض فلا يكون يد للمالك مطلقا والاقوى عندى انه لا يسلط  
القبان مجرد الاذن بها بل ولا في كل ما لا يسلط الا اذن في ايات اليد **قال**  
دام ظلم ولوا اراء الغائب عن ضمان القتب والمال في يد فاشكال في اراء  
ما لم يحجب ووجوده وجوب لان القتب سب وجوب القتب عند التلف والاقوى انه  
لا يبرأ ولا يصير يد امانة **اول** شار من الله ابراه عالم يجب فلا يصح ومن وجوب  
سب وجوب لان القتب سب وجوب القتب عند التلف ووجوب السب كوجوب السب



والاخرى الاول لان ازاله ما لم يوجد لا يمكن ولا يمكن ان يكون المراد ان الابرار الذين هم  
 لا يكون مناصفا لما ذكره فيما سبق ولن يجعل المراد للراضين فيكونون نفعا على ان يحدوا  
 لابرار لانه لو يرى بالرضى كان الابرار بعدوا فذكر ان الابرار ايضا بالابرار لوجود  
 سبب القيان **قال** دام ظلم لما المستعير المنزط والمشتوط عليه القيان والعابقر بالاسم  
 او الشتر الفاسد فالاقرب وقال القيان عنهم بالابرار لان ضمانهم انفس من ضمان القيان  
**اول** يحمل عدته لما ذكره الغضب والاخرى عندى رذائل القيان بالفسوط بالاقبال من  
 بالرضى واما العار والفتنة القيان فتبقى مادامت باقية وسقوط القيان في القيان من التورم  
 والبس **قال** دام ظلم وتجرى فيه النسيان كالقيد لكن لا يجوز للمرتضى استثناء الواجب  
 وحله استثناء عبد الواجب وسقوطه اشكال مشا من ان اذ لم يده **اول** هذا وجه  
 عدم الجواز وجه الجواز ان تركه ليس تركه للملأ وله اهله البوكل باذن الملوك  
 فليس يده بدعواه فما سوب العرقه فلا يدرى من تركه قولى طرفي القيان فخلو الخولى  
**قال** دام ظلم وله اعلى جواز القيان فالاقرب الجوز **اول** وجه القرب ان  
 ما تبقى ركن من اركان العقد يكون في حكم استدار القيد وشروط شرطه فاذا كان السيف  
 شرطه صحة كان ركن من اركانه فشرطه حال شرطه شرطه شرطه استدار القيد  
 وسقط ما لم وانجز لا يجرى استدار القيد عليه فينطلي لانه متى تخلل من اركان العقد سقط  
 الملوك بطل هذا مذهب الشيخ وانه العلاء وحمل عود الرهن ليعود الملوك لانه لا يبع له  
 وقد عا د فنعوه ولا يجرى عندى البطلان **قال** دام ظلم ولا يجوز تسليم المشاع الا اذا  
 الشريك فلم يسلّم بدونه ففي الاكفائية في الاعتقاد ونظر اقرب ذلك للقبض وان اعدى  
 في غير الرهن **اول** وحمل عديم لان شئ على الشئ وهذا غير صالح والحق ان  
 هذا الخلف راجع الى ان النبي في غير العبادات هل يملك على البث دام لا والاصح عندى  
 على القول باسقاط القبض القهر **قال** دام ظلم ولو اختلف في القبض فقول من هو  
 في يده ولو اختلف في الاذن اجعل ذلك ونقص الرهن من القيد **اول** اشترط  
 ذلك الى عدم قول من يده وجهه انه ان كان يده الرهن فالاصل عدم الاذن  
 وان كان في المرتضى فالاصل صحة العقد والقبض وجهه انه اصل عدم الاذن  
**قال** دام ظلم لوجوبه على يد عدلين جاز وليس لاحد من المرتضى ولا يبعثه

مطهر  
 دام ظلم

ولو سلك احدهما الى الآخر حتى النصف وحمل بعض كل منهما الجح في استقراء على  
 انما اشكال **اول** وجه الاول وجوب بعض واحد له وما متساويان في سبب القيان  
 لان كلاهما مقسط ومقدر على كل واحد منهما النصف مسوا عليه ووجه الثاني ان  
 كلاهما مستودع للجمع ولكل جزء منهما الى الآخر ولهذا لا يفرج الا في ما اذا  
 سلم احدهما فشرطه الجمع من حيث اخطار قطع ومساو الاستقلال في الاستقراء ان  
 بدشيد البد الجوعادة والاخر ملك الحفظ ومقدر التسليم الى الثاني والبد العارضة  
 اخرى في القيان من ترك الحفظ ومساو بالاسرار مع العارض فكان الاول  
 كالمباشر والثاني كالسبب لان ربح ساو اما في سبب القيان من يملك الحفظ وهو  
 اول بالاسرار مع العارض فكان الاول كالمباشر والثاني كالسبب لان ربح  
 ساو اما في سبب القيان مع المباشرة والتسوية للاطلاق والاول اقوى فيقضى  
 الاخرى لان القيان واثبات اليد وجود وان ترك الحفظ عدمى وسبب الوجوب  
 للوجودى اقوى واول من سببته العدمى له واما تسليمه اليه فالبد العارضة سببته  
 القبض التسليم مع كونها علة بانه في القبض فكانا اقوى واول في القبض من التسليم  
 وان الودعة لا تستحق القيان للوجود لان المستودع يدرى علة بالتمسك له ولا  
 معضونه له بغير العدولان كالعاصب من العاصب فانه ازاله بكيه من الدفع الى التملك  
 والمشتري العالم من العاصب فانه انما اثنى به بعض للعاصب فقد جعلها مضمونة له  
 وعز ذلك ويد مساو له لانه استثناء في الحفظ ضمان بطلها كضمان بطله فلا يعين  
 شئت البد للدافع اليه مع القبض الدافع ولما بالعكس لان كل واحد منهما سبب بانه الزبط  
 والقيان من غير القيات الى الآخر فان السلم يجوز بكونه من بعض سواء انت الآخر  
 يده مفرده او لا واما باقية الآخر يده مضمون سبب تمام في القبض سواء فرض كون  
 الآخر مسلما او لا فالامر مع احدهما على الآخر فمسبة القيان على من جهة التملك منها  
 ومساو الاصح عندى **قال** دام ظلم ولو اختلف الرهن اجنبى فقلبه القينة يكون رهنها  
 في يد العدول وله المطالبة بها وهل له بيعها بالاذن في مع الاصل الاول المش **اول**  
 وجه القرب من المادون في بيعه قد يلف بطل الاذن لان الوكا لا يملك سلف  
 سلفها وحقه عندى وحمل الجواز لانه انما اذن في الحصة في نقض رهنه بما يتعلق الرهن











لوقبل الدين بالبركة فادى احدهما نصيبه فالأقرب انك حصة اذ لا رهن جسدنا  
**اقول** ويجعل غيره لانه لا امرات الا بعد اداء الدين كله **قال** دام ظله واذا مال المالك  
 مع الرهن لم يتم استوفى الشيء لم يتم انفسه لنفسك فالأقرب صحة الجسد الى اخير **اول**  
 وجه الرهن ما تقدم في جوانب تولى طين التيقن في البيع وهذه المسئلة قد تقدمت  
**الفصل السابع** في النازع **قال** دام ظله ولو ادعى باطلا واحد من عيدين عندهما  
 فصدق احدهما خاصة بنصفه مريض عن المصدق فلو شهد للأخر في شك كالمشايخ  
 من اكل الشريكين المدعيين حقا فما صدق العزم احدهما او كانا نكاحا بالشرى  
 لم يملك والا قبلت **اقول** هذا ما في باب الدعوى ونقول هنا انها متساوية  
 في كل جسر لفرق ليس احدهما ادنى من الآخر والاستحقاق في كل منهما النصف مشاعا  
 من غير مشاركة لسماع دعواه وحده وصيته في الحق الاول **قال** دام ظله ولو  
 اختلف في شاع فادى احدهما انه رهن وقال المالك وديعه قدم قول المالك مع النقص  
 على راي **اقول** ما اصابه من هبة الشجرة في النهاية والخلاف بالمسوط وابن  
 البراج وابن ادرس للاصل وقال الصدوق في المتبع والشجرة الاستصحاب على  
 صاحب الوديع البينة فان لم يكن له بينة حلف صاحب الرهن لقول ابن عبد الله عليه السلام  
 لما سئل عن شاع في ذر جملين لقول احدهما استودعكاه والآخر يقول مورهن  
 القول قول الذي يقول انه رهن عندي الا ان ياتى الذي ادعاه انه اودعه مشهود  
 والاتى الاول لهجوم قوله عليه السلام والمنع على من انكر ولان الرهن خلاف الاصل  
 لانه حادث والاصل بما العدم الازلي **قال** دام ظله اما لو ادعى البائع اشراط  
 رهن العبد على المثل المشتري بل الجارية اجمل لعدم قول الراعي وهو الاقوى  
 والتخالف ونسخ البيع **اول** وجه الحق خروج الجارية بايثار الميراثين وبنى الداعي  
 في العبد والعول قول منكر الرهن ولانه لا عين على منكر رهن الجارية لانه لا عقل من عقل  
 ما كفى في حقيق متفق الايثار نفس الايثار فسحق العبد والعول قول الراعي فيه و  
 وجه التخالف ان الشئ مختلف باختلاف الشئ فكان لا خلاف فيه والاصح الاول  
**قال** دام ظله ولو قال لم اؤت هذا التسليم احد الدين اجمل التورع وان يقال له  
 احرف الاداء الآن الماشيت **اقول** وجه الاول انه قد وقع صحاحا وليس احدهما

اولى من الآخر ولانه قد ملكك ملكا تاما فاما عنهما احدهما بعينه او لا عن احدهما  
 او عن احدهما لابعينه والكل بالجل الا الاول لاستحالة الرجوع بلا مرجع وملك  
 المقتضى مع عدم زوال المقتضى عن اليد ولانه ان لم يزل عن ذمة شئ منها لزم الحال  
 والا كان هو المقتضى عن وجه البينة انه مقرض اخذ رهنه من غير توقف على اعيان  
 احد وهو غير متوقف على غير الاعيان والدفع فنعلم من شار **قال** دام ظله  
 وكذا انطاسه كالوتا مع مشرك كان حيا برهنه وسلم مشري الدين في درهمين اسما  
 فان قصد تسليمه عن الفضل فعليه الاصل ولين قصد عس الاصل فلا يملك نصيبها  
 وزرع وسقط ما بقى من الفضل ولين لم يقصد فالوجهان **اول** الوجهان التورع  
 وان يقال له احرف الاداء الى ما شئت كما تقدم **قال** دام ظله ولو كان لزيد عليه  
 ما به ولغيره وشلهما ووكلا من يقبض لهما يدفع المدين لزيد او لغيره فذلك وان  
 فاقه جهمان **اول** الوجهان ليعمال التورع ولين يقال له احرف الاداء الى ما شئت  
**قال** دام ظله واذا اخذ من الماطل قهرا فالاعبار منه الدافع ويجعل الباقي و  
 لو فدت فالوجهان **اول** وجه الاول ان يقين بالجهة اليه لا الى الباقي ووجه  
 البينة انه بالبيع والاحصاء لم يعتبر قصد فكان لا اعتبار بقصد الباقي كنه الركوة  
 والمخس لعدم خروج الحق عنها ووجه الثالث ان الباقي لا اعتبار بنية لانه ليس  
 له التقس والغير اسقط اعتبارا المقترفين منه فنفى بلاءه فعمل التورع وان يقال  
 له احرف الاداء الآن الى ما شئت كما تقدم **قال** دام ظله وعدم نكاح الراعي  
 في عدم الرذ مع العين وفي قدر الدين على راي **اول** الخلاف في الاصل  
 في قدر الدين وما تضمنه من الشئ في النهاية والمسوط والخلاف والعقد  
 واما الصلح وابن حزم وابن ادرس وابن البراج للاصل وقال ابن الجندب  
 قول المرتين ما لم يرد دعواه عن التمسك ولعل على هذه السلام لما سئل عن المرتين  
 اذا ادعى برهن الدين بعدد المرتين حتى يخط بالشئ لانه امنه وفي المستند  
 ضعف الاول اتوى **قال** دام ظله ولو اعترف الراعي خاصة بغير قول المرتين  
 مع العين فان سعى فلا يملك للعول ولا يصح الراعي ويجعل القطن مع ملكه من ذلك  
**اقول** اذا اعترف الراعي بجاء العبد الخاصة عن الرهن وانكر المرتين فالقول

ومر الاول بطلان

لم يرد



قول المرتبة مع الممنوع في الدين والافاض على الراهن لانه لم ينفذ على الممنوع عليه ويختل  
ضماته لانه قد تاقى به دونه مع استحقاق الممنوع عليه والاول عند الدعوى **قال** دام ظله  
اما لو اقر في مجلس القضاء بعد توجبه دعواه فالوجه انه لا ينفذ اليه **اول** اذا اقر الراهن  
بالاقتراض ثم حضر فادعى الغلط في اقباضه بالقبض فاما ان يكون اقر له في غير مجلس الحكم او انه  
فان كان الاول سمعت دعواه وكان القول قول المرتبة مع الممنوع وان كان الثاني فاما ان يكون  
اقر له حوا بعد توجبه الدعوى عليه او لا فان كان الثاني سمعت وكان القول قول المرتبة وان  
كان الاول فالوجه انه لا يسمع واللام مستقر حكم بالاقترار لاحتمال الاول ولا يسمع وجه سماع الدعوى  
وموالاتها في المواطاة والعاقبة فان اقر له في جوابه الدعوى عند الحكم لا يحمل كونه مواطاة  
ولا العاقبة في رسم البتالة ذلك ولا شك في انحصار سبب البتالة في الاصل من لا يسمع بعد الاقرار  
والانكار بل لا بد ان يثبت على استناعه لانه اثبت احد القسطن فيسحق الآخر وانما يسمع خلافه في سبب  
والاجماع على انحصار في المواطاة والعاقبة برسم البتالة ومحمل هذا التمايز ان كان السببان  
وليس محله **قال** دام ظله ولو لم يثبت الراهن في حقه قول المرتبة مع الممنوع فان سمع في الدين  
فلا شيء للمقر له ولا ينفذ الراهن ومحمل هذا ان يثبت في حكمه من قبل الفلك اذا اقر في الراهن بحما  
العبد المتأخر عن الرهن وانكر المرتبة فالقول قول المرتبة مع الممنوع في الدين ولا  
ضماته على الراهن لانه لم ينفذ على الممنوع عليه ومحمل ضماته لانه قد تاقى به دونه مع استحقاق  
الممنوع عليه والاول عند الدعوى **قال** دام ظله اما لو اقر في مجلس القضاء بعد توجبه  
دعواه فالوجه انه لا ينفذ اليه **اول** اذا اقر الراهن بالاقتراض ثم حضر فادعى الغلط  
في اقباضه في القبض فاما ان يكون اقر له في غير مجلس الحكم او انه فان كان الاول سمعت  
دعواه وكان القول قول المرتبة مع الممنوع وان كان الثاني فاما ان يكون اقر له حوا  
بعد توجبه الدعوى عليه او لا فان كان الثاني سمعت وكان القول قول المرتبة وان  
كان الاول فالوجه انه لا يسمع واللام مستقر حكم بالاقترار لاحتمال الاول ولا يسمع  
وجه سماع الدعوى وموالاتها في المواطاة والعاقبة فان اقر له في جوابه الدعوى  
عند الحكم لا يحمل كونه مواطاة ولا العاقبة في رسم البتالة ذلك ولا شك في انحصار سبب  
البتالة في الاصل من لا يسمع بعد الاقرار والانكار بل لا بد ان يثبت على استناعه لانه  
الفلك استناعه في ذمته **اول** اعلم ان افاض

اعراض

لان المولى لا يعقل عبده واما افاض فلما ذكر المصنف وموصوفى حذف كبراه و  
صحة الياس لانه في مال المحمي عليه قضى في دين المقر اذن شرعي وكلما كان كذلك  
فهو مضمون مع المدعيون والصنف منه فان اذن الشرعي كاذب المصنف عنه والبري  
اجماعه هذا اذا كانت اجزاء خارجة عن الرهن فلو اقر بحما معتد به عليه في طاعة  
**قال** دام ظله ولو مال الراهن اعطاه الى حوله ولو نكل فالاقرب جواز اطلاق المقر  
له لا الراهن **اول** وجه الفرق ان الحق لمو الراهن لا يدعى لنفسه شيئا وقد نفرد به لا  
بحوز للامان للمخلف بالاسات حق لعنه ومحمل الراهن التمسك من افاض **قال** دام  
ظله ولو نكل المقر له احمل الضمان لاعتباره بالحلولة وعدمه لتقصيره بالكل من تمكن المقر  
ياقر له والمرتب يكون له وغرامة للعبد فمك من الرهن عند الحلولة فان بعد رهنه  
نكده بالقيمة مع البذل وبما لا يرد على اشكال **اول** اذا رهن عبدا ورهنه الرهن ثم اقر  
لعنه او نفسه او حاشا فان صدقة المرتبة فلا حث وان بعد رهنه كان مات وورثه  
سهم اقره المقر ومطاع المقر له وان كذبه المرتبة فادعى المقر له حلف المرتبة فان  
نكل حلف المقر له على ما اخبرنا من المسألة ان يقر فان نكل فهل يقر المقر له  
احتمال ان ذكر المصنف وجهها والممنوع في الغرامة لان الممنوع ينفذ فلم يكن الا  
باركاب محذور لانه لم ينفذ القول بالغرم بقول **قال** له صورة احد هذا القف  
العمدة ولو عاينه المصنف من ذلك بعضه في كل سنة يتخذ للعبد وهكذا الى  
لن يملكه او يموت العبد كان له ذلك وباتسبب الحما معزم اهل الاعرن من القف  
والارش عزنا وعذا الشح الارش **قال** في القف يقول **قال** سمع عليه  
نكر الرهن باذنه الدين فان بعد رهنه وبيع في الرهن وجه افكاه فان بوله المشتري  
معتقه او بائنه وجه نكل وان غلبه لا يرد ولو با ضفاف فتمت فالامح وضوب نكل  
عليه لو حوب تخليص الحرة فاذ لا يحوز له الا لا يخلص ولا يملك الا لا يرد من القف  
ومثالته الولد الاب وهو ولده واحمال عليه لان كان استلهاه العنز با حيط  
يال الراهن والضرر مني الحديث اقول في تضعيف يوسف **قال** سمع عليه هذا انه لو  
اعتق لم يضمن الا المانع التي استوفى في المشتري لا الرقة لان رقة الحر لا يضمن الا  
بالقوة والمانع التي لم يستوفى لا يضمن لان ما في الحر لا يضمن القنات واوردت

ان رهنه المشتري



على المصنف دام ظله ان ضمان منافع الحكم شرعا على العبد لها والا لزم احد الامرين  
 اما ملك العبد شيئا وليس للمولى التصرف فيه وهو باطل اجماعا واما ان ملكها المولى فان  
 عرفنا الميراث لسل والا اسف فابعد العزم **الحال** دام ظله بان يعرفها وتقدر  
 عند الحكم لا احد امور ثلثة اما لما تنوع به بعد الحق كما لجاء اوصى بعين العبد او بوث  
 فريتها الامام او وارثه الخسران كان لان الاقرار بالملوك انما اراد بالارزاق **قال**  
 دام ظله وان توثب بالثقة او بالارزاق مع عدم العلم بالارزاق وجب على الميراث تخليصه فان  
 سبق العبد ضمان الاجرة خاصة على الاقربى بخلاف الميراث **الاول** دام ظله وجه  
 الحق لمن الاجرة بتمتع المستعفاء وكل منفع مستوفاه من غير تصرف ولا يضمن ما  
 ادى من مال الكفاية لان دفعه بغير اذنه في ذلك رتبة لم يدخل بيمينه ضمانه فان رتبة  
 الحر لا يضمن ويحمل ضمان اكثر الامرين من الاجرة وما ادى في الكفاية لانه بسبب في  
 الملائمة والمما مشرفا ضعيف والسبب اقوى كما لو قدم الغاصب على المقتدر من طاعة  
 في جعله فاكمل وفرق بين ما احده مولاه من كسبه ومن دفع في مال الكفاية لان ما احده  
 مولاه من كسبه فهو مولاه عليه بسبب من شرع في ظاهرها لانه موجب بغير اختيار العبد  
 والسبب الشرعي ظاهرها كما لما شرع في الملاف كالشهود في القتل فانهم سلبون لا الجواد  
 وما لا الكفاية العبد فتره فلم يكن المولى شيئا ما فانه يحمل قبل الامرين لانه ان كان  
 المدفع اول من يملك الذي يملك لا يغير وان كان الاجرة اول من يملك المستعفاء  
 ولا يضمن الحر باليد عليه ولما ادى فذكر عن رتبة كما لو سلب الغاصب حرة فافترس  
 بغير مالها في قوله بخلاف الميراث ومما ذكره من الفرق بين مال الكفاية ومن ما  
 ادى في ذلك رتبة لومات مورثة ولم يخلف وارثا عنه وحلف تركه فانه يضمن العبد  
 لانه اداء الشرح فواجب عليه شرعا ظاهرا بسبب بطلان حقيق فيه بترج احدا ولا تقوم  
 الاجرة هنا ولا يحمل ضمانه ضمانا لما دفع **المقصد الثالث** المجر **قال** دام ظله  
 الاثبات بالشراطين على العانة الى قوله والاقرب انه امانة **الاول** هذا ايضا شيخ  
 في الميسر قال من اناس من مال انه يلوغ **الحال** المصنف يقول تعالى واذا بلغ الاصل  
 منك احمل فليست ادفا وقوله تعالى والذين اسلفوا احمل منكم وقول النبي صلى الله عليه وآله  
 ربيع العلم عن ثلاثة عشر النبي حتى يحكم ولان البلوغ غير مكسب والامانة مسجعة بالمعاجلة

لعل من  
 دام ظله

هو مكسب وقوله تعالى واسلفوا الشامي حتى بلغوا النكاح فان استتم منهم رشدا  
 فادفعوا اليهم اموالهم جعل غايه المنع بلوغ النكاح وعلى دفع المال على بلوغ النكاح  
 والرشدة لم يحصل له على الدرر بلوغ النكاح وانما هو على التدرج لا يكون عليه الا في  
**قال** دام ظله وبالنسبة وهو بلوغ خمس عشرة سنة في الذكر وتسع في الانثى وفي  
 رواه اذا بلغ العتيق عشر الصرا حارت ومينة وصدة وتقدر عليه الحدود الباقية  
**الاول** رواه بلوغ العشر يصير ابي رواه الصدوق الصحيح عن عبد الرحمن  
 بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام انه قال اذا بلغ الغلام عشر سنين جازت وصية  
 وروى زرارة عن الباقر عليه السلام انه قال اذا اتي على الغلام عشر سنين فانه  
 يجوز له في ماله اذا اتي او صدق او اوصى على حد معروف او حرام ما هو جائز وعمل  
 كغيره من الاحباب بهاتين الروايتين وان ارسل من الحج وهو الصحيح **قال**  
 دام ظله وفي اخرى عنه اشار **الاول** هذه رواية السكوني عن الصادق عليه السلام  
 في رجل وعظم اشركا في ثقل رجل ففعل ذلك لعل المؤمنين عليه السلام اذا بلغ الغلام  
 عشر سنين اوصى منه اذا لم يكن قد بلغ عشر سنين اوصى بالديه **قال** دام ظله وفي  
 صحة العقود حينئذ اشكال **الاول** ان ظهر رشده حال العقود صححت العقود فطحا  
 وان ظهر سفيه اول سنين شي بعد فهل يحكم بغيره العقود او لا والاسكان في هذين  
 الموضعين اعم ومما هو من السفيه بعد تقررته ما دون الولي وهذه العقود باذنه  
 فيها شرعا ومن حيث سلطان بصريات السفيه والسفيه هذا سفيه واليه ذهب  
 الشيخ وابن البراج ومنعوا صغير الاول ومن المجهول انك ان كان مجعرا عليه شرعا  
 ولم يعلم المنزل المجر والاصل ما كان على ما كان فالمتقن للبطالة موجود والمانع  
 لا يحقق **قال** دام ظله والوصاية له استسفا القصاص والعفو على مال لا مطلقا  
**الاول** قال الشيخ ليس له القصاص واحسنه المصنف بانه ما من مقامه ولا منصرف  
 لاستسفا بقتوه واحسنه الشيخ بان القصاص للثمن وهو لا يحصل حال الصغر ولا  
 في ما عرفت في العفو او الاستسفا والوجه ايضا والمصنف **قال** دام ظله وله ان اكل  
 بالمعروف مع تقرة وليس يبعث مع العني والوجه ايضا وله ان يبيع المملوك **الاول**  
 الاول قول الشيخ الطوسي لانه والصحة المصنف بانه عوفى على غير متبرع ببيعته



اوجه المثل مطلقاً وهو الاقوى عندى **قال** دام ظلم ونحوه حفظ مال الطفل  
 واستأنف قدراً لا يملكه المفقود على اشكال **اول** يشترط ان الكسب ولا يجزى  
 ومن انه منسوب للمصلحة وهذه من اتم المصالح ولا يمتنع ومن عظم على الطفل  
 ونفسه الولي له فيها وهذا منى على ان هذا مال ومصلحة او اصيل وعلى الثاني هل يجب  
 ام لا وقد حقق ذلك في علم الكلام **قال** دام ظلم واذا تبرع احبني بحفظ مال الطفل  
 لم يكن للاب اخذ الاجرة على اشكال **اول** سار من وجود المتبرع فملكه تولته فحصل  
 الحفظ المطلوب من الولي شرعاً بغير اجرة ولا يجوز له الاجرة اسكانه بغيره ومن  
 ريان سقفة الاب وجعل الولاء له شرعاً فله اخذ الاجرة وهو الاقوى عندى  
**قال** دام ظلم والاب الاستياء فيما تولى شئ فله والاقرن في الوصي ذلك **اول**  
 وجه القول ان الاب قد اقامه مقامه في حمله وعدمه والاقرن عندى  
 اخذ المصنف **قال** دام الظول قوله في الاتفاق بالمعروف على الصبي او ماله  
 والبيع للمصلحة والعرض لما واللفظ من غير تقييد سواء كان ابا او غيره على اشكال  
**اول** لا شك ان القول قوله في الاتفاق بالمعروف ليس اقامة اليه في كل وقت  
 على الاتفاق وعرضه عليه ولا ان القول قوله في المثل من غير تقييد للاصل ولا ان  
 اقوى من الودعي ولا ان القول قول الاب في ان العرض او البيع للمصلحة لا يغير  
 مضمون حق ابيه وعليه الاتفاق والاشكال في غيره من مضاف اصاله صحة تصرفه في المثل  
 المالك لذلك التصرف ولا ان مضمون لفظه لا ينفذ في نفسه فلا يمكن اقامه اليه  
 عليه وان دعواه بصلاح التصرف دعوى عدم التعدي وهو الاصل في القول قوله  
 فيه واصلها في الملك على ما لم يثبت التاقل والاصل عدم احكامه الى البيع  
 ولعدم خفاء المصالح والاقوى لم يترك من يملكه فله اذ انشأه عنه بعض اقرنه في  
 عليه كبيع الولي **قال** دام ظلم وهل يصح بيع المعتز وشراؤه من اذن الولي فله  
**اول** يشترط ان البلوغ شرط اجماعاً قبله في اخذ الصبي وجداً حيثما لم يثبت  
 احكامها لمساواة المالك والمعتز في دفع العلم المحدث وهو من كل نوع ومن  
 وتوكلها باذن الولي فعاد لا يوصد راسه **الفصل الثاني** في المصون والسفينة **قال**  
 دام ظلم وهل يورث الحجر عليه على حكم احكام ام ينفى عنه السفينة الاقرن الاول ولا

ظلم

دام ظلم

نور

نور الاية **اول** هذا من حيث الشبهة الميسرة وقال ابن المراح نوراً له برشد من  
 غير توقف على حكم احكام وجه اخذ المصنف انها مسلمة لاجتماع الابعاد فيها تخلف  
 من شرطه على حكم احكامه الاقرن بان العلم السفينة ووجود العلم مسلم وهو المطلوب  
 ولا شرط احوال المصنف بالبرشد ونور الشرط مسلم زوال الشرط ولا ان من وجوه  
 السفينة وعدم حكم احكامه ان جاز العقول لم يكن الرشد شرطاً وهو باطل بالآية ولا  
 ان لم يجز للمطلوب **قال** دام ظلم ولو صرح على مال فالأقرن حوت المال **اول** اقول  
 وجه التقاسم تصرف في غير المال وهو عامل في كل عامل مثله اقرنه ما وجه  
 التقاسم لعدم اقرار العقل فلم ولم خلاصته المال اذا وقف عليه لان حفظ  
 النفس انك في حارة الصبي وحمل المصنف لانه يرفع على الاصل لا بالمال لان اصله حجر  
 على السفينة لحفظ ماله فلو جاز تصرفه بواسطته باضائه لا ينفى الفاء التي شرع الحجر  
 اصيلها وكذلك يرفع على اصله لا بالمال كاني باطلا **الفصل الثالث** في المثلوك **قال**  
 دام ظلم والارث ان لا يملك شئاً سواء كان فاضل الضرر او اضر الحياء على راي وسواء  
 ملكه مولاه على راي او لا **اول** الخلاف في هاتين المسئلتين قد تقدم **قال** دام ظلم ولو  
 اذن لمولاه في الاستدانة لزم المولى ان اسماء او ابعده ولو احمقه فالأقرن الزام المولى  
**اول** هذا من حيث الشبهة الاستدانة وابن ادریس راي في القول ان تزعمه السلام  
 ان كان السيد اذن له ان يستدين فله ان يدين على مولاه وقال الشيخ في النهاية وابن  
 البراج والمصنف في المختلف يلزم العبد لرواه بخلاف غير الصالح عليه السلام في رجل  
 اعق عبد له وعليه دين قال ربه عليه لم يرد العتق الاضراً والاقرن الاول **قال**  
 دام ظلم وليس له الاستدانة الا مع ضرورة الخلق المادون فيها له فله ان المولى وعينه  
 صحيح بعد العتق والاشاع ولا يستحق على راي **اول** ما اخبرنا هذا من حيث  
 في الميسرة والخلاف وابن ادریس راي في الصلح للاصل وقال الشيخ في النهاية يستحق  
 وقال ابن حنبل ان علم المدين عدم الاذن له يتبع به بعد العتق والاقرن  
 ان لا يستحق مطلقاً **قال** دام ظلم ولو اذن له المولى في الشئ لم ينفى عن حكمه  
 اشكال **اول** الصفة عن حكمه راجع الى المولى ومساواة اذ اذن له في غير محال وان  
 ملك العبد يملك المولى والاصل في ان يملك المالك المركبة لا يملكه سواه ان جبره المدين

واما قوله في المصنف  
 واما قوله في المصنف

راجع  
 دا



والاذن في انما من سلم الاذن في المطلق الدائم لم فقد اذن في شراء نفسه فاذن  
 في الشراء المطلق وبطلان انما من سلم بطلان المطلق للعامة المذكورة ومن ان  
 الكل لا يوجد الا في احد جرماء ومن غير سلافة هذا فاذن في غير هذا المطلق فلا يحق  
 والباقي غير متحقق فلا يحق الكل **قال** دام ظله وهل يستحق العبد النعم الا بغير  
**اقول** ذلك لان حيث الملك لم لا سلم الاذن لانه اذا ناسر العرفان لان الملك  
 المثل في ملكه لغيره لعدم حمله وورد ان اذن له في التصرف في البيع وفي المثل بعد  
 ذلك ويصح **قال** دام ظله والاقرب ان له ان يجر احوال الجاه **اول** وجه البر  
 ان المقصود بالاذن الاكتساب وهو هذا المثل ولان له التصرف في الاعيان والمناخ  
 تابعه لها ويجوز ملكها بغير عوض تبعاً للاعتان فيها اولى ويحمل عدم عدم دالة الاذن  
 عليه عطفه ووصفها بالتراما لعدم استلام البيع الا بغير اذن ما استأمن والامر  
 في سلم المثل في ذاته **قال** دام ظله وهل يملك المالك الباقي نظراً **اول** شارح  
 ان الشارع نزل الاذن منزله الموت ولهذا يؤول نكاحهم عن امرائه والتمس الموت  
 وجب للمطمان ولان الاصل بقا ما كان على ما كان **قال** دام ظله والاقرب قول  
 الشارع **اول** وجه القر ان ما سحذر انما سحذر اليه عند كل ما على او سوا الحكم  
 ويحمل عدم البتول لان ملك ملك الغرض سماح الى موت الاذن بالقبضه ولانه لو لم يكن  
 ما اشاع لبث في البحر لا تحاد طريقتها فان العود لا يزيد الا من التصرف في  
 الاقوى عندي ما استقر به في المصنف **قال** دام ظله ولا يتصل اقرار غير المالك  
 بالاحد وهو يتعلق بزمته نظراً **اول** شارح ان له اهل به وجوب المال  
 او الرقبة ما لم يمتحق الغرض وهو غير المالك ويحمل المال ويحمل لانه لو اذن  
 عليه موقوفه على اهل بيته المالك والالتزم المالك والمالك **قال** دام ظله ولو صدقه المولى  
 له المالك مع والاقوى عندي انه يبيع به بعد العتق **قال** دام ظله ولو صدقه المولى  
 في ذلك فالاقرب القول **اول** وجه القرب لمن العبد انما سحذر اقرض الحق المولى وقد  
 صدق ويحمل عدم لانه قد سلب اهل هذا الاقرار والحق المولى في نفسه والاصح  
 عندي القول **الفصل الرابع** في المرفوع **قال** دام ظله وسح على المرفوع الشرع  
 كالبه والوقف والصدقة والمجاهة والافضى الا في تركه وان كانت منجحة على راي

وهو الحق

منع و  
 ج

اقول

**اول** هذا قول الصدوق وابن الجبلة ومنهم من قول الشيخ في الخلاف وقال في النهاية  
 والمعتد في المعتق وابن البراج وابن ادرسه انها تصح من الاصل لمن اراد به  
 شبيب بن يعقوب في الصحيحه قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يوت ما لم يرض له  
 قال له يرضه قال والمراء ايضا وانه لا يستحقها للقوم ولعدم اجتماع مخرج الرضا  
 من الثلث لحق الورثة مع مخرج المخرج من الاصل على الصدق لا شرها في الموضع  
 وهو عدم قوله عليه السلام المرفوع محج عليه الا في ملكه ما لم يرضه المال على الورثة  
 ويجوز للر بعد الى المخرجه فحمل على خصم الرضا في الثلث والمعتد حق بالا حاق  
 والاختيار المرفوع قال في باطل واحتمل انما في ذلك تصرف في ملكه فيجوز والحواس  
 من كلفه الكبير وجرته لا يمتنع في الاول **قال** دام ظله واقول كذلك ان كان سها  
 والافضى الاصل سوا كانت الاضى او ادرت على راي **اول** هذا اختيار الشيخ في  
 النهاية وتبعه ابن البراج ورواه الصدوق في كتابه في المخرجه العتق وقال في المصنف  
 انه من حق النول من الثلث ولم يعتد بالتمتع وقال المعتد من الاصل  
 مطعما وهو اختيار سلا و ابن ادرسه وجعل ابن حزم من الاصل في حق الاجنبي في  
 الثلث في حق النول مع العتق الا ان لم يمتع الوارث اليه على صحه مدعاه لصحة  
 المصنف لم يرد له العتق باج التبري في سالت ابا عبد الله عليه السلام عن  
 امره استودعت رجلا ما لا تملك الموت ماتت ان المال الذي دفعه اليه  
 لئلا يرمي ما مات المراء فانما اولسها الرجل وقبلا ان كان لها حبتا بال امره  
 الا عنك فاحلف لها ما تملك شي اخلف لم ضال لزم كانت ما مونة عنده فاحلف  
 وان كانت متهمة فلا تخلف ووضع الامر على ما كان فانما لها من مالها الثلث لصحة  
 ابن بابويه على قوله في المصنف برواه اسحق بن حمار الصحيحه قال سالت ابا  
 عبد الله عليه السلام عن رجل اقر لوارث له وهو مرفوع مدس عليه فقال له اخذ  
 كان الذي اقر به دون الثلث **والجواب** المراد ان كان متهما للمخرج من الاضار  
**قال** دام ظله واذا مات رجل ما عليه من الدين دون ما له على راي **اول** هذا  
 قول الشيخ في الميسر والخلاف وقال في النهاية محل ما له قال ابو الصلاح وابن  
 البراج والغبري **قال** الاصل بقا الا على اهل البيت في الشئ بارواه ابو بصير قال



قال ابو حنيفة عليه السلام اذا مات الميت حل ما له وما عليه من الدين والاصح الاول  
**قال** دام ظلم والاقرار بالحق مال السلم واجنباء به **ابول** وجه القول الثاني انه اذا  
 مات حل ما عليه وما للغير ولا دين وكل من يحل موت من هو عليه والاخرى ضرورية فان  
 الدين هو المال المأبى في الذمة والمانع للغير من الموت على انه حل للدين على وجهه لا يعم  
 امانة السلم فلان الاصل حرز من التمس مساوية وهذا كان في سائر احوال فلو حل موت  
 لا يبقى تركه لبيت له واما في الحياة فلان الذمة هي المقدار الموحى فلا يجب احوال لانه غير الذمة  
 ولما عارض الجوعين والمراة الجاهة هنا ما يجب على الحاة لا البعالة لان من سبب الوجب  
 على العاقل معنى السنة ولهذا لو مات قبل لم يجب عليه والاصح عندى انه لا يصح حل مال السلم  
**قال** دام ظلم وهل هو كقول الارش برقة احواله او كقول الدين بالوجه **ابول**  
 وجه وجوبه خواص كل منها فيها لشبهة من اقتصار المالك وسقوطه خلف المعلق غير سبب  
 لصاحب الحق الا ان قيل لا يبرهن من جهة وجوه ولا شيء من ارضه لذلك وانما سبب دين في  
 المالك الخرفان التركة باقية على حكم مال الميت ما دام الدين لم ينقض ولما ابراه المذنبون بالاداء  
 منه ولا شيء من ارضه الجاهة كذلك والاصح عندى انه يعلق براسه مقابله ولا يلزم من التمس  
 في صفة الاشراك في الماهية **قال** دام ظلم وهل شرط استيفاء الدين اشتكالي اقره ذلك  
**اقول** وجه القول انا انما نحناه حفظ مال الربان وهو يحصل منه من قدر الدين ولانه انا  
 منع في قدر ما يجب اقره من التركة ويحل بعدة لجواز تلف ما زاد عن قدر الدين ولقول  
 تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فلا يبرأ الا بعد اداء والاصح عندى انه يمنع  
 مطلقا لان الدين يحل على التركة وكل جزء منها **قال** دام ظلم فان تلف الباقي قبل  
 القضاء ضمن الوارث فان اعسر فالوجه ان للدين النسخ **ابول** وجه ذلك ان يقره انما جاز  
 بشرط الاداء ويحل بعد استوفاه والقضية الاول على تقدير الحوانه والحق عندى المنع  
 من التمس مطلقا والغاي الكسوف لم يكن بالاول **قال** دام ظلم وعلى القول بطلان تعرف  
 الوارث لو لم يكن في التركة دين طاهر مصرف ثم ظهر دين بان كان قد راع شاعا والذمة  
 موزع بالعبه المتزدي في بر صنفه اعدا ما اوسرت حياطة لعدم موته في التمس من الصرف  
 لتقدم سببه الدين فاشبه الدين المتأخر وعدمه فان ادى الوارث الدين والاصح المعروف  
**اقول** وجه عدم انه حال الصرف لم يكن الدين انما بالتبطل وبسبب منع الصرف ومنع

ملك الوارث اليام هو الدين صفة باللفظ ولم يحصل وامكان المسبب لا يكفي وجود  
 المسبب بالفعل وفي تحدد الدين على التمس منع وهو الاقوى عندى **قال** دام ظلم وهل  
 يحل ضعف الضمان بزيادة الركة كما كتب والساج والحقه اشكال اقره الشيخ **ابول**  
 وجه القول انه بالمرتبة تنقل الى ملك الوارث تكون له اما الاول فلانه من حق الوارث  
 اما ان لا يبقى ماله اطلاقا وهو محال او ماله للربان وهو محال اجماعا او لم يمت وهو محال  
 لعدم قبوله الملك ونعني الوارث وهو المملوك والباقي بان يعلقه كقول الرهن وان  
 في الرهن يدخل فيه يعلق هناك به ويحل المعلق لانه على حكم مال الميت لقوله تعالى من  
 بعد وصية يوصي بها او دين ولتتبعه الفاء الاصل والاصح الاول **قال** دام ظلم ويحسب  
 من التركة الذمة في الخطأ والعذران قلها الوارث ولا يلزم ذلك وليس لم ينقض الدين على راي  
**ابول** هذا قول ابن ادريس ومنع الشيخ في النهاية من استبعاد التمس الا بعد ضمان الورثة  
 الذمة وجوز العفو وهو انصار راي الفاضل وان البراج وقال الطبرسي ان هذا الحاة الذمة  
 لم يكن لهم التمس الا بعد ضمان الدين ولا حاز من ضمانه لست ان مرجع العذر النقص  
 واما تمت الذمة مطلقا ولا يجب على الورثة لشيء الشيخ يرواه عبد الحميد بن سعيد قال سأل  
 ابا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل تملك وعليه دين ولم يترك مالا فاحذاه له الذمة من ماله  
 افعليه من بعضوا الدين قال نعم قلت وهو لم يترك شيئا قال انا اجدوا الذمة فاعليه ان  
 بعضوا الدين وهو غير حال على محل النزاع لا احتمال ان يكون القيل خطأ وان السوال  
 وقع عن اخذ الذمة لا مطلقا **الفصل الخامس** في القسوس وفيه مطالب **المطلب**  
**الاول** في المنع من التصرف **قال** دام ظلم اما لو صادف المالك في الحال فان كان يورده  
 عن حال كالبهة والسبع والوهن والعق لصل البطلان من اداسه والاعاق **ابول**  
 انصار ابن الحنف الاول وقيل في الشيء القوي في المبروط ونحو الاول لا يمنع من التصرف  
 بالجر ووجه الثاني انه لا اهل من التصرف والراهن والاصح الاول **قال** دام ظلم  
 ولو راجع عبدا ممن في ذمة شرط الاعاق فان اطلقا التمس فالاقوى بطلان البيع  
**اقول** وجه القول انه موثوق على شرط لا يملك حصة منه ويحل اقصه لعدم استلام  
 مطلقا الشرط وبطلان البيع عند الشيء الطبرسي برقه انه لو على مدتها لا يمنع الا من التمس  
 في حكمه الذي لم يحل حتى يفسد بشرطه فنه وهو انما يملك على هذا الشرط ولان نصيب

بلغ دراهم  
 دام بانه



عقبة الى حق الدان كسنة عتده اليه فانه مع الحق لا يعلق صحتهم به وكذا مع عدمه لا يعلق صحتهم به  
 الباع اياه فيها سواء في الشئ فلو كان حقهم العتق لما في عدمه لكن صحتهم بابت فيمنع البيضان  
**قال** دام ظلم والاحراز العتق ويكون موقوف فان قصد المالك ليعمل ضرورة الدين الرجوع  
 الى الباع والاقوى صحة عتقه في الحال **اول** وجه لعتق الاول انه ملكه ولا يصح عتقه لانه  
 ازاله ملك لغرض من ولا يصح منه والارجح ان الباع باعتبار لعتق الشئ لان المشتري غير  
 يمكن منه ويبيع اياه حال تجر ووجه القوة انه من ملك المالك بشرط الاعاق وهو في  
 التحقيق غير معارض للحال والمراد بقوله ويكون العتق موقفا اي موقفا **قال** دام ظلم العتق  
 وكذا الاشكال لو اقرضت لكن ضام القول سلم الى المتردد وان قصد المالك **اول** قوله  
 وكذا الاشكال عطف على قوله ولو اقرضت سائر لونه وهل تقدم على العتق اشكال شار  
 من يعلق صحتهم بالمال كالم تين ومن سواه الاقرار بالبينه ولا يمتنع في هذا العقد المصنف  
 في احوال العتق هل يفسد في حق العتق بغيره ايضا كما ذكره عدم المنع بدل من القول  
 لقوله عليه السلام احوال العتق على انفسهم جائز ويمكن لمن يوق من الدين العتق ان الحجر  
 تعلق به فاقتران مدني لو قيل في حق العتق اساءة العتق لكن اقراره كاتوا  
 الراعي بعد الرهن برفق سابق فانه لا يعلق واما العتق فلم يثبت انها حاله **قال** دام ظلم  
 ومع عدم القول ان يفسد دعت الى المشتري قطعاً على الباع فان في اشكال **اول** دام ظلم  
 الاشكال كما تقدم من ان يفسد فانه هل يقع بالظلم من الاصل او موقوف **قال** دام ظلم  
 وكذا الاشكال لو ادعى اجنبى شرع في ماله من قبل الحجر قصد **اول** ساء الاشكال  
 كما تقدم **قال** دام ظلم ولو مال هذا معارضة لغاية تعلق بغيره ماله ولو تعلق بخاخر قصد  
 دفع الماله والاشتم **اول** قال الشيخ في المبسوط لعل اقول له مع الحق فاذا اختلف  
 بغيره في الغاية والعقار اعلق لهم ما فيه نظر لانه من الامانة الى العتق وهو اقرار  
 في حق العتق **قال** دام ظلم ويصير من باع بعد الحجر بالمشي لم يكن عالماً ويحكم على المالك  
 بالحق العتق والاحكام يثبت ماله والعقار وكذا المشتري **اول** وجه الاول انه ادخل في  
 متاعه ما لا يملكه بكن فيه اضعافه بكن في العتق لا يكون لغيره اوجه الماله عدم قوله على السلام  
 من وجهه عن ماله كان لغيره بوجه الثالث انه في حديث نعيم الجرمي صحة **قال**  
 دام ظلم وفيه على شرط من اياه نظر **اول** شارحه انه موقوف معرض للملابس ومن لا

والا يعلق من ماله كالم تين ومن سواه

الاشكال كما تقدم من ان يفسد فانه هل يقع بالظلم من الاصل او موقوف

سفي

بعض اخراج المالك **قال** دام ظلم فان ملك من اهلان العتق اشكال وكذا لو كان الدين  
 لميت **اول** قال الشيخ لا يعلق العتق لانه لا يدين الامانة حق العتق وقال ابن الحنفية يعلقون  
 لعلق صحتهم به والاقوى قول الشيخ رحمه الله **المطلب الثالث** في بيع حاله وصحة **قال**  
 دام ظلم فان العتق في طريق سفره فالقرب الاجراء الى يوم وصوله **اول** وجه العرب  
 الضرر وهو الداعية المودى اطلاقها الى الهلاك ويحكم بفساد العتق لعدم التعلق عليه و  
 الصحيح **اول** **قال** دام ظلم فان ظهر بعد العتق عزم رجوع على كل واحد بحصة لتقصيرهما  
 ويحكم بالتقضي **اول** من اذ اهلها في انها هل هي حصة حصتها او مضافا ومن يملك ذلك  
 على ان الدين هل يتعلق بالركة على الدين بالرهن او الحيازة بوجه العتق فان لملا اهل  
 الدين بالرهن كان مضافا فهو حصة حصتها الحساب لانه كما في ماله فاحل الدين اذا  
 اخذ اكثر من حصة من جميع بالراية خاصة وان قلنا بعلق الحيازة بوجه العتق في حصة  
 حصتها فمطل لانهما قسمه الكل من بعض المستحقين ونافه الخلاف يظهره ما لم ينها  
 انه اذا صرف احد ماله نصيبه ومنها حوب الزكوة على العائدين اذا بلغ ما بعد اجهه التي  
 نصيبها الحساب الغائب ومهنا انه اذا ملك لغيره ما يملكه وكان مضافا لغيره  
 الرجوع على ماله في البية فان قلنا بوجه حصتها نصيبها الحساب رجوع على المورس ملك العتق  
 لا غير وان قلنا بالتقضي جعل ماله في الاخر كل المال ونفساء دون المصير ومنها لو اذ  
 العتق الا ان قلنا بالتقضي صرف الرتبة في ماله الدين والاخذ ما نصيبه من التهم  
 الاول وهو ذلك من المستند ولا يصح عنه في رجوعه بحصة نصيبها الحساب لغيره **قال**  
 دام ظلم ففي الشركة في الشراء المتحد اشكال **اول** هذا موضع على التقضي وعدمه فان  
 قلنا بالتقضي شريك والافلا وساء الاشكال من انه هل يجوز بيع العتق من اصلها  
 او من غير متحد **قال** دام ظلم ولو لعل المال بعد التقضي من اقسامه على العتق اشكال  
**اول** ساء من الغائب الصحيح والاصل **قال** دام ظلم ولو لعل المبيع مستحقا رجوع على  
 كل واحد بجزء من المثل ان كان بطلت ويحكم بالعرف لانه دين الزم المفسد والادب  
 التقدم لانه من معاني البيع للمارغبه الناس من الشراء **اول** قوله والاقوى صحيح  
 الوجه الاول وهو الاقوى **قال** دام ظلم ولا يبيع المالك من غير من نظر فان ساءه  
 في ماله بوجهها ومولاه الصعد الموقوفه نظر ماله من كون المانع احوالا كالايمان ومن

دام ظلم

كان يملك ما يملكه فاعطى ما يملكه  
 والاشكال كما تقدم من ان يفسد فانه هل يقع بالظلم من الاصل او موقوف











معان اضحك وهذا الحكم كان في صدر الاسلام انه عليه السلام لم يصل على من تخلف  
 وقادته ثم نسخ بقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم وهذا الرواى يدل على ان الضاحك  
 ناقض **قال** دام ظله ولا شرط باجمل الحال في دار الفرض احوار الفرض **اول** وحده الفرض  
 الاصل ولا بدله عن الآداء وحكم العدل حكم المبدل لتساويهما واللام يكن بدلا ويجوز في الآداء  
 التحمل فكذلك بدله ولان آداء المرحل محله سابق فقد شرط شيئا سابقا لا يخالف العقد  
 فيصح وذهب الشيخ في المبسوط الى انه لا يعجز لان الفرض لا يجوز له كون اقوى من الاصل  
 ولان الجواز زيادة في الحق ولهذا يحلف الالمان به وهذه الزمان عز وجل المدون  
 ولا مانع في ذمة فكون ضمان حال محبة فلا يعجز عنه والاقوى عندنا اعتبار اشيء الطوى  
 رحمه الله **قال** دام ظله يخل مع السوال على اشكال **اول** هذا فخرج على ضمان الموصل  
 حالا وهو انما ساء اذا كان الضمان سوا فلا يخلو لانا ان سلم الضمان حالا او الضمان  
 مطلقا ولا اشكال في الاول وانما الاشكال في الثاني ومما مر من ان اذن في ذمة الزمان  
 والآداء في الحال فاذا اذن كان له الرجوع به في الحال لان الآداء الآن باجره ولا يفتن  
 بالخلول الا ذلك ولا في آداء الضمان سوا هو المرحل لكون الحال في ذمة المضمون  
 لبرائة من المضمون له مجرد الضمان مكنون آداء الضمان منزلة الاستدعاء فلا يكون رجلا ومن  
 انه جرح عليه ولم شرط حلوله في عهده لانه اذا الضمان حالا لا يستلزم حلول الاصل فضمن  
 الدلالة ان الثلاث والاصل في الاجل **قال** دام ظله ولو اذن اصل تعلقه بغيره  
**اول** اذا اذن المولى لعبده في الضمان فضمن باذنه ذكر المصنف في هذه الاحكام ووجه  
 الاول انه يخل في ما اذن فيه ولا يمكن شؤنه في ذمة المولى والا لا كان هو الضامن لا العبد  
 وهو خلاف السند فيكون في كسبه ووجه الثاني انه اذن في امانته في الذمة والامانة في  
 الذمة اعم من الآداء في الحال او بعد العتق والاذن في الكل لا يستلزم الاذن في الجزي  
 المعنى وبما ان اشيء المبسوط على انه معلق بكسبه وقيل انه معلق بذمة مع الاطلاق  
 وعدم الاذن في ذمة الضمان ومعه معلق بما في ذمة المولى لا في كسبه ولم يختر شيئا  
 وقال ابن الحنفية في السيد فان اعسر مع العبد واذى منه في ضمانه عسر العبد  
 قال وان لم يعتق واعسر الاصيل ووجه على السيد **قال** دام ظله ولو لم يعتد الضمان لم  
 يسجل على راي **اول** قال الشيخ في النهاية والمختار في المتعة وان البراء وان عجز

نسخ في صدر الفرض

بخل

بخل وقال ابن ادرس لا يطل وهو اضرار جدي ووالذي وهو القرض عندي للعموم قوله عليه  
 السلام الرزق عام ولا كالعشاء **قال** دام ظله الرابع المضمون له ولا شرط عليه  
 عند الضامن بل بخرائه وفي اشرط قوله احوال فان شرط اعتبر فيه الواصل المضمون  
 بين الاحبار والقول في العقود **اول** وجه الاحمال انه معاوضة عليه فانه يلزم من  
 في ذمة عرش الدين الذي في ذمة المضمون عتق ولان فعل المال المستحق من ذمة المضمون  
 عنه الى ذمة لا يمكن الا يعلمها تساوي سبقتها اليه فاشترط القبول ولانه ان كان يرد  
 المضمون عنه فهو عليه في مقابلته على الضامن عرضا عما يرد في فبغيره القبول كسائر  
 العتقات وكذا شرط القبول مع الاذن شرط مع عدمه لعدم التامع الرق ولا يصح  
 احداث قول ثالث والاولى عدمه لانه التزام واعانة المضمون عنه وليس هو على مزا عتق  
 المعاملات وقوله تعالى وانا به زعيم وللرواية المعتبرة عن علي عليه السلام انه ضمن  
 ذمنا عرفت حتى صلى النبي صلى الله عليه وآله عليه ولم يقل ان المضمون له قبل ولا  
 ان النبي عليه السلام سأل مع عدم البلوى به وفيه نظر فان عدم العلم بالقبول او  
 السوال لا يدل على عدمه ولما رخصه رضا المضمون له فانه لم يقل انه رضن قالوا فاعل  
 النبي يدل على وجود الشرط وهو الرضا **قال** فدل القول باشرط القول يدل  
 على وجوده ولانه حكاه حال فلا تهم **قال** دام ظله والاذن صح ضمان مال الكفا  
 وان كانت مشروطة **اول** من اشيء في المبسوط منه لان المكاتب يعجز عنه فليس  
 للولى حينئذ الا الترخي والى المصنف بل هو لازم وتحدد الفسخ كانه اختيارا وليس  
 ان المكاتب يعجز عنه وقد تقدم البحث فيه **قال** دام ظله والاعان المضمونة  
 كالغصب والعارضة المضمونة والامانة مع التقدي على اشكال **اول** مما مر  
 انها مضمونة ولو جرحه بسب ضمان العتق ومن انها ليست في الذمة والتحقيق  
 ان الضمان هل هو فعل المال من ذمة الى ذمة بحث به المضمون عنه لا يعجز او  
 يمكن له ان يكون على غيره هذا الوجه وهو الصحيح انه لا يفتن ووجه تقدمه في ذمة المضمون  
**قال** دام ظله ولا يشرى عن البائع بان يفتن عن البائع التي بعد قبضه متى عجز  
 مستحقا او رد ليعيب على اشكال **اول** الاشكال في الرد بالغيب من حيث انه  
 محدد فكون ضمان حال محبة ومن تقدم سبب الفسخ ولو اعا الحاجة اليه والحق الصحة

انما تضمنه ان لا يفتن في ذمة المضمون عنه وانما تضمنه ان لا يفتن في ذمة المضمون عنه وانما تضمنه ان لا يفتن في ذمة المضمون عنه



لأن العبد الغالب مع اصحابه اول بالرخصة من الناذر والتمتع على البحر وعلى قضاء  
أقل وقوعا من ضمة الزاع فكون الحواشي اول **قال** دام ظله والافترق ان لا يبيع  
صمان عهد العتق لو عجز المبيع مبيعا ورده والصحة لو كان مائة لغير الاستحقاق  
كغير شرط معتبر في البيع أو اقتران شرط فاسده **اول** الفرق استحقاق حال  
الصمان في المائة ووجوده بسببه في الاول ووجه الاحتال بان تقدم **قال** دام ظله  
والافترق صحة ضمان المجهول كانه ذمة فلهذا ما تقدم به اليه على ثبوت وقت الضمان لا  
ما تقدم به ولا ما يوجد في دفتر وكما ب اول الفرق المضمون منه او يخلف عنه المالك بوجه  
من المدون **اول** هذا قول الشيخ في النهاية والمفرد وابن الحنفية وسليمان والاصلاح  
وابن القيم وابن البراج للاصل ولقولهم نقالي وانما يرفعهم ويكمل عدده لهما المستلزمة  
للمكلف بما لا يطابق والافترق صحة فلهذا ما تقدم به اليه بسببه على الصمان **قال**  
دام ظله لو نال ضمة من واحد الى عشرة اقبل بوجه العشرة وثمانه وتسعة باعتبار  
الطريق **اول** مثار الاحتمالات لمن استأجر الغار وابتاعها بثلثي خزان او بخان  
او بثلثي احداهما دون الاخر وقد حقق في الاصول **قال** دام ظله فان لم يكن بغير شرط  
الصمان في بطلان الصمان اسكال **اول** مثار من ان تغلق بالمال على من يتعلق  
الرضى لانه نقل المال من ذمة الى ذمة او يتعلق بالجاء بوجه العبد لانه انما يجب الاداء  
من هذا المال لغير الشرط وقد نالت والافترق عدم البطلان **قال** دام ظله وكذا لو  
ضمير مطلقا ومات مضمرا على اسكال **اول** مثار انتقال المال الى ذمة الضامن ومن  
ان يملك مائة ذمة المضمون عنه يعرض في ذمة ولم يعلم والافترق الاول لان الصمان مستلزم  
براه ذمة المضمون عنه **قال** دام ظله وللضامن مطالبه الاجيل ان يطلب كما انه يفرق اذا  
عزم على اسكال **اول** مثار ما ذكر المصنف ومن ان استحقاق المطالبة بعد استحقاق الاستثناء  
ومما عجز عن الاداء والاصح انه لا يطالب له لان استحقاق المقتضى ما عجز عن استحقاق  
مال في الذمة ما لم يفعل لا بالقوة واستحقاق الضامن للمال في ذمة المضمون عنه  
ما عجز عن الاداء فلو عدم استحقاق المطالبة عليه لدار **قال** دام ظله ولو صار على  
المادون في الاداء مشروط الرجوع على غيره بغير اصل الرجوع ان مال اذ ذنب او ما  
على خلاف اذ ما على من الدرام ان يعلق بالاداء وعدمه لانه اذن في الاداء لا الضمير

الذم

**اول** وجه الاحتمال ان العقد مراه الذمة وقد حصلت والخصومات لا اعتبار  
بها ولعنق هذا العقد شئان احدهما اذ ارعنا الجنب والمائة مراه ذمة ما عليه الاول  
شئان لهما اما الاول فكلان دفع عتق الجنب عن الذم صدق عليه انه اذ ارعنا  
سماحه بتمتة وقت الدفع وليس كان مطلقا من عتق اصاح الى عقد معاوضة واما الثاني  
فقطاهر ويحمل عدمه لان الاداء عتق العتق وعنه مستلزم له فلا يسد له الاذن فيه  
والحق ان ان يعلق حرف الجنب بقره اذ لم يرجع لانه حالف الاذن وان عليه يتعلق  
على فتمت الاحتمالان والافترق الرجوع ما قبل المار من مائة ومن الترتيب **قال**  
دام ظله ولو طالب بالارشي فالافترق مطالبه الف في **اول** وجه الترتيب ان عوض  
جزء ثابت حال العقد فهو مستحق في الاصل وانما سقط ما رضى بالعب المستلزم  
لاستماله ومن ان عوضه اذ ما حكمها وهو حرز لا يفرق بالبيع فلا ينقطع التمسك  
عليه اذ ارعنا ذلك بعد طلبه والعدم انما هو بسببه العقد للاستحقاق والتمتع ان يطلب  
الارشي فلا يبرك كسف اذ سبب الاصح الاول ولهذا كان راس المال ما بعد الارشي  
وتجبر في المراكمة ولا يخلل البيع في مطالبه اصله فكلان حرز بغير البيع **قال**  
دام ظله ومن ضمان البائع ذلك اسكال **اول** مثار دحا العتق من المالك كالجواب على  
وعلى ضمانه ومن ان ضمانه لم يجب ولم يوجب عدم العقد **قال** دام  
ظله ولو ضمير ان يطلب البائع مع الاقتران اشكال **اول** قال ابن حزم ان المطالبة  
من شرطها على الاجتماع والافتراق وقال ابن الجندي يرجع على كل واحد حصته  
على عدد رؤسهم والمصنف استكمل هذه المسئلة بطلان عند البطلان لان عدم معظم  
الاصحاب فصح انتقال كل مال الواحد الى كل واحد والحد من ذم مقدوره على سبيل  
البديل دفعه بالصمان فيبطل هذا الاستحالة الرجوع من غير مرجع ويكمل موت المصنف في  
عدم كل واحد لارتقائه التهام بكذا صار ابن الجندي وقال المصنف في درسم  
في اشباع الاول نظر لانه وانما في العبادات كالواحد على الكفاية وفي الاموال  
كالعاصم من العاصم فلا ينافي الضمان وقد ضمن كل واحد نصيب في ذمة ويضمن  
المضمون له فالواحد يلزم اجتماع المثل على ما يؤول واحد اذ العلم براه ذمة المضمون  
عنه ضمان كل واحد واحسب انها معروفة وبان براه ذمة موقوف لعدم علة



الشك وبه الادانة مع عدم ضمان غيره واستأجر عدم الكلي بوجوده حركات كره جانز  
**قال** دام ظلم وفضل قوله مع الحسن فان اطلق فالوجه القسط **اول** اذا كان  
 لواحد على اثنين ذهاني فبعض كل واحد منهما الآخر باذنه فرضي لهما في احدى ما دون الاخر  
 اصحق الذمان على من رضي لهما فانما دفع نصف الدين ولم يقدر على احدى ما دون الاخر  
 قال المصنف الوجه القسط اي توزيع المدفوع على الدين على نسبة قدرهما لانتفاع  
 صرف المحل الى كل منهما وعدم صرفه الى شيء والى احدى الاستحالة الرجوع من غير  
 مرجع ويحمل صرفه الى الشا من تساوى بالنسبة لهما وهو الاصح **قال** دام ظلم ونسب  
 الا برأى الى ما قصد المبرى فان اطلق القسط ولو ادعى الاصيل قصد فني توجه  
 الدين عليه او على الضامن اسكال مشا من عدم توجه الدين لحق الغير وخبا قصد  
**اول** المسئلة بما لها لكن ابرار المضمون له الضامن من نصف الدين فالوجه القسط  
 بالنسبة لما ذكرنا فلو ادعى المضمون عنه ان المبرى قصد احوال توجه الدين على  
 المبرى لانه شك والدعوى على قصد والاصح انه لا توجه عليه لان الغرم في الحق  
 الضامن لانه لو اعترف لم يرجع على الاصيل وان لم يسترجع عليه فلو علف المبرى  
 لم يدفع بها شاة عن نفسه ولا انت شيئا له بل لو اثرت فانما تؤثر في رجوع الضامن  
 بما يودي فكون الاباء حق الغير لا غير ولا يجوز ويحمل عدم حلف الضامن لحفا قصد  
 المبرى فيقسط **قال** دام ظلم ولو ادعى الضامن المأذون فيه فافكر المستحق الى  
 قوله ان قلنا المردوده كما لا قرار ال قوله وان قلنا كما لينة **اول** سياتي في كتاب  
 الفعارة **قال** دام ظلم وفي رجل واحد لعلف بعد نظر **اول** متساوي الاكفاء فذلك  
 في الامانة وترك الاشهاد المشبه **المقصد الثاني** في الحوالة **قال** دام ظلم  
 وهل شرط شغل ذمة المحال عليه مثل الحق الجليل الاقرب عدوه **اول** وجه القر  
 الاصل لكنه اشبه بالزمان ولانها احواء وذهب الشيخ في المبسوط وابن البراج وابن  
 حنف الى الاشتراط لانها معاوضة عديم والحق الاول **قال** دام ظلم وهل يحذر  
 لو تحذر اليار والعلم سبق الفقد اشكال **اول** حصار من يرد ال موجب وعدم  
 العلة له لعدم ومن اصابه نقا الحمار وكان الزائد ليس عليه ولا شرطاً بل امان  
 ولا يلزم من عدم امان الشئ بعد شؤبه عدوه الا ان ثبت بالنسبة لهما ما يوجب

لا يراه  
 دام ظلم

العدو

العرض الزمان المستقبل لا ياتر له في جوار الفسخ وليس شرط في الفسخ والالام  
 بحركة الزمان الاول فلا يلزم من عدمه عدم جواز الفسخ فتق الجوار للاصل  
 والعقد انه متى علم ان حلك الشرع هل هي معونات او على عسقة وعلى الباقي  
 هل الباقي مستغن عن المؤثر او يحتاج **قال** دام ظلم وهي نافذة ضمرا الجليل  
 ذمة المحال وان لم يبره المحال على راي **اول** هذا مذهب جمهور ادرس لانها  
 يحتمل المال من ذمة الى ذمة ضمرا الاول وما رواه عتبة بن جعفر عن ابي الحسن عليه  
 السلام قال سألته عن الرجل يحمل الرجل مال على صير في ثم يغير حال القير في  
 ارجع الى صاحبه اذا احوال ورضى مال لا يترك الا سبغ في ذمة المحال مع تمام  
 الاحمال يدور على عدمه واشترط الشيخ في الهاء والمعد وان البراج وابن حمزة  
 في رواه ذمة الجليل ابرار المحال اياه فان لم يبره كان له الرجوع الى وقت شاة وقال  
 ابن الجندب الرجوع عليه ان عسر احوال المحال عليه بعد ما الا اذا ابراه فلا رجوع  
 له احتج الشيخ بما رواه زرارة في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يحمل  
 الرجل مال كان له على رجل آخر مقول له الذي احوال ريت من مالي عليك قال اذا  
 ابراه فليس له ان يرجع عليه وان لم يبره فله ان يرجع على الذي احوال قال ابن الجندب  
 ولانها معاوضة ومع بعد العوض مرجع مستحق استيفاء الى عودته كالبيع والحواب  
 ان قول المحال ريت من مالي عليك هو القول ويخرج كونها معاوضة والا لم يبيع كالباع  
 والاصح يحلفك اختيار والدي **قال** دام ظلم وبيع على من ليس عليه حق او عليه  
 مخالف على راي **اول** الكلام ضافا اذا كان على المحال عليه مخالف لما للمحال على  
 الجليل والمخلاف قد صح الشيخ رحمه الله في قوله فانما قال في المبسوط لا يصح الحوالة  
 الا بشرطين انما الحق في الجنس والنوع والصفة وكون الحق مائع في اخذ  
 الدار قبل قبضه لانا لو لم نراجع انما الحق في ادي الله ان يلزم المحال عليه ادا الحق  
 من غير الجنس الذي عليه ومن غير نوعه وعلى غير صفته وذلك لا يجوز وانا بشرط ان  
 يكون الحق مما قبل اخذ الدار فله قبل قبضه لانه لا يجوز الحوالة بالمسلم فله قبل قبضه  
 ان الحوالة غير من المعاوضة والمعاوضة لا يصح في المسلم فله قبل قبضه وبه قال ابن  
 البراج وابن حمزة ثم قال الشيخ في المبسوط بعد ذلك قال يوم الحوالة مع الا انه غير

والفعل



على المكايبة والمعاينة وطلب الفضل والرفع وانما هو مبني على الارفاق فلا يجوز  
 الا في منسقين في الحبس والصفه فغير لزم كونها حالين او موصفين احدا واحدا  
 ولا يكون احدهما صحاحا والاخر مكسورا ولا يكون احدهما اكثر من قال بعد ذلك وتقرى  
 في معنى انها ليست بمع بل هي عقد مفرد ومخوخلان جميع ذلك الا زيادة احد البين  
 على صاحبه لانه ربا ولا يشترط لربوب **لزم** الحوال يجوز ذلك لثبوتها في الزمة  
 بعد له يكون معلوما فان كان في ذمة حيوان وجه عليه بالجاء مثل ارشى الموصح  
 وما اشبهها صح فيه الحوال وهذا الاخر مخالف للكلام السابق وموافق للاخبار  
 المصنف وهو الاصح عندى لان الاصل العتق والعزم قوله تعالى او فوا بالعتق وان  
 يجوز على من ليس عليه اول وهو الزامى **قال** دام ظلم وقال الكاه بعد حلول النجم و  
 قبل اشكال **اول** من الشئ من الحوال بال الكاه على العبد المكاتب وتبعه ابن  
 البراج الحوال بتغير نفسه والمصنف يجوز بعد حلول النجم لان لزوم الحوال بيان او انقوم  
 مقامه وقوله فلا تحقق التغير عنه حسنة ولهجه المعادضة علمه وانما قبله لا يمكن تعيين  
 نفسه عند الحلول كما قال الشئ منظر عدم استحالة ان شرط استحسان كل نهم عند  
 الشئ لىء الركابة وعدم تعينه عند حلوله ولا يمكن موته قبل فسخ الكاه  
 فظهر عدم استحالة فالنظر الى هذا القول والى قول الاخرين باستحسان بال الكاه  
 بالعتق ولزومها في الاشكال هكذا **قال** المصنف دام ظلم في الدرس **قال**  
 دام ظلم فان قلنا الحوال استسقاء الى قوله وان قلنا انها اعياض **اول** وجه كونها  
 استسقاء انها لو كانت اعياضا لكانت اعياض الدين بالدين وما حارت في السقوط  
 الا ان يقال قلنا المنق و لو كان بيعا لكان على المحل سلمه الى المحال عليه لانه  
 عوض من حمة كما اذا باع شيئا في مدعته فانه سلبها له المشتري فكان قد استحق  
 بالحوال زيادة في حق المطالبة ولا استحق بها الاصل ما كان سبعة قبلها ووجه  
 كونها معاوضة انه يمكن ما في ذمة المحال عليه في مقابل ما في ذمة المحل هذا معني  
 المعادضة واحسان الشئ في المبسوط وبقائه بطلان الحوال بالمسلم في قول القبر  
 واللاتي عندى انها استسقاء مطلقا **قال** دام ظلم فان متفعا الرجوع قبل المشتري  
 مطالبة بتحويل الحوال لرجوع اشكال **اول** يحتمل ذلك لانه اذا بطل ملك المشتري

للمسح

للمسح وهذا الى الباع فاما لم يستحق عليه العوض الذي يملكه في معاينته او لا والاشارة  
 باطل الاستحالة ان ملك العوض والمعوض فنعين الاول فان توقف استحقاق  
 مطالبة على صحة وموخر ولعب على الباع جاز ما حذر داما فلا يستحق عليه المطالبة  
 بشئ داما فلا يستحق عليه شئ حسنة وان وجب استحقاق المطالبة به وهو المطلوب  
 ومن ان استحقاق المطالبة موقوف على وجوب النعم واستحقاق الرجوع عليه فهو  
 ظاهر وهو موقوف على القبض لان المصنف انما نزع على هذا التمسك ولا تقدم عليه  
 والادار **قال** دام ظلم وان لم يحال الباع رجلا على المشتري فالأقر عدم بطلان  
 الحوال **اول** وجه البرز تقبل حق العتق بالتمسك كما لو باع من آخر ويحمل البطلان  
 لان استحقاق الحوال فرع على استحقاق المحل وقد بطل وان الاحالة انما هي  
 بالتمسك وقال الشيخ الطوسي رحمه الله ان عدم الرجوع هنا اجماع والحق عندى عدم  
 البطلان لان الاجماع المقول بخلافه **قال** دام ظلم لو شرط في الحوال  
 القبض بعد شهر مثلا فالأقر الصحة وان كان حالا **اول** وجهه انه شرط صالح  
 ويحمل عدمه لان الحوال انما هي للمصلحة وهو حال والاصح الصحة لانه اسقاط لبعض  
 حقة **الفصل الثالث في الكفالة** **قال** دام ظلم ويحتمل الكفالة فلو قال ان كنت  
 فانا كفلتك لم يصح على اشكال **اول** يحتمل الصحة لرواه احمد بن الحسن المنق عن  
 ابيه بن عثمان عن ابيه العباس قال بلغني ان علي بن ابي طالب جعل رجله لرجل  
 سفس رجل فقال ان كنت والافعل عشرين درهم ان لم اخفقه اليه فقال لزمته  
 الدراهم ان لم يدفع ولمزم منه انه لم يره دفعه ان لم يدفع الدراهم لانها قد قدم من  
 الخلق على دفعه وكونه كفالة **قال** دام ظلم وجهه عدم احد طرفي حاقه اختلفوا مستلزم الاخر  
 فنصدق ما ادعاه فقد تعلقت على شرط وقال الشئ في المبسوط لا يجوز تعليق  
 الكفالة بشرط لانه جعل هذا العتق غير موجب وانما الموجب هو شرط الذي لم  
 يجعل له الشارع في اصل الشرع باثرا اصلا والموصيات انما هي موضع الترخيع  
 فاجعل موثرا فاني باثره وما لم يجعل موثرا جعله موثرا فلا يصح **قال** دام ظلم والآخر  
 صحه ككفالة المكاتب ومنه في يد ماله فيكون كالنفس والحسنة **اول** من الشئ  
 المبسوط وابن البراج منه بقاء على نفسه ورجوع المصنف بآء على نفسه ولانه اما

بلغ  
 دام ظلم

في

وهو



والاخر من اهل البيت

بعد اوجدهم والاول اذ دخل في استحقاق الاحصاء والمائة ظاهر **قال** دام ظله  
فان رد برى من القمان وان بلغت نفق الزامه بالتمه وجب ان الاقرب لعدم كونه  
المكفول **اول** وجه القرب لمن ضمان الاعيان لا نقل من ذمة ال ذمة اذا لم ينقل  
من ذمة الى ذمة والتمه عن وجه وجوب العين فانما تعدد رد ما وجب ضمانه في الكفالة  
بالدين فسقط مع التلف كسقوط الكفالة لموت المكفول وحمل التمه لان الاعيان المضمونة  
لا بد من جبت ماله ما في التمه فتعلق تلك الماله بالضامن والالم بعين ضمانها ويكون رد  
منه الاصل بالتلف بتركه تلك الماله وكذا يفتنه الاصل بضمها وهو الاصح عندى الظاهر  
الكفالة بلفظ العين فلما لم يرد شي **قال** دام ظله ولا يفتنه قبل الاجل او في اخره  
المشروط وان استثنى بينهما الضرر على راي **اول** قال الشيخ في المبسوط وان البراج براتبه  
قبل الاجل او في اخره المكان المشروط مع اسفا الضرر وليس بجيد لان تقيده الاجل او بشرط  
مختلف ما ذكر **قال** دام ظله ولو مات المكفول له في الاقرب استقال الحق الى ورثته **اول**  
وجه القرب انها حق الميت تنورث كسائر الحقوق لعموم الآية ومحملة لعدم نصها في  
الاختصاص بالاحصاء اليه وتعدية **قال** دام ظله ولو كفله اثنان رجل فله احداهما  
براه الآخرة **اول** قال الشيخ في المبسوط اذا كفله رجلان بدون رجل فلهما احداهما  
لم يبرأ الاخر لانه لا دليل عليه وباعه ان جرح وان البراج ولا جرح البراه لان المكفول  
لو سلم نفسه برى الكفيل فكذلك لو سلمه لعدا الكفيلين **قال** دام ظله ولو هرب المكفول او  
جنى سقطعه فالاقرب ال ارام الكفيل بالمال اذ احصاه مع احوال بركة وتحميل الضمير  
**اول** وجه القرب لمن الكفيل وشبهه على الحق فاذا عذر استغفار الحق من جهة  
من عليه استغفر من الوشع كالزمن ووجه المائة انه لم يلزم به كما لو ضمن المسلم فيه فانقطع  
لا يطالب بردا سب المال ولان المحصور سقط عنه المكفول به بتركه المكفول الكفيل  
كما لو برى المكفول من الدين ووجه المائة اصاب ثمن الكفالة ولا تسأل الى ما يفتقر  
الحكمة والالزام بكلفة ما لا طاق ولا اقوى الثالث **قال** دام ظله ولو اسلم احد الزوجين  
برى الكفيل والمكفول على اسكال فلهما **اول** المسك الاول منى على المائة ووجه  
الاشكال ان المائة ان المسلم لا يجب له الجح ولا عليه ومن انه اذا اسلم من عليه لم يسقط كالاصل  
قال المصنف واذا اسلم من له فلا شيء له لان المسلم لا يملك الجح ولا عليه عمن له عنه فعل

هذا

والاخر من اهل البيت

والله في عباده وما هو الاقرب  
منه في كونه

هذا اذا اسلم من له برى الكفيل واذا اسلم من له فان قلنا برى برى الكفيل وان  
قلنا يجب التمه اقبل برأته لانه انما كفله على حق خاص وقد نال ووجهه من  
كفاله على المختار ومحملة عدده لان الكفالة على الاحصاء والالتمه المستحق الحق وهو  
الكفالة انما يجب التمه اقوى من وجوب الجح فحق الاحصاء قدما **قال** دام ظله انما  
لو كان ضمانا فانه لا يسقط باسلام المضمون عنه وفي رجوع الضامن المادون عليه التمه  
نظر **اول** مشا من انه اذى ذمة بآذنه فخرج عليه بالتمه لعدم المثل ولا يمتنع  
المعترض الذي باسلامه فمضت ومن ان المضمون عنه انما يجب عليه هذه الاثار اقل  
الامر من اذى الضامن والدين وعن الجح لم يكن ذميا وان جرح فرض من المالك فهو  
اكثر من الجح ولم يكن ذميا فلا يجب عليه التمه ولا الجح لان المسلم لا يجب عليه الجح **قال**  
ولو قال وعلى ضمانه وعلى الركبان فقد اذى الى فانكروا بعد الالتمه ضمن الجح بعد الجح  
على اشكال مشا من استناد النزيط الى المالك **اول** ومن انه عتق فكان كما لو قدم  
لمعام المضمون من الى المالك والحق الاول لغرض المالك بترك التوال **قال**  
دام ظله ولو لم يكن خرفه فالاقرب بطلان القمان **اول** وجه القرب تمام المانع وهو  
كونه ضمان مالم يجب والمقتضى المصفاة العزوة ومن سفته ضا وحمل التمه للاستباح  
بالبقاء لمحة السفيه وليس بجيد **قال** دام ظله الاقرب انتقال حق الكفالة الى الوارث  
**اول** هذه المسئلة تفتت وانما ذكرها هنا لفائدة من الزنى من ما اذا استل الدين المكفول  
عليه بالارث الى الوارث ومن ما اذا استل بعد الارث كالمسك فانه في المائة براه الكفيل  
لانه لم يضمن الدين وانما كفله منه للاحصاء والتمه الكفالة لا يلزم من انتقال الدين انتقالها  
والتمه الارث والمصنف يقول ولو استل الحق عن المستحق مع احواله وعرضه برى الكفيل  
بمقتضى مقتضاه كانه هو وانما قلنا بان انتقال حق الكفالة الى الحق المستحق معلق بالمالك  
فذلك تحت عموم آية الارث كالشقة فانما للوارث وانما في مقتضى شراء المشتري  
فقط القرب من الرحمن والكفالة لان الرهن تابع للاسما والدين لم يعلق بغير الدين  
بالرهن فالى من استل الدين استل الرهن باي وجه كان ففي الوارث استقال سبب  
باستقال نفس الرهن بالارث وباستقال الدين والى مشتري الدين بسبب وجود استقال







التفرع اشكال **اول** مشار من عارض اليد وقولهم ان الهوى باع الارض في الملك  
**قال** دلم ظلم وكذا على الاتيان الهوى على الاتوى وكذا البعثة العروق المستندة  
 والحارط المائل الى هوى غيره والخشب الواقع على حبل **اول** قال الشيخ الصالح  
 على انما الغرض البادى الى ملك الغيرة الهوى لم يصح ان كان رطبا لانه يورثه كل  
 حال ولا يعرف تفرع وكذا ان كان يابس لانه يبع الهوى من غير قرار وذلك لا يجوز  
 والوضعية الصخرة ومن كونه ناعما لما نال من الصلابة عند سفل نفسه وعنه يظهر حكم النار  
**قال** دلم ظلم ولو صالح عن القصاص بعد تخرج مستحبا او خرا فالقربان الرجوع  
 بالقصاص **اول** وجه القربان بطلان الصلابة المرجع بسقوط وتحويل القصة بالاشارة  
 على استقام القصاص على حال فلا يعود استحسان القصاص تعدد مثل القول بان الصلابة  
 فروع الارباب بسقوط طعنا ورجوع الى الله **قال** دلم ظلم ولو صالح عن القصاص يحترق  
 بطلان حرمة او بعد بطلان استحسانه فبطلان استحسان القصاص ورجوع الى الله  
 الى الله يظهر **اول** مشار من بطلان الصلابة بطلان عفته متى كان من  
 انه سقط القصاص بعوض معدر مستعمل الى الله لان سقوط القصاص متى حل العيب  
 واعلم انه قد وقع الاتفاق على انه لو وكل في القصة بخر فصار لو وكل سقط القصاص  
 مما **قال** دلم ظلم ولو تداعيا حذارا من ملكه فهو له بها فحكم لذي البينة  
 فان عودت فبطلان القصاص به ثاب من الحسن او لمن جديده عليه على راي **اول** هذا قول  
 الشيخ في المبسوط وقال في القصاص وان استعمل القربان على ما روي في الاثر  
 من هذا الحاصل كان قريبا والحق ما فصل اوله ولا قرعه مع ثبوت البينة **قال**  
 دلم ظلم في رواية مرجحة في الحنفية مع انه قد قطع **اول** هذه الرواية هي التي رواها  
 الشيخ في النهاية عن عمر بن الخطاب عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله  
 عليه السلام انه قضى في رجلين احدهما في حلقه فقال لمن احق الله به القطع ثم  
 قال في النهاية انه ما لولا القطع هو الحبل والحسن هو الظن الذي يكون في الترادف  
 بين الدور فكان من الله الحبل هو اول من صاحبه والاصح عنه بانه لا مرجع وكل  
 لعدم الدلالة عليه بل حكمه كالجدد من امس **قال** دلم ظلم اما السقف فان  
 لم يكن احداهما بعد ثبوت العلوان مولد ولزم كان حيث يمكن لعداه الى قوله ولقصاص

لا يجوز ان يرد القصاص الى الله

الادارة

الاول والمانه **اول** وجه الشكر كما هو في نسخة الهما ووجه المانة ان الهوى  
 باع للسفل لانه موقوف عليه ووجه الثالث شدة لصاحبه المانة اليه وكونها التي  
 من حاجة الاخر **قال** دلم ظلم فلو استودع من صبي او مجنون  
 عنق الا اذا خاف تلفه فالقربان بسقوط القصاص **اول** لانه محسن لا يسبل عليه  
 والقصاص يسبل ومن انه استولى على مال عنه لغرافته والقربان الاول لانه موقوف  
 ويكون مأمورا **قال** دلم ظلم اما لو اكلها الصبي او املأها فالقربان القصاص  
**اول** لان الادلة سبب القصاص ولانه جاسر ومن انه يستلطفه فبالسبب  
 هذا اتوى وقال الشيخ في المبسوط قتل من وجب ان اجد بها لانه القصاص وهو  
 الاتوى لانه باختياره سلبه على المانة وهذا كما والمانة انه يفسد ولا يضر  
 اذ من الاول **قال** دلم ظلم ولو استودع العبد فالتلف فالقربان انه موقوف  
 بعد العنق **اول** قال الشيخ في المبسوط ان على الخادم ان يعلق القصاص برفقه وان  
 لم يعلق الخادم فالقصاص معلون برفقه فان شيب بقتل ان ملأه الصبي بعض فضائل  
 العبد معلون برفقه وان ملأه الصبي لا يفسد القصاص برفقه وهذا  
 الاتوى في هذا اخر كلامه في المبسوط وهذا هو الصحيح لانه اما ان يكون الاخير  
 مادن مولاه او لا والمانة معلون برفقه لان الملاف العبد معلون برفقه خاصة  
 ولان ذلك كذلك لان الادب في الاستدراج لا يسلط الادب في الاملاف ولانه  
 القصاص وقيل الاذن في الشيء اذن في توالفه ومن جعلها القصاص عند الاملاف  
 فمعلون كسبه قلنا الهوى المانة منه وهذا ليس بها **قال** دلم ظلم والقربان  
 وجوب القصاص على الحاكم وكذا المدون والمغاصب اذا حملوا الدين او العقب اليه  
**اول** وجه القربان انه من المصالح وهو موقوف لها ويحمل عبده للمصلحة والا توكل  
 الاول لانه في المالك **قال** دلم ظلم ومن حضره الوفاة وبحث عليه الوصية  
 باعته من الوديعه فان ابيع فبطلان الادب فان لم يمت فجاء على اشكال **اول** يشار  
 من المبسوط ترك الاشهاد لانه يرفع حفظ من الوديعه لو مات ولم يعلم وموضع  
 الموت ومن الاصل وان يمت الوديعه على الاحكام والاتوى القصاص لان الوصية

لم يمت



بها والاشياء دسبنة منج الوارث من جودها وفي وجوب اداها ظاهرا ان  
علم بها وفي نفس الامر لم يعلم وذلك بسبب الحفظ فترك سببا لحفظ ولا  
معنى للمضيق الا ذلك **قال** دام ظله ولو لم يوجد التركة لم يفتقر  
على التلف قبل الموت على اسكال **اول** قال المولى في التركة لانه يحبس عنه الرد  
المولى عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تردى وانما سقط بالتلف في غير وقت  
ولم يعلم فلا سقط الضمان بالشك ولعلنا الوديع وجعل منها فيكون كالنكاح  
عنده ودلعه فدينها وسافر ولم يطلع عليها احد فانه يفتقر في مال فكذا هذا لان  
السفر والموت في هذا المعنى واحد وهذا قول الشيعة المبسوط واستدل به  
بمحمل المعدوم لان الوديع يستسبب الضمان بل سببه المفروض ولم يعلم والحكم  
بوجوب الضمان مع المحمل بسببه محال ووجوب الرد مشروط بوجوب العسر ولم  
يوجد والاصح العا **قال** دام ظله ووجه على المالك وان نهاه على اسكال  
**اول** بشار من الترخي التي ومن لراش رعي فانه حق له تعالى فيضار كما  
لو اطلق والتقصي لشيء المالك منى عنه شرعا والهي في غير العادات ان الضمان  
العناد بطلان في المالك فيضار وجوده كعدمه والا فالاقرى هذا البطلان لان  
حكمه انى اذا لم يتم الا باقتضاء العناد ووجه القول به وهو هذا كذا لان  
الشيء عن نبي المالك لغرض حفظ الحيوان والائتم بالانفساده وحفظ مال المقتني  
موجب القول به **قال** دام ظله ويضرب لونه الى ما هو اجزاء وساد على  
راى **اول** الخلاف في المساوى قال الشيعة المبسوط لا يضمن لان المقصور والجزر  
ولونها فاحدهما لغرضه من الضمان والاول الضمان لانه خالف وموافقا له  
المصنف في المصنف لان الامر بالشئ سلمه النبي عنه ضده والا لو كان مضاده  
فلما فرق بين منه عن لغيره وحده **قال** دام ظله ولو ضيق بالانسان فالأمر  
الضمان **اول** وجه القول انه موقوف بسببه لعدمه على التكرار وقال الجساران  
الشيخ ضد العلم والعلم صدور فكيف الضمان حده ورا ومحمل عدمه لعدم  
على الدائم وفيه عن لشيء الخطا والانسان وما استكرهوا عليه والمراد الحكم و  
الاقرى **قال** دام ظله ولو سلم الى الظالم مكره استقر الضمان على

الظالم

الظالم والاقرى انما عنه **اول** فاما المشهور فقال انه القامح نفس اذا  
سلبها منه **قال** ان ترك التسليم ضرر وهو معنى في التسليم فلا يستعقب الضمان  
واصح انه القامح بانه سلب التسليم الى الظالم فكان ضارفا ولانه دفع الضرر  
عن نفسه كما سلم مال عنه فكان عليه ضمانه **الحرايب** الضرر اسقط الضمان و  
الاقرى اقوى **قال** دام ظله ووجه على الاضطرار لو طلبه الظالم الاقرى ذلك  
**اول** وجه القول ان الحفظ واجب والائتم الذي وجب الالتم الواجب الالتم فهو واجب  
ولانه يمكن من الحفظ بالاضطرار فاذا ترك ولفضض ومحمل عدمه لانه ضرر عليه  
والاقرى **اول** **قال** دام ظله والمجود موجب للضمان مع المالك بعد مطالبة للاح  
مطالبة عنه وفي سوال المالك استكمال **اول** بشار من ان بازكان مع المالك  
عن عليه فكان مكنته ومن انه لم يطلب فلم يضمن والاقرى الضمان **قال** دام  
ظله فان اتمت عليه السنة فادعى الرد او التلف قبل فان كان صيغة مجوده  
انكار اصل الوديع لم يضمن بغيره ولا معها على الاقرى لما تضمن كلامه **اول**  
مخرج الشيعة بعدم سماع دعواه من غيره وتوى عدم سماع ستة انصار وقال  
ان الجسد سماع دعواه من غيره ما اذا حلف سقط الضمان لان اركان يجوز ان  
يكون عن سماعه وان لم يسمع منه فالحق انه كلما ناله كلامه لم يسمع دعواه ولا يثبت  
في انكار الادعاء والاستدراج والا سمعت قوله لا يضمن عنه شيئا **قال**  
دام ظله وان كان صيغة مجوده لا يضمن شيئا قبل قوله في الرد والتلف مع السنة  
ومدونها في الاخر وفي الاول على راي **اول** استكرهوا الاول الى الرد لا اصل  
عدمه وذهب الشيعة المبسوط الى ان القول قوله في الاول لانه اسنة والاول  
له على حذوكم وعناهم الاصح عنه وهو المشهور لان قول الوديع احسان محض  
لا في متاعه عوض دنياوى والضمان سبيل وقال في جبه ما على المحض من  
سبيل ولان المالك يجعل دعواه محض طامع متقدرا والاصل عدمه ولان عدم  
قبول قوله ناعا ما فعل من الاحسان المحض وهو ضد اللطف واحكام الشرع  
الطاف واماله عدم الرد معارض باجابه عدم الضمان وقتا الامانة **قال**  
دام ظله ولو اقر له بها بطلانها قبل الجحود في الجزر فلا ضمان وفي سماع مية بذلك



اشكال يتم نقل لو شهد بالاقترار **اول** قوله بذلك ان كان راجعا الى الاقرار  
 ان لو ادعى اقرار المالك بالملك بالحق من الحزب على المحذور وانما منه على الاقرار  
 فكون مناه من انه لا يصح سببه فلا يصح بالاقترار وهو ان الادعاء يجب ان  
 الغان ولم ينكر الاقرار او لا لكن ذلك مناف لما هو قوله يتم نقل لو شهد  
 بالاقترار ولو كان قوله بذلك راجعا الى الملك يكون مكررا للملك المعقود و  
 الظاهر انه مكرر لها وانما ذكرها هنا لانه في الاول قد قويت عدم السامع ثم تعتبر  
 احتماها فاستكلها هنا فلا منافاه ومنها الاشكال فيمنع من حيث ان الغنى  
 حجة شرعية ثبت بها ما ثبت بالاقترار وسقوط الغان هنا ثبت بالاقترار ومن حيث  
 ان قول الغنى مفسر على سماع الدعوى المطابقة لها وهذا لا يصح فكذلك المدعى  
 اياها وهو مستلزم كدنب البينة لا اتحاد الخبر عنه فيها والعقود من الغنى بالملك  
 ومن اقرار المالك في الانفاق على نفوذ الاقرار في حق المقر هنا بخلاف البينة  
**قال** دام ظلم ولو لم يطلب ولكن من الرد في الغان اشكال وكذا كل امانة  
 كالشئ يصيره الرجح في داره **اول** من ان امره بالرد ولم يرد فقد خالف  
 مفسر ومكمل عدمه لانه لا يجب على المستودع تكلف الرد ولا يحمل بونه بل هو  
 المتحمل من المالك ومنها وكنت من اخطائه وهذا لمنه وقال المصنف في مسائل الاكابر  
 انه لما امر بالرد الى وكنت فكانت غزله فخصير ما في هذه كالاتامات الشرعية كالسوية  
 بطريق الرجح الى داره وفيه وجهان احدهما انه عند الى المطالبة كالودائع و  
 اظهرها انه انتهى بالمكن من الرد فبقي هذا على ان هذا الامر لم يورث ام طلب  
 فنزل منزله قوله اعطى والوجه الاول وهو الغان واما الثوب فظهر الرجح الى  
 دليله يجب عليه اعطى المالك او وكنت على العود بغير الامكان ويمكن المالك  
 من اخذه **قال** دام ظلم ولو كان المدعى غاصبا الى قوله وليس له الحكم مع  
 انصاف على اشكال **اول** فرض المالك اذا كان المستودع جائلا بالغنى  
 والاشكال شارح حيث انه قال في هذه المالك معروض عنده ولم يأخذ  
 فكان حكمه حكم اللقطة ولا يصح ما فيه عليه **اول** قال الشيخ في هذه  
 حولا كما لو كان اللقطة فاذا جاء صاحبها واللاقطه ما عنه وتبعه ابن البراء

وهو اخبار ابن الحنفية لما دراه صفين في عاشر قال سلمت ابا عبد الله عليه السلام  
 عن رجل من المسلمين او دعه رجل من النصارى حرام او متاعا واللقن  
 سلم هل يرقه عليه قال لا يرقه فان امكنه ان يرقه على صاحبه فعلى والا  
 كان يرقه منزله اللقطة يصيبها صغر فها حرام فان اصاب احد صاحبها رد له  
 عليه واللاقطه بها فان جاء بعد ذلك خيرة من الاجرة والعزم فان اضرار  
 الاجرة فله وان اضرار العزم غرم له وكان الاجرة له **قال** المصنف انه  
 صدق بها اذا جعل اربابها يخرج منها الخس الى فقير الى محبة واسامهم و  
 اناسيهم وصرف منها الناقة الى فقير المؤمنين ولم يشترط المعرف حراما  
 ولعن من من قول سائر **قال** انه يدفع الى الامام العادل لانه ولي الغائب  
 فان لم يمكن منه حفظ على قاصدين بها عند وفاة وهو قول ابن الصلاح وابن ابي  
 والمصنف في المختلف وهو الاقوى لعنه مال العز **قال** دام ظلم ولو مرها  
 الغاصب بانه فان خيرته وجب رد له على مالها دون المودع والاراد البيع  
 على المودع على اشكال **اول** مساواة قول الاصحاب قال ابن ادرس يجب  
 عليه رد له على المودع بدليل اجماع اصحابنا والاجماع المقتول بخير الواحد مجم  
 وانه رد الغصب الى الغاصب وهو لا يجوز والاصل الى الحاكم **قال** دام ظلم  
 ولو انكر الرد دفعه او ادعى النكاح فان كان سبب ظاهره او نقص القصة او  
 عدم الشرط فالمقول قوله مع العين وفي الرد نظير **اول** قال الشيخ العز  
 قول المستودع لانه ائتمه ولا بد له على حفظها وتتميل لمن يكون القول قول  
 المالك لانه منكر والا قولى عندي قول الشيخ من من خراسان لصاحبه الرد  
 والامانة **قال** دام ظلم فان صدق الاذن وانكر التسليم فله عيى الرد  
**اول** قد تقدم البحث في دعوى الرد **قال** دام ظلم ولو مات المستودع  
 ولم يرجه الوالد فله تركه في يد والدني سواء على اشكال هذا ان اقر ان عنده  
 ودعه او عليه ودعه او ثبت انه مات وعنده ودعه **اول** الاشكال ان  
 في اصل الغان وهذا في كفتة فنقول **قال** كفتة يحمل بعدم صاحب الرد بيع  
 لخصولها لصاله البقاء واستبانه عنها ويحمل القاض كاللذين والاصح الاول



لان حق الردية معاقب بعض الركعة كالركعة **قال** دام ظله اما لو كانت غير ركعة  
 ولم يوجد بعينها ولم يعلم تناوبه في الفان اشكال **اول** شار من قوله عليه السلام على  
 الدما اجزت حتى تودي وسببه سقوط الوجوب عنه التلف فلا يترتب ولم يعلم  
 لان الاصل بقا ما كان على ما كان ومن ان يرد الدلائل في الفان وسببه التوقف  
 والاصل عدمه واصل الفان لعدم اصاله البراءة **قال** دام ظله فان ادعى عليه  
 احلفا على فني العلم كذا واحدة وكمل العدد **اول** وجه الاول وهو قول الشيخ  
 في الخلاف انا نعلم ان لدى الدعوى كاذبة قطعا لاستحالة اجتماعها فلا تتوجه عليها  
 من فلا يتوجه الا لاحدهما وليست معلومة تختلف لهما وجه التردد وهو لضمان  
 في البسوط ان كل واحد منهما مدعى بالنظر اليه دعوى يجوز سماها واحدا من المدعىين  
 من حيث هو مخرج لا يستلزم اضاح صدق كل واحد منهما وان كان في المنطوق الدعوى  
 الباطنة خاصة ولو كان كونه منها **المقصد الثاني** الغاية **قال** دام ظله والاول  
 حوازا على ان الدوام والذات ان فرضت لها متعة حكمه كالشخص بها والفرض على  
 طبعها **اول** وجه الفرض وجود المتعة معها وما ومن عدم قصد عادته واعلم  
 ان الشيخ في المبسوط والخلاف يجوز ايجان الدوام وعلى حوار الانساح بها  
 فاعنيها وما لم يرد في قوله رحمه الله وتعلم هذا حوار اعادتها ومن ان ادعى  
 من اعادتها قال لانه لا يستلزم لها الا باستهلاك عنها وبلغ من تعليمه من الغاربه  
**قال** دام ظله ولو قال اعزتك حمالي بعدني فذلك فالاولى الجوار كفي  
 لا يجب **اقول** وجه الفرض الاصل ومن انها بعوض والغاية بغير عوض والاولى  
 الاول لانه شرط لا يخالف الشرع والاصل الجوار بغير عوض لان المتعني  
 للعوض متقد واحد وهذا ليس كذلك **قال** دام ظله اما لو لم يرد المائة فالاولى  
 الاجرة **اول** وجهه بقدر الشرط وكمل عدده لان الغاية لا يستلزم العوض و  
 الاصل الاول لان كل شرط صحيح في عقد سبب الشئ نزيه فانما سبب الغاية لغيره  
 ببيع العن بغير عوض فرضت الاجرة **قال** دام ظله ولو رجع بعد البيع  
 والغرض والزوج فالاولى اجازة لكن شرط دفع ارش الغرض والزوج ولو قل  
 ادراكه **اول** الفرض هنا في موضعين **أ** حوازا على غايتها عاوية فلا يجب للاصل

والخلاف

والخلاف هنا في مسئلتين احدهما في الغرض والآخر في الغاية لهما ان لم يكن  
 الاجرة معنية جاز اجازتها وان كانت الاجرة معنية قال في الجند لا يجوز قبل  
 انصافا لموت الفرض على الغرض والمائة في الزوج **قال** الشيخ وان ادعى  
 ليس له يعلم قبل ادراكه وان ادعى الارش لانه وقفا حتى اليه والاولى  
 عندي اجازة **ب** في دفع الارش ومنه مقدم لانه غير مستحق البقاء ولا الكون  
 وانما مواعده والغاية لا يستلزم الفان ولا ان له المطالبة مستند مع حكمه حتى  
 شار وقال الشيخ وان الجند بغير الارش لانه وضع ما دون منه وازالة  
 لغيره بملك مسلمة بغيره منقصة وهو الاقرض عندي والاقترض عند المصنف  
**قال** دام ظله والاقترض بوقف ملك الغرض بالنقد والائتمار بالاجرة على الراض  
 منها **اول** الاقترية بوقف ملك الغرض بالغرض على الراض للاصل وقال  
 الشيخ وان الجند اذا دفع صاحب الارض همه الغرض اجبه المستقر على  
 اجزأ ولكن صاحب الارض الغرض لانه لا يترتب عليه فيها والاولى الاول لبعته  
 مال المحقق والمصدق الا انما بالاجرة على الراض فاجامعي **قال** دام ظله  
 وان رجع في عاوية الجوار بغير الحقة قبل جاز ولعله على الاقوى بمسقط الحق  
 من اجرة المستقل مع رضا المستقر ومن البيع مع دفع ارش المتق  
**اول** وجه القوة انها عاوية فلا يلزم والاصل وكمل عدده كما مر في الغرض  
 والاولى الاول **قال** دام ظله وان ادى الى عاوية ملك المستقر لكون الاصل  
 الاخر منه عليه على اشكال **اول** قال الشيخ ليس له الازاله بعد الوض وان  
 منه الارش لانه لو دى الى ببيع جبره من ملكه سببا بخلاف الغرض لانه في  
 ملك عنده وتقدم ان ادعى واضار المصنف في الخلف حوله لانها عاوية فلا يلزم  
 الرجوع فيها وان ادى الى تحت ملك الغرض لا يجاز بالارش وهذا هو الاصل  
 عندي **قال** دام ظله لو رجع قبل الغرض فلم يعلم حتى خسر حاز له البيع مما  
 على اشكال **اول** يشار من ان الماذون له في الغرض اذا رجع الاذن ولم يعلم  
 الماذون على بطلان اذنه ام لا وسببه في الركعة **قال** دام ظله وفيما سبب  
 الاجرة قبل نظر **اول** يشار من انه تصرف في ملك الغرض في اذن الماذون ومن



عدم بطلان اذنه كما تقدم والمنع من حيث غرة فضعفت المباشرة وكان  
 السبب أقوى **قال** دام ظلم ولو حمل الاستدلال في نفسه في ارض عن اجرة على الطبع  
 والا فرب ان ظلمه لثوب الارض لانه قلعة لتخلص ملك **القول** ويحمل عليه لان الفدية  
 في بعض ملك صاحب الارض اعظم من فاديه مالك النواه والاول أقوى **قال**  
 دام ظلم ولا فرق بين النوس والزرع على اسكال من ان العوس والشار للبيد  
 والزرع منه ينظر فليس له الرجوع فيها **القول** ومن ان العارة عن الزرع وقد  
 عدت هذه المسألة **قال** دام ظلم وفي دخول المصوغ نظير **القول** شار من رواء  
 رزق في الحسن قال قلت لا عبد الله عليه السلام العارة مضمونة قال فقال حسن  
 ما استقرت فتوى فلا يلزمك نواه الا الذهب والفضة فانها يلزمك الا ان سرت ان  
 متى ترى يلزمك نواه وكذا في جميع ما استقرت فاستطبت عليك بملكك والذهب و  
 الفضة الزم لك وان لم شرط عليك وهو عام في المصوغ وعن ومن رواء الجبل  
 الصحيح عن الصادق عليه السلام ليس على عارة ضمان وصاحب العارة والورد  
 موثق في الدراهم والذنان من بالاجماع فين الباق على الامسك والمال بالعام  
 المخصص لا يثق بحجة في السابق لاي هذا الاستدلال عنه ورواه الحسن بن سعيد  
 في الصحيح عن صفوان عن ابن مسكان قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تضمن  
 العارة الا ان يكون اسير فيها ضمانا الا الذنان من فانها مضمونة ولكن لم يشوط  
 فيها ضمانا ورواه احمد بن محمد بن احمد عن حماد بن عمار عن حماد بن محمد عن حماد بن محمد  
 بن عمرو بن الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على صاحب العارة ضمان  
 الا ان شرط صاحبها الا الدراهم فانها مضمونة اشترط صاحبها ان لم شرط في  
 حاشي الرواق حكم لعدم ضمان العارة وهو عام لان النكرة في النسي عام الا  
 في الدراهم والذنان وشرط الضمان في المصوغ في عموم عدم الضمان لاي  
 بداهم والذنان من وهذا محقق للاستدلال الاول لان الاول اعم من هذا  
 لاستدلال الضميمة في الحكم الاول وضمن الاستدلال في العامة في المصوغ في الاول  
 فكانت ضمان الرواق ان الضمان في الاول والعام في على ان خاص مع جهل التاريخ  
 ولا يضمن لصوغ هذه الى ان ذكر بعض العام كل شخص العام ام لا لان هذه

في قوة فضعفت احد ما جمع ما عدا الذنان والدراهم لا تضمن في العارة والدراهم  
 والذنان تضمن في العارة والمصوغ يضمن بداهم ولا ضمان في المصوغ  
 يضمن بداهم ولا ضمان وكذا يضمن بداهم ولا ضمان في العارة المصوغ  
 لا تضمن في العارة وهو المعلوم وما يدره قوله عليه السلام فانها مضمونة بشرط صاحبها  
 او لم شرط ضمان **قال** لست في ضمان من تضمن ان الاستدلال في النسي ليس  
 بايات **قال** ليعلم انه ليس استدلال في الاستدلال خاصة والا لم يكن مضمونة  
 اصلا لان الاستدلال في النسي ايات ومن الايات في بل يكون مستدلال في عدم  
 الضمان في العارة ومن اشراطه بالاشراط وقال الشيخ في المبسوط والذهب  
 والفضة مضمونان بشرط فيها ذلك او لم شرط والافاق عنده ان لا تضمن الا الدراهم  
 والذنان **قال** دام ظلم فضعفت في حجة ضمانه بالمسلم لئلا كان مطلقا والا فالتقيد يوم  
 التلف ويحمل على التميم من ضمان الضمان الى حسن التلف **القول** وجه الاول انه  
 ما دامت العنة فانه يجب ردك ولا اختيار بالتقيد وانما تحت التلف فوجب وقته و  
 وجه الثاني انه اذا شرط صار مضمونا وكان كالتصاحب ولان التميم مضمونة  
 والاول ضمانا الا برود العن ولم يحصل وقال ان غرة ان هلك مضمونا لغيره فتمت  
 يوم النسي وان هلك عن مضمون بالتقيد لم يزم فتمت يوم التلف والاول  
 يوم التلف **قال** دام ظلم وكذا لو شرط الضمان فضعفت في بعض الاستدلال  
 ثم شرط فانه تضمن التميم يوم التلف لان النسي عن مضمون على اشتكالي  
**القول** المشقة في النسي بالاستدلال وضمان التميم يوم التلف مع عدم  
 ضمان النسي وهذا قول الشيخ في المبسوط قال لان ما ذهب في الاجرا بالاستدلال  
 ما دون في اذها بما يجري العادة ومن رواء ذهب عن جعفر عن ابيه عليه السلام  
 ان عليا عليه السلام قال من استعاد عبدا مملوكا لغيره فبعت فهو خاص بالحدوث  
 ففعل بغير الاجرا مضمونا ولان مقتضى الضمان مع عدم رد العن باجرانها وضمانها  
 تضمن باجران ومن صححه السند وعلى احوال ضمان اعل التميم مع التقيد في بعض هذا  
 الاعلى لان بعض السبق ثم مضمون ففعل الضمان اول والا مع الضمان وهو  
 اختصار ان الجند والى الصلاح **قال** دام ظلم واستقر الضمان على المستقر مع



الجهل بغير الغائب الا ان يكون ذهباً او فضة فان الاخرين الرجوع على المستقر  
خاصة **اول** اما القصة فلانه دخل على ان يعضها فان كانت لم يعض زبادة وبصان  
من عن الغيب الى عن السلف فلا بحث ولكن كان في يد الغائب اريد لم يعض  
بعضها المستقر الى عن السلف لم يرد من الغائب الزبادة لعلها تارة  
كونها مصفونة عليه وانما ردول ضمان زبادة السوفة ود العن ولم يرد دون  
المستقر وان لم يعض في يد المستقر للعضة قبل مستقر ضمانها على المستقر فان  
بعضها مستقر ضمان الاضطراد عليه مع قمار العن منها ادلى وان قيل باستقرار  
ضمانها عليه منع السلف ان يلفظ بضمته اعلى القيم من المالك استقر عليه جميع  
القيمة والا استقر عليه فممتد عدم السلف وعلى الغائب الفاضل وان زاد في السوق  
افضل على ضمانه من المالك اعلى القيم وعدمه واما الاجرة فلانه ضمن ما ائتم فلا  
يرجع به على عن ويحمل عدمه لانه عرفة لانه دخل في العارية على ان لا ضمان عليه  
في المانع واما ارش السقف بالاستعمال المادون فيه فان يلفظ بضمته من المالك  
ضمن واستقر عليه قطعا لانه اول وان يلفظ بعدمه او كان لغز الاستعمال جاز  
احتمالا الاجرة والمستقر كما مر بهذا ففرض هذه المسئلة على المصنف دام  
ظلم والضمان ان كل مدعى في الغائب بعد اذن المالك جهلا به ضمان  
فكلا صحت على قدر ان الغائب ماله استقر ضمانه عليها والاعطى الغائب  
وهذا هو الصحيح عندي **قال** دام ظلم ولو اذن في تزويج الخطم بخطم  
الى المساوي والادون لا الاضطراد فلو انها حرم الخطم وعلم الاجرة لو فعل  
والادون عدم اسقاط العاوت مع الهن لا الاطلاق **اول** التزويج  
من صنف **ت** عدم اسقاط العاوت ومن اعطى الخطم من اعد الاضطر  
مع الهن لانه يفرض في ملك الغز لغز اذنه ووجبت عليه الاجرة هذا في الاضطر  
والا المساوي والادون يجب تمام اجرتها انما كذا يحمل صحتها استقر  
لانه اسقط عنه ملك المانع كما حصل بزوج الخطم لغز عرض فالراي هو  
المصنف خاصة لانه غير المادون فيه فليكن على هذا القدر ان المساوي والادون  
انما سادس اجرة غير المادون اجرة المادون او يفتى عنها لاش فيها وليس

محمد

محمد لانه مصر من موقوف بعد اذن المالك **ت** استأجر مع الاطلاق لانه اذن  
له استأجر هذه المانع فلا يثبت عليه اجرتها ويحمل عدمه لانه اذن في استعمالها  
في شيء خاص لا مطلقا ويثبت الحكم للمانع لا يستلزم بوجه لكل افراد كلمة  
الاخرى اضرار المصنف في الموصف **قال** دام ظلم وفي القصة مع السلف يظ  
او المصنف على راي **اول** هذا اضرار ان ادرس في الموصف وقال الشمان  
وسلار وابن علق وان التراج والواضحة في القول قول المالك مع العن مع  
السفوط لعلها لا امانة بالجاه ولان المالك مدعى بما له في ضمة وانه  
لا يبرأ بهذا القدر والفاضة مدعى بغيره فله ضمة مدعى هذا القدر يعني الذي  
زعم انه ضمة وانه يرى دفعه والاصل التاجر وعدم تحدد البراءة والاخرى الاول  
لاصالة برآته من الزائد **قال** دام ظلم لولا والمستقر فله الرجوع باجرة  
المثل على من شاء واستقر الفان على الامة مطلقا على اشكال وكذا العين  
**اول** الاشكال في استوار الفان على الباني اذا كان جازما ومشا من انه  
ضمن ما ائتم فلا يرجع به على عن لانه المباشرة ومن عوزة نصار السيد وهو المير  
اقرى واما العين فلان السلف في يده كعاريه مصفونة فاستقر الفان عليه  
الاخرى عندي عدمه لانه معذور والمضطر اذا باشر الاطلاق بالادون لم يضمن  
فيها ادنى **قال** دام ظلم ولو اذن المالك في الاجابة او الرهن لونه العير الى  
انقضاء المدة على اشكال فقدر المدة في الاجرة ونقص المستقر في المصنف دون  
المستأجر والمرتين **اول** من اذنه في عقد لازم فليكن ومن ان العارية  
ليست بلا زينة ورواء الحسن من سعيدة الحسن عن مضامه ان ابن عنده  
عن ابن عبد الله السلام في رجله استعار ثوبا فزعمته بجاء اهل القاع الى  
مناهم قال باعدون منا هم وترك الاستفصال في عقابه ايجال في مقام الاجمال  
بدل عن العزم في المال والاخرى عندي وجوب القبر لانه اذن في عقد لازم له  
**التد الثالث** في اللقط **حقان** اصله ائتم اللقطة في اللقطة نعم اللقطة  
ونوع العاق في القدر والاصح من اسم المال الملقط وقال الخليل بن احمد  
اسم الملقط لان اجابة على وزن فعل فهو اسم كلفظ حذره ولمز اما اللقطة فيكون



الناف هو المال في حديث زفر بن خالد الجهني اجعت الرواة على رواية بالتحريك  
على القلم صنفه شرعه تحت القصة على اركانها او يوسر على وضع المال  
النفقة وانما تحت القصة على العاط مشروط بشروط فهو تحت عن فرع خاص من الاعمال  
منه مولان وليس هنا موضع بحثه **قال** دام فلم ولو تراجم ملقطان قدم الباقى فان  
تساوا ما متى تقدم البلدي على القروي والتسوي على البدوي والموسر على اليسر  
فانما العدل على المستور نظير **اول** مثا من صلاحه كل للامقاط والافلاحت  
ولكل ولايته وقد تعارض فلا يرجح ومن انها شرعت لمقط الطملى وكان من كان  
منه هذا أكد وادلى كان اولها والبلدي اعطى لنبته ثم القروي والعنى اقيم باو  
والعدل محل الامانة واللقطة امانة وانما وجب الرجوع لاستحالة ابراعه منها لاستلزامه  
استقاله حق لزم له وعليه ومشتكى الخصام خرج والعاوب تاهل للانس بغير  
للأخلاق والاولى عندى القترع **قال** دام فلم وفي توجيه دعوى المسلم الحر على دعوى  
الكافر او العبد نظير **اول** قال الشيخ في اختلاف الحر والعبد والمسلم والكافر  
في دعوى العبد سواء لغيره لاحد من على الاخر وقال في الميسر ان الحر ادلى من  
العبد والمسلم ادلى من الكافر وقال ابن الحنفى لو ادعاه حر وعبد الخصام بالحر فان  
قامت البينة بانه ولد للعبد الخصام بيه واقر بانه على الحر الا ان يكون البينة  
قامت بانه ولده من امته ويزد والمصنف من حيث صلوح ذكر ملاحد للابوة  
ومن حيث ان المسلم والحر اقوى من الكافر والعبد وانما **اول** اذا المتط  
في دار الاسلام يقدم المسلم والحر لانا حكمنا باسلامه وكونه وذلك مستلزم للمسلم  
باسلام احد ابويه وكونه لان نتيجة الدار امانا من براسم تبعية النسب لان التوكيد  
من كافى لا يجمع الدار في الاسلام بل انما يصح الدار كقول النسب فلامنة ولين  
حكم باسلام احد ابويه لكن نسبه الاب والام في هذا الحكم واحدة فيحكم باسلامهما  
والا لزم التسريح لما روي في الاثنا عشر بوجوه ما في دار الاسلام وتولد فيها  
وكونهما لان الكافر والرق معلومان اليها والاصل عدم الجلب وانما حكم الشارع  
باسلام ابويه لم يحكم بكفر احد ما فلا يفتي بالكافر لما فيه حكم بالاسلام وكذلك الرق  
وان المسلم يكن اليه في النسب ولذا قبل دعواه مع عدم المعارض من غير منه والكافر

لا تكن

لا تكن الله في شى كقولنا تعالى ولا تكونوا الى الذين ظلموا انفسكم النار من افعال  
ما هو الركون في الوجود فتم ولا تعلق على اساس النار فورد الركون مطعنا فتم ولما  
كان الحكم بآبوة مركزا اليه ترجح المسلم على الكافر **قال** دام فلم والافلاحت  
الام الى البينة او العبد من بعد بلوغه **اول** قال الشيخ في الميسر قبل دعوى العا  
كالاب ووجه القرض ان الاب خرج بالايجاب فحق عيسى على الاصل والافلاحت  
**قال** دام فلم فان اعترف المولى لعقبة فالوجه القبول فترجع الملقط عليه ان  
كان العقب بعده قبل البيع **اول** اذا كان الملقط مملوكا وانفق عليه الملقط عن  
ميتخرج فله الرجوع على المالك ومع العذر يتعلق بقرينة ما اذا علق بها فاعترف المولى  
لعقبة قال المصنف الوجه القبول ووجه القرض ان الاصل في الملقط الحرية وقد  
عصدا اقرا الاصل فصار اقوى من الحكم بالبرقة ولانه لم يوجد ما ينافى هذا الاقرار  
لان الحكم انما على اصل النكاح وهو ضعف لاقرار المالك بحرية والعقب متى على  
العقب وبمحل عديم لعلق حق الغريم والاصح الاول ان كان الاقرار قبل  
معه في العقبة لانه يصح منه اثبات العقب الآن فقبل اقراره فيه فعل هذا سر جيع  
بالنسبة على المالك ان كان الاعاق قبل العقب والبيع **قال** دام فلم ولو كان  
بالاقرار مراعتا فالاقرب المنع من احده لانه كالمقالة المسخه **اول** وبمحل الجواز  
لانه لم يخل ضامح والاصح الاول **قال** دام فلم والافلاحت بوجوب الولاء للبدر والمدر  
ومضى السفر **اول** وجه القرض انه تعاود على البر والعقوى فهو من باب العاود  
وبمحل عدم لانه يستفيع تعرقا في المال للنفقة عليه وربما ضامح نسبه ولا يها  
ولاه فلا يثبت للبدر **قال** دام فلم وبحب على الملقط الخصام فان جهر سلبه  
الى العاض وحل له ذلك مع التبرم والعذر نظير شار من شروعة في فرض  
كفاية فلهذه **اول** الخصام ولايه التبريم والخطب والرعاية اذا تقرر ذلك  
فمنقول الملقط ملزومه الخصام بالمعنى المذكور فان جهر سلبه الى الخصام  
وهل له مع العذر والتبرم والتبرم البتة منه وسلبه الى العاض ذكر المصنف فيه  
اسكالا ومناو ان الشروع في فرض كفاية يملأه عا اناحه وتصير اثاره  
في متباعد عليه لا لا يحتمل الاول لعل تعالى ولا يطلوا اعانكم وبمحل الثاني



للأصل ويرجح جواز تسليمه ان الحاكم ولي الضامح والاصح عندي عدم جواز  
 التسليم الى الحاكم الا لضرورة لانه قد ثبت عليه حق الحفظ والحضانة والاصل  
 البقاء **قال** دام ظله والافترق ان له الشفيع والاسميطان به في غير هذا البقاء  
**احسن** ذهب الشيخ في المبسوط الى انه لا يفتي ان كان امينا ظاهريا وباطنيا وان  
 كان امينا ظاهريا خاصة من غير ان كان له خوف ان يسرقه ووجه القرب ان سبق اليه  
 وقال النبي عليه السلام من سبق الى مسلم سبق اليه المسلم فهو احق به ولعدم المانع و  
 البلد الثاني كما لا بد من جعله لعدم اللامتنع نسب لانه انما يطلب في البلد الذي صاح  
 فيه والصحح عندي مذهب الشيخ في المبسوط **قال** دام ظله ولا بالكثرة تحته وان  
 كان معه زعمه انه له على اشكال **اول** شاع من انه في الامانة والبرالة على كصغير  
 اللقطة اكد من الموضح تحته وكحل عدم لانها لم تبت بد وهو الاقوى **قال**  
 دام ظله وكذا لحد الاجداد والجدات ولين كان الاقرب جيا على اشكال **اول**  
 قال المصنف في التذكرة شاع من ان سب البقية القراء لانها لا تخلف بحياة الاب  
 وحياته كسقوط القصاص وحده العدم ولان المتبعة انما هي للمصالح وهي ثابتة  
 في الحد ولعله تعالى الذي آمنوا واتباعهم خيرتهم بايمان اي الحقايق خيرتهم واني  
 الان خيرهم لقوله تعالى ومن حرة الآله ومن ان عليه البقية القترام وكلما  
 كانت اقرب كان المصنف اول ولان الراجح علق البقية بالابوة وهي في الحد  
 مما زاد في الاب اول واقدم لانه العلم القرينة والجد عليه بعيد فكان الاب  
 اول وقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة وانا ابواه يهودانه وينصرانه  
 ويمجسانه فخصر السب في الابوين وبما حقت في الابوين بلا واسطة لانه الحد  
 واللفظ انما يحل على حقيقة وبركاه في حوت الاب لانه كالمعوم معنى في حصة  
**قال** دام ظله الشاع ببقية التبعي المسلم على راي **اول** المسلم اذا سب  
 شيئا كافر او دين الباطل من غير ان يسمي به ما لا يسمي قال الشيخ في المبسوط **قال**  
 في الاسلام لان النبي اطلق حرمة من قبل سبعية الابوة وبقية الدار حيا متغيبا  
 عنه ولا بد من طريق الاسلام الطيفي لانه لطف فلا يفتقر فينبغي ان يفتقر في سب  
 المصنف لخصه عليه السلام كغيره في كراهية قوله عليه السلام وانا ابواه يهودانه

سب

الحد

الحديث وخصه على الوجود في شئ بمعنى خصه على عدمه في البقاء لان علم الوجود  
 من علم عدمه لكن الاول بوجوده والثاني بعدمها ولانه قد ثبت كغيره بقوله  
 تعالى والابناء والافانوا كذا والحدوث والاصل الفقار والاقوى عندي  
 ما اصابه والذي المصنف في كثر عن وموانه ببقية في الاسلام بالنسبة الى  
 الطهارة لا الى غيره **قال** ولم ظله فان بلغ واعرب عن نفسه الكفر في الحكم  
 برتبة تردد **اول** الحكم باسلام اللقطة انما يحصل من بقية الدار لا من سماع المكاره  
 وجعل السب في بقية النفس والشيء عن من بقية والضابط في بقية الدار  
 ان كل من غير مجهول وجد في دار الاسلام او دارها مسلم واحد كان ولو كان  
 تاجرا او اسيرا يحكم باسلامه اذا عرفت ذلك فعول **قال** اذا بلغ من حكم باسلامه  
 بقية الدار واعرب عن نفسه الكفر هل يحكم برتبة تردد والذي المصنف دام  
 ظله في من حيث ضعف بقية الدار لانها امان يمكن حلاها وحكم الشراج ما قبلها  
 لحمة الاسلام فالاسد لان بالزعم من الاولين برطان لم يفتد العلم وبالدار  
 استدل بالامانة فعند الظن ومن حيث احكم باسلامه فهو مسلم كغير بقية اسلامه  
 ولكن كان كذلك فهو مرتد وقال الشيخ في المبسوط الاقوى انه لا يعلل بل يفرغ  
 ويهدد وقال حكما باسلامه رجع الى الاسلام فعلى هذا لم يحتم برتبة والاول  
 عندي قول الشيخ وان اعرب عن الكفر كاسف عن كفر الاصل **قال**  
 دام ظله ولو جنى على طرفه فالاقرب مع ضعف جواز استنفار القصاص او الدية  
**اول** وجه العز ان المسلم حر مضموم ولكن كان كذلك او عيب قطع طرفه  
 عدا عدا وانا القصاص والاولى طاعة لا احكام باسلامه وحرمة وعصية  
 والثاني للآية ولكن وجب له القصاص حاز لولم استنفاده لان الفعل العا  
 في شرع القصاص انما هو جنى الدماء من النبي عنده لقوله تعالى ولكن في  
 القصاص حية وهذا الفعل لا يوقف على بلوغ المتعص له وقا فكم راعيا  
 دول اللقطة الامام ادنايه فله استنفار القصاص وانما كانت الدية اصلح  
 والاولى على الاصل كان له استنفاد وط من الشيخ في المبسوط من استنفاد  
 القصاص والدية له من كونه حيزا عا فلا او معتوقا مؤسرا الى بلوغه فان بين



معتق اسبق الحق وان كان معتقاً معصياً جازاً أحد المال ومنع من انحصار  
عنه القصاص الغاية فلما ذكرنا ملك الشريعة اخرى انما هي الضيق من القبي  
والحنون ان القبي غايه معلومه منطوقه فليس الباقى لها منقوشا وليس للحنون  
غايه معلومه منطوقه والباقي لا الغايه معلومه منطوقه فليس الباقى لها منقوشا  
**سورة** ان حوزنا أحد الدماء العبد فهل للولى عليه اذا كل رطل واستاء  
القصاص قتل نعم لانها ليست بواجبه بالاصالة وانما هي بدل عن القصاص لعذر  
وكانت للصلوة دور فان الحيلولة انما هي لعذر من جانب المحل ولا يفسد هذا  
بل من المجنب عليه ولو كانت الحيلولة لحاز احد القبي المقتضى من حق كل اسقاط  
للقصاص **قال** دام ظلم وان قتل حرة فالأقرب سقوط العتق والشفقة بحسنه  
تجب الدية او اقل المأمن منها ومن التمس على اسكال **أول** اذا قتل حرة فاما ان يكون  
عبد او غطار فان كان الاول قتل يقتل له من الحر وقيل لا بدواضار والمصنف  
وماخذ المؤلف ان الحكم بالحسرة بل هو حرم مطلقا ادعيا لاستحسانه شيئا من غيره  
لولا الحرية لما ثبت له عليه كفنان ما به دمه له اذا المنة سلف لان المال المعصوم مضمون  
على المثل فليس الغنائ سببا لحرية فاذا حصر المثل فلا عرض له منه لصل اليه كمال الأول  
لان الاصل الحرية ولان الذل لا يوجب له كمال سببا ولا مستلزمة للسبب الصحيح  
جعلها دليلا لكن المال باطل لان الشارح جعلها دليلا كمال سببا لحرية لحرية اصل  
الحرية وبراه قسمة من سلم حرة سوت شيئا ذمة وليس يعدم الحرية اقل من القسمة  
فعل الاول يقتضى ويدل عليه قوله تعالى السيف والفسق وهو عام فحق من علم عبودية  
او كسره والعام المخصص حجة الباقى والمصنف يرجع الثاني بما قد كانت وهو  
ان دم المسلم المعصوم من على الاضطرار العام فلا يتبع به بالظن بل بالسقين  
والاقتضى مع تمام الشبهة واحتمال الرق وان سبب العودية في الحرية المحض عليه  
ولم يعلم والجهل بالسبب مسلم المثل بالسبب وحل سقوط العتق ولا يجب ذمة الحر  
المسلم ادلا او لا اقل منها ومن التمس على اسكال كما استشكل المصنف وسأنا نعرضه على  
وان كان الثاني وهو ليس يكون القتل عتقا فنه الاسكال كما استشكل المصنف  
فعل الاول يجب الدية كما علم وعلى الثاني يجب اقل المأمن من التمس الدية والتمنه

لانه المسبق والراي مسكوك فيه والاصل عبودية والاقوى عبودية وهو كمال الدية  
للمسك بحرية بالمقتضى كمال الدية موجود والماخ وهو الحرية على الدماء ومقتضى  
مقتضى النفس الباقى في القصاص منصف **قائده** انما قدر هذه المسألة احتمال  
الرق ولم يقدرا في احتمال الكفر لان الاسلام اغلب واقوى ولهذا استبعد الجمل  
بعد وجوده بل وبعد انقضاءه قتل بلوغه عتلات الحرية **قال** دام ظلم وان ادعى  
رقه لم يملك من غير صاحب اليد ولانها اذا استندت الى الالفاظ وان استندت  
الى غيره حكم على هذا على اشكال **أول** الضميمة قوله استندت في المصنف راجع الى  
اليد ومقتضى المسلم ان القسمة في دار الاسلام الاصل فيه الحرية لان الاذنين خلقوا  
للسخرة والاشيخو والعلوكوا لقوله تعالى هل من لكم ما في الارض مما لا يملكوا الا عبودته  
عن الكفر ولان اهل الدارم الا حراز والارثا ومعلوم من العباد والاصل عدم الجلب  
اذا تقرر ذلك فنقول من ادعى رقة يغير بمول حكم بحرية لبقية الدار محتمل  
لا يملكها ثم لا يملكها اما ان لا يملك الصغيرة بدمه او يملكها فان كان الاول لم يملك  
احصا الى العتق وليس كان الثاني فاليه اما التي عرفنا استنادا الى الالفاظ  
المستند او لا بل غير فان كان الاول لم يملك لان الاصل الحرية فلا تترك حرره  
الدعوى والالتم رحمة المرحوم فلا مرجح وهو ادلى بالاسمال من رضى المياوي  
والعرف منه ومن المال ان المال مملوك وليس في دعواه تغتفر لعتقها انتها السارح  
والقسط حرة حكم بها الشارح وفي دعوى ملكته لغتير هذه العتق وان كان  
المانع وهو ليس لا يكون الدية مستندة الى الالفاظ والاشا وقوله وليس استندت  
الى غيره من القبول منه لغتير منه فدان مال الشبهة في المسروط بحكم الشهادة المدعى  
اليمين واستشكل المصنف لان الدية اما سبب تام للكل كما في تلك المباحات  
وسبب التبيية لمول المملوك وهو في الآدمي بالكفر وقد حكم الياءة باسلام  
هذا العقل فاقضى شرط السببية واما علمه داله على خصوص المالك وتعيينه  
وسبب الدلالة العلم يكون ما فيها فلو كان مقتضى ما والا اصل الحرية فاقضى شرط  
العلماء ولا حاجة بالتمنه ليدتعلق بالملكه عننا ذكرنا فلا حكم رقة بها واعلم لمن قول  
المصنف فان ادعى رقة لا يكون رجوع التمس الى القسمة لانه يقتضى العتق وهو



قوله اما ان يكون المدعى الالفاظ اولاً عن الالفاظ بل الصفة في ادعى رافع  
 الى مدعى كالحمل مسلم والصفة في رقة رافع الى الصفة المجهول في دار الاسلام الذي  
 الاصل فيه الحرية والاسلام **قال** دام ظلم فان بلغ وانكر فني زوال الرق اشكال  
**اول** هذا فرع على الحكم برفقة الذي المدعى رافع الى المدعى كمال الشئ وتقرره  
 انه اذا حكم عليه بالرق حاله الطفولة ثم بلغ وادعى الحرية وانكر الرق بحمل عدم القول  
 منه لانه قد حكم برفقة فلا نزول الا بحجة هي السنة او اقرار من هو في يده كغيره من العبيد  
 اذا ادعى الحرية ويحمل القول لان الاصل المحرم وانما جرى الحكم بالرق طاهراً لانه لم  
 يكن له قول يعتبر ذلك الوقت فاذا صار له وقت يعتبر فلا بد من اقراره او السنة و  
 الاصح عندي وعند والدي عدم قبول دعوى ذي اليد هذا بالرق بغيره شرعية  
 فلا بد من هذا الفرع عندنا وانما سترجع على مذهب الشئ خاصة **قال** دام ظلم  
 ولو شهد بان له ملكه فاشكال في انما قد يملكه **اول** ومن انما يار جارة  
 واصالة بجهة لها مال الشئ في المبسوط الذي يضمنه مذهبنا انه لا يكون رقاً لانها ممتدة  
 بالاعم من رقية والعام لا دلالة له على الخاص وهذا هو الاصح عندي **قال** دام ظلم  
 ولو اقر او لا الحرية ثم بالعبودية فالأولى القول **اول** قال الشئ في المبسوط لا  
 نقل لانا حكمنا بحرية والرضاء احكامها من الحج والجهاد والطلاق ودم هذا  
 الاقرار اسقاط ذلك عن نفسه فلا نقل والمصنف رجع القول ومضاء القول قوله  
 عليه السلام اقرار العلاء على الصميم جابر فبعد الشئ مع الصناد حكم بان  
 وهو احره هذا للاصل ولانها حق لله تعالى في شئ فلا نزول ما نقله وعدة المصنف  
 انه حكم بالرفقة بالنسبة اليه بالخبر والاقرى عندي احضار والدي دام ظلم **قال**  
 دام ظلم ولو قد فادى فدعى رقة وادعى موارثه لم يملك اصله براه الرقة  
 والحرية فثبت القرب ولو قطع حرقه لم يملك الاضالك الاقرى هذا الصانع  
 لان العدول الى القيمة مشكوك فيه ايضا بخلاف القرب المعدول اليه فاذا ميسقت  
**اول** لما كان القرب حراً من احدى دو حرب الكل مسلمة وحرب الجزة فليكن  
 وجب احدى فالعزير واجب وكذا لم يجب الجدة فانه بعد ما استقدم خلق الاربعين فاقول  
 من احدى الى العبد من عدول من ظاهر لان الظاهر هو الحرية شرعاً الى متيقن وانا

العدول من القصاص الى القيمة فعول من الظاهر وهو الحرية الى شكوك منه وايضا  
 فان العدول من الحر الى القيد وعدول من محمل للمقتنع لان الحرية ليست متيقنة  
 الى ما لا يحمل القصاص لانه وجوبه متقني واما العدول من القصاص الى القيمة فعول  
 من ظاهر حكم الشارع به وهو الحرية الى وجوبه لان وجوب القيمة باق للرفقة وهي رافة  
 والاصح عندي احضار المصنف **الفصل الثاني** في الخوان **قال** دام ظلم وفي  
 رد العنبر مع طلب المالك اشكال **اول** يجوز لاهل العنبر ان يبيعوا الخوان المجهول  
 المالك في فلام مع فقد الكلاء والماء مثلاً ويملكه موارثاً له ولا يخاف ولو جاز المالك  
 فطلبه فني وجوب رد العنبر اشكال شاء من علوم قول انه يصفو عليه السلام من  
 وحده شئ فويل فليست به حتى مائة طلبة فاذا جاز طلبة رده اليه ولا ان كان مستحقاً له  
 قبل الالفاظ والاهل المتأخر ويملك الاخذ انما لم يكن مستحقاً لانه لم يوجع  
 فان المالك الطارى اتم من ذلك كالمالك للاجنبي بغير عوض ومن علوم قول ان يجيبه  
 حصة عليه السلام من اصاب مالا او غيره في فلام من الارض فذلك وقامت  
 منها صاحبها لما لم يتبعه فاخذت غيره فادام يبيعه عليها واسق بعت حتى اصابها  
 من الكلال ومن الموت فني له ولا سبل له عليها وانما هي مثل الشئ المباح وليشرك  
 المالك في شراً وزوال ملك الاول والاصل بتر زوال الملك والاقرى عندي ان  
 المالك احقر **قال** دام ظلم اما الشئ فتوجد وتقر من حفظها لما لها او دفعها  
 الى الحاكم ولا يخاف منها ومن ملكها والعنبر على اشكال **اول** اذا اخذ الشئ الفايده  
 في الفلام من حفظها لما لها ومن دفعها الى الحاكم ولا يخاف منها اجاباً ومن ملكها  
 ويملك بغيره اشكال شاء من اطلاق الاحباب انه ملكها من غير يحد نصاً والاصل  
 عديم ومن علوم الرواه الاول ودرج صيانته الى العز والاقربى العزير اذا جرد  
 المالك وطلب **قال** دام ظلم ولو كانت شئ وجبها لانه امام فان جاز المالك والا  
 باعها وفي اشراط احكام اشكال وتصدق بمقتضى او حفظ ولا يخاف **اول**  
 اذا اخذ شئ من العزير وجبها لانه امام فان جاز المالك سلباً اليه والا باعها وهل  
 شرط في البيع ان يملك اشكال شاء من علوم اطلاق الاحباب اذن البيع ومن  
 وجوبه فام تمام المالك وهو الحاكم لانه في الغالب وهذا هو الاصح عندي ان احلته



استاذان احكام قوله ارا حفظ ولا ضمان عدم الضمان راجع الى الاحتفاظ خاصة  
**قال** دام ظله وفي الصدقة يعني ارا التمس قبل الحول اسكال **اول** فما سئل ان  
 هل يجوز المصدق يعني اسكلم المصدق من حيث ان هذا المصدق على حله  
 الاصل فتصير في غير موافق الحق ومن حيث انه اذا خاز حرمها في الصدقة بطلت  
 ولم يجز بعد واسطه وان السبع امانت ولانه لم يتصرف ويوطأ خلاف الاصل ايضا ففي  
 حوز الصدقة بها لعل خلاف الاصل والاقرض عند الاحتصار على حله **قال**  
 هل يجوز بيعها على الحول والمصدق عنها لو كان يبيعها بصدق عنها بغير  
 الادله لعدم الاول في بيعها من غير شرط فلو كان شرط لو لم يأتها المان عن وقت الحاجة  
 ولانه انما يجزى لانه جعل السبب غير التام اما بغير التام لعدم الامر بالعرف حله  
 والملاصق فانه يجوز انما السنة ظاهر المالك وتعلق عرضه بعين ماله والاصح الجواز  
 الاطلاق قول الاصحاب **قال** دام ظله ولو لم يجد الاخر سلطانا سفق انفس ورجع  
 على اسكال **اول** شار من ان يترج ما للنفقة وهو قول ابن ادرس ومن يجوز الحفظ  
 ولا يتم ارا للنفقة فحرم والوجوب اذن شرعي في الاتفاق فخرج مع عدم قصد التبرع  
 وهو الاقوى عند **قال** دام ظله وهو مكره وان وثق من ينفق لمن كان في غير الحرم  
 وقد حرم على راي **اول** هذا هو المشهور ونظير من جاز ان يبرأ جواز اخذ النفق  
 عن الذم في الحرم والاول هو الصحيح عندى لقوله تعالى انا جعلنا حرمنا احسا وكما  
 رواه ابراهيم بن ابي البلد عن بعض اصحابه عن المصنف عليه السلام قال لفظ الحرم  
 لا يمس بد ولا رجل ولو ان الناس يركبوا لحاء صاحبهما فاحرقوا وماروا على من  
 حرمه عن العبد الصالح موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام قال سألته عن رجل  
 وجد ذنبا رآه الحرم فاحرقه قال يسمع ما صنع ما كان ينبغي له ان ينفق ما خذ اخذت  
**قال** دام ظله ولو عرف الحنابلة حرم الالتقاط ولو خاف من الجوار نظر **اول**  
 شار من عموم النفي ومن انها امانة فلا يبيعها غير الواسع من نفسه والاصح التحريم  
**قال** دام ظله ولو مال ناولتها فبئس الاخذ لنفسه فهي له والا فلا رجحان اسكال  
**اول** هذه مسلمة عند ان الالتقاط هل ينال النساء لم لا وهو مكره في باب  
 الوكال ومعلوم انها لا تلاحد لكون احكامها الملتزمة لانه وكلما ثبت له

الاحكام الملتزمة ثبت له السبب اللانتم اما الاول فلان ابا عبد الله عليه السلام سئل  
 عن القطة يجده الرجل فما خذ في مال يرضى منه فان جاز لها طلبة والا فليس يسئل ماله  
 اثبت هذه الاحكام بمجرد الاخذ وكان مجرد الاخذ موجب الالتقاط كما في القضي  
 والمخون من غير اعيان القصد واما الثانية فطاعة وتحويل شيئا للآخر لان السبب  
 في تلك المباحات اما مجرد الاخذ بلا شرط واما القصد خاصة واما المجموع والاولان  
 ما طلاق فعلى الثالث اما المحرم فاجامى واما لطلان الاول فلانه لولا ملك الصناد  
 الذرة في حوز السكم مع الجهل بها واما الثاني فظاهر البطلان والاشهر استلزام  
 المطلوب **قال** دام ظله اما القضي والمخون فلهو في زعمه من يدما وتلكها اياه  
 بعد مدة الترف وتولاه الولي او احدهما ولو المقتضى ولو تلف في يده فالأمر  
 ذلك انه ليس اهل اللامانة ولم يسلط المالك عليه بخلاف **اول** ويجزى  
 عدم الضمان لان الشارع سلط على اخذه وهو كسليط المالك والاصل عدم ان  
 واعلم ان الاموال التي مكن عليها سائل هذا الباب ان كل اوطى اخذها في الادب  
 مع الالتقاط وهو سبب ثبوت الاحكام ففى غير الحرم لم يستحقونه وكل لقطه  
 يبيع عليها ويجب تفرقها فيها معنى الامانة والولاء في الابتداء والاكتساب في الانتهاء  
 ومع الاحتياط والاقوى لانه غائبا ولا استقلال الملتقط بالملك ايضا والاتق على  
 المالك سبوا ولا وله ولاه الصفقات وهذا خاصة الاكتساب فليس ثم كان القضي  
 والمخون اهل الالتقاط وكان الاقرضهما بعد الاخذ اذا تلف وهو الاصح  
 عندى واشد ويؤيد لانه ليس اهل اللامانة الى ان يسلط المالك التمس محض خلاف  
 الكبر **قال** دام ظله ولو قصر الولي فلم يرضه حتى تلفه القضي فالأمر بضم  
 الولي **اول** وجبه القرض ان هذا اكتساب الطفل فلا يجوز للوال جعله يد ويحب  
 عليه اخذه كما لو احتفظ الطفل او احسن فعله الحفظ فله الولاء والامانة و  
 تركها في يد اهلها فليس بالامانة لان استدامه يد الطفل يصير له مريضان اذا تلف  
 على ما ذكره ليس بالامانة لان كل اهل اللامانة مكلف والصبي ليس مكلف  
 ولا ينفق معرضه لان سلفه القضي باعمال الولي وموافقا في حفظ مال الطفل الواجب عليه  
 فيه اخذ منه واذا اهل الواجب جنى ويحمل عهده لانه لم يخل في يده الاصل اراه



من الغان والافرى الغان **قال** دام ظلم ولو اعتقه المولى قال الشيخ ليست احدا  
لانه من كسبه والوجه ذلك بعد الجول **ابول** اذا سقط الغنم لقطه وبيع التا طم  
كان ما دون له المولى في الاصل في اذنه الاكساب ثم اعتقه المولى قال الشيخ لو كان  
اخره لانه كسبه حده حال عورته وكل كسبه حده حال عورته فله اخذ  
الاول فلان هذه صحة السقاط الغنم كونه اكسابا ولا يجوز لمن باذن السيد في  
الاكساب واما العائنه فليها من وقال المصنف الوجه ذلك بعد الجول اللام في الجول  
للمعدى بعد الجول الذي عرفه في تعريفه صحيح لان الملقط في هذا الوقت  
كسب لما تقدم والذ بعد الجول ان لم يوقف ملك الملقط على اليه بل ملكا لمعنى  
الجول وعدم قصد ابعائها امانه فملك حده ليست وان يوقف الملك على اليه  
فله للسيد ملك لمن ملك فلا يزول بالعتق واما ملك الجول فهي امانه ورواه  
للمعدى اولا بل هي ولاء للمعدى واما في بده فليحذر لانه ليس له اطلاقا  
ويعني الثاني ليس له اطلاقا اذا كان العتق قبل الجول **قال** دام ظلم وان كان  
في الحرم وجب تعريفه حذرا فان لم يوجد المالك لجو من الصدقة في الغان حذرا  
وفي الاصل في الاضمان **ابول** قال الشيخ في النهاية في باب اعراف فقه الحج  
المبسوط والاضمان يضمن وانه قال ان اخذ وان ادرى وقال في النهاية في باب  
اللقطة الاضمان عليه وهو موقوف المنفعة وان البراج وسداد وليس عرفه وحده  
انه واحدا المصنف في المحلف الاول لانه المالك قال الغنم غير اذنه وما رواه  
على ابن ابي حمزة عن العبد الصالح موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام قال سألته  
مهر رجل وجد ذنبا انه احسرم فاخذه قال سألته ما كان ينبغي له ان ياخذه  
قال قلت له اني بملك قال يعرفه ملك قد عرفت فلم يجد باعنا قال رجع الى بلد يصدق  
به على اهل بيت من المسلمين فان جار طاله بهو لم يمان في الصدقة الا اذون يانه فقل  
ما لغيره من الصدقة فلا يحسد عليه عتوه الغان والكرام **ابول** لانه من الامور  
ما الغان والصدقة كلقطه غير اعراف اجابا **قال** دام ظلم وان كان في غير الحرم  
فان كان ما دون الدرهم ملك من غير تعريف ولو وجد المالك في الاضمان الغان **ابول**  
وجه التعريف انه يعرف في ملك الغنم غير اذنه فاسقط الغان لا الاصل فليست الملك

للدار

للمالك مطلقا والا اصل التنا والاف الضام غير اذنه للملك غير اذنه وتحوير الشارح  
الملك للمالك مطلقا غير خصة واما العائنه فليكون الما زع عليه السلام من حديث قوله  
فلحقته حتى ياتيها طلبة فاذا جاءها البرزخ اليه خرج رد العين بالاجام حتى ينفق  
وليس ذلك غير الدرهم لان العائنه للمعنت من غير رايه واما معقب الملك  
والا ساقع الوحدان فلا يملك في الدرهم فادون انا ما زاد فلا يحسن فيه ذلك لعل  
التعريف منه والله فهو تراج عنه فلو كان ذلك شرط في الدرهم لزم مع ما خالفه  
عن وقت الحاجة الا انما لا يملك ولا يجب ما خضع واعلم لمن وجب الغان  
يقول ابن ادرى في قول الشيخ في النهاية في باب القسط لا يضمن واما الملقط في  
في الجول والمبسوط وسداد فلم يحكموا بضمان ولا عديم بل جوزوا اخذه والا ساقع  
به من غير تعريف اذا لم يدر ذلك فقول من الضمان في اللقطة فهو ملك ملك الغنم  
فعل قول ابن ادرى والمصنف يوجب مطلقا واما في قول الشيخ في النهاية  
فهو مشروط بكونه الدرهم او الزاوة **قال** دام ظلم والاقرض الاكساب يقول العدل  
في وصوب الاجر جعفر بن **ابول** جعفر بن ابراهيم بن ابي اسحاق  
وهو يكتفي بقوله في التعريف لو قال انه عرف حكم المصنف بان الاقرض البطل لمن كان  
لان الاصل هيانه العدل عن الكذب ولعمد امانه اليه عليه ولا نها ولاء له ويجعل فيه  
للاصل **ابول** انه لو استاجر العدل في التعريف فعل قول من في الملك بل تحت الاجرة  
فهو نظير من ان الملك معلول لوجود الدين وهو الاجرة معلول له وان حكم  
شعوت لجد المعلولين مسلم احكم صوت الاخر وانه احب مال في الغنم مود الدعوى  
والاقرض عن عدم وجوب الاجرة **قال** دام ظلم ولو اخذ اول عرف في العائنه  
وله الملك بعد على السكال **ابول** سأل من روى محمد بن مسلم في الصحيح عن ابيها عليها  
السلام قال سألته عن اللقطة قال لا تقربها فان اقبلت فعرها سنة فانه حالها لها والا  
فاجعلها في عمن مالك بحري عليها ما جرى على مالك ان يحج لها طلبة والقار للمعنت  
بحسب ما يمكن بشرط في الملك التعريف سنة عتبت الا ساقع بلا يفضل وعدم حجي المالك  
والجمع حتى باسقاء حرم من اخذ وان التعريف لاسكان لدار المالك واما كسبه وقت  
عليه والطاهر انه بعد الجول يابس منها فتعني فاده التعريف ومنعهم ورواه الجلي



الصحيح عن الصادق عليه السلام في اللفظ بحدوها الرجل العترة هو منها غيره المفق  
واللفظ بحدوها الرجل واحد واللفظ بحدوها من جملتها ما لا ينفك عنها  
كسبلها له فلو كان العترة معتبرا لزم ما عداها من وقتها فاجتمع ولعدم جواز  
جعل الاعمال من السبل مكانة **قال** دام ظل ولو تولى المالك ثم عرض سنة فالأول مما جاز  
المالك **الاول** لظلمان السنة فكان وجوده كعدمها ولأن حرز العلم لا ينفك عن كونها  
ويعمل عدده لأنه أحد ما لا ينفك عنه على وجه لا يجوز له إحداه فاشبه الغائب والآخرى عندى  
**الاول** **قال** دام ظل ومنه المالك يحصل الغنى وليس لمالك المالك على رأى **الاول**  
قال الشيخ في المبسوط ملزم المصلحة الغنى وقت مطلق صاحبه لعله عليه السلام في وجه  
لعله ملاحظ فاعيد ولا ينفك ما إذا جاز صاحبه فلهذا والآخرى بالانفكاك  
بوتة من شأنه والآخرى الغنى بالمالك **قال** انه ملك لما لا ينفك عنه بغيره  
**قال** دام ظل وانما يحصل بعد العرف حرز سنة المالك على رأى **الاول** فلهذا يقول  
ذهب ابن ادریس الى انه يدخل في طبعه بغيره اخص وهو ظاهرا كلام الشيخ في  
الهاء وانى بابونه **قال** الشيخ في المبسوط لا يدخل في ملكه الا ما اخصه ويمكن فيه  
الشيء فلا ينفك عنها وان لم يلفظ واخصه المصنف في اختلاف وهو الصحيح عندى  
ان لا يدخل في ملكه الا ما اخصه بان يقول اخذت ملكها ويقول الشيخ في اختلافه ليس  
حرز سنة والاصح الا لو لم يقول الصادق عليه السلام بغيرها سنة فان جاز  
لها طالع والآتى كسبل ما له رواه الجليلي في الصحيح عتب العرف وعدم محج المالك  
يكونا كسبل لان الفاء للمعقب من حرز راجح فلا يكون معلقا على غيره والآخرى عنه  
واجب القوة الماسة تقول احدها عليها السلام والا فان جعلها في حرز ممالك يحرق  
عليها ما يحرق على ممالك والآثار للمعقب وصيغته انقل للمع والآخرى من ان يكون  
للا اخصه لانه ليس للمعقب قطعا فستدعى ان يكون المأمور به حذورا بعد العرف وعدم  
محج المالك لانه عتب امره بالجعل لعدم محج المالك والى العرف سنة ولم يذكر اللفظ فلو  
شترط لما عداها من وقتها فاجتمع وقت من قبله بوضوح من وقت السؤل وهو  
محدود ايضا فلا يشترط اللفظ وهو المطلوب **والصحيح** القوة الماسة بان ما للماء  
يجمع على ملكه به وغيره ليس عليه دليل **قال** دام ظل وهل ملكها حائما وجمود وجوب

العرف

العرض محج ما لكها او بعوض سميت في ذمة اشكال **الاول** وقد تقدم البحث في ذلك  
مناوذة قول الشيخ عليه السلام فان جاز صاحبه والآتى مال الله لومة ماثرا فحاصلها  
من المباحات وقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تؤدى ويمكن الجمع بينهما تحكما  
ثم يورد وجوب آداب العرض محج المالك كما ذكر **قال** دام ظل وما يوجد في المأوى  
او في حرز قد ياد اهلها فهو واحد من غير توقف لمن لم يكن عليه اثر الاسلام والا  
ولفظ على الاشكال **الاول** قال الشيخ في الهاء وان ادرسه ما يجده في موضع حرب  
لا ينفك عنه والظاهر لو ادركه محج سلم في الصحيح عن احدهما عليها السلام قال رساله  
عنه العرف يوجد في دار مال لمن كانت الدار معلومة في اهلها وليس كانت حرز فانه  
اخرى ما وجدت وما في الاستصحاب والمجازاة للمعوم **والصحيح** عن المصنف محج على  
استصحابه الاسلام او بعد العرف حرز ولا يذهب في المبسوط الى انه يكون لعله مع اثر  
الاسلام عليه لانه على سبوح ملك المسلم له وهو الآخرى عندى **قال** دام ظل ولو  
كان له مال فهو له ولو اصبحت عنه بالبيع العرفه فان عرفت فهو لغيره والآخرى لواجبه  
وهل يحجب شئ من سبوح من المالك اشكال **الاول** مشار من وجود المقتضى وعدم  
النقص فانه لا ينفك عن البيع اياه فان عرفت فهو للبايع والآتى له **قال** دام ظل  
اما لو جرد في حرز ملكه فهو لواحد ونحوه ذمته **الاول** العرض ليردك الشئ  
الموجود في السكة مباح في الاصل والذمته من اخصه على المباحات الى الله  
لانه لو كان المباح ملكا لمجرد دخوله في يد من له اهلها ملكه وكان الصياد كذلك  
ملك الصياد ذلك الشئ لكن الثاني باطل بالرواية فالقدم شئ **قال** دام ظل  
ولو نفذت من الركة في آثار الحول او بعد من غيرته المالك اصيل الرجز في  
حال الميت وعدمه **الاول** مشار من قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تؤدى  
وانها امانة والاصح عدم الرجوع **قال** دام ظل فان ردا العترة وجب على المالك  
القول وكذا لو عاتب بعد المالك مع الارش على اشكال **الاول** مشار من وجوب  
العترة بوجوب العتب ومن ان ما سبقتها مع الارش الصحيح وسئل عن مذهبنا  
اكر من العترة فوجب قبولها والاصح الاول **قال** دام ظل والربان المنفصل والمقتضى  
في الحول للمالك في معيية الملقط نظر اقرب ذلك وبعد للملقط لمن يحدسه بعد فيه



الملوك والاملاك **اقول** من جملة المالك وكون سبب اليد الا لقاط لانه  
 سبب الاصل الذي هو سبب التبار وسبب السبب ومن ان لم يوجد بعد ضياعه  
 وعلة العمل عليه مجازا واللفظ يحمل على التخصيص والافصح عندنا انها لفظة  
**المقصد الرابع** في الجعالة **مقتضيات** الجعالة لغز ما يجعل على ما يفعل  
 مشيها الصفة الدالة على الاول في عمل بعض الرقعة بل **ب** لما يقتضيه الى هذا القدر  
 لاداء الصوال في السابق ذكره عشت القطعة وعانة هذه الرام في الاعراض على الاعمال  
 المجهولة لان ايجامتها اليها **قال** دام ظلم وكذا لو رد من لم يصح الجعالة على قصد  
 التبرع والافاق **قال** اذا جعل على رقعة ضالة بلفظ عام كن رد عنه في ردّها  
 من لم يصح الجعالة على قصد التبرع وللأفاق **قال** بل على قصد ارض عرض استكمال  
 المصنف ومنه الاستكمال من عدم قصد التبرع وسبب الجعالة من المالك وعمم اللفظ  
 لمراد ان الاعمال انما هي لصنع الجاعل ومن قوله من جعل كذا لانه لو قيل ما جعل  
 عليه ومن ان لم يستحقه في ايجامتها لا يستحقه خطاب العاقل قالوا لم يقتضيه جوابا  
 لا كما به ويستحق وعنه **قلت** مقتضى ان سبب الاستحقاق صدوره لا كما  
 من الموجب والفعل من العاقل والافصح عندنا **قال** دام ظلم ولو قيل  
 بحدار الجعالة اذا لم يصح من المصنف كان حسنا كقوله من روجبه من فعله يصنع ومن  
 رد ثوبه فله ثوبه **اول** بشرط الاحجاب في الجعالة العلم له به علم السلام من العز  
 ووجه الحسن ان الجعالة من مفسد المصنف او اداء الى المارضة وكذا ما حنفيا  
 ولان العمل وهو اداء العرف من جازت جهالة بلحظه الاخر وانما لم يحزم في ان القوم  
 يحصل الرضا بخلاف نوجه كثيرا فرفضه وكان في نفس الامر قللا والافصح عندنا  
**قال** دام ظلم فلو جاز به الى باب منزله منزلة اومات لم يستحق شيئا ويجعل الاستكمال  
 مع الموت بالنسبة **اقول** ان فعل بعض المأمورة ووجه عدم التباين لان  
 استحقاق الجعالة موثوق على تمام العمل وهو انما يحقق برقه الى اكمال وسبب الله  
 لانه موثوق به بخلاف الاحاق في الاول وهو الاستحقاق في الموت خاصة اقوى عندنا  
**قال** دام ظلم وان نصبت فقه العبد او البعير فاشكال **اول** من جزم  
 النفس ومن عدم الباقية وانه خلاف الظاهر والاولى اهل الارض من اهل المنزل

وما

وما من ان ربح عليه **قال** دام ظلم ولو استدعى الرق ولم يملك اوجه فالراد  
 مستخرج على اسكال اقرب ذلك ان استدعى مجازا **اول** شأ من انه فعل مأمورة  
 ومن ان الامر للمسلم فبان الاجر ووجه الاقضية ظاهر لانه اذا استدعى مجازا  
 فبشرطه ظاهر والاكاني على الامر لعدم تبرعه **قال** دام ظلم ولو رد من ابعده لم  
 يستحق ارضه بله المسمى ان دخل الامر دون ضد الجعالة على الاقوى **اول** وجه  
 العقوة انه مستخرج بالنسبة الى هذه الجعالة ومن ان الامر بالرد فمكون له اوجه المنزل  
 والاقوى الاول **قال** دام ظلم ولو لم يجد في المعين فاشكال **اول** شأ من  
 عدم الفعل المجهول عليه ومن انه فعل غير مستخرج به تحتم والاقوى انه لا شيء له  
**قال** دام ظلم ولو اختلف في قدر الجعالة او جنته تحالفا وبسبب اهل الارض من  
 الاجرة والمذموم الا انه من يد اداء المالك على اوجه المنزل فبشرط الزاد ويمكن  
 عدم قول المالك كالأصل **اقول** وجه الاول ان كذاها مدعى شكر نسبت اهل  
 الارض من الاجرة والمذموم لانه اذا انفق المذموم على الاجرة فهو معرف لعدم  
 الرائد وان زاد فقد سطت الزاد فمن الجاعل واكر الارض ما اداء الجاعل  
 الاجرة لاعتراؤه باستحقاق الزاد لمن زاد من هذه العقدة لا كما في الجعول  
 له وان انفق مقد بل من المجهول له والاصح انما قول الشيخ في المتوسط  
 والمخلاف وتبعه ان البراج لان القول قوله في الاصل فكذا في قدره لانه ما يعلو  
 الاقوى عندنا ثبوت اهل الارض ما اداء العاقل والافصح وكر الارض ما اداء  
 المالك والبلد

**كتاب المقصد الاول في الغيب**  
 وقوانينه وفيه مقاصد المقصد الاول في الغيب

**مقدمة** للاصحاب في الغيب عا زمان الاستقلال باساليب الابد على ما في الغيب  
 او اخذ ما في الغيب على جهة القدر **ب** الاستدلال على مال الغير لغرضه وهذا اعم من  
 الاول لدخول اظهر الموضع ثوبه الموضع سلكه عينة لظنة ثوبه في الثانية ووجه  
 من الاول ومن ذلك المصنف بالبيع الفاسد والسوم في كونه مغفرا على منسكه فلهذه  
 المناسبة ذكرها **قال** دام ظلم او قبضه بالبيع الفاسد او السوم على اسكال  
**اقول** الاستكمال في الغيب بالسوم ومشاو اختلاف الاصحاب في المشهور انه



معتق وموحد وان ادعى في باب العتق وما في موضع آخر من كتابه لا يكون مضمونا  
وموحد والمعتق في المحلف اصبحت الاولون بعد الله على السلام على الدنيا احدث  
حتى تودي والآخرين بالاصل والاخرى عنه في الاخر **قال** دام ظله ولو عتق شاة  
فمات ولو لم يجرها او حبس المالك عن حرامه ما شئت فسمها مائة ولو عتق دابة فماتت  
الولد من الغنم نظير **اول** شاة في الاول من امة مات بسبب له اسنان المبرأ  
ولان السبب هو فذل ما يحصل الملاك عنده لعله سواء وهذا غير بعض الفقهاء وراى  
آخرون ولو لاء لما اربى العلة وهذا غير اولي فذل هذا ليس بسبب ولا يمكن  
ايعاذه لغيره فوامع فليس يجب وكذا لا بد له عليه ولا ما يشترط فلا ضمان وهذا هو  
مستار النظر في الباقين وانما سائر في العتق من ان تصرف في المالك لانه المالك  
من حيث انه سبب حرنا وامانة الثالث من حيث انه سبب لحدوث بيل منه التبري  
لوجود مملوك الولد الى امة طبعها فهو سبب ومن السكون في كونه سببا شرعا في الغنم  
والاصل البيرة ولان لا يدخل تحت اليد بذلك وهو في امة مضمون كذا صار به  
تحت اليد والولد لا يصير مبرقا لو وقع من المحرز حفيظ ولم ينفذ كذا لم يصير مبرقا لو وقع  
من المحرز حفيظ لا يصير تحت اليد والولد لا يصير مبرقا لو وقع من المحرز حفيظ فلا يصير  
تحت اليد **قال** دام ظله ولو بطن العتق في يد العاصب بسبب كذا في المحرز او تزوج المحاط  
فمن عكاز **اول** هذا اصدار الشاة في كتاب الجراح من المبرط لانه قربة من سبب  
الامانة على وجه لا يمكن التفرقة من اصدار كذا لدون في محض آخر من المبرط والكلان  
لضمان عليه لاحالة الركة وعدم دخول المحرز في اليد والاخرى عنه في عدم الغنم في سائر  
اليد والمباشرة لانها فعل بالاصناف الايمان الى عتقه **قال** دام ظله ولو استاجر  
لعلى فاعتقل ولم يستعمل من استقرار الاجرة نظير **اول** شاة من ان الاجرة مملوكة المحرز  
ممن العقد وقد ضمنه فان لم يكن العمل فيه وذلك الموجه فاستمرت اليد ومن ان المحرز  
لا يدخل تحت اليد وما نعم ضمنه بالتفرقة لا بالافرات والتحقق في هذا مملوكة ملكك  
للتنازع فاذا لم يملك استمراها حتى يملك المصنف اصدرا وهو كذا لانه في ذمة المحرز فلا سقط  
الا بالاسقف او الامارة والاشارة الثانية لان المحرز حتى عليه في ذمة ولا يملك عنه ولا  
منافع لانها مضمونة فبيع الاصل في الملك او اليد وما استعان في كذا ورواها في سائر

الاول

الاول اجرة المثل من استعمال الاجرة انما من ثابنا **قال** دام ظله ولو عتق خراصا  
او مصطاهرا لم يضمن وان كان كذا فواضع من الكافر المستر وان كان مسلما فالتقعة عند سبيله  
لا بالمثل وان المثل الكافر على اشكال **اول** شاة من حريمه وشاة اياه عندهم و  
اقرارهم عليه ولان كل مضمون مملو اما يضمن مثله الا ما يقع وهو هذا السلام اصدرا فخر عديم  
المثل وهو اصدرا قول ان البراءة ومن ان دين الاسلام لا يوجب خرا او الحق **قال**  
دام ظله ولو فعل صبرا قرا الى مضيقه فانفسه سبب في الغنم اشكال **اول** شاة من اية  
سبب ومن ان المحرز لا يدخل تحت اليد وما اصدار الشاة في المبرط والاخرى عنه في الاول لانه  
فعل سبب في المثل عنه فكل من يملك الغنم يضمن لانه سبب يوجب الغنم من اصدار كذا في المبرط  
**قال** دام ظله ولو تزوج المحارة من المالك فاستولى طبع الجمل فذل الاسلام وروى العا  
وفي الارش اسكال وكذا لو وصفت **اول** اما بعد الاسلام فلو وصفت المقتضى له وهو  
عقوق المملوك لو ولد من المالك عن العتق فلو شرط في العلم لكان جعل شرط لم يفسد له  
شرط وهو من الاغلاط والداخل في الدين ما ليس منه واما الاشكال في الارش في سائر  
من عتقوه وكان كما لو قدم طعام العتق له وامره بالكل ومن انه المبشرة للامانة في اصدار  
هذا على ما توجه مستدركا لاجل ان لا يضمن عليه بخلاف الامر بالاكل فهو كذا في الجاهل  
بالعتق المضمون فبانه لانه التهمة كضمان هذا للارش **قال** دام ظله ولو قال في عتق  
فراعتة فاعتقه فالاقوى العتق ومن العزم اسكال شاة من العتق ومن ان الملك بالارثة  
والعرف الى مصلحة **اول** المضمون فاعتقه عتق ووجه العتق انه فعل صدر من اهله محليا  
ومن حيث انه لم يقصد عتق عبده ولانه قصد اصدار العتق الموجه للملك المضمون العتق  
بعده ولم يتفرق ولا دعايات والعتق تابع للعتق والاقوى العتق لان العتق متى عمل العتق  
ولان العتق حال العتق على العتق على كل يد وهو هذا حال فان اصابه هذا  
اخرى من العتق والاقوى عنه في عدم العزم هذا لثبوت الوكالة للعتق **قال** دام ظله  
ولو قال في عتق من فعل في الوقوع عن العاصب اسكال **اول** شاة من اية صدر من  
المالك ومن قصد لعتق عبدا فاعصا لاعتقه ولان عتق عبده عن عتقه مضمون فعل اليه  
ما عتق فذل من عتقه فان لم يعلم انه لم يحصل القصد فلم يسقط عنه فلم يصح العتق وهو  
الاقوى عنه **قال** دام ظله ولو امر المالك في الشاة فذبحها جازا بها فذل العاصب



ولو امره بالاكل فباع او بالعكس او عجم الاسماع في الاقرب زوال الغنان الذي الاخر على  
اسكان **اول** وجه القرب في الاولين انه لو كان مملوكا لعنه لعنة له في الغنى وكذا لعنه  
والغنان العن لعنه اذا كان له ولان المال كثر تصرفه في كل سنة بحسب احواله لا  
الامر بعد ان صار له ماله ويمكن منه ويحتمل الغنان للمنفرد ولانه امره بالانفاق في ضعفه  
حضوره طريق الانفاق من حضوره الدار وهذا ضعفه والاصح الاول وهذا القول  
في الاخر العزير ومن ان سلم ماله اليه ويكنه منه مكننا ماله والاول الغنان لعنه العزير  
بالعزير **قال** دام ظله وما لا يدور فيه من الحق من الرقيق ما يستحق عرصة حصول الحاجة  
او تحت اليد العادة من اجني او من عليه ثقل والمقدر الاقرب الاكبر من المعزير والارثن  
**اول** وجه القرب لمن الغائب ما هو باسوا الاحوال ولانه ان زاد الارثن على المعزير  
ولما نقص حصل في يد الغائب فقوى عزه او ضعفه وكل نقص كذلك فهو محقق عليه ولانه  
لما كان محققا ما يحتاجه ضمان اليد بالارسل دون الاقرار وجب لمن يكتسب مضمونا بتدبير  
النقص كالأموال لانه انما ضمن باعتبار اطلاق المسفعة المملوكة ضمنها بعميتها ومعارف الخاخذ  
لانه في الحاجة يفتقر بالاحوال فكما لم يكن مضمونا بالحاجة على احوال من مضمونا على العبد  
ولو زاد المعزير دخل تحت عموم النص ولانه كلما انصرف بالحاجة تضمنه الغائب باليد وهذا الرأى  
نضمنه الحاجة بالحاجة فنضمنه الغائب بالعبد ويحتمل المعزير خاصة لعدم التدبير ولان الجناية  
اقوى من اشارة الغائب والاقوى ضمان اكبر الارثن من المعزير والارثن وهو ما وثق  
ما من اهل يمتنع مضمونا واكثر فتمت مضمونا **قال** دام ظله ولو جازت مضمونا في الاقرب  
نضمن الغائب الرأى دون الحاجة **اول** بعزيره ما تقدم في السابقة **قال** دام ظله ولو  
جنى عليه ما فيه القربة فالاقرب وصوب دفعه مع القربة سواء ما شر الغائب او الاجنبي بخلاف  
الحاجة على غير المعزير **اول** وجه القرب لمن ضمان الغائب من حيث الماله وهذا عرض  
الجزر الثابت بخلاف الحاجة عن فانه من المعزير ضمانا باختيار الحاجة لا الماله المحض  
ويحتمل عدمه لانه مع ثقل الكمال تضمنه اريد من ذلك فلا يعقل وجوبه في البعض مضمونا  
والاقوى الاول **قال** دام ظله فان رجح على الاجنبي دفع اليه العبد ورجح بعقته على  
الغائب وان رجح على الغائب بما في الاقرب رجح الغائب على الحاجة بالقربة **اول**  
وجه القرب قوله عليه السلام لا يظلم دم احرم ولا يعقل خلاف الحاجة من الغنان ويكون شره

الملك

الملك ويحتل وصوب دفع الغائب الى الحاجة القربة بعد الجناية وتضمنه بالقربة الاول  
لا شره ضمان دفع الغنى اليه ولم يحتمل لمن جنى لانه مشروط مع اليقين من دفعه ولم  
يكن وقد ضمن الغائب ما باشر هو الماله فعل الاول بعن الغائب تضمنه للمالك وجه  
الحاجة بعد الجناية وله على الحاجة فتمت قبل الجناية ضمانا لمن اليقين وهو الاقوى **قال**  
دام ظله وعز المثل بعن القربة يوم الغيب على راي وادفع القيم من ضمان الغيب الى جيل الغيب  
على راي **اول** الاول قول الشيخ في المبسوط والماله قوله في المبسوط انها واختلاف في  
احسان لمن جنى وان ارسل وقال لمن الراجح والمصنف في المختلف بعن القربة يوم الغيب  
والحق على القيم لان ضمان القربة انما تضمنه من نقص القربة فيكون اول الغنان ولانه في  
ملك على المالك في الغائب ولانه ما جنى باسوا الاحوال ووجه يوم الغيب ان الغيب  
لم يستحق من غيبه واصحابه انما جنى به شي فلا تضمن ليعاوت الرغبات لانه خارج عن المعزير  
والاصح الاكبر **قال** دام ظله ولو اوصطاد العبد المعزير بهو المالك وفي دخول الاجرة  
تحت نظره لعدم **اول** لانه كسبه لعبد فدخل في ملك مولاه وانما اليد على وجه  
الملازم ويحتمل المدخل لان المسفعة في الحقيقة ليست تكون شره المالك لانه فلا تضمنها  
ولا الجحش العوض والمعوض وهو باطل والاقوى عندي ما هو الاقرب عند المصنف **قال**  
دام ظله ولو استصنت القربة سقوط عقوبته لانه مما وثق من الاقرب والارثن والارث  
لما قبله النص لهما ولما بعد معينا لمن كان بالاستعمال لعنق البوبه باللسان الاوب  
المسألة الاول نصبت الاجر والارثن ويحتمل وصوب الاكبر من الارثن والارث  
**اول** وجه القرب اختلاف الموصي وهو استعمال الاجراء والمسفعة ووجه الماله لمن  
المال الاجر آخرة عوضه داخل في الاجرة الا ان من المستاجر انما يرضى بالي استعمال  
لانه في حقه ما قد تضمنه من الاجرة والاقوى وصوب الاجر والارثن معا **قال**  
دام ظله ولو عزم ثمة العبد الا ان ضمن الاجرة للدها لانه يفتقر على العزم ومنه اللافتة  
اشكال **اول** شارحنا قد يرى من العبد مبري من نواصبه ومن ان القربة المحيولة  
في العيش وهي رتبة في المصنف والارث عزم ضمان الاجرة اللافتة **قال** دام  
ظله لو كان الثالث الوارث وهو المثل في القربة والقيمة العليا عنه على راي **اول**  
قوله على راي ليس اشارة الى الخلاف في القيمة العليا عن المثل لانه قد سبق له ان ي



نصف المثل مع وجود الآخر وهذا اذا ذكر الامتياز لان اصل الشئ اخص به بطلان القصة  
لانه سئل في الشرح والمقتصد والقصة مثل له في الشرح خاصة فالاول اول ولان خصوصه  
الاحوال قد يكون مستقوده ولما تقدمت في دوات النعم واسما في الديك في المجال لم يجب  
لانه استدرأ كما خلافة هنا وقال ابن الجنيح من المعتبر منه في القصة والمثل لان الثاني  
انما هو باعتبار الماله وحصل استدرأ كما بالقصة من غير جيف والاول في المثل في خلافها  
في الفصل وهو انما هو المثل بالمثل مع وجوده وعنه بالقصة **قال** دام ظله ولو لم يلف  
المثل في هذا الغائب والمثل موجود فلم يعرفه حتى بعد نفى القصة المعتبرة لعلالات  
اقضى بقية من جن الغائب الى جن البنت ولا اعتبار بزمان بقية الاشكال **قال** اقضى بقية  
من وقت بلف المعتبر الى الاعواز **قال** اقضى النعم من وقت الغائب الى الاعواز **قال**  
اقضى النعم من وقت الغائب الى وقت دفع القصة **قال** القصة يوم الاقاص **الاول** ماخذ  
الوجه الاول والثاني ان هذا اعواز المثل في الاول لعب بقية المعتبر لانه الذي يلف على  
المالك او بقية المثل لانه الواجب عند التلف وانما رجعنا الى القصة لبعده **قال**  
المصنف كل منهما محتمل فان قلنا بالاول اعتبرنا بالاقضى من وقت الغائب الى وقت  
لف المعتبر وان قلنا بالثاني اعتبرنا من وقت بلف المعتبر لان المثل حينئذ  
يجب الى دفع الانقطاع وكذا القصة الواجب على الغائب اقبل النعم من جنز  
المستوفى وضمانه ووجه الثالث ان القصة المعتبرة اخص النعم من يوم التلف الى  
الاعواز لان وجود المثل كباقي المعتبر من حيث انه كان ماحوزا بغير المثل  
كما كان ماحوزا برضا العين فاذا لم يلف من اقصى بقية في المذهب كما ان المستوفيات  
تعتبر باقصى قهها لهذا المعنى ولا نظر الى ما بعد انقطاع المثل كما لا نظر الى ما بعد  
لف المعتبر المستوفى ووجه الرابع ان المثل لا يسقط بالاعواز الا ترى ان المعتبر  
منه لو صير الى بطلان المثل بطلان المطالبة به ولا فرق بين المطلق والقصة الواجب  
على الغائب اقبل ثم الوارد الى الدفع ووجه الخامس انه وقت وجوب القصة في  
الاصح الرابع **قال** دام ظله ولو لم يلف سلبا ونهف في غير المكان فالوجه الرابع  
بالمثل في **الاول** وجه العرف وجوب رد المظلمة ان ظلمه وفي كل مكان هو مما لم  
يذلك والاعواز باخر الروا الغائب بالحق بغير رضا المالك وهو محال اجماعا

دلتنا

وهذا القول اني ان ادريس قال الشئ بوجه الله في المصروف ان كان في قتل  
موتة فان الغيب القتلان في الجلس كان له المطالبة بالمثل لانه لا ضرر عليه وان  
اضلعا فالحكم فيها له مثل وفيما الاشمل ووجه للمعتبرين لغير واحد من الغائب في  
بلد المطالبة بقية ماله الغيب او دفع حتى يستوفى ذلك في بلد الغيب لانه يعلم من  
القصة والضرر وقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار قال رحمه الله وكذا القرض  
واما السلم فليس له ان يطالبه ببلد غير بلد السلم لان عليه توفيق المالك في مكان العقد  
ولا المطالبة بالبدل سواء كان في بلد موطنه او لا وليس القضا عليه لم يجر لان احد البدل  
عن السلم الذي لا يجوز لقوله عليه السلام من اسلم في شئ فلا ضرر له الى غيره وبقية  
ان البراج والاصح عنده في اضرار والى والحق **قال** من جحد الشئ باستلزامه  
الضررانه معارض بغير المالك وكذا معارض الضرر ان قال رحمه الله في ضرر المالك  
لان الغائب ما ضرر ما شئ الاحوال والضرر المشي انما هو من شئ يحكم وهذا القاص  
ادخل الضرر على نفسه **قال** دام ظله ولو رجع المثل باحلاف الزمان والمكان في النعم  
بان التلف عليه كما في ضارته ثم اصحفا على نوا المثل جملته في الصنف لاعتقاده في ضارته  
احتمل المثل وقته المثل في مثل تلك المنافع او الصنف **الاول** وجه الاول الملاقاة  
التي برصه المثل واختلف الزمان والمكان لاختلاف في العرف خارج عن  
الماهية وهذا ما ووجه الثاني انه خرج عن كونه سلبا لانه لا يفتقر له والماله وما يربط  
به ويستحق معتبره هنا وانما هو من الماله بل في باعبارا ما دامها او مع التاوى  
في المنافع والقصة والمعارف في الاحوال الاول وباعبار الماله الثاني وهو الاصح  
لان الاعراض في المعاملات والقضايا بالقصة لعدم كون ضمان بالقصة له ولا يصح  
المعاملة عليه فكيف يعتبر في الماله من جهة الماله **قال** دام ظله ولو لم يلف آية التبرع  
في ضمان الزائد بالنعيم اشكال سواء في ضمانه او الغائب عنه وعددها فان رجع  
في الضمان المثل اشكال سواء من طريق الربا وعدمه لا خصا به بالبيع **الاول** هنا  
مسلمان **قال** ضمان الزائد بالنعيم وهو من شئ على تحصيل احدى ذلها وتخرجه فيقول الاول  
بقية المثل مطلقا وفيه الغاية لا القصة عن الغائب واما الغائب فيه اشكال سواء  
ما ذكره المصنف ومعنى الماواه هنا ان الغيب لا يضر بالانقضاء لشرعا له بقية وما هو



محمد بن محمد وعده الما واه انه بعض الغيب ما له قيمة سوقية في نفسه ونقصه من مال  
ملوك وان حرم لانه ما حرم ما شق الاحوال ونشأ عنها من ان محمد بن محمد الملائكة ومن  
ان هذا الاستسقاء مضمون وجميع ما سبق من مضمونين والاول **اول** **قال** مخرج  
على القول بالغيان انه هل يعلم ما يحسن اشكاله ما ذكره في المصنف **قال** دام  
ظلم ولو بعد ذلك الما لا كرم من شئ من فني وجوب اشكاله **اول** **قال** ما ذكره في المصنف  
بتم الواجب المطلق الا انه من ان الغيبي لا كرم من الغيب اذ لا فرق بين اخذ المالك لها والبيع  
وموثره وصرح ولانه لو كان الغيب على الرأى لم يحب المسلم فكيف نوجه ونفرق بين  
العرض والبواب واللاتي وجوب اشكاله **قال** دام ظلم ولو ان العبد مضمون  
الحال الغيب لم يجز له فان عاد تراخا والغيب حبس العبد الى ان يرد الغيب عليه على اشكال  
**اول** **قال** ما ذكره في المصنف من العرض والمضمون من ان ما وجوب رد الغيب على  
الغيب مع اليقين على النور وهو الاول **قال** دام ظلم فان لم يرد الغيب محبوس فالأول  
فان قيمته الان واستحقاقه الاول **اول** **قال** هذا من قبل ان لا يحسن درجة الغيب ان  
حكم الغيب زال برد الغيب وهذه اليد غير الاولى لا سيما في وجوب رد المالك الغيب  
الاول واخذ الغيب من قدر الغيب ولا يمكن عدمه لانه انما يستحق رد الاول في بيع الغيب  
ولم يمكن ولان المحصول في رد الغيب لا يؤثر في رد المالك المالك الغيب التي في يد المالك  
رد الغيب مع وجوب الغيب مع المالك وعلى الغيب الاول من كان كذا ومن  
اللاتي عنده **قال** دام ظلم ولو نازعنا في غيب تؤثر في الغيب من عدم احد الاصلين نظر  
**اول** **قال** مصادره يعارض الاصلين اعني اصل المصنف واصل مراه الغيب من الرأى على الغيب  
المحب واللاتي يقدم الاول **قال** دام ظلم والذهب والغيب نصان بالمسلم لا يستد البدل  
على راي **اول** **قال** هذا من ان لا درس لانها سلطان لان المسلم ما يملك اجرامه المتدلمه كله  
في الماهية وقال الشيخ في المصنف بعد البدل ثم نزع وقال لمن كان قدرا البدل  
حسب المصنف واختلف الزيد والغيب قيم بغير اليقين لمسلم من الرأى وما خذ منه كمال  
حقه **قال** ان ادريس من الرأى والاصح عندي نصان ان ادريس **قال**  
دام ظلم ولو كانت القيمة عشرة فابداه حتى سادى عنه ثم لم يغيب السرقة مبلغه  
الا ان عشرة اجتمعت في الغيب لان المالك نفسه ولو لم يكن كل واحد عشرى وربع

مع اخذ الماهية بالاستقلال ولا عده بالزمان لعدم اليقين كما لو لم يكن كذا ثم رادت القيمة  
وهذا **اول** **قال** وجه القوم ما ذكره المصنف في رايه عندي **قال** دام ظلم ولو  
كان الغيب غير مستحق كما لو لم يكن المصنف حتى بلغت او اخذ من القوم والشرط ان  
مصلحة الى المالك لمن لا يرد في الاثني رد الغيب مع الارش وكلما نقص شئ منه على  
اشكاله من حصول البراءة دفع الغيب والارش **اول** **قال** وجه القوم انه عنده  
نقد رد الغيب والارش ليعقبا ووجود السبب كوجود السبب وكلما نقص شئ منه ولا يتم  
حصول البراءة والاصح عندي الغيب لكل ما يجزى **قال** دام ظلم اما لو غيب احد ما وجب  
او المالك احد ما فانه بعض قيمه المالك مجتمعة ان اخذ **اول** **قال** وجه هذا انه انما يصح على  
هذا او غيبه خاصة والآخرة لم يدخل تحت اليد ولا الحيازة واللاتي عندي في ان ارش  
المالك منصف لانه سبب فيه ترتيب الغيب عليه والترتب هذا على الغيب **قال**  
دام ظلم ولا يملك الغيب الغيب المعقوبه فان عادت فذلك منها الرجوع وعلى المالك  
على اعادة المالك على اعادة البدل لو ظلمه الغيب اشكال **اول** **قال** ما ذكره في المصنف  
ملكه عليه ولانه ياتى البدل اذا الاستمارة عليه المالك لا يصح لمن يملكه بدلا من شئ  
لما استقر عليه المالك ولانه قد لا يرغب المالك من ومن انه لم يجز له وقد رأت والدول  
اول لان الغيب بعد دفع البدل **اول** **قال** ما ذكره في المصنف من ان لا يرد الغيب على اشكال  
اذا عادت بعد دفع البدل **اول** **قال** ما ذكره في المصنف من ان لا يرد الغيب على اشكال  
رأى من الغيب فادى من كذا ومن ان سبب الغيب على المالك ولانه لو كان في رد الغيب  
لغيبه وكلما نقص الغيب بالبدل نقص اذا خرج المضمون من يد المالك او من  
لغيبه خاصة **قال** دام ظلم ولو كان على الطرف فانقص من الغيب الارش وجب انقص  
من العبد بذلك دون ارش اليد لانه ذهب سبب عن مضمون وتبين ارش اليد واكر  
اللاتي **اول** **قال** ذكر المصنف وجه الاول وهو ان الطرف ليس سبب عن مضمون فلا يغيب  
اما الاول فانه حق وجه شرعا وهو انقصا من والا الماهية فطاعة لكن الغيب بعض  
نقص الماهية بالبدل وهو انما دخل مقدار الطرف وجه الماهية لمن يد الغيب في الغيب  
كالحيازة فلا شك وجه الثالث انه يغيب بها كغيب الاموال كما تقدم وهذا هو الاصح  
والا **قال** عن الاول ما ذكره في المصنف من ان لا يرد الغيب على المالك لانه لم يرد الغيب لا



محق سب عليه **قال** دام ظلم ولو غصب مرتدا أو سرقا فليس أدق قطع في يده فلي القان  
على الغاصب نظرا فان غصبا ضمن القصاص الرابع على المعتد لو حصل **أول** شأ من  
وجود السيد في دار السيد فكان مستحقا فكان كوجود الميت ومن حيث لم يلفظ  
حصل في دار الغاصب فعنه والحق في الرقة لو كان من غير نظر لم يصح الغاصب  
لأنه في حكم الميت وليس كان غيبا فلو لم يخرج عن ملكه قبل البيع لا يخرج المالك  
المرتد عنه فلو سبب الرقة وهي من باب الإعتقاد وقد اختلف المتكلمون في تعاريف  
من منع من كونه قد تحدد الصلح وسببه في هذه المسألة لأن الاعتقاد والحاصل في  
السيد عدم ولم يسل به وهذا الآن موضوع وهو صالح للعلم ومن قال متناه فالأشكال  
كما عدم ولأنه لا يفتقر بالحياة فلا يفتقر بالبدن ولا يفتقر إلى المالك بالصلح فأول  
أن الغيب إزالة مداه فالأصنف فقل الميراث الغاصب الرابع على المعتد من الغيب لو حصل  
ولغيب الميراث مداه ما هي مداه لأنه استمر ملك المالك عليها في علمه لغاي ومن عليها عادة  
والحق عند من حال الرابع والميراث **قال** دام ظلم وكذا الأشكال لو انقضى **أول**  
لم يملكه بعد ضمائه فلهما ضمائه وليس فلهما بعد ضمائه فلهما بعد ضمائه فلهما  
لكن ضمن الارض من كونه مستحقا وخبر **قال** دام ظلم وكذا الأشكال لو استمر مرتدا  
أوسا فليس أدق قطع في يده الميراث في كونه من ضمان الباطن **أول** تقرره ما  
**قال** دام ظلم ولو جنى على سيد فالفان على الغاصب كالأجنبي على أشكال **أول**  
أما في العبد فضمن الارض من كونه مستحقا وغير مستحق فلو قطع في يد الغاصب شأ  
الأشكال من حيث يشاء المالك الألف ومن لم يفتقر ضامن لما يفتقر بالحياة لا سيما  
فلما فرق بين المالك وغيره بالنسبة إلى المستحق وفي الخطأ شأ من الغاصب ضامن  
لما يفتقر بالحياة لا سيما في المالك وغيره بالنسبة إلى المستحق وفي الخطأ  
شأ من الغاصب ضامن ومن أنه يحمل لما يفتقر برقة العبد سبب إجماعه لأنه  
عقبه ورقتة برقة فوجب من رقة لذلك يفتقر بالعلم برقة ولا يستلحق حق في  
رقة العبد سبب إجماعه والآخر في ضمان الغاصب مع العصا في التمسك في النفس و  
لما كثر في غير ذلك وضمن التمسك في الخطأ إذا حصل **قال** دام ظلم ولو ضمن العبد لعله  
كمال التمسك على رأي **أول** هذا قول الشيخ في موضع من المبسوط وابن ادریس وم

الاجع عندي وقال في موضع آخر من المبسوط له إجماع القصة بعد أن سلمه أو صبر مجازا  
لأنه يجمع بين العوض والمعوض وليس بعد لأن عوض الغائب والغاصب لم يبق  
الأحوال **قال** دام ظلم فان سقطت العقوبة بآفة فلا شيء لأنه برئ منه بعد على أشكال  
**أول** شأ من أنه لم يلفظ حصل في دار الغاصب ولأنه لا يفتقر بها كالمقتضى بالجناية ومن  
عدم حصول نقص المال له وهو ضامن لها والأول الثاني **قال** دام ظلم ولو جنى على  
سحق على رأي **أول** قال في المبسوط والاختلاف وابن الرراج لعقب وعنده القيمة ومصار  
الكلان بأن العقب لا يبرأ لعدم ثبوت العبد المملوك حينئذ أو لعدم ثبوت الممثل المالكية  
أو عقوبة والأول أولى منعتي ونقص الغاصب أكبر الأمرين من العبد ودار الحركات  
**قال** دام ظلم وان سقط الرق فان أوصى الارض لرقة البرق والا يفتقر **أول**  
لا وجه للإجماع الارض ضامه فان كان إجماعه غير الغاصب يفتقر الميراث مع نقص الارض  
عنده فالغاصب أول لأنه مأخوذ بأشكال الأحوال **قال** دام ظلم ولو غصب ثأفا فصار  
ضمن وكذا لو كان امرأ فبست له الجية على أشكال **أول** شأ من نقص المالية ومنه  
غير خارج عن الميراث الطبيعي والرق يفتقر القوي في الأول والأصح الثاني لأنه  
ضمن على التمسك **قال** دام ظلم ولو سقطت الارض بترك الزوج كارض البعق ضمن  
على أشكال **أول** شأ من أن ترك الزوج والعبد شرا بغيره بغيره سببه والأصح عندي  
الثاني لأنه يفتقر حصل في دار الغاصب وكل يفتقر حصل في دار الغاصب فهو مضمون ولهذا  
ضمن على التمسك **قال** دام ظلم ولو ذهب نصف الرهن بالاعتداء ضمن مثل الداهب  
وان لم يسقط العبد وكذا في اعتداء العصب على رأي **أول** قال الشيخ في المبسوط والاختلاف  
لا يفتقر لأن الداهب أجزأ ما يفتقر لآفته له وقال المصنف يفتقر لأنه قال بعض في يد  
الغاصب والأول الثاني **قال** دام ظلم ولو غصب عسرا فصار حرا ضمن الميراث في رقة  
البيع أشكال فان أوصاه فصار خلا في رقة الميراث أشكال **أول** من الأول  
لأنه العين المعصومة والمالك أوله المثل للمثل في رقة الميراث من حركه ومنا المانة  
أنه لم يملك بوجوه الرد حال كونه حرا وعنده هذا ولا يفتقر أن زال الميراث وهو الميراث  
ومن أنه صار حرا صار حرا ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه  
لأن هذا معنى على أن الذوات حال من متساوية ولعلها بأعراض رعاها كذهب



الجاني او محالته في اكتفائه كمنهيب انما الحسب فعلى الاول يجب رده لئلا يمانع كالمو  
 وجد المصوب بعد ان ضاع وعلى الثاني لا يجب رده لان المصوب **قال** دام ظل ولو غصب  
 خمر او حلال في يده حكم بها للغاصب ويحمل المالك **اول** وجه الاول انها غصب عن  
 المالك بالكلية واستولى عليها هذا فصارت ملكه والحصول الحلية واليدل فما ليس ملكا لاحد  
 ووجه الثاني موت الاول لو لم يملك بالبدل للتحليل ورواها فقد قد الغاصب عادية لا  
 اعتبار بها لانه ما خفي ما شق الاحوال والامج **الاول** **قال** دام ظل ولو طلب الغاصب  
 الازالة احب اليها سوا ذلك الصبح بالبيع على اسكال او لا **اول** الاطلاق في منع  
 الغاصب من الازالة لو نقص الثمن بها والانه اجابة مع عدم هلاك الصبح وعدم نقص  
 الثمن أصلا والاسكال في هلاك الصبح وعدم نقص الثمن ونشأ من التي عن اصاحه  
 المال ومن ان طلب عن يده ولا ضرر على المالك فلا يمنع من ازالة ولو طلب المالك الازالة  
 احب سوا ذلك الصبح او لا **قال** دام ظل ولو كان في القبر وحفظ الغرق فالادب  
 الرجوع الى التمسك به ليس يخرج الى ان حله لم يكن في السفينة حران له حرمة او حال  
 لغز الغاصب ولو كان له فالارتقاء العين **اول** وجه الترتيب الاول حرمة الحيوان قال  
 الغز فخرج من المصلحة بالنفث ويحمل عدم لانها عن مصفورة وصفت بغير ادن حالها  
 وكان المالك احفظ والا لحاز دوام الغضب شرعا وحرمان ووجه الترتيب الثاني انه  
 ملزم باشي الاحوال وذهب حرمة بغيره ويحمل عدم لامكان التوصل اليه من غير استهلاك  
 بخلاف البناء الذي لا يقر على القرح الا باستهلاكه والامج العين لو حو دنفها وازالة  
 الغضب وبالاتم الرابع الآء فهو واجب **قال** دام ظل ولو مات الجورج او ارتد في النزع  
 اشكال من حيث المثال **اول** ومن حيث انه مال مصوب يجب رده اليه كالمو **قال** **اول**  
 دام ظل ولو وطئ الجارية جاحلين بالتحريم فعليه مهرها لها او عشر قيمتها مع البكارة ونصف  
 حرج الشوب على الحملان ويحمل مع البكارة الاكثر من الارش والعشر ومع العقد جاحلين  
 الاكثر من الارش والعشر ومهر الممل **اول** قال الشيخ وان ادرس عليه مهرها مثا لها  
 وارش البكارة لمز كانت بكرا وذهب بعض اصحابنا الى وجوب العشر مع البكارة ونصف  
 مع الشوب وهو مردى ووجه احتمال لنقص المالكه مضمون عليه وارش البكارة ارش  
 جنايته ومهر البكر العشر عن طوطى للرواء ومع فساد العقد يجب مهر الممل لانه عن

سابع

شافع البضع **قال** دام ظل ولو سقط ميتا فاشكال في رده من عدم العلم بجنايته ومن بعض  
 الاجنبى الى قوله الما روي جناية جاني فالاقوى القيان **اول** اذا وطئ الغاصب الجارية  
 المصوبة جاحلين وسقط الولد ميتا فنفه ثلاث مسائل **٢** لم يكن يعرف جنايته جاحلا  
 القيان لانه لما ولجارية دفوت رفته على ما لم ولانه كذا لفظة الاجنبى بالجناية نفه الغاصب  
 بالمد على المصوب وهذا لفظة الاجنبى بجنايته ويحمل عدم القيان لان الولد قد ابعد  
 حرا فلا يدخل تحت المد ولا نفه له لعدم العلم بجنايته ولا يدل له ايضا بجنايته مضمونه  
 والاقوى القيان **٢** لو سقط بجناية الغاصب فعلى القول بقية لوسقط ميتا يعرف جناية  
 لفظة هنا وطئ وعلى القول بعدم القيان يحمل القيان هنا لانها لو صدرت من الاجنبى  
 فبجنايته الغاصب وان لم يحصل له مال فاذا خفي جناية الغرض جناية جناية اولي لانه من باب  
 النسيه بالادنى على الاعلى ويحمل ضعفه لعدم انه قد ابعد حرا وطئ الغاصب وانما  
 اوجب ان يرجع عليه خمسة يوم سقط حيا ولم سقط حيا ولا اصل البراء ولكن الفرق  
 منه ومن الاجنبى بان الاجنبى اوجب جناية ما لا لغاصب ويحمل الولد مكان لو جرحه  
 حيا من جناية المالك فاسحق المالك هنا ما مع الاستعداد للغاصب الدية فمغلول  
 معه لغيره مملوكا واما جناية الغاصب فلا اوجب للغاصب سبيا الاسحالة استحقاقه على  
 نفسه فلم يكن فيما يدل عام معام المدونة والاصح عندى القيان لما تقدم ولا وجه عندى لعدم  
 القيان مضمونه جنى حرمتها جنى ادم المالك والباقي للامام كالموضى الخ على  
 زوجة الام فاسقطت جناية فانه لفظة الدية للامام عليه السلام **٢** لم يكن  
 السقوط بجناية اجنبى وقد ذكر المصنف حكمه **قال** دام ظل فان مات في يد الغاصب فبجنايته  
 وليس وصفته متا فالاسكال كما تقدم **اول** قد تقدم البحث منه **قال** دام ظل فان مات في  
 يد الغاصب فبجنايته اجنبى وضعته ولو كان الغاصب عالما بدونها لم يحن به الولد ووجه الحد  
 والمهر عليه وبالعكس تخذ من دونه ولا وجه على اسكال **اول** شار من كونها اعباء ومنى  
 اربع على السلام عن مهر البنت وهو الاجم ومن كونه حقا للمالك **قال** دام ظل ولو  
 اعبها الغاصب فزوطها المشرى عالما بالغصب فكذا الغاصب في غططها الغاصب بهذا  
 المهر نظر شار من ان ما يقع البضع هل يدخل تحت الغصب **اول** حران بقوله شار من  
 ان ما يقع البضع هل يدخل تحت الغصب ان لو وثقها الغاصب بوطئها عا لى وهي حمان



على نصيبها ويكون لغيره نصيب منقذ او لا وقد ذكر المصنف في الاستحالة ان من اذعن  
للمالك المقتضى الغاصب بقبضه ولاه ما حذر بائني الاضوال ومن البني عز من البني فان  
ولما نصيبه اذا وطها الغاصب فله نصيبه الغاصب هنا لان ما قبضه غيره من غيره  
بقبضه هو وان لم يلقه الغاصب لم يقبضه **قال** دام ظلم ولا يحك الامر ولا يحكم  
بوطا اذا اخذت الشجرة وفي عقد بغيره مع الاسكراه **نظر اول** يشترط في عقد الحب  
ومن ان الوطن المطلق هو السبب وهو صادق على الوحدة والكثرة والامر المطلق على كونه  
لا يتم بقدره بتعدد الشريط والفرق بينهما من حيث الشبه لئلا يشبه لولا ان لا يشبه  
والانها كالتكليف وهذا الاعصار هو الوطن والاقوى الاول بقدره اذا كان المطلق عليه  
علم وهو هنا كذلك فان الاكراه الباطن غير الاول قطعا ولذا الوطن الباطن به غير الاول  
والوطن هو العلم او هو الاكراه **قال** دام ظلم وكذا المخرج من الغاصب لا يخرج بالمر  
وفي خروج المشتري بقبضه منقذ استوفى خلاف **اول** بعينه ما حصل المشتري في مقابلته  
بفتح سكني الدار ومن الشجرة والصوف والبن من لوان احدى لئلا يفان يستقر على  
الغاصب فاحمد الله سببه والمباشرة ضعفت بالغرور والباطن على المباشرة فان رجع  
على الغاصب لمكان الحيلولة رجع على المشتري ولم يرجع على المشتري لاسيما في الغلب  
بده لم يرجع على الغاصب والاقوى الاول وكل العولن لشجرة في المبسوط وقد حققنا بحث  
في ذلك **قال** دام ظلم ولو بني بقطع بناء فالأثر الرجوع بالرجوع المتفق **اول** **قال**  
وجه الرد ليس الباطن سبب والمبشرى دون ذلك لما يشترط السبب هنا اقوى من المباشرة  
كان السبب اقوى من المباشرة فان على السبب اما الاول فلهذا انما شرع في العقد  
والمصرفان لظن السبب وسبب هذا الظن بغير الباطن اما مضار هذا السبب اقوى واما  
الباطن فاجماعه وان لو قدم الباطن طعانه فالكلمة جسيمة لغيره بما اياه فيها اول  
لان هنا عليك والعلل اقوى من الاباحه وتحمل عليه لانه بائنا مطلق ماله فلا يرجع  
كلما لا يرجع ما استقر على العاقبة **قال** دام ظلم ولو قبض بده اقبل الرجوع لان العقد  
لا يوجب ضمان الاجراء بل ان الحكم بغيره **اول** اذا اشترى من الغاصب جاهلا بالغصب  
واقضى المشتري العن فثبتت في يده السبب وعرضه المالك الارش فلا يرجع المشتري  
على الغاصب الباطن بالارش ذكر المصنف فيه احوال **قال** الرجوع وقد تبنى المصنف المسألة

على انه اذا تلف الكيل لا يرجع بازاد من قبضه على الباطن بل يكون من ضمانه والله اشاد  
متنوله بغير الكيل ثم اشاد ان على ضمان الحكم والى الشرق من الحكم والاجرا التي هي  
او من له الضمان وهو ما نفي وما يقوم اما العن من العقد لان الشراة عقد ضمان  
فدع على من يكون العن من ضمانه وان كان صحيحا واما العن من العقد بغير ضمان  
الحكم ولا يوجب ضمان الاجراء بالارش بالافراد وذلك لصحة من احدثه **قال** ولو لعب  
المبسر قبل القبض لم يكن للمشتري من حكر العقد وسطابه حكر من العن بل ان يضر او  
حكر بغير العن ولو لم يضره المالك استرد ذلك العن وهذا على قول الشيخ رحمه الله  
الباطن لو اشترى عبدا بجاهه وبغضائه وجد ماله العبد بجاهه بغيره بما قد اخرج  
وهو تلف العبد فان اخذ قبضه ولو لم يلف ولعب لعب حادث لا يصيبه بل لا يطلب  
الارش من العبد بل المالك يبيع او ياحد القبض ومن هذا الفرق يظهر انه يرجع على الباطن  
بما قبضه من الارش لانه لو لم يرجع عليه الثاني قد لم يبق الضمان عليه فاستقر ان اصاب  
بالعقد او بالبدن الاول بالجل لما اقدم من الباطن لا الضمان الاجراء والباطن لانه  
موقوف بالبدن لانه سلمه الله وعند له عقد لا يوجب ضمان الاجراء بائنا وما نصار سبب  
هو بغير الباطن اقوى من الباطن **قال** عدم الرجوع لان لا يرجع بزيادة القبض عند تلف  
الكيل كما تقدم ولا يرجع بالاجراء للتسوية من الكيل والاراء في الضمان لانه لو لم يكن كل  
جزء مضمونا لم يكن الكيل مضمونا وانا **اول** الاصح عندي انه يرجع زمان القبض  
والارش للغير لا العن وقولكم في الاول انه عقد ضمان ليس كان المراسمة انه اذا  
تلف المبسر عند تلف ماله واستقر على العن فهو مسلم لكنه لم يقدر على ان يقبض القبض  
وساوم انه لو لم يكن المبسر مضمونا لم يتركه شيء باللف فكان الغاصب معررا اما موعا  
له في خطر الضمان لئلا يثبت الضمان من قبل الغاصب فكان اقوى من بده المشتري بالرجوع  
عنه ولم يكن المراد من ذلك قبضه حتى يتلفه ضحية وماله على ما مضى كونه  
عند ضمان بغير ما مضى والعقودان المدة كتران في الفرق بينهما فانه قد علم عليه  
ارش الضمان حادث في يد الباطن مع افض العن في سلمه لانه قبضه للعقد ونقص من  
الباطن ولا يجوز الاصح الضميمة والعن عليه فلهذا لم يثبت الارش **قال** دام ظلم ولو  
غصب محلا فانما على الاشي فلوله لصاحبها وليس كالمالك الغاصب وعليه الاجرة على



راى **اول** هذا قول ابن ادرس لانها منفعة شلن فكان عليه عوضها وهو الاقوى وقال  
الشعبي في المبسوط الاجرة لان البيع عليه السلام بنى على كسب الفحل **قال** دام فحلته  
ولا عليك المشتري ما يقبض بالبيع الفاسد ولصحة وانما يتخذ من منافع الاعيان وفقط مع  
جعل الباع ارجله من الاستسقاء وبدونه اسكال **اول** سائر من يقبض الاصل  
لان الاصل في قبض مال الغير القبان الاسباب عدسه ولم يثبت ومن انما يقبض بالبيع الفاسد  
ولا بالقبض والحال ان مال الغير يتخذ في ماله لغير فعلها فكان كالقوب بطيرة الرمح  
**قال** دام فحلها ولو اشترى من الغاصب عالما فاستعاد المالك العين لم يكن له الرجوع  
ولو قبل بمرح مع وجوده عند القبض كان حشا **اول** الاول الملاقاة لغير الاصل  
الباع ان لم يزل عن ملكه وعند باقه فكان له اخذه ولانه لو ملك الباع فاما مجرد الدفع  
او بالبيع او بقبض الباع فما ختم اليه والاول باطل لعدم صلابة الملك والباع باطل  
لان انتقال الباع الى الباع والعين الى المشتري معلول هذا العقد وسببه الباع مستوفى  
وانما يطل احد المعلقين المتساويين بطل الآخر ولا الاحتجاج للغيران ولا شرط كل  
بالاخر سعيه لا دورا والثالث باطل لان المالك عقد الاوجب حرمه الماخوذ لان لكل  
حقة لفظا خاسبا والحق عينه من رجوعه لغير الباع من رجوعه وعدم الرجوع من سببه  
**قال** دام فحلها وقيل لو خفي سقوط ما يطل استند بخرج الغير **اول** هذا قول الشعبي  
في المبسوط وفيه نظر لانه يقتضي في ملك الغير لغيره وله وجه الشئ بالمرأه  
المصالح الكله اولى من الجرح مع العارض وفيه اسنادا كما يطل حفظ النفس المارة  
وفي تركه حفظ بعض منافع جرح مع امكان زواله كلعنا فكان الاول اولى ولوجوده  
على صاحب الجرح كفايه وعنا بفقد سواء **قال** دام فحلها فان رجع على المشتري المالك  
اصيل رجع على الغاصب بتمتع العين والاجرة وعدمه **اول** وجه الرجوع العذر  
والعدم لان الله لا يفسد القبان **قال** دام فحلها ولو صدقتها العبد فالأقوى البطل  
وكميل عدمه لان العتق حق ينفذ في كل ارض العبد والسيد على الرق وشهر  
عدلان بالعق **اول** اذا باع ربه عيدا فاعنته المشتري ثم اقر بقبض الباع العبد  
من رجوعه وصدقتها العبد من القبول لهما لان وجه الاول قوله عليه السلام اقرار  
العتق على ائمتهم حايث ولا اقوى الباع لان العتق بالاصل حق لغيره في هذا

لو اقر العبد لآخر بالرقه وشهر عدلان بالعق وتعارضا قدم شطرا من العبد ارجحا  
ولا من بني على العتق وقدم على غيره **قال** دام فحلها وكذا لو تنازعا في العتق على راي  
ماله يرجع ما تعلم كونه كما لا يخفى في عتق العبد **اول** قال الشعبي في المبسوط والعتق النول  
قول الغاصب مع حقه لغيره وانكاه وتصدق المصنف حسن وقال في البناء النول  
المالك والاصح الاول **قال** دام فحلها ولو ارضها بعد زواجه عتق المصنف به ورضاها  
نادى المالك الزاذه قبل التلف والغاصب بعده او ادعى المالك يتخذ العتق  
المشهور به من الغاصب والغاصب يستحق اسكال الى قوله قدم قول الغاصب  
**اول** سائر من اصابه عدم السبق ومن اصابه البراء والاقرى رضى اصل السلام  
من العتق **قال** دام فحلها ولو باع الغاصب شيئا او هبهم ثم اقبل الله سبب صحبه  
وقال للمشتري بعكس الاصل وانما يمينه فالأقوى انه ان اقر على لفظ البيع ولم يغم  
الله ما يضمن اعداء المملوك سمعت يمينه والا فلا كان يقول بعكس ملك او هذا ملكي  
او قضت قس ملكي **اول** وجه القول انه قد يبيع باليمين ملكه ولم يوجد ما ياتي في الدعوى  
سطانية ولا نصا ولا التزاما ومن حيث الظاهر والاصل ان لا يبيع الا بملكه فحكم عليه  
بالظاهر والحق المفضل وهو انه لم يضمن الله ما يدل على انه ملك لقوله بعكس ملكي  
او هذا ملكي فانه لا يبيع الا بملكه لما تقدم منه ولا يبيع الا بملكه **اول** في الشفعة  
وفي مصول **اول** في المجل **قال** دام فحلها فلا تمت في المقتول على راي **اول**  
هذا احصا راي الشعبي في المجل والمبسوط وليس جرح والطبرسي وجهي للاصل وقول  
الصاوي عليه السلام ليس في المجل وسفوف ذهب السيد للفتوى وان الجرح  
ان البراج وان ادرس من رايه كل من من المنعيات سواء كان مقولا او غير مقول  
الصاوي عليه السلام السفعة في كل شيء من صرمان او ارض او مباح الحديث ولم يست  
عنه ما صححه سنده **قال** دام فحلها وفي دخول الزنا لا ينظر فيه من جريان العادة  
عدم فحل **اول** ومن انه مقول حقه والامح انه ليس مع الارض المسفوعة  
فيه والا فلا **قال** دام فحلها واحضرنا بالبيت عن حمزة عاله مسركه سببه على سببه  
لصاحب السفل فانه لا ياب لها الا الارض لها وليس كان السقف لهما فاشكال  
حسب انه في البراء وليس ثابت **اول** ومن شوبه عاده والاول عدم اثر الشفعة



**قال** دام ظلم ولا عزنا بالشرك من غيره فلا ثبت بالجواز ولا نقسم من الماشرك  
في الطريق والنفرا اذا صلبا البيع والعزنا بالبيع للقيمة من الطاحونة والحكام وغير  
المارة والاماكن القيمة وما اشبهه مما لا يتصل القيمة لحصول الضرر بها وهو انما كان  
المقصود منه فلا ينفق فيها على راي **اول** فقامت **ت** لا ينفق بالجواز وكلام  
لغيره على عقل يشترطها ليجازى لست قول الصالح على السلام لا يكون الشفعة الا  
لشركي فام نقاسا الحديث والاصل والصفة ان لا عقل ينفق بغيره السبب وهو  
الخوف من سوء عيشه الذي هو القول بالعاقب عليه السلام من رسول الله صلى الله  
بالشفعة من الشركاء في الارض والسموات وقال لا ضرر ولا ضرار وهو من اركان  
المال على العلم كما تقرر في الاصول والجواب **ابن** انه لو سلم كان المخرج هو الحكم  
التي تشمل عليها الرضا الذي جعله الله سبحانه الحكم وهو الشرك ولا يلزم من ثبت  
الحكم مجوز عن الرضا من الحكم المعلق بالوصف **ابن** لا شفعة فيما فيه من غير خلاف  
لان ان عقل واليه في كماله **ابن** لا شفعة فيما لا يتصل القيمة وقد فسر المصنف  
عدم التناول وهو مذهب الشيعة في النهاية والوسط وعلمت بالوجه ولين الربح و  
سداد وقال الشفعة السد المرفق والمنع ولين الربح ولين ادرى ثبت الشفعة  
واقول **قال** هو على خلاف الاصل يقتصر فيه على الدليل كما نفس والاجماع وهو  
ما ثبت فيما يتصل القيمة فحق الباطن على الاصل **قال** دام ظلم ولو كان الشرك موقوف  
على ثبت الشفعة في الظاهر لكان ذلكا على راي **ابن** هذا اجاب عن ادرى  
لان شركي واحد في بيع واحد فكان له الشفعة كالظن وذهب الشيعة في المصنف  
الى ثبوتها في عدم انحصار الحق فيه او عدم الشرط وهو الملك لعدم الاتصال اليه و  
المتفق من غير ان **قال** دام ظلم والافترق عدم اشتراط لزوم البيع ولو اجماع بخلاف  
ثبت الشفعة اشرك او اختص باحد **ابن** هذا اجاب عن الذي المصنف حاد في  
المخلف وان ادرى حصول البيع الذي هو على الشفعة وانتقال الملك الى المشتري  
عنه ما ينسب العقد لظلالا لا يفي انحاء والعقبات الشرط والخصم من المصنف على  
نفسه في المخلف بان ذلك يقتضي استقاط حق البائع من انحاء البات في صلة العقد  
سابقا على حق الشفع البات بعد محققه واجاب عنه فيه بان حق البائع باق

فان

فان خرج البيع بطل البيع والشفعة وعاد الملك اليه وان لم ينفق حتى خرجت المدة  
ثبت الشفعة والبيع معا وقال الشيعة في المصنف في الخلاف لئن كان انحاء البائع اوله  
والمشتري فلا ينفق للمصنف لعدم انتقال الملك لمجرد العقد اليه ولئن كان للمشتري  
وجبت الشفعة لانتقال الملك اليه منسب العقد لرفع من جهة البائع لكن له المطالبة  
بعد انعقاد الخيار وبقعه ابن الربيع وقال ابن التبرج وقال ابن الجندى البيع لئن كان  
على خيار للمشتري وجبت الشفعة للمصنف ولئن كان البائع اوله لم يجب الا بعد انما  
والا فحق من ي استحقاق الشفعة للمصنف لكن ليس له الاخذ الا بعد انفا والخيار سواء  
كان الخيار للبائع او للمشتري خاصة سبق حقها لانفا البيع اياهم خيار الخيار او  
بعد من خيار الشرط والشفعة ثبت البيع وبما خارج عنه كاشرك وما بالذات  
اسبق ما بالعد ولما تقدم ولان المشتري انما رضى بيع غير لازم له مدة اجبا ونفا لزمه  
عنه واخذ المصنف الزام له بالبيع وثوب العهد عليه في تلك المدة وهو عز البيع الرباع  
وليس للمصنف بعقد العقد **قال** دام ظلم وكذا الرباع الشريك ثبت للمشتري الاول  
الشفعة ولئن كان البائع خيار المصنف فان ينفق بعد الاخذ فالمشروع للمشتري وليس في  
قبل فلا حق للبائع في المشتري اشكال **ابن** شار من جوده له ابتداء ومن زوال العلم  
الموجبه واشتتاله على نفى حكم السبب وكان ما لنا **العصر** **ابن** في الاخذ والمالك  
منه **قال** دام ظلم فلا ثبت لعز الشريك الواحد على راي **ابن** هذا اجاب عن  
وعلى ما يورد والسد المرفق وسداد واد الصلاح والعدوق في المصنف ولين الرباع  
ولن حجة والطريق وان زعمه ونقلت الذين الكيدى ولين ادرى وجوب للاصل  
ورواه يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان في القصص عن الصادق عليه السلام  
قال لا يكون الشفعة الا لشركي فام نقاسا فان اصابوا بلش فليس لواحد منهم شفعة  
وذهب لئن الجندى في موطايع الكتب وذهب الصدوق في كتاب من لا يحضره العترة  
لاستحقاق الكثرة في الحوائج وميت مع الكثرة في غيره لست لئن الجندى ما رواه الكوفي  
عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام عن ابيه عليه السلام عن علي عليه السلام  
قال الشفعة على عدد الرجال ومن ضعف السد وادى الصدوق في الرواه ورواه  
احمد بن محمد بن الحسن عن عبد الله بن سنان قال سالت عن ملكي من شركاء ارا



احدهم مع نصيبه فليست فائضا كائنا من فاداد اذ ما مع نصيبه فلما اقدم على البيع  
 قال له شركي اعطني قال بولصق به ثم قال فليست السلام لا شفعة في جيران الا ان يكون  
 الشركي منه واحد او من نصيبه السند واخطا ان ادرس هنا حيث ادعى الا كما  
 على انما الشفعة مع الكثر **قال** دام ظله وللاب ولز جلا السند على الصنف والمؤمن  
 ولز كان هو المشتري لها او لبايع عتقا على اشكال **اول** بشار من الرضا تابع والامام الصحيح  
 فسقط ومن ان اتحاد العبد لا ينافي طلب المعلوم وهو الاصح **قال** دام ظله ولز  
 الرضى على راي **اول** حالف فيه الشيعة في المبسوط لان الرضى يتم فلو ثقل الثمن  
 ولانه ليس له ان يشتري لنفسه بخلاف الاب والاصح انصار المصنف **قال** دام ظله  
 ولو عتقا ولي الثقل مع غيبه الا اذا كان الولي ايضا المطالب على اشكال من اذاه  
 الى الراعي بخلاف العتيق عند بلوغه ليجوز الحق له حصه **اول** ومن حيث انه حق  
 للمعتق وهذا اوله وهذا هو الاصح عندى فان الشفعة من العتيق ولا يجل ترك الولي  
 وذلك حق للعتق فلولي طلبه ولا استبعاد في استحقاق الولي المطالبة بعد استقاطه  
 للمطالبة الاستقاط فلا يخرجه عنه اثره **قال** دام ظله وقيل ثبت مع الكثر فقل  
 على عدد الرضى وقيل على عدد قدر السهام **الاول** الاول ايضا العتوق والى  
 احراز بعض الفقهاء لان المعتق المالك ولانها من مراضى المالك فبعد رتبته كالمالك  
 وقال ان الحخذ والشفعة على قدر السهام من الشرك ولو حكم بها عدد الشفعة  
 جاز لصحة الصدقة بالرواء المعقولة على هذه السلام ليس الشفعة من على عدد  
 الرجال وان من حصة اهل لو كان من ذوا الاخذ المال باجمع كعاصم الاكره وان  
 المصنف على مطلق الشرك لصحة ان الحخذ بان المعتق للشفعة الشرك والمعلوم ان  
 تزايد عليه وسقطت صفاتها اذا كانت قايمة للرمان والعتقان واما ان الحضانة  
 بها والديها **قال** دام ظله ولو بايع احدا لعنه من شركه استحق الثالث الشفعة دون  
 المشتري وقيل لا بشركه **اول** الاول قول الشيخ في اختلاف لان الشفعة ولو اذنها لمور  
 اشافه لا يعلق الا ان ايس فائضا استحقاق تهري لعل المالك من المشتري الى غيره  
 فلا يعلق ذلك من الاثني ومنه والى ان يقر له الشفعة والعتقان في المبسوط والمصنف  
 في الحلق على العول الشفعة مع الكثر ليسا واما في العلم الموجبة للشفعة ولكن في الغا

في الاضاعة

في الاضاعة الغاير الا بباري ولو سلمنا لكن سب الشفعة مع الكثر فتسقى اثر من احد  
 استحقاق الاخذ وانما من الشركي لا فرقة والى ان لا يباع منه ولا يورث على المعاقبة  
 فثبت هذا الاثر **قال** دام ظله ولو رتب للشفعة الاخذ من بايع ومن البعض فان اخذ  
 من البايع لم يكن للاحق المشاكة ولز اخذ من اللامع من البايع وتحتل عدم  
 المشاكة الى لغة **اول** وجه الاول ان سب الشفعة المالك البايع وقد جعل وهذا  
 متى على لئلا الشفعة هل تتبع المالك اللازم او مطلق المالك فعمل البائع فسادك وعلى  
 الاول فهل ترك الشفعة كاشتف او سب اللزوم فعمل الاول سبقي لا البائع **قال**  
 دام ظله ولو اخذ من بايع لم يشاكة احد ويحمل الى لغة **اول** وجه الاول ان سب  
 الشفعة قدر الولا وانما جند على المالك اللازم او شرط دراهم الى الاخذ لانه حال  
 قرة المعلوم فنانى عدم العلم **قال** دام ظله ولو بايع احد الاربع وعنى لغيره فلما  
 اخذ المبيع ولو بايع ثلثه في عقود بلاء ولم يعلم الرابع ولا بعضهم بعض المالك الشفعة  
 في البيع من استحقاق البائع والثالث فيما بايعه الاول واستحقاق الثالث فيما بايعه  
 البائع وجعل ان **اول** من حيث سرت المالك حال البيع ونزوله **قال** دام ظله ومن  
 استحقاق شري الربع الاول فيما بايعه البائع والثالث واستحقاق البائع الشفعة  
 الثالث لثمة ارجح الاستحقاق لانها ما كان حال البيع وعدمه لترك المالك وثبوت  
 للمعتق غير خاصة **اول** وجه الثالث استحقاق ملكه ويحمل عدمه لما في الاستقرار  
 فان جعلناه كاشفا استحقاقه وليس جعلنا بشرط لم يستحق الاستحالة باخر الشرط من  
 المشروط وليس فلما بالاستحقاق لمجد المالك استحقاق ايضا **قال** دام ظله لو كان  
 الشفعة الاربع عتقا محض اذ بهم احد البائع وسلم كل البائع او ترك فان جعده  
 آخر اخذ من الاول العتق او ترك فان جعده الثالث اخذ الثالث او ترك فان  
 حضر الرابع اخذ الرابع او ترك ولو قبل من الاول باحد البائع او ترك اما البائع فله  
 عقده فانه لان المقتد ومن بعض الصفقة على المشتري مسفها ههنا او اخر  
 النصف كان وجبا **اول** وجه الاول انه لم يوجد الآن من وجب وجاز عتق المعاصر  
 وسبق هو المستحق لمع نصف الشفعة وليس له اخذ بعض حصة ولان المطالبة  
 وجدت منها دون الثالث **قال** دام ظله ولو قال باي حاضر لا اخذ حتى يحضر الغا



لم ينطلي منقعة على ان كان **الاول** شأنا من شأنه الآن المستحق فاشبه الميزر فاذا  
تزل تحصارا بطلت شقعة ومما ان تركه لعدو وهو حزين فدم الغائب فستره  
منه وقواه الشج في الميوط **قال** دام ظله ولو باع السهم بثلثي الثمن لرجل  
من الباقي لاخره علم الشفع فله اخذ الاول والثاني واجدهما فان اخذ الاول لم  
يشركه الثاني وليس اخذ من الثاني لثمنه لثمنه **الاول** وجه الاضاحي وجود  
المالك ومما استحقاق اخذ بالسفعة فلا يكون شيئا لها وهذه القدر وحدها كانت  
غيرها فلهذا لم يرجح فيها شيئا **النصف الثاني** في كسبه الاخذ **قال** دام ظله  
ملك الشفع الاخذ بالعقد وان كان في عدة اخذ على راي **الاول** الخلاق هنا قد مضى  
**قال** دام ظله فلو قال اخذت نصف الشفع فالاخر بطلان الشفعة **الاول**  
الفاعل بدلالة المتيقن بطل الشفع عنده لان يستر الاخذ بالنصف بدل على بني الاخذ  
عن النصف الاخر عنده فسقط المكون عنه بالمقنوم والمنطوق باستلزامه بقض  
الصنف وغير الفاعل بدلالة المقنوم قوت السقوط كالمصنف لان الشفع اما تطلب  
بالقرينة لا بالتصريح ولعدم دلاله فوله اخذت النصف على اخذ الباقي لان للزوم  
هنا شفع لا على غير اخذ الاخذ بالنصف دون الباقي ومكمل عدله لان اخذ  
النصف للزوم لاخذ الكل وتحقق الملزوم بمقتضى الدلائل فجمع النساء الى ان  
اللزوم الشفع بل هو كاللزوم الفعلي لا ادائه بل شرط المعروض بالمطالبة او لا  
والاصح السقوط في غير المنطوق لما خسر التطلب وتلزم منه السقوط في الاخر كسقوط  
الفسقة لما مر **قال** دام ظله وكسب التطلب على العزو ولو افر من احد كسب بطلت  
شفعة على راي ولزم لم تشارك الخامس **الاول** اخذت الاضاحي هنا فقال الشفع  
المبيوع والتمام وولد له ارجل بالقرينة ومما اخذ راي الراي ولزم من ذلك  
وجدي لانها خريف الاصل اذ الاصل لزم لا على ملك الغير الا اذا كان في رضا يوجب  
المبيع عليه وقال السيد المرتضى رحمه الله وعلى من يبيع ولو اخذ وان ادرى  
انها على الراي ليهيها والاصل انما يملكها فلهذا لم يملك الا اذا كان في رضا يوجب  
عندي انها على العزو لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الشفع لمن  
واهبها ولا ينافي بيني على المتيقن لانها ضرر لا سيما بها على اخذ بان الغير هذا الغير

رضاء

رضاء والبرقي لزوج ترضع فلا تسبها ولما رواه علي بن محمد نازد الحسن قال  
سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل تطلب شفعه ارض فذهب على ابن محضر  
المال فلم يرض فكيف يصنع صاحب الارض ان اراد بيعها اسبقها او ينظر  
مجيئ شريكها صاحب الشفعه قال ليس كان معه بالمصر فليست عليه اثم فان  
امامه بالمال والا فليبع وطلبت شفعه في الارض ولزم طلب الاجل الى لزم عمل  
المال فليست عليه اثم ما سافر الى سكن البلد ونصرف برأيه بله امام اذا قدم  
فان وافاه والا فلا سفعة له وجه الاستدلال انه عليه السلام حكم بطلان الشفع  
بعد حضي بله امام اخر لم للعذر فلو كان حق الشفع لا على العزو لم يطل شفعه  
بانا خسر مطلق لعدم الفاعل بالقرينة والقول به اخذت قول بالي ومما طلب  
ما جازها **قال** دام ظله وانما ما اخذ بالثمن الذي وقع عليه العقد فان كان شفعه  
الشفعة مثله وليس كان من دوات القم فلهذا تمت لزم العقد على راي سواك ان يشر  
فته المسفوع اذ لا **الاول** الاجماع على ان في الثمن المثل ما خسر الشفع ببيع وانما  
الحال في ذي القيمة فقال الشفع بطلت الشفع وقال المقتضى تمت واخذت بتمت  
التمش لحيث الاول بان الشفع صلاص الاصل فستقر على المجمع عليه ولو رواه  
مروان بن محمد في الحسن بن الصالح عليه السلام الى لزم قال فهو اخذ بها مفرق  
بالمهر والميراث الا في هذه الماهة النوحه لاسما الشفعة بالاجماع لصحة  
الاخرين لعموم قول الشفع وهو مخدج **قال** قال والذي المصنف اخذ بشفعة  
يوم العقد في غير المثل والاقوى عندي انه ما خسر اصل القيمة من يوم العقد الى يوم  
الدينغ لانه اخذ بغيره كالعقب **قال** دام ظله ولو زاد المستري في الثمن بعد  
العقد لم يباح الزمان **قال** وليس كان في عدة اخذ على راي ولا سقط عنه ما حطه  
الباع وليس كان في عدة اخذ على راي **الاول** هنا مسلمان **قال** اذا زاد المستري  
بعد العقد في عدة اخذ **قال** لم يباح الزمان بالثمن وما خسر الشفع ما وقع عليه العقد  
للزوم المستفاد وتلزم بحق والمحسن **قال** اذا حطت الباقي شفعه بالثمن  
في عدة اخذ لم يسقط عن الشفعه **قال** وقال الشفع سقط لانه ما خسر بالثمن الذي  
استقر عليه البيع وهذا صنفه ظاهر ولما روي ان ادرى ما اخذ هنا **قال**



وام ظلم ولو كان التمس موحدا فللسنح الاخذ له لكن بعد اناحه كمثل اذا لم يكن  
ملكا وليس له الاخذ عند الاصل على راي **اول** هذا قول الشيخ في النهاية وقال  
في الكليات والوسط مخبر من اخذ بالتمس على الاصل من القبر اما الاصل ثم ما ذكر  
والاول اجزاء المنفعة وليس ادرسى وهو الاصل عندي لان الاصل له حقيقة  
من التمس **قال** دام ظلم والتمس للمواهب لغير ما ذكره لمن لم يكن لارائه والا فاعاد  
**احسن** يشاء من ان الله قد رحمت من جهة الواجب والحق من الحق من غير ذلك  
ومعنى يكون العن للسنح والتمس للمواهب لم ومن حيث ليس الاخذ ابطال لها  
الاصل الاول ولا يعنى ان قوله والا اي وليس كانه الله لارائه الى الحق فيه ما مضى  
لان فرض لزوما تسليم استواء ملك المتهب الماخذ الاخذ السنح فرض لزوما  
معها الشفعة ما مضى لان المراد بلزم اليه كل يوم البيع المستحق في الشفعة وسنح  
ملك المتهب على العن او منها او المراد بالكلية لولا الشفعة كنه في الوجه المعارفة  
للاضاح **قال** دام ظلم فان ملكا يبيع المتهب ما دفعه عرفا والاخر منه و  
من التمس **اول** ان ملكا ليس التمس للمواهب فقد حكم سلطان اليه من جهة المتهب  
بالعرض لمن كان قد عرض وليس ملكا ليس التمس للمتهب بخبر منه ومن التمس **قال**  
دام ظلم ولو كان الفعل المشتري بعد المطالبة من المشتري على راي **اول** اذا عيب  
المشتري المبيع بعد المطالبة بالشفعة قبل الاخذ كراهية صفة النار خاصة فدية احوال  
ملته **7** انه كغيره هو المتهب واجزاء شحها نحم الذي سجد وما له في المصنف بعد  
ابن كرام هذا رتبة المصنف وهو الاقوى عندي ان الشفع استحق بالمطالبة لغير ما ذكره  
الوسط كما ملأ وتعلق حقه به فاذا انقض الفعل المشتري حقه له **قال** انه لا ينقض ويظهر  
من كلام الشيخ في الوسط ان الشفع لا يملك بالمطالبة بل بالاخذ من غير المشتري  
في ملكه صفة فاسد فلا نفعة لعنه لان القاصر لعنه لا يمتنع لمن يكون ماله في الماخذ  
للعنه فان الضمان باع الملك من له العمان ولا يباح من ملكه وذلك في القول والدلي  
وشح ان بعدد وانما **قال** اما خبر صدق ليس المالك الاضاح ما يملك لعنه كلما  
ملك اذا لم يتعلق حق العن حقه لارائه اما مع نقله فانه متوقع ولا يملك ما في الصانع  
الملك له والمان عليه كالاخذ اذا عيب الرهن فانه لعنه الارش كغيره رضا بل  
ذلك

بل في ذلك في الملك المسعوق وهذا ليس مقرو من جواز هذا التصرف المعبى بل هو  
منه عنه لانه اضار بالشفع وانقض فاعلى ان دفع حقه له **قال** قول ابا الصلاح  
فانه قال وان استندم المبيع او هذه المبيع من علم المطالبة فليس للسنح الا الارش  
والالات وان هذه بعد المطالبة فليعلم رده الى اصل **قال** دام ظلم اما لو يلف بعض  
المبيع في الاثر ان ما ذكره محقق من التمس وان لم يكن بفعل المشتري **اول** الذي يظهر  
من كلام الشيخ في الوسط انه ليس كان النقص بفعل المشتري اخذ الماخذ بالقيمة و  
الصواب بالصفة من التمس لانه لو كانا ضعيفا والظاهر ان حراد الشيخ ما صوبنا ه  
وليس كان بغير فعل ما ذكره بحسب التمس او يترك لانه لا يرجع النقص الى المشتري من يكون  
الاخذ منه اضار اياه والضرر لا يؤول بالضرر وقاله المعلق ليس كان ذلك بامر صادق  
فالشفعة الحار من ليس ما ذكره بحسب العن او يترك وليس كان بفعل آدمي كان له ان  
ما ذكره العن بحسبها من التمس والا صلح عندي ما هو الاثر عند المصنف ووجه  
القول ليس التمس في حقه بل في الحق فالباقى في ابي بعض التمس من غير له وموافقا ما ذكره من  
ما ما ذكره لا يابره ولا يانقص ولانه بعدد على الشفع اخذ الحق وقد عا اجز البعض  
وكان له ما حقه من التمس كما لو كان لم يبيع لغيره ولانه اخذ بعض ما دخل معه العقد  
فما ذكره ما حقه كما لو كان معه في الشفعة منه واما الضرر فانه حصل بالملك ولا  
منع للسنح منه والذي ما ذكره الشفع لودي عنه فلا ينقض المشتري ما ذكره **قال**  
وام ظلم ولو في المشتري او غير بان كان الشفع غاي او صغيرا او طفلا المشتري  
من الحكم العتمة فللمشتري ملحق عتمة وناه وليس عليه طم الحفر وحمل عبء الى  
آخيه **اول** وله صفة لعنه وهو ليس يكون الملك المسنوع مقبولا معناه وقد  
اشرك في التمس والاطم وشي بذلك الشفعة اذا عرض ذلك فيقول الاول  
قول الشيخ في الوسط لانه يعرف في ملك نفسه والمأذون ان اخذ رده انه لانه  
سحق اخذ من غير ما كان **قال** دام ظلم ولو ابيع المشتري من الازاله  
تخر الشفع من طعه مع دفع الارش على استحالة من يملك همه البار والغرس  
ان رضى المشتري **اول** الاستحالة رضى من صغير **قال** البيع رضى من ان  
الشفع اسبق من بناء فصار كالاخذ في العتمة بالعتب ومن ليس المشتري تام الملك



قليل بعد الثمن ولهذا ملك التاجر ومن ثمن في حكمه لم يتعد كما لدى لا سعة علم وحرار  
التراع من يد له من وجهه ليعتد به ويقع فيه والاشياء في المهور اذ عرس او  
تبا ورجع الزوجه على التزول المهور وان السعة موصوفة بالمال الفرض فلا يزال  
بغيره **في** وجوب الارش من العلق وشار من انه نفق فعل على مثل المشري  
لمعلم السعة وال هذا ذهب الشيعه في المبسوط ومن ان المبسوط جعل من المشري  
عشر زرع في ارض من ارضه الملك ولا ضمان المصنف في المختلف **قال** دام ظله  
ومع عدم نظر **الاول** شار من قول جمهور الاصحاب ليس له الاضرة بالنفقة ومن ان  
ملك مال العز غير رضاه عن حانه جعله له ليعوله تعالى الا ان يكون بحال عند تزواجه  
وهذا هو الاصح عندي **قال** دام ظله والما المستعمل للمنفعة من العقد والافد  
المشري ولين كان خلا لم يورثه **قال** **الاول** قال الشيخ الطوسي رحمه الله المبرة  
للسعة في الخلق غير المهر لانه بيع الاصل في البيع فلهذا لا يورث المهر فيكون  
جرا من المهر وهو مخرج والعقد ظاهر ولانه مخالف للاصل **قال** دام ظله ولو  
سعت نفقة السعة عن نفقة المهر في الارش لكان السعة لا يبرح بالنفقة **الاول**  
اذا فسخ البايح البيع للمعينة في الثمن المعين واخذ منه السعة مقدم حق السعة ليعتد  
بتمه السعة عن نفقة المهر فعلى قول الشيخ للسعة الرجوع بالتفاوض لان العقد قد  
ظهر فلم يعتد بما دفع عليه بل بما استقر وجوبه على المشري ووجه القول ان السعة قد  
ملكه بالقبض الذي يترتب عليه العقد فلا يغير حكمه بعد ذلك بالرد المعينة ولانه باخذ  
بالعقد ولم يملكه حق السعة له فلا يملك عليه **قال** دام ظله ولولم يملك المهر المعين  
قليل مضى فان كان السعة قد اخذ الثمن رجع اليها ليعتد به والارطبة السعة  
على اسكال **الاول** شار من المطلاق فيها فعدم شرط فكون عدم التلف قليل  
النفق شرط في صحة البيع وشرط السعة شرط المنسب فلو كان شرط في السعة فغاد  
الحق كما كان فاسق الفرض ومن سبغ الاستحسان لان عدم التلف قليل البيع شرط  
النقا والسعة في السعة كدوش وهذا هو الاصح عندي **قال** دام ظله وهل له  
الارش قبل نزال اخذ **الاول** مال الشيخ لا ارش له وقد ذكر المصنف الوجه فلا  
حاجة الى اعادتها **الفصل الرابع** في سقوط السعة **قال** دام ظله وسقط

شكلا

بكم بعد بقية او توافنا على **قال** **الاول** الخلاف هنا قد مضى **قال** دام ظله  
فان لم يجد فليس به فان ترك الاشياء في الارش عدم المطلاق **الاول** وجه الور  
ان الطاهر انه يترك لعذر الملتزم به والاشياء لم يترك له حق السعة والاصل انما يحكم  
عدمه لان الاشياء اذا كان قائما مقام الطلب وقد بركه فمكتف فيه من ترك الطلب  
ولان التارك اعم من ان يكون للعذر او لا ولا يعلم الا بالاسناد ولم يوجد  
هذا هو الاصح عندي لان السعة خلاف الاصل **قال** دام ظله ولو استقط خفة  
من السعة قبل البيع او قبل غيرها او قبل فاقترع عدم السقوط **الاول** هذا  
اخبار ان الجند وان ادرس لانه انما يستحقه بالبيع فلا حق له على البيع فلا يصح عقده  
ومال الشك ان وان حقه مستقط لانه يمكن من دفع الفرض فلم يغفل والارش عندي ما هو  
الارش عند المصنف **قال** دام ظله وكذا لو كان وكلا الاحتمالين البيع او شهد على  
البيع او باكر لاحدهما في عقده او اذن للمشري في الشراء او ضمير العذر للمشري  
**الاول** هنا مسائل **قال** لو كان الشئ وكلا الاحتمالين العقد فاقطعه قال  
الشيخ في المبسوط والخلاف لم يسقط شعبه وبقية ان ادرس لان اجماع السعة  
لا يوجد فيها والارث عندي اخبار والدي في المختلف وهو عدم السعة لان رضا  
المعاقدين ثابت ال تمام العقد فاذن رضاه بالبيع المبيع والاصل تناؤه فيطلب  
**قال** اذا شهد على البيع قال الشيخ في النهاية يطلب سعة ويتعد لغيره **قال**  
ان ادرس الاصل السعة وقال والدي في المختلف ان وجدت دالة على الرضا بالبيع  
يطلب السعة والخفتين لمن مجرد سماعه العقد هو تحمل الاشياء فان طلب بلا راف  
لم يملك ولا يملك **قال** اذا باكر لها او لاحدهما قال الشيخ في النهاية يطلب سعة  
واخبار الشيخ في المبسوط انه اذا سلم وبارك وعقبه بالطلب بلا ما حضر لم يملك الارش  
سقط السعة وهو اخبار والدي في المختلف لانه يدل عرفا على الرضا بالبيع وقد  
وجد بعد منسقط **قال** اذا ضمير العدة لاحدهما اجاز الشيخ في المبسوط والخلاف  
عدم مطلق السعة ويتعد ان ادرس واخبار والدي في المختلف المطلاق له لانه  
على الرضا عرفا وهو الارث عندي ومن يحق اليه خبره ان يملك السعة فقلنا  
**قال** دام ظله او شرط له اختيار فاقضار الاعضاء ان يرضى على المهر **الاول**



إذا شرط المبيعان المبيع الحار فاختار اخصا البع هل سقطت سبعة أم لا قال في  
المبسوط لا سقط وقال في الخلاف سقط وشيئا رتب اختلاف على أن الشفعة هل توقف  
على لزوم البيع أو على صحة مطلقا فعلى الأول لا سقط لأن سبعة السبعة الزوم ولغتها  
السبب لأن ما طلبه المبيع بل ما إذا كان السبب من قبل من يطلبه المبيع وموقوف عليه  
فلا بد من إرادته البع والمعاد حتى يثبت المنصب ولأن استحسان السبعة ما فرغ من  
البيع فاجازة بطل الزوم كاد في البيع وعلى الثاني سقط لأن إجازة البيع بعده  
استقامت للشفعة باجتماع العالين بهذا القول وللنقض ولما حرمنا اخصا لا ينظر في  
عدلتنا إن شئت الشفعة هل هي منزهة على الزوم أو على العقد بحكم الأول من حيث  
إنها معلولة للبيع فتوقف لزومها على لزومها ومن حيث وقوع البيع ويجوز موطن السبعة  
لعدم النقص والتحقق من اخصا البيع هل هو شرط المبيع أو الحكم **قال** دلم ظلم إذا تعلق  
قبل ببيع على اشكال **القول** إذا عرفت في الشفعة هل هي المبيع قبل قبضه بالشيء  
في المبسوط سقطت السبعة لطلان سببها وكما جعله لان الشفعة قد تعلق به قبل قبضه  
الشيء والشيء الموقوف للبيع الصحيح لا سقطت السبعة وهذا هو الأصح عندنا وهذا فرع  
على المبيع المستند من أنه إذا تلف المبيع قبل قبضه هل يبطل أم لا **قال** دلم  
ظلم وهل له التزلز على جلا والآخر وقت اخصا نظر **القول** مشار من أنه لا يبيع قبل  
ذلك ويخرج المبيع من يد من هو عذر في المأخر ومن أن ماخر السبعة لا يوجب ماخر  
الشفعة كما لو سعت أرض الزرع في وقت لا يبيع بها بل بعد شهر أو شهرين لا يجوز السبعة  
إلى أن انقضى البيع والأصح عندنا أنه لا يجوز ماخره لأن الشفعة على خلاف الأصل  
عموم أدله فوتره السبعة **قال** دلم ظلم والسبعة موروثة كما لم على رأي سواء  
طالما الموروث أو لا **القول** هذا إحصاء المقتد والسد المرفي والشفعة في اختلاف  
وإن المقتد لعدم آية الإرث وقال الشفعة في النباه والخلاف ولكن عرفة وليس البراءة  
والغير من أنها لا تورث لتعلق على السلام لا تورث السبعة ولم يثبت **قال** دلم  
ظلم ولو عرفت أحد الوارثين وظالمه الآخر ومات الظالم فورثه العاني فله الآخر  
بالشفعة على اشكال **القول** مشار من إسماعيل السبعة المستحق لغير العاني إليه لأن  
مورثة استحق حتى الجمع بعد عفا العاني ويصح موروث مجد وموقوف سبعة

لغيره

يعقوب وإنما استحق من ما عفى عنه بأعباءه عنه لعدم العفو فلا يرثه لعقد الشوط  
ولا يصح نصب غيره لاستلامه السقيين ولأنه كما سقط حق الشريك في حجر سقط  
حصة في الكل ولا يرثه شريكه الشريك بعد البيع **قال** دلم ظلم ولو أوصى للإنسان  
بشفعة فباع الشريك بعد الموت قبل التبريل استحق الشفعة الورثة ويحكم الموصي  
له إن دلنا أنه ملك بالموت **القول** هذا معنى على وقت ملك الموصي له وعلى وقت انتقال  
التركة إلى الورثة وسيأتي **قال** دلم ظلم ولو لم يطالب الوارث حتى قبل الموصي له  
فلا سبعة للموصي له لما فرغ من البيع وفي الوارث وجهان منان على من باع قبل  
علمه مع شريكه **القول** بدو لن الوارث لم يطالب لعدم علمه بالجمل لعدم يقيني بقاء  
شفعة مع الباخر وشاء الوحي من روال المقتضى ومن وجه الاستحقاق أو لا  
والأصل بقاء **قال** دلم ظلم ولو باع بعد الملاء حصة من شريكه اسمي الملك المقتضى  
دون المشتري ويحكم التوبة **القول** وجه الأول عدم ثبوت الحق للمشتري على نفسه ولا يبا  
إضافة وجه الثاني استواءهما في الموجب ولأنه لما حاز الشريك لن ملك المبيع  
بالخلفه دون الشراء ما دلى لن ملكه بالخلفه مع الشراء **الفصل الخامس**  
في الشاذ **قال** دلم ظلم لو اضلف في التمس ولا أنه قدم قول المشتري مع نفسه ولو  
أقاما حصة فالأقرب أحكم بينه السبعة لانه إخراج **القول** هذا قول ليس بأدلة بل  
الشفعة في اختلاف والمبسوط السنة سنة المشتري وقال لن المقتد السنة على السبعة في  
قدر التمس إذا لم يقر له بالسبعة فإن اقربها المشتري كما في السنة في قدر التمس عليه  
والأكاتب من السبعة أنه لا يستحق عليه زمان على ما يقر له من التمس ووجه البر  
أنه الخارج ولأن سنة السبعة ملزمة وسنة المشتري غير ملزمة لأن السبعة لو ترك  
ترك مكان الملمم أدلى ولصحة في اختلاف ما من سنة المشتري يستزاد العن البيا  
درج بكثر الامتات ويحكم البعاض لان النزاع وقع بها وقع عليه العقد ولا دالة  
للمدعيه ولأنه نزاع في العقد وهو من على التمس عند الخلاف في كنه التمس  
**قال** دلم ظلم ولا يتقبل شأن الباع لاحد ما ويحكم التمس على السبعة مع  
العنف وله بدونه **القول** وجه عدم التمس مطلقا إن ظلم التمس بوجه ظلم المورث  
علمه وكثيره بوجه بطلان البيع باستحقاق الزمان مع الشراء بالعرض ويرجع إلى



عنه فالسنة نكره في الموضع بحرنا ووجه القول على السنة مع المعنى اقول  
من ان البرك على فلا يتم ما ذكره او لا لا يقتضيه علمه من هذا الموضع ولحقنا  
بالسنة الى هذا الموضع ووجه القول له مع عدمه لانه يدخل الموضع على السنة والبرك  
انما هو الموضع **قال** دام ظلم ولو كان الاختلاف في المسامحة فالأقرب الحكم ليس  
المشترى واخذ السنة **قال** قال الشيخ في المبسوط حكم بالقرعة من خرج اسمه حكم له  
واخذ السنة فذلك المشترى ووجه القول بان القول قول البائع مع بقاء  
العن فظاهر والظاهر الفسخ مع التمين وهو لا يصح والمصنف فلانها محالة لا يلحق  
استقال الملك له ورضا البيع بهذا العوض ومنه البائع يخالف اصله او اجماعا وهو عدم  
المشترى بالزنا واخذ السنة **قال** لانه انما يأخذ من المشترى ويدفع اليه المشرك فحكم عليه  
بالحكم وهو مدعى كثر منه البائع **قال** دام ظلم ولو لم يتم منه حلف البائع فحكم بالسنة  
من الاجرة والبرك والاقرب ما ادعاه المشرك وكذا لو اقام البائع اليه **قال**  
وجه القول من المشرك اعرف بان البائع ظلم بالزنا فلا يظلم بها ويحكم فيها احد  
ما حلف عليه البائع اذ اقام عليه اليه لانه قد تم شراؤه المشرك وان العقد وقع عليه  
فلو ادعى الشارع عنه لصحاحا كان **قال** دام ظلم ولو افسد في ثمنه المجهول منها  
مخرج من المخرج فان لم يقدّر قول المشرك على اشكال **قال** سواء من افسد الملك  
منه فخر فلا يمتنع على العرض ايضا ومنه الاصل **قال** دام ظلم ولو ادعى انه باع  
نفسه على اخيه فابكر الا حثني بعض المشرك بالسنة فظاهر الاقرار على شيء اشكال  
**قال** قال الشيخ في اكلان والمبسوط سنت الشفعة لقوله عليه السلام اقرار العتلا  
على انفسهم جابر وقد اقربا ستمائة في حكمه وقال ابن ادرس لاسنت الشفعة لعدم  
سوت البيع وهذا الاختلاف ما استعمل في تقدير ادعاء عدم قرض المشرك على تقدير اقراره  
بقضه لكن مع اقراره بقرض المشرك عدم الشفعة اظهر لا سيما احد من غير من  
والبايع لا ستمائة لاعتدائه بفسد المشرك لا ستمائة لان البيع واستحالة استحقاق  
عنه كما حكم له من مال بعض حكمه ومع عدم اقراره بقرض المشرك سوت الشفعة اظهر  
لاعتدائه باستحقاق احد الملك من يده ويدفع الثمن اليه مضافا ولانه عوض ملكه  
**قال** دام ظلم وللشفعة دون البائع على اشكال لعل المشرك **قال** لا شك له

الشفعة

الشفعة للمشرك انما لا يثبت الشفعة على قول ابن ادرس في العلم المستعج او ان لم يكن  
على قول الشيخ واما البائع فمسا الاسكال من حيث ليس بقدر حصول الفسخ وهو محصل  
من السنة بغير من فلا يثبت في اختلف المشرك وكذا السقف فانه العلم لم يحل لطلوع  
اما الاول فلان البيع بعضه من المشرك والعن واستحقاق البائع المشرك لا يملكه  
البائع على من هو المشرك بل على من عتده وهو المشرك فلما حصل البيع لغيره فانه العلم  
واما الثاني فظاهر ومن ادعى على شخص عتده فانه العلم ولا بد  
جعل ذلك البيع على المشرك فيعنه فلا بد من العلم وهو اضرار الشفعة ولانه لو دفع اليه  
ما دفعه الشفعة اليه وجب فيه واعلم انه لا بد من العلم على قول ابن ادرس لعدم  
سوت الشفعة فلا يحصل له الفسخ وهذا البحث انما سانه مع اطلاق المشرك وكونه  
امام مع نفسه او كونه من ذوات الغنم للبائع لاختلاف المشرك وطعنا وانما حصل ذلك  
الشفعة على البائع فالا لانه اخذ منه نسبة ولا يثبت له على الشراؤه **قال** دام  
ظلم ولو شترت بيان لكل منهما بالبق ليعمل التناظر والقرعة **قال** وحله لا بد  
عدم ادوليه العتق واستحالة الرجوع من غير مرجع والعصاح العمل بها ووجه الما انه يمكن  
والاول التناظر والعاقبة **قال** دام ظلم ولو ادعى البائع ادعى الشريك الارش  
وانما سانه قبل يشرع والاقرب الحكم بين الشفعة **قال** الاول قول بعض الفقهاء  
لاعتدائه بالاصل ولانه ليس بمخرج انكار بل هو مدعى زنا به ووجه القول انه يخرج  
الملك فهو يخالف الاصل فكون اقرب الى المدعى ومدعى الارش اقرب الى المنكر **قال**  
دام ظلم نعم لو شترت السنة الا ساج مطلقا والاخرى لمن الموضع او دفعه ما يمكن  
في ما خرج مخرج قبل يثبت منه الادعاء لان ادله بالملك وكفاية الموضع فان صدرت  
بملك الشفعة والا حكم للشفعة **قال** قوله قبل يثبت ان القول في الشفعة المبسوط ووجه  
قوله ان ملكه البائع المأخوذ عن البيع فانه الحكم بالبيع الا ان في ذلك التنازع وقد  
ثبت بالسنة وملكه اليه من شرط في البيع حال البيع لم يثبت لان العتق ان السنة سانه  
بالبيع مطلقا اي من غير قيد بملكه فالشرط غير معلوم والمالقة مات معلوم فلا حكم  
بالبيع ولان الشفعة ملك يثبت من على الاصطلاح لان الاصل من البيع المستلزم  
ملكه الا با حيان فمن اجل خلاف الاصل فلا حكم بها الا من سوت سبها ولم يحصل



وقد استضعفه المصنف دأب ظله لأن الشاهد بالملك المأخوذ من السارق الجواز  
 بناءً على الظاهر وهو ما حاله ثبوت الملك لعدم علمهم بالسارق فانه قد حوّل عنهم فقدم بينه  
 البيع ولا ينافي ما دل على الأصل ومنه لا يردح محذور له والمأخوذ من الأصل يقدم على المحذور  
 كما فهم بعد ردة الأصول وهو الأقوى عندى **قال** دأب ظله فان مال المحقق استرته  
 لئلا يفسد فان صدق بيب الشفعة عليه وليس قال به يمكن لم الشراء اسلمت المحكومة  
 الله فان كونه حكم بالشفعة على المحقق على اشكال **القول** في حثه انما هو عنه باقر له ومن  
 حثه اعدائه بالشراء وكذا في المصنف الله والاقرن الاخذ بالشفعة لا عرفه باستبعاد  
 الاخذ من يده وسلم الشيء الى المحاكم **قال** دأب ظله ولو لم يكن المشتري بملك الشفع  
 انما الى البيعة وفيه العفا بالبداهة كال **القول** شاربه رضى ان روح اياها علانية على  
 الملكة وسبب انما ومن جعلها فلا موضع ملك العز بها لانها ركن الى عدم المعارض  
**قال** دأب ظله ولو اختلف المبيعان في الثمن ارجحنا الخالف اذ الشفع ما سلف  
 انما لا يخالص المشتري لأن الباع منحه البيع فاذا اخذه ما قال المشتري من منة فان رضى  
 المشتري ناخذه ما قال الباع حازر بملك الشفع اخذه ما قال المشتري فان عا والمشتري  
 وصدق الباع وتقال كنه غا لظا فهل للمشتري اخذه ما حلف عليه الاقرن ذلك هو  
**القول** بقر هذه المسألة ان اذا اخلف الباع والمشتري في كنه الثمن قلنا ما يتجلف و  
 انما في البيع بالخلف لم يسلط الشفع لانه منحه بحدود والاختلف قبل اخذ الشفع  
 فاحد من الباع ضا ورضه عليه لانه اعرف باستحقاق اخذه بملك الثمن الذي ادعاه  
 ولا يستقط حقه من العين مستقط حق المشتري منها وانما ناخذه ما حلف عليه الباع والا  
 لم يكن في اختلافه فائدة لأن فائدة بيب الثمن الذي قاله المشتري فاذا لم يحصل له الاخذ  
 انما ياتر من الباع فلا منحه حينئذ هذا خالف فان رضى المشتري ما اخذه ما قال الباع  
 قبل تمام الخلف حازر ولا من حينئذ واخذه الشفع هنا من المشتري ما قال المشتري  
 او لا اعدائه بان الثمن هو المأخوذ والناظر ظالم باخذ الزيادة ما رضى والمشتري اى جمع  
 عن دعواه وصدق الباع بملك خلف انما حكم على المشتري باخذ الزيادة بجمع فليس له اخذه  
 حينئذ ما حلف عليه المشتري اى ما ادعاه فهذا عندى لا يمكن عنه وقال والله اقرن  
 ووجه القرض قوله عليه السلام اقرار العتلا على انفسهم حازر وتقول المشتري الماسة اقرار

على العز اى الشفع فلا يصح وتقبل ما قال فانيا لبقونه ما ذكره ودعواه الغلظة الاولى  
 وهو امر يمكن فلا يدخل عليه ضرر لمن الشفع ونقص العز مع امكان صدقه ولان الأصل  
 لمن لا يملك ملك الشفع عند الا بقوله وعلى القول بانما الشفع مع الخلف والناظر  
 روى ما قال فانيا لان قوله الماسة سبب في سوت الشفع وسوت الرزح فانيا نفى  
 الاصل وانما قال كنه غا لظا لانه لو قال كنه لم يصح قطعاً واخذ ما قال او لا  
 قوله باخلف عليه لانهم اشراط الخلف لان عنوان الموصوف ليس شرطاً في الحكم لانه  
 صدق كنه نام مستقطعة البطل وانما ذكرنا مخالف الباع والمشتري ولم نذكر ما مخالف  
 المشتري والشفع ان كلاهما الباع والمشتري مدعى منكر بخلاف كل منهما من حثه هو  
 مدعى عليه وليس كذلك المشتري والشفع بل الشفع مدعى لاخذ والمشتري مدعى عليه  
 لاخذ فاحضر الخلف ولان الباع والمشتري جاسران للعقد والاحسان في قولهما  
 التوارد والشفع ليعنى عن العقد صدق الباع اشتراول واروجع المشتري مع الخلف  
 الى العز والباع الى العز ولو خالف الشفع والمشتري لم رجع الشفع الى شيء فلا  
 فائدة في خلفه ولو حلف بعد فسخ المشتري ولقد الشفع ما قال ما قال اقرن العين  
 في هذا الشفع ورجع الباع على المشتري بيبه بعد الشفع قبل قبضه **قال** دأب ظله  
 وان كونه اخلف التنازل ولا يكون التنازل استقطاعاً لأن ترك العز عذر على اشكال  
**القول** شاربه رضى ان روح اياها علانية على الملكة وسبب انما ومن جعلها فلا موضع ملك العز بها لانها ركن الى عدم المعارض  
 في احيان الموات **قال** دأب ظله ولو استولى طائفة من المسلمين على بعض مواتهم من  
 بعضا صمها من دون الاحياء نظر شاربه رضى انما الاستيلاء فيما ليس للموتى  
**القول** ومن ان اراصنهم المصنف ملك بالاستيلاء فالمرات اولى بان فسخ الاحياء  
 فيها لان الاستيلاء يقع من المصنف والا يصح الاول فان الموات لا يمكن الا بالاحياء  
**قال** دأب ظله وهذا الطريق لمن ابتكر ما يحتاج اليه في الارض المباحة من اجرة  
 وقيل ببيع **القول** الاول قوله كنه من الاحياء واحسان المصنف فما دعى الدين من  
 سعد وقال الشيخ في النهاية موصى اذرع واحسان ان ادرى من المصنف في  
 الخلف وهو الاصح عنده **قال** روى صحيح من عبد الملك عن العتلاق عليه السلام  
 قال معنى رسول الله صلى الله عليه وآله ان ليس مال والى الطريق اذا شاع عليه اهل



محمداً سبّح اذبح وكذا وجدنا السكون عند الصالح عليه السلام اجتمع الاولون  
 باحاطة عدم الزائد **قال** دام ظله ولو كان النهر في ملك الغنم فداها احرم قضى له من  
 على اشكال **الاول** معنى احرم هو الموضع الغنم من موضع معهود يوقف كاهم الاطعام  
 بذلك المعهود عليه ولا بد لغير ذلك المعهود عليه ظاهراً فهو حرم لذلك الموضع المعهود  
 كان النهر في ملك الغنم وتداها احرم ففي مقدم احوال اشكال اشار من عارض الحق والميل  
 والميل اقوى ومن موقف غناه الحق على احرم نساوه والى الاصل عدم استحقاق  
 حق في ملك الغنم ما كان في ملك الملك من ارض الاصل ودعوى حق النهر في ملك  
 فهو المدين والاول هو المتكلم من حيث لزم احرم لزم للميل لا يمكن منه غنايا فكلام مدعي  
 مواضع للظن ان موت المدين مستلزم موت الدائن فذلك الارض يخرج خلاف الظاهر  
 في الاشكال فاشارة من غير المدعي من هو ولو كان الاصلان منها في ملكه ارض احرم  
 فضاها النهر هو ذوالبدل لان البدل على ذى احرم يدر على احرم ولان ما جاز في احرم  
 ملك احرم على الاقوى فيقدم قوله مدعي احرم لانه لا بد **قال** دام ظله فان ما  
 فوارده الحق فان باعده لم يوجب على اشكال **الاول** اي لو باع المحر ومنه اشكال  
 من ان الارض المنعقدة عنه ما ع يوجد الاولوية تبعاً لما ذكرنا هذا ومن عدم  
 الملك بل انما هو ملك الملك وليس حكمه حكمه والاقوى الثاني **قال** دام ظله وليس الامام  
 اقطاع على الجوز اصفاء كالمعادن الظاهر على اشكال **الاول** نساؤه وهو  
 احتلال الارض هنا فعال يعقده انها ملكه للامام عليها السلام وهو اختيار  
 المعتمد وسلام واذا كانت له فله ان يقطعها وقال لقرون المسلمين فيها مشركون  
 ولا يجوز من بعضهم من حقه وقال ابن ادرس المعادن التي في ملكه علم السلام له فله  
 اقطاعها وغيره فلا **قال** فله خلقكم ما في الارض جميعاً اصفاء الكل الى  
 الكل بالاستحقاق ونقص الاشرار والاصل في المباحات الاشرار فلا يجوز  
 التخصيص الا بغيره وليس هنا دليل بل اضافته اليه الى كل واحد والامام هو  
 والمسلمين وقال المعادن فله التخصيص فالحق والاقطاع في الموات فهو ما يجوز  
 ومنه بل هو نراهم مختلفون فلا يخص **قال** من لزم الاحتياط بحسب المعقولة  
 الاصلية فهو موقوف على الامام عليه السلام بخلافه التحقيق ومن ان شخفاً طلب

العلم الامام عليه السلام  
 في كل وقت  
 في كل وقت

منه النهر على السلام ان توطئه لمحا عينه موضع شفعة فبطل ان كانا را المدة فقال  
 على السلام فلما اذن وهذا هو الاقوى عندى **قال** دام ظله ومن اصاب شيئا من  
 ملكه ما دام المحرم مستمرا فان كان المحرم لمصلحة فرائت فالوجه جواز الاصاء **الاول**  
 وجه الجواز زوال سبب المنع ووجه المنع ان النهر انما يكون بالاجتهاد فلا يجوز  
 لغنم ما فعل الامام بالاجتهاد ولان المحرم لا يستلزم جود المصلحة بل حكم الامام فلا يؤول  
 الا الى الامتناع من اخطائه بالامام **قال** دام ظله ولو علب البيع والشراء في  
 الاماكن المستقرة في اوقات الجوار للعاق **الاول** ومحمل عدمه لان شرح الطرق لمصلحة  
 الاستيطان فلا يستعمل في غيره والاقوى الاول **قال** دام ظله فان قام ورجل باقى  
 فهو اقل من ان يرفع بينه العود فالاقوى بطلان حقه **الاول** وجه القول انه لا يمكن  
 وسبب الاولوية التصرف وقدره ومن ان يربا سفير سفير المعاملين والاول  
 اقوى **قال** دام ظله وليس له ان يملك ولو استثنى انان فالاقوى ان يرفع **الاول**  
 وجه القول من حيث انه لم يملك ولعدم الرضا واستحالة بلا مرجع والمنازع  
 من كل منهما يوجب حق الآخر فلو ادفعنا لثباته وسجل لثباته فثبتت القرعة  
 ولا يملك للمدين المتعين في نفس الامر المشتبه عندنا لانهما كاشفة وليس لهما متعينا  
 في بعض الظاهر والاقوى عندى القرعة وتعين الاختصاص في غير المشتبه التاب في  
 نفس الامر بل يربى يكون لغير حصة لرفع النزاع وهو مطلوب لشر **قال** دام ظله  
 وهل يصير اول ثمن ربحه اشكال **الاول** البحث هنا في المدارس ومنها الاشكال  
 من حيث ان ربحه قد وضع بحق فلا مال ومن انه لم يرض المدين لوضع الرجل  
 بل يكون الرجل فيه باع لكونه منه فافدا زال المتبرع عائق كما سبق اثر التبايع  
**المسألة الثالث** في المعادن **قال** دام ظله اما الظاهرة ان قوله فله الامام  
 يختص بها عند بعض علماء الامم الاشرار المطلق فيها **الاول** ذهب لغير البراج في  
 المدين الى ان جميع المعادن من الانفال هي للامام عليه السلام وذهب المعتمد  
 ايضا الى ان المعادن مطلقا من الانفال ونقص لزم ادرس الى ان المعادن  
 التي في ملكه على السلام خاصة كيطون الاوديه للامام عليه السلام وما حوز ارض  
 المسلمين ودرسم عليه فلا يستحقه عليه السلام وذهب الشيخ في الميسر الى ان المعادن



الظاهرة مشتركة للمسلمين فيها وليس للقطر ان ينقطع بل الناس كلهم في سوا واحدة  
منه قد راجعتم والاختلاف في ارض ذلك لا يملك وهو الذي ايضا في المصنف هناك وهو الحق  
**قال** دلم ظلم فان سبوا انا ان اخرج مع بعد راجع ويحكم القسمة وتقدم الاصح  
**اقول** اذا اخرج ايمان في معدن ولم يكن اجمع منها والكل واحد منها حق الاستماع  
فان سبق احدهما قدم لهما معا والآخرى من راجعة لقول النبي عليه السلام من سبق الى  
علم سبقه علم الله فهو الحق به ولو لم يبق وما فضل لهما **قال** القرعة لانه امر مشترك  
بين القسمة بينهما لثبوتها في سبب الاحتياج **ق** تقدم الاصح لان سبب الاحتياج  
الاصح وكلما كان السبب اقوى تقدم والاخرى عندى **قال** دلم ظلم واما  
الباحنة وهي التي يظهر بها العمل الى قوله فتدل انها للامام ايضا خاصة والاخرى  
عدم الاختصاص **امير** وتقدم الخلاف في اختصاص الامام وعدمه في وجه الرب  
لن الاصل اما في ذلك وعدم اختصاص الامام عليه السلام واما قال في الطائفة  
انها مشتركة وما في ذلك لعدم الاختصاص لان هذه طائفة بالمواضع اجمع منها فهو  
الحق **قال** دلم ظلم ولو جعفر كافر ارضا نوصلها الى معدن ثم فتحها المسلمون ففي  
صيرت يمينه او للمسلمين استكمال **اقول** بشار من شامه الارض فثبت له حكمها ومن ان  
بعد يمينه وحالها في الماهية وهو الاخرى **قال** دلم ظلم ولو جعفر في الحاج الى الملك  
بذل للاصناف فهو الحق بقاء عليها وتدل على ذلك العاقل عن ما بها عن يمينه خاصة ومنه  
نظر **اقول** هذا قول الشيخ الطوسي رحمه الله لو ادعى من جاس عن عيسى عليه السلام **قال**  
الناس مشترك في ذلك النار والماء والكفار وروى جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
منع عن بيع فضل الماء ووجه النظر ان لغيره ان يملك المباحات لا يحايل الى من قد  
ملك هذا الماء فلا يحب عليه بذل فاضل كسائر الاموال والمعادن الجوز بعد صحة المأنة  
المباح والنهي عن بيع فضل الماء لا يوجب البذل لخواصه لانه لهما لم يوجب القول باجابه  
الى الله فيكون هذا كالتحريم عند الاولوية وفيه وجوب بذل العاقل منه **قال** دلم ظلم  
وعلكون الماء الجاهل منه على راي **اقول** ذهب الشيخ في الميسر الى عدم ملكية الماء  
الحار في البر المملوك لهم بل يكونون اول به والاولى الملك لانه مباح ما بين يديهم  
عليه للملك **قال** دلم ظلم ولو اوصى به البر الى جعفر او اصلاح او سدق فهو عليه

على حسب حكمهم فاسترك العمل الى من يصلوا الى الاذن من اوله ثم لا شيء عليه فاشرك  
الباقيون الى من يصلوا الى الماء وهكذا ويحكم المشترك **اقول** وجه الاول لنزول بعد  
موضعه لا يمنع ومن انه صليع به لمصنف ماله والاخرى الاول لان الباقي مختصون  
بما بعد الاول فلعلمه خاصة حامية **كما** **الاجابة** دلم ظلم ولا  
وفي معاصد **الاجابة** في الاجابة وفيه فصول **الاول** في الماهية **قال** دلم ظلم ولا  
العتبة عن المهر ولا المهر وان اذن له الولي على اشتكال **اقول** بشار من شامه الارض فثبت له حكمها ومن ان  
اذن له الولي فاجبر نفسه ومن صوم النفس على عدم اعتبار حيازة العتبة والاخرى الثانية  
لان اللوغ سبب لاشتراط **قال** دلم ظلم ولا الموت لاجدا على راي الا ان يكون المرصود  
مروفا على نفوت قبل اتمام المدة فالآخرى البطالة في الباقي **اقول** فاسلمان  
**ق** اذا كان الملك المورث موصوفا عليه فثبت قبل ان ياتي الميراث طلقا هل يطل  
الاجابة موت لاجدا **اقول** قال الميراث في الشجرة في الماهية وسائر الموت بطل  
الاجابة وقال الشيخ في اعلان الموت بطلها سواء كان موت المورث او المستاجر وكذا  
قال في الميسر ولما لم يكن من ولز الرزق وقال لغير الميراث والمستاجر مام  
هو رثة مقامه وقال ابو الصلاح لا يطل الاجابة بالموت وتكون وارثه كل واحد من  
الملك والمستاجر مام موصوفا به قال لغير اذرى وهو الاصح عندى واجازة الذي  
لست لغير العبد وبيع صحته فثبت له الاصل وان العقد مملوك فملك المستاجر  
المباح والمورث مال الاجابة مستقل حق كل الى ورثة الامة ولصحة المالك فان  
العقد انا انفس تسلط المستاجر على مملوك المورث فلا تنقض سيطرته على مملوك غيره  
واذ في الشجرة في الميراث اجماع الفرقة على احسان منها وبطلان باقينا والاعمال متبوع  
**ق** اذا كان الملك المورث وقفا ثم لغيره الموقوف عليه والمصنف توى هذا انه  
يطل موت المورث خاصة لان البطلان انما يسلق الوقف من الواقع فيقول المورث  
موتان انتهاء مدة لسمامة وامتياز مملوك غيره لاجته حتى ما خرج مملوك الوارث عن  
حق المستاجر بل انما استحق ملك المدة لغيره اعم مدة حيوة وللمصنف قول لغير  
ان كان ناظر الى الوقف وآجره بطلان الاجابة والا بطلت والاخرى  
البطلان في الوقف مطلقا لان استحقاق النظر كاستحقاق المانع **قال** دلم ظلم



ولو كان هو المصالح جوا لا فتر الجواز **اقول** وجه الجواز انه يمكن المصالح ملك مستقرا  
فلا يخل بايطار من ملك الرقة ولز كانت المصالح يتبعها لولا الملك الاول كما انه اذا ملك  
شجرة غرسه بغيره ثم اشترى الشجر فانه لا يخل بملك الشجر ولز كانت بطلان الشجر لولا ملكها  
اولا ويحصل انفس الجواز لان اذا ملك الرقة حدثت المصالح على حكم ما يبع للمصالح  
واذا كانت المصالح مملوكة لم لم يبق عقد الاجارة عليها كما لو كان المصالح مملوكة بالانابة  
لم يصح منه الاستيثار كما انكاح فانه كما لا يجوز لز خروج احته كذلك لو اشترى رقة ثم  
سقى النكاح وان الاجارة والملك لا يتفقان والمانع قد ثبت منقضي الاول العكس  
بالجمل كاجارة وملك الرق من النكاح وما نحن فيه بان ملك الرقة في النكاح تغلظ حكم  
المسفعة الا ترى لز سيد الرقة اذا وجب له المصالح على سلبها وان تغلظ الضمان ورنه  
الاجارة من المصالح تغلظ حكم الرقة فان المخرج اذا مضى الاجارة تحل عليه الرق  
وانما المخرج لم يكن ما كانا للنفقة حتى يبيع فلا يصير المصالح ملكا للمشتري بالشراء السيد  
ما كان مسفعا بغير الاجارة المرفوعة الا ترى انها لو وقعت بالشمه يكون الميراث لا لزج  
فاذا ما ينعى صانع الضمان المملوكة له وصفا وملكها الزوج بالشراء فانسخ النكاح **قال**  
دام ظل واستقر الضمان على المخرج جعل المتاجر ورنه الزايد من ملكه المثل اشكال  
**اقول** متنازع من انه المباشر ومن انه مفوض والارسل قال هذا كما مر في المشتري **قال**  
دام ظل ولو استاجر لغير المسفعة في حوائج منقعة على المتاجر الا ان مشارط على الرجوع  
فان متاجرا قد ربح فله اولى بطعمه مشا ومقبوض ولو قبل بوجوب العلف على المتاجر  
والنفقة على الرجوع كان رجعا **اقول** الاول قول الشيخ لانه استحق ما دفعه ملك المدة و  
النفقة للبقاء لا سيما المصالح فلا يحل عليه ذلك المثل يحصل من غيره ولانه ملك للمصالح  
لم يبق له عرض يملكه ليحصلها ولا روى مسلم بن سالم عن ابي عبد الله السلام عن رجل  
استاجر رجلا نفقة مائة ولم ينفق شيئا على ابنه حتى الى ارض فما كان من جوده الا جرح  
خيل النصارى او اكلهم فعلى من مال على المتاجر وانما **قال** انه محمول على اشتراط النفقة  
والمانع قول ابن ادرس للاصل وهو الحق لان الاجارة معارضة النقص خارجا عن المعقود  
لغير شرط ولانه سادس الرقبات والاجارة اشتراط النفقة وغيرها وتقدر في المتاجر  
من العرض لكنها مجهولة وجعلت اخرى لبعض جعل لكل زمان النفقة بالبيع ملك الرقة او

اخره

اخره فاجابها على غير ما خصيص لوفيق لم يثبت **قال** دام ظل ولو اتى عبده ثم اعتقه في  
الاثر ابطال الاجارة ويحرم على العبد انفا المصالح بان المدة والافرع عدم رجوعه  
على مولاه باخره **اقول** قوله الشيخ في المسوقة مولا ان اصدما رجوع ما جاز الملك على  
السدة ملك المدة والاخر لا يملكه وهو العصى لانه لا دليل عليه والاصل براء الذمة  
ويجوز الرجوع وعلى ما حكاه الشيخ به قول ووجهه ان يضافه مرمهاه مصلحه ولا رجوع  
وملكه المصالح معلول للملك العبد وتدر الرق العلى من الرق المعلول وقد امكنها منقضا  
**قال** دام ظل ورنه الاكفاء بالمشا لانه نظر **اقول** تشا من اختلاف الاصحاب فان  
الشيخ رحمه الله ذهب الى الاكفاء بها للاصل وانما العذر وسفقه لن ادرس الغرر  
والحاصل من الغرر الجمل بالمشا في شخصه ما يجمل من كل وجه وان ادرس من الجمل  
بوجه ما والعصى المانة لان النبي عن الغرر الذي هو المودى الى الساذج وهو ضا  
كذلك ولانه ربما انقضت الاجارة في بعض المدة فيعذر الرجوع بها **قال** دام ظل  
انما يصح من الدقيق او المرفوعة يحرم من المرفوعة الرق فالاثر الجواز **اقول**  
وجه الرق وجهه المتقضي وهو العقد وانما المصالح لا يملك وان اهدى الشريك لو  
ساقى صاحبه وشرط له زمان من المار يجوز وان كان على تنقيح المشتري ويحصل  
عدم العصى لاستدراكها العلف في ملكه له بعض على غيره وان صح الاجارة مسلم  
الشي لم ينعقد لان لزوم الاجارة بحالها مستلزم لزوم الملك له المسلم لعدم وجوب  
العلف بها تحفة لانه على من ملكه لانه اذا مسفته ليعود اليه فلا يستحق للغير وذلك  
مستلزم لعدم لزوم ملكه المسلم لعدم لزوم الاجارة بحالها واللائق بالجلد الضرورة  
فكذا المرفوع وهذا ينبغي على ملكه مال الاجارة نفس العقد اما على يد الملك بالعمل  
فلا استحالة **قال** دام ظل ولز قال لن حطة اليوم فلو كان لن حطة غدا فترا  
لعمل لحي المخرج المعنى **اقول** الاول قول ابن ادرس لانه عتد واحد اختلف فيه  
العوم بالعتد والناظر فلم يصح وان الاجارة لم رجعت شيئا معناه والمائة قول  
الشيخ في الخلاف لان الاصل الجواز ذلك والشيخ يحاج الى دليل وقوله عليه السلام  
الموسق عند شجرة ثم قال الشيخ في المسوقة يصح العقد فان حطه في اليوم  
الاول كان له الرسم ولكن حاله في العبد كان له اجرة الملك لزم من ذلك الرجوع



ولم يستع عن الذنوب والواجب بطلان الاجازة فله بعد المشقة مطلقا **قال** دام حكم  
ولم يجر كل شهر بدينهم ولم يجر او استاجر ليقبل القبر المحمول وليس كاشفا به  
كل فتر بدينهم او استاجر مئة شهر بدينهم فان زاد فتره فان الاقرض بطلان الاجازة  
فان اريد بالاجل **اول** هنا سائل **ت** اذا اجر الدار كل شهر بدينهم ولم يجر مجموع  
المدة لعرض المصنف بطلان وهو لعرض ادرس لعرض شرط الفتر فان العلم  
لعرض المصنف شرط لعرضها فانها انما يعلم بالمدة والمدة محمولة ولا يلزم من هنا  
كل فتر من اجرة المدة المحمول لعرض معلوم فتره المدة باجرها محمول ولا العوض  
محمول وتلك الشجة في النهاية والميسر والعقد لعرض الطارة في شهر ذاك ليس المحمد  
ولا الاسير ليس ساجر الدار كل شهر بل كل فتره بل كل فتره فانه الاقرار لعرض  
الشحان بان العذر لغيره هذا الشهر بدينهم ولذا اقره داما واخواته  
من ذلك **ب** اذا استاجر لغيره محمول الفتره فانه كل فتره بدينهم شرط لكل  
العمل والحقه وقال الشجة في الميسر اذا استاجر كل فتره امرة من غيره مشاهير  
كل فتره بدينهم **ج** وكذا اذا مال بعضها كل فتره بدينهم **د** فتر من اجرة الدار كل  
شهر بدينهم محمول لا محمول ذلك بان المدة محمولة زافها في العرض محمول لانها محمولة  
بالمشاهير **هـ** اذا مال لغيره الدار شهرا بدينهم فان زاد فتره اضر المصنف الفتر  
في استحقاق المدة لان المدة والاجر محمولان وكمل بطلان لاز شرط شرط  
بجمله لا والاجر بطلان في الكل **قال** دام حكم وحسب سلبها في شرط التعميل او  
الاطلاق ولزم في بعض الاوقات في عمل سلك العالم الاجر بالعقد ايضا لكن لا يجب  
سلبها الا بعد العمل وهو شرط تسليم الاقرض في تلك **اول** لانها معاوضة فلا يستحق  
سليم العرض الاستسلم المعروض وهذا قول الشجة في الميسر وهو الاقرض عندئذ  
عدمه لانها محمول بنفس العقد تحت سلبها ان مالكم **قال** دام حكم وكهف ليس  
العوض اكثر مما استاجر ولم يجر كل شهر فتره وانما الجبس واذا عارضه  
**اول** هذا لعرض المصنف وليس ادرس وسلا وجرى وهو الاقرض عندئذ لجره  
المصنف وهو ملك المصنف وانما الخارج وهو الربا اذا المعارضه لانه لم يجر على مال  
الاجازة الاول والا لم يجر مطلقا ولو اراء الى المعترضة المحسن من الصالح على السلام

والعبر

في الرجل ساجر الارض ثم يقرط ما اكثر مما استاجر فقال لا بأس بالجرى وقال السائل  
والمنع وسلا والصدق في المنع والبر الصلاح والبر الرابع في المدين بالخروج اتحاد  
الجنس ومنع لغيره الجنس معناه الرضى لعرضه الشجة بانه ربا وما رواه ابي بصير  
عن الصادق عليه السلام في الرجل ساجر الدار ثم يقرط ما اكثر مما استاجر قال لا بأس  
ذلك الا ان يحدث فيها شرا وعرضه لا يصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام انه لا بأس  
اساجر رجا وحده ثم او جرط ما اكثر مما استاجر بها الا ان يحدث فيها شرا او يقرط منها  
غلبة واخواته **الشيخ** من الربا وحمل الاضاح على الكراهة **قال** دام حكم وكذا لو  
سكن البعض فاجر الباني بالملك او الربا وكذا لو قبل خلاشي وقبله لعرضه باني **اول**  
منع الشجة بغيره الله من ذلك كله لانه ربا وبالروايتي المتقدمتين في المسألة ان يقرط ديا  
شرا او الباعث انما المحسن من الصالح على السلام فوجدته ان فضل الجانوت والاخر  
حرام والحق قوله لما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن  
الرجل يشتري الارض بدينه ويقرط منها بعضا فبقيت بعضا فبقيت بعضا فبقيت بعضا فبقيت  
الباقي وما تقدم **قال** دام حكم الثالث ان يكون المصنف مستقوما ولو استاجر فتره  
للمش او طعنا لغيره الجاس او الداريم والذمار والشم كذلك او الاستحار للثروة  
في طبعها فحق الجواز نظر من استاقت هذه المناق وكذا لا يضر منعها بالعقد  
**اول** البذل المصنف من ان يكون مستقوما لعرض بدل المال في معاملها وليس له ذلك  
كان يذل المال لها صنها وتذروا فتره منه كما منع من شرطه ما لا يضر به وجه الجواز  
فما ذكر انها شارة قد سماج اليها وانما قال تقاصم ان الفتر في الكثرة اطهر لانه استجار  
الربا من الشتم ومن الفاجر ما هو اطهر من كثير من الربا من انما الفاجر الواحد فلا  
تقصد للشتم كالكثر فكون استجارا كسواء الجبه من الخط والشعر والامر عندئذ  
الاطلاق في الفاجر لغيره **قال** دام حكم اما لو استاجر شجرة الخقف عليها الساب  
او ليس تطل بها فلو جبه الجواز **اول** وجه الجواز دعا الفتره في الهاديه قال الشجة  
وكمل عدمه ان الاسرار لا تقصد لهذه الاعراض ولعدم جعلها ربحا لها فتره على  
العاصب مع ضمانه المستقومة والاقترض بطلان **قال** دام حكم ولو استاجر الطير  
للاضاح والولد مع الكفاية جاز والاقترض قوله من عدتها للكاية **اول** يحتمل النسخ



استغفار

بعض المباح كعبد من عبدي قبل الفسخ والظالم هناك موصوف **أ** الفسخ وهو محجوب فيه ولا يفسخ العقد بمجرد ذلك بل له إيمان الإجماع فله حينئذ استيفاء المأجر المأقاة في الرجوع على القاصد بأجر مثل الماضي وله الفسخ في الجمع لغوات المعقود عليه بل ينضم إن المعقود عليه هو المأجور ولم يحصل له الكمال وهو له الفسخ في الماضي خاصة ويستوفى المأجر في الباقي فله نظير سابق من بعض الصفقة وهو غير مضمّن العقد وإن إقصاءه بالمقتضى وبموقوفات بعض المعقود عليه فيه لا يغيره والفقهاء كما عليه بعض جعله في غير الموضع وبدءه بطلب المأجر فإن كان قد تفتق فله المطالبة بقسطه من المسمى وهو جزء من نسبه إليه كنسبه أجرة إلى إجماع الكل وهذا الاشتراك فيه بل هل له مطالبة بأجرة من نسبه إليه كمنه حيث أنه مضمّن في بدءه ففسخه بقسطه من حيث إن العقد بشرط الماضي فله نظير من حيث أنه مضمّن في بدءه ففسخه بقسطه من حيث إن العقد تفتق فمات ما تفتق عنه والآن أنه مضمّن ضامنه بالتمتع والأصل عدمه وهذا كما لا يخفى بعض المباح والراجح عندي أنه لا يصح عليه إلا بقسطه من المسمى فله فعل هذا لو لم يفسخ ضامنه المسمى لم يكن له الرجوع عليه بسنن واستيفاء المأجر على القاصد **قال** دام ظله ولو حذر حذف من المستأجر من الاستيفاء كما لو استأجر عملاً للبحر فنقطع إلى ما قاله الزبير تحذر كل من الموضع والمستأجر في الفسخ والعقد المأجور **أول** وجه القوت أنه قد عُدَّ أحد من استيفاء المأجر لأن الاحتراز عن الضرر المظنون ولعلّه فكان للمستأجر الفسخ كما في الفسخ قبل تفتق المستأجر العقد المأجور الفسخ الحظا عنه ويجعل عدمه لأنه ملك في الفسخ ولم تقدر عملاً استيفاء ولم يلائم حكم الإلزام معلوم وأنكون مضمون فلا يعارض المعلوم **والجواب** عن الأول ليس كقولنا أن العقد الشرع وهو الباقي المعلوم أن وجهه العمل بالظن مطلقاً حاصل من عقد من طعن بعض ما ليس المكلف بالعاقلة أن وجهه العمل بمقتضى هذا الأمر المحذور وكل من جعل له ظن المحذور وجهه عليه إقصاء به **والأول** وجهه أنه لما لم يلائم إجماعه وأفعاله تعالى ولا يلتصق به إلى الهلكة واضع الركاب على أنه ما يظن به الهلاك غير الشرعي والإجماع على أن الضرر في مثل هذا الموضع جازم **والأقرب** عندي الأول وهو محذور ولا بد منها **قال** دام ظله ولو استأجر داراً للسكنى تحدث حذف عام من الإقامة بذلك البلد فله غير المسافر **أول** مثلاً فأنتم والراجح هو التخيير والفرق بين الأول وآخر فالمنع جازم



من اجل منفعة المستاجر خاصة **قال** دام ظله فلو اجرت من وجهه على ما يحسب من ماله من غير ان يملكه  
 عن غيره لم ينع وكذا لو اجرت من المملوك الواسع عليه فانها لا تنفع على المستاجر وهل ينع من  
 المجرور الاثر لعدم **اقول** حصول المنفعة للمستاجر لا ينع الاثر لان العقل انما كان له عند الا  
 اجتماع العرضان لولا ذلك لما تحقق المعاوضة فلا خلاف اذا لم ينع ذلك فاذا استاجر انسان  
 غيره ليعمل به لا ليعمل له في نفسه فذلك الوقت يطلب الاجارة قطعا فيها حسنة **قال**  
 يستطيع وجهه عليه من الاستدلال واما وجهه على ما يحسب من ماله من غير ان يملكه  
 نفسه لغيره للملك الواسع عليه ان ينع المجرور ليعمل به الا ان كان قد وقع عليه لم ينع  
 المستاجر قطعا وهل ينع من المجرور قبل ان ينع لان الاثر على وجهه الداعي الى العمل  
 مشروطا وضاهاها ولا يتصل فان عمل الداعي لا يتصل بالعمل كما ان المعروف وان ينع من  
 المملك فانما علمان للداعي ولا يتصل بالعمل ولا ان الاجارة وانما له لثبوت الاثر على وجهه  
 الصلوة بما علمت والاثر في العمل لان العمل لولا ان ينع لثبوتها في حياضان و  
 غاية الصلوة المقر والاختلاف لولا ان ينع لثبوتها في حياضان و  
 المحذور وهو شاق للكون حصول الوجه عليه لكن جعل الماء غايه فثبت الاول وانما الاثر  
 بعد بطلان الصلوة والاجارة من غير هذه الصلوة ومن الاستدلال من الملية **قال**  
 دام ظله ولو استاجر ولي الملية عن صلوة الغائبة وجهه على الاجرة الانسان بما علمت من  
 في القوان فان استاجر اجرت كل واحد عن سنة حاز لكل شرط المرتبة من فعلها فان  
 او قعا دفعه فان علم كل منهما بعد الآخر وجهه على كل واحد منهما فضايف سنة وان  
 جعله وكذلك في ضمان الاول اسكال **قال** مشاء من ان الغاء الميراث لعدم اعلانه  
 ومن ان ينع وما يشتران ولانه استاجر وجهه للفعل الصحيح فلم يوقعه والفعل مقدر  
 والميراث منها لان ترك المقدر منسوب الى الغاء والوجه الاول لان السنة على ما اتفق  
 من المباشرة لغيره كمن قدم الاجرة طعا ما عقيب **قال** دام ظله في جواز الاستدلال  
 للاصطلاح الاحساس او الالفاظ او الاحياء ونظر مشاء من وقوع ذلك للمجرور او  
 للمستاجر **قال** معنى طاع ان يملك المياحات على ما يحتاج اليه ام لا والابن الاول لانه  
 اذا وجد في جوف السمك شيئا كان له ملكه مع اليه **قال** دام ظله ونسج استهجان خاصا  
 وهو ان ينع من مستاجر من معيشة فلا يجوز له العمل لغيره الا ان ينع فان عمل من دون الاذن

انما العمل بالمرء  
 وانما العمل بالمرء  
 فان كان العمل به  
 فليس له العمل به

فلا اذن

فلا اذن ينع التوارث المستاجر من الشئ والمطالبة بوجه المثل او المسمى للماء له او  
 المستاجر **اول** على قول الشئ ينع الاجارة ووجه القول ان العمل بالماء وهو المثل  
 عليه من غير ان ينع لغيره المثل المسمى لم ينع له ان ينع المثل المسمى او المستاجر  
 الماء بوجه المثل او المسمى الماء وهو المثل **قال** دام ظله وهل ينع المثل المسمى  
 او المثل ووجه المثل في نفسه وصحة المثل كما لصنع في الصاغة وما به البركة الدار الاثر  
 الاول الاستدلال الاجرة بانقران دون الماء بانقران والرفض سوغت ما دل العمل  
**اقول** يحمل الماء لان الاجارة موضوعية الاستحقاق المضاف فان استحقق بها غير  
 في ما بعده ولغيره تعالى فان ارضى لم ينع من ارضى عن الاجارة ليعمل الارض  
 لا باليمن وفائدة هذا انه لو انقطع المثل طول المدة فعمل الاول ينع وعمل الماء ومن  
 ليعمل الاجارة ونعت المضاف والاجارة ينع بوجهه ويحق المضاف لان النطاق الذي  
 ولو قيل بان المعقود عليه كالماء لانها حياضان فضايف كان حياض منعت العقد في  
 الارضاض ونسقط شرط من اللقطة ونحو المستاجر ليعمل الصلوة وانما ارضى في ماول  
 الاجارة ليعمل ان هذا لان الصلوة دايمة الى هذه العشرة ولا يجب على بها ليعملها  
 والبيع لا يمتنع ولام الاستدلال هذه العشرة المقصود لوانه مضبوط في مضاف فعمل الاجارة  
 الاجارة من ادله هذه الاجارة لان الاجارة ماول مضاف مقدره فمدرج فيها مالا  
 مضافه على فلهذا عدل اليها **قال** دام ظله فان اسقط المثل لم ينع استحقاق الاجارة ولو  
 دفعته الى خادمتها فلا اذن ذلك ايضا **اول** وجه القول من المقصود الرضا وحلف  
 ما حصل من المصنوعات فعمل مطلق على المباشرة ولم ينع المقصود عليه ويحمل السحاق  
 الاجرة لوجود الارض لان المثل ينع لما تقدم والوجه عدم الاستحقاق اما المسمى  
 المقصود عمله فلهذا مباحثه ولما اجرة المثل فلانها مباحثه **قال** دام ظله فان المرفوع  
 او المرفوع يطلب الاجارة لمن كانت معه ولو كانت مضمونة فلا اذن ينع اجرة المثل  
 ركبها **اول** وجه القول انه استحق هذه المضاف عليها وتعدر استحقاق من ينع منها  
 ومن يلع المثل وهو المرفوع من ينع المضاف الى المرفوع اما في موت المرفوع فانه يعدر  
 استحقاق المقصود عليه لانه لا يملك اياها عن متاعه لاصلا في الضمان في الارض  
 لاصلا في المثل باجتماعه فانه قد يدر على احد الولدين دون الاخر فكان كانهما



الدار ولما المرصعة فلما قلنا من احتمال انصراف الاطلاق اليها وتلك مجردة من شرط  
موت المريض او المصنف او الاب لانه المستأجر وقد انصرف من كفاية لموت  
المستأجر من شرط للاطلاق **قال** دام ظلم وكفى في العمل منها ولو اختلف فالأثر وجوب  
اسراط الجون وغيرها **أقول** وجه القول اختلاف الاعراض والاجز باختلفا فيكون غير  
ومن استعان المستحق وهو معلوم والحق في هذه المسألة راجع الى الاختلاف بالاشد  
والضعف بسبب وقد اختلف الناس على هذه المسألة **قال** انه لاختلاف المزج وهو التحقيق  
**ت** انه باعنا راجع الى الاعمال **قال** انه باعنا راجع الى الاعراض فاعلى الاول عيب  
استراط الجون وغيرها ولهذا اضاء المصنف على الماتر لاشتراط فعل الماتر في  
مسمى العمل وعلى الثالث لا يكون الا الضد كما لو يرد القوت وتراب العين والشعر فيخط  
ينحل على الجيد والاصح عنه ان يجعل المصنف اقرب **قال** دام ظلم ولو عرض الاجير  
فان كانه عصفونه لم يطل الزم الاستحباب للعمل لكونه مبيعا بطلت وكذا لو كان ولو  
اختلف العلل صلتها الا ان كان في الاقرب انما كان المصنف مثل النسخ لاختلاف الاعراض اختلف  
الايمان **أقول** الصحيح ما ذكره المصنف فان العرض لا يكمل من غير الماتر فاشبه ما لو اتم  
الماتر في نوع مسلم الماتر وكما عده لانه مشتمل في ذاته في شرطه والاصح الاول لعقن  
كما اختلف الاعراض في بعضها الماتر في بعضها لاختلافهم في الجود والصحة **قال** دام ظلم  
وروي في شرطه اربع عشرة فاما على خمسة وعشرين فاما اصاب واحدا فهو للادب وانين  
للنساء وهكذا فان عمل في الضم لا يقدح في صحة خمسة وعشرين **أقول** روي الشيخ في النهاية  
عن ابن شبيب انما على عشرة قال سئل ما عداه عليه السلام عن رجل يملك رجلا  
محرره من عشرة فاما عشرة دراهم محض له فانه بمحرم قال في عشرة وعشرين فاما ما  
واحد فهو للبايع الاول والبايع للائمن والملك للثلاثة وعلى هذا اصاب الى عشرة ولم يرض  
الشيء للثلاثة بها وحده وذهب في الميسر ولين اذ ليس اللمس في المسمى على اجرة الملك  
وهو الاقوى عندى وكل الروايات على ان استأجر لا يستأجر الربا وانما عرض والقناط  
فان اذا اراد ان يعلم من عدد او يبدأ عدد الى عدد وشكر لم يكون له من غير ذلك العدد  
عنه ويرد عليه حذره فاطلغ تنقذ فالنصف هو المطلوب مسلم اذا اراد ان يعلم من عدد  
العشر مكررا من عشرة في تسطيل ما به ويرد عشر على المخرج ونقطة صار على خمسة

وهو المطلوب او يتناول **سئل** على العشرة واذا وبعث نصف العشرة في المجموع  
صار ايضا خمسة وعشرين ولو علمنا بالرواية هل يردى من غير نفسه على خمسة عشر منه  
اسكال الشارح من عدم النفس ووجود العلم **قال** دام ظلم وعلى تعلم القرآن الا مع  
الرجوع فيقدره بالعمل فيعدد السور او الزمان على اسكال الشارح في يردى السور  
في سهوله الحفظ **أقول** ومن اطلاق الاحباب **قال** دام ظلم ولو استعمله لائق الآلة  
ثم لقيه عن نفسي الاول نفس وجوب اعاده التعلم نظر **أقول** شارحنا لا يعقد تعلم  
السور اي حفظها لا يحفظ آياتها مجمعة في القوة كما ينظم لان السور هي عمل الآيات  
وانما وقع العقد على المجموع ووجوب الاجزاء بالبقية ومن انه قد فعل هذه الآية مستقط  
عنه تعلمها فاذا لم يعلمها لم يحسب اعاده التعلم لان الاجزاء لا تقضى التكرار والحق فيمن  
له المسمى متين على مسلمين **ت** ان السنان هل هو مقدور ام لا ذهب الحكماء بان  
الاول لانه عندهم هذا العلم والعلم هو تدوير كذا كان احد الضدين مقدور على الآخر  
مقدور وذهب القاضى عبد الجبار والراشدي الى انه غير مقدور لانه عدم والعدم غير  
مقدور فعلى الاول لا تحسب الاعيان لانه سمى المتعارف على الماتر يعني على **قال** وهي  
انه هل السور عاين عن مجموع الآيات مع الله الاجماع او لا معها فان كان الاول وجبت  
الاعيان والله كان الماتر لا يجب لان الجوز اذا لم يشترط صحة اخراجه مع باقي الاجزاء  
اجزاء والا قولى عندى انه ان امكن ولم يكن من شرط المساجد وصحت الاعادة لان الواجب  
ما هو على ما وجب الحفظ عاين **قال** دام ظلم وهل يجوز على تعلم الفقه الوجه المنع من  
الوجوب والحوادث لا معه **أقول** البحث فانه موصوف **ت** من حيث الغرض ووجه  
القول انه اذا عيّن التعلم عليه كان من الواجبات المعينة فلا يجوز له ان يأخذ الاجز عليها  
ولان كلما يكونه مما لم يرض لم يرضه فعلى عدم وصول الغرض فلا يكون  
في معناه عويص لكن هذا كذلك لانه قد تغير عليه فلا يصح الاطلاق مع عدمه بحوزة  
المستقى واستاء الماتر اما الاول فلا تعلم مقتضوه واما الثاني فلا مانع الا في  
على الكفاية ولا يصح للماتر ان يحسب الضمان ووجه على الكفاية فان كفاية شرطه امور  
النوع واجبه على الكفاية والحق عندى ان كل واحد على محض من لا يجوز للاختلاف اخذ







**قال** دام طلبه ولا حيا والمستاجر الآ أن بعد الزرع سبب الغرق ارا انقطاع الماء اولية  
 تحت الكنف الزرع او بعد الارض تحت الارض المستاجر بالحق ومكمل بعد الارض **اول** وجه  
 الاول ان اجازة موقوفه للعقد الاول على حاق من المانع كان كل المانع وجه الثاني  
 ان الاجازة تفرق العقد الاول ومقتضاها وجه الثالث ان المانع وهو المانع وعلم ان الارض  
 جاز منه في مقابل كل منعه فيها فليس شرط ما سقط عرضه وهو المانع وعلم ان الارض  
 هنا موارش المعاوضة ويخرج من المانع سببه الله كسنة الارض عن المانع المناصه  
 عن ايج كمال المانع **قال** دام طلبه والمالك منه من زرع ما بين بعد المدة على شكل  
**القول** يحمل عدمه انه ملك المانع هذه المدة وهو المانع وجه الثاني ان المانع في المصروف الى  
 ان المالك يملك منه الاجزاء الى المطالبه بالبيع والزرع ما بين في حكمه وشكله فيكون  
 يحمل له المانع في احواله حتى يخلص من ذلك ثم يملك وجه الثالث ان زرع المانع له ان يملك  
 بالطلب في احواله لان له حق الانتفاع بالارض في تلك المدة بالزرع او غيره من المنفعة  
 فلم يمتنع من ذلك فان المانع كان له ان يطالب بالبيع لان صاحب الارض لم يذن له  
 في ذلك فهو يمتنع الغاصب ولا ان لو لم يملك منه اوجبه اذ هو في المانع على حكمه  
 فملك منه فلم يمتنع المالك المالك والحق من المانع **قال** دام طلبه  
 فملك منه فلم يمتنع المالك المالك والحق من المانع **قال** دام طلبه  
 ولو استاجر منه لزوع لا يملك فيها فان شرط فله بعد المدة ازم وان اعمل المانع  
 واعتد ان كان الانتفاع فعل الاول اعمل وجوب الاعاء بالاج **اول** وجه الاول  
 وجود المقتضى اصدور الاعاء والقبول بالصيغة المعتد شرعا من ملكها اجازة  
 التفرق والمدة مضطمة يمكن استئجارها وانما المانع اذ ليس هنا الاجزاء والبيع  
 بعد فلا يحصل الانتفاع معه وهذا الاصل لما نفع اذ ليس البيع مقتضى لجواز الاعاء  
 بالاج شرعا او صلحا وعلم حصول استئجار الانتفاع ان لفه المدة ليس شرط في صحة  
 الاجازة بل في انفا احواله وليس حاشا في والام صحت الاعاء احوالا وجه الثاني ان  
 لو لا امكان الانتفاع لكان قد اساء قريبا خاليا عن المانع فيطلب الانتفاع في طلبه  
 مع عن الانتفاع بما لان الاجازة يملك المانع واذ لم يكن مانع لم يعجز وانما هو الانتفاع  
 في ان يحصل فلهما ولو هو المقتضى وانما المانع وجه وجوب الاعاء انه في  
 موضع حق فلا يلزم قبل اذ كان ولا ان عدم وجوب الاعاء مستلزم عدم ملكه المستاجر

قال ان كسبه  
 من وجه الانتفاع  
 مع عدمه

المانع

منه

مستوفى مطلوبه بالاجازة فلا يعجز ومكمل عدمه والاعاء شرط الاعاء بعد المدة لانه  
 يقتضي مقتضى الطلاق وهو مقتضى يحمل العقد فلا يعجز والاعاء وجوب الاعاء ما بين  
 المثل لانه مع من يقتضيه قوله عليه السلام ليس اذن طام حق وانما الاعاء ليعمل على  
 صحة دالة المانع في هذا المدة والمدة موقوفه **قال** دام طلبه وجه الثاني  
 للذين منه مع ان الغرض قبل الانتفاء فان شرط العلم بعد المدة ازم شرط حاق المانع  
 ولا ارض على اصدما ومكمل مع عدم شرط من المالك من البيع **الافاضل** **اول**  
 وجه الاحتمال انه وضع باذن وهو عرضي محتم ولعل ان عليه السلام ليس لعرضي عالم  
 حق ومنه من ان ليس بظالم له حق وهذا ليس بظالم له حق وهذا ليس بظالم له حق  
 في الاجازة فيتحمل ولا ان بعد المدة في الاجازة مقتضى التفرق عند القضاة والاعاء  
 لم يكن له فائدة وهو الصحيح **الفصل الثالث في الاعاء** **قال** دام طلبه واذ انبت  
 الاجازة المينة في المستاجر فالأمر للموثر ان كان مفضلا فان اشحت الاجازة فني  
 التبعه ان كان خلاف المقتضى وظاهر البطلان فانها ما بعد فيها **اول** متضمن انه  
 ناع على حكمه ومن انه مانع للاصل فلا يكون منكم اقوى من ملكه ملك الاصل كان متروكا  
 فكذلك العرض والاقوى الاول **قال** دام طلبه والاقوى عدم احاب الموقوف على المصا  
**القول** وجه العرض انها اعيان والاجازة انما تناول المانع وتحمل احواله على حملها للام  
 على العاين والاقوى الاول **قال** دام طلبه واستجار كل من الغناء والوضاح لا  
 يستحق الربح فان بينهما ما قطع القين اعمل البيع لانه المقصود والتعويض والحقار  
**اول** كغناء غناء غير التي حوت ومن غناء عانة عن حفظ الضبي وتقدر غطاء  
 غل راسه وشاة وخرقة وتطير من الحاسات وتكسب وانما في المدة ودر بطة  
 وتحرر في المدة لسان وحمل وجه احواله البيع انه جعل العرض في مقابل شئ فذات  
 اصدما فستقط قسطه ولا يما جمعا مستقودا وجه الاحتمال ان العرض ليس الا ان لا  
 سادل الاعاء انما يبعد لان الاعاء وصفت للمانع فالاعاء يقع باقية في منزله  
 الصفات المكمل للمقصود فقد طعن في صحة البيع والاعفاء بالحق لان المانع  
 الاعاء جزء من العرض والاقوى الاول **قال** دام طلبه وكاب المانع على المانع و  
 الكس على المانع والصنع على الصانع اشكال **اول** متضمن العاق وان



الاجابة الاساول الاعيان والاقوي الثاني **قال** دام ظلم ولو استاجر ارضا للزراعة  
 ولها شجرة معلوم والعاقد ينفذ البعده في كل واحد من الطرفين العاقد الثاني سائر  
 الارض منفرد وبان بعد اصيل البعده **اول** وجه الاول ان الزمان مستقر  
 الله فالاجارة للزراعة كشرط الشراء والا لا ينفذ الغرض المقصود ووجه الثاني  
 الاقتصار على موجب القسط وانما مراد عليه اوفى مطرد وليس والاصح الاول  
**قال** دام ظلم ونزع البعده المتنازع وقت البطلان ونحو الارزاقه على انك  
 دون الاترار **وجه** من انظر العقد الى التمسك بالمعقود لا انظر الى القسط  
 الى حقيقة العرفه ومنه ان يملكه ولا ينفذ **وجه** من ان يملكه على الحق منها  
 والارزاق لا يجوز له ان ينفذ **وجه** من ان يملكه على الحق منها فان شرطه في العقد  
 فالارزاق يملكه العبد **وجه** من ان يملكه على الحق منها فان شرطه في العقد  
 دام ظلم فان يملكه العبد **وجه** من ان يملكه على الحق منها فان شرطه في العقد  
 العبد وان يملكه على الحق من من العبد ان يملكه **وجه** من ان يملكه على الحق منها  
 القمان وهو الاصح ووجه الثاني ان كانا معا **وجه** من ان يملكه على الحق منها  
 مع رد العنصر **قال** دام ظلم ولو سلك ما لا يملكه من ارضه لم يملكه  
 المستحق والعاقد من الاجرة ويملك العبد المثل وكذا لو شرط على من يملك  
 حرد **وجه** الاول انه استعمل المانع المعقود عليها وانه فاني القضا  
 الوصول الى العاقد **وجه** من ان يملكه على الحق منها فان شرطه في العقد  
 فاسبقه في نفسه فزاد هذا المصلحة ووجه الثاني ان الزمان غير متعين  
 مستعدا لجميع لان كسب العاقد ينفذ في كل الطرق كلها **قال** دام ظلم ولو  
 استاجر حياكة عيشه فوفى من فروع مضمرة زائدا في القول او الغرض فلا اجرة  
 عن الزمان وعليه ضمان بعض المستوفى فيها فان كان حياكة زائدا في القول خاصية في  
 المسكن وليس زائدا في الغرض اصيل عدم الاجرة للمساكنة والمسكن وكذا لو نقص  
 فيها لكن حالها لو اجاز استوفى جميعها **وجه** الثاني انه لا يملكه بالمشروط  
 وزاد ولا يملكه الثاني مستحق الاجرة لعدم الزمان خاصة ويملك بالضرر او  
 العمل وهو المطلوب او بما يملكه ايضا **وجه** من ان يملكه على الحق منها

سائر  
 ٨

الاجرة ملكا ثانيا مستقرا استلم العنصر الموصوفا للعمل لا مجرد العمل لكن له  
 مدخل في ملك الاجرة ايضا **وجه** من ان يملكه على الحق منها فان شرطه في العقد  
 فقال المستاجر ان الهلاك في وقت كذا ولو قتل العمل او قتل العنصر وتلك الموجبة  
 بوقت كذا وهو بعد ما اصيل تقدم قول المستاجر لان الاصيل عدم العمل وانه  
 شكر وحسب العرفه ولم يعرف بوجوده العام ويحمل عدم قول المورع وهو  
 مالك العبد او العاقد لان المستاجر يملك الهلاك او الايمان على النقص **وجه**  
**قال** دام ظلم ولو قال امرك بقطع فناء فقال بملك قصفا عدم قول المالك بخلاف  
**اول** هذا احصاء الشئ في كتاب الاجارة من الحلاف وان ارسل لان الاصيل  
 عدم الاذن الذي بعد ان يملكه على الحق منها فان شرطه في العقد  
 منه والاصل عدمه ولانها لو اضمنا في اصيل الاذن كان القول قول المالك  
 فكذا اذا اضمنا في صفه لان عدم الموصوف عليه لعدم الصفه وقال الشيخ  
 في كتابه الوكالة من الحلاف القول قول الخطا لان الاصيل عدم الموصوف  
 الاول **قال** دام ظلم ولو كانت الخطوط للخطا في ارضه نظر اقره ذلك  
**وجه** من ان يملكه على الحق منها فان شرطه في العقد  
 الكلام فيها وقد تقرر المصنف عدم قول المالك ونفي الاجرة عنه والخطوط منع  
 الاجرة على هذا القدر بحث الاجرة لا يملك المالك الخطوط فكان للخطا احدى  
 وهذا هو الاثر عند المصنف والاصح عنه ويحمل صففا منع لانه لو كانت  
 مستحقة للمالك والاجرة مستحقة له والمالك ظالم في منع الاجرة فلا يعاد الظلم  
 بالظلم وليس بخلاف ان اصد العوم من اذا منع من هو عليه لم يمتنع اضر الاجرة  
 فلما حلف المالك بعدم اضر الاجرة فانه يمتنع في الخطوط **قال** دام ظلم ولو قال  
 اجرك كل شهر بدينهم من غير تعين فقال بملك سنة بدنا رفق تقدم قول المستاجر  
 من **اول** شاعره انه يدعي الصحة والمالك يدعي الظلمة تقدم قول مدعي الصحة  
 ووجه عدم اجارة سنة والاصل في ذلك انه اذا ادعى مدعي الصحة الصفه  
 سريان صفته والاصل عدمها بل يكون القول قوله لاطلاق الاصل ام لا  
 لاسر عدم الاول الثاني شعاره ان تقدم قول الثاني الزمان وانما يقدم قول

عام



مدعى القحة قطعا فيما لم يشمل القحة على زناه كما اذا ادعى احدهما اجابة كل شئ  
بدنار وادعى الآخر اجابة شئ واحد معنى بدنار **قال** دام ظلم فان قد رخصنا  
قول المالك فان لا تفرى صحة العقد في الشهر الاول هنا **اول** هذا اذا كان شرط  
هذا الشهر درهما ورجه القوه انما هما على وتزوج الاجابة في الشهر الاول درهم  
لكن احدهما مدعى وقوعه على وجه بطل والآخر يقول مدعى وقوعه على وجه صحيح  
وكان القول قول الآخر ويحمل صغفا المطلقان لانه مقتضى قول المالك وقد  
تقدمناه كما تقدم والاصح عندي الاول **الاسكال** انما لم ينعنا على صحة الاجابة  
في الشهر الاول بل انما ينعن على قول المتزوج وسطل على قول المخرج والعلم مقرر  
في الشهر الاول لا وجه له **الاسكال** هذا الكلام لا وجه له والعلم مقرر  
من عدم تحريم المبحث فان البحث انما هو فيما اذا انعنا على وقوع عقد وعلى ناوله  
شئ معناه ولو ضما من زمان او غيره بم اصلنا في صحة العقد وطلانه فان لم  
يشمل دعوى القحة على زناه الاصل عددها وكان المنع على كل المزاك كالقول  
قول مدعى القحة اجماعا وان اشتمل على زناه الاصل عددها وكان المنع  
عليه كذا لمزاد كان القول بعض المزاك فبعض البحث فالحال الاول يتقدم و  
هذه المسألة الثالثة فحمل القحة فيما اتفقا عليه لانه الزمان بمعنى عدم قول مدعى  
القحة فيه لوجود المقتضى وهو انما هما على وتزوج عقد وعلى ناوله الشهر الاول  
وعدم المانع فيه لان معنى الزمان التي مدعىها لا يقتضى البطلان فيه ويحمل عدم  
قول المالك في معنى العقد المتعنى لذلك لانه منكر وسب الاشياء انهم قالوا  
تقدم قول مدعى القحة فيما اتفقا على ناول العقد اياه فهو قولهم اتفقا على صحة  
**قال** دام ظلم وكذا الاسكال في تقدم قول المتزوج لو ادعى اوجه مدة معلومة  
او عوضا معينا واكثر المالك البعض منها والا تفرى التقدم فيما لم ينعن دعوى **اول**  
وجه القوه انه مع فتمم الدعوى الرائدة يكون على خلاف الاصل ويكون الاجر منكرا  
فلم يقدّم قول المتزوج مقدم المخرج وهو خلاف الاصل على التوليذ والظاهر  
الراجح وهو ما قل ويحمل التقدم مطلقا لعدم الاصل المتقدم وهو تقدم مدعى القحة  
**المقتضى الثاني** في المزاوغة **قال** دام ظلم ولا بد منها من اجاب قوله رازمك

ادعائك او ادفع هذه الارض على اشكال **اول** من عشان انك لم  
تضع الاثر الا صيغة الماضي ومن دلالة على المقصود ولجواز جملة العمل و  
العدس فيما اولي ولولا به الحسن من محبوب عن جابر بن جبر عن ابي الربيع الثاني  
عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل تزوج ارض رجل آخر فشرط عليه  
ملها للذكر وملها للمقتدر قال لا ينبغي لمن يني بذكر ولا بغيره ولكن يقول لها حب  
الارض ان يزوجني او منك ولك منها كذا وكذا نصف او ملتها او ما كان من شرط المدة  
فاذا جاز المتول بهذه الصيغة فجاز الاى به بالامر اولى وما يحسن من سجد  
عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان انه قال في الرجل يزوج ارض غيره فيقول  
ملت المقتدر ملتها للذكر فقال لا ينبغي شئ من يحب والغير ولكن يقول ان يزوجني  
كذا وكذا لمن شئت نصفا ومن شئت ملها والاصح انه لا ينعن الا باللفظ الماضي و  
كذا في كل عقد الزم **قال** دام ظلم ولو شرط مده يدرك فيها الزوج قطعا او ظنا  
صح ولو علم المقصود فاشكال **اول** يشار من اشياخ المتفكر المقصود والعقد  
التي هي شرط ومن وجوبه الا بقاء لانه زوج حق والا تفرى بطلان العقد **قال**  
دام ظلم ولو ذكر مدة بطن الادراك فيها فلم يحصل فالزمن ان المالك الارز له  
مع الارش او السعة بالاجرة سواء كان سبب الزاوج كما لم يشرط بالما خرا او  
منه قبل الله تعالى كغير الاحقة وتا هذا المباء **اول** وجه القول ان الممن  
في ملكه الغرض اذ في شئ معلوم والادراك الاول ناول ما بعد المدة المشروطة  
فلا يجوز على السعة ويحمل الوجوب لانه في الشروع والبيع ضرر وقال عليه السلام  
لا ضرر ولا ضرار ولانه ليس لغرض ظالم **قال** دام ظلم ولو شرط في العقد  
ما حذر عنه المدة ان يفي بعد فالا تفرى البطلان **اول** وجه القول انه  
فقتضى بطل المدة ولان الشرط جزء من هذا العوض فيتحقق بجهل ومن  
حدث انه قد شرط ما يقتضيه لمن فلما انزع الاطلاق بحسب السعة والاصح له  
الحواز والاصح الاول **قال** دام ظلم ولو شرط ان يكون الما في بعد العشرة  
منها او شرط احوال المدة او لا والماء منها بطل على اشكال **اول** انما  
الاسكال في الاول فيبني من قوله عليه السلام المومن من عند شره وطم ومن



انه يمكن ان لا يخرج الادلك التدبر يخص الجاهل باجمها وهو غير جائز اجماعا  
واذا كانت احوال الفقه واعمال البطلان بطل العتد والاصح عند البطلان  
واما الاسكال في المسئلة وهو التدبر فمما ان اهل الكتاب يفترون الشجر  
وان ادرى ومنع كبر من الالهياب وهو الاصح عندى لما دللناه **قال** دام ظل  
ولو شرط احد على الاخر شيئا فعند له من غير احوال معناه ان لا يحق له على  
راى **اول** هذا احسان الشجر الطوى وقيل بالميز والاول اتمى للاصل **قال**  
دام ظل وفيه محذور كونه التدبر من حيث نظر وكذا لو كان التدبر من حيث  
من رابع **اول** مشار من احواله الفقه ومن عدم وروده في الشرع والاسباب  
سلبه من احوال **قال** دام ظل والاطلاق يقتضى كونه التدبر على العامل و  
حكم البطلان **اول** وجه الاول انه الغالب من احوال الارض والاطلاق  
يحمل على الغالب ولقول الله عليه السلام لما سئل عن المزارع المفقعة  
منكر والارض لصاحبها **واجم** بان المزرع الملقى بسلام الجحش لا ينفذ العموم  
وجه الثاني هو كونه من كل منهما فان كان اعم منهما والعام دلالة له على الخاص  
فبطلان الجاهل وهو الاصح عندى **قال** دام ظل فلو تلف بانه سمانه او ارضه  
او نقص لم يكن عليه شيء ولو زاد فاما على اشتكال **اول** قال الشيخ في النهاية  
من مزارع ارضا على ملك او ربع وربع العلم حاز لصاحب الارض ان يخرص  
عليه الفلحة مرة كانت او غير ذلك فان رضى المزارع بما عرض احدنا كان عليه حصص صاحب  
الارض سواء انقص الخرص او زاد وكان له الباقي فان هلك الفلحة بعد الخرص بانه  
سواء لم يكن عليه للمزارع شيء واعتبر منه ان ادرى بانه ان كان سعيه ممرانه  
بالملح ولم يكن له ملك فان كان من غيره المزرع بطل الخرص ولن يكون له وجه العايد  
لم ينقطع شيء بالملك بانه سواء وعبر عن **الاصح** الشيخ براديه بعتق من  
شعب الفقه قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المزارع فقال المقتد منك  
والارض لصاحبها قال يخرج الله من شيء قيم على الشرط ولذلك قيل رسول الله صلى الله  
عليه واله خير قوما اتوه فاعطاهم اباطاعا لن يروا على لزم لم يفت ما اخرجت  
فلما بلغ البئر امر عبد الله بن ربيعة فخرج من حرهم فدار فخرج من

الخل

الخل بكذا ضاعا فان شتم فخره ورددوا علينا نصف ذلك وان شتم اخذناه  
ولعلنا لم نصف ذلك ففعلت اليهود بهذا ما امت السماوات والارض وليس سمع  
بل هو مفضل ومصلحة وجازع الجاهل لان من عتد المزارع على الجاهل فلم يفرقه  
فتسار الاسكال الذي ذكره المصنف من هذا فان لو لم يكن الجاهل لم يكن كونه فائدة  
لن لم يعل ببول الشيخ فلا يوسع والاصح انه اياه فلا يحتاج الى عتد جديد  
او اياه جديد ويحمل احصاءه الى اياه جديد لان العتد والعاسدة لا يحمل  
منها الا اياه **قال** دام ظل ولو كان في الارض شجر وسيد يبايع فاقا على الشجر  
وزارعه على الارض حاز وهل يجوز بلفظ المساقاة مع عقد الزرع والسئل شكاك  
مشار من احياء المزارعة الى السقي **اول** ومن حيث ان ربحه وضركل  
منها لفظا حاشا والاصح انه لا يصح **قال** دام ظل ونقد قول منكر زباد المدة  
مع منه وقول صاحب البذر في قدر احياءه ولو اقامه احمى بعدم منه الا اخصر  
وقيل القرعة **اول** وجه الا احتمال الاول انه الخارج ولان كل كان القول قوله  
كانت البينة منه الآخرة وحيث القول قول المالك فالسنة منه الآخرة ولا بد من  
حذف الظاهر وخلاف الاصل ولو ترك الخصومة للزك وقيل بالقرعة واضاره  
الشيخ في بعض كتب لان الزرع هنا بايع للعمل وطرس المال والارحى  
**المفتى الثالث** في المساقاة وفيه فصلان **الاول** في اركانها **قال** دام ظل ولو قال  
استأجر منك لتعمل في هذا الحياطة مدة كذا بنصف حاصل لم يصح على اشكالها  
من اشراط العلم بالاجرة انما قصدت اما اذا يجوز بلفظها من غير ذلك **اول**  
مراد المصنف ان العاقد مقصد بلفظ الاجارة هي المساقاة سجا رافاته لو قصد  
الاجارة بطل قطع الجاهل العوض فالاسكال هنا انه هل يصح عقد المساقاة  
بلفظ الاجارة مجازا وسما ومن حيث لزوم السب في الاستقال العتد والالفاظ  
التي وضعها الشارع فلا اعتبار بالجارحينه لانه لم يكف بقصد المعنى ما لفظ  
انفس بل اعتبر اللفظ الذي وضعه من احوال الفقه وعموم قوله تعالى او جوا  
بالعتود ووجه التجوز المشابه بين العتدين في لزم كل واحد منهما شمل على  
العمل وهو المقصود والاصح عندى انه لا يصح لان كل لفظ هو مخرج في عتد



خاصة عند اذا اطلق ان امكن سنده في موضوعه صحيحه والا بطل **قال**  
 دلم ظلم وفي المساماة على ما لا يثبت له اذا قصد ورقه كالترب وانما اشكال اقرب  
 الجوار وكذا ما قصد زوجه كالتورود وبسمه **العمل** وجه القران معنى المرزوق  
 فيه واللفظ تابع للمعنى ومكمل عنده لنفس على ان المساماة على سخر لم يقر ولا يسمي  
 مما لم يعد ولا يجرى ولانه يدخل في بيع الاعمال بالاصالة ولا يثبت له ذلك ولا يصح  
 الاول وجه القرية في المساماة وهو الرور كشمه انه بعد شرط الاشكال في المعنى  
 لا اطلاق اللفظ عليه ومكمل عنه لانه لا يسمي عرفا في **والاصح الاول ايضا قال**  
 دام ظلم ولو ظهرت ولم يثبت له في شره والامر عدم وجوب العمل عليه **اول وجه**  
 القرية انما شرط العمل عدمه فلا يثبت له ذلك ولو جعل شرط تعيين المدة  
 في المساماة لكن الثاني باطل لانها معاملة على شئ مستقر اهل فلا بد من ضبط المدة  
 مشه والمدة في ظاهره ومكمل الوجوب لانه انما يثبت في المعامل المصحة تمام العمل  
 كمال المدة **والاصح الاول قال** دام ظلم ولو قدر المدة بالثمة فاشكال **اول**  
 ذهب ابن الجندب الى الجواز لما رواه يعقوب بن شبيب في الصحيح عن الصادق عليه  
 السلام قال سألته عن الرجل يعطي الرجل ارضه فيها الثمنان والرجل والثمنان  
 مقول استحق هذا من الثمن وارجع ولكن نصف ما اخرج قال لا بأس وان  
 المقصد من هذا العقد الثمن الا ترى انه اذا اقسمت زمان معين فان الشرط ان يعلم  
 او يظن اقرارها فيه ولانه لا يورى ال الزاج والمشتهر بشرط تعيين الاعمال هو  
**الاصح** للمعنى عند العز **قال** دام ظلم ولكن للبلقيع على راي **اول** ذهب الشيخ في  
 المبسوط الى ان الكسر على صاحب العمل لانه عن مال ولا شئ من المال ولا يجب  
 على العامل لان عقد المساماة اما سائلة العمل الاخر ووجه ابن ادرس في العامل  
 لانه يثبت في العمل وحمل وما لا يسمي الواجب الالة واجب **والاصح الاول**  
**قال** دام ظلم ولو شرط ان يكون عمل العامل لم يخصص العامل في الاقرب الجوان  
**الاصح** وجه القرية عموم قوله عليه السلام المومنون عند شروطهم لانه في الحقيقة  
 شرط للحصة فمسائل بعض العمل وهو خارج ومكمل عنده لانه شرط العرض له على  
 عمل عنده **والاصح الاول قال** دام ظلم اما لو شرط العامل لزم ما جازحه على

المالك

المالك في جميع العمل ولم يمتنع للعامل الا التاميل الاستعمال في الجوار اشكال  
**اول** مشاء من ان الاستعمال نوع من العمل فجاز ان يأخذ الحصة عليه ومن انه  
 ليس بعمل في العرف والاصح البطمان لانه في زمن العمل في العرف ولا بعد الاستعمال  
 علامته المساماة ولان الواقعه في زمن التي عليه السلام ليس على هذه الصورة بل على  
 فعل معقود **قال** دام ظلم او شرط مع الحصة من الثمن حرام من الاصل على اشكال  
**اول** مشاء من ان المساماة معاملة على جزء من الثمن في مقابل العمل فلا يثبت له  
 الى الاصل ولانه جعل العمل في كل العمل ولا بد وان يصل الى كل عام القوي  
 وليس هذا من عموم قوله عليه السلام المومنون عند شروطهم **والاصح الاول قال**  
 دام ظلم ولو شرط المالك على العامل شئ من ذهب او فضة مع الحصة كان مكرها  
 ووجب الرقابة لم يثبت له الشئ او لم يخرج فيستقط وفيه البعض ارفعه الخروج  
 اشكال **اول** مشاء من سقوطه سلك الكل ووجوب الكل لمعقول الجمع تمامه فيعادل  
 المجموع المجموع فيكون الاجرا في مقابل الاجرا ومن عدم بقدره فلا يستقط الاجرا  
 على الاجرا لان المجموع عز مضبوط **قال** دام ظلم ولو قال ساقطك على ان لا تنصف  
 من الثمن ولزم اضرب عن حصة وفي العكس اشكال **اول** مشاء من دلاله المفهوم  
 عرفا على القول بها ومن ان ذكر بعض العام لادل على التحقيص ودلاله المفهوم  
 صنعتها **والاصح** انها ليست بحجة **والاصح** البطمان **قال** دام ظلم ولو ساء ما على  
 احد ما بعينه النصف على ان ساقطه على الآخر بالمثل **قال** راي **اول** ذهب الشيخ  
 في المبسوط الى سطلانه وهو الظاهر من كلام ابن الجندب وجوز الشيخ في موضع اخر  
 من المبسوط وهو الحق للعامل ولان هذا المرشوع فاشراط ما في **قال** دام  
 ظلم ولو لم يسجد لم يرجع وان نوى على اشكال **اول** مشاء من امر السارح بالاشهاد  
 ولم يحصل ومن لم ياشهاد لاظهاره الرجوع عند الرفع وبسبب الرجوع من  
 الله لانها بها عند فتح التبرج لا باظهاره ففائدة هو الايات والتحقيق لمر الاشهاد  
 بل هو شرط الرجوع نفسه كاذن احكام مع وجوب وامكانه وان السبب هو اليه  
 وقت مقتله لانه لا يبعد والاشهاد لا يثبتها ولا يثبتها فاحقه وكلام الاضمار على  
 لها وكذا الروايات فعمل الاول لا يرجع وعلى الثاني يرجع **والاصح الاول قال** دام

ووجه السطلان ان  
 في سطلان ما من ان  
 وجهه من حد السطلان  
 انما بان من حد السطلان  
 من اظهر اظهرا  
 او قال بحد السطلان  
 هذا ما لا يثبت على ان  
 عبيد هذا حكمه



ظلمة ولو بسبب الخفاء فالأقرب أنه لا يرفع مدعى حصة **المول** وجه القرض لمن الجفائة  
أما وجوب دفع اليد من مال الغنم لمن مال الغنم ومكمل يرفع مدعى مطلقا لعدم النقص  
ولا لأنه لا يرفع من مال المالك إلا بما أؤكله جزئيين بعض فلكل مالك فيه حصصه وما لا  
يتم الوعاء إلا به وهو لعب واخطو من حيث هو لا وجود له في الخارج إلا في  
المشخص المعين واثبات الدائما هو على الموجود في الخارج والاصح **الأول** **مالك**  
دائم ظلم ولو لم يكن معطى مع الكافى فالأقرب يرفع مدعى النقص والزيادة باجماع  
**أقول** القرض لو حوّل من المالك ووجب العمل ولا يملك إلا بذلك ومن حيث  
نقص المالك قاه العمل لا الاستحجار ومكمل سلف المالك على فسخ المساءة أن لم ينه  
أحد من العمل بترجها أو باجماع مع عدم تعيينه ومطلقا مع تعينه لعدم العمل عنه حينئذ  
والاصح **الأول** **المقصد الرابع** في الشركة وفيه فصلان **الأول** **المأهبة** **مقدم**  
لفظ الشركة يطلق على معان أربعة **أ** شركة الغنائم وهي اجتماع حقوق الملاك  
بالعمل في الشيء الواحد على سبيل الاشتراك **ب** شركة الأبدان وهي عقد لفظي  
بدل على راضينهما وانفاقهما على اشتراكهما في كسب الأعمال التي لغرضها على حد الشرط  
كما شارك الدالين والجالين وازاب الصانع فرائس المال الإعمال وعوضها وما  
يحصل به من مخرج بالأعمال أو من شركائيات على الأبدان واعتقت الإمامية بعد  
أن أخذ على سلطانها فاما لم يقتصر على كل منهما أو لا فإن كان الأول فلكل كسب  
جمله ولين كان الثاني فاما حصل مشترك على فزاجه المالك لا الشرط **ج** شركة  
المتاوعة وهي عقد لفظي بدل على انفاقهما على اشتراكهما في كل عام وعزم بحديث لهما  
وعليهما الإلحاح على الحر ودل الخلع والصدوق بأن يقولوا شركا شركة المتاوعة  
أو انفاقهما أو بوجوب لهما هذا اللفظ وشك الآخر واعتقت الإمامية على سلطانها  
**د** شركة النجوة فتتلى من شركاء جهات غير الناس فصاع كل منها في  
القيمة ال أصل على أن ما تناعه كل واحد بالشراف يكون بينهما سبع كل منهما ما اشترا  
وورد في من أنش فافضل كان بينهما وثقل لمن شاع وجب في الدعوى ويقوض بيعه  
القبيل والرجح منها وتقبل لمن شرك في حصة المال له ومما لم ينعقد من شرك  
من الرجح والمال من الشركاء وموت مدعى المالك لا يسله إلى الرجح ويكون الرجح

منها

منها وقيل أن مع الرجح مال الكامل بزيادة ربح ليكون بعض الرجح له واعتقت  
الإمامية بعد أن أخذ على سلطانها بجمع معانيها **والثاني** بطلان كماله لم يحصل  
الاشتراك أو حكمه الواقع للاشتراك في غير التراض لم يحصل الشركة **مالك** دالم ظلم وإذا  
لم يتعل الصانع من صاحبه اقتصر ما جرت ومع الاستمارة بمكمل التراضي والصلح  
**أقول** وجه الأول أصالة عدم النفاصل ووجه الثاني أن التراضي اعاني لعدم العلم  
بسيبه فلا يحكم به ولا بالنفاصل لعدم العلم بوجوده سبه فإن كل ذي سبب أو أمانا حكم  
يوجدون مع العلم بوجوده سبه وبسبب التراضي والحركات العائدة عنها الأفعال  
ونفاذتها غير معلوم وكذا لا يعلمت وبسبب التراضي فيتعين الصلح وهو الأصح  
**الفصل الثاني** في الأحكام **مالك** دالم ظلم ولو بشرط النفاذ مع تساوي المالكين  
أو التراضي مع تفاوته فالأقرب جوده أن خلا أو أحدهما سوا شرط الزيادة له  
أو الآخر وقيل بطلان إلا أن بشرط الزيادة للعامل **أقول** للمصنف أقوال ثلاثة  
**الأول** صحة الشركة بشرط وهو قول المصنف والظاهر من كلامه أن أخذ  
وحدى رجح الله والشركاء في سلطانها وهو قول الشيخ في المبرط وإن أدرست  
**الثاني** صحة الشركة وعدم لزوم الشرط وبه قال أبو الصلح فإنه مال يكون  
إما بالزائد لصحة المرفق بماله أو بالبعوض وهو إجراء على ما وجب  
عليه وتزله بقالي إلا أن يكون بخلاف من تراض شرك والتراضي إنما وقع على ما شؤلاه  
فلا يصح عنه وتقبل المرفق الضاحاج الفرة والاحجاج المقول بخلاف الواحد  
لصحة الشيخ بوقوع الاجماع على صحة الشركة مع تسطيط الرجح على قدر رأس  
المال وليس على حد اختلاف دليل ولأن الشركة ليست عقدا في أحققة لوقوعها  
بدونه والتحاق عقد فلا يندرج تحت الآتي فالمالك للزبح إمامية لرأس المال  
أو للعامل إذا اعتد هذا إذا أجاز ولا مضارة ولا عطف سوى شركة وليس عقدا  
ولا بعد في الأسباب لاستحالة وجود المسبب بدون السبب ومجرد القول غير لازم  
والاصح عندى قول المصنف وممنوع على هذا فزوج **أ** إذا كان لأحدهما  
عمل أو مزيد بشرط له مزيد ربح تركب العقد من شركة وتراض وانفصا من  
التراض باحضار العامل بالعلم في ملك المالك إنما يكون بالرض المسند







عن عقد مفاعله اخرى والاسناد الذي في مفاعله اخرى باحدى الدلائل فيدخل تحت العموم  
ولعموم النص ايضا على انه اذا اشترى في الدين ولم يذكر اعدا وقوله ووجه الثاني انه اشترى  
المفاعله في بيعه فمقتضى الشرع ان لا يقدح في بيعه فلهذا كان يتم ما شرطه لنفسه لئلا يخل  
واحد من العاملين ولم يخفى الى ذكر حكم الزوج اذا كان الشراء بالبيع لانه ان كان المالك  
ملك السليم ووجهه وان لم يخل البيع فلا يملك الزوج وقيل ان شرطه المبسوط اذا فاض  
المعارض آخره انهما يرضان الله سبحانه كان بينهما نصيب من ستمين الزوج هذه المسألة  
منها على وجه الغايه فمن قال في الغايه لرب المال كان لرب المال هذا النصف لانه  
لا يستحق اكثر مما شرطه لنفسه والنصف الآخر من العاملين مصفان رجل رجع اليه  
على الاول نصف الاخره فلهذا وجب ان يكون ثابته نصف ربح الغايه كمنه  
لصنفه في الزوج هذا فقال بعضهم الزوج كمنه للعامل الاول والعامل الثاني عليه لغيره  
وقال بعضهم الزوج كمنه للعامل الثاني لانه غايه قال ولا دلالة في  
لان الثاني اشترى للمال بالبيع فمقتضى لانه ولعاقب الغايه ان الغايه اشترى  
لنفسه وللثاني الاخر على الاول لانه لم يملك ما شرط فعل هذا الاشترى لرب المال  
في الزوج ولا واحد هذا لغيره كذا لم **قال** دام طلع ولو شرط المانع للعامل ما يرب  
من احد المثل لم يحسب الزائد من الثلث الى قوله وهل المسألة كذلك ان كان الشراء  
من احد المثل فمقتضى ما من كالمعامل **اول** ومن حيث انها مع مده فلم يجمع من  
التركه شيئا ثم المصنف الاول وهو الاخر **قال** دام طلع واذا فاض الزائد لغيره فلو كان  
شرطه لغيره لكانت وكان الزوج يجمع للمالك وعليه للعامل لغيره المثل الا اذا  
فرض بان شرطه جميع الزوج للمالك في استحقاق الاخره اشكال مقامه من رضا  
بالتسليم كما **قال** ومن عدم النص بانه اذا فاض العقد فالزوج للمالك وله الاخره والى  
هذا ذهب الشرح رحمه الله وهو الاخر **الثاني** راس المال **قال** دام طلع  
وكذا لو كان في مده ودفع او عقيب لم ينفذ عليه فصار للمالك والاخره بدل  
القمان بالعقد ومقتضى نقاوه الى الاخره غايه ما شرطه **الثاني** قد خفي من هذا  
المسألة الرهن ووجه القدر انه اذن في مقامه مده ولان القرض لانه عقد عيني  
عقد صحيحا موجب لكونه امانة نصير لانه لان معنى القرض رهن الاثر والاسماء

عقد القمان اذ لا يملك له هذا غير الغصب وقد رآل ووجه الاحتمال الثاني ان القرض  
غير مضاف للقمان لاصحاه معه كانه المشرط فلا يضمن موجودا واصاله فمقتضى ان  
هو ما كان ولقد له عليه السلام على المدين ما ارضت حتى يردى وحتى لا يتأخر القمان  
ايها غايه القمان الاخره اما على المالك او الى من اذن له والدفع الى البايع ما دون  
فيه يكون غايه وهو المطلوب واذا سلمه الى البايع فما يربى ما باع المثلين **قال**  
دام طلع **قال** ان يكون معلوما فلا يحد على المجهول فذكر في المثل هو اشكال **اول**  
ذهب الشرح الى ان شرط العلم وعدم الاكتمال بالشرطه وقوله المبسوط  
الاكتمال بها وجه الاول من وجوه العلم وعدم الاكتمال بالشرطه ولاش من المجهول  
ممكن الرجوع اليه عند المفاضله ولم يمتنع كونه راس المال مجهولا ومن حيث ان  
وضع هذا العقد على الجاهل اذ في حاله الجهل جزم من الزوج المجهول في جهل  
والقدر المجهول في الرجوع ممكن لجواز علمه بعد المفاضلة وكون القول قول العالم  
مع عدم العلم مع تعارضها لعدم منه المالك لانه على نفي والاصل عدمه وتوابع  
في المبسوط والاخره انه لا يحد لانه لو جاز لجاز مع جهله نصير كمنه واحد المحرم من  
الزوج لكن الثاني بالجل فكذا لعدم اما المفاضلة فلا يحد راس المال **قال**  
الزوج وهو مسلم جهله نصير كمنه واحد واما اطلاق الثاني فاجماعي **قال**  
دام طلع فان حوزناه فالقول قول العامل مع مده في ذكر **اول** على القول بجواز  
العقد على المساهم المجهول العقد يكون القول قول العالم في العقد لاصاله مراه  
الدينه من الزائد **قال** دام طلع **قال** ان يكون مستمرا في يد العامل فلو شرط  
المالك لم يكون مده عليه لم يحد اما لو شرط ان يكون مشاركا في المده او راجعه  
في المنقوض او راجع مستوفى فالاقرب الجواز **اول** لانه شرطه سابع الاكتمال  
الكتاب والسنة اذ لا يحد في التوفيق على حاله بحفظه مده او يد من مده وقد  
مستفان للحاشي في المعاملات لحدة فيها فلم يشرع هذا الشرط لزم تغير  
المالك لما استلم ماله الى من لم يحد واما ترك التجارة وكلها باطل ويحكم عدمه  
لانه قد لا يحد عند الحاجة او لا يحد عند الحاجة فنصت عليه المنقوض الرابع  
ولان القرض موضوع متبدا وتوسعا لطريق الحاجة ولهذا يقتل منه ضرب



من اجماله فمعان بما يختل به وهذا من اوله ان لا يخرى لفظ المصنف في انما يقتدر به  
والاصح الاول **قال** دلم ظلم ولو اشترط ان يشترى اصلا لشر كان في غاية كماله  
العين فالقول في البيع لان مصنف العراض المتصرف في راس المال **اول** ولانه ليس  
استراجا بالتمام والعراض استراجا بالتمام ولانها تحصل بنفسه على المال من غير  
تصرف العامل ولا شيء من ربح العراض كذلك وتكمل الحواجز لانه حصل للمالك مسمى  
العامل بما يقتدر به لانه لو اشترى او لما حصل له والعقبة الاولى لان المضاربة عبارة  
عن معاوضة بين متصرفي الشراء وهما يحصل للمالك ظهور الربح ومعاوضة البيع وهما يحصل  
الانفاض والمضاربة بدل على كمال العامل لها معاوضة المطابقة وعلى كل واحد بالمتصرف  
**قال** دلم ظلم **ج** اما لو قال على ان في النصف وسكنه عن حصة العامل بطل على  
اشكال **اول** مشار من المفهوم عرفا ومن ان ذكر بعض العام لا يقتضي التخصيص  
ويقدم مثل هذه المسألة في المساقاة **الفصل الثاني** في الاحكام ومطالع الربح  
**الاول** العامل **قال** دلم ظلم بليس له التعريف بالعين ولا بالنسبة بها ولا بشراء  
الاصح عموم الاذن كالتعليل ما شئت او حظه فان فعل الاجرة وثق على الاجارة  
والاخر انه يصير التمتع لانه لم يفت بالبيع اكرهتها ولا يحفظ بتركه سواء وزاد في الشراء  
حصلت من شرطه فلا يفتها **اول** ويكمل ان تصرف الثمن وهو انصار المصنف في ذلك  
العقبة لانه يشترى بالبيع الصحيح ويكو حاصلا للسلعة ومنه فان شرط البيع هذا  
لفظ المصنف والاصح الاول **قال** دلم ظلم وليس له ان يبيع بدون من المثل  
ولا يشترى بأكبر منه مما لا يفتها انما سيجب وان خالف لفتها بطلان البيع ومما في  
النقص وعلى البطلان لو تعدد الربح ضمن النقص **اول** لما كان العوض الاذن  
من العراض يحصل الربح والفاقد وحده لكونه صرف العامل متصرفا على ما يحصل  
هذه الغاية الدائمة وان منح من التعريف المودعي انما يضاف له من ثمن بطل بيع  
بأنه من ثمن المثل لما فات الاستراجا واليه ذهب في الميسر والاختلاف وتكمل  
الصحة لطلوع الاذن والصرف بغير ضمان النقص والاصح انه يفت على الاجارة  
وتصرف النقص والمالك خطا لانه به او تفتته **قال** دلم ظلم والاخر انه ان لم يبيع بالوجه  
مع الغبطة **اول** لان العوض من التعريف الاستراجا وهو يحصل بالبيع بالعرض

فكان

فكان شروعا محصلا لفاقد العراض وذهب الشيخ الى اعتبار الاطلاق البيع  
تقدرا فقد البلد لانه كالوكل والاصح الاول وليس كونه كالوكل من كل وجه  
بل من كل وجه في حراة الغبطة وهي قد تفيض المتوهم منها كبيع البيع والشراء  
يحب او يفت على المالك ومنع النسيئة وغدا مما يشا ويان فيه وقد تفيض الاذن  
فان للعامل البيع والشراء بالعوض لان غاية الاستراجا وكذا له شراء المصنف  
اذا كان فيه ربح طاهر بخلاف الوكل فيها **قال** دلم ظلم وليس له ان يشترى من  
معتق على المالك الا باذنه فان فعل صح وصح ومطلبة المضاربة في مئة فان كان  
كل المال سطعت المضاربة ولو كان فيه ربح فلا عامل المطالبة بتمس حصة والوجه  
الاجرة **اول** قال الشيخ في الميسر اذا اشترى من معتق طاهر المال باذنه  
وكان فيه ربح انفق وتصير للعامل حصة من الربح وان لم يكن فيه ربح انفق  
العامل ولا شيء له وقال المصنف له الاجر لانه بالشراء بطلت لانه لا يمكن وقوعه  
المضاربة وهو على تقدير وجوب الربح حال الشراء غير متبرع به فكان له الاجرة  
ولان عقد المضاربة يصير الشراء والبيع فما فتح فيه البيع لا يكون مضاربة وانما على  
قول الشيخ وعنه فتم قال ضمان المالك حصة العامل كتمناه على المضاربة بطل  
بالانفاق وان العامل يملك حصة بالظهور لانه باذنه في الشراء وقراءة المصنف  
فكان كما لو اشترى طاهر من المال بعد ظهور الربح والمدة والتمسك بغيره  
في نصيبه فيصير النسيب وان قلنا بالنسبة او الانفاض ضمن اجرة المثل لانه على  
حاصل حصل في مقابلته للمالك السهم المطلوب منه وفيه قبله حكم الحصة ولو كان  
المالك معصرا لثمنه رغبه رغبته على الاول وعلى الثاني معتق كله وعلى المالك  
الاجرة لظالمه بها اذا اشترى **قال** دلم ظلم وليس له ماذن فالاول البطلان  
ان كان الشراء بالعرض او في الذمة وذكر المالك **اول** لانه تصرف بغير اذن  
المالك ولا داخل تحت الاذن لان الاذن مقصور على الاستراجا وهذا اطلاق  
للاصل فهو مناف للاستراجا فهو منهي عنه ويكمل النقص لانه ان لم يبيع  
للعقد وفيه شراؤه كالوكل من غير ربح المالك رغبته المعتق على المالك  
وبطل المضاربة وتعمد العامل لانه سبب الاختلاف هذا لفظ المصنف **قال**



دام ظلمه والادفع للعالم مع علمه وقد جازى النيب او الحكم اشكال **اقول** اذا اشترى  
 من حق على المالك بغير اذنه فان كان الشراء بالغير اذنه دفعه ونسبه الى المالك  
 لفظا في نفس العقد او في سنة وعلم البائع النسبه اليه بطل البيع لانه عندئذ المالك  
 عنه والى المشتري كالتسليم المحذور في الابطال اما الاول فلان بعد التصريح ببعض  
 الامر بالاسترجاع وشراؤه ربح وهذا المالك لو اسلم المالك فهو هذا المالك  
 والى هذا يدل على الفساد واما المانع فلهذا لان البيع المحذور ربح العقد في  
 المستقبل ونسبه على من ربحه في الماضي والمستقبل وان اكنى ربحه اعله العقد لانه  
 على تقدير عدمه ينفذ على الاجازة ولو وقف معه على الاجازة لكونه الذي ربحه وهو  
 محال فعلى امضاء البطلان ويحكم بالتوقف على الاجازة لان البنية المعاملات لا  
 تنقض الفساد وان كان في الدفع والاطل او لم يعلم المالك بان العالم قد وقع في نفس  
 الامر عن العالم ان لم يتو المالك ويقع عنه طاهر الشراء هذا كله اذا علم النيب  
 والحكم ولو جهل او جهل لجهلها فاشكال في ان ما بعد الشراء ما بعد ربحه طاهر  
 والالزم التكليف بالمحال وهو هذا كذا في فصح وعق ولم ينعى ان التلف حصل للمشتري  
 في البيع لم يعلم به المشتري فلم ينعى كذا لو اشترى مبيعاً لم يعلم بعينه فافهم ويحكم  
 ان الادب في المضاهيه اما صرف انما يمكن بيعه وتعلبه في النجاسه والاسترجاع منه  
 ولا ساول غير ذلك فان في شراء من يبيع على المالك نفوس راس المال مع النجاسه  
 فكان اول البطلان ما اذا اشترى بالكرم من المثل او على خلاف الغنط فيكون  
 حكمه كالاول ويضمن مضربه تنك الاستقصاء في السؤال فان العلم مقدور لنا كما  
 يحقق في علم الكلام والبطلان في جازي الحكم اقوى لانه عن معذور والا لا يرفع الحكم  
 وجازي النيب معذور والالزم تكليف بالاطلاق وكلما باطل **قال** دام ظلم  
 ولو اشترى زوج المالك لجهل الصبح والبطلان **اقول** مثلاً والاحتمال انهما مال  
 يمكن الاقتباس بهما والزوجه قابل لملكها فندخل تحت مطلق الادب والنكاح هما  
 اكد ويمكن الزوج اكثر لملكه من احداهما من المضاهيه واشتماله على نفسه عنده  
 باضاره ومقتضى فلا يلحق بمن ينفذ بانفسه ولا شتماله على غيره المالك وكما قال  
 البطلان انما هو على تقدير الشراء بالغير او اضاقه الشراء الى المالك في نفس العقد

او في منه فانه بطل في نفس الامر لمن علم بالبطلان لا طاهر بل حكم لانه في الظاهر  
 كما اذا اشترى من يبيع على المالك ومقتضى في شراؤها او ساقها كالمالك بالغير  
 وعلى الصبح يحتمل ان **قال** ليس لبيعهها الا باذنه لما فيه من ابطال استباحه المالك  
 الرطب وقد اضر المالك حصوله ويحكم حوازه البيع لانه لما صح البيع بطل النكاح  
 ونقض حكمها كسائر الملوكات والوجه انه لا يبيع شرائط الا باذن المالك **قال**  
 دام ظلم ولو اشترى زوج المالك ما فيها بطل النكاح ومردونه مثل بطل الشراء  
 لم يضر طيه وقيل يصح موقوفه ما لا يضمن العالم ما ينفذ من المهر ويسقط من العقد  
 وقيل على طهارة من المهر مع العلم وكذا في الشراء من له عليه مال **اقول** القول  
 سلطان الشراء فكل الشئ في البسوط ووجهه لمن صح الشراء مستدام عندئذ  
 لغيرها ما يمكنه من العقد وعرضه بمحضه والربح متوهم والعرض الاقصى والارض  
 يحصل الربح فلا يبيع ولان شراء الزوج ليس منه حظ وما ساوله الاذن منه  
 حفظ ووجه الثاني انه لا يمكن اقل من الفضل وهو قول كل من قال بغيره عقده  
 العوضه في وقوفه على اجاره المالك ووجه الثالث انه اشترى ما يمكنه ظلمه الزوج  
 منه والسلف راس المال فحاز كما لو اشترى ما ليس بزوج وانما ضمن المهر مع العلم  
 لانه المانع على المالك بفعله والاصح الثاني **قال** دام ظلم والوكيل في شراء عبدا  
 مطلق لو اشترى اب الموكيل لضمير العقد وعدمها **اقول** مضار الاحتمال ان الامر  
 بالكل المتواطى يقتضي التخصيص في الجهات وقد مر الفرق من ذلك ومن عامل البجان  
 ومن اشتماله على حزم من ذلك صك ولان الظاهر ان عبدا اراد عبده فيه او نجاه وهذا ليس  
 باحدا وانما بطل اذا كان الشراء بالغير او اضاقه اليه على عامر والرق من ومن  
 العبد الماذون له في البجان ان العبد شرائه محض فقول اضاقه اليه اولاً والحققت  
 لمن الملك وان كان ليس بشكك لكن العرض منه في المعامله متفاوت فاما ان البيع  
 كان شراؤا للوكيل له اولى لان الوكيل على الوكيل يحصل الانشراح مع التعارض  
 والاربع انشراح في الامور اللغويه وعنده في الامور الدنيويه وكلما محضه عند العقل  
 لم يفسد حاصل الاشكال والاصح موقوفه على الاجازة **قال** دام ظلم ولو اشترى العالم  
 من يبيع عليه ولا يبيع في المانع صح فان ارفع السوق وظهر ربحه وعلما على حق



حصة ولم يسر على اشكال اذا لا اختيار له في ارتفاع السوق وان كان  
 فيه ربح وعلما لا يمكن بالظهور حتى ولا عني ولزنا ملكك فالأقرب العتق وتعتق  
 نفسه وسرى الى نصيب المالك ولغيره لم حصة لا اختيار له **قال** اذا اشترى  
 العالم من عتق عليه في بيع فاما لمن لا يكون فيه حال الشراء ربح طاهر او يكون فيه  
 سلطان **قال** ان لا يكون فيه ربح حال الشراء فاما ان يستمر كذلك الى بيع فيبيع البع فيه  
 او لا يتم بل يظهر فيه ربح بعد الشراء كارتفاع السوق مثلا في الكلام فيه في سلكين  
 احدهما في اتفاق نصيب العالم ومعنى على ان العالم ملكا بشرط لم يربح  
 الا الاجرة وعلى انه ملكا بالظهور وساتى البحث فيه واما في سره العتق وهو  
 مبني على اصل مسلمين اما ان العتق القوي سري او ان اختيارا سري هو نصيب  
 والدرر عليه او سلفه على اختلاف راي المالكين فكل الاول سري وكذا على الثانية  
 لانه اختيار الشراء وليس له حتى ارتفاع السوق وهو سري ملكا بارتفاع السوق الذي هو  
 سبي العتق والى هذا الوجها في المصنف بقوله ولما نصيبه وموله ربحه ابداد  
 لا اختيار له في ارتفاع السوق اشارة الى وجه عدم الشراء ونشر ان السبا العام  
 للعق هو خروج ابتاعه وارتفاع السوق او السبا لزوم ارتفاع السوق ومولته اختياره  
 ولا على احدى رايه في سبب السبب او السبب العتق غير مذكور له وكلما كان حيز السبب غير مذكور  
 او السبب العتق غير مذكور لم يكن السبب مذكورا فان لم يملك سره الا اتفاق قدرا لم  
 يسرها الا الاصح غير رايه لانه ملكا بالظهور فنفس المالك العتق كلها **قال** دام ظله  
 وحمل الاستعانة في باقي العتق للحق وان كان العالم محسرا **قال** لان  
 العتق على خلاف الأصل معتق الى العتق وهو قوله عليه السلام من اعقب الى العتق و  
 الا عاقل انما يحل على حقاقتها ووجوه الملك ليس عليه في عتقه ولزنا كان قد بعد لكل المعذ  
 والعالم لا يكون فاعلا فالعلم من العتق النسبة وليس من فعله والمالك بعد ولزنا ان  
 غير من محرم نفس قال قلت لا يجزى له عليه السلام من دفع الى رجله الف درهم حضارة  
 فاشترى اياه وهو يعلم قال يقوم فان زاد درهمها واحدا اعتق واستسقى حال  
 الرجل ولم ينفصل وتلك الاستعانة في حكاية الحال بعض العموم والاقرن عند  
 الشراء والغرم وقال ابو القدر في سببها في الدين ان سبيد يستحق العبد مطلقا

او سواه كان العالم محسرا او غير **قال** دام ظله ولعنة في الحضر على نفسه في الشراء  
 من اصل القراض كان العتق على راي فلو كان معه عتق فسط وحملها واه الحضر  
 واحساب المرد على القراض **قال** البحث هنا في حاشي الاصل **قال** هل لعنة  
 العالم في الشراء لئلا يحل على مال القراض او على نفسه ذهب الشبهة في النهاية والحل  
 وابن الحنفية وابن البراءة وابن جرير وابن ادرس وجدي ووالدي في حلف الشتم  
 الى ان حلف العتق في السفر على مال المضاربة وهو الاصح عندي وذهب في الميسر  
 الى ان لعنة من حلفه خاصة دون مال القراض لعنة في اختلاف باجماع القوة  
 وفي الميسر ما نه دخل على ان يكون له من الربح سهم معلوم وليس له الكرم ذلك  
 لانه ربحا لربح المال الكرم منها واستدل المصنف في المختلف على الاول ما رواه  
 عن من جعفر في العتق عن اخيه موسى عليه السلام قال في المضاربة ما اتفق سري  
 فهو من جميع المال واذا اختلف بين فافترق بين نصيبه المقام الثاني على القول  
 بوجوب لعنة على مال القراض على سبب كان العتق او ما زاد بسبب السفر اختيار  
 والدي المصنف الاول لعنه يقول موسى بن جعفر عليه السلام ما اتفق في سفر  
 فهو من جميع ماله وما للعموم ومن ماله لانه انما جعل السفر الزمان لا غير لما عرفت  
 فلو كان مسافرا او لا فلا يكون السفر حله فيه وسفرد على وجوب كمال العتق  
 في حال القراض انه لو كان معه مال اخر لعنه مستطاع العتق عليها على قدر المال في اما  
 على القول بانه انما سبب الزمان بالسفر خاصة فان لعنة على نفسه **قال** دام  
 ظله ولو ادن له المالك في شراء لعتق بطا ط مثل جاز والاقرن المنيح **قال**  
 القول بالجواز قول الشيخ الطوسي في النهاية والعالم المنع شيئا من الدين ابو  
 القاسم بن سعيد وهو الاقرب عند والدي المصنف والاصح عندي لان الاياحه  
 لما عرفت ارسلك من لقول تعالى والذين هم لغزهم حافطون الا على اذنهم  
 او بالعتق اما منهم فانهم غير مملوكين فمن اشترى ذرا ذل فادلكم العادون و  
 كلما مشروط بالمكمل فلا يفتي فيه لاسيما له تقدم المشروط على الشرط ووجه  
 الاول انه اذن له في الاضاعة فيبيع ولزنا الضمور اليه **قال** دام ظله ومن  
 له ان يخط مال المضاربة ماله الاصح اذ مقتضى مدونه ولو مال اعل راكنا فالأقرب







على انه بالقرائن بالفعل وعلى من الحذر ان الذي له الزيج قناه في العرف العادي  
هل هو كالمعتق جعله في حال التراض بعد العاقل لامن فعله ومن شرطه او يتعد بعد  
شرفا للعالم بالحياء اوله تعلق من غير العالم بشارته اولى من ليس المال الذي  
اشتراه العالم كالحيث وقد ذهبت ان كل بشر من هذه الملة قوم بفعل العجز  
الاول بحريه الزيج وعلى الاخر من لا يجوز ولان العقد لم تأكله بالفعل فليس بال  
قراين بالفعل حقيقته **ق** ان يكون بعد دورانه لا ينفق سوق ولا يعرض بل بانه  
كالواشركي جدي فانت احيما فان لمنا بالجزء المسد الاول فيها اولى وان لمنا تلف  
من اسر المال في المسد الاول فيها لتمام لا في احد **ج** انه هنا كذلك لانه نفس العاقل  
له شرف العالم وتجاره ولا يونا من المال الذي اشتراه العالم ولان العبد  
سلاسل الا لغيره ولا يعبر بغيره اشراء لانه تمته محل العقود والركن الاعظم في  
المضارة البيع لانه يحصل في البيع الربح والحيث من ان يجوز من الربح لانه يعمد  
في راس المال فلا ماخذ من الربح حتى يرد راس المال الذي يعمد فيه الى المالك  
لغيره على السلام على اليد ما عرفت حتى يودي دائما قال على اليد ولم يعلل الزعم  
لسبله في الزعم والامانة كالمودعه وهذا الموضع وشبهها **ج** ان تلف كل  
المال قبل دورانه في التمان كالمال الذي له المالك في الشراء في الزعم ورأس المال  
التي فاشركي بالفي في الزعم وتعلق اقباضه الباع تلف الا لغير الذي في يد القرائن  
والحيث فيه كالأول والحيث ان البراج انها معا راس المال فيجوز من الربح وبع  
قال الشيخ في المبسوط وقد بانه ان كان الشراء قبل تلف الا لغيره وان كان بعد  
فاشترى للعالم واول **ج** البحث انما يوفى الاول لان السلف قبل الشراء  
مستطاع المضارده والحيث الذي دام فليكن في المصنف ان الشراء في الزعم ان كان اذن  
المالك منها معا راس المال والامان الشراء للعالم **ق** ان تلف بعد دورانه في  
الحيث ان تلف راس المال بعد شراءه وظهوره زيج وبقية تفر الزيج والحيث من غير  
هنا انه يجوز بالربح الباقي **قال** دلم ظلم ولودخ القاضيه فاشركي به معا  
سوي الغرض فباعه بها ثم اشركي به جارة وجازع الحش قبل دفعه رجع على المالك  
بالف وحشها وودخ من حاله حشها على اشكال **اول** العالم بملك بالكتبة لا

اشكال

اشكال عند عدم الزامه من وعلى القول بالملك بالظهور وتحتل اذ لم لا مشترك  
ومن حيث انه لا يستمر ملك الا لعدم الحذر ان هذا الشرط لم يتحقق فلا يودي وكذا  
على القول بملك بالانفا من فانه لا يستمر الا بالتمتع لكن لن قدما بالشركة بالملك الظاهر  
هنا اولى ولذا افر من المصنف الانفا من **قال** دام ظلم ولودخ القاضيه  
ثم دفع اليه الف الف في مضاره واذن في ضم احيما الى الف الف لولم ولم ياذن  
في الضم فلا اقر ان ليس له حصة **اول** وجه العز من حيث انه يقرن لم ياذن  
فيه المالك لانه انما اذن في القان والضم ليس منها وكمل الجواز لجواز مفرقه اذ  
يجوز شراء نصف سلع شيئا باحيما والضمف الا في بالآثر وهو سلع الف  
وقد نظر لاسبق مضاره العفر فانه يجوز ان يشرى نصف سلع شيئا بالاحدا  
والآخر مال الآثر والا يبيع عنده ان لا يجوز في الضم فاعلى الجواز لا يضره في ذلك عدم تميز  
**قال** دام ظلم وهل يقوم احيما مقام المصنف الا اذن انه كذلك **اول** وجه العز  
اشارة حقيقته التبع وعدم دلالة الحساب على الشيء باحيي الدلائل التكاثر وكمل  
انه كالتبع لان فائدة تميز حق المالك من حق العالم مضارضا لتبع والفهم  
عند الاول لان تبقي المالك فيضه فان اعاده كان قراضا جديرا ولما جاز ان  
عقد جديد والحساب ليس كذلك **المفصل الثالث** في النسيج والتنازع  
**قال** دام ظلم وان النسيج والماله عرض فان ظهر فيه ربح وطلب العالم بيعه  
او وهد زونا يحصل له زيج يبيع عليه اجبر المالك على اقباضه على اشكال **اول**  
الاشكال ان المصنف انما **ق** فساد ان ان قلنا انه لا ملك الا بالانفا من او  
التمتع كان له الاجرة فلا يجوز المالك ويكمل الجواز لا يكون اقل من اقباضه وتقدم  
العمل بغيره الزيج ونفي المالك فاستحقى المالك ويوزع من لوج وانما يتم بالبيع  
والا يتم بالوصية الابية يكون ولحقا ولمنا بالظهور وممكن للاخبار لانه محتمل  
انما عرفت على محتمل عدمه لانه ليس اقوى من اشركي الاصل والشركة لا يجوز  
شركي على بيع ماله فيها اولى **ولم** فساد من حيث ان ذلك قال  
بأنه ظهر زيج لم لا فصل بعض النسيج ماله اذ يحصل الربح لاي ارباح النسيج  
او يحصل الشراء بذلك اما فليس البذل فلا يبيعون زيج ان مالكي العرض



والاصح الاجابة فيها **قال** دام ظلم ولو طلب المالك بيعه فان لم يكن ربح اذ كان  
واسقط العالم حقه منه فالأقرب لبيان على البيع لرد المال كما اخذ **ابو**  
هذا مسلمان **ت** ان يكون منه ربح ورجع الرزق قوله عليه السلام على البدل اجد  
حتى تودي وهو عام فغالب كل بعد مودى الاداء كما اخذ ويحمل عدمه لان عرض  
البيع ان يظهر للربح ليعمل العالم على حقه منه فاذا لم يكن ربح وارفع العقد  
لم يحسن كلفه تعباً بلا فائدة **ق** ان يظهر منه ربح فاما ان يسقط العالم حقه  
الربح او لا فان كان الاول فبما على خلفه ليعدهم **س** انه على ملك بالظهور  
او لا فان قلنا على بالظهور فهل يسقط بالاعراض ام لا يحمل الاول لانه ليس على  
مؤكد بل متردد وسوق على تمام العمل ويحمل الثاني لان المالك لا يرد بالاعراض  
فان قلنا لا يسقط بالاعراض لم يلزم المالك فنزل حكمه فغير وان قلنا يسقط فبما  
على المسك الاول وهو ان لا يكون منه ربح والاقرن الاجابة بالخبر وثنا **س** ان لا  
على بالظهور فمسقط بالاسقاط كما اشنع لانه لم يملكه بل استحق ان يملكه كما يشيع  
والحقوق سقط بالاسقاط وان كان الثاني وهو ان لا يسقط العالم حقه فان  
قلنا على بالظهور اقبل الاجابة لان المالك لا يلزمه فنزل حكمه وعدمه كالشريك و  
الاصح الاجابة بالخبر ولانه على بالظهور ملكا لانه ما دام الربح ظاهرا او ناقضا  
فيلزمه حصة وهو عام منقضى العقد لانه انتفى الشراء والبيع والاقرن لانه على  
بالظهور ولا يسقط بالاسقاط **قال** دام ظلم واذا فسخ المالك العرض فبني استحوا  
العالم لجه المسئل الى ذلك الوقت نظر **ابو** **س** ان لا يكون ربحا على غير سبب **ق** ان لا  
المالك ولغيره البعض لان المالك لم يملكه فتمام العمل به ان يحمل الربح ومن  
اعضا البعض في الربح لان مقتضى العقد ان لا شيء له ان لم يحمل ربح ولم يحمل  
والاصح ان لا الاقرن **قال** دام ظلم واذا فسخ العالم فبما على المالك لغير الرأى  
على العمل ان كان المال نقدا ولا نقلا وحل بعد العرض هذا لفظ النفر اسكال  
**ابو** **س** ان لا يكون عقد مبتدأ فاعتبر فيه صيغة المعينة التي وضعها الشارع  
له والاصح عندي انه لا يصح لان العقد بطل والبرز حقه في استمراره مبرور  
جبر التفرقة المستقبل وليس هذا عقد ومن ان العتود كالحاين لا ينقل الى الصنع

كانت

كانت ان لا يرد وقد سبق العتود لانه عقد على حصة العتودات **قال**  
دام ظلم ولومات العالم ولم يعرف بمال المضاربة صار ما تارة حصة وصاحب حصة  
الغنى ربح اسكال **ابو** **س** ان لا يكون ربحا على غير سبب **ق** ان لا يكون ربحا على غير سبب  
وتوله عليه السلام على البدل اجد حتى تودي ومن انه امانة والا حله عدم الرزق  
ولم يجزعه بعينه ولان العرض مع الغنى مسلم الحكم فمما المال اذ لو لم يمتنع لان  
الامانة عدم المضاربة والماض لا يحل عدم مع الرزق فمكون متين  
على المتضمن والماض لا يخرج فاما ما من ربح سبب العتود مع الرزق بل سبب  
الماض او اشتباهه في حاله بحيث تعدر تسليمه **قال** دام ظلم واذا ملك المال قبل  
الشراء انقضى المضاربة فاذا اشترى بعد ذلك للمضاربة فالربح عليه وهو لازم له  
سواء علم بلفظ المال قبل نقدا او شيئا او جله ولو اجاز ربح المال لصلى حصة التمن  
عليه **ابو** **س** ان لا يكون ربحا على غير سبب **ق** ان لا يكون ربحا على غير سبب  
في الانتدأ ثم يصير وكالو شريك في الانتدأ وشريك في الانتدأ ودر اجابة المالك  
لكن لا يكون مضاربة ومن حيث ان المال شئ انتدأ عليه والمثل له فلا يستعمل الا  
بعقد متناهي ولان المضاربة انقضى باللفظ فصار كما لو اشترى قبل فسخ شئ  
للمضاربة واجاز المالك **قال** دام ظلم وحل بحسب التلف من راس المال بلفظ  
هذا اذا كان المالك اذن في الشراء في الزمة والا كان المثل لانه للعالم الشراء  
له ان لم يترك المالك والاصل البيع ولا يلزم المثل **ابو** **س** ان لا يكون ربحا على غير سبب  
فذلك بعد الشراء وهو مشروع في الخان بخلاف من راس المال ومن انه بلفظ  
فذلك المقرن فيه فلم يكن من راس المال كما لو بلفظ قبل الشراء والاصح لهما من  
مال المضاربة **قال** دام ظلم والاقرن مقدم قول المالك في الرزق الى قوله في  
قدر نصيب العالم من الربح **ابو** **س** ان لا يكون ربحا على غير سبب **ق** ان لا يكون ربحا على غير سبب  
كما لو دعى لانه آمن ولان عدمه حل من المضاربة فبما على المسلم الاضرب الا اضرب  
ومن اللازم يستلزم من المذموم ورجع انصار المصنف انه مدع منه حل تحت  
عدم الجبر وهو قوله عليه السلام السنة على المذموم والحل على من لم يترك وهو الاصح  
**قال** دام ظلم ولو اضل في قدر راس المال فالقول قول العالم بلفظ اسكال



**أول** قوله مطلقا أي سواء ربح أو لا وسواء تلف شرط أو لا وبالاشارة إلى ما  
منه أن المال يربح عليه قبضا ومصرفه ولأن المال في يد العالم والقول قول  
صاحب الشرع وكعمله أن كان هناك ربح كان حكمه حكم الاختلاف في القدر المشروط  
في الربح لأن قدر الربح متفاوت بواسطه ما لا يكون القول قول المالك لأن  
الأصل أن المال تابع للعالم ولأن القدر الزائد على ما يربح العالم مخرج المالك أنه  
له والعالم استقام غنمه بالمعاليه إذا الأصل أن المال تابع للأصل والأصل غير عالم  
عنه وإن كان لغيره ونقص عن أصل المال والقول قول العالم لأنه الغالب والشرط  
على ربحه إلى الاختلاف في الربح بأن الاختلاف في القدر المشروط من الربح يختلف  
في كسبه العقد والاختلاف هناك التسع فيصدق فيه ما فيه كما لو اختلف المتبايعان في  
قدر البيع والأصل لغير القول قول المالك إلا أن يكون هناك شرط ولفظ القول  
قول العالم **قال** دام فلم ولو ادعى المالك التراض والعالم القرض قال القول قول  
المالك فثبت له من الممنوع مائة من خمسة وكعمله الخالف للعالم أكثر الأوزن من  
الأجته والمشروط **أول** وجه الأول من العالم مخرج عقد التركة والأصل عدمه إنما  
كان له أكثر الأوزن لأنه لم يكن أكثر نفسه من الربح فرب المال معترف له وهو  
مخرج الربح كله ولو كان إجماعا شمله أكثر القول قوله في حكمه مع مبيعه كما لغير القول  
قول من المال في ماله واختلف في ذلك فلو لم يكن له ما عمل به الشرط وإنما عمل به  
لمسلم لم يكون له إجماعا شمله وهو الإجماع **قال** دام فلم ولو ادعى المالك فعل الأول  
مقدم بينه العالم **أول** لأن القول قول المالك في البيع منه اللزوم على الساتر  
متعارضا لبيان نفسه لبيان ربحه لبيان يكون حكمه كما ذكر المصنف فيما تقدم  
**قال** دام فلم ولو ادعى العالم الرضا والمالك الانصاف تقدم قول العالم  
لأن عمله لم يكون قوله مطلقا وكعمله الخالف للعالم أن المدين من الأجرة المسمى  
**أول** وجه الثاني أن كلاهما مخرج عقد التركة الأجرة يكون القول قول المشتري  
وإنما كان له أصل الأجرة لأن الأجرة إن كانت أزيد فهو بقدره بعد استحقاق  
الزائد وأما ربحه فلا على أنفسهم جابر وإن كانت انقص فالزائد أصله

المالك

المالك وهو الإجماع **المصنف السادس** في الوكالة **مقدم** شرح الوكالة ثابت  
بالإجماع وبغلق النبي عليه السلام فإنه وكلنا استعفاء في أخذ الصدقات ردوا  
أية عليه السلام وكل عبده المارقي في شراؤه للأخيه وكل المارقي في  
قول ربك مسموح ومن جابر قال أرحمت الخديج إلى خبره فذكر أن رسول  
الله صلى الله عليه وآله قال أذا لقيت وكلني فخذ منه مائة مائة مائة  
ونصف **قال** **أول** في أركانها وهي أربعة **الأول** العقد **قال** دام فلا  
وإذا انعقد العقد لم يلحقه على الشرط أصلا سوى النقص عند حصوله حكم  
الأذن وفاءه العقد يستحق للمجمل المسمى والرجوع إلى الرجوع **أول** الوجه  
المقتضى وهو الأذن وأما المانع الذي ليس بالأذن الوكالة ورفع أخصا مستلزم  
رفع العام فلم يرفع الأذن ولا لأمره بل لغيره ومن أن المال لا يوجد إلا  
في أحد الجانبين وليس هذا إلا الوكالة وقد أريدت والأصح البناء وهو منع  
من التصرف مطلقا **الثاني** الموكل **قال** دام فلم فلا يصح موكلا الغني  
وإن كان ممرا أو لمع عسرا مطلقا على رأي **أول** الموكل كل يمكن شرعا  
أو مخرج بالمجهل أعز من مباشرة فعل قبل الاستعفاء بحق المالك أو الولاء  
الغنية أو ما دونها شرعا ولو رتب شرط **أول** الصبي هل يمكن من  
مباشرة فعل كما ذكر قال المصنف لا ولا قضاء جماعه من الصبيان فلا يصح  
توكيله شيء البتة وقال الشيخ رحمه الله يصح تصرفه بالعقود والصدقة بالمعروف  
ثم نفي أن كل شيء يصح تصرفه في شيء من جهة الشارع الموكل فم لا يجوز موكلا  
الصبي **قال** أن نشاط الصغار بالبيع وليس وصفي شيء مخرجة  
**قال** دام فلم والأذن أن ارتفاع الموكل عن الماسح واستعفاء وكثيره  
يحتج بعجزه مباشرة أذن في الموكل معنى فخصه الأذن أنه موكل فيما  
راد على ما يمكن منه لا يرجع **أول** دلاله أدنى الموكل لتوكيله في الموكل إنما  
لغظه أو معنونه والأذن كما هيته مكرمة في القواعد وهذا الكلام مستفود  
على الدلالة المعنونة **قال** **ثاني** أن مقتضاها أن يكون في  
الموكل عسرا مباشرة ما وكل فيه فإنه يدل على العاهة والعرف على الأذن



والاظهار في كمال عدم الحوازل ان التعريف في مال الغير طلاق الاصل منى على  
الاصطلاح العام فيقتصر على ما دل عليه اللفظ بالمطابقة او النقص او الزيادة  
الكلمة هنا **استباح** الموكلة فيه وعجزه عن المباشرة ولا بد من علم الموكلة  
بغيره عن مباشرة المبيع لا عن بعضه فالأثر حوازل الموكلة فيكون دلاله الاستبعاد  
فانه ليس بالتعريف في المبيع واصلهم وهو موقوف على الاستثناء وبذلك الشئ يعمل  
عدمه لان الموكلة غير الفعل والمباشرة وانما العمل بالمال الاول ولا يفسد  
الذوات الثلاث اما المطابقة والنقص وظاهره وانما الالتزام فلا يملك ان يملكه  
لحوازه منه عند الالامح الاول **في** على القول بحوازل الموكلة في كمال الموكلة  
وعجزه عن الكمال من حيث هو كمال الاثر عند النقص انه لا يملك الكمال بل تمام  
زاد على المقدور لان الموكلة انما جاز الحياض فخص ما دعت اليه وهو قول الشيخ  
الطوسي رحمه الله في المبسوط وكمل الغرض بخارجه وتخصيص بعض رخصه من غير  
مخرج والبقاء الاطلاق ذلك وهو مجموع والامح الاول لانها رخصه وكل رخصه  
تختص بمل المرفوع **قال** دام ظل والمخاض ان يملك في الطلاق على ارض  
**اول** منع الشئ في الهام وان البراج ذابو الصلح وحقن ابن ادرس في  
المصنف وهو الصقيح انه يملك قبل النكاح فيصير ذمها فيه والصفي في طهارة  
لحوازه مع الغيب وكذا الكبرى كغيره وحوازل الطلاق من حكم ما في حال الشك  
مع خصم في الشئ مراء بزره على الملاقاة عليه السلام احوال لا يجوز الوكالة  
في الطلاق وجعلها الشئ على خصمه وجعل الاجابة المخرجة على الغيب المخرجة  
من الاول وفي المستند ضعف لعدم بوله عليه السلام الطلاق من غير اقرار  
خارج الغائب المخرجة وليس في ذلك **والامح** اجواز **قال** دام ظل والاذن  
وطلاق الاذن بالابق **اول** وجه القول في ذلك ان هذا حاله وتعمل فيه لاحكام  
استثناء **والامح** الاول **قال** دام ظل فلا يصح وكاله الفسخ ولا المخبون  
الاقرض حوازل موكلة بغيره **اول** قال المصنف دام ظل الفسخ بغيره ليس اجبا  
الاعتين او المخبون بل هو راجع الى الموكلة الى وجهه ليس بوكلة الا ان وجهه  
لوجهه المتعين وهو الاكاتب والقول وقول الموكلة والوكلة والفعل الاستثناء

واستثناء

واستثناء المانع اذ ليس الا بالعبودية وليس منع عن التعريف للسيد وتعمل بغيره  
فان وكاله العبد من باب الاذن له في التعريف اذ يوجد امره كمنه على العبد الفعل  
ولا يوقف على رضاه ولا يملك ولا يملك له من الموكلة للعدوى فلا وكاله اذ  
من عيان عن حقه بدل على الاستثناء في التعريف واصلهم مؤثر اجبه او جعل  
وان في حال والعقد انما يحتمل اليه فمن لا يملك الموجه افعاله وامواله العامة  
فما اذا باعته او ايعته والاذن العبد وقرعها قوله وتلك فاته احوال وقول حكاه  
**قال** دام ظل والاذن حوازل وكاله الراصد عن المخاصم وعمل المعاهد  
الاعتناء **اول** هما مسلمان **في** هل يجوز لمن يملك شخص والصد عن المخاصم  
في دعوى رخصه في بنان والصد وسوت كمال والصد منها في ايراد حجة ودافع  
الآخر اذ لا تملك المصنف الاقرض بحوازل لوجهه المتعين وانما المانع اما الاول  
فلان الاصل الموجه لحوازل الموكلة على كماله والصد منها مائة منه والمقصود المأمور  
به بشرعا اعتمادا بحق من الطرفين والصد في الباقي لا يمكن ايراد حجة بطلان  
ودافع الآخر وقد امكن ولانه يجوز لمن يكون شاهدا لها فالوكالة اول ولانه  
يجوز لمن يملك كماله والصد على المرفوع في راجع لعدم الثاني واما الثالث فظاهر  
وجعل المنع لانه لا بد من ايراد الحجج في الخطية من الاستقصاء والمباينة مضاف  
العرفان فيه المأخذ ان الولع بغيره الاصل ام لا وذكر الشيخ في المبسوط  
فيه وجهين احدهما يجوز لما ذكرنا والآخر عدمه فالرد هو الاصول لما ذكرناه من  
في وجه المنع بعينه **في** هل يجوز لمن يملك طرف العقد من المتعدي في كل الشئ  
في المبسوط واما في قول طرف العقد فقد منع بعض الصحابة من كون المتعدي  
الراصد موصيا فالاول لا يقرض حوازل منها كما احسان المصنف والمأخذ ما ذكرنا  
**قال** دام ظل ولا يقرض لغيره في التعريف في حاله ثم اعقبه او باعه بطل الاذن  
لانه ليس على حوازل وكاله بل هو اذن مانع للملك وتعمل على وكاله كواعقبة  
**اول** ان فلانا يبيع وكاله وانها وكاله حقيقة تمت بعد العتق وهو الاحتمال  
الذي ذكره وان فلانا لم يبيع وكاله ليس وكاله حقيقة بل انما هو اذن يطلب بالعتق  
والاصح البقاء **الرابع** متعلق الوكالة **قال** دام ظل في الموكلة باثبات اليد



على المباحات كالإعطاء والإعطى والاحتباس وسحقه والاحتباس نظير  
**أول** من أن ملك المباحات هل يسبق إلى التملك أم لا قول الشيخ الميرزا  
 التمكن من الاحتباس والاحتباس وسبقه في إعتاد المباحات وتعد أن ادريس  
 في الجمع من التمكن شرط وكان وجه الفرق قول الشيخ أنه علمه وأكرضه في أرضه  
 مستحق فيه له مضاعفة من إسنه ورسوله فلم يملكه هذا باليد بل جعله مستدا إلى  
 الإجازة **قال** دام ظله وكنه التمكن على الأوامر كالإجازة فإما على من جعله مستدا  
 مستحق التمكن شرط **أول** من أن التمكن شرط في الإجازة والاعتبار على من جعله مستدا فلا يلزم  
 الغرض من الإجازة وجه الشك في هذا كما لو كان مريضاً بما يشترطه على فلان  
 فأنه لا يلزم لأن التمكن في الآراء كالأخبارات وهو الحق ومنه قول دام  
 به الحق فاشبه الشراء وسائر الصفقات التي تصح فيها التمكن وحسن الشيخ  
 في المبسوط والمختلف قال في المبسوط ومن أن من مال لا يصح ثم اختلف القائلون  
 لعدم الصحة فمنهم من قال يكون موكلاً وادنه في الإجازة أو إرضاه لانه أجبر على حق  
 حكمه بخصمه وقال غيره لا يكون ذلك إذا كان التمكن في الشيء لا يكون أمناً بنفسه  
 ذلك الشيء كما لو كان في البيع لا يكون موكلاً وكذلك الإجازة لا يكون لها وكمن  
 أن لا يكون إقراراً لأن الإقرار إيجاباً وفي التمكن إثباتاً واللفظ الواضح لا يمكن  
 استعماله فيها حاله واحدة لأن الإجازة سلمت إعمال الصدق وقيل لا يسبق  
 لاعتراضها بقية لها والآيات وسلمت إعمال الصدق ومنها في عدم صدق التسمية  
 فيه لأن الآثار معلول للفظ والاضافة غير معلول للفظ **قال** حلتم ظلم ولكن لو  
 قال جبار موكلاً ولم يستفتي في الوصف ولو أطلق بالاقرب الجواز **أول** قال  
 المصنف المراد بالاعلان هذا ليس بامره بشراء غيره ولم يعين صفته ولا وصفه و  
 وجه الفرق بين التمكن في مقام التمكن فيما هو موكلاً فيه فإذا جعله فاعاً احتجاً به  
 في شراء غيره والخلق انقضى جعله إعمالاً والغير الموكلاً فيكون بمنزلة الوكالة المطلقة  
 منهجاً وذهب الشيخ في المبسوط إلى عدم الصحة لأن فيه غرراً ولأنه كلما صح التمكن فيه  
 صح ما يشترطه بالفعل بالاجتماع ولمنه كلما لا يصح ما يشترطه بالفعل التمكن التمكن  
 فيه وشراء الجاهل لا يصح ما يشترطه التمكن فيه والحراب **ب** أنه لم يوكلاً

عدم

في شراء

في شراء جبر مجبول لانه ما طلق بل وكله مطلقاً في الشراء بعد دعوى التمكن عند  
 الشراء والاقرب المصنف لما ذكرنا **قال** دام ظله ولو قال ذلك على كل دليل وكسر لم  
 يجوز ليطرق الغرض وعدم الأمن من الغرض وقيل يجوز ومضبط الصفح المصنف **أول**  
 فذهب المصنف في هذه المسئلة وجه الاضطرابي صح

صح

**قال** دام ظله ولو قال بالمال من كل قليل وكثير فاسكال **أول** قال الشيخ في المختلف  
 والمبسوط لا يصح لأن فيه غرراً عظيماً لانه ربما لزمت بالاعتقاد بالامانة الوثاقية وما يوجب  
 إلى ذلك ما له وإضا فلا دليل على صحة هذه الوكالة في الشرع وقيل في النهاية إذا  
 شرط التمكن لم يكن الوكالة عامة دام التمكن مقام التمكن على العموم وقيل  
 إن ادريس وهو قول المصنف وسلام وان البراج لأن كل فعل والاعتقاد  
 التي يدخلها النية يصح التمكن فيه بالضميمة والاعتراف بما رتب فيه من العموم  
 لتداوله الجريات بالشراء وتعرف الوكالة منوطاً بالمصلحة والحق أحق بالشئ من الكلاف  
**قال** دام ظله ولو قال اشترى عبد مائة أوجها تركها فاقرب الجواز **أول** وجه  
 القرب أن الوكالة لا شرط فيها إسنه الغرض من كل وجه للمصنف في العموم الخافه  
 ولأنه جعله شرطه كمنه ورضي بما رتب فيه فخرج كالمكالة المطلقة ومحل غيره للغرض  
 والاصح الأول **المفصل الثاني** في أحكامها **قال** دام ظله ولو جهر من ربه  
 على من المال فاقرب أنه لا يجوز بيعه من المثل **أول** وجه الفرق إسنه عظمه  
 التمكن وحصر تصرف التمكن في الغبطة ومحل الجواز لا يخلو من الأصحاب الغرضان  
 المطلقتان إلى من المثل والاصح الأول **قال** دام ظله ولو جهر من ربه أحكامه  
 وفي وجوب الشيء اشكال **أول** من أن وجوب مراعاة الغبطة ومنه وجه البيع  
 من المثل والاصح الأول لانه تحت مراعاة الاصلح هنا **قال** دام ظله ولو لم يكن  
 منع على دلوه وليس كان صغيراً على رأي **أول** فأنه هو المشهور لانه من كل بيع ومنع



مطلق ولأنه اشتمل على موكلة في البيع وحصل في عرضه في البيع فجاز والله باع بالشيء  
الذي لو باع به من اجنبى صحيح ومقصود الاشخاص ليس بمقصود وقال الشيخ في الميسر  
وطيب الدين الكندي ليس له ذلك لحدوث التهمة ولقول عليه السلام انني وما لك  
لاسل ولا يكون موحدا فالله والاصح الجواز **قال** دام ظله ولا يملك الاراء من  
الشيء ولا يقصر لكن هل له ان يسلم البيع من دون اقصاء الاشكال الا ان البيع  
منفصل لو بعد قبض الشيء من المشتري **اول** شأنا ان موجب البيع ومقتضاه  
سليم البيع الى المشتري اوله والوكل باب عنه تمت عليه ما ثبت على موكلة ومن منع  
وجوب تسليم البيع اوله بالقبض مع وجوب الوكيل وحسب الاصطاط على الوكيل وحسب ما  
الموكلة ودفعه او لا تغرب بالمال وهو الاصح **قال** دام ظله وله الرد بالعيب مع  
الاطلاق ومع التمكن اشكال **اول** شأنا ان التبعي قد يقع لاجتماع  
منه ولعله قد امر بشراء مع عيبه ولأنه امر ما دخل هذا العيب في ملكه والرد  
بضاده والوكيل في شيء لا يلزم له كون وكلاءه متفان ومن ان الشراء يلزم  
لجواز الرد بالعيب وقد علك الملزوم فملك اللانم والعيب قد يتعلق العرض  
شراء هذا العيب سواء كان صحيحا او معيبا قد يتعلق العرض بشراء هذا العيب مع  
الصحة والوكيل فتملك لها فترحب لهما عيبا صحيحا بلا مرجع والا صلح عدم العلم بالعيب  
فوجب الوفاق في الاشكال والاصح انه لا يملك الرد الا بالامر **قال** دام ظله  
ولورده مخفض الموكلة وادعى الرضا وصدقة الباع بطل الرد ان هذا بالعزل  
وليس لم تعلم الوكيل ان رضاه به عزل للوكيل عن الرد **اول** هذه المسئلة

مبنية على سبيلتي **أ** ان الوكيل في الشراء يملك الرد بالعيب لا  
ب ان القول بمل يتوقف على علم الوكيل ام لا فان قلنا انه يملك  
ولا يغفل الا يعلم الغرض صحيح الرد والآ فلا وقد ذكرنا المسئلة في موضعها

قال

ومن ان العيب  
لا يفسد البيع بالرد  
والرد بغير علم  
والمطلوب

**قال** دام ظله ولو قال اشترى ثوبا مدنا وناشترى ثوبا ثم باع احدهما  
بالمدنا فالوجه صحة الشراء ووقوف البيع على الاجازة **اول** سفي القسديان  
فتم احدهما بالمدنا رتبة دينار وصحة الشراء من حيث الشئ في اختلاف لما روي ان  
البيع عليه السلام عمن له حطب فاعطى عروه البارد دينار المشري بشاء للاخيه  
فاشترى بثمانين ثم باع احدهما مدنا رتبة دينار الى رسول الله صلى الله عليه وآله بشاء  
ودينار فقال هذه ثلثه وهذا ديناركم فقال له النبي صلى الله عليه وآله كسفت صبغت  
فذكر له ما صنع فقال له عليه السلام ما ركن الله لكم في صفقة بيبك ولأنه رآه حينئذ  
واما توقف البيع على الاجازة فلا بد له من الرد والرد في انه نقف على الاجازة  
**قال** دام ظله ولو امر ببناء مئذنة مئذنة فاشترى ما ظهر منها عيب فالأقرب  
انه للوكيل الرد بالعيب **اول** وجه القرب انما العتلة وقد علك الوكيل  
العتلة كالمذلل وحمل عليهم لما تقدم **قال** دام ظله ولو وكلا على الصالحين عزمهم  
على حفر فتعلق عمل العتلة كالمذلل الموكلة ولو صاح على حفر او ابراء فاشكال  
**اول** شأنا من المجازة ومن انه يعرف بالصلح على عرض مملوك واكتسبه  
مسألة في ذلك وكذا في الاوراق والا فربى عدم الصحة للمخالف **قال** دام ظله  
ولو وكلا اشترى في اخضره فبني انفراد كل منهما اشكال **اول** قل ان الجند يجوز  
الا انفراد لانه لا معنى لفرار عتله ولا هو تصرف في مال اصدق مالي ولعسر الاجازة  
على اخضره ومن حيث عدم جواز بقدر واحد الموكلة والاصح عدم اجازة **قال**  
دام ظله ولو اذن لعيده في عتق عبده او لغيره في ابراء عتبه او جسم او لزوجته  
في طلاق نساء فالأقرب دخول المأذون **اول** قال الشيخ في الميسر اذا  
وكلا في ابراء عتبه لم يدخل مولى ابراء وكذا في جبين عتبه وكما صحت وكذا  
اذا وكلا في عتق مئة في العتق والمساكين لم يجز لمن صرف الى نفسه شيئا  
وان كان فقرا مكنا لان المذهب الصحيح ان الحاطة لا تدخل في ابراء طيب  
المادة لغيره فاذا ابراءه تعالى منه بال امر اجته ان يغفلوا كذا لم يدخل مولى  
ذلك الامر واعلم ان الامر اذا نقل الى امر مكمل عتق وكان مما سألنا الصنف مثل  
قول النبي قال الله تعالى يا ايها الناس اغفلوا كذا او كذا لم ينسب عتقه لم يدخل فقد

ومن ان العيب  
لا يفسد البيع بالرد  
والرد بغير علم  
والمطلوب



والمعنى ان لا يفسد ما به  
اراد ذلك فكل ما فيها

منه الاصول ان الاقوى هو الذي هو المسمى به ووجه القبول هو مقتضى  
وغيره من الضيق واستاء المانع الذي ليس الا اتحاد المسمى والمسمى وليس ما لم يعدم  
منه فانه والغايه بالاعتبار كانت في النسب **المطلب الثالث** في حكم المخالفة  
**قال** دام ظل اذا خالف في الشراء فان اشترى من المبيع ثم اشترى من غيره لم يفسد  
بشيء لان لم يفسد الموكل وان لم يفسد الاقوى وقوله **ابو** الموكل اذا خالف الموكل  
في حصة الموكل او حصة او حصة المقصود فانه يكون مفعول فاما فعله كما اذا وكل  
في الشراء من غير ان عليه او اشترى من غيره فاما المانع في البيع في الاعمال او موهبة  
البيع الموكل او لا فان كان الاول كان مفعول فاما فعله حكم شراء الموكل  
ان كان المانع فان لم يفسد اليه في حصة وقوله في الشراء له ظاهر او ما لم يفسد  
بلا اسكال ولما اضاف اليه في حصة فاما المانع لا يفسد الموكل او يحرق فان كان الاول  
وفيه الشراء للموكل لان الخطأ في قوله بعكس متوجه اليه والجواب يقول  
فعلت او اشترى من اضافته الى نفسه فاما لم يوافق اذن الموكل ففعلت اليه وان  
اجاز الموكل هل يفسد له ان الموكل قال المصنف الاقوى نعم لانه فعله مفعول  
هو اهل لنفس المصنف اجاز من له الاجازة وكلما كان له في دفع المبيع والاول  
منزله والى نفسه عند المصنف والحاشية على قوله واما قال الاقوى فاما  
لمن اطلق فعله المفعول ولان كل من دفع له البيع مع الاجازة يكون البيع قبلها موهوبا  
عليها وبطل ان لم يفسد نفس الامر وهذا ليس كذلك لانه حكم على قدر عدم الاجازة  
موجب البيع للموكل في نفس الامر والاما حصل المانع من المفعول فانه انما  
المصنف الحاشية على عدم الاجازة على الحاشية عنها وعند في دفع البيع للموكل  
في نفس الامر مع عدم الاجازة نظر لانه اضافته الى غيره ونفاه عن نفسه فكيف يفسد  
لانه نفس الامر لم يفسد ان دفعه الظاهر للموكل في البيع لم يفسد الا باحكام  
ودفعه للموكل والاشياء فكيف حالها اتفاق واما مع الاجازة فالحاشية عنده ان يبيع  
للموكل بالنسبة الى الموكل لا الى البايع الا ان يفقد في دفعه هذا محقق  
**المسألة** **قال** دام ظل ولو اذن له في دفع امره ففرضه في امره ففرضه في امره  
فانما اذن الوقوف على الاجازة **ابو** من قال بطل عند الفعول في النزاع لانه

لا يمكن

لا يمكن وقوف النكاح على الاجازة قال سطلانه هنا لان ذكر الزوج شرط في  
النكاح لمقتضى اجازة الارواح بخلاف البيع ومنه بالبيع وقوله على الاجازة  
هذا والبيع البطالان **قال** دام ظل والاقوى الموكل بالمرء او بغيره **ابو**  
قال الشبهة في النكاح ان الموكل بالمرء لا يفسد وقال في الميراث بيت نصف الميراث  
وهنا قال ابن ادریس ثم قوی بعد ذلك ما قاله الشبهة في النكاح لانه في البيع  
الاول بان الميراث بالعقد ولا ينصف الا بالطلاق ولم يجعل في بيع الميراث  
المانع ما رواه عمر بن حفص عن الصادق عليه السلام في رجل قال لفلان اعطيت  
الفلان فافعلت من شئ فافعلت من صدق او صحت من شئ وشركت في ذلك  
رجل في ميراثي لم يفسد ميراثي في ذلك فذهب بخطه له وبطل عنه الصادق وغيره  
في ذلك ما لا يبره وسالوه فلما رجع اليه انكر ذلك كله قال نعم لها نصف الصادق  
وذلك انه هو الذي صنع فيها الحديث وقال بعض علمانا لا يفسد الموكل للاصل  
ولانه لم يفسد عليها شيئا وقيل اذا انكر الموكل الوكاله فالتزل قوله مع الصريح فاذا  
حلف على العقد طاهرا ولا يفسد الموكل ان كان صادقا وحلف على الموكل طاهرا  
ونصف الميراث وهو الاقوى وسبب الشبهة في هذه المسألة **قال** دام ظل  
اما لغيره في الرزقة ان مفعول فالوجه سقوط الميراث مع عدم الرضا **ابو** لما بين  
ان مسمى الوكاله اذا رزق من نكاحه موكلا فانه عنه ولم يفسد ميراثه نصف الميراث  
منه في هذا الكلام شرط الرزق وهو ليس يكون المراء جاهلا بانه مفعول ولو علمت  
انه مفعول لم يرجع عليه شئ لانها التي صنعت والعاقلون يفرقون الميراث او نصفه  
للموكل اطلقوا القول بالفرق ولم يشترطوا جهلها والحق انصار المصنف هنا  
**المطلب الرابع في الفان** **قال** دام ظل ولو وعد بالرد ثم ادعى  
قيل المطلب لم يفسد منه الا ان يفسد الموكل في سماع بينة فذلك اشكال **ابو**  
اذا طلب الموكل من الموكل العيش التي لم يدره فوعده الموكل بالرد اليه ثم ادعى  
تلفها قبل الوعد لم يفسد دعواه لانها شافيه لقوله الاول لرؤية الفان وان اقام  
سنة على دعواه في سماع بينة اشكال سواء بينه وبينه او اراحمه فلو اقر  
الموكل بالبيع قبل قبل ولم يفسد فكذلك البينة ومنه انه يفسد بالرد كذا في هذه البينة



لنا نقض الوعد بالبرق ودعوى التلف قبل وكذا كذب المشهور له شهود لم يتبع بقية  
ولان كل منته تمام لمن لا اهل به الدعوى فانها مستحقة تقدم دعوى من مضمونها فاذ لم  
تصح الدعوى لمضاد لم يثبت كالمعدوم فستحل البينة من غير دعوى وهو باطل و  
العليل في السابق اقوى لان عدم سماع البينة على هذا التعليل كبرها بالاداء فهو تعليل  
لعدم شرط يمكن وجوده ولسانها عند حاكم آخر على القول به والتعليل بالسابق تعليل  
سطلانها من اصلها والاصح عندى بطلان بينة ومحمل عود الصغير في قوله ثم ادعاء  
ان الرد والفرز كما سبق والسابق هنا اطهر **قال** دام ظلم وتسخر الفان على الوكيل  
والاقرض ضمان المادون منه **اول** اذا لم يرضى بغيره من جهة ما لم الذي  
او دعه عند حزنه مثلاً واما الردعى متبلي الدمار اليه فسلم اليه الردعى دينار مثلاً  
وكلمتها على الم بالاداء ضمن الدمار والرائد كل واحد من الدافع لعدم دفعه  
الفان لعدم دفعه وهل ضمنه الفان الدمار المادون في مال والدين المصنف الا ان  
ذلك وجه الفرز ان انما امره بتفويضه في غير محله فلم يعلل المادون في دفعه  
فقد اعترفا ذنوب ومحمل على المادون في دفعه والمحلط ليس منه والاصح **الاول** **قال**  
دام ظلم ولو كان وكلاً في قضاء الدين فلم يشتره ضمنه على اشكال **الف** قال الشيخ  
في الميسر ضمن اذا دفع في غيبة لانه امره بقضاء مبرى ظاهره وباطنه ولم يعلل ذلك  
ولان بالاشتداد معطل مال الموكل وفي تركه تفرق للتلف ومحمل عدمه لانه امره  
بالقضاء وقد فعل واجاب عنه غائب والاصح **الاول** **قال** دام ظلم ولو تلف  
المسح في مال الموكل بعد ان خرج مستحقاً طالب المسحق الباع او الموكل في الموكل  
اياه من وتسخر الفان على الباع وهل للموكل الرجوع على الموكل اشكال  
**اول** الوكيل في شراء عن شخصه اذا قبض المسح ولف في يده ثم ظهر استحقاقه  
لغير الباع فليس مستحق مطالبه الباع بتمه المسح او مثله لانه الغاصب والوكيل متعنه  
لنفسه فان الغرض من ادائه في حصول التلف في يده وفي ضمانه وعلى الموكل لان  
الوكيل سفيه ويده يده فتمسك المستحق في مطالبه ايمه شار وتسخر الفان على الباع  
مع جهل الوكيل والموكل قطعاً وهل يرجع الوكيل على الموكل لو رجع المستحق عليه  
على هذا التقدير ان على التمسك بجهلها قال المصنف في اشكال مساره من ان

الوكيل

الوكيل غادر والوكيل معذور والمفرد رجع على الغادر دون العكس ومثاله  
سطلان من دالعند بالاستحقاق صار الوكيل قاضياً ملك الغرض بغير حق وحصل  
التلف في يده والموكل عز ما يقض ولا سلف مباشره ولا تشبهاً والاصح **الاول**  
**المطلوب الخامس** في النسخ **قال** دام ظلم ولو قبض النسخ لم يكن مضموناً فان رجع  
المسح عليه يعيب عاد الفان لانها العند الموكل له على اشكال **اول** ومن ان  
قبض مستدار ولا يستحق اعاده المعدوم عنه ان يحسن وكثر من نفاء المعركة ولم  
يوجد ما يرجع واستحقاقه احد من من غير سبب وهو الاصح لان بالدفع الى المشتري  
برى والمد المتخذ ليست عادته **قال** دام ظلم ويعزل الموكل له سواء اعله الغزل  
او اعله راي **اول** شرط ان الجند في انفرادهم لا يستحق له تكليف العائد لانه  
حكم شرعي والحكم الشرعي لو لم يكن المكلف قبل علمه لزم تكليف الكافل والانه خرج  
ومرأه اشبهت الكافل وشرط في النهاية واما الفصل في ابن البرقي وابن حنف  
وان ادرى وقطب الدين الكندي العلم او الاشهاد لا يستحق ان الجند رايه  
هشام سأل عن اطلاق عليه السلام انه قال ان الوكيل اذا وكل ثم قام عن  
المسح فامره فاض ابداء الوكيل له ما بينه حتى يبلغه الغزل عن الوكيل بغيره بلغة  
او شفه الغزل ووجه اجاب المصنف هنا ان يقبض الجواز من الطرفين بطلان  
بالفني مطلقاً ولانه لو كان لكانت لازمة في ذلك الوقت وبطلان الباعى مستلزم  
وبطلان المندم ولانه لو اعقبت العبد الذي وكله على بيعه او عتقه لان الغزل وكذا لو  
باعه فاذ لم يبيع العلم في الغزل الفضي فبقي صريح الغزل اولى وفيه نظر للفرق  
بعدم الغالب في الفضي ضروره ولا رد انه هنا بعدم شرط الفاعل لانه اول  
المسح فهو مصادرة على المطلوب قالوا لو جاز لغير الاعلام كجاز النسخ لغير الاعلام  
لا رجع جواز فعل ما وكله فيه بعد ثبوت دليل شرعي ما خرج عن دليل ثبوت وهو  
شرعي انضادنا النسخ وتكليف والوكال ليس مكلف فان الوكيل لا يجب عليه  
اشكال امر الموكل فلا تم المدافعة والعلم هنا بالسبب فلا يفر تبعته والوجه  
عند **الاول** **قال** دام ظلم ولو وكله في بيع عبد ثم اشترى حقيقاً صححاً او باعه  
كذلك بطلت الوكاله ولا يبطل من مائة او عتقه مع علمه ومع جهل اشكال



**اول** من انما السبب من العقد الى سبب الغزل واحدا فانظر سببا  
 وذلك كاف والحق ان قصد السبب هل يستلزم قصد السبب الحق ذلك مع العلم  
 بالسببية فجهل ان كان بالفساد في غلبة سبب الصريح للغزل يغزل وان كان  
 بالسببية لم يغزل لانه لم يقصد ذلك الغزل ولا اوجد سببه هكذا قال المصنف ونعم  
 ما قال **قال** دام ظلم والافترس في المذنب الا انما **اول** لانه انما المذنب الى بعد  
 ثم يعتق بالوفاء وهو ايضا دفعة عنه واشتات التي تستلزم ابطال صفته ومقتل غيره  
 لعدم لزومه ولعدم خفاءه عنك البيع والغزل والوكيل كالموكل والامح الاول  
**قال** دام ظلم وله ان يصرف بالاذن مع جعل الموكل ومع غلبة اشكال **اول** الوكالة  
 جازمه من الطرفين فانما يغزل الوكيل نفسه انغزل والوكالة شيء تركب من الاذن  
 الغامض في الغزل ومن الخصومية التي يمتثل بها عن ايقانه والغزل يقتضي دفع  
 الوكالة وهو لا يستلزم دفع جميع اجزا المركب فالاذن الصادر من الموكل باق  
 بعد الغزل لانه كان الموكل جاهلا لغزل الوكيل نفسه وان علم الغزل الوكيل نفسه  
 ففني بها الاذن اشكاله مشاء من غلبه وعزوه يكون جزله صدق من منطلق  
 الاذن ومن وجوده مطلق رضا الموكل بتعليم اذنه فلهذا لم يوجد ما يرفع من طرفه  
 الاصل فلهذا كان على ما كان بخلاف عمل الموكل فانه يدل على دفع الاذن عرفا دلاله  
 ظاهره **قال** دام ظلم ويحدد الوكالة مع العلم بما ردد لها على اشكال **اول** من  
 انه حكم بعد ما دام وما يقع ومن ان الرد مسكوم الاقرار بعد رد له والانكار ربا فيه  
 وشائئ اللزوم شاف للمدعى فلا يكتفى بنفسه ولا يستلزمه ولا يعلم بطلان هذا الكلام  
 فلا يؤثر وهو الامح **قال** دام ظلم ولا يكون انكار الوكيل الوكالة نسخا نظير  
**الغزل** من ان انكار الوكيل الوكالة انكار لما يوقف بثبوته على وجوده والنسخ  
 كذلك ففني الوكالة بغير النسخ فلو كان نسخا اجتبع العتقان ولان النسخ اقرارها  
 فلو كان الانكار نسخا لكان الانكار اقرارا هذا خلف ومن انه قد تعلم ما مطلقا  
 مقتضى الحكم منها في المستحيل وهذا معنى النسخ ولان النسخ فرع الوجود فرفع  
 الاصل مسكوم ورفع الفرع والامح الاول **المصنف الثالث** في التزويج وتزويج  
**الاول** فلهذا سبب الوكالة **قال** دام ظلم ولو شهد ابيها انه وكله مع عبده و

شهد

شهد الآخر انه وكله مع عبده مع جارية قد تمت وكاله العبد فان شهدا اتحاد  
 الصفقة فاشكال **اقول** من حيث اتفاق الشهادتين على الوكالة مع العبد ولا يمنع  
 ان يكون احداهما الزمان واحدا الصفقة زمان ومن الثاني وانما كان كمالا  
 موثق على مجموع من صفات كان محالا واحكام بالسنن موثوق على صحة مجموع الهالك  
 وما ساق فان كان احدهما شهد مع العبد وحده والآخر مع عبده **قال**  
 دام ظلم وكذا لو شهدا بالوكالة وحكم بها احكامهم ثم شهد احدهما بالغزل مستلوكا له  
 الغزل والافترس الثاني **اقول** لانه المرافع حصل شيئا ومن عدم الحكم بالكدس و  
 عدم الرجوع **الحث الثاني** في حود الزناج **قال** دام ظلم ولو زوجه امرأة  
 فالحكم بالوكالة ولا شبهة حلف انكر والزعم الوكيل المهر وقيل بالنصف وقيل بطل العبد  
 فلهذا وجب على الموكل الطلاق او الدخول مع صدق الوكيل نعم لو ضمن  
 الوكيل المهر فالوجه وجوب اجمع عليه ومقتضى **اول** الاول قول الشيخ في  
 النهاية وان البراج ومطلب الله في الكدس لانه اقرانه اخرج بعضها من حكمها  
 بعض لم يسلم لها فكان عليه الغنائم فان كسر اخرها خرج ملكه عن غيره بعض لم  
 يسلم له لم يرضه صفته والمان قوله في المبسوط لرواه عن من حنظلي عن الصادق عليه  
 السلام وقد تقدم وايضا من ادريس والامح فان الوكيل فالوجوب ظاهر  
 وجوب الجمع لانه عقد صحيح لم يستعمل الطلاق بل هو ادنى في عدم وجوب الزناج  
 لانه لم يحكم الشارع بثبوته ابتداء والامح النصف وقد ذكر المصنف هذه المسألة فيما  
 تقدم واشار لنا عدم ضمان الوكيل لكنه لم يذكر النصف او الكل وهما قد اختلفا  
 ان كان الوكيل قد ضمن المهر احتمل وجوب كله ومقتضى صفته وقد ذكرنا الوجهين و  
 الثالث فلهذا نسخا نعم الذي من سعيد رحمه الله **قال** دام ظلم ثم المراه ان اؤتمنت  
 صدق الوكيل لم يجز ان تزوج قبل الطلاق ولم يجز الموكل على الطلاق فمقتضى  
 المراه على النسخ او احكام على الطلاق **اقول** البحث في هذا المصنف في باب النكاح

والله تعالى



**قال** دام ظلم وكذا لو كان الحق دينا على اشكال **القول** اذا كان لغالب دين على حاضر فخصه بنيد وادعى انه وكله لغالب في استيفاء الدين من المدون فصدقه المدعي عليه لم يضر بالتسليم اليه على اشكال شارة من انه اخرجه للاستيفاء فلهذا دفع كما اقر انه قاربه ومن حيث انه تسليم لاثنية فلا يحسب كالعين وكما لو اقر ان هذا وجه الفصل والاول قول ابن ادرس والغالب قول الشيخ في المخذول وهذه المسئلة ينبغي ان يكون عليه حق بل له الاستماع من اذاه حتى يشهر ام لا فان قلت لا لم يلزم الدفع الذي لا يرى لها حقا الى المالك فاولى الى وكله والارادة الدفع والاخرى عند عدم التوام احكام بالاداء لانه اما لغيره ما يدار مال الغالب اذ مال نفسه والاول محال والآخر احكم على الغير لاداء عنه والغالب محال لانه انما يدفع مال الغالب ولا يقر بالانعام من وجوب التسليم وكذا يلزم من ثبوت الاثم ثبوت الاضيق ومنعرج على ذلك ان اذا اكمل استحقاقه اذابه العين فلا يلزم بالدفع اليه قطعاً لان حق الغالب محقق في العين والدين لغيره لا يفيض بالدفع الى المدعي **قال** دام ظلم ولو ادعى اجماله الغالب عليه فصدقه حتى يتبين وجه الدفع اليه **القول** لانه محق له بحق في دية مقلد بالنسبة اليه وليس بعين ومن حيث انه اقرار بمال الغير والاصح الاول لانه اقر باستحقاقه في دية وادار العدة على انفسهم حارس ومرتق في هذه وابى به لان الوكيل انما يمسون لوكله فاقوله بالسكنى البدي على شكل الغير ولم يفتقر له مال في دية مخدوم وما فاته ستون سنة وافر باستحقاقه المال وعلى الاول له اجماله **قال** دام ظلم ولو ادعى الغريم للوكيل الاستحقاق المطالب لم يفسد له لانه يكتسب لبيته الوكالة على اشكال **القول** شارة من عدم الاستحقاق لانه يكون بالاداء او الغزل وقد يكون بغير ذلك فهو اعم من يكتسبه البيعة والعام لا يسلم انما ومن انه منافق لمقتضى البيعة لانها بمعنى الاستحقاق استحقاقه فلا يصح قوله بغير وجه **قال** دام ظلم فان قال ان كانت اجارته لم يندفعها او قال الوكيل ان كتب اذنته لكونه شراؤها بالبيعة فقد نفى عنها فالأمر القوي لانه لو ادعى اجماله ان كتب اذنته بشرط **القول** وتتمتع بصفحة عدمه لانه بشرط ولانه اقر بانها تعلق اليه على شرط كاذب عنده فابطلت من الغالب فيصير احكامه لاستيفاء الغريم والحق الاول **قال** دام ظلم ولو ادعى الوكيل رد العين اذنها قدم قوله الوكيل على راي وتقول الوكيل

ان

ان كان بغير جعل على راي **القول** الاول انصار من ادرس للاصل والجزء المانة قول الشيخ في المسبوط وان ابراع لان الوهم لا يقبل منه انما هو من الرد الا بيمين فلكل الوكيل مشاركة اياه في المعنى المقصود لذلك اما الاول فليكون تقاضي واذا دفعتم اليهم لغوا لهم فاستندوا عليهم ولو كان قوله مقبولا لما امر بالاشهاد واما الثاني فظاهر لانها ايضا تقتضي المانع المنزب ولعدم الفارق **والقول** بان الامر للارشاد او العتد والغالب منعونه والبياسة في ذلك واتحاد طرفي المسئلة بمنع وعدم الفارق ايضا بمنع وعدم الوجوب لادل على القدم ولا يقضي المال لمقتضى عدم دفع منفعته فهو كما لو دفع والاقوى الاول **قال** دام ظلم ولو ظهر في المسئلة عيب رده على الوكيل دون التوكيل لانه لم يبت وصول العيب اليه والاخر رده على التوكيل **القول** تعالى الشيخ رحمه الله اذا ظهر في المسئلة عيب رده الى الوكيل دون التوكيل لانه لم يبت وصول العيب اليه والحق المصنف الاقرب انه مرجع الى التوكيل ووجه الوزن ان يكون الوكيل نائب عنه في البيع وتبين البيع وان المشرى امره من بيع البيع الى البيع وقد تعلق له العيب فلا يفسد البيعة اجماله وثبت الوكالة شرعا والاصح من ان انصار المصنف وقوله الشيخ وتعليق ضعفتان **قال** دام ظلم ولو اقر بقبض الدين من الغريم قدم قوله الوكيل على اشكال **القول** شارة من ان يكون شرا فلهذا فلكل الاقارب ومن حيث انه اقراره بحق الغير والاصح الاول والآخر العزم والعزم وهو مسمى بالخبر ولا يخرج وهو مسمى بالماء ولا يلزم انما تمامه في البيعة فيكون الوكيل كذالك في البيعة **المصنف** في السابق والقرين وفيما بان **الاول** في السابق **قال** دام ظلم السابق هو المستقدم بالعين والكند وتعلق الاذن وهو الجاهل **القول** الكند منجى الماء وكسره والاشهاد الاول وهو صحيح الكفيل بين اصل العين والظن والقول الاول هو المشهور عند المحققين والاصح وهو انصار ادرس والمصنف ربما ما يباي شريحة الطوس في ذلك والبول الاذن هو قول ابن الجندبانه كما ان يخط في النهاية فخط معروض فليما خرج من انفسه بطريقه قبل صاحبه حكم لصاحبه السابق وكذا في الروايات عن غير الممنوع عليه السلام اذ اعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العتد وصاحبه الاخر مرجع الى انفسه ان صاحبه العتد وتقول الشيخ هو الاصح احتج ابن الجندب بقول النبي صلى الله عليه وسلم بعثت واثني كعيسى بن مازن كاذ







استكمال شارح من انه لو جاز لغات غرض المسابقة فانه متى حقق سبق صاحبه في العقد  
ولا ان كل من يملك ذلك فالقول قوله منه تكون القول قول مدعي النسخ هذا صريح ومن  
صراجه ونصيه الجواز ذلك والاصح انه ليس له النسخ بعد التمام بل قبله **قال** دام ظل  
فان صدق المعاملة يكون العوض ظهر جرحا رجع الى غير شدة مع ركني النفس  
لا في قدر السبق وتلك سقطت انتهى لا ان يدل ولو قد لا ضمان العوض وجب على  
الباذل شدة او ممتدة ويحمل لوجه المثل **اول** اذا فسد عقد المسابقة لفقد شرط  
في السبق المعين العقد فانه لا يكون له فسخ في سبب الاستلام والاعمال لكونه جرحا  
او يكون له فسخ في سبب الاستلام ويملك فسخه منها مسلمان ذكرهما المصنف في هذا  
الكلام اما **ت** فنهى قولان ذكرهما المصنف هنا الثاني منها قول الشيخ انه لا يعمل  
لشدة فانه علم رجع اليه بطلان ما اذا علم في الاجابة او الجحالة الثانية من فاة  
رجح العامل الى لغة المثل لان فائدة العمل رجع الى المتبادر وانما على ضمان  
ابو القاسم سعيد في الاول انصار المصنف لان كل عقد يستحق المسحوق فصح ما اذا  
وجد المصنف وعلم في فاسده وجبه عوض المثل كالاجابة لا يصح الاجابة عليه  
علم انه مملوك لصاحبه مقبوض في الجحالة مقبوض والثاني سطر الاخر فيسحق الترخ  
**ت** وهو ليس يكون له فسخ شرعا ولكن مقبوضه كالخروج مستحقا فيحمل استحقاق شدة  
ان كان ملكا والافتقار لانها اما تراخيا على هذا العوض وقد بعد فله ما يقوم  
مقامه والاصح لوجه المثل لان العقد التماس على عمل يعجز لولا هذا التحلل بحسب  
اجبه المثل **قال** دام ظل ولو قال لغير من سبق فله شدة فايتم سبق استحقاقه ولو جازوا  
حقه فلا يملك الا عدم ولو سبق امان او لم يمتد او او ويملك من يملك لغيره  
**اول** المراد عشرة مطلق في الاول قول الشيخ في المبسوط وانما ابو القاسم بن  
سعيد ومنه القول ان من في الجحالة المعلوم فافترق في الاصول فهو بمنزلة كل  
فهل يحمل على الكل الجرحي او على كل واحد واحد الشيخ حملها على الاول انه انما يدل  
عشرة الا انه فلا يعزم اكثر منها كانه قال كل اسبق له عشرة ولا ان المصنف عند  
الاطلاق لان الاصل عدم التبادر وان احكم المعلق بعينه لاسم تكرار في مال المصنف  
يكون جملها على الباطن فكانه قال كل من سبق سبق له عشرة لانه المعنوم في اطلاق

من

من ولان الحكم في القضية الكلية على كل واحد واحد وهكذا جرى استقالتها في  
اصطلاح الفقهاء في كل علم والاصح الاول لاصاله براء لا بد منه والباطن قوي ايضا  
لعدم وجود الممول عليه من كل واحد تقامه لان عدم سبق عنه عليه معتزلة اسبق  
وبه السابق لا سبقه على الكل ولا لا سبق له احد من **قال** فانه لو قال  
من سبق فله عشرة ومن سبق فله عشرة سبق عنه فله عشرة فله عشرة او الكل  
واحد على الاحتمال ولما نه عنه الكل واحد ويحمل المطلق على الاول لا يمكن  
سبقه فكون الكل واحد اسبق بقتل جسم وتنتج والمصنف عنه **اول** وجبه  
الاول اصله العوض ووجود الشرط وهو الفضل في الجمل ويحمل المطلق لان  
او كان الفضل المسبق على اسبق ولو على بعض التبادر ومطلق للعقد لانه يقع  
لنفي جميع الوجوه المطلات احكاما ونقنا **الباب الثاني في الرمي**  
وفيه مطلبان **الاول** في الشرط **قال** دام ظل العلم بعد الرمي وهو شرط  
في المجامع مطعون في المبادرة على اشكال **اول** شرطه في المبسوط وابن ادريس و  
ابو القاسم سعيد بهما لانه العمل المقصود والمعقود عليه ويكون غاية رسما فيه  
معلومه شبهة اليه ويحمل عدمه المبادرة لان الاستحقاق متعلق بالبدار الى  
العد والمشرط ولا يجب اتمام العدم معه وهذا هو الاقوى عندى لاصاله عدم  
الاستراط على القول بالادوم بحسب بعض العدد والارواح يستمر من سبق  
احدهما وقد لا يحمل وهو محال **قال** دام ظل ولو اطلقناه فالان في حمل على الخواطر  
**اول** لان الاطلاق يحمل على صاحب وهو العذر المشترك من الكل وكل  
عداء زيان لا يدل عليها اللفظ باحدى الدلائل الثلاث وشرط الشيخ المبسوط  
في صحة العقد العلم بعينه الاصابة فعنده سطر الاطلاق لعدم شرط المطلق ولا  
المعنى لاستحالة الرمي في غير مرجح والاول اقوى **قال** دام ظل ولا جرحها  
كاصاء الحاذق واحد من نايه والوجه صحيح الاخر لفائدة التعليل **اول** وجبه  
الاجمان اطلاق الاعجاب ولان العوض الاقوى الجرح والجهل في المك يتوهم  
هنا والاصح العقد لفائدة التعليل صحيح له **قال** دام ظل والتبادر الاقوى حقيقة  
لبعد اربع ما به **اول** وجبه الوزن انه عقد غير لازم وهو ممكن ولان الجرح في اكثر



واعظم وكما يحسن الغاية منه اكثر كان اولي بالقصة ومن حيث لزم الفاعل لم يعتبر  
به الا ربح وانما حمل على الغالب والغالب المعدر للاصح والاصح الاول ● ●  
**المطلب الثاني في الاحكام قال** دام ظلم فان عند النضال عاجده على ان يحصلوا  
حريص احمل المنع لان المعنى شرط وانما هو ان يفسد الكل جرب ربح خيار واحد  
والكافة والآخر اخرون على الاول ثم يحار الاول مانا وانما مانا على  
ماي الاول وهكذا **اول** يجوز المناضلة من حريص لما روي لئن لم يفسد الكل لم يربح  
ممن حريص من الانصار مما ضلوا ربحه اصدوا ابن الاربع فاقربهم من ربح لم يربح  
لما فيه كل ربحهم قبل العقد لم يربح العقد منهم لم لا يجب بعد الاول والربح المصنف  
لقد احمل المنع لانه لا يحتمل التزام الرضا في الدعة بل يفسد الرأى شرط ولما  
لولا ان يربح الزارع قبل ان يحوار لما مائة وانما جعل الطريق الانتقاد والراض  
نحو واحد رغبين واحدا والآخر آخر وهكذا لان الرقة لا يمتثل لها في المعاديات  
ولانها تدفع لاحدها كذا كذا وكذا يخبر كل من الرعين الكل دفع واحد والاداء  
الى الزارع وكلهم المصنف هذا ظاهر ووجه التجاوا اجماله القصة ووجه الشرط وهو  
يعني الرامى وهو الاصح **قال** دام ظلم فان شرط الرغم البقي على تسليم بل من حري  
س والاك ان عليهم بالسوء ويكون اللغو بالسوء من اصاب ومن لم يصب وكمل السعة  
على قدر الاصابة فمنع من لم يصب **اول** وجه الاول ان الجميع لم يضر الواحد لا يضر اكم  
في العقد الذي اوجبت عليهم من وجه الثاني لئلا يفسد سبب الاصابة فكان  
لمن صدرت الاصابة منهم على قدره والفرق منه ومن المفضلين حيث واد الفهم  
وان لم يفسدوا ان يفسدوا لان سبب الاسخفاق البطل وهو بالاصابة المشروطة ولو  
من واحد من الحرس وعدمه انما حقق بعدهما عن كل واحد واحد وعرض الكل وهم  
متساوون فمنه وكمل عدم عزم المصيب الذي لو اصاب غيره مثله لفسدوا لان سبب الرغم  
ليس منه **قال** دام ظلم ولو اخطأ لعارض مثل كسر قوس او قطع وتر او عرض  
ربح سدد لم يحس عليهم ولو اصاب مني احشاء لم يضر **اول** من شرط حق المجهول  
علمه وهو الاصابة وقد جعلت للكلها مع هذا العارض اشهد ومراثة لا يحس عليه  
فلا يجب له مع الاصابة لان الشارح اسقط اصابه ولجواز من الربح الشئ

السم

السم المخطئ عن خطئه فنتج مصيبا فالاصابة بالربح اذن **قال** دام ظلم ولو شرط  
انما سق مرق حبله ولو حرفة حبله عليه ولو فقه ثقتا ليصلح للحق ودفع بين  
دعه بالاذن احتباء **اول** الاصابة الجردة هي الترح والحق مولين نصيب العرض  
والامت منه والحق هو ان يثبت فيه وان لم يثبت نصيب طرف العرض فهو المرق  
هو ان يثبت ويخرج من احباب الاخر اذا عرفت ذلك **يقول** كلما شرط حصة من  
العصاة التي يوصف الاصابة بها اذا فعل المدة الاعلى منها استحق المجعل فاذا  
شرط ان يثبت مرق حبله لان المرق اطلاق الحق ويثبت سهم في العرض  
ليس مقصود لثمة فاذا مرق وخرج من ذلك احباب مقدان بالا على ما سق  
المجعل ولو ان بالادل لم يجعله المجعل لان ايات بالشرط فاذا شرط احباس  
فحق كان من الخطا لانه اذ لم يشرط ولو فقه ثقتا ليصلح للحق ودفع بين  
دعه منه وجعلان اوتها الاصابة لان المقصود الاصابة ونحو العرض وقد جعل  
وعدم السوت في العرض لادل على الصنف لجواز كونه لبعده التفت فهو من حرفة  
الزمان **واما** عدمه لان الشرا حرفة من مفهوم الحاسق وان يتوجه فحق  
الرامى ولانه لو ادها لصاد الحاسق مساويا للخارج واحلاف مفهوم اسمها موجب  
اخلاف حكمها **قال** دام ظلم ولو وقع في ثوب قدم وثبت اصيل الاصابة له فخره  
**اول** لانه لم يخرق والحاسق يخرق وهو اجزاء الشئ في البسوط ومن هذا ان  
السم في قوله حيث لو اصاب موضعاً صحيحاً فقال المصنف في الذكر ان عرف  
قوة السم حيث يخرق حيث خرق احشاء حاشا والاندلا والاصح انه لا يجب له ولا يجب عليه  
انفا لانه لم يعلم خطاؤه **قال** دام ظلم ولو شرط اطعام لجره فالوجه الجواز  
**اول** الحاسق في هذه المسألة على احوال **ت** صحتها وهو انما ان المصنف  
هذا وهو اجزاء بعض الماخزين للاصل **ب** هل انما معا اعني النضال الشرط  
وهو اجزاء في البسوط لان عوض العمل للعامل ولعدم حاداه عن الرابح  
له وظلمان السوط موجب لظلمان المشروط وهو الاصح **د** صحة النضال و  
ظلمان الشرط وهو اجزاء الشئ في الكلام وقراءة الميسر **قال** دام ظلم  
ولو شرط اصابة القوس وذكر اجد الزور جاز ولئن لم يذكر احتمال الف د



التميز على لئلا لا يفسد سقط الا بعد كلف كان **اول** اجتناب الرقعة على كالمصير  
والمداد الرقعة من العرض ويحمل التميز على لئلا كل هم يكون الرقعة من العرض سقط  
الا بعد كلف كان وهذا من بعض النسخ الجاني وقال انه معاد من الرقعة فاذا  
فالوازم من عشرة رجب على لئلا لا يفسد سقط الا بعد كلف من فضل له خمسة فهو ماضى وهو  
نوع من المحل فاذا كان الرقعة والبعد فلا ماضى ولا مضون ودوم الاول  
الجمالى وعدم الغبط فان الرقعة والبعد افاضان مختلفان باعتبار ما بين ثمان  
اليه ويمكن صدقهما على واحد بالياس الى شئى فاذا لم يفسد ما لم يفسد انجاء  
ودوم الثانى انه يمكن علمه بذلك والاصح البطلان **قال** دام ظلم ولو شرط انقطاع  
مركز الرقعة من ماحاله ليعمل العلم بالبطلان لعدم **اول** وجه الجواز الاصل  
ولانه قد يتحقق على الكفر ووجه الشك ما ذكره المصنف من عدم قصد رسل  
الرقة من اصابة التناجى والاصح الاول ومعنى هذا الشرط ان اصابه المركز  
سقط اصابه ماحاله اى ماحاله المركز **قال** دام ظلم ولو انكسره التميز  
بالقطع الذى فيه الفوق حسب له ولما اصاب بالفضل من الاخر فاشكال **الاول**  
مشار ان لم يفسد في الرقعة واعتمادها والمفروض بالرقعة انها موقوفة التى  
الفوق ومن حيث ان استدان مع الاصل يدل على حوزة الرقعة وغاية الكفر في الحصول  
المشروط

وفيه مقاصد **الاول** الوقف وفيه فصول **الاول**  
في اركانها وهي ثلثة مطالب **الاول** الصفة **قال** دام ظلم  
وحقت وسبقت على راي **اول** هذا ايضا راي الشيخ في اختلاف ابن رجب وطب  
الدين الكندي وذهب في المبسوط الى لئلا الرقعة وفتى لا غير وغير الحكم  
الا لئلا لئلا وان اذرس وهو الاصح عندى لاهلنا لئلا الملك على صاحبه  
وعدم حوزة الا بوجه شرعى ولا عرف شرعى هنا سوى لفظ الوقف لا شرآك  
البيان منه ومن غيره والموضوع للغير المشرك لا دلالة له على شئ من الخصم  
بشئ من الدلالات نعم لو انتم الى الدائن صار لغيره اذ القصد المعاني  
والاستعمال لغير المرص على السلام اياه حيث كتب بسم الله الرحمن الرحيم

هنا ما يصدق به على من ان طالب وهو من سوي يصدق بدله التقي في ريق  
صدقة لا باع ولا يوقف حتى يرثها الله الذين يرث السعوات والارض واسكن هذه  
الصدقة خالاته ما عشت وعاش عقيبت فاذا انقضوا حتى لذي الجاه من المسلمين  
احسنه الشيخ بان جئت وسبقت من لاهلنا عرف الاستعمال من الناس والضم الى  
ذلك عرف الشرع بقول النبي صلى الله عليه وآله ان شئت حبست اصله وسبقت لغيرها  
ولا دلالة له على المطلوب **قال** دام ظلم ولو لم يفسد حتى اشتراك  
فتوله اسكال اقره ذلك وكذا الول **اول** مشار من ان ليس للاثان ولا اذ حال  
الملك بربها ما يباح لغيره ابتداء فيمكن عنه بغير رضا بغير ولاه شرعه ومرجه  
القول ومن عدم اشتراط الاصحاب له ويمكن في الاضمار الاخذ وقيل معنى على ائصال  
الملك وعدمه فعل المانع لا بشرط العول كالا بوجه ويمكن اشتراطه لئلا يملك المانع  
كاللار ولئلا يملك بائنه الى الله تعالى فلا شرط القول كالا بوجه ولاه غير غيره  
وعلى قولنا انه على الموقوف عليه بشرط ووجه الرقعة ان يملك موقوف او عن فلا بد  
لزم سبب موجب وليس ولا يملك عنه كما تقدم فلا بد منه من فعلها لانه السبب  
وهو الاصح **قال** دام ظلم اوساة الى بطون سر من خالها فالرقعة لئلا حسب  
رجح اليه اولى ورشه بعد اراضهم **اول** هنا حملان **الاصح** والفتاد  
فقال الشحان وان الحنفى سكار وان البسراج وان اذرس يعي الوقف و  
قال ان حجة يكون حسب لفظ الوقف وقيل بالصح الوقف ولا اكسب والا بوجه  
حسبنا ان نزع ملكك وصدقة ضيع لغيره المالك في التخصيص وغيره كغير  
صدقة التراجع وللاصل ولان ملك الا بغير ليس شرطا في ملك الاول والا المتقدم  
المشروط على الشرط ولرواه انه يصير من اذرس على السلام بوجهه فالحجة  
سهم انطما السبع العللى طالب عليه السلام فان نص على فالى الحسن فان نص  
فالى الحسين فان نص الحسن فالى الاكبر من ولدين واخره من المصنف لعلها عليها  
السلام بعدم الدائن ولذا لقوله عليه السلام خلدان متفعلان احدى شئ لصيحه  
المانع بان مضمون الوقف انما هو ما لم يقطع ومن على الميول يظلم كالا بوجه  
واحوال **الاصح** المانع للصغرى والفوق ظاهر **قال** اصل الشحان في حاله



بعد الاعراض فقال المفسر مرجع الى ورثة الموقوف عليهم ولعلنا ان ادرس  
وقال الشيخ مرجع الى ورثة الواقف واذا كان سلا وانه البراج وبولان من كلام  
ان البراج وهو الصحيح وقال ان مرجع الى وجه البراج ان وقف على قوم  
باعتبارهم فلا يحل ان يخرجهم لتول العسكري عليه السلام الوقوف بحسب ما وقفها ان  
انتهر وكان جعفر بن جابر قال العاقب عليه السلام رجل وقف على قرية  
واوصى لرجل ليس منه ورثة قراه من تلك القرية ثلثه ما جزم كل سنة ثم ساق الحرس  
فان مات كان ثلثها جزم لورثته الى ان ياتي فان انقطع ورثته ولم يبق منه احد  
كانت الثلث جزم لورثته والظاهر ان الرصه بالوقف والامكن لورثه الموصى  
شي لصحة المندمان الوقف بالوقف فلا يعود له الاسباب ولم يجد  
دلالة صدقة فلا مرجع اليه **قال** دلم ظلم ولو اريد على الصدقة من دون الاخذ  
شك في بعض على اولاده وعقبتهم ما تقاسموا فان اتوا في العتق ولاعتق له فعل القرا  
ولو اتوا في الاولاد ولاعتق لهم فعل اخوة واقتر كان حبس على القدر الثاني  
وفي الاول اسكال **اول** من ان وقف معلق على شرط اذ لو لم يوجه العتق  
لم يكن وقف ولا فني الشرط الا ذلك وكل وقف معلق على شرط باطل ووقف ان  
يعي في الانتظار اذا قبل مرابته لم يكن حيا صدقة جعل شرط الاستمرار فيه  
ولانه شرط ما هو مشروط به في نفس الامر والاصح العتق وهو العتق افضل المحقق  
مفسر ابن الطويل لا اشكال في الوقف والحبس وانما عتق بالبايد وعدمه والاصح  
الوقف المعلق على العتق وجعل على الحبس **قال** دلم ظلم ولو وقف على امر سيول  
ثم على المسكين او على غيره ثم على المسكين فهو موقوف الاول فيجعل العتق موقوف  
الاخر والمطلوب ان لا يقع له الحال **اول** الاول من هذه السجدة في الحداد  
وقوله في المبسوط وقال والذين يقسمون من هذا بطلان الوقف والاضان المصنف  
في المختلف وهو الاصح عنده **قال** لو وجب للزمن اما وجه الوقف مع انفا الموقوف  
عليه او وقوع الوقف المشروط او عدمه فان الوقف على وجه ما شرط الواقف  
لا في حالة الوقف ان لم يكن هناك موقوف عليه فهو الاول وان كان فليس في  
صحة الوقف عليه اجماعا فانكسرت بعض الناس فاما لم يترك بالوقف من غير العتق

وهو مخالف للشرط او بعد انقراض الاول فهو وقف معلق على شرط وبطلان الثاني  
باقية ظاهر واجتنب الشيخ في اختلافه ما ذكره من احدى الاصحح الوقف عليه  
والاخر صحيح من وجه اذ لا دليل على ابطاله ولا مانع منه **قال** دام ظلم النفس  
شرط في قوله وفي اسراط فورية اشكال **اول** من ان يكون الوقف في ما  
العقود في كونه مشروطا اجماعا والاعجاب فلا مانع منه وانما شرط ما  
الاعجاب عنه على خلاف الاصل لان الاعجاب اذا وجد قبل شرط ما اثره فلا مانع له  
وعند وجود الشرط بعده لا يؤثر فلا يصح الا في موضع ورد في بعض ولم يعلم بوجه  
هذا من رواية عبيد بن زرير عن العاقب عليه السلام انه قال في رجل وصى  
على ولد له قد ادركوا فقال انما لم يوصوا حتى يموت فهو ميراث علي بطلان  
على عدم القبض المستقر في الموت فلا يكون عنه مشروطا والا لزم ما خيرا البيان  
وقف اجماعه والاصح الثاني وظاهر كلام ابي الصلاح لانه لا شرط في العتق وانه  
ان وقف على المصالح العامة والمساكين وما قبل التسليم لم يزم فلم شرط العتق  
هذا وان وقف على معين ومات قبل التسليم فهو وصية **قال** دام ظلم ولو وقف  
مسجدا او مقبرة لزم اذا صلى فيه او دفن صلوة صحبه للاتباع والا فربان  
نقص الحاكم كذلك **اول** الموقوف عند المصنف وهو الاصح عنده لانه الوالي لهذه  
الاشياء ولانه في الحقيقة وقف على المسلمين وهو ولهم ومكمل غيره لعدم القبض  
عليه اذ لم يذكر الا الاول **قال** دام ظلم ولو وقف على نفسه ثم على غيره فهو موقوف  
الاول ولو عطف بالاراء فالأقرب اختصاص العتق بالعتق لان العتق بالاراء موقوف  
حقه **اول** وجه القرض انما لم يجعل للغير اكثر من النصف لان العتق بالاراء موقوف  
الشراوى والشركي ولانه اضاف وقف المجموع الى المجموع من حيث هو مجموع فلا  
يعطى لواحد ومكمل لمن يكون الكل للغير لان العتق بالاراء يقتضي في النصف  
والمرتفع هو المجموع من حيث هو مجموع فهو نصف ثبوت لكل واحد واحد منهما  
ولان المرتفع عليه ما من مصرف المانع والمكمل لله تعالى ولواقف على اختلاف  
الراى وهذا الاحتمال على هذا القليل انما حكم بالتعسف للمانع ولا مانع منها  
فكون الكل للغير ولان كل جزء من نصيبه اليها واحدة وانما يقضى اجماعا



يجوز دون آخر لمصلحة من آخر والفرقة والامان هنا والاصح الاول والفرق  
منه ومن منقطع الاول ان منقطع الاول ليس في الطبقة الاولى ما يقع فيه خلاصه هنا  
**قال** دام ظله ولو شرط فعل من الموقوف عليهم الى من سيجد بطل على اشكال  
**اول** مشار من ان وضع الوقف على اللزوم وان كان الموقوف عليه في بعض  
الستوط فلا لزوم ومن انه يصح صرف الربح منه الى هذا ولعل ذلك الى غيره  
والا لوقف على ولده سنة ثم على المسكن حتى اجاعا ولا يصح اشراط فعله مع غيره  
وصفة فكذا مع مجرد ولده لانه في الحقيقة تغيير فيه فانه وقف عليهم ما داموا مستوفين  
ولا يصح اخرجهم عن البعض والوقف في الكل متساو فانما يصح في البعض حتى في  
البعض الاخر والا لكان الوقف مقولا بالشك فكون في البعض اقوى منه في البعض  
الاخر وهو باطل اجماعا امت المعتبر الاول فلو دام عبد الله بن ابي جراح على ابي جراح  
عليه السلام في الرجل يجعل لولده شيئا وهم صغار ثم يبدوا له يجعل معهم غيره من  
ولده قال لا بأس وعن محمد بن سهل عن ابيه قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام  
عن الرجل يصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدوا له بعد ذلك ان يدخل بغيره  
من ولده قال لا بأس وفيه نظر فان الصدقة قد لا تكون دفعا والمتحارس الباقية  
منه وذهب الشيخ الى بطلان الانحراج والتقل رادع الاجماع وهو **الاصح**  
دام ظله وكذا الاشكال لو قال على اولادى سنة ثم على العترة **اول** وجه الاشكال  
ان الموقوف عليه هل ملك ام لا فان قلنا ملكه لم يصح هذا فانه اذا ملك الانحراج الا  
مخرج ولم يرد الملك الموقوف في الشرع بخلاف مدعيه فانه ان الحيوة شرط في الملك  
وان قلنا ملك الله او الرافضين لانه ما من مصرف ضائع رادع المصلحة تدرك الغنى  
الاجماع على صحته ثم لما سألناه عن هذا الاشكال فقررنا ذكرناه والاصح الصحة  
**قال** دام ظله ولو وقف على اصاغر اولاده لم يحزله لغيره بل فيهم مع الاطلاق  
على راي **اول** ذهب الشيخ في النهاية الى الجواز وقال ابن البراج ان شرط ان له  
دون غيره من عبي الله من الاولاد فانه لا يجوز ان يدخل غيره في ذلك و  
الاصح انه لا يجوز مطلقا **قال** قول العسكري عليه السلام الموقوف بحسب ما توحيها  
ولا يحد لانه فلا يجوز تغييره والامان لان ما داموا جليل من ارجاع قال قلت لابي

عليه

عليه السلام رجل يصدق على ولده صدقة وهم صغار له ان يرجع فيها قال لا الصدقة  
لله ولا يصح بيعهم للشيخ برواه عبد الرحمن بن ابي جراح عن ابي عبد الله عليه السلام  
في الرجل يجعل لولده شيئا وهم صغار ثم يبدوا له ان يدخل بغيره من ولده قال لا  
باس وانما ضعف لعدم دلالة على الوقف **المطلب الثاني** في المعاملات  
**قال** دام ظله ويحوز لغير شرط النظر لنفسه والموقوف عليه ولا جبري فان لم يعنى كان  
ان الموقوف عليه لغيره بالاقبال **اول** لانه ملك الموقوف عليه اصله زمانه والما  
القول بانه قد تعلى في النظر الى حاكم الشرع وبالحكم هذه المصلحة بسنة على التبعة  
**قال** دام ظله ولو مال هو وقف بعد موت اهل المطلق لانه على اهل المصلحة وانما تصرف  
الوصية بالوقف **اول** لانه ابلغ من قوله قمنا هذا بعد موتي ولا استأجر لغيره  
كراهي هو الاصح لانه تصرف على معلق بالموت وهذا معنى الوصية **قال** دام ظله  
ولو وقف على الموصي من ولده لاني عشيده وقيل لخصي الكفاية **اول** الاول قول  
سداد بن ابراهيم بن محمد بن ابي جراح في الشبهة في التيقان والهاء قول الشيخ في النهاية  
فانه قال يكون لخصي الكفاية من اهل الموصية بالامانة دون غيره ولا يكون لغيره  
منهم نعم شيء على حال وكذا قال المعتمد وابن البراج وابن حزم وقال سداد يكون  
للامانة ولم بشرط العمل وبشيء ذلك على غير الامان فذهب الوصية الى ان  
العمل عزوف الامان فضا صفة الكبر ليس بوضي وهو خاف والمفد وقال  
بعض المتكلمين انما سبق له من قبله من المكنون الا ان لا يؤمن ويحقق كراهية  
مد كونه الكتب الكلامية والحيث عني لغير الامان هو الصدوق بالقلب واللسان  
وان العمل ليس بحز ولا شرط فيه وهذا هو الجواز الذي المصنف واكثر المتكلمين  
وسمعتهم الذين يبعدوا اول كلام الشيخ بعدم دخول النافذة في لفظ الموصي  
عند الاطلاق في التعريف **قال** دام ظله ولا يعنى من حيث بالامان خاصة  
على راي **اول** قد مضت هذه المسئلة المحس **قال** دام ظله ولو وقف على الجيران  
فهو لكل من صدق عليه عرفا انه جارة وقيل لمن يلى دان ان لم يعرف جراحا من  
كل جانب وقيل لبعض دارا **اول** الاول قول بعض الاصحاب والهاء قول  
الشيخ ولده الصلاح وسداد بن ابراهيم بن البراج وابن حزم وابن حزم



وقطب الدين الكبري والمالك قول بعض الفقهاء الا انهم ايضا لم يروا  
عائشة عن النبي عليه السلام انه سئل عن رجل اصاب من جوارا والوجه  
الاول لان الشرح يحمل على العرف في غير حقن الشرع **قال** دام ظله في دفعه  
على الذي خذلان والارز المنفعة اخرى والحق في المرتبة عشر غير قطع **ام**  
البحث هناك وقعن المسلم على الكافر فقال قال بعض الاصحاب يجوز الوقف على الكافر  
مطلقا حكاية الشيخ في المبسوط وفيه شيء في المبسوط ان جواراه عليه اذا كان  
قربا لا عنه وجوز المخذل الوقف على الكافر اذا كان ابا او ابنا او اخا او  
عنهما وهو اضرار الشيخ في البناء وانه الصلاح وان عمنه ومنه سكار وان ارباع  
مطلقا وما كان ادرس ليعي على الوالد من الكافر في دون غيرهما من الامار و  
عنهم وما ن سوت على الامار مطلقا في اخرى منه وفيه شيء في هذه المسئلة ليعي  
الا ان قولنا تعالى لانهاكم الله عن الذين لم يعلموا في الدين ولم يحرككم من  
دياركم ان يردكم ومن سواهم بجمع وقوله عليه السلام على كل كيد حري ابرهعت  
الفرس النارية بالامر بجمع الهم والذين من حوز الكافر يمكن على الاخصى لجواز  
مقتضى الكفار سنة عندها وروي ان صنفه بنت حبي زينة النبي عليه السلام  
وقفت على اخ لها يهودي وانجبه في لعمري عليه السلام اذ لقنوه ولم يستلج  
المانع مطلقا بان الوقف موقوف ولا شيء من الكافر يجوز موقوفه لقوله تعالى لا يجد  
قربا يمشون بانه والهم الاخر يراون من حاد الله رسولك ولو كانا اباهم او  
ابائهم او اخوانهم او عشيقتهم من حوز الكافر وان كان ابا امته العالم  
ما يجوز على الوالد من بانه من البر بالادب وقوله تعالى وصاحبها من الذين  
ودعه الوقف في المحرقة ما ذكرنا من الادلة على المنع ولان كل من يعي علم الوقف ماله  
مقصود وكل من لا شيء من ماله مقصود لانه احد من الناس من يعي الوقف  
علمه بحري ووجه الصحة في المرتبة عشر غير قطع انه حكم المسلمين ووجه المنع الكفر  
والاخرى عنده من الام لا يعي على الكافر مطلقا **المطلب الثالث** الموقوف **قال** دام  
ظله ولا ما لا يعي ماله كما لم يرفع لوجه الكافر على شئ فالوقف الصحيح **اول** وجه  
الدين انه يعي علم الى شئ بالبيع فجاز الوقف ومحمل المطلق لان لا يعي الوقف

سئلها

سئلها ومن شرط الوقف الموت وهذا لفظ المصنف والاصح عنده ان المطلقان  
**قال** دام ظله ولا ما لا يعي ماله الوقف ماله وان اجاز المالك فالوقف  
الدين **اول** وجه الوقف انه عقد صدر من عاقل بالغ رشيد في محل ماله للمسلم  
واضاف المالك فوجد الموقوف وارفع المانع فصح ومحمل المنع لعدم صحة الوقف  
على الكافر وهو لا يوقى **قال** دام ظله في الدراهم والدين انما استقال **اول**  
من ان ان كل يعي ليس يكون لها منفعة حكمه معتبر في نظير الشرح مع غيرها  
ام لا **الفصل الثاني** في الاجكام **قال** دام ظله ثم لم يكن كان محمدا فهو ملك  
ملكه كما لا يخبر وليس كان على معين فالوقف انه يمكن ان يكون على جهة عاقبة  
فالوقف ليس الملك له تعالى **اول** اصله ان الوقف لا يتقبل من غير ملك  
ام لا الظاهر من كلامه انه الصلاح انه لا يتقبل الوقف عن ملكه لقوله عليه السلام  
حبس الاصل بسبل الثمن والجواز اذ اخل من يرد مع صغر الاولاد ولو استقل  
لم يجز له ذلك ولا الصغر قد حرت والكبرى ظاهرة والحق استقاله عنه وهو مذهب  
الاكثر لان الوقف سببه قطع مصرف الواقف في الرقة والمنفعة فوجب ان يزول  
حكمه عنه كالغنى لان منصفه لم يملكه العالمون بالاستقال فذهب الشيخ في المبسوط  
وان ادرس الى استقاله ان الموقوف عليه وهو الرعي لانه ملك لكونه احكاما مالية  
فيه ولهذا ضمن بالقمة وكان ملكا كام اتولد وليس للواقف ولا لغدما والمالك  
فهو الموقوف عليه ومقتضى يوارى المسجد والآيات فانها تعتبر بالقيمة ومملكتها بعد  
الناسي ولما رواه على سليمان التميمي قال كتب الى ابي جعفر عليه السلام اسأله  
عن ارض اوقفها حري على المحا حتى من ولد فلان سأل ان الرجل يجمع المسلم  
وهم كسفر قون في البلاد وفي ولد الموقوف حاصم شديد الوقف ان اخصم  
بهذا دون سائر ولد الرجل الذي يجمع القسمل فاجاب **قال** ذكرت الارض  
التي اوقفها جدك على نفع من ولد فلان وهي لمن حضر البلد الذي فيه الوقف  
وليس لك من بيع ما كان عاسا واللام للملك والعلوم علمه ملوك الارض لاسعها  
لانها المذكور السابق وبذلك ان ادرس استقاله الى امه ليعال وحكام في  
المبسوط عن قدم لان كل وقف صدقة وكل صدقة فهي ليعال اما الصغرى

سئلها



فقد صرح بها الشيخ في البهاء حيث قال الرقب والصدقة شي واحد وإن على  
مسلم ما كتب إلى أن أحسن عليه السلام جعل ذلك ليس له وارث ولا منافع  
ورثتها من إله ولعقبها استغفرتها والآمن أخذها فإن لم يكن له ولد وحديث  
في حادث فأنشأ جعلت بذلك أن أوقف بعضا على فقهاء الأئمة والمستضعفين  
أو أعيانهم والصدوق عمنه في حياته عليهم فاني أتحرف الأسعد الوقف بعد موت فاني  
أوقفها في حقوقي فليست ملكا لها إمام حاشا أم لا كتبت عليه السلام فتمت لما نك  
في أمر ما على فليس لك أن ما كل منها من الصدقة الحديث فني الوقف صدقة ولا استعمل  
إلا بعد الله عليه السلام لفظ الصدقة في الوقف في قوله إني صلي وكذا استعمل  
عليه السلام لفظ الصدقة في الوقف في رواه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه  
عليه السلام رجل صدق على ولده صدقة وهم صغار له أن يبيع منها قال لا الصدقة  
لقد ووجه فترى كونه للفقراء في أجهل العامة وهو الأصح لئلا يفسد كل واحد  
الصدقة واستعمل كل واحد واحد واحد واحد من الأصحاب لا سيما في الرجوع فلا يخرج والإجماع  
والا بجمع من حيث هو مخرج لأخصاص الأما في رواه عن حفص لأن المالك لم يسمها  
مبينة فلا يمكن جعلها مبيها وليس حكمها كما في هذا فترى ما كان المالك  
عنه على الأدميين وأخصاصهم وقيل لم يكون ملكا للموقوف عليه وهو الكل لما تقدم  
في المسند والرباط ما كتب الله لهما لاسما للملك فنها **قال** دام ظل ولا لم يخلق  
والأشخى خزانة بل كان البيع أنفق لم لم يجرسهم أيضا على رأي **أقول** هذا أصح  
إن أدرى عليه أكثر العلماء وقال الشيخ العبد يجوز لعنه الشرط في الوقف إلى  
عنه إلا بالرواية وما رواه علي بن مهزيار في الصحيح قال كتبت إلى أن أوقف على علم  
أن فلانا إماما في صيغته فأوقفها وجعلت في الوقف نفسه وبأن عزرك في جمعها  
من الأرض أو وقفها على نفسه بما استراها أو وقفها موقفة لك كتبت عبد السلام إلى  
أعلم فلانا أنه أمره مع حق في الضيق واليصال في ذلك إلى ذلك رأي الشيخ  
سأنه أو وقفها على نفسه إن كان ذلك أوقف في الأصح الأول والأخير  
عنه الرواية جعلها على عدم تمام الوقف وظاهره لم يدل عليه **قال** دام ظل ولو انقضت

فصل

فصل في جازيتها والاول المنع مع محقق المنفعة بالإيجاب للسبب في شبهة **أقول**  
الاول قول الشيخ في اختلاف ما لا لأنه لا يمكن الاستماع في هذه النسخة إلا على هذا  
الوجه والله أعلم إن أدرى لأن الوقف يقتضي دوام الأصل مع بقا منفعة  
وجود بطلان القوي الثابتة التي فيها وعدم لمرتها لا يلزم زوال كل منافعها بل يمكن  
جعلها جبراً ووزن وقا وعز ذلك وأعلم أن الحق أنه متى فرض لها منفعة مانع فقامها  
لم يجر معها لأن الوقف للمساكين ما دامت هذه الجهة بما حصره وجوبه إلا ما دامت  
منه النسخة الموصوفة بما والثبات على المصنف في المحلف وتتم ما قال الأراج  
منها لأن دليل الشيخ يدل على جوازها مع استيفاء سائر المنافع فيها وإن أدرى  
فرض وجود منفعة وضع بها لوجوده وما إذا انقضت قلت قال ابن الحنفى بشرى  
به ما يكون رقبا والحق في تركه في موضع **قال** دام ظل ولو شرط بيعه عند الضرر  
به كزاد خراج وشبهه بشرطه فتمت أو عند خراء وعطلته أو عند رجوعه عن  
أخذ الاستماع أو فله نفع فني صحة الشرط إشكال **أقول** سواء من قول الشيخ  
أنه عليه السلام في رواه جمع من حبان وإذا رضوا لكم وكان البيع خيرا لهم  
ما هو أجاز بيعه لعنه شرط الواقف فند اولي ومسان الوقف للمالك والبيع  
ساقط والأصح أنه لا يصح مع الوقف بحال **قال** دام ظل ومع البطلان في بطلان  
الوقف نظر **أقول** جعل الشيخ العبد المصلحة للشرط ليست معلنة عليها بل  
في عقود وشروط وبطلان لحد الجرحين لا يلزم بطلان الوقف وبطلان البطلان  
لأنه إنما أوقف على هذا العبد ولا يعلم رضاه بدونه ولم يدل على وقوعه بدونه بأحد  
الروايات والعزق منه ومن المعاملات أن للشرط مدخل في العرض وهذا  
يترجح محض **قال** دام ظل ونفقة المملوك على الموقوف عليهم وإن كان ذاك  
غير رأي **أقول** الموقوف عليه أما جبهه عامه أو لا والاول المنفعة كسبه والانية  
يكون على معنى وهو مراد المصنف هنا فقال في المصوب يكون في كسبه إذا لم شرط  
أو شرطها في كسبه لأن العرض بالوقف استماع الموقوف عليه وهو موقوف على  
نفايته وإنما سبق بالنفقة فمكة كانه شرطها في كسبه وقال المصنف أنها على الوقف  
عليه وهو الأصح عندي لأنها ما بقية للملك والعين والمنافع ملك للموقوف عليه



والشيء في الميسر سلم انه ملك للموقوف عليه وعلى من يملكه استعماله اليه ان جعله  
على مستحق المضاف كالاحكام الخاصة والموقوف بحسب فعله هذا **قال** لا يصح في كسبه  
فلا يملك الموقوف عليه قدر مقتضى فلا يحسب عليه قطرة وعلى القول بان له فعله ان يملك  
على ميت المال لمقتضى صلوات المضاف لزمنا **والاصح** في كسبه وكذا لو جعله لغيره  
ولو جهر الكسب ففعل ميت المال ان كان المالك لله او للواقف ولم يكن موجودا او  
كان معسرا ومجانا العباد حيث شرط الواقف والامني عليه فان مصر لم يجد  
**قال** دام حكمه ولو اوجبت ما لا تعلقه كسبه ان قلنا بعدم الاشتغال وكذا ان  
كان على الميت كسبه او على المعسر والافعل الموقوف عليه بعد رعيه على اشكاله  
من ان المولى لا يعلق عبدا ولا اقرضا كسبه **اول** فيها العالم ان المولى في غيره الميسر  
مستحق في غيره **ثاني** تعلق بالاحكام بحسبه وهو احكام الشريعة في الميسر والمصنف  
هذا لان مال الجاه لا يعلق برقة لان الموقوف عليه لا يبيع وكله يعلق المال برقة  
ساح فالعبه الموقوف لا يعلق بالاحكام برقة وهذا وجه الشريعة في الميسر ولا  
يظهر من امر مسلم ولا يعلق المولى عبدا يعلق كسبه **ثاني** انه يعلق حيث المال  
سحق بالارواقف **ثالث** انه يحسب في مال الموقوف عليه قال الشريعة في الميسر  
فمن مال مستقل المالك الموقوف عليه فهو مال له ومن قال مستقل ال  
الله قتل من قال الواقف لانه الذي منع الرقة من تعلق الشرع بها وقيل في  
ميت المال كالحق للعبد **قال** انه باع فيها وقد ذكره والحق المصنف احتمالا لانه  
المختلف لانه يعلق في اجماعه فالبيع اقل والقول الرابع انما هو في الوقف على  
المعنى والاصح عندى العلق بالکسب لانه اقرب الاستدلال الرقة ولانه يجمع  
شئ كقنن **قال** دام حكمه وليس للمعنى عليه استرقاقه في العبد على اشكاله **اول**  
شأن من ان الوقف لا يزم لوجود الحيوان لا يزل الارز والها لانه يصفى  
المايد وهو مانع من ملك غير الموقوف عليهم مادام موجودا فذا يبيع ملكه ومن ان  
الولى يملك ابطال الوقف باطال الحيوة فملكه مع بقائها لانه عفو وهو حسن  
منذور اليه بشرطه والعموم الاضمار اليه على جواز تملك الولي للعبه الحرة  
عبدا **قال** دام حكمه ولو جنى عليه بما يوجب المال احتمال انحصار الموجودين

فله

فله العفو وشراء عبدا وبيع عبدا يكون وقفا **اول** اذا قل العبد الوقف  
قلنا يوجب المال كان قبل حرا جنى فعله فله **ثاني** ما نعلق القيمة قال  
الشريعة في الميسر يملك بغيره بغيره ويقام مقامه سواء قبل انتقاله ملكه الى الله او اليه  
لان حق البطلن الاخر يعلق برقة فاذا مات اتم غدا بعبته مقامها ومنه من قال مستقل  
القيمة اليه قال وهو الاخرى لانه قد بنا ان ملكه له ما الوقف لم تناول القيمة لان موضوع  
الوقف من تخليه لا غير وانحصار المصنف في الخلف الاول لعدم انحصار بالبطلن الاول  
به ولذا ما أخذ البطلن المانع عن الواقف الا عن الاول والقيمة بول العين ملكها من  
ملكها على حرام ملكها وسحق بها حق من يعلق حقه بها وحكم البطلن الاول ليس يعلق  
بل ان يهاه وهو حرام فكذا يذللها وقوله الوقف لم تناول القيمة لانه عدم دلالة  
المطابقة فلم يكن دلالة الا لئلا على الاحكام لمست مقصودة على المطابقة وان عن  
عدم دلالة على حكمها بالقيمة فمنوع دلالة عليها بالاتصاف لانها قامة مقام العين  
ولان حق الوقف اتوى من حق الرهن وهو متعلق بالعوض والوقف اولى وهذا من  
دلالة منوع الموافقة والاصح الاول للملا يسطر عرض الواقف والمانى توى الصفت  
من شري هذا العبد الاخرى احكام لانها من جعلها ملكا لله فله ان  
جعلها ملكا للموقوف عليه فكذلك يعلق حق البطلن بالقيمة به واحكام دل الكل و  
كذا الرهن كان للواقف فان تعدد الموقوف عليه ويحمل الموقوف عليه مطلقا لانه ملك  
له عندنا وحق الباقي تابع له فان تعدد زجج او شتمه فالواقف او بعض الموصي  
العبد المشتري هل يصير وقفا بالشر او لا يدرى بعد جده الاخرى لانه  
بالشر لا يعرف من حق ال الوقف ولانه قال الرهن وعلى المانع بالشر اصاحه من  
بالشر الشر والاقوى احكام **ثاني** لو لم يفسد شرى بعض عبدا ولو فضل اشترى  
آخر او شفى من آخر **ثالث** على انحصار القيمة بالبطلن الاول لم العفو على عدم  
الاصح **قال** دام حكمه ولو جنى عليه عبدا بما يوجب القصاص فان اقتص الموقوف عليه  
استوفى بغيره فحقه بغيره من البطلن الاستدلال الاخرى ذلك لمن لم يفسد  
**القول** لانه يعلق به حقه بالفضل وهو فدية عليهم ولم يحدد حقه الا بعد انحصار  
بل كان من غير الوقف ومن حيث لم يفسد كان للدلالة على العفو والعبه انما هو



عن العوض اما اذا كانت نفسا فالبحث فيه كما مر والعوض منه ومن النفس ان عند  
القتل يقطع الوصف على احد الولدين وموانه لا يشري بغيره عما يكون بدله وما فيها  
الاستعجال والامح عندي ان لم الاستعجال وما خاسمون على الدبر لعلي العوض  
ومع النقص والاول اصح **قال** دام ظلي ولو اسرق احماء او لعضه فمهل محض  
او يكون ومما اشكال **اول** مشار على ان الوصف انما يؤول على العوض وقد  
زال وحدثت وهذا لم يعرف بالاول لعدم ناوله اياه ما خذي الدلائل ولا بد  
لو خرج بغيره لم يصح والافق ومف المعدم او المعلن على شرط ولم شرط فيه  
الممكن والكل باطل ومن ان عوض الوصف ولم يحتج به الاول او صنف من قوله  
لعل حق النانه وهذه المثل هي على انه هل شري بدل الوصف ما يكون وفقا  
او لا فعل الاول يكون وفقا وعلى النانه محض الموجود حاله احماء والاصح عندي  
ان يكون وفقا وهذه المثل قد حدثت **قال** دام ظلي ولو اسرق مو ومولا على النذر  
منه محض او شري به عبدا يكون وفقا اشكال **اول** مضاه ما تقدم **قال**  
دام ظلي ولو مات البطن الاول قبل انعقاد حق الاجابة فالأقرب البطلان فيها  
**اول** اذا اجر البطن الاول العوض الموقوفة اجاره لانه شرط الواقف لعدم  
مستزله الواقف صحت الاجاره فاذا مات فان لم يسلطان الاجاق اذ مات المورث  
في الطلق فيها ادلى ولين ولما سقا ثمانية الطلق فالأقوى هنا بطلانها وبه افى لان محله  
واما ما حكاه مستزله محضه وبعد ما لا يبقى شي منها لا سيما في النانه له عز الواقف  
لا عنه فظهر انه صرف في المستقبل في محله عن غير اذنه فلم يصح وحمل منعنا عدمه  
لان الاجابة في الاجاق بالملك حالها ومو حائل كالمورث والوقف ظاهر فان المورث  
في الطلق انما ملك عن الميت وهذا ملك عن الواقف لا عن الميت **قال** دام ظلي وفي  
صير ورثها ام ولد اشكال ومع معق بوجه وتوجد ميمتها لمن يلقه من البطن على اشكال  
**اول** الام الموقوفة على محض اذا وطها موقوف عليه في حرمة وانت منه بولد  
هنا سائل **ت** هل يصير ام ولدها ام لا قلت هذه المسئلة تسمى على ملكها فان ولد  
لبن الموقوف على لا ملكها لم يصير ام ولد لمعا وليس لها ان ملكها فيه اشكال مشار وانها  
علقت من محرم محض محله والبيت في صير من الامه ام ولد علوها بجر من محض محله  
عز

جرانها حاله العلوق بوطيه قرا بالنس والاجاع ومن ان الشئ هو محض الملك  
العام المحقق بالملك المعنى والاضمار فيها فان كل عز موقوف منها لا يخص بها  
على الاصح حضورها على القول بانه نعم الملك بالاملاف فملك ما قص كما لو قص على  
العوض اذا جعلها مغير ولا انها تقوم عليها كلها بعينها بالاسيلا ولا شي من ام الولد  
تقدم كلها على من ام ولد له والاول بانه والامه استقرت في الاحكام الشرعية  
فانه لم مات في نفس الشرع واحكامه ذلك ولما قاء الوقف الاسيلا والاصح انها  
مصر ام ولد لعدم النص فان الاسيلا مني على التغلب كاللق **قال** اذا ملنا  
لمصر ام ولد سمعت نخصه على قصتها من تركه قولنا واحدا لانه الملقا على من بعده  
البطن بعد موته بخلاف الاملاف لم يكن له ملك بخلاف الموالفها في حصة لانه الملقا  
على نفسه ولا يمتنع وارثه في النصف شي لانها حال النفي لم يكن ملكه بل ضامها لغده  
وهل يمكن للملق التي عليه من البطن والامه ان المصنف بولد لمن يلقه من البطن  
او شري بها ما يكون ومما فيه اشكال عدم مضاه والاصح عندي انه شري بها هذا  
اذا كان موقفا في الطبقة وليس له مشاركة معاول من الذي يلقه كان له او شري  
به مع الاشكال **ج** الولدان لم يكن من لحياب الوقف فالحكم ما ذكرناه وان كان  
مستزله ملك الطبقة فهل تحس عليه التقه من نصيبه يحمل ذلك لعدم النص ولا بعينها  
تقدر ملك الميت لها فترتها ولده منها ويملك لعدم لان الوقف حج فيها ولا يملك  
الا يخرجها عن صلاحه الملك والاقوى الاول وتسمى هذه المثل في اصطلاح  
الفتاى بفتحه المبادى والحث في قيمه الولد بانه والاصح انها مضمرة ام ولد  
**قال** دام ظلي ومخوز موزج الموقوفة ومهرها المورثون وكذا ولدها ليزن كان  
من مملوك او زنا ومحقق به الموقوفة وقف الولاد على راي **اول** ذهب  
ان الجند ال ان يكون وفقا كانه وقواه في المبسوط قال في لان حكم كل ولد  
ذات رحم حكم امه كالمدره والاضحية والهدى وفيه نظر لان الاستعجال عن عند  
العلم وارضح المصنف بانه ما يؤخذ في تسمية كسبها وفيه الشك واحكام الوقف  
فيما ساء له اللغظ **قال** دام ظلي ولو وقف مسجدا على قوم باعناهم فالأقرب  
عدم التخصيص بخلاف المدرسه والرباط والمقبرة **اول** لانه انما يمكن مولا كالتجرو



فلا معنى للاشخاص والانه ملك لله ومن عدم قوله عليه السلام الاواني على ما اوصلها  
والاصل الصفة والاصح عدم صفة الوقت والوقت من ربي المديسة والرباط  
الاجاز على جملته فيها ولان اسم المصدق صفة الامع العموم خلافا  
**قال** دام ظله ولو وقف على اولاده الى قوله ولا يدخل المحدث على راي **اول**  
هذا اجاز الشيخ في المبسوط وابن الحنفية لانه صم النبي على كونه مجازا واغيا  
يجل على الحنفية لا على المجاز ولقوله تعالى ووصي بها ابراهيم منه ويعقوب في قوله  
من قرأ بالغيب عطف يعقوب على منه وموان اسنه والوطف يعقوب المعاني  
نظر فانه قد قرئ ويعقوب بالرفع عطفا على ابراهيم وعلى النصب كقوله لا يجوز  
لذلك ونزجاً في قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبرئيل  
ان جبرئيل عليه السلام من الملائكة وروى ان المعامرة هذا بشر في جبرئيل  
وقال الحنفية ابن ابراهيم وابن الصديق وابن ادریس يدخل المحدث لقوله تعالى  
موصى الله في اولادكم لمن كان له ولم يرحمتم عليكم امهاتكم وبناتكم ما في اسرائيل الا  
الاول لان الحنفية اولى من المجاز ولين كان اكثر لو وجدت قرينة دالة على احد  
المعنيين حل عليه **قال** دام ظله ولو قال على اولادي واولاد اولادي اخص  
بالسطين الاولين على راي **اول** اطلاق هنا كاستدراك **قال** دام ظله ولو قال  
على من اسبب الي لم يدخل اولاد البنات على راي **اول** اطلاق مع ابن ادریس  
والمرضى وقد مضى **قال** دام ظله ولو شرط لغرض لبعضهم بعضه اوردت بها جاز  
كقوله من زوج منهن فلا نصيب لم يفلو تر دعب سقط نصيبها فان طلقت عا داني  
كان رجعا على اشكال **اول** شارة من انها حكم الزوجه ولهذا امرت وحكمها  
ومن انها مطلقة والطلاق يمنع النكاح ومن كونها حكم الزوجه من كل وجه والحق  
صديق هذه ليست مروجية بل هي مطلقة وصحة النكاح دليل المجاز وعند الاطلاق  
لا يعمل عليه وهو الاجم **قال** دام ظله ولو وقف على العقد الى قوله والاذن انه  
لا يجوز الدخول الى اهل من نكح **اول** لانه انما يقع وهو الاجم وقد عرفت في الاصل  
والاصح بالقتل الاقران انه اثنان ولان الوقت على غير المحصر يكون لسان المحصر  
والعقد فيه الصفة مطلقا والاجم الاول ولو لم يكن في البلد ثلاثة وجبه خارجة

وجوب

وجوب الامام **قال** دام ظله ولو لم يكن في اشد الوقف استيعام ثم اشترافا لا بد  
وجوب التعميم فمن يكن والتوبة لان الواجب اراد التوبة والتعميم لا يمكن فاذا  
بعد ذلك وجب العمل بما يمكن من انفسه في اشد **اول** ويجعل عدمة  
لستقط التعميم لعزله واذا اتفق بالبعث كفى اي بعض كان والاجم الاول  
**قال** دام ظله ولو وقف على من يجوز الوقت عليه ثم على من لا يجوز فهو موقوف  
ولو انعكس فهو موقوف الاشارة منه لان قائلها بالصفة فان كان الاول بما  
لا يمكن اعياناً منه كالميت والمجبول والكاتب صرف في احواله الى من يجوز الوقت  
عليه وان يمكن اعياناً من ارضه كالعبد والحر في الاستقالة احواله او بعد الاواني  
اشكال **اول** الوقف اما ان يكون متصلاً دائماً او الاول لا كلام في صحة وان  
اما ان يكون منقطع الاول او منقطع الاخر او متعلق بالوسط والاول هنا الاول  
في معنى **ت** في صحة وسطه وفيه قولان قد عرفت **قال** على القول بالطلاق  
لاحت دالة على القول بالصفة فتح متعلق الى المدة الثانية بقول **قال** لا علم اما ان  
يكون ما لا يمكن اعتباره ارضه او يمكن فان كان الاول استدل بالكل الى المدة الثانية  
وليس كان الثانية قال المصنف فيه اشكال شارة من انه لا يستحق له من ماله  
الاولى والثانية باع وشرائه انما جعل لهم بشرط ارض من ماله ولم يحصل شرطه  
الى العتق اذ لم يكن مدة فبانه الموقوف عليه اذ لا يتم اذا اذن رجعت اليه والاول  
اخصاً والشيخ في المبسوط والثانية حكاه عن قوم فيه وهذا جيني على قول من يقول  
بالصفة والامر في عتق البطلان **قال** دام ظله فان المولى فالاول البطلان  
**اول** اذا وقف على ماله وله ماله من ارضه من ارضه ولم يعط احد ماله لفظ  
ولا قصد في صحة خلافه من كان في ارضه المصنف الاثر البطلان ووجهه  
ان اللفظ المبرك لا يعمل على كل معناه فنعى عند الاطلاق وليس كان لفظ المولى مشترك  
على ما عرفت في الاصل وهذا الدليل من على مقدمتي **ت** ان لفظ المولى مشترك  
من المعنى والمعنى بالاشراك اللفظي البحث قال صاحب المعاني القول الحق  
والحق وليس مراد من الواجب عن هذه المعنيين انه العتق **قال** اللفظ  
المشترك جال الجمع لا العمل على كل المعنيين وعلى كل واحد منها مرجح بلا وجه



باطل قطعاً تكون منزلة الوقف على أحد شخصين وهذا باطل إجماعاً فكيف ما نحن فيه  
 لأنه لا بد له وقال في المسقط والاختلاف وإن ادعى موقوف اليها لتناول اللفظ لها  
 كالآخره والاصح البطلان لأن اللفظ المشترك لا يملك على مجموع الموقوفين بل لا يملك  
 والأول كان حقيقته فيه لأنه من علامات الحقيقة وهو باطل والآخر لم يكن كذلك لفظ  
 مشترك بين موقوفين مشتركين معاً لا منافح وتقول إن الشيء كالآخره لمن أراد به أنه  
 مشترك بالاسم الموقوف كالآخره لأنه أول في الاشتراك اللفظي عارضاً باللفظ  
 أهل اللغة كما ذكره صاحب العنق في وإن أراد أن حكم الاشتراك اللفظي في جملة  
 حال البحث على مجموع الموقوفين بالاسم الموقوف فهو مجموع والفرق على ما قال  
 أن من إذا وقف على هؤلاء الموقوفين بولي نفسه دون موال أبيه وهو قوله الذي اعتبه  
 دون مولى بغيره إلا إذا لم يكن له مولى عتيق وكان له مولى بغيره وإن مال على موال في ذلك  
 فهو مولى المعتاق وهو الولي النعم وهو يثبت على لفظ الموقوف من قبل المشتك في موقوفها  
 على الذي اعتبه موال في موقوف بغيره وأنه يملك اللفظ الحق عليها لأن **الحديث**  
 هنا في البحث المضاف بينهم ومقتضى العلم سعة الموقوف له وهو صالح لكل لا  
 يتولى العام هو اللفظ المستعمل في جميع ما يملك له بحسب مقتضى واحد يخرج المشترك  
**قال** دأب عليه وإذا وقف على أولاده فإذا اتفقوا وأقرضوا وأقرض أولاد أولادهم  
 أقرضوا قبل صرف أولاده إلى أولاد أولاده وليس يملك من موقوف الوسط  
**القول** قوله هل يشاء أن تقول قوم ورحمة الشيء في المبسوط على الآخر والحق  
 ما أحسن المصنف استقراء الدلالات الثلاث والصفحة الأولى شرط الواضحة عرفاً  
 على رجوع الهم وهو مجموع وأما على القول بأن لفظ الأولاد يشارك أولاد الأولاد  
 فلا بحث لأنهم يستلزم الهم وأما البحث على عدم تناول لفظ الأولاد لم يقتضه **قال**  
 دأب عليه وأما على الواضحة أولاد أولاده لورثة الواقف على أشكال **القول** الوقف  
 المنقطع الوسط بعد المرة الأولى وقيل حصول شرط استحقاق المرة الثانية للواقف  
 لمن يكون نافذة فليس على القول بعدم استقامه عن الواقف بمنزلة لورثة الواقف قطعاً  
 وعلى القول باستقامه إلى أنه تعالى بكونه في وجه البروة القول باستقامه إلى الموقوف  
 عليه وهو المراد بالبحث فما قل يكون لورثة الواقف لأنه حكم مملوك وهذا ما أخذ

المرة

الثانية عنه ويحمل عنه لا يتقادم عنه فليس يكون لورثة الموقوف عليه الأول استقامه إليه  
 ولم يستلزم إلى المرة الثانية وله كل استحقاق الموقوف والاصح استقامه إلى ورثة  
 الواقف لأنه أحد الموقوفين لأن استحقاق المرة الأولى استلزم باقراً حتى يخرج المملوك  
 إلى الواقف ولهذا ما أخذ المرة الثانية عنه **قال** دأب عليه وليس له من موقوفه الموقوف  
 لنفسه وعلى ذلك الوقف لا يقرض الموقوف مع الموقوفين بها والأول وجه الترتيب  
 أما مع الضرر فلا لأن المسجد إنما يملك لذكر الله والصلوة وقراءة القرآن وليس للموقوف  
 وقد جعل منه ضرر المسجد أو كما ذكر فيكون معناه الوقف ولا يجوز ما مع عدمه فهو من  
 المسجد ويحصل وقف له فيجوز ويحمل الموقوف لما ذكرنا وهو الحق فيجوز ما ينافي من  
 الصلوة من موقوفها وهو وقف لذلك فإن كل من وقف وقف لذلك **قال** دأب عليه وكل  
 يجوز قسمه الوقف على نفرين لا يترتب المانع مع اتحاد الواقف والموقوف عليه **القول**  
 وجه المانع أنها بغير شرط الوقف وأنه جعل لكل واحد حصصاً شاعره وهي غير المتغيرة  
 فلا يجوز وهو الأصح ويحمل مفعلاً يجوز لأن القسمية أمر إباحة وليس من مستلزم  
 بغير الوقف في الملك ولأن الموقوف عليه ولائاً قدر المانع بل من موقوف لما يستفاد  
 كذا وجهه حيوية مجازات وعلى القول بأن من جعل الوقف لا يملك إلا بغير قسمية  
 وعلى القول بالملك فهو ناقص وليس له تصرف في ملكه والقسمية تصرف في ملكه  
 لأنها تقسم أجزاها على كل واحد من بعض **قال** دأب عليه الموقوف الواقف الموقوف  
 عليه فاشكال **القول** المراد إذا وقف زيد على الصبية على عمره ووقف بكر نصيبه على خاله  
 ومشاراة المال من أن كل واحد فعله على جميع حصصه ومن جعلها جولة أو لغيره ولغيره  
 ولأن الأثر الوقف ثابته لغيره فإذ انقطع حكمه كان أول ولأنه وقفاً ولكل حكم  
 نفسه فما زعم أحد ما عدا ذلك من الأولاد لا محالة من قسمه الوقف ولأنه وقف  
 مساعداً وهو الأصح **قال** دأب عليه ولو أجز زمانه على المدة المستوية فالأثر البطلان  
 في الرأب خاتمة **القول** لأن المانع لشرط الواقف الزمان خاصة بطلان فيه وأما  
 المصلحة فلا لأنه الموقوف عليه الإباحة تنص ويحمل عليه ثابته العقد لشرط  
 الواقف فتكون باطلاً من أصله ولأنه إنما تناول المجموع بالأصل ولا جوازاً بالتفصيل  
 لغيره دخوله في المجموع ولأن دلاله النص باقية لدرالة المطابقة فإذا بطل الأصل







كما اخبرناه ولا يكتفى بقبضه عن اليه قبضا عن المالك والا حار الدور **قال** دام ظم  
ولو ذهب المهرين فان بيع طهر المظان وان اشرك فلهما من النحر ردة الا انهما في  
صحة الاقراض حاله الرضى من دون اذن المهرين اشكال **اول** فرضت قبضه  
والتي في غير العبادات لا يدل على القبض والناية عدم الوقوع على قبضه  
احاد المهرين لها ومن انهم من غير قبضه فلا يكون معتبرا في الشرع وهو الصحيح **قال**  
دام ظم ولو ابراء من ماله معتقدا انه لا حق له وكان له ما به يفي صحة الابراء اشكال  
**القول** من معاذرة الابراء محلا ما لا يؤثر في صحة من عدم التقيد الى  
البراء الصريح وهو الصحيح لانه مقتضى لفظ الابراء محال وهو عدم الاستطاعة  
ودلالة اللفظ الوضعية بامع الارادة **الثاني** القبض **ميدان** **أ** القبض شرط  
في صحة عقد اليه اذ يترتب اثره عليه فلا يملك المهر الموقوف اليه القبض وعلى من  
الاية عليهم السلام واجابوا عنه وسفروا عنه انه لا يجوز ولا يصح القبض الا اذن  
الواهب صمته واذا وقع العقد في الصحة والاقراض في المرض مفت من القبض والبراء  
المعتد من العقد والقبض للواهب صمته **ب** استدعاء الدكاته في القبض  
فاذا وجه ما به اذ يترتب اثره عليه فلا يملك المهر الموقوف اليه القبض وعلى من  
المالك **قال** دام ظم ولو ذهب ما به في المهرية صحت اليه ولم يفسد العقد بقبضه ولا  
اذن والامتنع زمان يمكن فيه القبض وكذا لو ذهب الى الطفل ماله الذي يراه من ولو كان  
معتق او مستعرا او مستعارا على اشكال امضا الى القبض مطلقا فانه يرد كمال **اول**  
هذا الموضع على المهر من القبض ذكرنا ما يرد من قوله **ب** يدل على الطفل في يد  
الطفل فاذا ذهب الى الطفل المهر فانه يدل على ان العقد صحيح وكان  
استدراجه اليه ان بعد اليه قبضا منه لم يتم ذكر المصنف فاذا ذهب الولي الطفل  
ما به يد عنه ويوافق **ج** اذا وجه ما به في الفاسد اذ لا القبض لان يده  
لست بمنزلة يده اجماعا **د** اذا وجه ما به في المستأجر اجماعا الى قبضه لان يده  
لست كيدوه اجماعا لانه قبضه لنفسه **هـ** اذا وجه ما به في المستودع فان  
يده كيدوه اجماعا الى تحبذ من اجماعا **و** اذا وجه ما به في وكيل كانه يده كيدوه  
اجماعا **ز** اذا وجه ما به في المستعير ذكر المصنف ان في اشكاله ما يرد من ان

المستعير

المستعير قبضه لنفسه يستعير فكان كالمشتا جوه من انه ما دن المالك لا يحق لان لم يملك  
من ثرا حازه فكان كالموكل وكلام الشيخ في الميسر مستغنى باسقاط معنى زمان  
يمكن فيه القبض في كل موضع يكون يده كيدوه واشتراط المصنف الى خلافه بقوله  
والامتنع زمان وهو الصحيح **قال** دام ظم ولا يشترط توريه الاقراض على  
اشكال **اول** يشاور من ان الاصل عدم الاشراف ومن انه جوه لا يمتنع البقاء  
على الامور الاخرى مع الرضى ولا في مع وجود الامور وهو العقد وحال العقد لا  
اثر لفقده في الشرط وهذه المسألة بدت في باب الوقف واعلم ان المصنف الاصحاب  
اضاعوا في القبض فقالوا الذي المصنف في هذا الكتاب انه شرط في صحة المهر ومن  
الاصح عنده ومن اضرار بالصلح وفيما ان ادرى عن اكر على ما قد قلنا انه شرط  
في لزوم اليه الا في صحتها وانقضاء ولم يولد اضرارا في البراج وسدادها في حقه وان  
ادرس وهو الظاهر في كلام الشيخ وقال الشيخ في التحليل من وجهين احدهما  
قبل من يملك شيئا في قبض المهر صحت له ولم يمتنع حتى يملك شيئا ثم قبضه فاعطاه  
في المهر صحت لان اليه منعقده بالانجاب والقبول وليس من شرط انقباضه في القبض  
اذا قرئ ذلك فيقول **ب** على القول بان القبض شرط في لزوم لانه الصيغة في  
الانقباض لا بشرط فوريته وقد صرح الشيخ بعدم اشتراط الفورية في كلامه في  
كما حكناه عنه وانما الاشكال على القول باسقاط القبض في الصحة والانعقاد وكما  
كان موجودا في المصنف في هذا الكتاب ذكر ان في اشكاله لا واخراجه والوجه المختلف  
منه ان البراج واحدة برواها ان نصير الصحيح قال مال ابو عبد الله عليه السلام  
اليه جائزه بقبضت او لم يقبض فتمت ام لم يتم الحديث وانما **ب** انه لا يدل  
على المطلوب لانه يفي اشراط في احوال ومواقع من الوجوب ولا يلزم من نفي الاشراط  
في الاصح لان الاشراط في الاصح اخص من الاشراط في الاصح فليس في الاشراط  
في الاصح اخص من في الاشراط في الاصح ولا دلالة للعدم على ايمان **و** في  
رواه ان نصير عن الصادق عليه السلام قال اليه لا يكون قبضه حتى يقبض في المهر  
اما في المهر او في الصيغة لانه اقرب للمهرات ان اقبضه وعلى كل السبعة من المهر  
حاصل وطرق الجمع بين الروا الاول والثانية على الثاني وهو نفي القبض



وقد نظر لحوازا زادة نفى اللزوم والاصل بقا الملك على ما كان حتى يرد ما قبل ومع  
التعريف بالثابت منقوله فسحق الباقية على الاصل **قال** دام ظله ولو تضمنه من دون  
اذن الشريك من اعيان شرط وكذا كل نفس من غير **ابواب** صار من غير ذلك فلا  
يكتفى مراد اللزوم ولا يعتبر ان شرطه ومن ان التي في غير العباد ان لا تنقضي  
الفرد ولا يملك لمن يملك **قال** فصار لظن في الولعيان بحيث شرطه اذا لم يملك  
مع فانه يكتفى في الزيادة في الامتياز في التعريف في ملك الغرض حسنة لاشياء فائدة  
ومعونه باستحقاق العباد والبردية في ملكه من غير المعاملات اذا لا يسلم حق  
الادب من يكتفى في اللطف والكلف والاعلام واللفظ في الكلف موال العام فيكون  
المراد من ذلك من باب الاصل وهو غير واجب في الاصل في المالك في فاعلم ان في الكثر  
ولذلك شرع الامتياز منه اشد فلفظ الكثر وهو الامتياز واما ان يملك كل نفس  
من غير فانه كل نفس مؤثرة في الصحة او اللزوم لا مطلقا **المطلب الثاني** في الحكم  
**قال** دام ظله المقتضى ان كان ذارح لم يجر الرجوع بعد الاقامه وكذا ان كان  
اجنبيا وموقوف وان كان ببعضها او نقد الامور او بغيره في حق الراي وان  
لم يكن لادبها **ابواب** قوله على الراي في التعريف والخصارة المصنف هنا قول الشيخ  
في الهام وان البراءة ليس ادرس وهو الامتياز وقال المصنف لم يملك العبد او  
احداث المشتري حذرا وقال ليس في ذلك يخرج من تلك الموقوف وان عادت في  
موقوف بغير العبد كالحشيشين سورا وقال تسلط كوز الرجوع فيما لم يفرغ عنه  
ما دلت العبد فاقه ولذا قال ابو الصالح ومن ابو الصالح من الرجوع في الهبة  
مع العبد **قال** قوله تعالى ولا يملك المولاكم ولا المملوك الا ان يرضى منكم عن  
ما فيه وهذا مال الممته وليس الرجوع عن تعاضد الا في تراخي من فانه لا يفرغ  
ما يفرغ من الحقة والاولى ولما رواه ابراهيم بن محمد عن الصادق عليه السلام قال ان  
ما تخاربه المنة ما دلت في ذلك فانما هو حق ان صاحبها يملكه لكن ان يرضى  
وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من رجع في حقة فهو كراعي في حقة في  
الاختصاص نظر لانه ان اسلم السند مع من لم يسلم الدلالة فانما يدل عليه لا يملك  
به لانه يدل على لزومها بالبيع وما تقولون به لا يدل عليه لصحة الاخرين بروايتهم

منه

ع

ص

منه من ان الحق في ملك سالت اما بعد ان علم السلام عن الرجل يهب الهبة ابرح فيها  
لغيره راجع لا مطلق يجوز الهبة لذوي القرن والقرن ما من حقة ورجوع في غير ذلك ان  
شرع من العبد عن ائتمني عن الصادق عليه السلام قال اذا كانت الهبة قائمة بعينها  
فله ان يرجع والاندلس له وما يجوز ان يملكه اذا لم يفرغ منه فانه لا يملك الاصل عدم  
الرجوع **قال** وجه الجمع بين رواه ابراهيم بن محمد هذه الرواية ما دلنا لانا  
**نقول** هذه الرواية والتي قبلها صحها السند معتد به على ملك والنازك  
مع العباد **قال** دام ظله ويكره لاحد الرجوع الرجوع على الراي **ابواب** ذهب الشيخ  
في الهام وان ادرس ان كراية الرجوع وتلك لا تحذر لروايتهم المصنف  
الرجوع عليه السلام انه قال ولا يرجع الرجل فيها هبة لفرجه ولا المراء فيها هبة  
لرجوعها غير اولى بحر البين انه تعالى قد دل ولا يملكه اذ اما السهم فانه ليس له  
عن غير فانه يملكه فاعلم ان هذا يدخل في الصداق وعن والخصارة المصنف  
في ذلك العبد وهو الامتياز **قال** دام ظله وانما حسن المقتضى لاسطاع حق الرجوع  
ومع الجمع اشكال **ابواب** مشا شرطه على حق الغيار بها ومن يفرغ العبد في  
استحقاق الواهب الرجوع فله وان استحقاق الغيار ما يملكه ويملك غير ذلك والراجح  
الاثر في مقتبوعه **قال** دام ظله اما اجابة الهبة فالأقرب انها سطل حق الرجوع  
الواهب **ابواب** وجه القرن ليس ادرس اجابة مقدم على الملك تحقيق وجوب الواهب  
ملكه ليس ملك حق اجابة اقوى ولانه اقوى من يعرف الموقوف ويعرف الموقوف  
ما فيه منها اولى واما **ابواب** ان كان المراد ان حق الممنوع عند مقدم على استحقاق  
المالك الرجوع فهذا لا شك فيه ولا يملكه عدمه وليس كان المراد انه ليس من الرجوع  
المالك في الفاضل من ادرس اجابة فهو مجموع **فخرج** لوضع المالك ثم هذا  
مع الرجوع والعقد في حق من حقة وعدمه على طلاء او يقول معنى الطلاء  
قد العفو والاستيعاف رفع اللزوم وبعد الاستيعاف المستوعب رفع الحق وهذا  
يرمى الى المصنف بالطلاق **قال** دام ظله والرجوع كمن يملكه في قوله وبالفعل  
شك في معنى اوجب وحله كمن يملكه في حقة لا غير ادرس وعقد الاقرب الثاني  
**ابواب** وجه القرن ان الفسخ انما يثبت لحق العقد فلو كان في المالك يربط عليه

عم

ص

ص

ص



ولانه باول جزوه منقحة اليه فستحق المحل فاما المخرج العقد وهو الاصح ويجعل  
عنده لانه وقع في غير محله واسمائه الوارد المضافين وذلكما تضمنت  
ووالاشج في المبسوط بطل السبع **قال** دام ظلم والاقرن ان الاقرن في **اول**  
اما اذا لم يوجد فترد بدل على الرجوع فلا يحكم بالرجوع قطعا لان كل قبل يمكن وقوعه  
على وجه غير مضاف فانه لا بد من محله على اصدقه الا ان كان من خارج وهو الوجه الدال  
على قصد التعلق لانه انما يتصور من ذلك الرجوع ولا دلالة للعام على انما هو  
ان يكون من قصد الفسخ وهو المراد بانما قصدنا لا يفسد الا بقوله لا يفسد لانه  
ترتب عليه مضاف والاصل التعلق بالافراد انما يفسد في العقود القليلة التي  
ترتب عليها مضافا لانه انما في الشرع ابطالها بين المتعاقبين والتعلق واللفظ انما  
ان يدل عليه لانه وسط كقوله حيث اذ توسط العقد ليس الدال على ابيات صفة و  
يحمل كونه رجوعا لضعف التعلق فانه لفظ الرجوع انما كان رجوعا لدار عليه  
فكلما كان عليه والاصح الاول **قال** دام ظلم وفي الارش اسما **اول** هذا  
نخرج على جواز الرجوع مع العرف والقرينة انه لو ضمن المرحوب التوبة ثم رجع  
الواهب بعد الفسخ فكل ما فيها فسخ لان لكل منها اتصال بمكة غير فسخ فله على  
القابل ارض ما تضمن من محله الاخر فيقول **العيب** اما ان العيب او التوب  
كل بعد فالتعلق اما المتيقن او الواهب فان كان العالم المتيقن والعيب في الفسخ  
لم يكن له ارض وان عيب التوب كان عليه الارش لانه عيب محله من التعلق  
مكة ويجعل عديم لانه دخل في انما كان محله لان محله هو اذن له في سائر التوب  
ولم يكن العالم الواهب فان كان العيب في التوب فلا ارض لانه فسخ وليس كان  
في الفسخ اصل القابل فاما فسخا وعدمه لانه فسخ التوب وليس عليه محله الرجوع  
وصيغه وهذا من المبالغة المصنف لفظا بلفظ والاصح اخرج في كل موضع يكون المقصود  
من فسخ غير المالك ليعلم منكم **قال** دام ظلم والاقرن عدم انتقال حصة الرجوع  
الى التوب **اول** وجه التوب انه قد تمكينا اياه وانما جواز الرجوع لخصه حيث  
الواهب لا اصله اسما عنه وليس يحمل اسما لانه حق له فدخل تحت العموم  
والاصح الاول لان الرجوع فيها على خلاف الاصل مقتصر على موضع وهو الواهب

قال

**قال** دام ظلم ولو جرت فالاقرن جواز الرجوع اليه مع العيب **اول** لانه تالم  
مقابلة له حق وهو الرجوع وللولي استيفاء حقوقه كلها مع العيب وفي حيث  
جعل ارضه وقصد والاصح الاول **قال** دام ظلم واذا باع الواهب بعد  
الاقرار بطل مع لزوم اليه ومعه لا بد على راي **اول** وجه الفسخ ما تقدم  
وهو الاصح وجه الفسخ في المبسوط الى انه لا يفسد الباع لانه ضار بمالك الغنم و  
قد تقدم **قال** دام ظلم ولا يفسد اليه العرض من فسخ شرط مطلقا على راي  
**اول** هذا مذهب ابن ادرس وقال اشج في المحل والمبسوط فيه المساوي  
او الاعلى والمجوزي يقتضي الثواب عذرا وقال ابو الصلح اليه التي يدعيها بها  
الرضخ في العرض عنها وهي محضه منه الا اني للمعلق في الدنيا ان عليها لزمه  
العرض عنها فلهذا ولا يجوز العرف فيها ولما تعرض عنها اشج يقول التي  
عليه السلام الواهب احق به منه مالم يفسد قال اشج واشت الواهب حق الرجوع  
مكة لزمه واستطاعه من الرجوع بالهوان وجعل نوابا على اكتفاه  
يشعر ان مراد اشج انها لا تملك الا بالثواب الا انما توفقه ابن ادرس هكذا قال  
المصنف في الجلف والفتح انه لا يجب خطليا **فخرج** على القول بوجوب  
الثواب باذا ثبت قبل المثل او القيمة ومولضا راي الصلح لانه قد تضمن  
العرض ولا يفسد في العقد وكلما كان كذلك وجب المثل في المثل والتمه في  
فسخ وقيل ما رضى به الواهب والا رضى لما روى ان اعرابيا وهب النسي على السلم  
ماقة فاما به عليها وقال ارضت قال لا ارض قال ارضت قال نعم اكبر  
فذلك ان صح التسليم الدلالة لانه يترج **قال** دام ظلم فلو تلف المرحوب  
ارباب قبل دفع المشرط وقيل الرجوع في الفسخ بطل **اول** فخرجت انه  
لم يفسد بطل لم يدفع عوضه ولم يحصل فسخه ومن ان الضمان انما يجب لو تلف  
مكة الواهب وليس والميت لا يجب عليه دفع العرض بل الواهب الرجوع  
في العقب فانفرد منه وقال ابن الحنفية في الاصح عدم الضمان **قال**  
دام ظلم فان اوجبا فالاقرن مع التلف ضمان اهل الارض من العرض و  
فقه الموهوب **اول** وجه التوب ان العرض ان كان اهل مقدرة رضى عنها



واذن له في الما فيها بذلك وان كانت قد الموموب اهل والمثبت لاجب عليه  
العوض واما يجوز للواهب ان يرجع في العت فلا يجب اكثر من فنيها ومن ان  
اعبارا العوض اثر الله وقد التفتت فترجع بقتة الموموب والتمسك ان حتى  
يكون للواهب الرجوع في الله التي ذكر فيها العوض هل له قبل دفع العوض مطلقا  
او بعد امتناعه من اداءه والوقت الاول لقوله عليه السلام ما لم يثبت وتقبل دفع  
العوض لم يثبت فعلى هذا ان يرجع بعد فنيها قبل دفع العوض رجوع بعتها او  
قبل الاستحالة وجوب دفع العوض بعد ان ينفذ العقد المتضمن له رجوع الاله بمرور  
ان دفع العوض رايه كان اذما نصت العتة لم يكن لما ذكره من والا كان له مثل  
الموموب او بقتة لانه ليس له الا انزام بالعوض على مذهب المتصف **قال** دلم فله  
ولم يظهر اسمها بعد فنيها في هذا المذهب فالأقرب رجوعه على الواهب باعزم من  
العتة **اول** اذا وهبه عينا وعتها المذهب ثم تلفت بغيره فظهر استحسانها فارجح  
على المذهب ما كتب بعتها او عليها فقولوا لا يحلوا ما ان يكون عوض عنها او ان كان  
لم يكن قد عوض عنها او عوض بالمثل ما عزم رجوعه لانه من باريه بالماله بغير عوض  
او عوض اهل عزمها عند الاباحه فظاهره ولا جاء حكمه مقصوره في نظر المصلحة وكل  
مغزور كذلك فيما شرب لضعف من سببية عرفه وكلما كان كذلك رجوع على الغار  
وانما قلنا عزمها عند الاباحه احراز اعتراف ان نقول له اصيل هذا عتدي واما الاربع  
عليك بالعتة فانه لا يرجع اجماعا واما قلنا له غايه الى كنهه احراز اعترافه قوله المليف  
ما لي هذا فانه لا يرجع على الاقرب لان كل ما فيه ضرر ولا حكمة مقصوده في نظر المصلحة  
فهو عتدي وان عزمها بغيره او اكثر رجوعه ما دفعه ويكمل عدده لان الله لا يعقب الواهب  
ضمانا لانهما يرجع ولان التلف بغيره والافق الاول **قال** دلم فله ولو وهبه عسيرا  
فصار حرا ثم عا دخلا فله الرجوع على اسكاله مشاوه الاشكال في العاقبة واحد  
احصائه **اول** لما شاء الاستكال في ان عاصب العسيرا فصار حرا ثم عا دخلا فله الرجوع  
تختلف على حكمه ام لا شاء الاشكال هنا فان الموموب اول من عاصب بالملك  
فان قلنا ملكه العاصب لم يحراز الرجوع وطعا هذا دللنا على ان ملك العاصب لم يكن  
الحل للعصيرة من من جواز الرجوع هنا اشكال مشاوه استناد ملكه اكل الى ملك

العصير

العصير فكانت الارل بعينه والانه انما يملكه سبب ملكه الاول وقد كان متران لا  
ما يرجع فكذا هذا الملك لان السبب لا يكتسب اتوى من السبب وفروجه عن الملك  
بالخبر وبلغه فصار كما لو تلف بالكلية او باعده المذهب ولان جواز الرجوع من الما  
المصرف في الملك المتعلق وقد زال عنه التتمير فنقول اثره وكذا الاستكال  
لو باع عسيرا فصار حرا فاعلمت حرا لم يملكه والا يملكه من الما لا يرجع له لانه لما  
صار حرا خرج عن الملك بالكلية ولو لم يملكه بالكلية سبب الملك بل لمجرد موته عليه  
فلا يملك تحدد ملكه الذي اليد لم يكن له سبب الملك الاول ولا عاد الملك الاول  
**قال** دلم فله ولو عاد الملك بعد زوال اصيل الرجوع **اول** هذا فروع على  
جواز الرجوع بعد التعرف فان الصرف الناقص مانع ووجه الاحمال انه  
عزمه لانه في هذا المذهب وقد زال المانع ومن حيث انه ابتداء ملكه بتغيير الاول واما  
كان له ازاله الاول لا هذا ولان هذا الملك ليس من حكمة فلا يملك صحة وازاله  
وهذا هو الاصح عند **المقصد الثالث** في الاتقان وفيه مصول **الاول**  
في اركانه وفيه مطالب **الاول** الصيغة **قال** دلم فله ولو مال ليس اهلك  
كذا فقال من كان اوبار او لومال نعم لم يكن اذ اراد اعلاراي **اول** هذا قول الشيخ  
واكثر الاصحاب لان نعم في حواص الاسهام بعد من لما دخل عليه حرف الاستنعام  
وبلن بكتبة له من حيث ان اصيل من بلن برفق عليها الما وهي الاز والاسدراك  
واذا كان كذلك فنقول له بل رد لقوله ليس عليك الف لانه الذي دخل عليه حرف  
الاستنعام وفيه من التلف ايات وقوله نعم تصديق له فكانه قال ليس عليك ك  
على الف هذا يخص ما نزل من ايات وقوله نعم تصديق له فكانه قال ليس عليك ك  
الركن قال انه تعالى الست بركم فالوايل ولو مال نعم كقوله تعالى اني ام  
سحبون الما لانيع بركهم ونحوهم بل وقال تعالى احبب الان لم يكن في عطاه  
بلن دمال تعالى نعم فعل وصتم ما وعدكم بركم حقا فالوايل ان لنا لاجرا ان لنا  
نحن القاتلين قال نعم وقال يوم يكون مقرا ان كل واحد منهما ما مناهم الاخر  
في العرف والا فادار اما حمل على مفهوم اهل العرف لا على دماق العروة والا صح  
**الاول** **قال** دلم فله ولو مال ليس عليك الف فقال انما مرق ولم تعلم به على







شرط اجماعاً ويصح الحكم بالإقرار مع اجماع بانه صدره فان الفعل **قال** دام ظل  
المرض وتقبل اقراره ان نراه مطلقاً على اشكال **الاول** اخلف القضاة اقرار  
المرضى فقبل من الاصل مطلقاً وقال بعضهم لمن كان متهاذا اقراره يفي من العتق  
كالمرضى وسبب الاحتياط في ذلك انه قد يخرج على قول من يقول انه يفي من العتق  
وعلى تقدير ان يفي بعتقه متهاذا هذا الاقرار وفيه اشكال مشار من عموم قوله عليه السلام اقرار  
العلة على انهم جابر **قال** ان الخارج وهو المرض والاطلاق للاصحاب الذين اذا جاء  
ومن انه بالتمتع اقراره يفي به وهو لا يلزم ولا يصح عنده الا اقراره وقوله مطلقاً الى سواء  
كان متها او غير متها **قال** دام ظل ولو اقر من مستحق وشبه بالعتق اقراره مستحق  
او اقر الوارث به على ما سلكه من الاجازة **الاول** شاركه الاول من اجازة من  
العتق بانه فصار اقراره صحيحاً عليه ومنه انه اقر من المتها لاعتق لانه يجوز  
عليه لقوله عليه السلام المريض يجوز عليه الاذلة والمرد لعل له ان يزوج **الاول** هذا  
ليس محقق بل هو مانع واجازة عامون في العتق فان العتق لا يتلف بالعتق  
وعليه من فلا يزوج به وهذا هو المشهور وسواء في الامة من اذ خليفته ما قرأه  
كما قرأه ومنه انه لا يزوج بغيره فلا يزوج اقراره ولا من جاز من جاز على العتق  
وتقبل من العتق اقراره على قوله من بعد فعل المانة لا يتقبل قوله وعلى الاول  
الرجحان لما رواه المت في الملك ومن حيث ان ملك الميت اقرب الى الله من غيره  
بمعنى عدم تعدد ما ثبت بالبيعة او باقرار المورث وعدم مراعاة العتق ليعمل على العتق  
كالدين بالرضى **قال** دام ظل ولا فرق من الاقرار للوارث وعنه على ان **الاول**  
هذا انصار الشيخ والمفتي والشيخ والشيخ وسداد وان ادرسه ورواه كتاب من  
لا يحرر العتق وهو الاصل منه وقوله في المستحق انه يفي من العتق من العتق  
والطعن في ذلك انه لا يزوج من الاجنبي من الاصل مطلقاً ومن هو المورث  
مع التمسك بالعتق **قال** رواه عن جازم الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام  
انه سأل عن رجل اقر بعتقه ورثته بان عليه ديناً فقبل من كان الميت رضاً ما عطف  
الذي اقر من له وفي الصحيح عن ابي جعفر عن الصادق عليه السلام قال قلت لرجل يقر  
لوارثه بدين فقال يجوز اذا كان لهيا احسنه صاحب البيت برونه ان يجعل بن جابر

الصحيح

الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اقر  
لوارثه له وهو يرضى من عليه فبأن يجوز اذا كان الذي اقره دون العتق اذا  
لم يشط وانما الشرط موجه لا سقاء المشروط ولان الوارث موجه للتمتع والعتق  
جاءها مع التمسك بها في الاول ومنه المصنف في المانة **قال** دام ظل ولو اقر  
فالاقرار بعتقه وعدمها **قال** وجه القول انه يفي من الاقرار بالمال فاذا كان  
متها فانه بالمقتضى موجه منعت منه الحكم ومن حيث انه اقر بالعتق والمال بالمال  
**قال** دام ظل العبد ولا يملك اقراره بالمال ولا يحد ولا يحد بوجه ارش او عاماً  
الا ان يصدق السيد ويشترط العتق بالمال ولو قبل قبل وصح به لمن لم يصدق  
كان رجباً **الاول** مشار القولين لمن العتق بعتقه سلبت اهلها الاقرار وضابط اهلها  
البلوغ والرشد والحرية شرط في تزويج او العتق مائة من ثوبين بحمل الاول  
لان شرطه حرج او ازال على نفسه شخص اهلته للعقل والالتمس كسب الارطاق  
ولا يفي من العبد كذا في قوله تعالى ضرب الله مثلا عبداً مملوكاً لا يتذكر على شيء  
فمن يدرته على استماله كل ما يملك بالعبودية العتق من ملكه المباحات والعتق  
والهبات ولان فيه نصاً لعله الرخصة من ارضان شيء اخره منع المرات بالولاء  
والهبات كان مطلقاً متعلقاً بعتقه وبحمل المانة وهو الاصل لقوله عليه السلام اقرار العبد  
على انفسه حارس والحكم المعروف بالالف واللام للعدم ولان الحال يلزم لو وجب في  
الحال اذ اقره وليس بل بعد اكره وهو ممكن والمانة على الشبهة في الميسر لانه عتق  
قد يجمع الملك فلا يخرجه اهله **قال** دام ظل ولا يصح اقرار المولى عليه بحد ولا عتق  
ولو اقر عليه بالجماعة فالاقرار بقبول قوله وبحسب المال ومعلوم بقرينة الاقرار حتى العبد  
كذلك الاقرار متعلق بالتمتع وان قصرت عن القولين **الاول** وهذا الكلام سلبان  
ام اقراره على العبد بحد او عتق من العتقيات كالنكاح وضرب اليد  
الاستحباب لا يحد لا يحد على العبد اذا لم يقر العتق اقراره ما خلق بيده وما يولد  
وهو لا يملك منه فذلك وهذه المسألة اعاجبه منها **قال** اقرار المولى عليه بالجماعة  
متول **قال** اما ان يكون اكره موجه للعتق من الوصية عليه او موجه للمال فان  
كان الاول فهو منه على سلمى لمن انفقها لغيره انما يفي بعتقه كما عتق العتق

+



لاست من الا القصاص واذا خاف مجده فلا عوض له والدمه لا يست الا مطلقا عوضا  
عن العفو فعلى هذا لا يتصل اقرار السيد بدمه وقيل الاكرانه سببت لهذا اثر  
على بدل القصاص فان بعدد من غرضه الدم فعلى هذا يحمل عدم القول بضعف  
الان القدر ما بعد لسوء القصاص ولا يست باقر له هنا فلا يست الدم والاصح الموت  
لان القصاص هنا مقدر بموتات بالنسبة الى السيد فثبت الدم في رتبة لانها  
مال السيد وقد اقرت على ما سبقت من ما وقع تقديره فالدم وقد عذر الاول سببت  
المانع وهو الاقرت من المصنف ليقوم قوله عليه السلام اقرار العبد على انفسه حايث  
ولا ان لم يزل الدم باجره لسوء القصاص بل لموت بسبب جوفه وليس اقل وجوده كذا  
احكم لا مانع السبب وليس بان است اجره بوجوب المال كالمخطأ حكم بعلقه بوقته بلا  
استكثار واعلم انه على المتقدمين فانك يا حبيب على السيد بالنسبة الى المالك المعد فثبت  
حكمها عليه واقرت الاقرار من السيد فثبت الاقرار اي لو مات ابو له وادارت  
سواء حق بالتمتع ولم يقدّر من جوفه على العولس اي على قوله من انه يمكن اقل  
الامر من على قول ان

في حق العبد والدم العبد بعد من ارش حياثة التي اقربها السيد شي وكذا  
لو اقر بر عنه الى اجل فانه لا يقط الاصل الفلك بالتمتع لان العقب الاصل

**الثالث** المولى **قال** دام ظل ولا يزال سبب لمراد من يضمن اقرار المالك بخلقه  
الاستحلال وقد نظر في ذلك سببها الاستحلال المالك كارسى اجماع على سببها  
او اكلها **الاول** هذا قول بعض الاصحاب وقال الشافعي ان يزوج فان كان سبب  
هذه البهيمه الف درهم كان ذلك اقرارا باللف ومعنى السبب ان يكون اللف من  
عليه بالارش حياثة منه عليها او اجره هنا فبها وما اسبب ذلك فقول الشافعي يكون  
لما كان وقال المصنف قد نظر في ذلك مما ذكره ومن اعليه ما ذكره الشافعي واما حمل  
على الغالب لانه ارجح ولان ما حصل سببها كالتار والاصل في كونه للمالك والاصح  
ما اصاب المصنف وموانة المالك بل يمكن مجمله للمالك لانه اعم ولما حاق  
المالك ولا خلاف للعام على احوال نعم لو ادعى المالك كان له لانه لم يزل  
غيره **قال** دام ظل ولو اقر لميت صح واستدل لورثته ولو قال لا وارث سوى

هذا الزم التسليم اليه ان كان في الدنيا وفيه من نظر اقرته ومعتب البحث **الاول**  
لان اقراره بحق الغير فلا يصدق من حيث انه اقرار من صاحب اليد ولانه اقرار  
بالمالك بسببها وبحق الغير مستدرك بالصفان والاصح الاول والا ليعتد الاقرار  
في حق الغير ولا اعتبار باليد هنا والفرق بينه وبين الدفن ان الدفن لا يضمن  
الا بالدفن الى المقبرة فممكن اقراره بحق نفسه هنا **قال** دام ظل ولا يزال  
لحمل كلامه وغراه الى وصيه او ميراث صح ان قوله ولو غراه ان سبب سبب حياثة  
عليه والمعامل له فالاقراء للزوم والمعامر لا يملك ولو اقرت فانه لا يملك  
بملاكه المختل **الاول** البحث هنا في ميراثه **قال** على الاطلاق قال المصنف  
قيل في قولنا اهدنا لهدى ولا تضلنا لهدى قال في الاصل اقول وجه القصة  
عوم قوله عليه السلام اقرار العبد على انفسه حايث واما ما في حكمه عليه به  
قوله من على الحمل اما على الوصيه او الميراث وان كان مطلقا فثبت اعمهما  
لكن حيث انفسه سبب المالك هنا فبها والارار بالميراث او اقرار بالعلم سبب به عليه  
وجه الميراث ان المالك سببه ولما فيه الحق الاصح يحقق المشتكى فاجاب  
هنا عن معلوم فلا يمكنه وان شرط ملك الكل سقوطه حيا لان شرط المالك حيوة  
المالك ولا يعلم وجوده كما قل سقوطه حيا واستدرك الاستدراك على الشرط والميراث  
والوصيه سبب المالك عند سقوطه فاذا وجد كل واحد منهما من ملكه فثبت  
ملكه فيه وفي تمامه عند سقوطه حيا فكذا في صح الاقرار بالاستحلال الى سبب حيا  
لان الاقرار به المحقق بوجود السبب بالتمتع بملكه ومن قال حيا عند الاقرار  
جعل سقوطه حيا كما شافعي من مكنها وباشترطها فيه وجعل سقوطه حيا  
كما شافعي من عدم حكمه بامتناع الاول اقول **قال** مع تعبد سبب محال  
هنا بين على المطلق فان يملك ثم فيها اول وليس صح فيه اقراره لانه ان كان  
بعد اقراره فسطل ولا يتنازع اجماع بطلانها مع صحته عدم قوله من  
في غرضه لان ذكر السبب العبد اما ان بعض اصحابه فيه وبطلان الاقرار به  
امكان عنه اولا فان اقتضى اقتضى فيها ولا اسنى منها لكن المانع استصحاب  
فمن الاول وقال ابن الجبدي وان ابراج وجامعه بطلان لان الكلام لزم الى







بالملكه **المطلب الثاني** في المخرجه **قال** دام ظل ولو ان يجسه عبده يدعنه لم يقبل  
فان اشترى صحه فقولنا فان اشترى على مول صاحب اليد والارض انه قد اراد من طرفه  
مع شرط الباع فلا بدت فيه شرط المحبس والشرط وان كان بالنسبه الى المشتري كما  
لا بدت مع من حقق هذا المشتري **قال** الشاهد على العتق نعمه منك يكون اقرارا  
من انك قد حررت وجهه يعني انك لم تعذ به فانه وحصل بانك قد حررت وجهه بحيث لو لا  
شككنا لكان ملكك لمحت على نفسه للاقرار وحكم عليه بعتقه فاما لو قال انك قد  
اقتضيت عبده فاعلم انك لم تحرمه في الحال فحرمه قوله فلو ادرى سريانه قال الشيخ والمبسوط  
يصح الشراء والطاهر انه يريد في الظاهر انه اوقف الولا بمرئيه للعقد على قول  
من صدقته الشرع وهو الباع صاحب اليد والارض والاولان يرضان بمحميه  
ومن اقرأه قد يباح فان اشترى بملكه المقتضى الاقرار بملكه ان كان  
لان الرضاغ مناف له فبمع من الاستماع بغيره اعرف انه علم عليه وقال قوم انه  
ليس بشر بل اقله ان البيع عقد مركب من حريه اعجاب وتوكل وصحة بعهدهما  
وفساد بفساد احدهما والقبول عن صحه بالنسبه الى البيع اعرف المشتري بحريته  
امتناع شراؤه الحر والمقتضى ما مال المصنف وهو انه لا يجمع فيه المعتان جمعاً فهو مع  
من جهة الباع الاحكامه وذلك والاستفاد من جهة المشتري الحكم على كل باقرين عملاً  
بمعهم المحن ومقتضى على هذه القاعدة فروع **قال** الحاد لا بدت شي من احواله  
للمشتري هذا انه حكم عليه بعتقه فبما كما اذا اشترى من حقق عليه فكل ولا يباح الا ان  
لو خرج العبد بعتقه لانه لا ارش في الغذاء ومنه منظم لان الارش جزء من الرش  
فالبايع بقرا سمي اذ وجده والمشتري يدعي استحقاته مع الكل لانه رزق ان البيع  
بالملك وان التمس كله مستحق له والصحيح عنده ان له اجزء **قال** الحكم بالولا  
في احواله الباع ولا للمشتري لزعم الباع انه عن مقتضى المشتري ان يخرجه من احواله المشتري  
قد ابرئ من مال الذي التمس بعتقه لان الباع لم يشره فان صادف ملكه المالك لم يشره  
وان كان كاد باو الصديق فهو المشتري بالولا لعمامه في نفس الامر وقد علم المشتري ماخذ  
المشتر وقد ظفر له بال فاحذر ما عليه من هذا اذ لم يكن له وارثه والعقود في ولا  
فان مصلحتي كان موقوفاً وهو انصار الشئ رحمه الله ولو قال انه عرا لاجل كانه شراؤه

فدانه

قد ان حقه ما حاج الكفل فخرته وارثه فاذا اعتد السب والسبب فالامام وليس له  
لغيره عند من شئنا **قال** لو تلف العبد قبل القبض لم يكن الباع المطالبه بعتقه اجماعاً  
واعلم ان الغذاء والاستفاد دفع عوض عن يد فان كانت اليد لا تملك اذ انها  
طاهره لا استقامه شرعيه وانما هو من **المطلب الثاني** في الاقرار بالجهل  
**قال** دام ظل ولو قال عبتي شأ ففسره باخر او اخبر بقتل من كثر القتل ومع الاستفاد  
اشكال **الاول** في الاقرار بعتقه ففسره بعتقه فقال المصنف انه عاين على استلام  
على ملك العتق وانما ولا اشتراك في دفع الحق لغيره واستفاد ذلك في الخبر وقد لا يستلزم  
منه على ما قد يدعيه مستحق الاقرار بعتقه فاعرف انك قد جعلوا العتق مع حقيق  
البدن ومقتضى في الخبر اثبت حق الاسكان للتحليل والانه مستعمل في العتق على يد  
غيره عن شئ لا يستحق الدافع ايات بدنه عليه واخره واخره كل منهما في العتق لاشكال  
الذي ذكره المصنف في الخبر لانه احرر بعتقه لا بقتله والاصح عنده ان لا يقبل منه  
**قال** دام ظل ولو اقرض من السبب حتى يبين وقد جعل كلاً مختلف المذهب  
**الاول** الاول اخبار المصنف لاجل الاحكامه لانه قد صار رخصاً وبالاستماع من السبب  
صار انما من حق شئ عليه فوجب ان يحبس والانه قول الشيخ في المبسوط واجل المحن  
وطلب الدعا الكبير لانه بالاستماع من العتق صار كالمسك عن جوابه ادعوى  
ان يصيرها كلاً والاصح **الاول** **قال** دام ظل ولو قال مال برك او حلت او عظيم او  
معتق او عظم او عظيم جدا او عظيم عظيم قبل عتقه بالليل ايضا ولو قال كثر قتل  
يكون ثمانى والاقراء المسواه **الاول** **قال** الاول قول الشيخ في المبسوط ان البراج  
وطب الدين الكبير لانه استعمل فيها وهو دليل الحقيقه اما **قال** فليقله تعالى لقد  
نصركم الله فوعدا من كثيره فعدت فكانت ثمانى والحل في المذبح عند الاطلاق على ذلك  
للرواه وهو خاصه الحقيقه واما **قال** فلا استدلال احكاماً باستحقاقها على وضعه  
لذلك عند احضار ولا يرد الاشكال للاصل ولا العواطف والامام ان ذلك عند الاطلاق  
في المذبح والانه قول ابن ادريس والمصنف وان العتق سبيل وهو الاصح عنده احواله  
الناسخ الكسر واحداً في الشرح ولا اللغة ولا العرف وان كل مال كثر بالنسبه الى  
ما حوته والاستعمال اتم من الحقيقه والمجاز والاول لانه العام على المحن واستدلال ابن ادريس



يعلم المأمور والمدان من لفظ الدوافع عند الاخلاق ويؤمن علامات الحجة والبرهان  
في الآلهة ظاهرة والرواية في صورة خاصة فلهذا علم السلام على مقدمه ومع سلمه فلا يخفى  
الحوادث او السلك بل هو الظاهر الاستعانة في غيره في صور كثيرة كقولنا تعالى (اذكر ما انعم  
ذكرا كثيرا) وكم من منة قلنا غلبت منة كثيرة دلالة لولم يكن متزايدا ولا شكا لكان  
جعل محاربا فما ذكره اول الاستعانة في غيره فاما الاستعانة والمجاز في غيره او يكون محاربا  
في غيره وحقيقته في ذلك غيره الاستعانة لانه تصرف الله ترصعا للاغلبية وقيل الوصف  
لغيره كشره المجاز واولونه الحقيقي **قال** حاتم طي ولوقال اكثر من مال فلان الى  
قوله ولو قصد باليقا والمنفعة او البركة وكان اقل في التدرج والعدد بان يقول الذين  
اكثر شعاعا من العين او العمل او الحرام او السعي في الساع **قال** شاعر  
ان الكثرة والاكرا ما يطل من مستند على العدد واللفظ اما على الحقيقة عند الاخلاق  
ومن انها تطل من هذه المعاني ايضا لكن بعد من محار كثره في حق منة وقصد  
والاصح المنة لان اللفظ ان كان له حقيقة ومجاز فهو بالنسبة الى الحقيقة فلا حصر  
وبراه الدقة اقوى منه فلا ما قص في غيره وبما عرف مقدمه فصل بغيره **قال**  
دام طي ولوقال لي علمك الف دينار فقال لك على اكثر من ذلك لزمه الالف وزيادة  
ولو قصد بالبرقة او وجه غنطه او رغن قال لا يرضى عدم الشئ **الاول** لفظ اكثر  
اعلنا السبيل وانما يستعمل في احوال الجسد ويكمل على هذا الاخلاق كقوله تعالى  
كانوا اكثر شئ وعنه تعبد لقوله تعالى اما اكثر منك ما لا واما لو اخذنا اكثر احوالا  
واولاد وكمل القول لصدق اكثر في الزيادة المتدار وان لعلنا في الحقيقة  
لان العرف واللغة متطابعا في ما يوافق في نفس الامر من اكثر الاستقام من الاحاد  
فان اخذ الواحد من حيث هو واحد فقط لم يكن اكما من اجماع احواله الا الكثرة  
سواء كان معدود من الوحدات مختلفا بالماهية او متفقا ولذا اخذ من حيث هو ان  
او هو متلا فقط لم يكن اعتبارا كونها كثره حاصل الا مع اعتبار الوحدات فصدق الكثرة  
ما عدا اجماع الوحدات من غير اعتبار معرفتها لانه اذا زادت الوحدات صدق اكثر  
من غير اعتبار المعروف **قال** دام طي ولوقال كذا كذا فهو تكرر ولو قصد التكرار بغيره  
فبما لزمه جرم ونسب على اليقين وقيل بانه عشرة **الاول** افعال المدان على كذا

نحو

فهو كما لو قال شئ فقبل بغيره بما قبل به بغير الشئ فهو قال كذا كذا فهو كما لو قال  
كذا والكرار للمالك لا للجدد ولو قال كذا وكذا فعلنا انفسنا شئين مختلفين او  
متفقين فصل كل واحد منهما بغير كذا من غير عطف وكذا انكم لو قال شئ شئ ولو  
قال على كذا جرحها بالثبوت فغنى وان ذكرها المصنف في الاول وهو ان المصنف  
هذا انه يلزمه جرم واحد وقوله جرحها بغير لما اجمعه وهو الاصح عندنا وقال بعض  
المحققين هو مقصود على القطع كانه قطع ما انتدبه واقر به بهم وهذا قول اتهم  
الكثرة والمنة حول الشئ في الميسر ان اول عدد من ثبوت بعد الجرم عشرة و  
فمنه من ان في الاقرار الاعوان اليهيات بالمعيات بواسطة الاعراب لان اصل ابراه  
اول من اصطلاحات العرف والتمويه وان المنة من اهل العرف العام العمل  
على اصطلاحات العرف انما من دلالة لوقال كذا جرم صحيح بالجرم بغيره ما به باليات  
الكل وان كانت الموازنة المتكررة يتفق لزوم المنة والصدق الصحيح لشيء افعال  
بغير جرم او طبع جرم واعتبر في الشئ بان التصديق متى اعملت غير الافراد  
ما بين الكون او اربا بذلك الشئ ودلالة الاكراه فغنى وبما ينشأ العدل على الاصطاح  
العام احوالا وما كان اربا في الاول والرجوع الى غيره لان كذا فقط بهم معتدل  
ولا يتعلق على الذم سيما من معتدل ولا اصل ما في الغنة قال المصنف في الحقيقة انفس  
لن العالم لمن كان من اهل اللسان الزم ما قال في الشئ والاصح ان المنة كما قال ابن  
ابن اربس **قال** حاتم طي ولو جرحه لزمه جرم جرم ورجوع في غيره اليه والتقدير جرحه  
جرم وكذا كذا به عنه وقيل بغيره **الاول** وجه الاول اصله براه الغنة مع افعال في  
الكلام وهو الاصح عندنا والقول المنة لشيء في الميسر ان اول عدد من ثبوت بعد الجرم عشرة و  
جرم ما جرحه بغيره واول عدد محقق بعده المنة المنة هكذا في علم اللغة ولم يوجه  
في الكلام العرب غير ذلك واعجاب المصنف عنه ما ذكره وحاصله منع المتعدي الاول  
وذكر سبب المنع وانجز يتبين والزائد متمم والاصل عدمه ومنه جرح ابن اربس في  
الاول وكذا المنة في الحقيقة ولا ريب لغيره في الشئ عرفه في العام واللغة  
بصفان احواله والالفاظ اما على العرف العام خصوصا والاصل براه الغنة و  
لوقال كذا جرم بالبرق لزمه جرم واحد باعوان الكل **قال** دام طي وكذا كذا



بعض عطف ولا يستحق الزيادة كانه مال شي في وفي الجوز جعل انه اضاف الى جزء  
 به انما هو في الدرهم نصف درهم وكذا لو قال لكذا لكذا وقيل يلزم من العطف  
 احد عشر **الاول** الثاني في قول الشيخ في البسوط ان اقل عدد في رجا وانصب ما بعدهما  
 احد عشر والاختلاف في البحث لا يقدم **الثاني** ظلم ظلم ولو عطف ورفع لزمه درهم انه ذكر  
 شئ ثم ابدى منها درهم فقامت بالجماع **الثالث** لو نصب اهل لزمه درهم لان كذا جعل  
 اقل من درهم فاذا عطف عليه وقسم ما به درهم جازو درهم لان ذكر عطف وقسم درهم  
 منقول الى اربع كانه عشرين درهما بعد ان استمر الى الجمع والكره من درهم شئ على الدرهم  
 مندرج لا في رضى الاول على انما هو وقيل لزمه احد عشر **الاول** هذا قول الشيخ  
 في البسوط انه اقل عدد من عطف لهما على الآخر وانصب الدرهم بعدهما والاختلاف في  
 البحث كما تقدم **والاخر** ان جعل مع هذا اليمين **الثاني** دام ظلم ولو قال الف ظلم  
 درهم او خمسة درهما او الف درهم وخمسة درهما او خمسة درهما او الف درهم  
 فالجميع كراهم على اشتغال **الثاني** مشار من صلاحيه من اكل به لا مال على هذا ان لم يقع  
 وتكون نفعه واحده من سواها فيكون في حوائج ثلاث وستين سنة وقال شافعي  
 ولها اثنان واربعون جلوبه سودا كذا في الدرر الايجم **الثاني** ولو ان حكم المعطوف  
 المعطوف واحد وانما كرهوا ان يكرهوا التمس في مثل ذلك لعدم تعالي ولستوانه للغير  
 فلما سئى وارادوا تسعا وربع قال شيخنا الطبرسي وان اردت من ان هو عد  
 الى الاخره هو المتيقن من عمل عليه والماضي يكون محلا ولقول تعالي ليربعه عشر وعشرا  
 ولا في الاستشهاد وكان العطف اذا لم يكن وصفا لم يكن بياناً كقول الف وعبد لا يكون  
 كذا الا في استشهاد لان العطف لو كان مائتا لا يستحال ليربعه عشره المعطوف علمه ولما جاز  
 ليربعه عشره مروت بالف وجعل وصفي ولانه اعم لقوله السعد والادلاله للعالم على انما  
 ومنه تساوي المعطوف والمعطوف علمه في ذلك الاحكام سيما لكن الا في الذوات والصفات  
 المتبره والماضي عن مجازا لكنه كثر فكثر محذور الاشراك او المجاز والمرتبه في العدة  
 ظاهره فان العشر غير ما والاشهر منه كونه فعل الاول لوجاهه شئ بذلك صح وعلى الثاني  
 لا يصح **الثاني** دام ظلم ولو قال درهم ونصف فالأثر جعل المنع على السات **الاول**  
 انه المعارف ويجعل عدمه للمعامل في الحكم في المعامل الناس انما هو المتيقن او لا يجعل

مقدم

مقدمه ولم يستحق هنا ولان العطف في المعز يستحق الاشتراك في الحكم المذكور انما  
**الثاني** دام ظلم ولو قال درهم الى عشرة اصيل فلولو في وجوبها وعرفها  
**الاول** لان المبادر والغناه قبل دخلا في هذا كقولنا فزات الران مناه الى لغيره  
 وقيل يحتمل معناه وهذا ايضا وان اردت ان جبره ان يكون منه والغناه انما  
 لانها البناء وهذا كقولنا معك من هذا الجدار الى هذا الجدار فانه لا يدخل الجدار  
 في البيع اجماعا ولقوله تعالى ثم اتوا الصفا الى الحليل وقيل يدخل الجدار لان الجدار  
 الشئ داخل فيه ويخرج الغناه ويخرج الغناه لان الملتزم اورد من الواحد والواحد  
 سداد العدد والالتزم فلا يخرج وقيل نظر لان هذا دليل على ما على الاغلب فلا  
 يعارض اصل البراه **والاخر** عني الثاني علما بالمسئ **الثاني** دام ظلم ولو قال  
 درهما في عشرة واراد ان يجاب لزمه عشرين ولو اراد من مع عشرة قبل لزمه  
 اربعه عشر وسئل عن هذا العشر وان كان من اهل الجباب على اشكال لان كراهم  
 الغائه معدون هذا المعنى **الثاني** ويجوز ان لا يكون لان الغرض كما من عني فلي الى  
 نفسه الجباب والمقول انما جعل على المقول ان هذا اهل ذلك العرف الخامس هو  
 بهم لا على المعنى الاول المستعمل منه **والاخر** عني الاول انما هو في واسئل ليراه اذ  
**الثاني** دام ظلم ولو قال له عني عام وعاطف او توب مطر لزمه انما يقع على اشكال  
 على اشكال والطار **الاول** مشار من ان اسم الحائز يجمعها عرفا ومزانه ليس جزا من  
 السني بل هو متصل به اتصال مائتا لا اعا وكذا الطراز **الثاني** دام ظلم ولو قال  
 ليربعه عشره جارها وجمعا على اهل محمد استشار اهل خلاف ما قال تمام وجاز  
 به وقد نص واستشاه فان الظاهر عدم قوله **الاول** وجه لصلح محمد الاستشهاد  
 ان اهل ليس عرا من جارها ويجعل عني كانه باع للام لانه تارة وعندا شئ به عز  
 منها ولهذا دخل في البيع وهو منوع والفرق بين اكل والنق ان النقص ما له اجم  
 انما فاذا رجع عنه كان حرجا في اقله **والاخر** عني قوله في الاستشهاد في النقص  
 والعرف من الحكم في هذه العدة والاول ان الاول انما فيها مطلق وفيه عني  
**الثاني** دام ظلم ولو قال له دار مبركة او دار مبركة او عني عليه عاشر اهل  
**الاول** مشار من دلاله الظاهر في الاصل ولانه يصح نقده لقوله فيقول ل

+



اولا فليكون اعم منها ولا دالة للعام على الخاص والاقرار انما يحل على المستحق لان  
 ما العبد كد سيد له ولو سافر اجدان في سرح الغرام كان لها فيها فصار كعامة  
 العبد وذهب الشيخ في المبسوط الى انه لا يكون اقرارا بالسرح وقال ابن الجندب  
 يكون اقرارا به والاصح الاول **قال** فليدفع له الف في هذا المكيه فلم يكن  
 فيه شيء لرفعه الا ان كان الف ايضا اصيل لرافعه الامام **قال** اذا قال له عدي  
 الف في هذا المكيه لرفعه سواء كان فيه شيء او لم يكن فيه شيء لان قوله ليعدي يعني اليوم  
 وان كان فيه دون الف في وجوب ابعدها بالرافعه بالامام لانه لو لم يكن فيه شيء لرفعه الف  
 وهذا عدي اقوى وما يجب ابعده خصه منه ان لم يقر الامانة هذا المكيه فالرافع  
 له ما في هذا المكيه وهو الف فليدفع الوصف **قال** دام فليدفع له الف الذي في  
 المكيه لم يرفعه الامام ولو لم يكن فيه شيء فليدفع الف حسب **قال** الوجهان  
 في النوعين والاضافة الى المكيه يقتضي ان يختار اقراره بتمام المكيه ليس لانه ان  
 يعين معهود مقدم فلا يرفعه شيء الا لو لم يعلم عليه ما لا يدل لخطه عليه بصدق الرافع  
 ومن حيث اقراره بالف وهذا ضعف والاصح الاول ولو كان فيه استحق من الف جرم  
 شيئا لعدم اتمام العام وهو ان قيل شأنا لم يرفعه وهو من حيث ان الاشياء قد تدرج  
 او القبط وهذا المسائل كلها مبني على قبول البديل **قال** دام فليدفع له الف الذي في الدار  
 احدى عدي وهي في يوم الهم البيان فان قيل في الدار احدى عدي والرافع فان اقر  
 الاخر عدي لسان الاقرن صدق الاول وقيل له اختلف الاول اشكال **قال** شأنا لم يرفعه  
 فليس يكونها المالكين لا يوجب رد عين ولا امانة دعوى ابراهيم اصدقا والاولى ليعطي  
 استحقاقها اجماعا والمائة سلم لم يكون اصدقا حتى الف ولانه الذي دعواه وكل من  
 الذي دعواه لانه لم يرفعه عدي عدي العزم وليس المكيه حتى الف من كل وجه  
 انه يدفع بها العزم عدي لولا ان لرافعه دفع العزم وان دفع العزم فله  
 الاصل لان البكول في اقراره ولو جعله المكيه لم يكن له اخلاف لان الصحيح انه  
 لا يصح البنية مع الكذب الذي اراها امامه فلهذا لم يسمع قطعا والاصح عدي انه لا يرضى  
 له وانه لا يرضى من الدار ليعني **قال** دام فليدفع له الف الذي في الدار  
 من حيث اقراره اما لرافعه وهو من حيث عدي من غير وجه لانه في لفظ

مستدرك

مستدرك وان اياها الحائط فانه وهو كذلك ويطلب لعدم قوله المكيه او اصدقا  
 ليعنه وهو من حيث عدي ولولا ذلك ولكن يعي الاقرار له بالملك ولان او القرض كان  
 قال اما لرافعه او ليس يرد على الحائط فترد من ملك يرد وعنده فليدفع له الف الذي  
 عدم الاقرار ومن ان يرد اموال الذي ملك منها فانه يرد اقراره فليدفع له الف الذي  
 ملك ويقتضي هو وان ذكر اقراره وجوب كعدي **قال** دام فليدفع له الف الذي في الدار  
 فالاقرن عدي النصف فانه لرافعه **قال** النصف والرافع الشئ وهو الاقرن انه  
 اذا اشرك في الاقرار فكانه قال لرافعه النصف وليس له المائة انه من لوازمه ويحتمل  
 ان يكون ذكر اقراره لغا لانه لا يصح ان يرضى عنه وقت اقراره بملكه فصرح الى ما يصح  
**القول الثالث** في دعوى الاقرار بما نفاضة وفيه مطلبان **الاول** في الاستشهاد  
**قال** دام فليدفع له الف الذي في الدار **الاجبة** الاصح الف في **القول** في الخلف  
 الاموال من في الاستشهاد الرافعة المدعيه المكيه فقال يعين من ان المكيه والاضاف  
 الى الف من حيث الشوط وعلى قوله جنة وعنده الائمة ولان الاستشهاد والرافع  
 الاصل والاضافة العطف الشئ وقيل ان الاضيفة وهو اصدقا راي ضعف لانه  
 خلاف الاصل فليدفع له الف الذي في الدار فانه يرد عدي الف الذي في الدار وهو الواحد القريب  
 وان الظاهر انه لم يمتثل عند الاول الا بعد سبينا وعنده وقال سيد المرتضى  
 انه بالاشترار للاستعمال وهو دليل كعدي **قال** النصف **القول** في ان  
 ظهر الاقرار عند الاول بان مكيه نوعا سواء احدثت العنية كالعنية او لا فله  
 اطمع ربيعه العكاز بم العكاز او اجماعا وجها وتحدد النوع مثل اطمع ربيعه واكرم مضى  
 او اطمع ربيعه واكرم ربيعه الا ان الطوال فان الاستشهاد يرجع الى الاخر وان يعلقت  
 احدى ما لا يرضى بان اصدقا حكم الاول في النافه او اسم الاول عاد الى اطمع ربيعه وهذا  
 حسن وفيه الف في ذكناه ولانه ليرجع الى المكيه فان اصدقا فليدفع له الف الذي في الدار  
 كبر مكيه الاصل وان لم يرضى كان العكاز فانه بعد الاستشهاد الرافعة واحد لانه  
 محذور بحد العكاز في اقراره واحد من سبينا عليه ولما اجمع المكيه في الاستشهاد  
 الاثر الواحد **قال** دام فليدفع له الف الذي في الدار **القول** في الاستشهاد  
 لانه يستعمل في كبر الف الذي في الدار فانهم عدول الارب العالمين في هذا المكيه







على وجهه لوجوبه او نذبه متقيا لله تعالى وشوكة الوجوب في الثالث بوليقة التوب في الاولين  
ان قلنا بدو جرح الصوم فلا يوجب بدوته ونشره بقول الزمان له والمكلف له فلا يصح في العبد  
وامن الحاشية في النفس والاستمرار في حاله الصوم بل كلف التحية فلو اعتكف في رمضان  
او النذر المعتن اجزا ولو كان عليه قضاء صوم يوم من يومه من غير اعتكاف كذا في النوى  
القضاء او النذر في المقرب لا يجوز اعتكافه **في** الزمان فلا يصح اقل من ثلاثة ايام فلم  
تدو اعتكافا وجبت لثلاثة ولو وجب قضاء يوم فتنه في آخره ويؤتي قهره الرجوع ايضا او الاخرين  
وتختير في تعيد من القضاء ولو اعتكف خمسة قبل سبيل السادس ولا يجزئ الاعتكاف قبل  
العبد يومه او يومين لم يصح بشرط التوا في فلو خرج ليلا لم يصح وان نذر شهر الاثني عشر  
النهار فاحقه بطل النذر ولو اعتكف لانه معتق لم يصح **في** تكليف المعتكف واستلامه فلو اعتكف  
لجودنا والكافي لم يصح وبع من الميزان **في** المكان وانما يصح مائة مساجد في مكة والمدينة  
وجامع الكون والاصغر على راي والاضابط ما جرح فيه النبي صلى الله عليه وسلم له جماعة وقعة على راي  
سواء الرجل والمرأة **في** استدامه اللبس فلو خرج في الضرورة بطل ولو كررها ولو خرج في الضرورة  
الحاجة والغسل وعلو جنازه وتشييعها وعوده من سفر وتشييع مومن واقامة شهادته  
او لغيره ولم يطل بغيره على هذا الخبر **في** الحيض والنفاس والاختيار او الصلوة خارج **في** المعصية  
المعصية فانه يصح ما يشاء **في** اسفار الولاية او اذن الواو فلو اعتكف للعبد او الذوقية  
لم يصح لما جاز في اللولي والذوق ومع الاذن يجوز الرجوع مع النذرية لا الوجوب لما عتقه  
بعد الاذن لم يجب الاتمام مع النذرية ولو عاهاه جاز ان يعتكف في ايامه وان لم ياذن بولاه  
**المطلب الثالث** في احكامهم عليه النساء ونسبها وتقبلها وجماعها ثم الباطل في استثناء  
وعقد البيع ايجابها وقول الماراة نهارا وليلا ولا فطر نهارا ولا يحرم المخطوط والذوق  
والاذن في المعاش والخروج في المعاج ونفسه كليا ففسد الصوم فان افسد مع وجوبه  
كفر في قضاها فان المعاج ولو لم لا رمضان وغيره وكان معتبرا او لا فالنساء خاصة  
ولو جتمع نهار رمضان فكفارتان فان اكره المعتكف فادب على راي ولو انك بطل



وأخرج فان عاد استأنف مع الوجوب وتخرج المطلقة وحجها إلى من أها مع عدم  
التعيين وتعيين بعد الولع مع الوجوب ولو باع واشترى ثم ادعى الموقوف على العقد ولو باع  
قبل انقضاء الواجب وجب على الولع قضاءه عنه **المطلب الرابع** في انقضاء العجب للمقتل  
في المندور ان انقضاءه لفظا او معنويا فلو نذر اعتكاف سنة واحدة فاعتكف ثلاثين يوما  
مباينيا ليلة والمقرب بحدثة اثباته بيوم من المندور واكثر من غير هكذا استمرات  
لغيره لا يجوز تعاقب الساعات على الأيام ولو نذر المكان تعين وكذا الزمان والهيئة فلو نذر  
ان يعتكف مصلوا او لهوهم يستكملوا وجب الجمع ولو لم يشرط الاستتاع في المقتدر في غير ما اشاع  
فأفعل كان له ان يكثر من قضاءه وقضى ما أهل وكذا الوضوء وقبل استأنف وكذا قضاءه ولو  
شهر او اقل به كقضى واجب التتابع في قضاءه ان نذر في التتابع لفظا على اشكال  
ولو نذر شهر او مائة من غير تعيين واظف في اضافته استأنف وكذا قضاءه بالمال بالواقع  
ولو نذر اعتكاف في شهر كفاه عنه بين هلالين وكذا لو نذر العشر الحاخيه فقص الخ في التبعة  
واذا خرج لقضاء حاجة لم يجب قضاؤه ولا اعان الزينة بعد العود والحاضر والمريض  
تخبرها نظم بقضايا مع الوجوب لا بد منه ولا مندوبا ولو عين زمانا ولم يهلم حتى في  
كالناس والمحجوس قضاءه حكمه في التوقي كوفضاء ولو نذر اعتكاف في ليلة فاعتكف  
ثمانية فمضى الرابع وضم اليه اخره وجوبا فان افطر او اكل أو شرب في احد الايام ان  
اعتكف في الايام ولو نذر اعتكاف يوم لم يذ يذبل ولو نذر اعتكاف يوم مع واعتكف  
ثلاثة فمضى يوم الثالث العيد والا قرب ابطالان **كتاب الحج** وفيه مقاصد  
**اول** في المقدمات وفيه مطالب **كتاب اول** في حقيقته الحج لغة التعمد وشرا على القصر **الحج**  
مع اداء مناسك مخصوصه عندك وهو من اعظم اركان الاسلام وهو واجب ونزيب  
قالوا يجب كما باصل الشريعة وهو حجة الاسلام في واحدة في العزم على الفور وانما  
لنسيب كالندور وشبهه او بالافساد او بالاستحباب وشكره بذكره بالسبب في المذهب  
فاعداءه كفا قد الشروط والمتبرع به والما يجب لشروطه وخمسة في حجة الاسلام في المذهب

والخليفة المستطاعة وموئده عياله وأعماله الشريف وشايطان الذود وشهيرة أربعة الكليل  
والحسنة والإسلام وأذن الزوج وشايطان الكنيابة لئلا يأسلهم والكليل والموتور وعروج  
ولجب بالأصالة وما أئذ للضيق والمفساد والاستيحاء المصنوع ولو جمع على منق  
عليه وجوب الحج عنه ولو شك في صحته نيايه وشهيرة المندوب بالكلية على حج واجب  
وأذن الذود على من له عليه ولاية كالزوج والمولى والمحب **المطلب الثاني** في طواف  
الحج وهي طواف منى وقيل في أفرا إذا المصنوع فهو قهر من مائة عن مكة فأنشأ عن مكة  
من كل جانب بصورة أربعين من الميقات بالعرف المصنوع مائة وقته ثم يطوف بها  
بهاضتي كعتية ثم يسعى ثم يوصي ثم يحرم من مكة للحج ثم مضى إلى عرفه فقف بها إلى  
يوم عرفه ثم يغضض إلى المشعر فيقف به بعد الحج ثم مضى إلى عرفه فبهرج عتية  
يوم النحر ثم يدح هديه ثم يحلق ثم مضى فيها وفي تلك المكة فيطوف بالحج ويصلي  
وكعتية ويسعى بالحج ويطوف للنساء ويصلي وكعتية ثم مضى إلى منى فبهرج عتية إلى  
المشعر وهو ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ورسم في هذه الأيام الحجاز  
الثلاث ولما أتى النساء والصبيان مائة في الثاني عشر فسقط رمي الثالث  
وأما القرائد والأفراد فما فرض لكل مكة وحاضرها وهو من كان منه ومن مكة  
وولاشي عشر ميلا من كل جانب وصورتها واحد وانما اعتقد بأن أسباب الهدى <sup>عده</sup>  
وصورة الأفراد أربعين من الميقات ومن حشيش يكون له ثم مضى إلى عرفه ثم المشعر  
ثم يقضي فناسكه يوم النحر يعني ثم يأتي مكة فيطوف بالحج ويصلي وكعتية ثم يسعى  
ثم يطوف للنساء ويصلي وكعتية ثم يأتي بمنى مرة بعد الإحلال من أذى الحل  
وإن لم يكن في أشهر الحج وأما عيمه ما من دون ذلك ثم يخرج إلى أذى الحل ثم يحرم بالحرام  
الحل واستأنفه ولو عدل لمرار إلى المصنوع اختيارا لم يحرم ويكون واضطرابا ولأن  
منه في المصنوع بعد إلى الأفراد اضطرابا وضيق الوقت وحصول الخضر والنفاس  
ولطائف أربعة في أضيق بعونه قسرت وبحت مدعتها وقضت في النساء



واقب بعد الظهور لو كان أقل فحكمها حكم من لم يلف تنظر النظر فان حضره قبل الوقوف  
ولم تلمر فخرجت الى عرفة وصارت حجة ماضية وان لم يركب وتكثرت من طواف العرة  
واضاعت حجة ماضية والمصادر مفردة **المطلب الثالث** في شرائط انواع الحج  
شروط التمتع اربعة النية وقوعه في شهر الحج ومي شوال وذو القعدة وذو الحجة  
على راي وايتان الحج والعمرة في سنة واحدة والمأجل بالحج من بطن مكة وفضلها المسجد  
وافضلها المقام والاحقر من اهل مكة قبل الشهر الحج ولا حجة من غير مكة فلو  
احرم ما قبل الشهر لم ينج له القنع بها وان وقع بعض افعالها المشهورة ولو احرم  
الحج من غير مكة لم يحرمه وان دخل به مكة وجب عليه استئناؤه منها فان تعذر  
استئناؤه حيثما يمكن ولو بعد ما ان لم يحرمه ولا سقط الذم واذا احرم بعرة القنع  
ارتبط بالحج فلا يجوز له الخروج من مكة الى حيثما يتقرب الى مكة ويحرم قبله ولو جاز  
قنع بالآخر وعمر القنع يكفي عن المفردة وحصل القنع بأداء مناسك العمرة  
وتحريم اهل الحج وان كان بعد زوال الشمس لم يحرمه اذ اعلم ادراكا وشروط  
الافراد ثلاثة النية وقوع الحج في شهر وعقد اهل من عيقاته او من ذرية  
اهله ان كانت اقرب وكذا القارن ويستحب له بعد التلبس بالاشعار وشق الإبر  
من سنن البدية وتلطيخ صفحته بالدم ولو تكثرت دخل جنبها واشعرها ميتا أو  
أو التقلير بان يعلقه في رقبته لعل ضلتي فيه وهو مشتمل على القارن والمفردة  
الطواف اذا دخل مكة لكانها سجدة ان السلبية استحبها ما عتق بصلوة الطواف  
واستلزام ان تتركها على ما في قول المفردة خاصة والحنابلة في النية والمفردة  
بعد دخول مكة العدة لئلا القنع القارن والحنابلة الجوار عن فضله بل الى الميقات  
وتحريم القنع حجة اسلام فان تعدد حج الى خارج الحرم تعدد احرام من موضعه  
اما اذا اقام ثلاث سنين فخصه في الثالثة بالقيم في نوع الحج وتحقق العمرة فلا يشترط  
الاستطاعة وذو المنه ليس بمكة فانه يلحق باغلبها اقامة فان تساوى واختار

السافر

اذا جاز على عيقات احرام منه للاسلام وجوب اولا هدي على القارن والمفردة وجوبا  
ولستحب الماضية حكم قولنا للسكس عتية واحدة واذا قال احدنا على الاثر ونية  
حجتين او غير ذلك **المطلب الرابع** في تفصيل شرائط الحج وفيه مباحث **الاول**  
البلوغ والعقل والاعلم على الصبي والمجنون الحج فلو حج عنهما او بها الوكيل لم  
يجز عزمه اسلام بل يجب عليه ما مع الحال لاستئناؤه ولو اذركا المشقة لم يلزم  
اجزا مما وقع من الحجة مباشرة الحج وان لم يحرم ولو كان يحرم عن الذي  
وتحضره المواقف وكل ما يمكن الصبي من فعله وغيره عليه ان يتوبه فيه ويستحب  
له ترك المصايف كف عن المحرمين ثم يرمى الوتر ولو ان المخطوطات والهدى على الوتر  
لما انقضوا لو جاز في العز قبل الوقوف فان ادوم عليه دون الذي ولا يوجب الصبي  
بل بعد بلوغه واذا رجة الاسلام مع وجوبها ويجوز ان يذبح عن الصبي المقتنع الصغير  
ويجوز ما يكفي بالصيام فان لم يجد هدي ولا نقد للصبي على الصوم وجب على  
الوكيل الصوم عنه والوكيل هو الولي المال وقيل الام ولاية المأجل بالطفل والنفقة **الثانية**  
على الوتر **الثاني** الحنيفة والعبد لا يجب عليه الحج وان اذن مولاه ولو تكلفه بآل  
لم يحرم حجة الاسلام ان يذبح عن المشرك عتقا ولو افسد واعتق بعد  
الوقوفين وجبت البدية والحال والقضاء وحج الاسلام وتقدمها فلو قدم القضاء  
لم يحرم عن اعداء ما ولو اعتق قبل المشقة فكذا لا اذا انقضاء بحري من حجة الاسلام  
والسولي الوجيز في المأذن قبل التلبس ابعده فلو لم يعلم العبد صح حجة والسولي  
يحمل على اشكال والفايد تطهر في العتق قبل المشقة وباحية التحلل للسولي  
حكم المذنب والمكاتب والمعتق بعضه وام لا حكم القنق والملاذج والموتى عامن  
الهمة المذوجه عن الحج ولو اياه واحده في نية المأقوى العدة والسولي التحليل  
مع قصورهما عن افعال الحج والمأذن عن حجة الاسلام ان اعتق قبل هذا الوقتين  
ولو احرم القن بدون اذن واعتق قبل المشقة وجب عليه ما لم يعلم من الميقات

بلغ



فان تعدد في موضع واحد ولو افسد عن المأذون لم يتعلق به حكم ولو افسد المأذون  
وجبه القضاء وعلى التمسك على أشكال ولو تطلب المأذون وليس فعلية اليوم  
منه انه لم ياذن فيه اما بدل العدي فليس له منه **الثالث** المستطاعة والمأذون  
بها الزاد والراحلة اما الزاد فيكون عليك ما يحد منه من القوة والمشيء فيقدر  
حاله الى الحج والى المأذون الى وطنه وان لم يكن له اهل فاعلان حاجته من المسكن  
وعبد المحدة وثياب البدلة والتجمل ونفقة عياله الى المأذون اما الراحلة فيقدر  
في حق من سقط له قطع المسافة وان قصر عن مسافة القصر ونشترط واجله مثله  
وان قدر على المشي والمشي وان انفق الله او شق حمل مع شرك ولو تعدد الشرك  
يستطاع بعد الركوب يحد منه ولو لم يجد الزاد والراحلة وامكنه الشارع وجب  
وان زاد عن شئ للمشي على رجليه ولو منع من ذلك في غير المشي فاجب له ان يفر  
والمدون على علمه ان فعله بالاعانة وان كان موجلا بعدد الاستطاعة والمأذون  
بصرفه الى الخيل والركاب وان احتاج اليه وشق تركه ويصرفه الى الخيل والركاب  
لا يقدرون على القارة اليه الى الحج والى الحج الى ان يفتل به بقدر الحاجة  
المستطاعة عن القرض وفاقلا المستطاعة لو قدر على التمسك او وجهه فذرها  
بعضها ويرى الباقي لم يحبه لمع القبول ولو بذلت له او استوفى له بغيره بها او شق تركه  
لعدم المجازاة وبعضها ويترك الباقي وجب ولو حج الفاقدا ياتيها لم يجد عنه واستطاع  
وليس للوجع الكفاية من حصة او حرفة على رجليه وادعية الزاد والمأذون  
في المستطاعة فان تعذر مع الحاجة سقط الوجوب ويجب شراؤها مع وجود الزاد  
وان كان وعملها بها لم يملكها ومنه بها كالزاد والراحلة وليس كذلك الراحلة  
شراؤها بل ملكها فاعلم ولو وجد الزاد والراحلة وقدره من نفقة عياله الواجب للنفقة  
والاحتياج اليوم ذهابا وعودا سقط الحج ولو تكلف الحج مع قدره استطاعه او حج عنه من  
طريق الحج مع المستطاعة وبدونها لم يحرم ولا يجب على الولد ان استطاع الحج

الحج واجب على كل بالغ عاقل  
مستطاع له الحج  
وان كان له مال  
فان كان له مال  
فان كان له مال  
فان كان له مال

امكان المسير وشتم على **د** مباحث **ا** الدعوة فلا يجب على المريض المنصرف بالركوب  
والسفر ولم يحد من حجب وهل يجب على المنصرف الاستئابة الموقر العدم والاداء  
في حق غيره للمتنصرف مع الحاجة اليه كالزاد وحسب على امر فان انفق الى قايده وتعد  
لفقاعا وفقد مودته سقط والمأذون ويجب على المحج والمبذور وعلى الولي ان يحد منه  
حافضا والنفقة الزائدة في مال المبذور واجرة المأذون من المستطاعة ان لم يجد غيرها  
**ب** التمسك على الراحلة والمأذون في الغصوب عن المستطاعة والمأذون في الزميل مع فكل  
سراج عليها ولو لم يتمسك خلقه لم يحرم المستطاعة على رجليه ولو احتاج الى حرفة عياله  
فحسبنا سقط في عياله فان ما قيل للفقير سقط **ح** امن الطريق في النفس والبدن والمال  
فيسقط الحج مع الخوف على النفس من عدو او سبع وانما المستطاعة على رجليه ولو كان ذلك  
طريق غيره سلكه واجبا وان كان البعد مع شدة النفقة والتجمل كالمسافر في السلامة  
يوجب والمأذون والمأذون في المستطاعة ولو خافه لكانوا واحدا وجب له ان يفر  
سقط وليس المحرم مع الغنى شرا ولو تعدد الاحال مع الحاجة وجب مع المأذون ولو  
على مال سقط ولو كان امدقا لم يحد من المال ويمكن من التمسك به في سنة وطول الحج ولو  
بذل له باذل وجب ولا يجب لو قال قبل المال اذع است ولو وجد بدلة باذلة ولكن  
منها فاما في الحرب ولو اذع الى القتال في القرية استوطن مع طلبة السلامة ولو تعدد  
الطريق حجب مع المساواة في الامن والمأذون المختص به وان عدد ولو تساوت في الحرب  
سقط ولو اذع الى الدفعة وتعدت سقط **د** اقتسام الوقت لقطع المسافة فالو  
استطاع وقد بقي من الوقت ما لا يسبح ما زاد الى المسافر سقط في عاهه ونوبات  
حضر ولم ينفذ عنه وكذا لو علم المأذون ان يكون بعد في المنازل ويحجز عنه فلا بد من قدره  
على ما اذا اجتمع المشايخ والمأذون واستطاع الحج في زمنه ويجب عليه قضاء ما بقي  
فكل على الفور ولو مشيا فان مات حنيفة وجب ان يحجز عنه من صلب ماله من قريب  
الماكل الى الميتات على رجليه ولو لم يكن له مال اجلا استحبت لوليه ولو فاضل التركة

الا يكون بعد الاحرام  
والا فلا  
ع











اختيارا واضلا والمخفة وهي المنيعة وهي ميثاق أهل الشام اختيارا ولكن  
 جبل يقال له يلهم وللطائف قنف المنازل ومن منزله اقرب من الميثاق  
 منزله ولج التمتع مكة وهذه المواقيت للحج والعمرة الملتصق بها والمفردة وكبرها  
 من في ان حجوا على طريق المدينة وما في موضع الاحرام والقارن والمفردة اذا  
 اعتقدوا بدرا الحج وجب ان يخرجوا الاطراف الحرم وكبرها منه وسحب الى الجحيزة او المنيعة  
 وهي اسم بئر خارج الحرم تحف وتقل والتغيم فان احدهما من مكة لم يخرج بهما ولو  
 حج على ميثاق وجب ان يحرم منه وان لم يكن من احله ولو لم يركب الطريق الذي احرم  
 عند محاذه اقرب المواقيت الى مكة وكذا من حج في البحر ولو لم يركب الا الحجاز الا اقرب  
 انشاء الاحرام من ادى الى الحل ويحتمل مسا واما اقرب المواقيت لا يجوز الاحرام قبل ان  
 يطأ قبة الميقات فيخرج الى مكة او غيرها او يفتقر في وجب مع خوف بغيره  
 الا ان لا يفتقر وعمره اقل من سنة فيخرج الى مكة او غيرها او يفتقر في وجب مع خوف بغيره  
 ولو احرم غيرهما لم يفتقر وان حرم الميثاق عالم بجذبه فيه ولا يجوز تأخير عنها  
 ما احذر ويجب الرجوع مع المكنة ولا يحرم حرمه في اللمايح ولو دخل مكة خرج  
 الميثاق فان تعذر فالى خارج الحرم فان تعذر فمكة وكذا الناسي ومن لا يركب  
 الفسك والمجاورة مع وجب التمتع عليه ولو تعذر التمتع لم يحرم احرامه الا  
 من الميثاق وان تعذر وتام احرامه اذا اكمل الميقاتين بحرية عارضا ولو لم  
 يمكن من احرام لم يرض وغير احرام عنه وليه وجبته ما يجتنبه الحرم والحض  
 والتفاس لا ينعان الاحرام ولا غسله **الطلب الثاني** في قدرات الاحرام يستحب  
 توفير خلع الرأس من اول ذى القعدة للتمتع ولا خلاف عند فلاذى الحجة وتطهير  
 الجسد عند الاحرام وقص الاظفار واخذ الشاوب والماطلا ولو تقدم باذل من  
 عشر يوما اجزا والغسل فان تعذر فالتميم ولو اكل بوعاء او ايسر ما يمنع منه  
 اعاد الغسل استحبابا وتقدم اوصاف فقل الماء فان وجد استحبت اعادته  
 ويحرم غسل اقل النهار لما فيه وكذا غسل اقل الليل لا حراما اليه ولو اذن في حال

ان كان المني هو الذي  
 ان قلنا بالساق

لا يفسد الاحرام  
 الا بغيره

من التنية باعلى على الارض ومن عدم النص عليه ولو احرم من غير غسل او طهارة  
 ناسيا تارك واعاد الاحرام وانهما المعتمدان في حال وجب الكفارة بالمسح الى بينهما **المعصاة الاولى**  
 والاحرام عقيب وايضا نظهر والافدية لينة والانسف وكفارت والمواقيت  
 عقيب الغسل وتقدم فاقلة الاحرام على الفرض مع السعة **الطلب الثالث** في عماره المحض  
 في كهيته وجب فيه ثلاثة النية وهي قصد الى ما يحرم له من احرام او غير متعمدا  
 او غير لوجوبه او نية قربة لله وسطل الاحرام بتركها عمدا وسهوا ولا اعتبار بالنطق  
 فلو نوى قضاء نطق بغيره مع النوى ولو نطق من غير نية لم ينج احرامه ولو نوى الاحرام  
 ولم ينعك لا يحل ولا حرمه او نواها فاما الاقرب البطلان وان كان في شهر الحج ولو نوى  
 ما عينه تخير اذا لم يلزمه احدهما وكذا لو نكح احدا من احرامها ولو قال احرام  
 فلان مع ان علم حال النية صفته والمذلل التلبسات بالاربع وهو نوا التنيك  
 اللهم ليبيك ليبيك في الحرة الملك ليك واشرك ليك ليبيك ولا ينعقد احرام الملتصق  
 المفردة لها بها والاخر من شيد مع عقد قبلها ونحوها القارن في عقد احرامه  
 بها او بالاشعار المختص بالبدن والتقليد المشترك بينهما ولو صح في التلبية  
 واحدهما كان الثاني مستحبا ولو نوى وليس الثوبين من غير تلبية لم يلزمه  
 كفارة بفعل المحرم وكذا القارن اذا لم يلب ولم يشهد ولم يقدح ليس نوى  
 الاحرام يتناول احدهما ويتوشع بالاخر او يرتدى به ويجوز الزيادة والمبالا  
 لكن الفصل الطواف فما احرم فيه وشرطها حوان الصلوة في جنسهما والمواقيت  
 الحرم للنساء وليس القباة متكوسا لو تقدم **الطلب الرابع** في المنع بانه لا يملك  
 يستحب رفع الصوت بالتلبية للرجل وتجيدها عند كل صعود وهبوط وحديث  
 حادوث كنوم واستيقاظ وطواف غير وعنه كل الى الزوال عدم عرقه للعاج ومشاورة  
 بيوت مكة الملتصق ومشاورة الاحبة البعق فلا ان كان قد خرج من مكة ولا  
 فغند دخول الحرم والمجد بالتلبية الحاج على طريق المدينة حيث يحرم للرجل

المعصاة الاولى

مع



وعند علو راحلته البعيدا للركاب والحاج من مكة اذا اشرف على الموضع والتلفظ  
 بالمنى ولا يشترط ان يحمله حيث حبسه وان لم يكن حجه فحرم ولا احرام في القطن  
 خصوصا البيض وكبر الاحرام بالمصبوغة بالسواد والعصف وشبهه والفرج  
 والوجهة والمعلقة والفتاب للمرأة والمنافق له بما سبق معه والبرام وذكر الجسد فيه  
 وتلبية المتأذى بل يقول يا معبد وشم الراحيل **الطاهر** في تركه  
 حجه على كل حال اذ اكره الاحرام المتكرر كالطاهر ومن سبق له احرام قبل وصى حاسم  
 شهر من احرامه او اخلاله على اشكال والراخل يقتل مباح ولو تركه الحائض  
 عنها انه لا يجوز لاجتنب الحائض واحرمت فان تعدت من موضعها فان كان في  
 دخل مكة حرمته لا ادى الحل فان تعدت من مكة ولا يجوز لحيض النساء التحلل  
 قبل المكال الاول وبجها كالحرام له من حج او عمره ولو اطلعت المرأة المتعددة  
 في الحج اشكال يجوز لمن فدى ما فدى مع دخول مكة الطواف والسعي والتقصير  
 لا يبرأ الروح ليعود قول على انط الحرام والحج فاكدا في يوم النحر وسيل بين  
 وجعلها عمره القفح مالم يلبس فان لبس اعتدله وقلنا ان الاعتدال  
 بالقصد والتلبية وللشرط مع الحصر التحلل بالهدى فاقبل الشرط جوازا  
 التحلل على راي ما تابع الشرع الفايه مطلقا ان مرضته او فسخه عداؤه ولو لم  
 نفق او مضى الوقت ولو قال ان تحلق حيث شئت فليس بشرط ولا مع العذر والشرع  
 لا يسقط الحج عن المحصور بالتحلل مع وجوبه وسقط عنه **الطاهر** السالك  
 في شوكه والحرم عشرة اشياء هي البهائم والحيوان المنيع بالاصالة اصلها او الكلا  
 وان دهم وصان الحل واشارة ودلالة واغلاقا ودخا فكون مبيدة حكم على الحل  
 والحرم والصلوة في جلد الفرج والبيض كالاصل والميلاد صيد وما سحره  
 نفع في البر ولا يحرم صيد البحر وهو ما سحره ونفع فيه والزجاج الطيب في  
 بين المستأنس والوحش ولا يحرم الانسان بوقته ولا بين الملوك والمجانين  
 بين الجميع كإباحته ولا يحق تحريمه بالاحرام بل يحرم في الحرم اعضاء واعتبار

في المني والحيوان المنيع  
 في المني والحيوان المنيع  
 في المني والحيوان المنيع

في المني والحيوان المنيع  
 في المني والحيوان المنيع  
 في المني والحيوان المنيع

والصيد والحيوان  
 المنيع البري

في المنى والحيوان المنيع فان امتنع حبسه حرم وبما خلا النساء وطيبا ولما  
 يشبهه لا بد منها وعقداله والغزير والجداء تركيل الجرد المحرم محلا وشبهه عليه  
 واقامة على اشكال وان تحلل محلا ويجوز بعد الاحتلال وان تحلل محلا او تنبى لا اظلا  
 يشبهه وفي هذا الاستسقاء وقدم ما كانا يوافق العقد حال الاحرام على ادعائه فان كان المنى  
 المودة فالاقرب وجبر المهر كالا ولا ينقضها تواريع الزوجية وبالعكس ليس لها المطالبة على  
 التخيير بطلان المطالبة معه ولو وكل محرم محلا فوقع العقد فيه بطل وبطلان بيعه ويجوز  
 الرجعة للزوجية وشرا المهر وان تعدد التسريح ومفارقة النساء وبكسر اللحم الخطية  
 ولو كانت المرأة محبوبة والرجل محلا فاحكم كما تقدم **الطاهر** مطلقا على راي الاكل ولو  
 مع الحاجة مع بقائه كغيره ولما وطيبا وان كان المحرم ميتا الا حقوق الكعبة والعمرة  
 ونسب على الفقه وشكك المسكر في العنبر والكافور والزعفران والكافور والزعفران  
 ويجوز للشعوط مع الضرورة والمجانين في موضع ساعده ونقبض على انفه ولا يقبض  
 من الكربة وينزل ما اصاب الثوب عنه **الطاهر** بالاسود على راي وبما فطير  
 في النظر في الماء على راي **الطاهر** والادمن مطلقا اخيرا او بما فطير وان كان  
 قبل الاحرام اذ كانت راحته تبقى الى بعد الاحرام ولو لم يبق جاز ويجوز اكله ليس بغير  
 منه كالسمن والشبذ **الطاهر** اخرج الدم احتيازا على راي وان كان كحل الجملد والحوال  
 في قطع الاظفار ازالة الشعر وان قل ويجوز مع الضرورة كالاحتياج الى الحمامة  
 المعتمدة **الطاهر** قطع الشعر وان ستره ملكه ولم يشجر العزاة والمذخر في الغنل  
 وعزدي الحواشي والفسوق وهو الكذب الجوال وهو قول لا والله وبلى والله  
 والملاحب باختصاص المني ملك الصلوة وفي دفع الدعوى الكاذبة اشكال **الطاهر** جوام  
 النجاسة كالغزل وغيره ويجوز الغنل لا الاغنام بالاعزلة والغنم ليس بالخيل للرجل  
 في السبل على ما قلنا من ازار ولما طيلسان المؤذنة ولا يذرة **الطاهر** ليس بالخيل وما يصير  
 ظهر القدم احتيازا ولا يشق طولا منظر على راي **الطاهر** ليس للحمام المذقة في السنة

في المني والحيوان المنيع  
 في المني والحيوان المنيع  
 في المني والحيوان المنيع

في المني والحيوان المنيع  
 في المني والحيوان المنيع  
 في المني والحيوان المنيع







وتسقط اليد على حائطه والصافى للظن به والخذ والدعاء فان تجاوزه رجع والتزام  
 المار كان خصوصاً العرف في البقاء وطواف ثلاثاً وستين طوافاً من غير جعل الحلة  
 اشواطاً فالأخيرة عشرة والثلاثين من البيت وتكون الطواف بخير الدعاء والقرآن **المطلب**  
**الثالث** في الأحكام من ترك الطواف بعد بطل حجة وناسياً بقتضيه ولو بعد المناسك  
 واستتيب لو تكرر العود ولو في طواف الزياره وواقع بعد رجوعه إلى مكة فعليه بنية  
 والرجوع ما جله وقيل لا كفارة لما عاين من واقع بعد النكاح ولو في طواف النساء استتفا  
 فان مات قضاء عليه واجباً ويجب على المتتبع ثلاث طوافات طواف عمره الفتح وطواف الحج و  
 طواف النساء وعلى القارن والمفترق أربع طوافات الحج وطواف النساء وطواف العرة  
 المفترقة وطواف النساء فيها وطواف النساء واجب في الحج والعمرة المبثولة دون عمرة  
 الفتح على الرجال والنساء والصبيان والمختلطين وهو منافر عن السعي <sup>للمتتبع</sup>  
 وعزير فان قام به ساهياً اجزاء الا فلا يلزم الضرورة كالمريض وخوف الخسوف وغير  
 طواف النساء متقدم على السعي فان عكس أعاد سعيه فحسب على المتتبع تأخير طواف  
 الحج وسعيه عند الموقفين ومناسك في يوم النحر ولا يجوز له تفقد العدة كالمرض  
 وخوف الخسوف والضرر المشقة العاجلة ويكره للقارن والمفترق طواف تأخير  
 السعي ساعة ولا يجوز التأخير في القدرة ولا بعد زوال البركة في طواف العرة  
 ولا طواف الحج مع تقديمه ولو نذر الطواف على أربع فالا فترك لطلان التذلل **الفصل**  
**الثاني** في السعي وفيه مطلبان **الاول** في افعاله ويجب فيه النية المشقة على الفعل  
 ووجهه وكونه سعي حج للمسلم او غيره والتفريق إلى الله والبراء بالهنا بحيث  
 يجعل كعبه ملاصقاً له والختم بالمروة ويحسب ليحسب اصابع قدميه بها والسعي  
 سبعة اشواط من الصفا إلى مشوطة واستحب الطهارة واستلام الحجر <sup>الذي</sup>  
 من رضم وصحبها عليها من الدلو المقابل للحجر والخروج من ابواب القبائل  
 له والحدود على الصفا واستقباله كمن الحجر وحدايه والثناء على الطاه <sup>جبل السعي</sup>

الوقوف  
على الصفا

في الزيادة

التكبير معهما والتفصيل كذلك والدعاء بالمأثور والمشي فيه والوقوف للمرجل خاصة بين  
 المارة وتوافق العدا بين الهيئة في الطرفين والركب يحرك لا ياتيه ولو في الرمل  
 رجع القمطر ودخل في موضعه والدعاء **في المطلب الثاني** في احكامه السعي  
 ركن من تركه عمداً بطل حجه ومهواً ياتي به ولو خرج رجع فان تعدد استتاب  
 وتحرم الزيادة على السبع عمداً فيجعله لاسهوا وفيه تخيير من اهل الدائم ومن كمال  
 اسنوعين ولو لم يحصل الورد او حصله وشك في المبراة وهو في المزدوج على  
 المروة او قنعه على الطواف عاد ولو يتيقن بالنقص اكماله ولو طلق الملتصق اكماله  
 العرة فاحل وواقع ثم ذكر النقص اتمه وكفر بغيره عاروا به وكذا لو لم او قص ثم جرد  
 للجوارض لئلا له الدارحة وقطعه لئلا له اذير ثم تقه ولو دخل وقت الفلحة قطع ثم اتمه  
 بعد الصلوة **الفصل الرابع** في التقصير فاذا فرغ من السعي قصر وجباً وبه تجل  
 من اعرام العرة المتتبع بها واقبله فبعض الحائضات وقبل من الشعر والوجرا وان كان <sup>باعتد يوم النحر</sup>  
 فتجوز عليه شاة مع العود وتجرع يوم النحر لئلا يسه وجرباً والمصلح استحبها <sup>باعتد يوم النحر</sup>  
 من لحيته او اقله ولو حلق بعض يامه جاز ولو ترك التقصير حتى يصل <sup>باعتد يوم النحر</sup>  
 صحته فغفر له ولا شيء عليه وروى شاة وعمره يصير حجة على راسه ويطلق الثاني على راسه  
 ولو جامع عامداً قبل التقصير وجب عليه بونه للرأس وقصره المتوسط وشاة للعصر <sup>باعتد يوم النحر</sup>  
 بعد التقصير الشربة بالحجر من غير ترك الخطيئة **الفصل الخامس** في احكام الحج والوقوف  
 وفيه مطلبان **الاول** في احكام الحج والوقوف **الاول** في وقته وحمله اما وقت فاذا فرغ  
 الحاج من عمرة التمتع اتم الحج وافضل اوقات يوم الترويه عند الزوال بعد ان يطلع الشمس  
 او مستدركات ان وقع في غيره واقبله ركعتان وكوزا غير ذلك ان يبدل فتيقن وقته عرفه <sup>باعتد يوم النحر</sup>  
 يجب اوتاعه حنيفة واما العمل في فكة فلا يجوز ايقاعه في غيرها وافضل المواضع للحجبة  
 تحت الميزاب او في المقام ولو نسبه حتى يخرج إلى منى حج للمكة وجوابه المكبة فان  
 توارى اعم من موضعه او من عرفت **الثاني** الكيفية ويجب فيه النية المشقة على

الوقوف  
على الصفا



على قصد حج القفح خاصة من غير ذكر الحجة فانها قد سبق في فلو نسي واحرم بها في  
على قصد من اعلم الحج وعلى الوجوب او التماس او وجهها والتفريق الى الله والشيخ  
والتي يبيات ما راجع كما تقدم في اعلم الحجة من الواجب والمستحب ويلي للماشي في  
الموضع الذي صلى فيه والاكمل انما يخص به الغرض ويوقع حضوره اذا اشرع على الموضع  
مخرج الوضوء عليها واستحب لغيره عليها الى زوال الشمس يوم عرفة **الثالث**  
في احكامه وحكمه بما قد مر في محظورات احرام الحجة ويكره ما يكره فيه وتاركه عدا  
مطلق وجهه لانه ساء على رجليه فحرم على المحرم من الكفاية على شكل ولا يجد له الخلاف  
بعد الامام حتى يرجع من منى فان طاف ماها لم يفتقن قيل ويجوز التلبية ليعتد  
بها **المطلب الثاني** في قول من يوجب الحاج بعد اليوم التلبية للخروج الى منى  
من مكة بعد صلوة الظهر والافادة بها الى فجر عرفة وطلع وادى محض بعد طلوع الشمس  
والعليل في الكبري وطايف الزحام للخروج قبل الظهر وكذا الامام يستحب ان يصلي  
الظهرين منى والافادة بها الاطمان السمر ويكره الخروج منها قبل التي اخبر به  
الاعتماد دخلها والخروج منها والبر بالمتقول وحدها من العقبة الى وادي محض  
والبيت عنى ليلة عرفة مستحب للثقة لافرض **المطلب الثالث** في الوقوف بعرفة  
ومباحته ملا **الحل** الوقت والحال وعرفه وقتان اختياري من زوال الشمس يوم التاسع  
الى غروبها اي وقت منه حصرا وكل الحجة واضطر الى اخر النهار والحل عرفة  
وحدها من بين عرفة وقبوتية وذكره المذكي المجاز ولا يجوز الوقوف بعرفه كالانزال  
والامان الجرد ويجوز عند الضرورة الوقوف على الجبل والمستحب ان يفتقن في السفح  
في ميسر الجبل وسنة الخلل بنفسه ونحوه وان يضره جناه بغيره وهو يظن  
عن **الثاني** الكيفية بحسب فيه النية والكون بها الى الذوق فلو وقف بالحودود  
الحج تحت الامان بطل حجة ولو اقام قبل الغروب عامدا لما قبله بدنة فان لم  
يقدر صام ثمانية عشر يوما ولا شيء لو فقد احد الوصلين او عاد قبل الغروب

بين الظهر والعصر باذان واحد واقامتين والشرع في الدعاء بالمتقول لنفسه و  
لوالديه وللمؤمنين والوقوف في السبل والدعاء قايما ويكره الوقوف في اعمال الجبل ولا يكمل  
وقاعد **الحل** احكام الوقوف الاختياري بعد ان كان من تركه علمه بطل حجه والناسي  
يتذكر ان ولو قبل الفجر فان فاته منها ولا اجتناب بالمشعر والواجب ما يطلق عليه اسم الغنود  
وان سارت به دابته مع النية وناسي الوقوف يرجع ولو الى طلوع الفجر اذا عرف  
انه يترك للمشعر قبل طلوع الشمس فان ظن للفتوات اقتصر على المشعر قبل طلوع الشمس  
ويصح حجه وكذا لم يذكره قوف بعرفة حق وقف بالمشعر قبل طلوع الشمس ولا اعتبار  
بوقوف المعنى عليه والتام انما لو تجدد الغاء بعد الفروع منه في وقته صح واستحب للامام  
ان يخطب في اربعة ايام يوم السابع وعرفة واليومين والنفط المولع لعلام الناس من اسكنهم  
**المطلب الرابع** في الوقوف بالمشعر ومباحته ملا **الحل** الوقت والحال ولذا قلنا وقتان  
اختياري من طلوع الفجر الى طلوع الشمس يوم النحر واصطلاحه في الزوال والحل للمشعر  
وحد من بين المكانين الى الحياض الروادي محض فلو وقف بعرفه للمشعر لم يجر حجه  
مع الزحام لارتفاع الجبل **الحل** الكيفية بحسب فيه النية والكون بالمشعر ولو جرت  
او اخر عليه وانما بعد النية في الوقت صح حجه ولو كان قبل النية لم يجر والشرع  
بعد طلوع الفجر فلو اقام قبله عامدا بعد ان وقف به ليلا ولو قليلا صح حجه ان  
كان قد وقف بعرفة وجبر نشأة والمرة والخائف لافادة قبل الفجر من غير جد ولا  
الناسي ويستحب الوقوف بعد ان يصلي الفجر والدعاء وعلى الصورة المشعر **الحل**  
والصعود على قنح وذكره الله تعالى عليه **الثالث** في احكامه ويستحب للمفوض عرفة  
اليه لاقصاده في السيرة الدعاء اذ يبلغ الكتيب لاجل من يمشي بالطريق وتأخيره  
والعشاء الى الزلزلة كحج بينهما باذان واحد واقامتون ولو تربع الليل فان فطر  
صلى في الطريق وتأخير فاذل المغرب الى بعد الفجر والوقوف بالمشعر كان من تركه  
عدا بطل حجه لانه ساء ان كان قد وقف بعرفة ولو تركه امدا بطل حجه وان كان



ولو اذرك عفة اختياره والمزدة لفظا او بالاعكاس او باحد هذا اختيارا او  
حجة ولو اذرك ما ينظر من فلما قربها الصفة ولو اذرك ما ينظر من خاصية  
يطلق ويتخلل من فانه الحجج مفرقة ثم يقترن بها وجوه وكما فانه ولو اذرك ما  
ويستحق بالانفعال عنه ما كان مستحقا له الاقامة على ايام التشريع ثم يعتبر التقابل  
ويستحق التقاطع الجوار من المشعر ويحوز من غير ذلك من الحكم هذا المستحب  
ويستحب لغيره انما الاقامة قبل الملوغ الشمس لتقليل لكن لا يجوز وادى محبت  
المزيد الطلوع والامام بعدك والفرق لغيره وادى محبت د اعيان ولو تركه الاستحب  
الدرج لما **الفصل السادس** في مناسك من وفيه مقال **الاول** اذا فاض من  
الشعر وجب عليه المني الى ان يمسار المناسك ما يوم النحر ومن ثلاثة ورجعة العقبه  
ثم الذبح ثم الحلق ثم شرا فان اخل به اثم واجزا وتجب في الذمى النية ورمى صبيحا  
بما يشترط مياها واصار الجرح بها بفعاله بما يسمى بخل ومن الحسم واليكاد ويستحب  
البشما لو حرة المنيطة الكحلية المنقطعة بقدر ما نزل والطهارة والدعاء وتباعد  
عشر قاذور الشمس عشر ذراعا والوقوف اذ اجلا والدعاء مع كل صلاة واستقبال الجوز  
واستقبال القبلة وفي عمره استقبلها بركم الصلابة والكسرة ويحوز الذمى واكبدا  
فسوق النور وقعت على شمس وانحدرت على الجرح صح ولو تم بها حركة غيره لم يحرم  
لو شك هل اصاب الجرح ام لا لم يحرم لو طهرها من غير ذمى ثم يحرم لو كانت  
في جوارح خمسة اجزاء والافضل بطريقها لو وقعت في غير المسمى على خاصة فان وقعت  
الثانية لا المسمى لم يحرمه بحجة التقديس في الذمى لا الوقوع فلو رمى حجر في فخذ  
وان كان يجده فحبة واحدة وان تلاحقه الوقوع ولو اتبع احدا من المذاهب في ان  
انقطاع المصابة **الفصل السابع** في الذبح ومباحته اربعة **الاول** اصناف الدعاء  
اراي الذم ما وجب اذ لا يذبح فالاول يذبح في الكسرة والكفارات والنذور وشبهها  
التخلل والثاني يذبح في النحر والمضغية وما يتقرب به بها لغيره في التمتع على

ثمان او غير مستطوعا بالحج او غير ضا ولا يوجب على غيره وتخيروا في الماذون فيه  
بمنها لحد اعنه وبين امر بالصوم فان اعتق قبل الصوم تعين عليه الذمى ولا  
حجة الواحد في الواجب بل على واحد مع الضم في الصوم على ما في الترتيب  
حجة عن سبعة اذا كانوا اهل ثوان واحد ولو فسد الهوى ووجد له خلفه  
عند ثمة لم يترك عنه ويذبح طواف الحجبة فان لم يوجد في العام المقبل في  
الحجبة ولو عجز عن الفريضة بالبدل وهو عشرة ايام ثلاثة في الحج مثوا اليه آخرها  
عرفة فان لم يصام يوم التروية وعرفة وصام الثالث بعد النحر ولو فاته يوم  
التروية لم يجز جميع الى يوم النحر يكون مقديها من اول ذى الحجة لاقبله بوقت التمس  
بالمقد فان وجد الذبح فلما قرب وجوبه وكذا انما عا في باقي ذى الحجة فان خرج  
ولم يمسها وجب الطهارة ولو وجد بعد ما قبل التمس بالسبعة ذكر استصحابا و  
السبعة اذا جرح الحادله فان قام مكة استلزم سبق من مضى شهره وصحوا  
اصحابه بل من ثم صامها ولو مات من وجب عليه الصوم قبله صام الذي عنه وجوبا  
الحشر على راي وان لم يعمل بلوه ولو مات من وجب عليه الذمى اخرج من صلب  
المال وما يجب بيع ثياب التحول في الذمى ومن وجب عليه بدنة في نذر او كفارة  
ولم يجد فعله سبيع مثله **الفصل الثامن** في صفات الذمى كبدية الذم يجب ان يكون  
من اللحم لابل والبقر والغنم شيئا من ابل او اكل من ذنوب ومن البقر والغنم اكل  
في الثانية ويحرم الجوز من العان باستناده تا قالا على العجاء وما العور والتمن  
عرجها ولا مسورة القرن الداخلي ولا مقطوعة الاذن ولا الخصى ولا المذولة والتمن  
للمس على كبدتها شحم لان يكون قد اشترها على الهامسية ولو اشترها على الهامسية  
فما توافقه لم يحرم ويستحب ان يكون سمينة منقطة **الثالث** منه وتبرك في عرق  
صا انما من اكله والبقرة وذكر انما من الضان والمعز وقسمته لثلاثة اكل والذمى  
في الصدقة والما تروى وجوب اكله وكبره النسيبة بالجاموس واللوز والموز



في النسخ التي به وان يقول لها عنه الذراع وسحب نحو الجبل قائمة وقد سقطت من النسخ  
والركبة وطعنهما من العجائب الما بين والذراع عند الذراع والباشر فان لم يحسن فيجعل  
اليد مع الذراع ولو ضل الذراع في ذكته غير صاحبه لم يحسن عنه وبذلك الدمار الوجه الثاني  
في اماكنها **الحاشية الاولى** في معنى القرآن والماضوية وهما متجانسان في الخارج  
هذه القرآن عن ملك سايرة وله ابداله والتصرف فيه وان اشعره اذ قل له لكن متى  
ساق فلا بد من نحر ولا يتحقق هذه السياق للصدقة ابا بالذند ولو جعل لم يحسن بدله <sup>المفصول</sup>  
كالقضاء لا يجب البديل فيه ولو نحر هذه السياق في ذكته او نحره كانه وعلمه بايدل على انه صدق  
وغيره لو اكتمر في صدقة بغيره او نحره او بدله ولو سرق من غير يقرط لم يضمن وان كان  
بالذند ولو ضل في ذكته الواجد عن صاحبه اجل عنه ولو اقام بوله تم وجعل في ذكته ولا يجب  
ذبح الاضحية ولو ذبح الاضحية في ذكته لا بد من ذكته مع النذر ويجوز ذكره في ذكته كمن ذبح  
عدم الضميمة وبولده ولا يجوز اطار الخيل من الواجب شربا ولا من جلودها ولا  
المزكك فان اكل من فضل المأكول لا يستحب ان ياكل من هذه السياق ويهدى الله  
ويصدق مثله كالصدق وكذا الماضوية ويجوز الهدى اراحيب عن الماضوية والوجه الفضل  
فان تخذرت صدقة بشئها فان اختلفت الثمانية اهدى بثلاث الماعز والواحدة والواحدة  
ويكون الصدقة بما يقبضه واغنى شي من جلودها واعطاها الجزار بل يستحب الصدقة بما  
**البعض الرابع** في مكان اقامة الزمان ومانها ما دام التحلل فان كان عن صدقة كان  
موضعه وزمانه من حين الصدقة الى حين الوفاة فيتعين للتحلل بالجرع فان منع عنها  
تحلل الذبيحة فان عجز بهام وان كان غرضه صدقة كانه معنى ان كان حياجا ومكة اكله  
معتق وزمانه يوم الضرب ايام التشر من ومكان القمار اراحيب معنى ان كان حياجا والما  
فكرة وزمانها وقت حصول سبيها ومكان هذه الصدقة متى وجب اخراج ما ذبح  
عن ذكته صرغها وزمانه يوم النحر قبل الخلق والراخرة اتموا اجزاءه وكذا يجب ان يذكره  
في ذكته ذكرا لحيه ومكان هذه السياق في ذكته ان كان له اقليم للحي وان كان للمعزة فذكره

الكعبة

بالحيثورة وزمانه كهدى بالصدق ومن ذل نحر بدته وعيش مكانا تعين به الماشية فاعلم  
ولا يتعين الماضوية مكان وزمانها بين اربعة ايام النحر وثلاثة ايام بعده وفي الماصان <sup>المفصول</sup>  
ويجوز ادخالها في ذكته ان يحج به منع من ويجوز اخراج ما ضاع عنه **الحاشية الثانية**  
في الخلق والتقصير ويجب بعد الذبح اما الخلق او التقصير في الخلق افضل  
للملئمة والصورة ولا يعتد بغيره على راسه ويجب على الملة التقصير في ذكته الخلق  
اجزاه فله يجرى في التقصير فقد اراجله وارجله عن معنى قبل الخلق يذبح في ذكته  
فان تخذرت خلقا او قصر مكانه وجزها ونعش شعرا ليدفن بها فندبا ولو تخذرت لم يكن  
عليه شيء يذبح من الشعر على راسه المسمى عليه ويجب تقصير الخلق او التقصير على طواف الحج  
ومسجده فان اخذ على الجهر بشاه ولا يشع على الناس ويجوز الطواف ويستحب ان  
يبدأ في الخلق بناصيته من ذكته المعلن ويخلق الى العظمن ويدعو فاذا خلق  
او قصر اتم من كل شيء الملة الطيب والنساء والعبيد ومن التحلل الاول للتحلل اتما  
غيره فحل له الطيب ايضا فان اطاف للحج حل له الطيب ومن التحلل الثاني فانما <sup>طاف</sup>  
للنساء حلن وهو التحلل الثالث لا يحل للنساء اياه ويحكم على المرأة الوصل لو تركه  
على اشكال وان وجب عليها قضاءه ولو تركه الحاج متعمدا وجب عليه الرجوع الى  
مكة والاشان به لا يحل له النساء فان تخذرت استجاب فان اطاف الناصية حل له النساء  
وهل يشترط معاسه لما نافي به من طواف النساء في احرام تحلل اشكال ويحكم على  
المريد النساء بعد بلوغه لو تركه على اشكال ويحكم على العبد الماذون وانما يحرم  
بتركه الوطى ونزول العقد ويكره ليس المحنيط قبل طواف الزيارة والطيب قبل طواف  
النساء فاذا قضى فاسكن من مضى الى مكة للطواف والسعي لبعوضه والمفرد غير  
ضموصا للمفرد فان اتموا ثم واجزاء ويجوز القارن والمفرد تاحية في كل طواف للحج  
على ما يصح **الحاشية الثانية** في باقية الماسك وفيه عطاء <sup>الحاشية الثالثة</sup> في ذكته ان البيت  
فاذا فرغ من الخلق او التقصير مضى الى مكة لطواف البيت وسعيه للمسك قبل دخول المسجد



وتقليم المظفر واخذ الشارب ولو اغتسل من جاز ولو اغتسل نهارا وظاف ليل او  
بالعكس فان قام او احدث قبل الطواف استحب ان يغتسل في كل صلاة ولو كان في المسجد  
وبعد ثم يطوف للزيارة سبعة اشواط ثم يقدم على بيت الله ثم يمشي بها الى  
بم يمشي وكعبته عند مقام ابراهيم عليه السلام ثم يسعي من الصفا والمروة سبعة اشواط ثم يعود  
ومن يمشي به سعي الحج ثم يرجع الى البيت فيطوف للنساء سبعة اشواط كما لا زال لما انه يمشي  
طواف النساء ثم يصلي ركعتيه في مقام **المطهر** في العود الى منى فطواف طواف  
النساء فليخرج الى منى ولا يبيت هناك في النساء والرجال في مكة في الثاني عشر  
والثالث عشر يجوز لمن اتقى النساء والصبياء ان يبيت في مكة في الثاني عشر ولو كان في  
بغية في وجب عليه عن كل ليلة شاة وكذا عند الفتي لو بات الثالث بعد طواف  
بيتا مكة مشقة على العباد او تخيف من من بعد نصف الليل ولو غلبت  
يوم الثاني عشر غنى وجب على المني المبيت بها فان اخل به ففاته وجب ان يمشي  
للعاء الثلاث في كل يوم للملك عشر الداف عشر فان اقام ليلة الثالث عشر وجب له  
فيها ايضا كل مرة في كل يوم بسبع حصيات على الترتيب بدار بالاولى ثم الوسطى ثم  
العقبه فان عكس اعد على الوسطى ثم حجرة العقبه ولو رمى لللاحقة بدار حصى  
ناسيا حصل بالترتيب ولا يحصل بدونها ولو ذكر في اشارة اللاحقة اكل السابقة  
او لم يوجدها لم اكل لللاحقة مطلقا وقت الحجز من طلوع الشمس والفضل من  
الزوال وقتان الى الخروج اذا غابت قبل مجيء اخر وقضاء من الغل وجوز  
المعذور كما دراهم والخائف والعبد والمريض الذي لا يملك الاخرى وشراط الرمي  
نصا كما تقدم يوم النحر ولو قهر في يوم قضا من الغل سدا بالفاست وحياتها  
يوقه بكرة ثم الغاضد يستحب عند الزوال ولو نسي الرمي حتى دخل مكة رجع فركب  
فان قلت زمانه فلا شيء واجيد في القابل واستنسيب ان لم ينجح وجوز الرمي عن  
المعذور كما لم يضر اذا لم يزل يحزن في وقت الرمي فلو اخرجه لم يضر في ايته

زيادة في الحج ويستحب اقامة على ايام التشريف ورمي الاول على ايمان من يظن  
المسبل والدعاء والتكبير مع كل حصاة والوقوف عندها ثم القيام عن يسار الطريق  
واستقبال القبلة والدعاء والتقدم قليلا والدعاء ثم رمي الثانية كالاول والوقوف  
عندها والدعاء ثم الثالثة مستند بالقبلة مقابل لها ولا يفت عندها ولو رمى باله  
نافعا كما لا يخلو اما لادان فكذا ان رمى اربع ناسيا والاعاد على ما بعد  
بعد الاكمال ولو صاعت واحدة اعد على حصة واحدة ولو من الغد فان شئبه اعد  
الثلاث ويجوز النحر الاول لمن اجتنب النساء والصبياء بدار الزوال ما قبله ويجوز في  
الثاني قبله ويستحب للامام الخطبة واعلام الناس **ذلك المطبق الثالث**  
في الرجوع الى مكة فاذا فزع من الرمي في البيت غنى فان كان قد بقى عليه شيء من مناسك  
مكة كطواف او بعضه او رمي عاد اليها واجبا لفعله والاعاد على العود لطواف  
الدواع وليس واجبا ويستحب اقام ذلك معلومة ست ركعات في مسجد الحرام  
المبارك في وسطه وفوقها الى جهة القبلة بنحو من ثلاثين راءا وعن يمينها وثلاثين  
كذلك فانه مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والتحصين للنافع في الاخرة والاستلقاء فيه  
ودخول الكعبة حافيا خصوصا الصلوة بعد الغسل والدعاء وهو مكنتين  
في الموضع بعد الحرام السجدة وفي الثانية بقدر ما بين المسطور اثنين على الرفاعة  
الحرام والصلوة في دواياها والدعاء واستلام الموضع كان خصوصا الرمي في قبل الخرج  
والدعاء عند الخطم بركعة ومواضع البقاع من الباب والحجر طواف سبعة اشواط  
واستلام المركان والمستحجار والدعاء وايقان زعمهم والشرب من مياهها والدعاء  
خارجا من باب الحناطيق بدار الركن الشامي والسجدة واستقبال القبلة والدعاء  
والصدقة بقرعة ثمانية بدوهم والعدم على العود **المطبق الرابع** في المنى الى المدينة  
فيستحب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم استحبيا بدار مكة وتحتها ما الناس عليها لو تركوا في استحب  
تقديمها على مكة خوفا من ترك العود والنزل بالمع من على طريق المدينة وصلى



به والفضل عن تخريلها وزيارة قاطب علم في الورض وبلقيتها والبتبع والمابة علمهم والعادة  
في الدوضة وعلوم ايام الحاجة والعادة ليلة الاربعاء عند اسطوانة الخياطة وليلة النفس  
عند الاسطوانة التي تسمى بمسجد الله واما في المساجد بها كسجد الاحزاب في الفتح  
والفتح وقيامة مشرق ام ابراهيم في يوم النشيد او خصوصاً حرة علم وديكر الحج والعمرة  
على انابل الجلالة ورفع بناء فوق الكعبة على رلى ومنع الحاج ورواية على رلى والنوم في  
المساجد خصوصاً مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وصيدا يابز الحرة في عصفه شجرهم المدينة و  
من قايما الى وغيره في الحج او في مكة ومسجد المدينة **تتم** من البحار الى الحرم وعلمه  
حقاً وتحريراً وخصاً في حق علمه في الطعام والمطبخ حتى يخرج ولو فعل ما يوجب ذلك  
في الحرم فعمله فيه مثل فعله في الامام المعلوم في عترة في الحج والمعدودات في الامم المشركين  
وهي الحارة عشر والثاني عشر والثالث عشر وليلة العاشر ليلة الحادي عشر يوم  
الفرقة لا يستقر يوم في الثاني عشر يوم النفس الاول والثاني عشر **المقصد الثالث**  
في القراح وفيه فصول **الفصل الاول في** وهو واجبة على الفور كالحج بشرائه  
ولو استطاع الحج في الايام دون عترة فالاقرب وجوبه خاتمة وهي ضمان منعه بها وهي  
فيمنع من ناء عن مكة وقد سبق وصفها ومعرفة وهو في فصوله كما هو في فصوله  
الحج ان شاء الله بعد اتمام الشرائع وفي استقبال الحرم وجوبه مثلها في عترة الفتح ان وقعت  
في اشهر الحج والافلا دون العترة لا ضرورة ولو كانت عترة الاسلام والتذرع في النقل  
اشكال ولا يختص فعلها زماناً ولا فعلها رجب فانما تسمى الحج في الفصل في فصولها  
الاحرام من المنقبات والطواف وصلوة ركعتيه والسجدة والتقصير وطواف النساء  
وركعتاه وتجب باصل الشرح في العمرة وقد يجب بالتذرع وشبهه والاستيجار  
ولما مضى والغوات والدخول في مكة مع ابعار الحذر والتكدر فتدرك حسب  
توارد السبب وليس في المتن بها طواف النساء وتجب في المعرفة على كل عترة وان كان  
بعبارة او حوضاً فحرم علم التذرع به مكة والعقد على اشكال ولما عترة من فصوله

من مكة قبل الحج ولو اعني بفرد في اشهر الحج استحب له الإقامة الحج ويحطه متعة فان خرج  
ورجع قبل شهر جاز ان يمتنع بها **المقصد الثاني** وان كان بعد شهر وجب تراحم الدخول ولا يجوز  
ان يمتنع بها ما لم يعل الاخير ويحلل من المفردة بالتقصير والحلق او قبل  
في المتنق بها الزعة دم ومع التقصير والحلق في المفردة يحل من كل شيء في النساء ويحلل  
مطوا فيهن ويستحب تكرار العترة واختلاف في الدمان بين العترة قبله وفيما قبل  
عترة ايام وقبل بالتوالي ولو نذر عترة الفتح وجب حجه بالعكس وذا لبا قبله ولو نذر  
جميعها لم يزد وجب اتمامه والقضاء دون العترة ولو كان الحج الاسلام كفاية عترة **الفصل**  
**الثاني في** الحصر العترة وفيه مطلبان **المطلب الاول** الحصر في المفردة بالحدود فاذا تلبس بالاحرام  
الحج او عترة ثم صدر عن الدخول في مكة ان كان عترة او الموقوفين ان كان عترة فاذا لم يكن  
طريق سوى موضع العترة او كان وقتها ففقهته تحلل بخرج هدية التي ساقه و  
نية التحلل عند الرجوع موضع الصدق سواء كان في الحرم او خارجاً من النساء وغيره وان  
كان الحج في ذنبا واجب به في الذي وهل كلف هدي في السياف من هدي التحلل في اقرى تلك  
مع زده ولو لم يكن ساق وجب هدي التحلل ولا محل بدونه ولا بد له على اشكال  
فبقي على احواله مع عترة عترة وعن كنهه ولو تحلل لم يحل ولا يراهي زماناً ولا مكاناً ولا اهله  
ولو كان له طريق غير موضع العترة وجب سله كما ان كان مساوياً وكذا لو كان اطوالاً والفقرة  
واضحة وان خاف الفوات ولا تقبل ان كان القضا الفاضل بالصدق وبعالم الفوات على اشكال  
لا يجوز الفوات بخسره في حصة في كذا الطريق فانما ذكر الحج ولا تحلل بغيره **المقصد**  
في القابل واجبا مع وجوبه والاندبا ولا يتحقق المصدا بالمنع من الحج او من حيث  
يلزم الحج وتستحب في الدوم والرجوع وكذا التحلل من عترة هدي مع الماشية على رلى  
فتدريج او كسب على مال مستحق وهو ممكن منه فليس بتعدد ولو كان  
مستحقاً او غير مستحق تحلل **المقصد الثاني** لو صدر عن عترة بعد المدة فليس بالانكاف  
والبيع الحج في ذنبا واجب به في حجه والا وجب عليه العود من فابل ان اذ باقية المداكر والام



لم يدر كسوسه وقتين فاشكاله لو صد عن الموتين او عن احداهما مع فروعها  
جاء له التحلل فان لم يتحلل واقام على احواله حتى مات الموت في فقد فاته الحج وعليه  
ان يتحلل بعمره وادم عليه الفوات الحج ونقض مع الوجوب **ج** لو طهر انكشاف العذر وقبل  
الفوات جاز التحلل والا فصل الصبي فان انكشف ثم طهر فجاز التحلل وان لم ينكشف  
العدو والوقت منسحب وجبه لانتيا ن حج اسلام مع بقا الشرايط ولا يشترط المسئلة  
منه الا حنفية **د** لو افسد فصد ففصل وجبه بذنه المفساد ودم التحلل والحج من قبل  
فان قلنا الملوحة اسلام لم يكره الواحد والاشكال فان انكشف العذر والوقت عاقب  
وجبه القصار وهو حج نقض يستعمل على اشكال ولو لم يكن تحلل فمضى فالفاسد وقوله في القابل  
واجبا وان كان الفاسد ندبا فان فاته تحلل بعمره ونقض وجبا من قابل وعليه بذنه المفساد  
مادم الفوات ولو كان العذر وانما فاته التحلل وعليه دم التحلل وبذنه المفساد وعليه  
قضاء واحد ولو صد فافسد حمار التحلل المضا وعليه البدنه والدم والقضاء **هـ** لو لم يفرغ  
العدو اما بالقتال لم يجب وان ظن السلامة ولطالبه بالالم يجب بذله ولو تمكن منه على اشكال  
**و** لو صد المقتل عن مكة تحلل بالهري وحكم حكم الحاج المصدور **المطلب الثاني في المحصور**  
وهو ممنوع بالمرض عن الوصول الى مكة او الموتين فاذا تلبس بالاحرام واحصر  
باساقه ولو لم يكن ساق يحصره بدا او قلته ونقض على احواله الى ان يبلغ الهري يحل وهو  
من يوم النحر ان كان عاجا وكهنا بغنا الكعبة ان كان معتمرا فاذا بلغ قصر واجل  
كل شي الى النساء ثم ان كان الحج واجبا وجب قضاءه في القابل والاستحباب لكن يحرم عليه  
النساء الى ان يطوف في القابل مع وجوب الحج او يطاف عنه مع ندبه او يحرمه او يطل  
تحلله لو بان عدم فرج هدي وعليه الذبح في القابل ولو زال المخرج لم يباح به فان  
ادرك احد الموتين فتح حججه والتحلل بعمره وان كان قد ذكره وقتي في القابل مع  
الوجوب ولو علم الفوات بعذر العذر قبل التقصير ففي وجوب لقائه مكة  
للتحلل بالعرى اشكال ولو زال العذر والمعتري بعد تحلله قضى العمره حيفا واجبا مع الوجوب

لو

ندبا وقيل في الشهر الاول ولو تحلل القارن في القابل بالواجب قيل بالذبح ولو كان  
ندا تحنق والافضل الامان مثل ما خرج منه وهل يسقط الهري مع الماشية التي في المحصور  
والمصدور قولان ولو كان قد اشعوا او قلوا بعث به قولا واحدا وروى من بعث بها  
من ائمة من اهل الفات تطوعا يواعدا صحابه وقتلته او تحنق ثم يحتمل ما يحتمل الحرم  
وبالبرق فاذا حضرت فقتل العدو اهل ولو فعل ما يحرم على الحرم كفر مستحبا **الفصل**  
**الثالث في كفارات الاحرام** وفيه مطالب **اول** الصيد وفيه مباحث الاول تحريم الحرم  
والاحرام الصيد بالهيك لا كفارة في قتل السباع ماشية وطائفة وروى في المصاد اذا لم  
يؤذره كالبشر ويجوز قتل النمل والعنكب والبعوض والفاروس والحمار والذئب مطلقا **ثاني**  
في شغل القاري والدايس واخذلجها من مكة للتحلل وفي الحرم اشكال وكسرها واكلها  
ويكف في قتل الزنبور عدا يكف من طعام شربه وما شرب في الخطاء فيه واقسام ما عدا  
ذلك عشرة **ا** في قتل الدمامه بذنه فان عجز قوم البذرة وقض ثمنها على البذرة والدم لكل مسكين  
نصف صاع ولا تجوز الزيادة على الستين والاعمام لو قصروا فان عجز صام عن كل نصف صاع  
يوما فان انكسر الحبل ولا يطعم عن الزايد لو كان والمقرب للصوم عن الستين وان قص  
البدل فان عجز صام ثمانية عشر يوما وفي وجوب ما ذكره لو امكن اشكال ولو عجز عن صيام  
فاقوى الاحتياط وجوب تسعة ثم ما ذكر في السقوط وفي فسخ الدعامة صغيره وال  
على راي ومع الحنابلة يساوي بدل الكبير **ب** كل من يقع الوضوء وعمله بقره وثمنها  
على بدل البز والطعم كل مسكين نصف صاع والذايد على ثلثين مسكينا ولا تجوز اكله الا لو قص  
فان عجز صام عن كل نصف صاع يوما وان عجز فتسعه ايام **ج** في الظبي شاه فان عجز فما  
وقض ثمنها على البر والطعم كل مسكين مدين ولا يجب الزايد عن عشرة فان عجز صام عن كل مدين  
يوما فان عجز صام ثلاثة ايام وفي الشعلب والامور شاه وقيل كالظبي والمدايل على الترتيب  
على راي **د** كل من يذبح من الدمام بكره من الدليل اذا تحرك فيها الفرج وان لم يتحرك  
لو رسل خولة الدليل في اناء ثمنها على البز فان لم يتحرك فالتاخي هري فان عجز فما

ارواح اوجه



شاه فان عجزنا طعم عن كل بقعة عشرة مساكين فان عجزنا ما غلامه **الام** في كل من مخرج  
القطا والقج والاراج من صفات الغنم وقيل يخاف من الغنم وهو ما من شاهان يكون  
حاملان كان قد تحركت في الفرج والارسل نحو له الغنم في نائنها بعد البيض في الفرج هدي  
فان عجز فكلب من الغنم قبل عتاه يجب عن كل بقعة شاه وهذا الخمسة مشترك في ان لها يد  
على الخصوص واما لا من الغنم **و** الحوام كل يطوق او يدير رجليه يرجع صوته او يذبح  
لشبه كوكبا وفي كل حامة شاه على المحرم في الحبل ودرهم على الحبل في اللحم كتمعان على المحرم  
في اللحم وفي خردا حبل على المحرم في الحبل ونصف رسم على الحبل في اللحم كتمعان على المحرم  
في اللحم وفي كسر كل بقعة بعد التحرك حرام قبله درهم على المحرم في الحبل ودرهم على الحبل  
في اللحم كتمعان على المحرم في اللحم **و** في قتل كل واحد من القطا والنجار والاراج  
حبل قد ظم ورعى الشئ **ح** في قتل كل واحد من القنذ والشبه والبرج جدي  
**ط** كل واحد من العضض ورو القنبرة والصعوة من طعام **ك** في الجمل والبقرة  
يدعيها عنه مكف من طعام وفي كسر الجمل شاه وهذا الخمسة لا بد لها على الخصوص  
وسدوح **ا** سجنى عن الصبي مثله والافضل مثل الكبير وعن العيب مثله بعينه  
سما يغير فلا يحرم المهور عن طاعه **و** سجنى عور اليمين عن عور اليسار والافضل  
الصحيح والمرهف عن مثله والذكر عن الماشى بالعكس والماثل افضل والاشبه في الشيف  
المارق والحيوان الميت **ب** سجنى الماعلى من الحرام والحرم في القيمة اذا قتل  
في الحرم لكن يسترى بقيمة الحرمى علفها **ج** يخرج عن الحامل ماله مثل الحامل  
فان تعذر قويم الجوار حاملا **د** لو ضرب الحامل فالقته ميتا من بغاوتها بين  
قيتها حاملا ومجربضا ولو القته حيا ثم ماتا فلا كلا من ماله مثله ولو عاشا من  
غير عيب فلا شيء ومعه الارش ولو ماتت احداهما فداء خاصة ولو ضرب ظبيا  
فقتل عشر قيمته **ا** حقل وجوب عشر الشاة لو جربها في البيع وهو يقتضى **التبسيط**  
وعشر ثلثها والاقرب ان وجه الشاة في الذبح فالعين والقيمة ولو ارز من صيدا

ابطل امتناعه **ا** حقل كالهنة كالهالك المارش لو قتل اخذ فدية المعيبة ولو  
ابطل احد امتناعي النعامة والاراج ضلع المارش **هـ** لو قتل بالانديرة لفدية عليه  
القيمة وكذا البهيض في قتل البطة والارز والكركي شاه **و** العدة بتقويم الجوار وقت  
المخرج وفيما لا تقدر لفديته وقت الملاقاة العدة في قيمة الصبي بخلاف الملاقاة وفي  
قيمة الذبح موقر كانت الجنابة في احرام الحج ومكة في احرام الحرة لهما محل الذبح ولو قتل  
في كون المقتول صيدا لم يضمن **ح** سجنى ان يحكم في التوميم عدلان عارفا ولو كان احدهما  
القاتل وكلاهما فان كان عدا لم يحرم الما **ط** لو قتل العاج عن اليدنة البقرة دون قصته  
فاقوى لاحتمال الات التعديل عند ثلثه ثم شل غيره في الما كلفه بالاستيف لو كانا شكل فان  
تعذر احصل التحريم والاقرب اليهم الما سقا الى الصوم والماء الى الما قبل بالذكاة **شرح**  
**الباحث الثاني** فيما لا يحق القضان وهي ثلاثة الما شر والتسبيح واليد الما **شرح**  
من قتل صيدا فصدته فان كلفه فداء الفداء والاقرب انه يقتل ويضمن قيمته  
المأكول وسواها في الحرم **ب** المحرم وان كان في الما وذبح الحبل في الحرم ويكون ميتة النسبة  
لا كلا احد من الحبل وحل ميت ولو صان المحرم وذبح الحبل في الما حل على خاصة  
ولو ذبح الحبل في الما وادخل الحرم حل على الما فيه دون الحرم ولو باشر القتل حيا  
ضمن كل منهما فدا وكاملا ولو ضرب بطير على الارض فقات فغلبه دم وقيتها واحد **ا** ح  
والما في استصغار ولو شرب لبن غلبية في الحرم فغلبه دم وقصه للابن ويستحب **ج** فدا  
ولو رمى بخلاف قتل حيا او جعل في داسه ما يقتل القاتل بخلاف قتل حيا لم يضمن في كسر  
قوله الغنم النصف قيمته وفي كل واحد الدرع وفي عتبه القيمة وفي كسر يدا رجل  
نصف القيمة **د** روع **ا** لو سال عليه قد فوه وادى دفعه الى القتل والجرح فلا ضمان  
ولو تجاوز الى الما فباع بالادق **ب** بالادق **ب** لو كلفه في خمسة ضمن ولو كان ثلثه  
ميتة فان تمكن من الفداء اكل الصبي وفداءه والميتة **ج** لو رمى الجراد المساكين لم يضمن  
الحرم يقتله في القتل **د** لو رمى صيدا فاصابه ولم يثر فلا ضمان ولو جرحه فدا

**شرح**  
**الافضل**  
**الافضل**







ولو كان مقصودا وجب حفظه الى ان يكمل يشبه ثم يرسله وعليه الارش بين كونه متوقفا  
وصحبا لو نفعه ولو اخرج صيدا من الحرم وجب اعادته فان تلف قبلها ضمن ولو  
تلف ريشه من حمام الحرم تصدق شئ وجوبا باليد المنيابة وبغيرها اشكال ولو روي  
في الحل دخل الحرم ثم خرج فقتل من الحل فلا ضمان وفي تحريم صيد حمام الحرم في الحل  
على الحل **المطلب الثاني** يلج على الحرم في الحل النداء وعلى الحل في الحرم القيمة ويجتمعان  
على الحرم في الحرم حتى يسلخ بدنه فلا تضاعف حسنة ولو قتل اثنان في الحرم واحد منهما محرم  
فعليه النداء والقيمة وعلى الحل القيمة وفدا المملوك لصاحبه وان زاد على القيمة على اشكال  
وعليه النقص وغيره يتصدق به وتكدر الكفارة بتكدر القتل وهو اوعدا على الاقربى <sup>للقربى</sup>  
الصعيد يقتله عمدا وسهوا خطأ قلو روي عرضا فاصاب صيدا فخنقه ولو روي صيدا في الحرم  
فقتل احرضهما ولو اشتهر في محل سق نخام الحرم فأكله فلعن المحرم عن كل عضة شاة وعلى  
الحل عن كل عضة درهم وروي ان كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد وعجن فعليه طعام <sup>عشرة</sup>  
مسكين فان عجن صام ثلاثة ايام في الحج وتضاعف بالادب فيه كالصغير وتضعيف القيمة  
وبما ينهم المعقرة غير كفارة الصيد بجره تحريمي والطعام المخرج عوضا عن المذبح  
تابع له في محل الاخراج ولا تتعوى الصوم مكان ولو كسر المحرم سقنا جاز اكله للحل ولو  
لوا المحرم جملوه بقتل الصيد فقتله ضمن المولى وان كان المملوك محلا للمال ان يكون  
محملا في الحل على اشكال **المطلب الثاني** الاستمتاع بالنساء من جامع زوجته  
عمدا عالما بالتحريم قبل الوقوف بالمشعر وان وقف بعينه فسد حجه ووجب اتمامه  
والج من قابل وبدنه سواء القبل والبريد وسوار كان الحج فزنا او نفلا وسوار انزل  
او لا اذا عتبه الحشفة ولو استقم به من غير جماع فالاقرب اليه خاصة وقيل للجماع  
والوجه شمول الزوجة للمستمتع بها واعته كزوجته والمقرب شمول الحكم للاجنبية بزنا  
او شبهة والخلام ولا شيء على الناس والجاهل بالتحريم وعليه بدنه لو جامع وزوجته مع  
الوصفين بعد المشعر وان كان قبل التحلل او كان قذفا من طواف النساء فلا شاة <sup>او جامع زوجته</sup>

في غير الفجاء وان كان قبل المشعر وعرفه ولو كانت الزوجة محرمة مطاوعة فعليه ابدنه  
واتام حجه الفاسد والقضاء وعليهما ان يضمن قاذوا وصلا في القطار موضع الخطيئة ان  
يقضي الفاسد سكره حتى عدم انقضاءهما عن ثالث محترم ولو اكره هذا لم يفسد حجه او عليه  
بدنه اخرى عنها ولو افسد قضا الفاسد في القابل اذمه بالزمن في العام المولى ولو جامع  
الحل احته المحرمة باذنه فعليه بدنه او بقره او شاة فان عجن فطاف او صام ثلاثة ايام  
عليه اجمع المطاوعة واتام والج من قابل والصوم عوض البدن ولو جامع زوجته المحرمة  
تعلقته بها الاحكام مع المطاوعة وتولا شئ عليه ولو اكرهها فعليه بدنه على اشكال ولو كان  
الخلام محرما فطاف به في الحاق الاحكام به اشكال ولو جامع المحرم قبل طواف النساء <sup>فبدنه</sup>  
فان عجن فبقره او شاة ولو جامع قبل طواف النساء او بعد طواف النساء ولو طاف به  
ولو كان بعد خمسة فلا شئ وان طوافه وادامه في احكام العرة المفسدة او الممتنع بها على  
اشكال قبل السبع عمدا عالما بالتحريم بطلت عتقه وجب اتمامها وقضاها وبدنه  
ويستحب ان يكون للقضاء في الشهر الداخل ولو نظر الى غير اصله فامتن فبدنه ان كان مؤمرا  
وبقره ان كان متوسطا وشاة ان كان معسرا ولو كان في حله فلا شئ وان امتن لم ان  
يكون مشهورا فيمنه فبدنه ولو مسها الغيرة فهو فلا شئ وان امتن ويشترط شاة وان  
لم يمت ولو قبلها بغير شهوة فشاة ويشترط جهور ولو استقم على جامع او تسع  
الكلام مرة فامتن من غير نظر فلا شئ <sup>والا فامتن من غير نظر فلا شئ</sup> ولو عجن المحرم بثلاثة  
على امره فدخل فحل كل منهما كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على روي ولو افسد التقطع  
ثم احصر فيه فبدنه للافساد ودم للاحصار وكفيعه قضا واحد ولو جامع <sup>القاصد</sup>  
فبدنه اخرى خاصة ويتأذى بالتضا ما يتأذى بالاداء من حجة ماسدا او غير القضا  
على الفور ان كان الفاسد كذلك **المطلب الثالث** في بقاء المحظورات في ليس المحظور  
دم شاة وان كان معظما لكن يفي التحريم في حقه خاصة وكذا لو لم يمس التحريم او  
القتل فطاف وفي استحقاق الطبيب فطافا كلا وصيغا ونحوه واظهارا ابتداء واستلزاما



شاة ولا بأس بخلق الكعبة وان كان فيه زعفران وبالفواكه كالشج والنفاج  
وبالدماحين كالعرد وفي قلم كل ظرف من طعام وفي اظفار يديه او رجليه او بها  
في مجلس واحد وفي اليد الناقصة او الزائدة اصبع او اليدين الزايتين اشكال  
ولو قلم يديه في مجلس ورجليه في آخر فديمان وعلى المفتي لو قلم المفتي طرف فادى  
اصبعه شاة ويتعدد لونه في المفتي وفي خلق الشعر شاة او اطعام عشرة مساكين  
لكل مسكين هذا وصيام ثلاثة ايام ولو وقع شيء من ثعلب اسنما والحجبة بمسه في غير الوضوء  
قلع طعام وفيه لاشه وفي تنقب الطيبين شاة وفي احدهما اطعام مائة مساكين وفي  
تغلبه الواسع ثوب او طين ساو او ابراس او ابراس او حلي او شاة وكذا في التطليل ساو  
ولا شيء لو غطاه به او شعره وفي الجلال ثلاث مرات صادق شاة وثلاث فيها دونها  
الثلاث كاد بالبدنة وفي الاثني بقعة وفي الواحدة شاة وفي قلع الشجرة الكبيرة في الحرم  
بقعة وان كان بحلاد في الصخرة شاة وفي ابعاضها قيمة ويضمن قيمة المشيش لو قلعه  
وياتم ولو قلع شجرة منه وعنه ما في غير احادها ولو جفت قبل نصفها ولا كفارة وفي  
استعمال الدهن للطيب شاة وان كان مضطرا فلا هل او باطنا كالحقنة والسعوط  
به وفي قلع الصخر شاة ويجوز اكله ليس يطيب من الادهان كالسمن والشربيع  
ولا يجوز الادهان به مسألة الكفارة على الجاهل والناسي والمجهنون في جميع  
ما تقدم هو الصيد فان الكفارة تجب على الساهي والمجهنون ولو تعدد ذلك اسباب  
تعدت الكفارة اتحاد الوقت او اختلافه كونه عن السابق او لا ولو تكرر الوطئ لوزدت  
الكفارة ولو تكررت الكفارة ان تغاير الوقت وانما فلا وكل محرم ليس واكلا لا  
يحل له ليسه واكله فعليه شاة ويكره القعود عند العطار والمباشرة للطيب عند  
الرجل المتطيب اذا قصد ذلك ولم يسنه ولا تقليد ويجوز شاة الطيب لأمته والشاة  
تجب في المحلق بسماء ولو كان اقل صدق شيء وليس للمحرم ولا للمحلح خلق راس  
المحرم طافدية عليها الوخاذا ولو اذن للمخلوق لزمه العذر والمحمم خلق راس محل





